المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

٦٦٢٨

شرح المنحة
في اختصار الملحة

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي (٧٨٠ هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالبة

فاطمة عبد الله أحمد الكحلاني

إشراف الدكتور

محمد بن أحمد العمري

المجلد الثاني

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

بـــابُ جَمْـــعِ المذكَّـــرِ السَّالِـــمِ

هَذَا الجمْعُ هُوَ الَّذي يَقُولُ فيه النَّحْوِيُّونَ : الجمْعُ عَلَى حَـــدِّ التَّثنيَـــة [١] ، ومَعنَـــى سَلاَمَتِه : أَنَّهُ لا يُغَيَّرُ فيه بِنَاءُ الواحِدِ ، وهُوَ إمَّا جَمعُ اسمٍ ، وإمَّا جَمعُ صِفَةٍ .

ولِهَذَا الجمْعِ عَشَرَةُ شُروطٍ ، خَمْسَةٌ عَامَّةٌ ، وهي الخمسَةُ المشْتَرَطَةُ في التَّثنيَـــة [٢] ، فإنَّهَا مُشتَرَطَةٌ في كُلِّ جَمعٍ كاشْتِراطِهَا في التَّثنِيَةِ ، سَواءٌ كانَ جمْعَ سَلاَمَةٍ أوْ غَيرَهُ ، وخَمْسَةٌ تَختَصُّ بِهَذا الجَمْعِ .

وقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ اسْمٌ وصِفَةٌ ، فالاسْمُ يُشْتَرطُ فيه : الذُّكوريَّةُ والعَلَميَّةُ والعَقْـــلُ والخُلُوُّ من تَاءِ التَّأنيثِ وألاَّ يكُونَ مُرَكَّباً ، فَمتَى [٣] اختَلَّ شَرطٌ مِنْهَا فَـــلاَ يُجْمَـــعُ [٤] جَمْعَ سَلاَمَةٍ .

فالذُّكوريَّةُ تَحـــرُّزٌ منَ التَّأنيث ؛ لأنَّ المؤنَّثَ لا يُجمَـــعُ بالـــواوِ والنُّـــونِ ، والعَلَميَّةُ تَحرُّزٌ ممَّا لَيسَ بِعَلَمٍ ؛ فإنَّهُ لا يُجمَـــعُ أيضاً هَـــذا الجمعَ كـــ (رَجُـــلٍ) فإنَّهُ وإن كانَ مُذكَّراً عاقلاً خالياً من تاءِ التَّأنيث غيرَ مُرَكَّبٍ فَقَدْ فَاتَتْهُ العَلَميَّـــةُ ، فَلاَ يَسْلَمُ جَمْعُهُ إلاَّ في بابِ التَّصْغِيرِ ، قَالُوا : (رُجَيْلُـــونَ) في تَصغيـــرِ رَجُـــلٍ ، والعَقْلُ تحرُّزٌ ممَّا ليسَ بِعَاقِلٍ كـــ (لاَحِقٍ) [٥] اسْمُ فَـــرَسٍ ، فَلَـــو كـــانَ اسْـــمَ رَجُلٍ صَحَّ تَسْلِيمُ جَمْعِه ، / فَهَذِه الشروطُ الثَّلاثَـــةُ مُتَّفَـــقٌ عَلَيهَـــا ، واختُلِـــفَ في الشَّرطَينِ البَاقِيينِ . ٤٥/ب

---

(١) يُقال : جمعٌ على حدّ التثنية ؛ لسلامة بنائه كما كان المثنّى كذلك ، وقد جُعلت التثنية أصلاً في السلامة ؛ لأنّ المثنى لا يكـــون إلاّ سالماً ، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم . ينظر : شرح المفصل ٢/٥ ، وشرح التصريح ٢٩٦/٢ .

(٢) ينظر صفحة ١٤٢ .

(٣) في الأصل " تجمع " تصحيف .

(٤) في الأصل " فمهى " تحريف .

(٥) (لاحق) : اسم فرس من خيل العرب ، وقد أطلق على العديد منها ، فـــ (لاحق الأكبر) : فرسٌ لِغَنِيّ بن أَعْصُر بن قيس بن عَيْـــلان ، ومن نسله : (لاحق الأصغر) لبني أسد ، و (لاحق) : فرس للحسين بن علي بن أبي طالب ، ولمعاويـــة بـــن أبـــي ســـفيان ، وللحازوق الخارجي ، ولعُتيبة بن الحارث ، ولسعيد بن زيد . ينظر : نسب الخيل ٣١ و ٣٤ ، والصحاح (لحـــق) ١٥٤٩/٤ ، والحلبة في أسماء الخيل ١٨٦ ، واللسان (لحق) ٣٢٨/١٠ .

فالمشهورُ أنَّ ما فيه تَاءُ التَّأنيث لا يُجْمَعُ جَمْعَ سَلاَمَة كـ (حَمْزَة) و (طَلْحَة) [١] ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّهُ تُحذَفُ مِنْهُ تَاءُ التَّأنيثِ ويُجْمَعُ جَمْعَ سَلاَمَةٍ ، فَيُقَالُ : (حَمْزُونَ) و (طَلْحُونَ) [٢] .

وأمَّا التَّرْكيبُ ، فإن كانَ تَركيبَ مَزْجٍ أو تَركيبَ جُملَة مَحكيَّة فَلاَ يُجْمَعُ [٣] ، وإن كانَ مَختوماً بصَوت كـ (سيبَوَيه) و (نَفْطَوَيه) فاختُلفَ فيه ، فَقيلَ : لا يُجْمعُ وعَلَيهِ الأكْثَرُ ، وقِيلَ : يُجْمَعُ فيُقَالُ : (سِيبَوَيهُونَ) و (نَفْطَوَيهُونَ) [٤] .

وأمَّا الصِّفَةُ ، فَيُشْتَرَطُ فِيهَا : الذُّكُورِيَّةُ والعَقْلُ والخُلُوُّ مِن تَاءِ التَّأنيث ، وألاَّ يكُونَ (أفعَل) (فَعلاَء) كـ (أَحْمَر) في مُقَابَلَة (حَمْرَاء) ، أوْ (فَعْلان) (فَعْلَى) كـ (سَكْرَانَ) في مُقَابَلَة (سَكْرَى) ، ولا مِمَّا يُقَالُ للمُذكَّرِ والمؤَنَّث بِلَفظٍ واحِدٍ [٥] .

---

(١) هذا مذهب البصريين ، فقد ذهبوا إلى أنّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سَمَّيتَ به رجلاً لا يجمع جمع سلامة ، ولكنّهم استثنوا من ذلك ما جُعل اسماً لرجل من الثلاثي المعوّض من فائه أو من لامه تاء التأنيث نحو : (عِدَة) و (ثُبَة) ، فأجازوا جَمْعَهُ جمع سلامه فيُقال : (عِدُون) و (ثُبُون) ، هذا رأي سيبويه . ينظر : الكتاب ٣/٤٠٠ و ٤٠١ ، والإنصاف ١/٤٠ ، وشرح التسهيل ١/٧٧ ، والارتشاف ١/٢٦٦ و ٢٦٧ ، وشرح التصريح ١/٧٤ ، وحاشية الصبّان ١/٨٣ .

(٢) هذا مذهب الكوفيين وابن كيسان ، فقد ذهبوا إلى أنّ الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز جمعه جمع سلامة مع حذف التاء من آخره ، إلاّ أنّ الكوفيين يُسكّنون العين فيقولون في جمع (طلحة) : (طَلْحُون) ، وابن كيسان يفتح العين فيقول : (طَلَحُون) . ينظر : الإنصاف ١/٤٠ وما بعدها ، وابن عصفور ١/١٤٧ ، وابن القواس ١/٢٨٥ ، وشرح الكافية ٢/١٨٠و ١٨٧ ، والهمع ١/١٥٢ .

(٣) حكمه في هذا حكم المثنى ، ينظر صفحة ١٤٣ ، فالمركب تركيباً إسنادياً لا يجمع اتفاقاً ، وإنما يُتوصّل إلى جمعه بإضافته إلى (ذوو) ونحوه ، وأمّا المركب تركيباً مزجياً فمنع البصريون جمعه ، وقالوا : يُتوصّل إلى جمعه بإضافته إلى (ذوو) ونحوه ، وجوّز الكوفيون جمعه . ينظر : ماينصرف وما لا ينصرف ١٢٤ ، وابن عصفور ١/١٣٧ ، وشرح التسهيل ١/٧٧ ، وشرح الكافية ٢/١٨٦ ، والارتشاف ١/٢٥٣ ، والهمع ١/١٤٠ و ١٤١ ، وأثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها ٧٢ و ٧٣ .

(٤) اختلف النحويون في تثنية وجمع ما خُتم بصوت ، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يثنى ولا يجمع وإنما يُتوصّل إلى تثنيته وجمعه بإضافته إلى (ذوا) و (ذوو) ، ويجيز المبرد تثنيته وجمعه ، فتلحقه العلامة بلا حذف ، وأجاز بعضهم تثنيته وجمعه بعد حذف عجزه ، فيُقال : (سِيبَان) و (سِيبُون) . ينظر : المقتضب ٤/٣١ ، وشرح التسهيل ١/٧٧ ، وشرح الكافية ٢/١٨٦ ، والارتشاف ١/٢٦٦ ، وشرح التصريح ١/٧١ ، والهمع ١/١٤١ ، وأثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها ٧٤ .

(٥) عبّر النحويون عن هذه الصفات التي لا تُجمع جمع مذكر سالم بأنّها صفات لاتقبل دخول تاء التأنيث في مؤنّثها ، وشذّ عنها أفعل التفضيل ، فإنه يُجمع جمع مذكر سالماً مع أنّ تاء التأنيث لا تلحق مؤنّثة ، ولعلّ ذلك لما فاته من عمل الفعل فيُقال : (أفضلون) ، وما يُجمع بالواو والنون يُجمع مؤنثة بالألف والتاء فيُقال : (فُضليات) . ينظر : شرح المفصل ٥/٦١ ، وابن القواس ١/٢٨٦ و ٢٩٧ ، وشرح الكافية ٢/١٨٠ و ١٨٢ ، والهمع ١/١٥٣ .

فأمَّا الذُّكوريَّةُ والعقْلُ ، فالمُرادُ أن تَكُونَ الصِّفَةُ لذَكَرٍ عَاقِلٍ [١] ، وأمَّا الخُلُوُّ من تاء التَّأنيث ، فَتَحرُزٌ من مثلِ : (عَلاَّمَة) و (نَسَّابَة) ، فإنَّهُمَا لا يُجْمَعَان جَمْعَ سَلاَمَةَ لدُخُولِ التَّاء فيهمَا وإنْ كانا [٢] صفَةً لمذَكَّرٍ عاقِلٍ ، تَقُولُ : (رَجُلٌ عَلاَّمَةٌ) أيْ : خَبيرٌ بالعُلُومِ ، و (نَسَّابَةٌ) أيْ : خَبيرٌ بالأنسَاب ، وأمَّا (أفْعَل) (فَعْلاَء) فالمُرَادُ به : (أحْمَر) وما أشْبَهَهُ ممَّا مُؤنَّثُهُ عَلَى وزْنِ (فَعْلاء) مَمْدُوداً كـ (أخْضَر) (خَضْرَاء) و (أسْوَد) (سَوْدَاء) . وأمَّا (فَعْلان) (فَعْلَى) كقَولِكَ : (سَكران) في مقابَلَةِ (سَكْرى) الأُنْثَى ، فَلاَ يُجمعَان [٣] بالوَاوِ والنُّونِ [٤] .

وأمَّا ما يُقالُ للمذَكَّرِ والمؤَنَّث بلَفْظ واحد كـ (صَبور) و (شَكُور) [٥] - فإنَّهُ يُقَالُ : (رَجُلٌ صَبُورٌ) و (امرَأةٌ صَبُورٌ) ، و (رَجُلٌ شَكُورٌ) و (امرَأةٌ شَكُورٌ) -

---

(١) قد تُجمع هذا الجمع صفات ما لا يعقل تشبيهاً له بالعاقل كقوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ - سورة يوسف ، آية (٤) - ، وكقوله تعالى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ - سورة فصلت ، آية (١١) - ، فقد جمع صفة الكواكب والسماء والأرض جمع مذكر سالماً لمَّا أثبت لها ما هو مِنْ شأن العُقلاء من السجود والخطاب . ينظر : شرح التسهيل ٧٨/١ ، وشرح الكافية ١٨١/٢ ، والبسيط ٢٥٣/١ ، والارتشاف ٢٦٧/١ .

(٢) في الأصل : " كان " والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل : " يُجمع " تحريف ؛ لأنه أراد أنّ (أفْعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء) ، و (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) لا يُجمعان جمع مذكر سالماً .

(٤) هذا مذهب البصريين ، فقد ذهبوا إلى مَنْع جَمْعِ هذه الصفات جمعَ مذكر سالماً ، ومَنْع جمع مؤنثها جمع مؤنث سالماً ، وما جاء من ذلك فهو عندهم شاذ موقوف على السَّماع يحفظ ولا يُقاس عليه . وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى جواز جمع (أفعل) الذي مؤنثه (فَعْلاء) ، و (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى) جمع مذكر سالماً ، فيجوز أن تقول : (أحمرون) و (سَكْرانون) واستدلوا بقول الشاعر :

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ حَلاَئِلَ أسْوَدِينَ وأحْمَرِينَا

وهو عندهم غير شاذ ، كما أجازوا جمع مؤنث هذه الصفات جمعَ مؤنث سالماً بناءً على تصحيح جمع المذكر ، فيجوز أن تقول : (حَمراوات) و (سَكْرَيَات) ، وعلى ذلك جاء قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : " ليس في الخضروات صدقة " ، وقال البصريون إنّ (الخضروات) إنّما جُمعت جمع مؤنث سالماً في الحديث لأنها جَرَت مَجْرى الاسم . ينظر : المفصل ١٩٥ ، وشرح المفصل ٦٠/٥ و ٦١ و ٦٥ ، وابن عصفور ١٤٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/١ ، والعيني ١٦٨/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والخزانة ٨٦/١ .

(٥) الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث نحو : (فَعُول) بمعنى فَاعِل كـ (صَبُور) ، و (فَعِيل) بمعنى مَفْعُول كـ (جَرِيح) ، وهذان يُشترط فيهما أن يجريا على موصوف مذكور ، ومن هذه الصفات أيضاً : (مِفْعَال) مثل : (مِعْطَار) ، و (مِفْعَل) مثل : (مِغْشَم) ، و (مِفْعِيل) مثل : (مِنْطِيق) . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤ ، وابن القواس ٢٨٦/١ و ٢٩٧ ، وشرح الكافية ١٦٦/٢ .

فَلاَ يُجمَعُ هَذَا وما أشبَهَهُ بالواو [١] والنُّون [٢] ، ومن ذلكَ الوصفُ بالمصَادرِ كقَولِكَ : (رَجُلٌ عَدْلٌ) و (امرأَةٌ عَدْلٌ) ، فَلاَ يُجمَعُ هَذَا وما أشبَهَهُ بالواوِ والنُّونِ .

وكُلُّ ما ذكَرْنا أنَّهُ لا يُجْمَعُ بالوَاوِ والنُّونِ ، فَلاَ يُجْمَعُ مُؤَنَّثُهُ بالألفِ / والتَّاءِ ؛ ٤٦/أ
لأنَّ الجمْعَ بالألفِ والتَّاءِ فَرْعٌ عَنِ الجمْعِ بالواوِ والنُّونِ ، وإذا عدِمَ الأصْلُ عدِمَ الفَرْعُ . ومَا ذُكِرَ في التَّثنِيَةِ من تَثْنِيَةِ العَطفِ [٣] ، وتَنكيرِ المعرِفَةِ عِندَ التَّثنِيَةِ [٤] مُشتَرَطٌ هَاهُنا .

وقَدْ أعْرَبُوا هَذا الجَمْعَ بالواوِ في الرَّفعِ وجَعَلُوا ما قَبْلَ الواوِ مَضْمُوماً ، وبالياءِ في النَّصبِ والجَرِّ وكَسَرُوا ما قَبْلَ اليَاءِ إلاَّ في المقْصُورِ إذا جَمَعُوهُ هَذا الجمعَ ، فإنَّهُمْ يَحذفُونَ الألفَ منْ آخرِهِ ، ويُبقُونَ الفَتحَةَ دَليلاً عَلَيهِ [٥] ، فيَقُولُونَ في جَمْعِ (مُوسَى) : (مُوسَونَ) و (مُوسَينَ) بِفَتْحِ ما قَبْلَ الوَاوِ واليَاءِ .

وإذَا نَظَرْتَ في هذا الجمْعِ ، فَهُوَ إمَّا صَحِيحٌ أو مَنقُوصٌ أو مَقْصُورٌ ، فالصَّحِيحُ يُضَمُّ فِيهِ ما قَبْلَ الوَاوِ ، ويُكْسَرُ مَعَ اليَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ، والمنقُوصُ تُحْذَفُ يَاؤُهُ الأصْلِيَّةُ لالتِقَاءِ الساكنين ، ثمَّ يُفْعَلُ بِهِ ما يُفْعَلُ في الصحيحِ من ضَمِّ ما قَبلَ الواوِ وكَسْرِ ما قبلَ الياءِ ، والمقْصُورُ تُحْذَفُ أَلِفُهُ ويَبْقى ما قَبْلَ الألِفِ المحذُوفَةِ مَعَ الواوِ واليَاءِ عَلَى فَتْحِهِ .

وفي إعْرابِ هَذا الجَمْعِ مِنَ الأقْوالِ ما في إعْرابِ التَّثْنِيَةِ [٦] ، إلاَّ إعرابهَا إعْرابَ

---

(١) في الأصل : " بالألف " سهو ، والصواب ما أثبته .

(٢) هذا مذهب البصريين ، فقد ذهبوا إلى منع جمع هذه الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً ، وما سُمع من ذلك فهو شاذّ لا يُقاس عليه ، وذهب الكوفيون إلى جواز جمعها جمع مذكر سالماً ، وذلك مثل (عانس) حيث جمعها الشاعر هذا الجمع وهي من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ، قال الشاعر :

منّا الذي هو مَا إنْ طُرَّ شارِبُهُ والعانِسُون ومِنّا المردُ والشّيبُ

ينظر : شرح المفصل ٦٠/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢/١ ، والارتشاف ٢٦٦/١ ، والعيني ١٦٨/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، وشرح الأشموني ٨٣/١ ، والخزانة ٨٦/١ .

(٣) ينظر صفحة ١٤٣ وهامشها .

(٤) ينظر صفحة ١٤٢ و ١٤٤ ، وهامش رقم (٢) من صفحة ١٤٢ .

(٥) كذا في الأصل ، وهو جائز لأن الضمير يعود على " الألف " ، والحروف تذكر وتؤنث .

(٦) ينظر صفحة ١٤٨ .

المقصُورِ ، فإنَّهُ لا يَدخُلُ هاهُنَا .

ونُونُ هَذَا الجمْعِ تُفْتَحُ فَرْقاً بَينَهَا وبَينَ نونِ التَّثْنِيَة ، **فإن قيـــلَ** : فَلِمَ لَمْ يُعكَسِ الأمرُ ؟ **فالجواب** : أنَّ التَّثْنِيَةَ قَبْلَ الجمْعِ ، فَسَبَقَتْ إلى الأصلِ ، واختَارُوا فَتْـــحَ نُـــونِ الجمْعِ ؛ لِخفَّةِ الفَتْحَةِ وثِقَلِ الجمْعِ ، وقَدْ شَذَّ كَسْرُ نُونِ الجمْعِ ، قالَ الشَّاعِرُ [١] :

٣٤- وماذا يدَّري [٢] الشعَراءُ منِّي ... وقَدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأربَعِيـنِ

فَكَسَرَ النُّونَ مِنَ (الأرْبَعِينِ) [٣] ، ولكِن [٤] لَمْ يَجِئْ كَسْرُ هَذا النُّونِ إلاّ فيما لَيسَ بِجَمْعٍ حَقِيقَةً [٥] .

مُذَكَّرُ الأسمَاءِ مَهْمَا قَدْ جُمِـــعْ ... فالسَّالِمُ الواحِدِ بالواوِ رُفِـــعْ

وانصِبْهُ بالياءِ كَذلكَ اجْـــرُرِ ... ونونَهُ افْتَحْ وبِما ثُنِّـــيَ اكْسِـــرِ

/ واسْقِطِ النُّونينِ إن تُضِفْ فَقُلْ ... يَدَاكَ [٦] خَيرُ خَادِمِيكَ يا رَجُلْ [٧] ٤٦/ب

---

(١) الشاهد لسُحَيم بن وَثِيل الرِّياحيّ ، وهو شاعر مخضرم ، عاش في الجاهلية والإسلام ، وتوفي سنة (٦٠ هـ) . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٢٩ ، والإصابة ١١٠/٢ ، وشرح السيوطي ٣٢٦/١ ، والخزانة ٢٧٢/١) . و (يـدْرِي) : (يَفْتَعِـل) من ادّراهُ بمعنى : خَتَلَه أي : خدعه ، وللشاهد رواية أخرى بوضع كلمة (يبتغي) مكـــان (يـدَّرِي) . وقـد ورد الشـاهد في : الأصمعيات ١٩ ، وحماسة البحتري ١٣ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٧/١ ، وكتاب الشـــعر ١٥٨/١ ، وسـر الصناعـة ٦٢٧/٢ ، والمفصل ١٨٩ ، وأمالي السهيلي ٦٥ ، وشرح المفصل ١٣/٥ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢٠٠/١ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، واللسان (ربع) ٩٩/٨ و (درى) ٢٥٥/١٤ ، وأوضـح المسـالك ٦١/١ ، والعيـني ١٩١/١ ، والهمع ١٦٥/١ ، والخزانة ١٢٦/١ و ١٢٧ .

(٢) في الأصل : " يردري " تحريف .

(٣) ذهب قوم إلى أنّ النون في (الأربعين) حرف الإعراب ، والكسرة كسرة إعراب ، فاستشهدوا بهذا البيت على أنّه قـد يُجعَـل إعراب جمع المذكر السالم الذي جاء على خلاف القياس في النون ، ويلزم حينئذ الياء ، وممّـن قـال بذلـك الأخفـش الأصغـر والزمخشري ، وذهب ابن جني إلى أنّ الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ، فهي مجرورة بالياء ؛ لأنها ملحقة بجمـع المذكـر السالم ، وكسرت النون للتخلص من التقاء الساكنين ، ولم تُفتح هذه النون كما تُفتح نون الجمع ؛ لأنّ الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الروي عن سائر الأبيات ، وذهب ابن مالك إلى أنّ كسر النون لغة من لغات العرب . ينظر : سـر الصناعـة ٦٢٧/٢ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح المفصل ١٣/٥ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠/١ ، وشرح الكافيـة ١٧٩/٢ و ١٨٥ ، والعيني ١٩١/١ ، وشرح التصريح ٧٧/١ و ٧٩ ، والخزانة ١٢٦/١ و ١٢٧ .

(٤) في الأصل " لكنه " تحريف .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٨٥/١ ، وشرح التصريح ٧٧/١ .

(٦) في الأصل " كداك " تحريف .

(٧) في " م " لوحة (٤٧/ ب) .

ذَكَرَ في هَذه الأبيات الثَّلاثَة أنَّ مُذَكَّرَ الأسماء إذَا جُمعَ وسَلِمَ واحِدُهُ في الجمْـــع ، أُعْرِبَ في الرَّفْعِ بواوٍ ، وفي النَّصْبِ والجَرِّ بياءٍ ، وإلى هَذَا أشَارَ بقَولـــه : " مُذَكَّـــرُ الأسْمَاءِ مَهْمَا قَدْ جُمِعْ ، فالسَّالمُ الواحد بالواوِ رُفِعْ ، وانْصِبْهُ بالياءِ كذلكَ اجْـــرُرِ " ، فَنَصَّ عَلَى أنَّ رَفْعَهُ بالواوِ وعَلَى أنَّ النَّصْبَ بالياءِ ، وقَالَ : " كَذلكَ اجْـــرُرِ " يعـــني : كَذَلكَ اجْرُرْهُ بالياءِ ، وإنَّمَا أُعْرِبَ بالواوِ في الرَّفعِ ؛ لأنَّهَا تُناســـبُ الضَّمَّـــةَ ، وجُـــرَّ بالياءِ ؛ لأنَّهَا تُناسبُ الكَسْرَةَ ، ثُمَّ رَأَوا أنَّهُم إنْ أعْرَبُوهُ في النَّصْبِ بـــالألف الـــتي تُناسبُ الفَتْحَةَ ، استَدْعَت الألفُ فَتْحَ ما قَبْلَهَا كَمَـــا اسْتَدْعَـــت الـــوَاوُ ضَـــمَّ مـــا قَبْلَهَا والياءُ كَسْرَ ما قَبْلَهَا ، فَكَانَ يَلتَبسُ بالتَّثْنيَة المرفُوعَة ولا يَكُونُ بينَهُمَا فَرْقٌ إلا كَسْرَ النُّون وفَتْحَهَا ، والنُّونُ مُعَرَّضَةٌ إلى أن تَنْحَذفَ في الإضَافَة أو تَسْـــكُنَ في الوقْف ، فَلاَ يَبْقَى بَينَهُمَا فرقٌ ، فَحَمَلُوا النَّصْبَ عَلَى الجَرِّ فِراراً مِنَ اللَّبْسِ .

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ نُونَ الجمْعِ مَفْتُوحَةٌ ، ونُونَ التَّثنيَة مكسُورةٌ ، وقَدْ قَدَّمنَا أنَّهُم فَعَلُوا ذلكَ فَرقاً بَينَهُمَا [1] ، واختَارُوا الفَتْحَةَ للجمْعِ لِيُقَابلُوا ثقَلَهُ بخفَّتهَا ، وإلَى فَتْـــحِ نُـــونِ الجَمْعِ وكَسْرِ نُونِ التَّثْنيَة أشَارَ بقَوله : " ونُونَهُ افْتَحْ وبِمَا ثُنِّي اكْسِرِ " ، التَّقديـــرُ : ونُونَ الجمعِ افْتَحْ ، واكسِرِ النُّونَ فيمَا ثُنِّي ، فـــ (الهاءُ) في " نونـــه " عـــائدَةٌ إلى الجمْعِ ، و (البَاءُ) في قوله : " بِمَا " بمَعْنَى : في ، والجَارُّ والمجْرُورُ مُتَعلِّـــقٌ بـــ " اكْســـرِ " ، و " نُونَهُ " يَتَعَيَّنُ نَصْبُهَا بـــ " افْتَحْ " إذْ لَـمْ يَشْتَغلْ عَنْهَا .

ثُمَّ ذَكَرَ أنَّ نُونَي التَّثْنيَة والجَمْعِ يُحذَفَان عندَ الإضَافَة ، وإلى هذا أشَارَ بقَوله : " واسْقطِ النُّونَين إن تُضفْ " ، يَعْني : نُونَ التَّثنيَة ونُونَ الجمْعِ ، وإنَّمَـــا حَذَفُوهُمَـــا في الإضَافَة ؛ لأنَّهُمَا عِوَضٌ / مِنَ التَّنوينِ ، وما تَقَدَّمَ في نُونِ التَّثْنيَة مِنَ الأقْـــوالِ جـــارٍ في ٤٧/أ
نُونِ الجَمْعِ [2] .

ثُمَّ مَثَّلَ حَذْفَ هَذَين النُّونَين في الإضَافَة بقَوله : " يَداكَ خَيرُ خَادميْكَ " ، فـــ " يَـــداكَ " مِثَالٌ للتَّثْنيَة إذا حُذِفَتْ نُونُها في الإضَافَة ، و " خَيرُ خَادِميكَ " مِثَـــالٌ للجَمْـــعِ إذا

---

(١) ينظر صفحة ١٥٠ و ١٦٥ .

(٢) ينظر صفحة ١٤٩ .

حُذِفَتْ نُونُهُ في الإضَافَة ، وهوَ جَمْعُ (خَادِمٍ) ، والمِثَالانِ جُمْلَةٌ واحدَةٌ ، فـ " يَدَاكَ " : مُبْتَدأٌ ، و " خَيرُ " : خَبَرُهُ ، و " خَادِميكَ " : مضافٌ إليه ، وقولُهُ : " يَارَجُلْ " : تَتْمِيمٌ [١] .

واعْلَمْ أنَّ حَذْفَ هَذه النُّون في الإضَافَة واجبٌ ، وعندَ طُولِ الصِّلَة مِنْ غَيرِ إضَافَةٍ جَائزٌ ، والإثْبَاتُ أفْصَحُ [٢] ، فَمِنْ حَذْفِه قَولُ الشَّاعِرِ [٣] :

٣٥- الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ لا تَأتِيهِمُ مِن ورائِنَا نَطَفُ

فَحَذَفَ نُونَ (الحافِظُونَ) لِطُولِ الصِّلَة ؛ لأنَّ (الحَافِظُو) صِلَةٌ للألِفِ واللاَّمِ ، ولَيسَ هَاهُنَا إضَافَةٌ ؛ لأنَّ (عورة) مَنْصُوبٌ ، و (النَّطَفُ) - بالنُّونِ المَفْتُوحَة ، والطَّاءِ المُهْمَلَة ، والفَاءِ أُخْت القَاف - : التَّدَنُّسُ بالعَيب ، ويُرْوَى : (وَكَفُ) وهُوَ أيضاً العَيبُ . وإثباتُها مَعَ الإضَافَة شَاذٌّ ، كَقَولِ الشَّاعِرِ [٤] :

---

(١) التَّتْمِيمُ : هو تَفْعِيلٌ من قولِهم : تَمَّمَهُ إذا أكمله ، وهو عبارة عن تَقيد الكلام بِفَضْلَة لقصْدِ المبالغة ، أو للصيانة من احتمال الخطأ ، أو لتقويم الوزن ، وقد أراد به هنا تقويم الوزن . ينظر : الطراز ١٠٤/٣ ، والتعريفات ٥١ .

(٢) تُحذف هذه النون للإضافة ، ولشبه الإضافة في : (اثني عشر) و (اثنتي عشرة) ، ولتقدير الإضافة نحو : (رأيت يدي ورِجْلَي زيدٍ) ، ولتقصير الصِّلة مطلقاً على مذهب سيبويه والفراء ، سواء عندهما صلة الألف واللام أم ما ثُنِّي أو جُمع من الموصول ، وحذف النون من تثنية (الذي) و (التي) لغةٌ لبني الحارث وبعض ربيعة ، والإثبات لغة الحجاز . ينظر : الكتاب ١٨٦/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ و ٨١ ، وشرح التسهيل ٧٢/١ ، وشرح الكافية ١٧٦/٢ و ١٨٢ ، والارتشاف ٢٥٦/١ و ٢٦٢ ، والهمع ١٦٦/١ و ١٦٧ .

(٣) اختُلف في نسبة هذا الشاهد ، فنُسب إلى عمرو بن امرئ القيس ، وقيس بن الخطيم ، وشُريح بن عمرو ، ومالك بن العجلان ، ورجل من الأنصار ، وقد ذكر البغدادي في الخزانة ١٩٣/٢ الاختلافَ في نسبة هذا الشاهد ، ورجَّحَ أنه لعمرو بن امرئ القيس . و رُوِيَ البيت برواية أخرى أشار إليها المصنِّف ، وقد ورد الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم في الزيادات ٢٣٨ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٧٥/٢ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وأدب الكاتب ٣٢٤ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٩٣/١ ، والمحاجاة في المسائل النحوية ١٠٤ ، وشرح التسهيل ٧٣/١ ، وشرح الكافية ١٨٣/٢ ، واللسان (وكف) ٣٦٣/٩ ، والخزانة ١٨٨/٢ و ٣٣٧ و ٤٨٣ و ٤٠٠/٣ و ٤٧٣ ، والهمع ١٦٨/١ .

(٤) هذا الشاهد للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيري في ديوانه ٦٠ ، وهو من بني عامر بن صَعْصَعة من مضر ، شاعر غزل بدويّ من شعراء العصر الأموي (تنظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ٢١٤ ، والأغاني ٦/١-٩ ، وسمط الآلي ٤٦١/١ ، والعيني ١٧٠/١ ، والخزانة ٤٦٤/١) . وهو من قصيدة يذكر فيها الشاعر نجداً ومالقيه فيها من سوء الحال ، وكان قد خطب ابنة عمّه فمنعه منها ، فخرج إلى طبرستان ، وبقي فيها إلى أن مات . و (شِيباً) : جمع أشيب ، و (مُرْداً) : جمع أمْرَد ، وهو الشاب الذي بلغ خروج لحيته ولم تبدُ لحيته . وقد ورد الشاهد في : ديوان بني قشير ١٢٢ ، ومعاني الفراء ٩٢/٢ ، ومجالس ثعلب ١٤٧/١و ٢٦٦ ، وكتاب الشعر ١٥٨/١ ، والمخصص ٦٦/٩ ، والمفصل ١٨٩ ، والأمالي الشجرية ٥٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، واللسان (سنه) ٥٠١/١٣ ، وأوضح المسالك ٥٧/١ ، والعيني ١٦٩/١ ، والخزانة ٤١١/٣ .

٣٦- دَعَانِيَ مِن نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا [١] مُرْدَا

فأثْبَتَ نُونَ (سِنِينَ) مَع الإضَافَةِ [٢] .

وقَدْ ألحقُوا بَهَذا الجمْعِ ألفَاظاً أجروهَا عَلَيه في الإعْرابِ ، ولَيسَتْ بجُمُوعٍ حَقيقةً ، منْها : عُقُودُ العَدَدِ منْ (عشْرين) إلى (تسْعين) ، وكَذَلكَ (مئُون) ، فَهَذِه العقُودُ تُعرَبُ إعْرابَ جَمْعِ المذكَّرِ السَّالمِ ، ولَيسَ بجَمْعٍ حَقيقَةً [٣] ، وكَذَلكَ (أولو) ولا مُفْرَدَ لَهُ من لفْظِه ، وإنَّمَا مُفْرَدُهُ في الحقيقة [ذو] [٤] ، تَقُولُ : (هَؤلاَءِ قَومٌ أولو مَالٍ) أي : ذَوو [٥] مَالٍ .

وألحقُوا بِه أيضاً (أهْلُونَ) ، فَلاَ يَصِحُّ أن يُقالَ فيه جَمعُ مُذكَّرٍ سَالِمٌ ؛ لأنَّهُ اسْمٌ ولَيسَ بِعَلَمٍ [٦] ، لكِنَّهُ يُعْرَبُ إعرابَ جَمعِ / المذكَّرِ السَّالِمِ . ٤٧/ ب

وألحقُوا بِه أيضاً (عِلِّيُّون) ، قال تعالى : ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ .

---

(١) في الأصل " شبيننا " تصحيف .

(٢) ذكر المؤلف أنّ ثبوت النون في جمع المذكر السالم عند الإضافة شاذّ ولا يرد إلاّ في الشعر ، ومنه هذا البيت الذي استشهد به ، حيث ثبتت النون في (سِنِينَهُ) وكان القياس أن تُحذف للإضافة فتُصبح : (سِنِيهِ) ، ولكنّ الشاعر جعل النون حرف الإعراب ، وأظهر عليه الحركة الإعرابية ، وألزم الكلمة الياء ، وفي هذه الحالة تصبح النون ثابتة ولا تُحذف مع الإضافة ، وقد ذهب بعض النحويين إلى ما ذهب إليه المؤلف من القول بشذوذ هذا البيت ، وذهب آخرون إلى أنّ إعراب جمع المذكر السالم هذا الإعراب لغة بني أسد وبني عامر وتميم . ينظر : معاني الفراء ٩٢/٢ ، وكتاب الشعر ١٥٩/١ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح المفصل ١١/٥و ١٢ ، وشرح التصريح ٧٧/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والخزانة ٤١٢/٣ .

(٣) وقيل هي جموع حقيقةً ، وهو رأي ضعيف ردّه كثير من النحويين . ينظر : شرح التسهيل ٨٣/١ ، وابن القواس ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ٣٣/١ ، والهمع ١٥٦/١ ، وشرح الأشموني ٨٣/١ .

(٤) تكملة يقتضيها المعنى . ينظر : شرح الكافية ١٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٧٢/١ .

(٥) في الأصل " ذو " سهو .

(٦) (أهْلُون) : جمع (أهْل) وهم العشيرة والقرابة ، وهو اسم جنس جامد ليس علماً ولا صفة ، لذلك قيل إنه ليس جمع مذكر سالماً وإنّما هو ملحقٌ به . وقيل إنه قد جاء (أهل) وصفاً في مثل قولهم : " الحمد لله أهل الحمد " ، وهو بمعنى المستَحقّ ، فيُجمع على (أهْلون) جمعاً حقيقيّاً ، قال الصبان ٨٣/١ : " ولي فيه بحث ؛ لأنّه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقاً ، أو المعنى فهو في معنى المشتق مُطلقاً ، فما الفارق الداعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة ، والذي بمعنى المستحق صفة إلاّ أن يُختار الثاني ، ويقال القريب بمعنى : ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه " . ينظر : شرح التسهيل ٨١/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٧٤/١ ، والهمع ١٥٦/١ ، وحاشية الصبان ٨٣/١ .

وما أدراك ما عليون ﴾ [١] ، وهذه الكلمةُ إن قُلنا إنّ المرادَ بها : جَمْعُ (مَلائكة) ، اسْمُ الواحدِ منهُمْ (عِلّيٌّ) ، فهُوَ جَمْعُ مُذكّرٍ سالماً حقيقةً ، فليس مما نحن فيه ، وإن قُلنا [٢] إنّ المرادَ به : أماكنُ أو كُتُبٌ ، كانَ ملحقاً بجَمْعِ المذكّرِ السّالِمِ ، وليسَ بجَمْعٍ حقيقةً ؛ إذْ فاتَهُ العَقْلُ فهُوَ مِمّا نَحنُ فيه [٣] .

وألحَقُوا به أيضاً ألفاظاً مُؤنّثةً جَمَعُوها عَلَى صيغَةِ الجمْعِ المذكّرِ السّالِمِ وأعرَبُوها بإعرابِه ، جَبْراً لما فيها منَ النّقصِ ، وهَذا النّوعُ يُسَمُّونَهُ : (بابَ سِنينَ) [٤] ، وذلكَ أنّ الأصْلَ في (سَنَة) : (سَنْهَةٌ) بالهَاءِ ، أوْ (سَنْوَةٌ) بالواوِ [٥] ، فلمّا نَقَصُوا لامَها ولَزِمَها هَذَا النّقْصُ ، جَمَعُوها جَمْعَ المذكّرِ السّالِمِ جَبْراً لَها ، وكَذلكَ (أرَضُونَ) جَمْعُ (أرْضٍ) ، كانَ حقُّها أن تكُونَ بالتّاءِ ؛ لأنّهُ الأصلُ في المؤنّثِ ، فَلَمّا ألزَمُوها حَذْفَ التّاءِ ، جَبَرُوا نَقصَها بجَمْعِها عَلَى صيغَةِ

---

(١) سورة المطففين ، آية (١٨) و (١٩) .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ، وقد أثبت ما يستقيم الكلام بمثله .

(٣) (عِلّيُّون) : جمعُ (عِلّيٌّ) ووزنه : (فِعّيل) مِنَ العُلوّ ، وقيل إنّ واحد (عِلّيّين) : (عِلّيّ) و (عِلّيّة) وهي : الغرفة . وقد تعدّدت أقوال المفسّرين واللغويين في معنى (عِلّيّين) فقيل : هم الملائكة ، وقيل : هي أعلى الأمكنة وأشرف المراتب ، وقيل : هو اسمٌ لأعلى الجنّة ، وقيل : هو اسمٌ للسّماء السّابعة ، وقيل : هو اسم لديوان الخير الذي يُدوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثّقلين ، وقيل : معناه عُلوٌّ في علوٍّ مضاعَف كأنّه لا غاية له . ينظر : سر الصناعة ٦٢٥/٢ ، والتفسير الكبير ٩٨/٣١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٢/١٩ ، وشرح التسهيل ٨١/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، واللسان (علا) ٩٤/١٥ ، والبحر المحيط ٤٤٢/٨ ، وشرح التصريح ٧٤/١ ، وشرح الأشموني ٨٣/١ .

(٤) كلّ اسم ثلاثيّ حُذفت لامه وعُوّض عنها هاء التأنيث ، و لم يُجمع جمع تكسير ، يُجمع جمع مذكر سالماً مع تغيير أوّله غالباً ، ليُعلمَ أنّه ليس مُصَحّحاً من كُلّ وجه ، وإنّما ذلك لأمر عرض فيه ، وهذا ما يسمونه باب سنين ، وربّما جاء هذا الجمع في المضعّف أيضاً كـ (حَرّين) و (إوزّين) . ينظر : الأمالي الشجرية ٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٥/ ٥ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، وشرح التصريح ٧٣/١ ، والهمع ١٥٨/١ ، وشرح الأشموني ٨٤/١ .

(٥) أصل (سَنَة) : (سَنْوَة) بالواو ، أو (سَنْهَة) بالهاء ، الأوّل لقولهم في الجمع : (سَنَوات) ، وفي التصغير : (سُنَيّة) ، والفعل منها : (سَانَيْتُهُ ، مُسَاناةً) والياء فيه أصلها واو ، والثاني لقولهم في الجمع : (سَنَهَات) ، وفي التصغير : (سُنَيْهَةٌ) ، والفعل منها : (سَانَهْتُهُ ، مُسَانهةً) ، والأول أكثر ، فلمّا حُذفت لامها على كلا القولين جُبر نقصها بأن جُمعت جمع مذكر سالماً ، وكُسِرَت سينُها في الجمع إشعاراً بأنّ هذا الجمع ليس لها بالأصالة ، وقد جاء (سُنون) بضمّ السين ، وهو قليل . ينظر : الصحاح (سنه) ٢٢٣٥/٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٥ ، وشرح التسهيل ٧١/١ ، وابن القواس ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/٢ و ١٨٤ و ١٨٥ ، واللسان (سنه) ٥٠١/١٣ ، وشرح التصريح ٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٨٤/١ .

المذكَّرِ السَّالمِ ، وفَتَحُوا الرَّاءَ في الجمْعِ [١] تَنبيهاً عَلَى أنَّهُ لَيسَ بِجَمْعِ سَلامَةٍ حَقيقَةً [٢] ، ومِنْهُ (إوَزُّونَ) جَمْعُ (إوَزَّة) [٣] ، و (حَرُّونَ) جَمْعُ (حَرَّة) ، وهِيَ : الأرضُ ذاتُ الحِجارَةِ السُّود [٤] ، رأوا التَّشديدَ في هَذَينِ اللَّفظَينِ نَقْصاً ؛ لأنَّهُ يُصَيِّرُ الحَرفَينِ حَرْفاً واحداً ، فَجَبَرُوهُمَا بِهَذَا الجمْعِ ، وقَدْ قَالُوا في (حَرُّونَ) : (أَحَرُّونَ) بِفَتْحِ الهَمْزَةِ [٥] ، فَزادوا همْزَةً تَنبيهاً على أنَّهُ لَيسَ جَمْعَ سَلامَةٍ حَقيقَةً [٦] ، ومِنْ ذلكَ (كُرُونَ) جَمْعُ (كُرَة) [٧] ، و (بُرُونَ) جَمْعُ (بُرَة) [٨] ، وهِيَ : الحلقَةُ الَّتي تُجْعَلُ في أنفِ البَعيرِ ، و (قُلُونَ) جَمْعُ (قُلَة) [٩] لِلُّعْبَةِ يُلعَبُ بِهَا ، وهَذِهِ الجموعُ الثَّلاثَةُ بالتَّخْفيفِ ، وجُمِعَتْ جَمْعَ سَلامَةٍ جَبْراً لِنَقْصِ لامَاتِهَا .

والقَاعِدةُ في هذهِ الجُموعِ الَّتي يَشْتَمِلُ عَلَيهَا (بَابُ سِنِين) أنَّهُ إن كَانَ أوَّلُ

---

(١) ينظر : الكتاب ٥٩٩/٣ ، والتكملة لأبي علي ٤٣١/٢ ، والصحاح (أرض) ١٠٦٣/٣ ، وابن عصفور ١٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٨٢/١ ، وشرح الكافية ١٨٠/٢ و ١٨٤ ، واللسان (أرض) ١١١/٧ .

(٢) وقيل إنهم فتحوا الراء في الجمع تنبيهاً على أنّ (أرْض) ممّا كان سبيله لو جُمع بالتاء أنْ تُفتح راؤه فيُقال : (أرَضَات) ، ويجوز إسكان الراء في (أرْضُون) . ينظر : شرح المفصل ٥/٥ ، وشرح التسهيل ٨٢/١ ، وابن القواس ٣٠٣/١ ، وشرح الكافية ١٨٠/٢ و ١٨٤ ، واللسان (أرض) ١١١/٧ .

(٣) (الإوَزُّ) و (الإوَزَّةُ) : البطّ . ينظر : الصحاح (أوز) ٨٦٤/٣ ، واللسان (أوز) ٣٠٩/٥ .

(٤) ينظر : الصحاح (حرر) ٦٢٦/٢ ، واللسان (حرر) ١٧٩/٤ .

(٥) حُكي عن يونس فتح همزة : (أحَرُّون) وكسرها . ينظر : شرح الكافية ١٨٥/٢ ، وشرح التصريح ٧٣/١ ، وحاشية الصبّان ٨٥/١ .

(٦) وحُكي عن يونس أنّ (أحَرّون) أيضاً جمع : (حَرَّة) التي أصلها (إحَرَّة) ، وهذا الأصل متروك لا يُتكلّم به ، و (أحَرُّون) جمع (حَرَّة) باعتبار أصلها . ينظر : الكتاب ٥٩٩/٣ و ٦٠٠ ، والصحاح (حرر) ٦٢٦/٢ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، واللسان (حرر) ١٧٩/٤ ، وشرح التصريح ٧٣/١ ، وحاشية الصبان ٨٥/١ .

(٧) (الكُرَة) : معروفة ، وهي ما أدَرْت من شيءٍ ، وهي التي يُلعبُ بها ، أصلها : (كُرْوَةٌ) ، فحذفت الواو ، و جمعها : (كُراتٌ) و (كُرُون) ، وقيل : لم يُسمع في الجمع إلا الضمّ في أوله ، و لم يُسمع الكسر ، ولكنّ الجوهري أثبت الكسر . ينظر : الصحاح (كرا) ٢٤٧٣/٦ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، واللسان (كرا) ٢١٩/١٥ .

(٨) و (البُرَة) أيضاً : كلّ حلقةٍ من سِوَارٍ وقُرطٍ وخلخالٍ وما أشبهها ، وأصلها : (بَرْوَةٌ) ، فحذفت الواو ، وجمعها : (بُراتٌ) و (بُرُون) ، وأثبت ابن منظور كسر أولها في الجمع وقال تُجمع على (بِرين) . ينظر : الصحاح (برا) ٢٢٨٠/٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٥ ، واللسان (بري) ٧١/١٤ .

(٩) (القُلَة) : لعبة يُلعب بها ، وهي عبارة عن عودَين : صغير وكبير ، يوضع الصغير على الأرض ، ويُضرب بالكبير . وأصلها : (قُلْوة) ، ثم حُذفت الواو ، وجمعها : (قُلاتٌ) و (قُلُون) و (قِلُون) ، جاء فيها في الجمع كسر أولها وضمّه . ينظر : الصحاح (قلا) ٢٤٦٧/٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٥ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، واللسان (قلا) ١٩٩/١٥ .

المفْرَدِ مَفْتُوحاً كـ (سَنَة) ، أوْ مَكسُوراً كـ (مائة) ، كَسَرْتَ أوَّلَ الجمْعِ [١] إلاّ أن يكُونَ المفْتوحُ مُشدَّداً ، فَتُبْقِيهِ عَلَى فَتْحِهِ في الجمْعِ كـ (حَرَّة) فَتَقُولُ فيه : (حَرُّونَ) بالفَتْح ، وهي الأرضُ ذاتُ الحِجَارَةِ السُّودِ ، وإن كانَ أوَّلُ المفْرَدِ مضْمُوماً كـ (كُرَة) فأنتَ مُخَيَّرٌ في ضمِّ أوَّلِ الجمْعِ والكَسْرِ [٢] .

وقد جاء إعْراب (باب سنين) كـ (حين) [٣] ، فَتَلْزَمُ اليَاءُ قَبْلَ نُونِهِ [٤] ، وتَجْرِي حَرَكَاتُ الإعْرَابِ عَلَى نُونِهِ منوَّناً [٥] ، واختَلَفُوا هَل ذلكَ موقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ أوْ قِياسٌ ؟ [٦] و (بَابُ سِنِين) / كبيرٌ يوجَدُ في كُتُبِ اللُّغَةِ [٧] . ٤٨/ أ

تنبيه : إذا سَمَّيتَ بِجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ ، أوْ بِمَا وُضِعَ عَلَى وزْنِهِ ، فَفِيهِ

---

(١) هذا هو الأفصح ، وقد يُضمّ بِقلّة ، فقد حُكِي : (مُئُون) و (سُنُون) و (عُزُون) بالضمّ . ينظر : الصحاح (سنه) ٢٢٣٥/٦ ، وشرح التسهيل ٧١/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٣/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، واللسان (سنه) ٥٠١/١٣ ، والهمع ١٥٩/١ ، وشرح الأشموني ٨٦/١ .

(٢) حكى ذلك ابن كيسان عن الكسائي ، وذكر الرضي أنّ جواز الضمّ والكسر في أوّل جمع مضمومِ الفاء في المفرد غير مُطّرِد ، إذ (الظُّبُون) و (الكُرون) لم يُسمع فيها الكسر . ينظر : شرح التسهيل ٨٣/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ .

(٣) لغة إعراب جمع المذكر السالم إعراب (حين) ، وذلك بجَعْل النون حرف الإعراب الذي تظهر عليه حركات الإعراب مع لزوم الياء ، أطلقها بعض النحويين ، فجعلوها مطّردة في جمع المذكر السالم وما حُمل عليه ، وقيّدها بعضهم بـ (باب سنين) ، وقيّدها آخرون بما جُمع على خلاف القياس من (باب سنين) وغيره . ينظر : معاني الفراء ٩٣/٢ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ و ٣٧/٤ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، وشرح التسهيل ٨٥/١ ، وشرح الكافية ١٨٥/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/١ و ٢٦٤ ، وأوضح المسالك ٥٥/١ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، والهمع ١٥٩/١ .

(٤) وأجاز بعض النحويين التزام الواو ، وجعْل الإعراب على النون ، وأنكر ذلك أبو علي وردّ هذا القول . ينظر : المقتضب ٣٧/٤ و ٣٨ ، وكتاب الشعر ١٥٩/١ وما بعدها ، والمخصص ١٧/ ١٠٣ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والهمع ١٥٩/١ .

(٥) إعراب جمع المذكر السالم بالحركات على النون ، مع لزوم الياء لغة لبني تميم وبني عامر وأسد ، إلاّ أنّ بني تميم لا يُنوّنون ، وبني عامر يُنوّنون . ينظر : معاني الفراء ٩٢/٢ و ٩٣ ، والارتشاف ٢٦٨/١ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، والهمع ١٥٩/١ .

(٦) قيل هي لغة لبعض العرب وهم بنو تميم وبنو أسد وبنو عامر إلاّ أنّ ذلك لم يرد إلا في الشعر فهو مقصور على السماع ، وقيل إنّ ذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز في الاختيار . ينظر : المفصل ١٨٩ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، والارتشاف ٢٦٣/١ و ٢٦٤ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، وشرح الأشموني ٨٦/١ و ٨٧ .

(٧) باب سنين كبير ، ولكنه مسموع ، وقد ذكرته كثير من كتب اللغة والنحو . ينظر : صفحة ١٦٩ . هامش رقم (٦) ، والكتاب ٤٠١/٣ ، ومعاني الفراء ٩٢/٢ و ٩٣ ، والمخصص ١٠٣/١٧ وما بعدها ، والمفصل ١٨٨ ، وشرح المفصل ٣/٥ ، وشرح التسهيل ٨٠/١ ، وابن القواس ٣٠٤/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٧/١ ، وشرح التصريح ٧٢/١ وما بعدها .

ثَلاثُ لُغَاتٍ [١] :

[الأولى] [٢] : إعرابُهُ إعرابَ الجمعِ المذكّرِ السَّالِمِ كَمَا كانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ .

الثَّانيةُ : لزُومُ اليَاءِ قَبْلَ النُّونِ [٣] كـ (غِسْلِين) [٤] ، فَتَجْرِي الحركاتُ عَلَى النُّونِ ، مُنَوَّناً إن كانَ مُنصَرِفاً ، وغَيرَ مُنَوَّنٍ إن كانَ فيه ما يَمْنَعُ الصَّرْفَ كـ (نَصِيبِين) [٥] و (قِنَّسْرِين) [٦] ؛ فإنَّ فيهِمَا العَلَمِيَّةَ والتَّأنيثَ ، ولَمْ يَذْكُرْ سِيبَوَيه [٧] غَيرَ هاتَينِ اللُّغَتَينِ .

اللُّغَةُ الثَّالثَةُ : لزومُ الواوِ قَبْلَ النُّونِ [٨] ، وأهلُ هَذه اللُّغَةِ منْهُمْ مَنْ أعرَبَهُ إعْرابَ مَا يَنصَرِفُ ، فَيُجْرِي الحركات [٩] على النُّونِ ويُنوِّنُها فَيَقُولُ : (جاءني حَمْدُونٌ) و (رأيتُ حَمدُوناً) و (مَرَرْتُ بِحَمدُونٍ) ، ومِنْهُمْ مَن مَنَعَ صَرْفَهُ تَشْبِيهاً لَهُ بـ (هارُونَ) ، فَهو عِندَهُ لا يَنصَرِفُ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ العُجْمَةِ ؛ لأنَّهُ وافَقَ وَزْناً

---

(١) أجود هذه اللغات الثلاث إعرابه إعراب الجمع المذكر السالم كما كان قبل التسمية ، وهي اللغة الفصحى ، وتأتي بعدها في الجودة لغة التزام الياء ، وهي فصيحة أيضاً ، وأما التزام الواو وجعل الإعراب في النون ، أو فتح النون على الحكاية فقليل ، وذكر ابن مالك والعيني أنّ الحمل عليه ضعيف . ينظر : شرح التسهيل ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١ ، والعيني ١٤٨/١ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، والهمع ١٧٠/١ ، وأثر التسمية في بنية الكلمة ١٠٦ - ١٠٨ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام ؛ لأنّ المؤلف يقول بعد ذلك : " الثانية " ثم " الثالثة " ، فلا بد أنّ سقوط " الأولى " سهو .

(٣) بشرط ألا يتجاوز حروف الكلمة سبعة ، كما تقدم في المثنى . ينظر : صفحة ١٥٧ . هامش رقم (٤) .

(٤) (غِسْلِين) : هو ما يسيل من جلود أهل النّار كالقيح . ينظر : الصحاح (غسل) ١٧٨٢/٥ ، واللسان (غسل) ٤٩٥/١١ .

(٥) (نَصِيبين) : بالفتح ثم الكسر ، مدينة عامرة من بلاد الجزيرة ، على جادة القوافل مِنَ الموصل إلى الشّام ، و نَصِيبين أيضاً قرية من قُرى حلب . ينظر : الصحاح (نصب) ٢٢٥/١ ، ومعجم البلدان ٢٨٨/٥ .

(٦) (قِنَّسْرِين) : بكسر أوله ، وفتح ثانيه وتشديده ، وقد كسره قوم ، وهي مدينة بالشام بينها وبين حلب مرحلة . ينظر : الصحاح (قسر) ٧٩١/٢ ، ومعجم البلدان ٤٠٣/٤ ، واللسان (قنسر) ١١٧/٥ .

(٧) الكتاب ٢٣٢/٣ .

(٨) هذه اللغة ذكرها المبرد والزجاج ، وقال ابن مالك والعيني إنّ الحمل عليها ضعيف ، وكذلك نجد أنّ غيرهما من النحاة حين رتّبُوا اللغات الواردة في جمع المذكر السالم المُسمّى به حسب الفصاحة ، جعلوا هذه اللغة دونها جميعاً . ينظر : المقتضب ٣٩٣/٣ و ٣٧٠/٤ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ٢٣ ، والمخصص ١٠٤/١٧ ، وشرح التسهيل ٨٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١ ، وشرح الكافية ١٤٠/٢ ، والعيني ١٤٨/١ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، وشرح الأشموني ٩٥/١ ، وأثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها ١٠٧ و ١٠٨ .

(٩) في الأصل : " الحكرات " تحريف .

أَعْجَمِيّاً [١] ، فَيَقُولُ : (رأيتُ حَمدُونَ) و (مَرَرْتُ بِحَمدُونَ) مَفتُوحاً فِي النَّصْبِ والجَرِّ غَيرَ مُنَوَّنٍ ، ومِنْهُمْ مَن يُلزِمُ النُّونَ الفَتْحَ فِي كُلِّ حَالٍ قالَهُ السِّيرَافِي [٢] ، وعَلَّلَهُ بأنَّهُم حَكَوا الجَمْعَ المَرْفُوعَ عِندَ التَّسمِيَةِ فَلاَ يُغيِّرونَهُ عَن حالِهِ ، وعَلَيهِ قولُ الشَّاعِرِ [٣] :

٣٧- ولَهَا بالناطِرُونَ إذا أكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

رُوِي بِفَتْحِ النُّونِ [٤] مع أنَّهُ مجْرُورٌ مَصْرُوفٌ [٥] لوجودِ الألفِ واللاَّمِ ، فَدَلَّ عَلَى أنَّهُ مُلْتَزَمٌ فِيهِ الفتح [٦] ، إذْ لو كَانَتِ الحركاتُ تَجرِي عَلَيهِ لكُسِرَ ، وقَدْ رَوى

---

(١) وقد قال بذلك أبو علي الفارسي ، قال ابن مالك : " وقد جعل أبو علي (حمدون) ونحوه أعجمياً فمنعه من الصرف ، وحمله على ذلك اعتقاده أنّ زيادة واو ونون بعد ضمة في آخر اسم ليس من وضع العرب ؛ لعدم ذلك في النكرات التي هي الأصول " . ينظر : كتاب الشعر ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٨٧/١ ، وحاشية الصبان ٩٥/١ .

(٢) السِّيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد ، نحويٌّ عالم بالأدب ، توفي سنة (٣٦٨ هـ) ، ومن آثاره : كتاب الإقناع في النحو ، وشرح المقصورة الدريدية ، وشرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين . (تنظر ترجمته في : الإمتاع والمؤانسة ١٠٧/١ - ١٣٣ ، وتاريخ بغداد ٣٤١/٧ ، ووفيات الأعيان ٧٢/٧ ، والأعلام ١٩٥/٢) . قال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ج٢ لوحة (٣٣/ ب و ٣٤/ أ) بعد أن ذكر كلام سيبويه : " فهذا ما ذكره و لم يزد عليه شيئاً ، وقد رأينا في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة وجهاً آخر ، وهو أنهم إذا سمّوا بجمع فيه واو ونون فقد يلزمون الواو على كل حال ، ويفتحون النون ولا يحذفونها في الإضافة ، وكأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية ، وألزموه طريقة واحدة " . وينظر كذلك : المخصص ١٠٤/١٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١ ، وشرح التصريح ٧٦/١ ، وشرح الأشموني ٩٥/١ .

(٣) اختُلف في نسبة هذا الشاهد ، قال المبرّد : " هذا الشعر يختلف فيه ، فبعضهم ينسبه إلى الأحوص ، وبعضهم ينسبه إلى يزيد بن معاوية ، قال أبو الحسن : الصحيح أنّه ليزيد يصف جارية " ، وهو في ديوان الأحوص ١٤١ ، وفي ديوان يزيد بن معاوية ١١ . وقال الجاحظ إنّه لأبي دهبل الجمحي ، وهو في ديوانه ٨٥ . والبيت من قصيدة غزل في نصرانية كانت قد ترهّبت في دير خراب عند الماطرون ، فيقول إنّ لهذه النصرانية حِرفةٌ وقت أكل النمل الذي جمعا ، و (الحِرفة) - بكسر الحاء - : ما يُجتنى من التمر ، ووقت أكل النمل الذي جمعا : هو الشتاء ، فإنّ النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء . و (الماطرون) موضع بناحية الشام ، وقد رواه المصنّف بالنون (الناطرون) تبعاً للجوهري في الصحاح (نظر) ٨٣٠/٢ ، وقد غلّطه الفيروزآبادي وقال : " وإنما هو ماطرون بالميم " ، ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ لوحة (٣٤/ أ) ، والقاموس المحيط (مطر) ١٤٠/٢ ، و (نظر) ١٤٩/٢ ، ورواه غير الجوهري بالميم ، ورواية المبرد " بالماطرين " . ينظر هذا الشاهد في : مجاز القرآن ٧٩/٢ ، والحيوان ١٠/٤ ، والكامل ٢٢٦/١ ، وكتاب الشعر ١٦٠/١ ، وسر الصناعة ٦٢٦/٢ ، والمخصص ٩/١١ و ١٠٤/١٧ ، والمستقصى ٥١/١ ، ومعجم البلدان ٤٢/٥ ، وشرح الكافية ١٤٠/٢ ، واللسان (مطر ن) ٤٠٩/١٣ ، والعيني ١٤٨/١ ، والخزانة ٢٧٨/٣ .

(٤) قال المبرد : " الرواية المشهورة بفتح النون ويروى بكسرها " . ينظر : الكامل ٢٢٧/١ ، وينظر كذلك : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ لوحة (٣٤/ أ) وشرح الكافية ١٤٠/٢ .

(٥) في الأصل : " مَنصروف " تحريف .

(٦) في الأصل : " فتح " والصواب ما أثبت .

الجَوْهَرِيُّ فِيهِ الكَسْرَ ولَمْ يَذْكُر غيرَهُ [١] ، وذكَرَهُ في فَصْلِ النُّونِ فَدَلَّ عَلَى أنَّ أوَّلَهُ نُونٌ [٢] ، وهو موضِعٌ بالشَّامِ هكَذا فَسَّرَهُ الجوهَرِيُّ .

وسَوَاءٌ في هَذِهِ اللُّغَاتِ الَّتِي ذَكَرْناهَا ، ما سُمِّي بِجَمْعٍ مُذَكَّرٍ منقُولٍ أو بِمُرْتَجَلٍ وُضِعَ عَلَى صيغَتِهِ ولَمْ يَسبِقْ له [٣] وَضْعٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ كـ (سَعْدون) و (حَمْدون) و (سُحْنُون) [٤] فإنَّهُ لا يُعْرَفُ لَهَا وضْعٌ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ .

---

(١) قال الجوهري في الصحاح (نطر) ٨٣٠/٢ : " والنّاطِرون : موضع بناحية الشام ، والقول في إعرابه كالقول في نَصِيبين " ، وبعد أن ذكر البيت قال : " ويُنشَد هذا البيت بكسر النون " . ينظر كذلك : الكامل ٢٢٦/١ ، وسر الصناعة ٦٢٦/٢ ، وشرح الكافية ١٤٠/٢ ، والخزانة ٢٧٨/٣ .

(٢) وقد غلّط الفيروزآبادي الجوهريَّ في ذلك وقال : " وماطرون بالشام ، ووهم الجوهري فقال : ناطِرون بالنون ، وذكره في (ن ط ر) وهو غلط " . ينظر : القاموس المحيط (مطر) ١٤٠/٢ ، و (نطر) ١٤٩/٢ . وجاء في الخزانة ٢٧٨/٣ : " في شرح كتاب سيبويه : الماطرون ، بالميم وطاء مفتوحة ، والمشهور بالميم وكسر الطاء " . وينظر كذلك : شرح الكافية ١٤٠/٢ ، والعيني ١٤٧/١ .

(٣) في الأصل " به " تحريف .

(٤) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التَّنوخي ، الحمصي الأصل ، المالكي ، من أئمة المالكية ، جالس مالكاً مدة ثم قدم بمذهبه إلى أفريقية فأظهره فيها . ولقب بـ (سُحْنُون) باسم طائر حديد لحدّة ذهنه في المسائل ، وسحنون بفتح السين المهملة ، وقال بعضهم : بضمها ، وسكون الحاء المهملة ، وضم النون ، وبعد الواو نون ثانية . روى المدوّنة في فروع المالكية ، وتوفي سنة (٢٤٠ هـ) .تنظر ترجمته في : الإكمال ٢٦٥/٤ ، والمغرب في ترتيب المعرب ٣٨٧/١ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/٣ ، ومسالك الأبصار ١١٨/٦ ، وتاريخ قضاة الأندلس ٢٨ ، وشذرات الذهب ٩٤/٢ ، والحلل السندسية في الأخبار التونسية (القسم الأول) ٢٨٥/١ ، والتاج (سحن) ٢٣٢/٩ .

بـــابُ جَمْـــعِ المؤنَّـــثِ السَّالِـــمِ

اعْلَمْ أنَّ حَدَّ هَذا الجَمْعِ أن تَقُولَ : هوَ الجمْعُ الَّذي في آخرِهِ ألفٌ وتاءٌ زائدَتَـــانِ ، مَعَ سَلاَمَةِ / واحِدِه . ٤٨/ ب

فَخَرَجَ بِقولِنا : " ألفٌ وتَاءٌ " الجمْعُ المذكَّرُ السَّالِمُ ؛ لأنَّهُ لَيسَ في آخرِهِ ألـــفٌ وتاءٌ ، وخَرَجَ بقولنا : " زائدَتَان " مِثْلُ : (قُضَاة) و (أبْيَات) ، فإنَّ الألفَ والتَّـــاءَ فيهِمَا لَيسَا بِزَائدَتَين ، بَلِ الألفُ أصْلِيَّةٌ في (قُضَاة) والتَّـــاءُ زائـــدَةٌ ، و (أبْيَـــاتٌ) بالعَكسِ ، وخَرَجَ بقَولِنَا : " مع سَلاَمَةِ واحِدِه " كُلُّ جَمْعِ تكسيرٍ ، ولا يُعـــتَرَضُ عَلَينَا بِمِثْلِ : (غُرُفَات) جَمْعُ (غُرْفَة) ، فإنَّ ضَمَّ الرَّاءِ هَاهُنا اتبـــاعٌ عَـــارِضٌ لا اعْتِدَادَ بِه ، وإنَّمَا يُعتَدُّ بالتَّغيُّرِ [١] اللاَّزم ، ولاَ بِمِثْلِ (بَنَات) و (أخَـــوَات) جَمْـــعُ (بِنتٍ) و (أُختٍ) ، فإنَّ مَا جَرَى فِيهِمَا مِنَ التَّغيُّرِ رُجُوعٌ فِيهِمَا إلى الأصْلِ [٢] .

واعلَمْ أنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ يَصِحُّ أن يُجْمَعَ هَذا الجَمْعُ ، مالَمْ يَمْتَنِعْ مُذَكَّرُهُ مِنَ الجمْعِ بالواوِ والنُّونِ [٣] ، وذلِكَ في مواضِعَ :

الأوَّلُ : أن يكُونَ (فَعْلاَء) الَّذي مُذكَّرُهُ (أفْعَل) ، كـــ (حَمْرَاء) الَّـــذي مُذكَّـــرُهُ (أحْمَر) ، وأمَّا قولُهُ عَلَيهِ السَّلاَمُ : " لا زكاةَ في الخضْـــرَاوات " [٤] ، فإنَّمَـــا جُمِـــعَ لأنَّـــهُ

---

(١) كلمتان غير واضحتين في الأصل ، وما أثبته اجتهادي في قراءتهما ، وما يستقيم الكلام بمثله ، إذ يقصد المصنّف هنا أنه لا اعتـــداد بالتغيُّر العارض ، وإنما الذي يُعتد به هو التغيُّر اللازم . ينظر : شرح التسهيل ٤٢/١ .

(٢) (بنات) و (أخوات) جمع (بِنْت) و (أُخْت) هما جمع مؤنث سالم ، وإنْ لم يَسْلم فيهما بناء الواحد ؛ لأنّ ما جرى فيهما من التغيير إنّما هو رجوع فيهما إلى الأصل ، فهذان جمعان لأصلهما ، فأصل (بِنْت) : (بَنَوَةٌ) حُذفت منها اللام وجُمعـــت علـــى (بنات) ، وأصل (أُخْت) : (أَخَوَة) جُمعت على (أخوات) بغير حذف اللام ، ولم تُردّ اللام في (بنات) ، ورُدّت في (أخـــوات) حملاً لكلٍ على جمع مذكره ، وهو (أبناء) و (إخوة) . ينظر : سر الصناعة ١٤٩/١ ، وشرح الكافيـــة ١٨٨/٢ ، وحاشيـــة الصبـــان ٩٣/١ .

(٣) ينظر صفحة ١٦٤ .

(٤) لم أجد الحديث بهذا النص ، ولكن بنص قريب منه وهو : " ليس في الخضروات زكاة " و " ليس في الخضروات صدقة " . قـــال الترمذي : " إسناد هذا الحديث ليس بصحيح .... وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي - صلـــى الله عليـــه وســـلم - مرسلاً ، والعمل على هذا عند أهل العلم أنه ليس في الخضروات صدقة " . وجاء في الروض النضير ٦٣٠/٢ : " هـــذه المراســـيل طرقها مختلفة ، وهي توكّد بعضها بعضاً " . ينظر : سنن الترمذي (أبواب الزكاة) ٧٤/٢ ، وسنن الدارقطني ٩٦/٢ ، والجـــامع الصغير ٤٥٩/٢ ، وفيض القدير ٣٧٣/٥ و ٣٧٤ .

غَلَبَتْ عَلَيه الاسْميَّةُ [١] .

الثَّاني : أن يكُونَ عَلَى وزْنِ (فَعْلَى) مَقْصُوراً ، إذا كانَ مُذكَّرُهُ (فَعْلان) بالألِفِ والنُّونِ كـ (سَكرَى) الَّذي مذكَّرُهُ (سَكْران) [٢] .

الثَّالثُ : أن يكُونَ مِمَّا يَجْري على المؤنَّثِ والمذَكَّرِ بلَفْظٍ واحدٍ كـ (عَلاَّمَة) و (نَسَّابَة) و (صَبُورٍ) و (شَكُورٍ) و (عَدْلٍ) و (خَصْمٍ) ، فَهَذه ألفاظٌ تَجري عَلَى المذكَّرِ والمؤنَّثِ بلَفْظٍ واحدٍ ، وقَدْ تَقدَّمَ ذلكَ في جَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ [٣] .

الرابعُ : أن يكُونَ مِنَ الألفَاظِ الَّتي تَختَصُّ بالمؤنَّثِ كـ (حَائِضٍ) و (طَامِثٍ) و (مُرْضِعٍ) ، فَمِثْلُ هَذِهِ الألفَاظِ مَخْصُوصٌ بالمؤنَّثِ ، أي : مَعْنَاهَا لا يُوجَدُ إلاّ في المؤنَّثِ .

فَهَذه المواضِعُ الأرْبَعُ لا يُجْمَعُ فِيهَا المؤنَّثُ بالألف والتَّاء كَمَا لا يُجمَعُ المذكَّرُ فِيهَا بالواوِ والنُّونِ ، فإنَّهُمَا مُتَقَابلان ، فحيثُما [٤] وُجِدَ أحَدُهُمَا وُجِدَ الآخَرُ ، وحَيثُما عُدِمَ عُدِمَ . فَلَو أنّه [٥] سُمِّي / بِهَذِهِ الألفَاظِ مُؤَنَّثٌ ، جُمِعَ بالألِفِ والتَّاءِ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الوصْفِيَّةِ . ٤٩/أ

ومَا عَدَا هَذه المواضِعِ الأربَعَةِ مِنَ المؤنَّثَاتِ ، فإنَّهُ يُجْمَعُ جَمْعَ مؤنَّثٍ سَالِماً ، سَوَاءٌ كانَ تَأنيثُهُ باللَّفْظِ والمعْنَى كـ (عَائِشَة) ، أوْ بِاللَّفْظِ دُونَ المعْنَى كـ (طَلْحَةَ) اسْمُ رَجُلٍ ، أوْ [٦] بالمعْنَى دُونَ اللَّفْظِ كـ (دَعْد) اسْمُ امْرَأةٍ ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٩٨/٣ ، وشرح المفصل ٦١/٥ ، وشرح التسهيل ١١٣/١ ، وشرح الكافية ١٨١/٢ و ١٨٧ ، وشرح التصريح ٧٢/١ .

(٢) أجاز الكوفيون وابن كيسان جمع الصفتين : (أفْعَل) و (فَعْلان) جمع مذكرٍ سالماً ، وجمع مؤنّثيهما وهما : (فَعْلاء) و (فَعْلَى) جمع مؤنثٍ سالماً ، ومنع ذلك البصريون ، وعَدُّوا ما سُمع من ذلك شاذاً . ينظر : شرح المفصل ٦٠/٥ و ٦١ و ٦٥ وابن عصفور ١٤٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٢/١ ، وشرح الكافية ١٨٢/٢ و ١٨٧ ، والارتشاف ٢٦٦/١ .

(٣) ينظر صفحة ١٦٣ هامش رقم (٥) .

(٤) في الأصل " بحيثما " تحريف .

(٥) في الأصل : " أنّ " ، وقد أثبت ما يستقيم به الكلام .

(٦) في الأصل : " و " تحريف .

وسواءٌ كانَ حَقيقيّاً كـ (فَاطِمةُ) و (هِنْد) ، أو غَيرَ حَقيقيٍّ كـ (غُرْفَة) و (دار) [١] ، واستُثْنوا مِنْ هَذا كلِّه ثَلاثَةَ ألفَاظ ، جَمَعَتْهَا العَرَبُ جَمْعَ تكسيرٍ ولَمْ تَجْمَعْهَا بالألف والتَّاء ، وهي : (أَمَةٌ) ضدُّ الحُرَّة ، و (شَفَة) و (شَاةٌ) ، كَسَّرُوهَا فَقَالُوا : (إِمَاءٌ) و (شِفَاهٌ) و (شِيَاهٌ) .

واعْلَمْ أنَّ هَذا الجمْعَ يَلحَقُهُ تَنوينٌ يُسَمَّى تَنوينَ المقابَلَة ، وقَدْ تَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيه عندَ الكَلامِ على أقسَامِ التَّنوينِ في بَابِ إعْرابِ الاسْمِ المفْرَدِ المنصَرِف [٢] ، فالتَّنوينُ في (مُسْلِمَات) في مُقَابَلَة نُون (مُسلمين) ، والدَّليلُ عَلَى ذلكَ أنَّهُمْ قَدْ نَوَّنُوا (عَرَفَات) وهو لا يَنصَرِفُ ، فَلَو أنَّهُ تنوين التَّمْكين [٣] لَمْ يَصِحّ ؛ إذ الاسْمُ الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ لا يُنَوَّنُ ، وجَعْلُ هَذا التَّنوينِ تَنوينَ المقابَلَة هوَ الصَّحيحُ المعتَمَدُ عَلَيه ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّ هَذا التَّنوينَ تَنوينُ صَرْف ، وهوَ مَردُودٌ بتَنوينِ (عَرَفَات) وما أشْبَهَهُ ، وذَهَبَ آخَرونَ إلى أنَّ هَذا التَّنوينَ عِوَضٌ مِنَ الفَتحَةِ الَّتي فاتَتْ هَذا الجمعَ مِنَ الإعْرَاب [٤] .

وأمَّا كَيفيَّةُ العَمَلِ في هَذا الجمْعِ ، فَهُو أنَّكَ إذَا أردتَّ أن تَجمَعَ اسْماً مُؤنَّثاً ، فإن كانَ خالياً عَن عَلامَةِ التَّأنيث ، ألحقْتَ في آخرِه الألفَ والتَّاءَ ، فَقُلْتَ في (هِنْد) : (هِنْدات) وفي (زَينَب) : (زَينَبَات) ، وتَرُدُّ المقصورَ مِنْهُ إلى أصْلِه إن كانَ ثُلاثِيّاً ، فَتَقُولُ في نِسَاءٍ سَمَّيتَ كُلَّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ بـ (هُدَى) : (هُدَيَات) ،

---

(١) ما يُجمع بالألف والتاء خمسة أنواع : الأول : ما فيه تاء التأنيث التي يُوقف عليها بالهاء ، سواء كان علماً لمؤنث أو لمذكر أو اسم جنس أو صفة ، والثاني : علم المؤنث مطلقاً سواءٌ كان فيه التاء أو لم يكن ، سواء كان لعاقل أم لغيره ، والثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كـ (جبال راسيات) و (أيام معلومات) ، والرابع : مُصغّر المذكر الذي لايعقل كـ (فُلَيسَات) ، والخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف ، وما سوى هذه الأنواع الخمسة مما جُمع جَمع مؤنث سالماً ، فهو مقصور على السماع . ينظر : شرح المفصل ٦/٥ ، وابن عصفور ١٤٩/١ ، وشرح التسهيل ١١٢/١ ، وشرح الكافية ١٨٧/٢ ، وشرح التصريح ٨١/١ و ٨٢ ، والهمع ٦٩/١ .

(٢) ينظر صفحة ١١٦ و ١١٧ .

(٣) في الأصل : " التنوين المقابلة " سهو .

(٤) قال الرُّبعي والزمخشري إنّ هذا التنوين تنوين صرف ، وليس كذلك لثبوته فيما لا ينصرف ، وقال آخرون إنه تنوين عوض من الفتحة نصباً ، وليس كذلك ؛ لأنّ الكسرة قد عوّضت عنها . ينظر : شرح الكافية ١٤/١ ، والارتشاف ٣١٢/١ ، والجنى الداني ١٤٥ ، والمغني ٤٤٥ ، وشرح التصريح ٣٣/١ ، والهمع ٤٠٦/٤ ، والخزانة ٢٦/١ .

فَإن سَمَّيتَ كُلَّ واحدَةٍ منْهُنَّ بـ (عُلاَ) قُلتَ : (عُلَوَات) ، وإن سَمَّيتَهُنَّ بمَا زادَ عَلَى الثُّلاثيِّ المَقْصُورِ ، قَلَبْتَ الألفَ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ كَحُكْمِ التَّثْنِيَةِ ، فَتَقُولُ إذَا سَمَّيت بـ (بُشْرَى) : (بُشْرَيَات) ، / فإن كانَ في آخرِهِ عَلاَمَةُ التَّأنيث ، فإن كانَتْ تاءً حُذِفَتْ في الجمْعِ هَرَباً مِن اجتمَاعِهَا مَعَ تاءِ الجمْعِ ؛ لأنَّهُمَا عَلاَمَتَان مُتَّفقَتَان لفْظاً ومعْنىً ، فإحداهُمَا لا حاجَةَ إلَيهَا مع ما في اجتمَاعِهِمَا مِنَ الثِّقَلِ ، فَتَقُولُ في جَمْعِ (فاطمة) : (فَاطِمَات) ، ولَو أثْبَتَّ تاءَ الواحِدَةِ لقُلتَ : (فَاطِمَتَات) ، ولا خَفَاء بمَا في ذلكَ مِنَ الثِّقَلِ ، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ : ٤٩/ ب

٣٨- ياربِّ لا تُبقِ مِنَ البِنْتَاتِ (١) بنتاً وَلا أُخْتاً مِنَ الأُخْتَاتِ (٢)

فإنَّما أثْبَتَ تَاءَ الواحِدَةِ ؛ لأنَّهَا عِوَضٌ مِنَ المحْذوفِ ، وقَدْ قِيلَ إنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الوَاوِ الَّتِي هي لامُ الكَلِمَةِ (٣) .

ثُمَّ إذا حَذَفْتَ تاءَ الواحِدَةِ ، فإن كانَ مَا قَبْلَها حَرْفٌ صَحيحٌ كَمَا مَثَّلنَا ، ألحقْتَ الألفَ والتَّاءَ مِنْ غيرِ عَمَلٍ ، والهَمزَةُ الأصليَّةُ كـ (حَمَأَة (٤) الطِّين) بمَنزِلَةِ الحرفِ الصَّحِيحِ ، فَتَقُولُ : (حَمَآتٌ) ببَقَاءِ الهَمزَةِ عَلَى حَالِهَا ، فإن كانَتِ الهمزَةُ

---

(١) في المصورة " البنات " والكلمة كما أثبتها ليستقيم الوزن .

(٢) لم أقف على هذا الشاهد ولا قائله ، وموضع الاستشهاد فيه في قوله : " البنتات " جمع (بِنْت) ، وفي قوله : " الأُختَات " جمع (أُخْت) ، وكان القياس أن يقول : " البنات " و " الأَخَوات " ؛ لأنّ ما آخره تاء التأنيث في المفرد ، تُحذف منه عند جمعه جمع مؤنث سالماً ، وقد قيل إنّ التاء في (بنت) و (أخت) ليست للتأنيث . ينظر : سر الصناعة ١٤٩/١ ، واللسان (أخا) ٢١/١٤ ، و (بنى) ٨٩/١٤ ، والارتشاف ٢٧٤/١ ، وشرح التصريح ٢٩٧/٢ ، والهمع ٧١/١ .

(٣) قيل : إن التاء في (أخت) و (بنت) إنما هي بدل من الواو المحذوفه ، وجيء بها للإلحاق ، فأصلهما : (أَخَوة) و (بَنَوة) قال ابن جني : " فنقلوا : أَخَوَة وبَنَوة ، ووزنهما : (فَعَل) ، إلى (فُعْل) و (فِعْل) ، وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامهما بوزن : قُفْل وحِلْس ، فقالوا : (أُخْت) و (بِنْت) ، وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث ، كما يظن من لاخبرة له بهذا الشأن ، لسكون ما قبلها ، هكذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح " . ينظر : الكتاب ٢٢١/٣ ، وسر الصناعة ١٤٩/١ ، والصحاح (أخا) ٢٢٦٤/٦ ، و (بنا) ٢٢٨٦/٦ ، وشرح الكافية ١٦١/٢ و ١٨٨ ، واللسان (أخا) ١٤/ ٢١ ، و (بنى) ٨٩/١٤ .

(٤) الحَمْأَةُ والحَمَأَةُ : الطين الأسود المنْتِن . ينظر : الصحاح (حمأ) ٤٥/١ ، واللسان (حمأ) ٦١/١ .

بَدَلاً مِنْ أصلٍ كـ (نَبْأَة) [١] فإنَّ أصلَهَا الوَاوُ إذْ هي من (نَبَا) (ينبُو) ، فَلَكَ أن تُبقِيَ الهَمْزَةَ عَلَى حَالِهَا فتَقُول : (نَبْآت) ، وإن شِئْتَ رددتَّها إلى الواوِ فَتَقُول : (نَبْوَات) ، وإن كانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ ألفاً فَعَلتَ فيهَا ما فَعَلتَ في التَّثنيَة ، تُرَدُّ في الثُّلاثي إلى أصلِهَا ، تَقُولُ في (فَتَاةٍ) : (فَتَيَاتٍ) ، وفي (عَصَاةٍ) : (عَصَوَاتٍ) ، ومَا زادَ رَدَدتَّهُ إلى اليَاءِ .

فإن كانَتْ عَلاَمَةُ التَّأنيث غيرَ التَّاءِ ، فإن كانَتْ ألفاً مقْصُورَةً قَلَبْتَهَا يَاءً ، تَقُولُ : (حُبْلَى) و (حُبْلَيَات) و (سُعْدَى) و (سُعْدَيَات) ، وإن كانَتْ مَمْدُودَةً قَلَبْتَهَا واواً فَتَقُولُ : (صَحْرَاءَ) و (صَحْرَاوات) .

وإنَّمَا لَمْ تُحْذَفْ عَلاَمَةُ التَّأنيث إذا كانَتْ غَيرَ تَاءٍ كَمَا حُذِفَتِ التَّاءُ منَ الواحِدَة ؛ لأنَّ عَلاَمَةَ التَّأنيث إذَا لَمْ تَكُنْ تاءً لَمْ تُوافِقْ تاءَ الجمْعِ في اللَّفْظ ، فَلاَ يَحْدُثُ باجْتِمَاعِهِمَا ثِقَلٌ ، ومع ذلكَ فَقَدْ غَيَّروهُمَا بالقَلب فَزالَ لفْظُ عَلاَمَةِ التَّأنيث .

واعْلَمْ أنَّ الألفَ والتَّاءَ في هَذا الجمْعِ إنَّمَا زِيدَتَا دَفْعَةً واحِدَةً كَيَاءَي النَّسَبِ ؛ لِيَدُلاَّ معاً عَلَى الجمْعِ / والتَّأنيث ، هَذا هو الصَّحيحُ المعْتَمَدُ عَلَيه ، وذَهَبَ بَعْضُهم ٥٠/أ
إلى أنَّ التَّاءَ هِيَ الَّتي تَدُلُّ عَلَى الجمْعِ والتَّأنيث ، والألفَ زِيدَتْ فَرْقاً بينَ الواحِدِ والجمْعِ ، وإلى هَذَا ذَهَبَ العَبْدِيُّ [٢] ، واخْتَارَهُ ابنُ الدَّهَّان [٣] ، وقَالَ آخَرونَ :

---

(١) النَّبْأَةُ : الصوتُ الخفيّ ، أو صوت الكلاب ، أو النَّشْز في الأرض . وقد ذكر أصحاب المعاجم هذه الكلمة في مادة (نبأ) بالهمز . ينظر : التهذيب (نبأ) ١٥/٤٨٧ ، والصحاح (نبأ) ١/٧٤ ، واللسان (نبأ) ١/١٦٤ ، والتاج (نبأ) ١/١٢٣ .

(٢) هو أحمد بن بكر بن بَقِيّة العَبْدي ، أبو طالب ، من أئمة النحاة ، أخذ عن أبي سعيد السيرافي ، وعن الرمّاني والفارسي ، وشرح كتاب الإيضاح لأبي علي شرحاً شافياً ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ٢٤٦ ، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦ ، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦ ، ووفيات الأعيان ١/١٠١ ، وإشارة التعيين ٢٦ .

(٣) هو سعيد بن المبارك الأنصاري ، أبو محمد ، المعروف بابن الدهان ، عالم باللغة والأدب ، توفي سنة (٥٦٩ هـ) . ومن آثاره : " شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي " ، و " الدروس " في النحو ، و " الغرة " في شرح اللمع . (تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢/٤٧ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٢ ، وإشارة التعيين ١٢٩ ، ونكت الهميان ١٥٨) . لم أجد هذا الرأي لابن الدهان في كتاب (الغرة في شرح اللمع) ولا في (شرح الدروس في النحو) ، ولعله في بعض كتبه الأخرى التي لم أستطع الإطلاع عليها .

اختَصَّتَ الألفُ بالدَّلالَةِ عَلَى الجمْعِ ، والتَّاءُ بالدَّلالَةِ عَلَى التَّأْنيثِ [١] .

واعْلَمْ أنَّ النَّحويينَ نَظَرُوا إلى أوزانِ الأسْمَاءِ الَّتي تُجمَعُ بالألف والتَّاءِ ، فَوَجَدُوا أنَّ الرُّبَاعِيَّ والخُماسِيَّ منْهَا لا يُغَيَّرُ حَشْوُهُ ولا أوَّلُهُ ، فَيقُولُونَ في (فُلْفُلَةٍ) : (فُلْفُلات) وفي (سَفَرْجَلَة) : (سَفَرْجَلات) ، فَلَم يتعَرَّضُوا للكَلاَمِ عَلَيهِمَا ، وَوَجَدُوا الثُّلاثِيَّ قَدْ تَغَيَّرَ إذَا جُمِعَ هَذا الجمْعُ ، فَتَعَرَّضُوا للكَلامِ عَلَيه .

فَتَقُولُ : الثُّلاثِيُّ إمَّا سَاكِنُ الوَسَطِ ، وإمَّا مُحَرَّكُ الوسَطِ ، فإن كانَ سَاكِنَ الوَسَطِ ، فَلاَ يَخلُو أن يتجَرَّدَ عَنْ تاءِ التَّأْنيثِ ، أوْ لا ، فإن تَجَرَّدَ عَن تَاءِ التَّأنيثِ وكانَ أوَّلُهُ مَضْمُوماً كـ (جُمْلٍ) [٢] ، أو مكسُور الأول كـ (هِنْدٍ) ، فَلَكَ في جَمْعِه ثَلاثُ لُغَاتٍ [٣] :

الأولى : سُكُونُ الثَّاني عَلَى الأصْلِ ، فَتَقُول : (جُمْلات) و (هِنْدات) بِسُكُونِ الميمِ والنُّونِ .

اللُّغَةُ الثَّانيَةُ : فَتْحُ الثَّاني فِيهِمَا تَخْفِيفاً ، فَتَقُولُ : (جُمَلات) و (هِنَدَات) بِفَتْحِ الميمِ والنُّونِ فِيهِمَا .

اللُّغَةُ الثَّالثَةُ : تَحْرِيكُ الثَّاني بِتَحْرِيكِ الأوَّلِ إتْبَاعاً ، فَتَقُولُ : (جُمُلات) بِضَمِّ الميمِ ، فَيَصِيرُ مِن بَابِ (عُنُقٍ) ، وتَقُولُ : (هِنِدَات) بِكَسْرِ الهَاءِ والنُّونِ ، فَيَصِيرُ مِن بَابِ (إبِلٍ) ، وهوَ أقَلُّ مِن بَابِ (عُنُقٍ) في كَلاَمِهِمْ ، فَيكُونُ الإتْبَاعُ في (جُمُلاتٍ) أكْثَرَ مِنَ الإتْبَاعِ في (هِنِداتٍ) [٤] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية ١٨٧/٢ ، وشرح المفصل ٦/٥ ، وابن القواس ٢٩٣/١ ، والمحصول في شرح الفصول لوحة (٤٨/ ب) .

(٢) (جُمْل) اسم امرأة . ينظر : اللسان (جمل) ١٢٨/١١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٢١/٢ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٠٠/١ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٧٦/١ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١٧/٤ .

(٤) اتباع العين الفاءَ لغة الحجاز وأسد ، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك واطّراده في مثل : (هِندات) ، وخالفهم الفرّاء ، فمنَعَ إتباع الكسرة مطلقاً فيما لم يُسْمع ، وقيل إنّ الفراء لا يمنع فقط كسر العين في المكسورة الفاء ، بل يمنع كذلك ضمّ العين في المضمومة الفاء في جمع المؤنث السالم ، صحّت العين أو لا ، إلاّ فيما سُمع . ينظر : شرح التسهيل ١٠٠/١ و ١٠٢ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٧٦/١ ، والهمع ٧٤/١ ، وشرح الأشموني ١١٧/٤ .

فإن كانَ مفتوحَ الأوَّلِ كـ (دَعْد) ، فَلَكَ في جَمْعه لُغَتَان : سُكُونُ الثَّـاني عَلَى الأصْلِ ، وفَتْحُهُ بِنيَّةِ الإتبَاعِ أو بِنيَّةِ التَّخفيفِ ، والفَتْحُ هو الأكثَرُ [١] .

فإن لَمْ يتجَرَّدْ عَن تاءِ التَّأنيث ، فإن كانَ مَفْتُـوحَ الأوَّلِ كـ (جَفْنَـة) ، جَمَعْتَهُ بفَتحِ ثانيه إن كانَ اسْماً صَحيحَ العَين ، فتَقُولُ في (جَفْنَة) : (جَفَنَـاتٍ) بِفَتْحِ الفاءِ ، ولا يُسَكَّنُ / إلاَّ في شُذُوذٍ يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عَلَيه [٢] . ٥٠/ب

ومَا كانَ منهُ صفةً كـ (صَعْبَة) ، أوْ مُعْتَلَّ الوَسَطِ كـ (بَيْضَة) و (عَوْرَة) ، أوْ مُشدَّداً كـ (شَدَّة) [٣] ، جَمَعْتَهُ بتَسْكِينِ الوَسَطِ عَلَى الأصْلِ ، لا يَجُوزُ غَـيرُ ذَلكَ [٤] ، فَتَقُولُ : (نِسَاءٌ صَعْبَاتٌ) بِسُكُونِ العَين ، و (اسْتُرْ عَوْراتِك) و (كُـلْ بَيْضَاتِكَ) بِسُكُونِ الواوِ واليَاءِ ، و (لا تُكثِرْ شَدَّاتِكَ) ، وأجَازَتْ هُذَيلٌ تحريـكَ

---

(١) ذهب كثير من النحويين إلى أنّ فتح العين في المفتوح الفاء لازم في الاختيار ، ولا يجوز إسكان العين إلا في الضـرورة ، وذهـب آخرون إلى ما ذهب إليه المصنّف منْ جواز فتح وإسكان العين في المفتوح الفاء في الاختيار . ينظر : الكتـاب ٣٩٧/٣ ، وشـرح المفصل ٣١/٥ ، وابن عصفور ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٠٠/١ ، وابن القواس ٢٩٨/١ و ٢٩٩ ، وشرح الكافيـة ١٨٩/٢ ، والارتشاف ٢٧٦/١ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ .

(٢) من ذلك قول ذي الرُّمّة :

أتَتْ ذِكْرٌ عَـوْدْنَ أحشَـاءَ قلبِـهِ خُفُوقاً ورَفْضَاتُ الهَوَى في المَفَاصِـلِ

بتسكين الفاء في (رَفْضَات) ، وقول الآخر :

وحُمِّلتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطَقْتُها ومَالـي بِزَفْـراتِ العَشِـيِّ يَـدانِ

بتسكين الفاء في : (زفْرات) . ينظر : المحتسب ٥٦/١ ، والمفصل ١٩١ ، وشرح المفصل ٢٨/٥ ، وابـن عصفـور ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٠١/١ ، وشرح الكافية ١٨٩/٢ ، والعيني ٥١٧/٤ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ .

(٣) " الشَّدَّة " بالفتح : الحملة الواحدة ، يُقال : شدَّ فلان على العدوّ شَدَّةً واحِدةً ، وشَدَّ شَدَّاتٍ كثـيرة . ينظـر : اللسـان (شدد) ٢٣٥/٣ .

(٤) الصفة التي على وزن (فَعْلَة) بسكون العين كـ (ضَخْمَة) و (صَعْبَة) لا يجوز فيها عند الجمع جمـع مؤنـث سـالماً سـوى تسكين العين ، ولكن سُمع عن العرب قولهم : " شَاةٌ لَجْبَةٌ " وهي : الشاة القليلة اللبن ، و " شياهٌ لَجَبَات " ، و " امرأةٌ رَبْعَـةٌ " وهي : معتدلة القامة ، و " نِسَاءٌ رَبَعَات " بفتح العين في كُلٍّ من : (لَجَبَات) و (رَبَعَات) ، وقيل إنّما فُتحت العـين فيهمـا ؛ لأنهما في الأصل اسمان وُصف بهما ، فحُرّكت العين نظراً إلى الأصل ، أو لأنّه قد جاء (لَجَبَة) و (رَبَعَة) بـالفتح في الواحـد ، فتكون (لَجَبَات) و (رَبَعَات) على تلك اللغة استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى ، وقد حكى أبو حاتم عن العرب قولهـم في جمع (كَهْلَة) : (كَهَلات) بالفتح ، ولكنّ (كَهْلات) بالسكون أشهر ، وذلك المسموع لا يُقـاس عليـه خلافاً لقطـرب الذي أجاز القياس عليه . ينظر : الكتاب ٦٢٧/٣ ، والمقتضب ١٨٨/٢ و ١٩١ ، ومجالس ثعلـب ٤٨٦/٢ و ٥٢٧ ، والمفصـل ١٩٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٥ و ٣١ ، وابن عصفور ١٥٢/١ ، وشرح التسهيل ١٠٢/١ ، وشرح الكافية الشـافية ١٨٠٥/٤ ، وشرح الكافية ١٨٩/٢ ، واللسان (ربع) ١٠٧/٨ ، والارتشاف ٢٧٥/١ ، وشرح التصريح ٢٩٩/٢ ، والهمع ٧٤/١ .

الوَسَطِ في مثلِ هَذا إذَا كَانَ مُعْتلاً [١] ، فَيقُولُونَ : (عَـــوَرَات) بِفَتـــحِ الـــوَاوِ ، و (بَيَضَات) بِفَتحِ اليَاءِ ، ولا تُقلَبُ الوَاوُ واليَاءُ عِندَهُمْ أَلِفاً وإن تَحرَّكَتَا وانفَتَحَ ما قَبلَهُمَا ؛ لأنَّ الحَرَكَةَ هُنَا عَارِضَةٌ ، وعَلَى لُغَتِهِمْ جَاءَتِ القِراءَةُ الشَّاذَّةُ [٢] : ﴿ ومِن بَعْدِ صَلاَةِ العِشَاءِ ثَلاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ ﴾ [٣] بِفَتْحِ الواوِ .

وأمَّا المضمُومُ الأوَّلُ ، فإن كانَ اسْماً صَحِيحاً كـــ (غُرفَة) ، أوْ مُعتَلَّ الـــلاَّمِ بالوَاوِ كـــ (خُطوَة) ، فَلَكَ فِيهِ ثَلاثُ لُغَات [٤] : سُكونُ الثَّاني وفَتْحُـــهُ وضَمُّـــهُ إتْباعاً للأوَّلِ [٥] ، وقُرِئَ باللغتينِ مِنْهَا في السَّبْعِ [٦] ، قِراءَةُ الجماعَةِ (خُطْـــوَات) بِسُكُونِ الطَّاءِ حيثُ وقَعَ في القُرآنِ ، وقَرَأَ ابنُ عَـــامِرٍ [٧] والكِســـائيُّ [٨] وقُنْبُـــلٌ [٩] وحَفْصٌ [١٠] بِضَمِّ الطَّاءِ ، وقُرِئَتِ اللُّغَةُ الثَّالِثَةُ في الشَّاذِّ [١١] ، وهي قِـــراءَةُ أبـــي [١٢]

---

(١) تختص هذه اللغة بغير الصِّفة ، أمّا الصفة كـــ (جَوْنة) و (عَبْلة) ، فلا تُتبعها هذيل كغيرها . ينظر : شرح التســـهيل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/١ ، والهمع ٧٣/١ ، والخزانة ٤٢٩/٣ .

(٢) قرأ الأعمش (عورات) بفتح الواو . ينظر : مجمع البيان ١٥٣/٧ ، والبحر المحيط ٤٧٢/٦ .

(٣) سورة النور ، من آية (٥٨) .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٨/٣ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٤١١/٤ ، والمحتسب ٥٦/١ و ١١٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٣/١ ، والمفصل ١٩١ ، وشرح المفصل ٢٩/٥ و ٣٠ ، وشرح التسهيل ١٠٠/١ ، وشرح الكافيـــة ١٩٠/٢ ، والارتشـــاف ٢٧٦/١ ، وشـــرح التصريح ٢٩٨/٢ .

(٥) التسكين على الأصل ، وهي لغة تميم وناس من قيس ، والفتح هي لغة حكاها الأخفش ، والإتباع لحركة الفاء هي لغـــة الحجـــاز وأسد . ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٣/١ ، والارتشاف ٢٧٦/١ .

(٦) ينظر : السبعة ١٧٤ ، والحجة للقراء السبعة ٢٦٥/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات الســـبع ٢٧٣/١ ، والنشـــر في القـــراءات العشر ٢١٦/٢ .

(٧) عبد الله بن عامر اليحصبي ، تابعي جليل ، أحد القُرّاء السبعة ، وهو مقرئ الشاميين ، إمام جامع دمشق ، توفي ســـنة (١١٨ هـــ) . ينظر : ميزان الاعتدال ٤٤٩/٢ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٧٤/٥ .

(٨) علي بن حمزة الأسدي بالولاء ، إمام في اللغة والنحو والقراءة ، توفي سنة (١٨٩ هـــ) ، ومن آثاره : " معاني القـــرآن " و " النـــوادر " و " المصادر " . ينظر : تاريخ بغداد ٤٠٣/١١ ، ووفيات الأعيان ٢٩٥/٣ ، ومفتاح السعادة ٤١/٢ .

(٩) محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، توفي سنة (٢٩١ هـــ) ينظـــر : معرفـــة القـــراء الكبار ٢٣٠/١ ، والوافي بالوفيات ٢٢٦/٣ ، وغاية النهاية ١٦٥/٢ ، والنشر ١٢١/١ ، ومفتاح السعادة ٣٠/٢ .

(١٠) حفص بن عمر الأزدي ، إمام القراءة في عصره ، ثقة ثَبت ضابط ، قرأ بسائر الحروف ، وتوفي ســـنة (٢٤٦ هـــ) ، ولـــه كتاب : " ماتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن " . ينظر : غاية النهاية ٢٥٥/١ ، والنشر ١٣٤/١ .

(١١) ينظر : المحتسب ١١٧/١ و ١٠٥/٢ ، والبحر المحيط ٤٧٩/١ .

(١٢) في الأصل " ابن " تحريف .

السَّمَّال [١] ، وقولُ ابنِ إياز [٢] إنَّهُ لَمْ يُقْرأْ بِهَا [٣] ، لَعَلَّهُ أَرَادَ في السَّبْعِ ، أَوْ لَمْ يطَّلِعْ عَلَى القِراءَةِ الشَّاذَّةِ .

فإن كانَ مُعتَلَّ اللاَّمِ باليَاءِ كـ (كُلْيَة) ، أَوْ مُعْتَلَّ الوَسَطِ ولا يَكُونُ إلاَّ بالوَاوِ كـ (سُورَة) ؛ إذْ لا تُوجَدُ ياءٌ سَاكِنَةٌ بَعدَ ضَمَّةٍ ، فَلَكَ فيهِ لُغَتَانِ : سُكُونُ الوَسَطِ وفَتْحُهُ ، فَتَقُولُ : (كُلَيَاتٍ) و (سُورَاتٍ) بالسُّكُونِ أَوْ بِفَتحِ اللاَّمِ والوَاوِ [٤] .

وإن كانَ صِفَةً كـ (خُلْوَة) ، أَوْ مُشَدَّداً كـ (عُدَّة) [٥] ، فَلَيسَ فِيهِ إلاَّ السُّكُونُ [٦] ، فَتَقُولُ : (خُلْوَاتٍ) و (عُدَّات) لا غَيرَ .

وأَمَّا المكسُورُ الفَاءِ ، فإن كانَ اسماً صَحِيحاً كـ (سِدْرَة) [٧] أَوْ مُعْتَلَّ اللاَّمِ باليَاءِ كـ (قِنْيَة) [٨] للشَّيءِ الَّذي يُرْفَعُ لِغَيرِ التجارَةِ ، / فَلَكَ فِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلاثُ [٩] ، ٥١/أ

---

(١) أبو السَّمَّال : بفتح السين ، وتشديد الميم ، وباللام ، هو أبو السمال العدويّ البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس . ينظر : غاية النهاية ٢٧/٢ .

(٢) الحسين بن بدر بن أياز ، أبو محمد ، عالم بالنحو من أهل بغداد ، ولي مشيخة النحو بالمستنصريّة ، توفي سنة (٦٨١ هـ) ومن آثاره : " قواعد المطارحة " و " المحصول في شرح الفصول " . ينظر : إشارة التعيين ١٠٣ ، والوافي بالوفيات ٣٤٢/١٢ ، وبغية الوعاة ٢٣٢ ، وكشف الظنون ١٢٦٩/٢ .

(٣) لم أجد قوله هذا في كتابيه : " المحصول في شرح الفصول " و " قواعد المطارحة " ، ولعله في كتاب آخر لم أطلع عليه .

(٤) هاتان اللغتان جائزتان فيما هو على وزن (فُعْلة) معتل اللام بالياء مثل : (كُلْية) ، وأمّا ما كان على هذا الوزن ، وهو معتل العين بالواو ، فقال بعض النحويين إنه لا يجوز فيه إلا إسكان الوسط عند جمعه جمع مؤنث سالماً ، وأجاز بعضهم فتح عينه على قياس لغة هذيل في مثل : (بَيْضَات) . ينظر : المقتضب ١٩٢/٢ ، والمحتسب ١٧١/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٥ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٠٢/١ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ .

(٥) (العُدَّة) : ما أعددته لحوادث الدّهر من المال والسّلاح ، وهي مثل الأُهْبَة . ينظر : اللسان (عدد) ٢٨٤/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٥٨٠/٣ ، وشرح المفصل ٣٠/٥ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ .

(٧) (السِّدْر) : شجر النَّبْق ، واحدتها سِدْرَة ، وقيل إنه نوعان : نوع بَرِّيٌّ لا يُنْتَفَعُ بثمره ، ولا يصلح ورقه للغسول ، وتسمية العرب : الضَّالّ ، وهو ذو شوك ، والثاني لا شوك فيه إلا مالا يضير ، وثمره النَّبق وورقه غسول ، وهو يشبه شجر العُنّاب . ينظر : اللسان (سدر) ٣٥٤/٤ .

(٨) (القِنْية) و (القُنْية) : الكِسْبة ، أي : ما اكتُسب ، ومنه قولك : قد اقْتَنيتُ كذا وكذا ، أي : عملت على أنه يكون عندي لا أُخرجه من يدي . ينظر : اللسان (قنا) ٢٠١/١٥ .

(٩) يجوز في مثل : (قِنْية) عند جمعها جمع مؤنث سالماً فتح وتسكين عينها إجماعاً ، وفي كسر العين خلاف ، فمنَ البصريين مَن مَنَعَهُ لاستثقال الياء بعد كسرتين ، ومنهم مَنْ أجازه . وأمّا مثل : (سِدْرَة) فيُجيز فيها البصريون اللغات الثلاث ، ويمنع الفراء فيها الإتباع . ينظر : الكتاب ٥٨١/٣ و ٤١١/٤ ، والمحتسب ١٧١/٢ ، والمفصل ١٩١ ، وشرح المفصل ٣٠/٥ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٠٢/١ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١٧/٤ .

فَتقُولُ : (سِدْرَات) و (قِنْيَات) بِسُكُونِ الدَّالِ والنُّونِ ، أو (سِدَرات) و (قِنَيَات) بِفَتْحِهما ، أو (سِدرَات) و (قِنيَات) بِكَسْرِ الدَّالِ والنُّونِ إتْباعاً للأوَّلِ ، ولا يَضُرُّ وقُوعُ اليَاءِ مُتَحَرِّكَةً بَعدَ النُّونِ المكسُورَةِ في حَالِ الإتْبَاعِ ؛ لأنَّ ذلِكَ قَدْ جَاءَ في كَلاَمِهِم غَيرَ مُسْتَثْقَلٍ في مِثْلِ قولِكَ : (رأيتُ قَاضِياً) ، وهو كثيرٌ .

فإن كانَ مُعْتَلَّ اللاَّمِ بالوَاوِ كـ (رِشْوَة) ، أو مُعْتَلَّ الوَسَطِ كـ (دِيْمَة) [١] ولا يكُونُ إلاّ باليَاءِ ؛ لأنَّ الواوَ السَّاكِنَةَ بَعدَ الكَسْرَةِ لا تُوجَدُ ، فَلَكَ فِيهِ السُّكُونُ عَلَى الأصْلِ ، والفَتْحُ تَخْفِيفاً [٢] ، فَتَقُولُ : (رِشْوَات) و (دِيْمَات) بِسُكُونِ الوسَطِ فِيهِمَا ، أو (رِشَوات) و (دِيَمَات) [٣] بِفَتْحِهِمَا .

فإن كانَ صِفَةً كـ (امْرأَة عِلْجَة) [٤] بِكَسْرِ العينِ وسُكُونِ اللاَّمِ ، أوْ مُشدَّداً كـ (مِدَّة) للقَيحِ الَّذي يَخْرُجُ مِنَ الجُرْحِ ، فلَيسَ فِيهِ إلا لُغَةٌ واحِدَةٌ ، وهي سكُونُ الوَسَطِ [٥] .

فإن كانَ الثُّلاثيُّ مُحَرَّكَ الوَسَطِ بِأيِّ حَرَكَةٍ كانَ ، فَلَيسَ في جَمْعِهِ إلاَّ تَحْرِيكَ الوَسَطِ بِتحرِيكِ المُفْرَدِ كـ (قَصَبَة) [٦] و (قَصَبَات) ، و (تُخَمَة) [٧] و (تُخَمَات) ،

---

(١) (الدِّيمَة) : المطر الذي يكون مع سكون ، فلا رعد فيه ولا برق ، وأصلها الواو . ينظر : اللسان (دوم) ٢١٣/١٢ .

(٢) تسكين العين فيما كان على وزن (فِعْلة) معتل اللام بالواو ، أو معتل الوسط بالياء ، عند جمعه جمع مؤنث سالماً ، متفق عليه ، وأما فتح العين ، ففي معتل اللام بالواو ، أجازه بعض النحويين ومنعه بعضهم ، وفي معتل الوسط بالياء ، منعه أكثر النحويين ، ومن أجازه فعلى قياس لغة هذيل في مثل : (بَيضَات) . ينظر : الكتاب ٥٨٢/٣ ، والمقتضب ١٩٢/٢ ، والمحتسب ١٧١/٢ ، والمفصل ١٩١ ، وشرح المفصل ٣١/٥ ، وابن عصفور ١٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٠٢/١ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٧٥/١ ، وشرح التصريح ٢٩٨/٢ .

(٣) في الأصل : " دميات " تحريف .

(٤) (العِلْج) هو الرجل من كفّار العجم ، والأنثى : عِلْجَة . ينظر : اللسان (علج) ٣٢٦/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ٥٨١/٣ ، وشرح الكافية ١٩٠/٢ .

(٦) (القَصَبُ) كلّ نبات ذي أنابيب ، أو كلّ عظم مستدير أجوف فيه مُخّ ، واحدته : (قَصَبَةٌ) . ينظر : اللسان (قصب) ٦٧٤/١ .

(٧) (التُّخَمَة) أصلها : وُخَمَة ، وهو الذي يصيب الإنسان من الطعام إذا استَوْخَمَهُ ، أي : لم يَستَمرِئْهُ ، حُوِّلت الواو تاءً ، كما قالوا : (تُقاة) وأصلها : " وُقاة " ، والعامّة تقول : (التُّخْمَة) بالتسكين . ينظر : اللسان (وخم) ٦٣١/١٢ .

و (عِنَبَة) و (عِنَبات) ، و (نَبِقَة) [١] و (نَبِقَات) ، و (سَمُرَة) [٢] و (سَمُرَات) لشَجَرٍ مَعروفٍ .

وهَذا ما لَخَّصناهُ في جَمْعِ المؤنَّث بالألف والتَّاء ، وقَدْ شَذَّتْ عَن قَاعِدَة هَذا الجمع أسْمَاءٌ مُذكَّراتٌ جُمعَتْ بالألف والتَّاء كـ (سُرَادقات) و (حَمَّامَات) [٣] ، إمَّا مُعَادَلَةً ؛ لأنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا أسَمَاءً مُؤَنَّثَةً بالوَاوِ والنُّون كـ (أرَضِينَ) وما أشْبَهَهُ ، وقَد تَقَدَّمَ في البَاب قَبْلَ هَذا [٤] ، فَجَمَعُوا أسْمَاءً مُذكَّرَةً بالألف والتَّاء لتحصُلَ المعَادَلَةُ بَينَ البَابيَنِ ، وإمَّا حَمْلاً عَلَى المرادف ، فَحَمَلُوا (سُرَادق) [٥] عَلَى مُرادفه وهي : (الخيمَةُ) ، وحَمَلُوا (الحمَّامَ) عَلَى مُرادفه وهي : (البُنْيَةُ) بكَسْرِ البَاءِ المُوَحَّدَة ، وسُكُونِ النُّون ، ثُمَّ ياءٌ مثنَّاةٌ مِنْ أسفل ، وقَدْ نَقَلَ بَعضُهُمْ تَأنيثَ (الحمَّامِ) ، فَلاَ يَكُونُ فيهِ شُذُوذٌ عَلَى هَذِهِ اللُّغَة [٦] ، نَقَلُوا في ذلك قولَ الشَّاعِرِ [٧] :

---

(١) (النَّبِق) : ثمر السِّدْر ، واحدته : نَبِقَةٌ . ينظر : اللسان (نبق) ١٠/٣٥٠ .

(٢) (السَّمُرَة) : شجر من الطَّلح ، صغار الورق ، قصار الشوك ، وليس في العِضَاة شيء أجود خشباً من السَّمُر . ينظر : اللسان (سمر) ٤/٣٧٩ .

(٣) شذّ كذلك عن قاعدة هذا الجمع كل اسم خماسي أصليّ الحروف ، فيُجمع بالألف والتاء ؛ لأنّ تكسيره مستكره ، وعند الفراء هذا القسم مُطّرد . ينظر : شرح الكافية ٢/١٨٧ .

(٤) ينظر صفحة ١٧٠ .

(٥) (السُّرَادِقُ) : ما أحاط بالبناء ، أو كل ما أحاط بشيءٍ مِنْ حائطٍ أو مَضْرِبٍ أو خِبَاء . ينظر : اللسان (سردق) ١٠/١٥٧ .

(٦) (الحَمَّام) كشدّاد : الدِّمَاس ، مشتقٌ مِنَ الحميم ، مذكّر ، وقال الزَّبيدي في التاج (حمم) ٨/٢٦٠ : " نقل الشهاب عن ابن الخباز أنّ الحمّام مؤنث ، وغلّطوه وقالوا : التأنيث غير مسموع " ، وذكر ابن برّي أيضاً أنّ (الحمّام) جاء مؤنثاً في بيت ذكر الجوهري أنّه يصف حمّاماً ، قال الجوهري في الصحاح (عول) ٥/١٧٧٨ : " .... قول الشاعر في وصف الحمّام :

فإذا دخلت سمعت فيها رَنَّةً لَغَطَ المعَاوِلِ في بُيُوتِ هَدَادِ "

فقد قال : " فيها " ، وأراد الحمّام . ينظر : الصحاح (عول) ٥/١٧٧٨ ، و (حمم) ٥/١٩٠٧ ، والغرة المخفية ١/١٤٣ ، واللسان (حمم) ١٢/١٥٤ ، والقاموس المحيط (حمّ) ٤/١٠٢ ، والتاج (حمم) ٨/٢٦٠ .

(٧) لم أهتدِ إلى قائل هذا البيت ، وأمّا عجزه فهو : " لَغَطَ المعاوِلِ في بُيُوتِ هِدَادِ " ، وجاء بروايات أخرى ، فقد رُوي بكلمة " فإذا " مكان " لَمّا " ، كما رُوي بكلمة " رَجْة " و " رَنّة " مكان " هَدَّة " ، و (الهَدَّة) : صوت شديد تسمعه من سقوط ركنٍ أو حائطٍ أو ناحية جبل . وقد ورد الشاهد في : الصحاح (عول) ٥/١٧٧٨ ، والغرة المخفية ١/١٤٣ ، وابن القواس ١/٣٠٣ ، واللسان (حمم) ١٢/١٥٤ ، والتاج (حمم) ٨/٢٦٠ .

٣٩- * لَمَّا دَخَلْتُ سَمِعْتُ فِيهَا هَدَّةً *

فَقالَ " فِيها " عَلَى التأنيثِ ، يُريدُ : الحمَّامَ .

تَنبيهٌ : لَوْ سَمَّيتَ بِهَذا الجمْعِ كان لَكَ فيه / لغاتٌ : ٥١/د

الأُولَى : إعرَابُهُ كَمَا كانَ إعرابُهُ قَبْلَ التَّسميَة [١] ، فَتَقُولُ : (هَذِهِ أَذْرِعَاتٌ) بالضَّمِّ والتَّنوينِ ، و (رأيتُ أَذْرِعَاتٍ) و (مَرَرتُ بِأَذْرِعَاتٍ) بالكَسْرِ والتَّنوينِ ، و (أَذْرِعَاتٌ) [٢] : بَلَدٌ بِحَورَان ، قال امْرؤُ القَيس :

٤٠- تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِهَا نَظَرٌ عَالِ [٣]

فَكَسَرَ ونَوَّن .

اللُّغَةُ الثَّانيةُ : إعْرابُهُ إعرابَ مالا يَنصَرِفُ ، فَيُرفَعُ بالضَّمَةِ ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالفَتحَةِ ولا يُنَوَّنُ [٤] .

اللُّغَةُ الثَّالثَةُ : أن يُعرَبَ كإعْرابِهِ قَبْلَ التَّسميَةِ إلاَّ أَنَّهُ لا يُنوَّنُ [٥] . ولنرجعْ إلى لفْظِ المصنِّف :

وسَالِمُ التَّأْنيثِ ضَمًّا رُفِعَا ... واكسِرْهُ في النَّصْبِ وفي الجَرِّ مَعَا [٦]

---

(١) هذه هي اللغة الأشهر ، وعليها يكون التنوين للمقابلة . ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ١٤/١ ، والعيني ٢١٤/١ ، والخزانة ٢٦/١ .

(٢) (أَذْرِعَات) : بكسر الراء ، وقد تُفتح ، بلد في أطراف الشام تجاور أرض البلْقاء وعَمّان ، وتُنسب إليه الخمر . ينظر : الصحاح (ذرع) ١٢١١/٣ ، ومعجم البلدان ١٣٠/١ ، واللسان (ذرع) ٩٧/٨ .

(٣) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ١٤١ . (تنوّرتُها) : تنوّرت النار من بعيد أي : تبصّرتُها ، فكأنّه من فرط الشوق يرى نارها بقلبه ، و (يَثْرِبَ) : مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وقد ورد النهي عن إطلاق هذا الاسم عليها ؛ لأنّه من التثريب وهو الحَرَج ، فيريد أن يقول إنّ المكان الذي يقرب من دارها لابد أن ينظر إليه الرائي من مكانٍ عالٍ ، فكيف من هو بأذرِعات . وقد ورد الشاهد في : الكتاب ٢٣٣/٣ ، والمقتضب ٣٨/٤ ، والأصول ١٠٦/٢ ، وسر الصناعة ٤٩٧/٢ ، وشرح المرزوقي ١٣٥٩/٣ ، ومعجم البلدان ١٣٠/١ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، وشرح الكافية ١٤/١ ، واللسان (ذرع) ٩٧/٨ ، والعيني ١٩٦/١ ، والخزانة ٢٦/١ .

(٤) على هذه اللغة التنوين للصرف ، وقد منع البصريون هذه اللغة ، وجوّزها الكوفيون . ينظر : العيني ٢١٤/١ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ و ٩٤ .

(٥) هذه اللغة جوّزها سيبويه والمبرد وابن السراج وابن جني ، ونقلوها عن العرب . ينظر : الكتاب ٢٣٣/٣ ، والمقتضب ٣٨/٤ ، والأصول ١٠٦/٢ ، وسر الصناعة ٤٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، وابن عصفور ٢٣٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٥/١ ، وشرح الكافية ١٤/١ ، والخزانة ٢٦/١ . وقال الأصمعي : الكسر بلا تنوين خطأ . ينظر : أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها ١٠٩ .

(٦) في " م " لوحة (٤٧/ ب) .

ذَكَرَ في هذا البَيت إعْرابَ جَمْعِ المؤنَّث السَّالِم ، وذكَرَ أنَّهُ يُعْرَبُ بالضَّمَّة رفْعاً ، وإلى ذلكَ أشَارَ بقَوله : " وسَالِمُ التأنيث ضَمَّاً رُفِعَا " ، ويُعرَبُ بالكَسْرَة نصْباً وجَرّاً ، وإلى ذلكَ أشَارَ بقوله : " واكْسِرهُ في النَّصْبِ وفي الجَرّ " ، وقولُهُ : " معاً " أشَارَ إلى أنَّ النَّصْبَ والجَرَّ مُجتمِعَان في الكَسْرَة ، وهي فيهِمَا عَلامَةُ الإعْرابِ .

أمّا الجَرُّ بالكَسْرَة فَلاَ إشكَالَ فيه ، وأمَّا النَّصْبُ بالكَسْرَة فَلَيسَ لأجْلِ تَعَذُّر ولا ثِقَلٍ إذِ الفَتْحُ مُتَأتٍّ ، إلاّ أنَّهُمْ أرادُوا أن يُوفُوا حَقَّ أصَالَة التَّذْكير ، فَلَمْ يَجْعَلُوا لِجمْعِ المؤنَّث السَّالِم مَزيَّةً عَلَى جَمْعِ المذكَّرِ السَّالِم ، فَحَمَلُوا نَصْبَ المؤنَّث عَلَى جَرِّه ، كما حَمَلُوا نَصْبَ المذكَّر عَلَى جَرِّه ، ولَوْ أعْرَبُوا جَمْعَ المؤنَّث بالفَتْحَة في النَّصْب ، لَكَانُوا قَدْ جَعَلُوا لَهُ مَزيَّةً عَلَى جَمْعِ المذكَّرِ السَّالِم ، وهو فَرعٌ عَنْهُ ، وحَقُّ الفَرْعِ أن يكُونَ دونَ الأصْلِ ، فَلاَ أقلَّ مِنَ المسَاوَاة بَينَهُما ، وقَدْ أجَازَ بَعضُهُم أن يُنْصَبَ بالفَتْحَة [1] ، وهو [2] قولٌ ضَعِيفٌ ، وما سُمِعَ مِن ذلكَ فَهوَ شُذُوذٌ لا يُقاسُ عَلَيه .

وقولُهُ : " سَالِمُ التَّأنيث " مُبتَدأٌ خَبَرُهُ الجمْلَةُ مِن قوله : " ضَمّاً رُفِعَا " ، وهو عَلَى حَذْف مُضَاف ، أي : / وسَالِمُ جَمْعِ التَّأنيث ، وقَدْ وَضَعَ (التَّأنيثَ) مَوضِعَ (المؤنَّث) ، والمصْدَرُ قَدْ يُوضَعُ مَوضِعَ اسْمِ المفْعُول ، وقَولُهُ : " ضَمّاً " حَالٌ مُقدَّمَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ في قَولِه : " رُفِعَا " ، أي : رُفِعَ مَضمُوماً ، فَوَضَعَ (ضَمّاً) في مَوضِعِ (مَضْمُوماً) ، ٥٢/ أ

---

(١) جوّز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً ، وجوّزه هشام والفراء في مثل : (لُغَة) و (ثُبَة) مِنَ المعتلّ اللام الذي حُذفت لامه في المفرد وعُوِّضت منها التاء ، ما لم يُرَدّ المحذوف في الجمع ، فإن رُدّ نُصب بالكسرة ، وقد استدلُّوا على رأيهم هذا بأقوال وردت عن العرب ، فقد حكى الكسائي : " سمعتُ لغاتَهُم " بفتح التاء ، وحكى ابن سيده : " رأيتُ بناتَك " بفتح التاء أيضاً ، ورووا قول أبي ذؤيب الهذلي :

إذَا مَا جَلاَهَا بالأيامِ تَحيَّرَتْ ثُبَاتاً عَلَيهَا ذُلُّهَا واكْتِئَابُها

وحكى الكوفيُّون في غير محذوف اللام : " استأصلَ اللهُ عرقاتَهُمْ " بفتح التاء ، وكسرها أشهر . وقد قال أبو علي الفارسي في الوارد من هذا مما حُذفت لامُهُ ، إنه مفردٌ رُدّت لامه ، فقُلبت ألفاً . وأمّا قولهم : " استأصل اللهُ عَرَقاتَهُمْ " فالألف للإلحاق ، وقد رَدَّ هذا القولَ كثيرٌ من النحويين ، وقالوا إنّ ما سُمِعَ من فتح التاء في جمع المؤنث السالم فهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، وإلى ذلك ذهب المصنّف . ينظر : معاني الفراء ٩٣/٢ ، وكتاب الشعر ١٦٩/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٨/٥ ، وشرح التسهيل ٨٧/١ ، وشرح الكافية ١٨٩/٢ ، وشرح التصريح ٨٠/١ ، والهمع ٦٧/١ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ .

(٢) في الأصل : " وهي " تحريف .

وقَولُهُ : " معا " حَالٌ مِنَ " النَّصْبِ والجَرِّ " ، وقَدْ قَدَّمنَا مِنْ أحكَامِ جَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ ما يَليقُ بِهَذا المختَصَرِ .

بَـابُ جَمْـعِ التكسـيرِ

لمـَّا فَرَغَ من جَمْعِ السَّلاَمَةِ انتَقَلَ إلى جَمْعِ التكسيرِ ، والتكسـيرُ مَـأخُوذٌ مـن قَولِهم : كَسَّرْتُ الإنَاءَ تكسيراً ، أي : غـيَّرْتُ أجْـزاءَهُ عَـن شَـكلِها ، أوْ مـن كَسَّرْتُ الأرْضَ تكسيراً ، أي : قَدَّرْتُ أجْزاءَهَا وجَمَعْتُهَا فَصَارَتْ مقدَاراً واحـداً ، كَمَا أنَّ أجْزاءَ جمْعِ التَّكسيرِ تُغيَّرُ وتُنقَلُ إلى بِنْيَةٍ تَجْمَعُهَا ، فَتَصيرُ بِمَنزِلَـةِ البِنْيَـةِ الواحِدَةِ .

ومُرادُهُمْ بالتَّكسيرِ في الاصْطِلاَحِ هَاهُنا : التَّغيُّر ، والتَّغيُّر في هَذا الجمْعِ هو إمَّا حَقيقَةً كـ (رَجُلٍ) و (رِجَالٍ) ، فَتَغيُّرُ الواحد هَاهُنا ظَاهِرٌ مُحَقَّقٌ ، وإمَّا تَغـيُّرٌ بالتَّوَهُّمِ كـ (فُلْك) [1] و (هِجَان) ، فإنَّهُمَا يُطْلَقَانِ عَلَى المفْرَدِ والجمْعِ بِلَفْـظٍ واحد [2] ، فَتُقَدِّرُ حَرَكَةَ (فُلْك) إذا أُريدَ به الجمْعُ غيرَ حَرَكَتِه إذا أُرِيدَ به المفْـرَدُ ، فَحَرَكَتُهُ إفْراداً كَحَرَكَةِ (قُفْل) ، وحَرَكَتُهُ جَمْعاً كحَرَكَةِ (أُسْـد) بِضَـمِّ الأوَّل وسُكُونِ الثَّاني ، وكَذَلِكَ (هِجَان) حَرَكَتُهُ إفْراداً كَحَرَكَةِ (كتاب) ، وحَرَكَتُـهُ جَمْعاً كَحَرَكَةِ (رِجَال) ، و (الهِجَانُ) هو : الأبيضُ مِنَ الإبِلِ . وقالَ ابـنُ إيـاز : لَمْ يَرِدْ من جُمُوعِ التكسيرِ المتَغَيِّرَةِ بالتَّوهُّمِ إلاّ أربعةٌ : (فُلْكٌ) و (هِجَانٌ) ، و (دِلاَصٌ) و (أسْمَالٌ) ، و (الدِّلاصُ) - بكَسْرِ الدَّالِ المهْمَلَةِ - : الـبَرَّاقُ مِـنَ الـدُّرُوعِ ، و (الأَسْمالُ) : الخَلَقُ مِنَ الثِّيـابِ ، تقـول : (دروعٌ دِلاصٌ) ، أي : بَرَّاقَـةٌ ،

---

(١) (الفُلْك) - بالضمّ - : السَّفينة ، تُذكّر وتؤنّث ، وتقع على الواحد والجمع . ينظر : اللسان (فلك) ٤٧٩/١٠ .

(٢) هذا هو مذهب سيبويه ، وهو جَعْل (فُلْك) وبابه جموع تكسير ، ودعاه إلى ذلك أنّهـم نَنْوّهـا فقـالوا : (فُلْكـان) و (دِلاصَان) و (هِجَانان) ، فعُلِم أنّهم لم يَقْصدوا بهَا ما قَصَدُوا بـ (جُنُب) ونحوه مما اشترك فيـه الواحـد وغـيره حين قالوا : (هذا جُنُبٌ) و (هذان جُنُبٌ) و (هؤلاء جُنُبٌ) ، فالفارق عنده بين ما يُقدَّر تَغْيِيرُه ومالا يُقدَّر تغييره ممّـا لفظه في الإفراد والجمع واحد ، وجودُ التثنية وعدمها ، وذهب كثير من النحويين مذهب سيبويه ، وذهـب آخـرون إلى أنّ باب (فُلْك) اسم جمع ، ومنهم ابن مالك . ينظر : الكتاب ٥٧٧/٣ ، و٦٣٩ ، والمقتضب ٢٠٣/٢ و ٢٠٤ ، وسـر الصناعة ٦١٢/٢ ، والمخصص ١٥٣/١٦ ، وشرح المفصل ٥٠/٥ ، وشرح الجزولية ٣٨٩/١ ، وشرح الكافيـة الشـافية ٧٠/١ ، والتسهيل ٢٦٧ ، وشرح الكافية ١٧٩/٢ ، وشرح الشافية ١٣٥/٢ ، واللسان (دلص) ٣٧/٧ ، و (فلـك) ٤٧٩/١٠ ، و (شمل) ٣٦٥/١١ ، و (هجن) ٤٣١/١٣ ، والارتشاف ١٩٢/١ ، وشرح التصريح ٣٠٠/٢ ، وشـرح الأشموني ١٢٠/٤ .

و (ثِيَابٌ أسْمَالٌ) أي : أخْلاقٌ [١] ، وقَدْ نَقَلَ غيرُ ابنِ إياز غَيرَ هَذِهِ الأربَعَةِ [٢] .

غَيِّرْ مُكَسَّراً بِلَفْظٍ وَضْعَا أو بِتوهُّمٍ كَفُلْكٍ جَمْعَا [٣]

ذَكَرَ في هذا البَيتِ حُكمَ التَّغيُّرِ في جَمْعِ التكسيرِ ، فأرادَ بـ (المُكَسَّرِ) : جَمعَ التكسيرِ ، وأَمَرَ / بتَغْييرِه [٤] وأَطْلَقَ ، فَدَلَّ عَلَى أنَّ جَمْعَ التكسيرِ لا بُدَّ فيه ٥٢/ ب
مِنَ التَّغيُّرِ ، ثُمَّ قَسَّمَ تَغيُّرَهُ عَلَى قِسْمَينِ :

تَغَيُّرٌ باللَّفْظِ ، وإليه أَشَارَ بقَوله : " وَضْعَا " ، أي : غَيِّرْ جَمْعَ التكْسيرِ بِلَفْظٍ وَضْعَا ، يَعْني أنَّكَ إذَا وضَعْتَ الجمْعَ جَعَلْتَ لفْظَهُ مُخالِفاً لِوَضعِ المفرَدِ في اللَّفظِ .

وتَغَيُّرٌ بالوَهْمِ ، وإليه أشَارَ بقَوله : " أو بِتَوَهُّمٍ كَفُلْكٍ جَمْعَا " ، يُريدُ : أوْ غَيِّرْ بالتَّوَهُّمِ كفُلْكٍ إذا كانَ جَمْعاً . وقَدْ تكَلَّمْنا في مُقدِّمَةِ البَابِ عَلَى حُكْمِ التَّغيُّرِ بالوَهْمِ ، وبيَّنَّا أنَّ حَرَكاته إذا كَانَ جَمْعاً غَيرُ حَرَكَاته إذا كانَ مُفْرداً ، فَقَولُهُ : " بلَفْظٍ " مُتعلِّقٌ بـ " غيِّر " ، وكَذلكَ قَولُهُ : " أوْ بِتوهُّمٍ " ، وحَصَلَ مِن مضْمُونِ

---

(١) جاء في المحصول في شرح الفصول لابن إياز ، لوحة (٤٥/ ب) : " وهنا تنبيهٌ : وهو أنّ المصنّفَ أحلّ بما الاختلافُ فيه في التقدير والنّيّة لا في اللفظ ، وذلك لاتفاق الحركات والحروف نحو : (فُلْك) و (هجَان) ... إذْ لم يأتِ هنا الاتفاقُ في الواحد والجمعِ إلاّ في أربعة ألفاظ وهي : قولهم في جَمعِ (دِلاص) للدُّروع البَرّاقة : (دِلاص) ، وفي جمع (شِمَال) للخليقة : (شِمَال) ، والآخران تقدّم ذكرهما " ، فيبْدُو أنّه قد حصل سهو في الكلمة الرابعة التي من باب (فُلْك) ، فوَرَدت هنا (أسْمال) بمعنى : الخَلَق من الثياب ، وهي عند ابن إياز (شِمَال) بمعنى : الخُلُق . وقد قال ابن القيم في بدائع الفوائد ١١٠/١ ، عند حديثه عن جمع التكسير : " وتارة يجعلون العلامة في التقدير والنيّة ، لا في اللفظ ، كـ (فلك) للواحد والجمع ، فإنّ ضمّة الواحد في النيّة كضمّة (قُفل) ، وضَمّة الجمع كضمّة (رُسُل) ، وكذلك : (هجان) و (دلاص) و (أسْمَالٌ) و (أعشار) " . وقد جاءت (أفْعَالٌ) مع الواحد كثيراً خبراً وصفةً ، فقالوا : (ثوبٌ أسْمَال) و (بُرْمةٌ أعشار) و (حَبْلٌ أحْذاق) . ينظر : الكتاب ٦٣٩/٣ ، والمقتضب ٢٠٤/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٧١/٢ ، وسر الصناعة ٦١٢/٢ ، والمخصص ١٥٣/١٦ ، وشرح المفصل ٥٠/٥ ، وشرح الشافية ١٣٥/٢ ، واللسان (شمل) ٣٦٥/١١ ، وشرح الأشموني ١٢٠/٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٣٥ ، والخزانة ٣١٤/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٦٣٩/٣ ، والمحكم (عفت) ٣٩/٢ و (كنز) ٤٦٠/٦ ، واللسان (عفت) ٦٠/٢ و (كنز) ٤٠٢/٥ و (عصم) ٤٠٧/١٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٠/٤ و ١٨٣٦ ، وشرح شواهد الشافية ١٣٦ ، وحاشية الصبان ١٢٠/٤ .

(٣) هذا البيت غير موجود في " م " .

(٤) في الأصل : " بتغيره " .

البَيتِ أنَّ تَغَيُّرَ [١] الواحِدِ في جَمْعِ التكسيرِ يكُونُ حَقِيقَةً وتَقْدِيراً .

وينبَغِي أن نُنَبِّهَ عَلَى أنَّ التَّغَيُّرَ الحَقِيقِيَّ لا يَجْرِي هَاهُنا عَلَى طَرِيقةٍ واحِدَةٍ ، بَلْ يكُونُ عَلَى أنْواعٍ : فَقَدْ يأتِي بزِيادَةٍ فَقَط ، أو [٢] بنُقْصَانٍ فَقَط ، أو بتَغَيُّرٍ الحركاتِ فَقَط ، وقَدْ تَجْتَمِعُ الزِّيادَةُ والنُّقْصَانُ وتَغَيُّرُ الحركاتِ ، فأمَّا الزِّيادَةُ فَقَط فكَـ (صِنْوٍ) [٣] و (صِنْوَانٍ) و (قِنْوٍ) [٤] و (قِنْوَانٍ) ، فـ (صِنْوٌ) لم يَتَغَيَّر في الجَمْعِ إلاَّ بزِيادَةِ الألف والنُّون ، وكَذَلِكَ (قِنْوٌ) . وعَدُّوا زِيادَةَ الأَلف والنُّونِ هُنَا تَغَيُّراً ، ولَمْ يعُدُّوا زِيادَتَهُمَا في التَّثْنِيَةِ كَذلكَ ؛ لأنَّ الألفَ والنُّونَ هُنَا في حُكْمِ حُرُوفِ الكَلِمَةِ ، فَهُمَا جُزْءَانِ منْهَا ، إذْ لَمْ تُجْلَبْ للدَّلالَةِ على مَعْنىً غيرِ ما وُضِعَتْ لَهُ حروفُ الكَلِمَةِ ، بخلاف أَلِفِ التَّثْنِيَةِ ونُونِها ، فإنَّ ألِفَهَا ونُونَهَا مُخَالِفَانِ لحُرُوفِ الكَلِمَةِ ، وهُمَا في حُكْمِ الانفصَالِ ، فالألِفُ جُلِبَتْ عَلامَةً عَلَى الرَّفْعِ [٥] ، والنُّونُ عِوَضاً عَنِ التَّنوينِ [٦] ، فَلَيسَا مِنْ حُرُوفِ الكَلِمَةِ في شَيءٍ ، ولَولاَ هَذا الَّذي قَرَّرْناهُ لكانَ يَلْزَمُ أنَّ الواحِدَ في التَّثْنِيَةِ وجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ قَد تَغَيَّرَ ، ولَمْ يَقُلْ بِهِ أحَدٌ .

وأمَّا التَّغَيُّرُ بالنُّقْصَانِ فَقَط فكـ (تُخَمَة) و (تُخَم) ، لا تَغَيُّرَ هُنَا إلا بنُقْصَانِ التَّاءِ الَّتِي في المفْرَدِ ، وأمَّا / التَّغَيُّرُ بالحَرَكاتِ فَقَط فكـ (أَسَدٍ) بفَتْحِ الأوَّلِ والثَّاني ، و (أُسُدٍ) بضَمِّ الأوَّلِ والثَّاني ، لا تَغَيُّرَ هُنَا إلاَّ بالحَرَكَاتِ . ٥٣/أ

وأمَّا اجتِمَاعُ الزِّيادَةِ والنُّقْصَانِ وتَغَيُّرِ الحَرَكَاتِ فكـ (سَفَرْجَلٍ) و (سَفَارِيج) بِيَاءٍ ، فَقَد زِيدَتِ اليَاءُ [والألف] [٧] ، ونَقَصَتِ اللاَّمُ ، وتَغَيَّرَت حَرَكَةُ الجِيمِ ،

---

(١) في الأصل : " تغيراً لو " تحريف .

(٢) في الأصل " و " تحريف .

(٣) (الصِّنْوُ) هو : الأخ الشَّقيق والعَمُّ والابن ، أو : المِثْل ، والجَمْعُ : (أصْنَاءٌ) و (صِنْوان) . ينظر : اللسان (صنا) ١٤/ ٤٧٠ .

(٤) (القِنْوُ) : العِذْق والكِبَاسَة : وهو مِنَ التَّمر بمنْزِلة العنقود مِنَ العِنب ، والجمع : (قِنْوانٌ) و (أَقْنَاء) . ينظر : اللسان (كبس) ١٩١/٦ ، و (قنا) ٢٠٤/١٥ .

(٥) ينظر صفحة ١٤٨ هامش رقم (٢) .

(٦) ينظر صفحة ١٤٩ هامش رقم (٦) .

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

وتَحرَّكت الـــرَّاءُ بَعْدَ أن كانَتْ سَاكنةً ، وقَدْ يُتَصَوَّرُ فِيهِ مِنَ التَّغيُّرِ أنْواعٌ غيرُ الَّذي ذَكرنَاهُ لا نُطِيلُ بِذِكْرِهَا في هَذا المخْتَصَرِ [١] .

وهـــو على سَبْعٍ وعشرين زِنَـــهْ منْهَـــا لقلَّـــة كـــوَزْنِ أمْكَنَـــهْ
أرْجُلٍ أفْـــرَاسٍ وغِلْمَـــةٍ وقَـــدْ أُعْرِبَ كالمفْرَدِ حُكْماً فاطَّرَدْ [٢]

هذان البَيتَان ذَكَرَ في صَدْرِ الأوَّلِ منْهُمَا أنَّ جَمْعَ التكسيرِ يأتي عَلَى سَبعة [٣] وعشرينَ وَزْناً ، فَقَولُهُ : " وهو " عائدٌ إلى " المكَسَّرِ " في صَدْرِ البيـــتِ المتَقَـــدِّمِ ، فالتَّقديرُ : والجمْعُ المكَسَّرُ يَأتي عَلَى سَبْعٍ وعشْرينَ زِنَةً ، وإذا فَرَغْنَا مِـــنَ الكَـــلامِ عَلَى هَذينِ البَيتَينِ بَيَّنَّا لَكَ الأوْزَانَ السَّبْعَةَ والعشرينَ .

ثُمَّ ذَكَرَ في عَجُزِ البَيتِ الأوَّلِ وصَدْرِ الثَّاني أنَّ مِنْ هَذه الأوزانِ ما يَكُونُ للقلَّـــة ، وإلى ذَلكَ أشَارَ بقَوله : " منْها لقلَّة " ، فالضَّميرُ في منْهـــا " عـــائدٌ إلى الأوزَانِ ، وعَيَّنَ [٤] للقلَّة أربعةَ أوزَانٍ :

الأوَّلُ : (أفْعلَة) ، وإليه أشَارَ بقَوله : " كَوَزْنِ أمْكَنَهْ " ، ويُعْلَمُ مِنَ المثَالِ أنَّهُ بكَسْرِ العَينِ .

الثَّاني : (أفْعُل) بفَتْحِ الأوَّلِ ، وسُكُونِ الثَّاني ، وضَمِّ الثَّالثِ ، وإليه أشَارَ بقَولـــه : " أرْجُل " جَمْعُ (رِجْلٍ) للسَّاقِ .

الثَّالثُ : (أفْعَال) ، وإليه أشَارَ بقَوله : " أفْرَاس " جَمْعُ (فَرَسٍ) .

الرَّابعُ : (فِعْلَة) بكَسْرِ الفَاءِ ، وإلَيه أشَارَ بقَوله : " غِلْمَةٌ " جَمْعُ (غُلامٍ) .

فَهَذه أربَعَةُ أوْزَانٍ للقلَّة ، ويُفْهَمُ من تَعْيِينِ هَذه الأَربَعَة للقلَّة أنَّ البَـــاقِيَ مِـــنَ الأوْزَانِ للكَثْرَة ، وهي ثَلاثَةٌ وعشْرُونَ [٥] . ومَعْنَى القلَّـــة : أنَّ جَمْـــعَ التكسِـــيرِ الَّـــذي

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٧٠/١ ، وابن القواس ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ٣٠٧/٤ ، وشرح الأشموني ١١٩/٤ .

(٢) هذان البيتان غير موجودين في " م " .

(٣) في الأصل : " سبع " والصواب ما أثبته .

(٤) في الأصل : " وغير " تحريف .

(٥) ذكر الحريري في شرح ملحة الإعراب ٥٣ أنّ بعض النحويين قالوا إنّ أبنية الكثرة تناهز أربعين بناءً .

يكون / عَلَى وزْنٍ مِنْ هَذه الأوْزَان الأربَعَة ، لا يَنطَلِقُ إلاَّ عَلَى العَشَرَة فَمَا دُونَهَا إلى الثَّلاثَة [١] ، وجَمْعَي السَّلامَة مَعْدُودان في جُمُوعِ القِلَّة [٢] ، ومَعْنَى الكَثْرَة : أن يَنطَلِقَ عَلَى ما فوق العَشَرَة بَلَغَ مَا بَلَغَ [٣] . ٥٣/ ب

ثُمَّ ذَكَرَ في عَجُزِ البَيت الثَّاني أنَّ إعرابَ هَذا الجَمْعِ كإعرَاب المفرَد كيفَ كانَ ، مُطَّرِدٌ فيه ، فَمُنصرِفُهُ كالمفْرَد المنصرِف ، والممْنُوعُ الصَّرْف منْهُ كالممنُوعِ الصَّرْف مِنَ المفرَد ، فـ (رِجالٌ) كـ (رجُلٍ) في حُكمِ الإعراب والصَّرْف ، و (مَسَاجِد) كـ (إبرَاهِيم) في حُكمِ الإعراب وعَدَمِ الصَّرف ، وقَدْ أشَارَ إلى أنَّ إعرابَ هَذا الجمْعِ كإعراب المفْرَد بقَوله : " وقَدْ أُعْرِبَ كالمفْرَد حُكْماً " ، وقَولُهُ : " فاطَّرَدْ " أشَارَ إلى ما ذَكَرناه مِنْ أنَّهُ قَد اطَّرَدَ إعرابُ جَمْعِ التكسيرِ كإعْرابِ المفْرَد ، فَلا يُخَالِفُهُ في رَفْعٍ ولا في نَصْبٍ ولا جَرٍّ ، ولا مَنقُوصٍ ولا مَقْصُورٍ ، ولا مُنصَرِفٍ ولا غيرِ مُنصَرِفٍ ، هذا ما يَقْتَضيه البَيتَان .

وأمَّا الأوْزَانُ السَّبْعَةُ والعشْرُونَ ، فَقَد مَثَّلْنَا منْهَا الأربَعَةَ الَّتي لِلقِلَّة ، ولا بُدَّ أن نُعيدَ ذكرَهَا بِحَسَبِ مُفْرَداتِهَا مِن مَقيسٍ وشَاذٍّ [٤] .

أمَّا (**أفْعلَة**) - بفَتْحِ الهَمْزَة وكَسرِ العَين - مِن جُموعِ القِلَّة ، فَقَدْ جُمِعَ عَلَيه قِيَاساً : الاسْمُ الرُّباعِيُّ المفْتوحُ الفَاءِ أوْ مكسُورُها ، مُعتلُّ اللاَّم أوْ مضَاعَفُها كـ (قَبَاء) [٥]

---

(١) وقيل قد تُستعمل أبنية القلة في موضع أبنية الكثرة والعكس ، مجازاً . ينظر : أسرار العربية ٣٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١١/٤ ، وشرح الكافية ١٩١/٢ ، وابن عقيل ٤٥٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٠/٢ .

(٢) اختلفوا في جمعي التصحيح ، فمنهم من قال إنّهما من جموع القلة فقط ، بشرط ألاّ يقترنا بالألف واللام الدالة على الاستغراق ، وألاّ يُضَافَا إلى ما يدلّ على الكثرة ، ومنهم من قال إنّهما من جموع القلّة ، وقد يُفيدان الكثرة ، ومنهم من قال إنّهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة . ينظر : الكتاب ٤٩٠/٣ ، والمقتضب ١٥٤/٢ ، وكتاب الشعر ١٣٩/١ ، والمفصل ١٨٩ ، وشرح المفصل ٣/٥ و ١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٠/٤ ، وشرح الكافية ١٩١/٢ ، وشرح الأشموني ١٢١/٤ ، وحاشية الصبان ١٢١/٤ .

(٣) جاء في حاشية الصبّان ١٢٠/٤ : " وقد فرق السعد التفتازاني بين جمع القلة والكثرة ، بأنّ جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى ، فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ " .

(٤) يُرجع لذلك في : التكملة لأبي علي الفارسي ١٢٤/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٥٠/٥ وما بعدها ، والتسهيل ٢٦٧ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٠/٤ وما بعدها ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ وما بعدها .

(٥) (القَبَاء) كسَحَاب ، من الثياب ، سُمّي بذلك لانضمام أطرافه ، فقد قيل إنه من قبوتُ الشيء ، إذا ضممتَ عليه أصابعك . ينظر : اللسان (قبا) ١٦٨/١٥ ، والتاج (قبا) ٢٨٦/١٠ .

و (أَقْبِية) ، و (إِنَاء) و (آنِيَة) ، و (بَتَات) بفَتح البَاء الموحَّدَة و (أَبتّة) وهي : الثياب [١] ، و (إِمَام) و (أَئِمَّة) ، وهَذا الجَمْعُ لازمٌ فيما ذَكَرناهُ ، وَيُجْمَعُ عَلَيه قِياساً غَيرُ لازمٍ كُلُّ اسْمٍ رُباعِيٍّ قَبْلَ آخِرِه حَرْفُ مدٍّ ولينٍ [٢] ، ألفاً كانَ أوْ غَيرَها ، كـ (ذِرَاعٍ) [٣] و (أَذْرِعَة) ، و (عَمُودٍ) و (أَعْمِدَة) ، و (مَكَانٍ) و (أَمْكِنَة) .

وأمَّا (**أَفْعُل**) - بفَتْحِ الهَمْزَة ، وضمِّ العَين - مِنْ جُمُوعِ القِلَّة أيضاً ، فَيُجْمَعُ عَلَيه قِياساً : (فَعْل) بفَتْحِ الأوَّلِ وسُكُونِ الثَّاني ، إذا كانَ صَحيحَ العَين ، بشَرْطِ أن يَكُونَ اسماً / كـ (فَلْسٍ) و (أَفْلُسٍ) ، أو صفَةً غَلَبَتْ عَلَيه الاسْمِيَّة كـ (عَبْد) و (أَعْبُد) ، ويُجْمَعُ عَلَيه أيضاً قياساً الاسْمُ الرُّباعِيُّ الَّذي قَبلَ آخِرِه حرفُ مَدٍّ [٤] كـ (عَنَاقٍ) و (أَعْنُقٍ) للصَّغِيرَةِ مِنَ المَعْزِ ، و (ذِرَاعٍ) و (أَذْرُعٍ) للعُضْوِ المعرُوفِ . ٥٤/أ

وأمَّا (**أَفْعَالٌ**) - بفَتْحِ الهَمْزَة - مِنْ جُمُوعِ القِلَّة أيضاً ، فاطَّرَدَ جَمْعاً مَقيساً في أوزَانِ الثُّلاثيِّ العَشَرَة [٥] غير (فَعْلٍ) - بفَتحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَين - إذَا صَحَّتْ عَينُهُ [٦] ، فَقَالُوا : (جَمَلٌ) و (أَجْمَالٌ) ، و (كَبِدٌ) و (أَكْبَادٌ) ،

---

(١) (البَتَات) : متاع البيت ، وهو المتاع الذي ليس عليه زكاة مما لا يكون للتجارة ، و (البتاتُ) أيضاً الزاد والجهاز ، وأما ما ذكره المصنّف من أنّ (البتات) هي الثياب ، فربما اختلط عليه الأمر ؛ لأنّ (البَتّ) هو الكساء الغليظ وليس (البتات) . ينظر : التهذيب (بت) ٢٥٩/١٤ ، والصحاح (بتت) ٢٤٢/١ ، واللسان (بتت) ٨/٢ .

(٢) قيّد كثير من النحويين الاسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مَدّ ، بأنّه يجب أن يكون مُذكّراً . ينظر : التسهيل ٢٧٠ ، والارتشاف ١٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ ، والهمع ٩٠/٦ .

(٣) (الذِّراع) : ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبَع الوسطى ، مؤنث ولكن قد تُذكّر . ينظر : اللسان (ذرع) ٩٣/٨ .

(٤) قيّد كثير من النحويين الاسم الرباعي الذي قبل آخره حرف مَدّ ، والذي يُجمع على (أَفْعُل) بأنّه يجب أن يكون مؤنثاً بلا علامة . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨١٥/٤ ، والارتشاف ١٩٦/١ ، وشرح التصريح ٣٠١/٢ و ٣٠٢ ، والهمع ٨٧/٦ و ٨٨ ، وشرح الأشموني ١٢٣/٤ .

(٥) الاسم المجرّد الثلاثي له عشرة أبنية هي : فَعْل و فَعَل وفَعِل وفَعُل وفُعْل وفُعَل وفُعُل وفَعَل وفِعِل وفِعْل ، وكان مقتضى القِسْمة أن تكون الأبنية اثْني عشر بناءً ؛ ولكن سقط فُعِل وفِعُل استثقالاً ، وأثبته بعْضهم . ينظر : الارتشاف ١٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٦١/٤ ، وابن عقيل ٥٣١/٢ .

(٦) وذلك لأنّ (فَعْل) صحيح العين يُجْمَعُ قياساً على (أَفْعُل) ، ولا يُجمَعُ على (أَفْعَال) إلا شذوذاً ، مثل : (فَرْخ) و (أَفْراخ) ، و (زَنْد) و (أَزْناد) . ينظر : الكتاب ٥٦٨/٣ و ٥٨٧ ، والمقتضب ١٩٣/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٣٩٩/٢ ، وأسرار العربية ٣٤٨ ، والمقرب ١٠٦/٢ ، والتسهيل ٢٦٩ ، وشرح الشافية ٩٠/٢ .

و (عَضُدٌ) [١] و (أَعْضَادٌ) ، و (إِبِلٌ) وَ (آبَالٌ) ، و (عِنَبٌ) وَ (أَعْنَابٌ) ، و (حِمْلٌ) بِكَسْرِ الحَاءِ المُهْمَلَةِ و (أَحْمَالٌ) ، و (قُفْلٌ) و (أَقْفَالٌ) ، و (عُنُقٌ) و (أَعْنَاقٌ) ، و (رُطَبٌ) و (أَرْطَابٌ) لِثَمَرِ النَّخْلِ إذا دَخَلَتْ فيه الحَلاَوَةُ وتَحَكَّمَتْ ، والغَالِبُ عَلَى هَذَا الوزْنِ أن يَجِيءَ عَلَى (فِعْلان) بِكَسْرِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ ، فَهَذه تِسْعَةُ أوزَانٍ مِنْ أوزَانِ الثُّلاثِيِّ جَاءَتْ عَلَى (أَفْعَالٍ) ، وأمَّا العَاشِرُ مِنْهَا وهو : (فَعْلٌ) بِفَتْحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ ، فَقَد اسْتَثْنَينَا مِنْهُ مَا كانَ صَحِيحَ العَينِ ، وأمَّا إذا كانَ مُعْتَلَّها فَيَطَّرِدُ فِيهِ (أَفْعَالٌ) ، كـ (ثَوْبٍ) و (أَثْوابٍ) ، و (بَيتٍ) و (أَبْيَاتٍ) [٢] .

وأمَّا (**فِعْلَةٌ**) - بِكَسْرِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ - مِنْ جُمُوعِ القِلَّةِ أيضاً ، فَلَمْ يَطَّرِدْ فِي مُفْرَدٍ مِنَ المُفْرَدَاتِ ، وإنَّمَا هو مَوقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ [٣] ، جَاءَ مِنْهُ : (غُلاَمٌ) و (غِلْمَةٌ) ، و (صَبِيٌّ) و (صِبْيَةٌ) ، و (فَتىً) و (فِتْيَةٌ) ، و (وَلَدٌ) و (وِلْدَةٌ) ، و (غَزَالٌ) و (غِزْلَةٌ) ، و (ثَورٌ) و (ثِيرَةٌ) للحيوان المعرُوفِ ، وفي الصِّفَاتِ : (شَيْخٌ) و (شِيخَةٌ) ، و (خَصِيٌّ) [٤] و (خِصْيَةٌ) ، و (ثِنىً) [٥] و (ثِنْيَةٌ) ، وهَاهُنَا انقَضَتْ جُموعُ القِلَّةِ الأَربَعَةُ .

---

(١) (العَضُدُ) مِنَ الإنسان وغيره : السَّاعِد ، وهو ما بين المِرْفق إلى الكتف . ينظر : اللسان (عضد) ٢٩٢/٣ .

(٢) وذكر الفرّاء أنّ (أفْعَال) يطّرد أيضاً في (فَعْل) صحيح العين فيما فاؤهُ همزة أو واوٌ ، ووافقه ابن مالك على الثاني في شرح الكافية الشافية ، ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس فيهما . ينظر : أسرار العربية ٣٥٠ ، والمقرب ١٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨١٩/٤ ، والتسهيل ٢٦٩ ، وشرح الشافية ٩١/٢ ، والارتشاف ١٩٦/١ ، والهمع ٨٩/٦ ، وشرح الأشموني ١٢٥/٤ .

(٣) ذهب ابن السّراج إلى أنّه اسم جمع لا جمع تكسير ؛ والذي دعاه إلى هذا القول أنّه رآه لا يطّرد . ينظر : التسهيل ٢٦٨ ، والارتشاف ١٩٤/١ و ١٩٧ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ ، وابن عقيل ٤٥٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٤/٢ ، والهمع ٩١/٦ .

(٤) (الخَصِيُّ) : هو المَخْصِيُّ ، ومَوْضِعُ القطْعِ : (مَخْصىً) ، والجمع : (خِصْيَةٌ) و (خِصْيَان) ، وخصيت الفحل إذا سللت خُصيه ، والرجل : خَصِيٌّ . ينظر : الصحاح (خصا) ٢٣٢٨/٦ ، واللسان (خصا) ٢٣١/١٤ .

(٥) (ثِنىً) بكسر الثاء ، وفتح النون ، والقصر كـ (عدىً) ، حكاه الفارسي ، وهو الأمر الذي يُعاد مرتين ، والثّنى مِنَ الرِّجال : هو الثاني في السِّيادة . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٢٦/٤ ، واللسان (ثني) ١٢٠/١٤ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ ، وشرح التصريح ٣٠٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٢٨/٤ .

وأمَّا جُمُوعُ الكَثْرَةِ فَتَأتي عَلَى (فُعْلٍ) بِضَمِّ الفَاءِ [١] وسُكُونِ العَينِ ، وهو **الوزْنُ الخَامسُ** ، ولَمْ يأت مَقيساً إلاَّ في (أَفْعَل) (فَعْلاء) إذَا كانَا صِفَتَينِ مُتَقَابِلَتَينِ تَحْقِيقاً قَالُوا : (حُمْرٌ) في (أَحْمَر) و (حَمْراء) ، أو تَقْدِيراً [٢] قَالُوا : (عُجْزٌ) جَمْعاً لـ (عَجْزَاءَ) / للمرأَةِ الكَبِيرَةِ الرِّدْفِ ، ولَيسَ في مُقَابلِهِ (أَعْجَز) ؛ إذِ الرَّجُلُ لا يُقَالُ فيهِ ذلكَ ، وإن كان كِبَرُ العَجُزِ فِيهِ مَوجُوداً ، فَهُو في قُوَّةِ أن يُقَالَ لَهُ (أَعْجَز) ، فالمقَابَلَةُ حَاصِلَةٌ تَقديراً . ٥٤/ ب

الوزنُ السَّادسُ : (فُعُل) بِضَمِّ الفَاءِ والعَين [٣] ، وهو قِيَاسٌ في [كُلِّ] [٤] اسمٍ رُبَاعِيٍّ قَبْل آخِرِهِ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ [٥] ، فإن كانَ حَرفُ المَدِّ يَاءً كـ (سَرِير) ، أو واواً كـ (عَمُود) ، جُمِعَ مُطلَقاً عَلَى (فُعُلٍ) ، فَتَقُولُ فيهِمَا : (سُرُرٌ) [٦] و (عُمُدٌ) ، فَإن كانَ حَرفُ المَدِّ أَلِفاً ، اشْتُرِطَ فِيهِ ألاَّ يكُونَ مُضَاعَفاً كـ (كِتَاب) و (كُتُب) .

الوزنُ السَّابعُ : (فُعَل) بِضَمِّ الفَاءِ وفَتحِ العَينِ ، وهو قِياسٌ في : (فُعْلَة) [٧]

---

(١) وتُكسر فاء (فُعْل) في جمع ما ثانيه ياء ، نحو (أبيض) و (بِيض) . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤ و ١٨٣٠ ، وشرح التصريح ٣٠٤/٢ .

(٢) إذا كان (أَفْعَل) ليس في مُقَابله (فَعْلاء) لعدم الاستعمال مثل : (أَلَى) ، حيث لم يقولوا في المؤنث (أَلْيَاء) في أشهر اللُّغات ، أو كانت (فَعْلاء) ليس في مُقابلها (أَفْعَل) لعدم الاستعمال أيضاً نحو : (عَجْزاء) ، حيث لم يقولوا في المذكر (أَعْجَز) في أشهر اللغات ، ففي اطِّراد جَمْع هذه الصفات على (فُعْل) خلافٌ - في هذه الحالة - : فقيل إنّ هذا الجمع يطرد فيها ، وقيل هو محفوظ لا يُقاس عليه ، وقد أخذ المؤلف بالرأي الأوّل . ينظر : التسهيل ٢٧١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤ ، والارتشاف ١٩٨/١ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ ، وشرح التصريح ٣٠٤/٢ ، والهمع ٩٢/٦ ، وشرح الأشموني ١٢٧/٤ .

(٣) يجب تسكين العين إن كانت واواً ، وقد تُضمّ في الضرورة ، ويجوز تسكينها إن لم تكن واواً ، وإن كانت ياءً كُسرت الفاء عند التكسير . ينظر : الكتاب ٣٥٩/٤ ، والمقتضب ٢١١/٢ ، والمنصف ٣٣٦/١ و ٣٤٠ ، وشرح المفصل ٤٤/٥ و ٥٤ ، والتسهيل ٢٧١ ، وشرح الشافية ١٥٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٠/٤ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) بشرط كونه صحيح اللام . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٣٣/٤ ، والارتشاف ١٩٩/١ ، وأوضح المسالك ٣١٢/٤ .

(٦) ما كان على (فَعِيل) مضعّفاً مثل (سَرِير) ، لم يحكِ سيبويه في عينه سوى الضّم ، وحكى أبو زيد وأبو عبيدة فتح العين ، وقيل هو منقول عن بعض تميم وكلب ، فيقولون (سُرَر) و (جُدَدٌ) . ينظر : الكتاب ٦٠٥/٣ ، والنوادر ٢٤٠ ، والمقتضب ٢١٠/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٣٨/٢ ، والمقرب ١١٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٣٦/٤ ، والتسهيل ٢٧٢ ، وشرح الشافية ١٣٢/٢ ، والارتشاف ١٩٩/١ .

(٧) بشرط أن تكون اسماً ، يستوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٣٨/٤ ، والارتشاف ٢٠٠/١ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤ ، وابن عقيل ٤٥٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٥/٢ .

بِضَمِّ الفَاءِ وسُكُون العَين كـ (غُرفَة) و (غُرَف) ، وفي (فُعْلَى) بِضَمِّ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ ، مُؤَنَّث (أفْعَل) للتَّفضِيلِ كـ (كُبْرَى) و (كُبَر) .

الوزنُ الثَّامنُ : (فِعَل) بِكَسرِ الفَاءِ وفَتحِ العَين ، وهو قِيَاسٌ في (فِعْلَةٍ) [١] بِكَسرِ الفَاءِ وسُكُونِ العَين ، كـ (سِدْرَةٍ) و (سِدَرٍ) لشَجَرٍ مَعروفٍ .

الوزنُ التَّاسعُ : (فُعَلَةٌ) بِضَمِّ الفَاءِ وفَتحِ العَين ، وهو قِيَاسٌ في (فَاعِلٍ) مُعتلَّ اللاَّمِ صِفَةً لعَاقِلٍ مُذكَّرٍ كـ (رَامٍ) و (رُمَاةٍ) .

الوزنُ العَاشرُ : (فَعَلَة) بِفَتحِ الفَاءِ والعَين واللاَّمِ ، وهو قِيَاسٌ في (فَاعِل) صَحِيحِ اللاَّمِ صِفَةً لعَاقِلٍ [٢] مُذكَّرٍ كـ (كَامِلٍ) و (كَمَلَةٍ) .

الوزنُ الحَادِيَ عَشَرَ : (فَعْلَى) بِفَتحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَين ، وهو قِيَاسٌ في (فَعِيل) بِمَعنَى مَفعُولٍ إذا كانَ فِيهِ مَعنَى تَوَجُّعٍ كـ (جَرِيحٍ) و (جَرْحَى) ، أو بِمَعنَى فَاعِلٍ كـ (مَرِيضٍ) و (مَرْضَى) ، وفي (أَفْعَل) صفة لِذي خَلَلٍ [٣] كـ (أَحْمَقٍ) و (حَمْقَى) ، وما في مَعنَاهُ كـ (سَكرانٍ) و (سَكرَى) ، وفي (فَاعِلٍ) بِمَعنَى العدم كـ (هَالِكٍ) و (هَلكَى) [٤] .

الوزنُ الثَّاني عَشَر : (فِعَلَة) بِكَسرِ الفَاءِ وفَتحِ العَين ، وهو قِيَاسٌ في (فُعْل) [٥] بِضَمِّ الفَاءِ وسُكُونِ العَين صَحِيحِ اللاَّمِ ، كـ (قُرطٍ) و (قِرَطَة) / لِمَا يُجْعَلُ ٥٥/أ

---

(١) بشرط كونها اسماً . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٤٠/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤ ، وابن عقيل ٤٥٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٦/٢ .

(٢) في الأصل : " لقاتل " تحريف .

(٣) (الخَلَل) : الفَسَادُ والوَهنُ في الأمر . ينظر : اللسان (خلل) ٢١٥/١١ .

(٤) وحُمل على (فَعِيل) بمعنى (مفْعُول) إذا كان فيه معنى هلاك أو توجُّع وَزْنَانِ آخَران هُمَا : (فَعِلٌ) كـ (زَمِنٌ) و (زَمَنَى) ، و (فَيْعِل) كـ (ميِّت) و (مَوْتَى) ، ويُشتَرط في كلّ ما جُمع على (فَعْلَى) أن يكونَ وصفاً . ينظر : شرح المفصل ٨١/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٤٣/٤ ، والتسهيل ٢٧٥ ، وشرح الشافية ١٤٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٥/١ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤ ، وابن عقيل ٤٦٠/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٧/٢ .

(٥) بشرط كونه اسماً . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٤٤/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٤/٤ وابن عقيل ٤٦٠/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٧/٢ .

في الأُذُنِ [١] .

الوزنُ الثّالثَ عَشَرَ : (فُعَّل) بضَمِّ الفَاءِ وفَتحِ العَينِ وتَشديدِهَا من غَيرِ ألفٍ بَعدَهَا ، وهو قِيَاسٌ في (فَاعِلٍ) و (فَاعِلَةٍ) صَحِيحَي [١] اللاّمِ صِفَتَين ، تَقُولُ : (عُذَّلٍ) في (عَاذِلٍ) و (عَاذِلَةٍ) .

الوزنُ الرَّابِعَ عَشَرَ : (فُعَّال) كالأوَّلِ إلاَّ أنَّهُ بألفٍ بَعدَ العَينِ ، وهو قِيَاسٌ في (فَاعِلٍ) و (فاعِلَة) المعْتَلِّي [٢] العَينِ [٣] ، تَقُولُ : (نُوَّامٌ) في (نائِمٍ) و (نَائِمَةٍ) ، و (صُوَّامٌ) في (صَائِمٍ) و (صَائِمَةٍ) ، وكَلامُ ابنِ مالكٍ في خُلاَصَتِهِ يَقْتَضِي غَيرَ ذَلِكَ [٤] ، والَّذي ذَكَرنَاهُ هو الصَّحِيحِ .

الوزنُ الخامسَ عَشَرَ : وهو (فِعَال) بكَسرِ الفَاءِ وتَخْفِيفِ العَينِ ، وهو قِيَاسٌ في ثلاثةَ عَشَرَ مُفرَداً :

[في] [٥] (فَعْل) بفَتحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ بغَيرِ تَاءٍ أو بتَاءٍ ، اسْماً أو صِفَةً ، مَالَمْ تكُنْ عينُهُ يَاءً ، قَالوا : (كَعبٌ) [٦] و (كِعَابٌ) ، و (صَعْبٌ) و (صِعَابٌ) ، و (جَفْنَةٌ) و (جِفَانٌ) ، و (غَضَّةٌ) [٧] و (غِضَاضٌ) .

---

(١) في الأصل : " صحيح " والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل : " المعتل " والصواب ما أثبته .

(٣) بشرط كونهما صفتين . ينظر : المقرب ١٢٢/٢ ، والارتشاف ٢٠٥/١ ، وأوضح المسالك ٣١٤/٤ ، وابن عقيل ٤٦١/٢ ، والهمع ١٠١/٦ ،

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة المشهورة بـ " ألفية ابن مالك " :

وفُعَّلٌ لفَاعِلٍ وفاعِلَهْ ... وَصْفَينِ نَحو عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ

ومِثْلُهُ الفُعَّالُ فيما ذُكِّرا ... وذانِ في المعَلِّ لاَمَاً نَدَرا

فوَزْنُ (فُعَّال) مقيس عنده في الوصف المذكر على وزن (فَاعِل) ، وذكر في الكافية الشافية أنّ هذا الوزن نادر في (فاعِلَة) ، وذهب كثير من النحويين مذهب ابن مالك في ذلك . ينظر : المقتضب ٢١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٤٥/٤ ، والتسهيل ٢٧٤ ، والارتشاف ٢٠٥/١ ، وأوضح المسالك ٣١٤/٤ ، وابن عقيل ٤٦١/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٨/٢ ، والهمع ١٠١/٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٣٣ و ١٣٤ .

(٥) زيادة يقتضيها المعنى .

(٦) (الكَعْبُ) هو العَظْم النّاشزُ عند مُلْتَقَى السَّاقِ والقَدَمِ . ينظر : اللسان (كعب) ٧١٨/١ .

(٧) (الغَضَّةُ) مِنَ النِّسَاء : الرَّقيقةُ الجِلدِ الظّاهرةُ الدَّمِ . ينظر : اللسان (غضض) ١٩٦/٧ .

وفي (فَعَلٍ) [١] بفَتحِ الفَاءِ والعَينِ ، غَير مُضَاعَفٍ ولا مُعتلّ اللاَّمِ كـــــ (جَمَـــلٍ) و (جِمَالٍ) .

وفي (فَعَلَة) بفَتحِ الفَاءِ والعَينِ واللاَّمِ ، بِشَرْطِ صِحَّةِ لاَمِهِ وعَدَم تضْعِيفِـــهِ كـــــ (ثَمَـــرَةٍ) و (ثِمَارٍ) .

وفي (فِعْلٍ) [٢] بِكَسْرِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ كـــ (قِدْحٍ) [٣] و (قِداحٍ) .

وفي (فُعْلٍ) [٤] بِضَمِّ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ كـــ (دُهْنٍ) و (دِهَانٍ) .

وفي (فَعْلان) بِفَتحِ الفَاءِ صِفَةً وأُنْثَاهُ [٥] ، قَالُوا : (غِضابٌ) في (غَضْبَانٍ) و (غَضْبَى) ، و (نِدامٌ) في (نَدْمَانٍ) و (نَدْمَانَة) .

وفي (فُعْلان) [٦] بِضَمِّ الفَاءِ صِفَـــةً وأُنْثَاهُ ، قَالُوا : (خِمَاصٌ) في (خُمْصَانٍ) و (خُمْصَانَـــةٍ) للضَّامِرِ البَطْنِ .

وفي (فَعِيلٍ) و (فَعِيلَة) [٧] صِفَتَين بِمَعْنَى : فـــــاعِل ، قـــالُوا : (كِـــرامٌ) في (كَرِيـــمٍ) و (كَرِيمَةٍ) ، إلاّ أنَّ هَذا الجَمْعَ مُلْتَزَمٌ فِيمَا عَينُهُ واوٌ مِن (فَعِيـــلٍ) و (فَعِيلَـــة) ، قالُوا : (طِوالٌ) في (طَوِيلٍ) و (طَوِيلَة) ونحوهما ، ولَمْ يُسْمَعْ [٨] فِيهِمَا غَـــيْرُهُ ، فَهَذِه جَمِيعُ المُفْرَداتِ الَّتِي جَمَعُوا عَلَيها (فِعَال) بِكَسرِ الفَاءِ .

---

(١) يُشتَرَط في (فَعَلٍ) و (فَعَلَة) أن يكونا اسْمَين ، وقيل إنّ هذا لا يُشتَرط في (فَعَلَة) . ينظـــر : المقـــرب ١١٣/٢ ، والتســـهيل ٢٧٣ ، والارتشاف ٢٠١/١ ، وشرح التصريح ٣٠٨/٢ ، والهمع ٩٨/٦ ، وشرح الأشموني ١٣٤/٤ .

(٢) بشرط كونه اسماً . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤ ، والارتشاف ٢٠١/١ ، وشرح التصريح ٣٠٨/٢ ، والهمـــع ٩٨/٦ ، وشرح الأشموني ١٣٤/٤ .

(٣) (القِدْحُ) هو السَّهْم قبل أن يُنصَّلَ ويُراشَ . ينظر : اللسان (قدح) ٥٥٦/٢ .

(٤) يُشتَرَط فيه لِيُجمعَ هذا الجمع أنْ يكون اسماً ، وألاّ يكون واويّ العين ولا يائيّ اللام . ينظر : شرح الكافية الشـــافية ١٨٥٠/٤ ، والارتشاف ٢٠١/١ ، وشرح التصريح ٣٠٨/٢ ، والهمع ٩٨/٦ ، وشرح الأشموني ١٣٤/٤ .

(٥) يريد هنا مؤنّثي (فَعْلان) وهما : (فَعْلَى) و (فَعْلانَة) ، ويدلّ على ذلك الأمثلة التي أوردها . ينظر : شرح الكافيـــة الشـــافية ١٨٤٩/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٥/٤ ، وابن عقيل ٤٦٤/٢ ، وشرح التصريح ٣٠٨/٢ .

(٦) في الأصل : " فعلانه " سهو .

(٧) بشرط كونهما صحيحي اللام . ينظر : المقرب ١٢٠/٢ و ١٢١ ، والارتشاف ٢٠١/١ ، والهمع ٩٩/٦ .

(٨) في الأصل : " يُسفع " تحريف .

الوزنُ السَّادسَ عَشَرَ : (فُعُولٌ) بضَمِّ الفَاء ، وهو قِيَاسٌ في (فعْل) [١] ساكنَ العَين / مُثَلَّثَ الفَاء [٢] ، كـ (حمْلٍ) و (حُمُولٍ) ، و (فَلْسٍ) و (فُلُوسٍ) ، و (جُنْد) و (جُنُود) ، إلاّ أنَّ مَضْمُومَ الفَاء اشْتُرِط فيه ألاَّ يكُونَ مُضَاعَفَ اللاَّم ولا مُعْتَلَّها ، وغَلَبَ هَذَا الجَمْعُ في (فَعِل) بفَتحِ الفَاء وكَسْرِ العَين كـ (كَبِدٍ) و (كُبُودٍ) ، وقُلْنَا غَلَبَ تَحرُّزاً مِن (كَبِدٍ) و (أَكْبَادٍ) [٣] . ٥٥/ب

الوزنُ السَّابعَ عَشَرَ : (فِعْلان) بكَسرِ الفَاء وسُكُون العَين ، وهو قِياسٌ في (فُعَال) [٤] بضَمِّ الفَاء ، كـ (غُرابٍ) و (غِرْبَانٍ) ، و (غُلاَمٍ) و (غِلْمَانٍ) .

الوزنُ الثَّامنَ عَشَرَ : (فُعْلان) بضَمِّ الفَاء وسكون العَين ، وهو قِيَاسٌ في (فَعْلٍ) بفَتحِ الفَاء وسُكُون العَين ، نحو (ظَهْر) و (ظُهْرَان) لضدِّ البَطْن ، وفي (فَعِيلٍ) كـ (رَغِيفٍ) و (رُغْفَانٍ) ، وفي (فَعَلٍ) بفَتحِ الفَاء والعَين ، بشَرْطِ صحَّة عَينه كـ (ذَكَرٍ) و (ذُكرَانٍ) ، ويُشْتَرطُ في الثَّلاثَة أن تكُونَ أسْمَاءً [٥] .

الوزنُ التَّاسعَ عَشَرَ : (فُعَلاء) بضَمِّ الفَاء وفَتحِ العَين وآخره مَمْدُودٌ ، وهو

---

(١) بشرط كونه اسماً . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٥٢/٤ و ١٨٥٤ ، والارتشاف ٢٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٣١٦/٤ ، وابن عقيل ٤٦٦/٢ ، والهمع ١٠٠/٦ .

(٢) يُشتَرَطُ في (فعْل) مثلث الفاء ، حتى يُجمع على (فُعُول) ، ألاّ تكون عينه واواً . ينظر : المقتضب ١٩٨/٢ ، وشرح الشافية ٩١/٢ و ٩٣ ، والارتشاف ٢٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٤ ، وشرح التصريح ٣١٠/٢ ، والهمع ١٠٠/٦ .

(٣) قد تُزاد التاء على (فُعُول) و (فِعَال) ؛ لتأكيد معنى الجمعية نحو : (عُمُومَة) و (بُعُولَة) و (حِجَارَة) و (ذِكَارَة) . ينظر : الكتاب ٥٦٨/٣ و ٥٧١ ، والأصول ٤٣٥/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٧/٥ و ١٨ ، وشرح الشافية ٩١/٢ و ٩٦ و ١٩٠ .

(٤) بشرط كونه اسماً . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٥٧/٤ ، وأوضح المسالك ٣١٩/٤ ، وابن عقيل ٤٦٧/٢ ، والهمع ١٠٥/٦ .

(٥) يطّرد (فُعْلان) أيضاً في اسمٍ على (فِعْلٍ) نحو (ذئبٍ) و (ذُؤْبَان) . ينظر : الكتاب ٥٧٥/٣ ، والمقتضب ١٩٥/٢ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤١٠/٢ ، وشرح المفصل ١٩/٥ ، والمقرب ١٠٨/٢ و ١١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ ، والتسهيل ٢٧٦ ، وشرح الشافية ٩٣/٢ ، والارتشاف ٢٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، وابن عقيل ٤٦٧/٢ ، والهمع ١٠٦/٦ .

قِيَاسٌ في (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى : فَاعِلٍ [١] صِفَةً [٢] ، ولِمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الصِّفَاتِ الدَّالَّةِ [٣] عَلَى ما هو غَرِيزَةٌ [٤] ، بِشَرْطِ أَلاَّ يكُونَ مُضاعَفاً ولا مُعتَلَّ اللاَّمِ كـ (كَرِيمٍ) و (كُرَمَاء) ، و (عَاقِلٍ) و (عُقَلاَء) .

الوزنُ العشْرُون : (أَفْعلاَء) ، وهو قِيَاسٌ في الصِّفاتِ الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى (فُعَلاَء) المتقدِّم الذِّكْرِ ، إذا كانَتْ مُعتَلَّةَ اللاَّمِ أو مُضَاعَفَةً ، كـ (عَزِيزٍ) و (أَعِزَّاء) ، و (وَلِيٍّ) و (أَوْلِيَاء) .

الوزْنُ الحادي والعِشْرُون : (فَوَاعِل) في الآحاد ، وهو قِيَاسٌ :

في (فَوْعَلٍ) [٥] بِفَتحِ الفَاءِ والعَينِ ، كـ (جَوْهَرٍ) و (جَوَاهِرٍ) .

وفي (فَاعَل) بِفَتحِ العَينِ ، كـ (خَاتَمٍ) و (خَوَاتِم) لُغَةٌ في (خاتِم) [٦] .

وفي (فَاعِلاَء) مَمْدُوداً بِكَسرِ العَينِ ، كـ (قَاصِعَاء) و (قَوَاصِع) وهو أَحَدُ أبوابِ جُحْرِ اليَرْبُوعِ [٧] .

وفي (فَاعِلٍ) بِكَسرِ العَينِ ، كـ (كَاهِلٍ) [٨] و (كَوَاهِلٍ) ، والشَّرْطُ في أربَعَتِهَا أن تَكُونَ أَسْمَاءً .

وفي (فاعِل) صِفةٌ لأُنْثى عاقِلَةٍ ، كـ (حَائِضٍ) / و (حَوَائِض) ، أو صِفَةٌ لما لا ٥٦/أ

---

(١) وهو قياس أيضاً في (فَعِيل) بِمَعْنَى : (مُفْعِل) مثل : (سَمِيع) بمعنى : مُسْمِع ، جمعُهُ : (سُمَعَاء) ، أو بِمَعْنَى : (مُفَاعِل) مثل : (جَلِيس) بِمَعْنَى : مُجَالِس ، جمعُهُ : (جُلَسَاء) . ينظر : الارتشاف ٢٠٦/١ ، وشرح التصريح ٣١٢/٢ ، والهمع ١٠٤/٦ ، وشرح الأشموني ١٣٩/٤ .

(٢) بشرط كونها صفة لمذكر عاقل . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ ، وابن عقيل ٤٦٨/٢ ، وشرح التصريح ٣١٢/٢ ، والهمع ١٠٤/٦ .

(٣) في الأصل " الدالّ " والصواب ما أثبته .

(٤) كثر هذا الجمع في (فاعِل) دالاً على معنى الغريزة . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ ، وأوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، وابن عقيل ٤٦٨/٢ ، وشرح التصريح ٣١٢/٢ ، والهمع ١٠٤/٦ .

(٥) يطّرد (فَواعِل) في اسمٍ على (فَوعَلَة) أيضاً ، مثل : (صَومَعَة) و (صَوَامِع) . ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ ، وأوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، وابن عقيل ٤٦٩/٢ ، وشرح التصريح ٣١٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٤٠/٤ .

(٦) ينظر : الصحاح (ختم) ١٩٠٨/٥ ، واللسان (ختم) ١٦٣/١٢ .

(٧) (اليَرْبُوع) : دُوَيْبَّةٌ فوقَ الجُرَذِ ، فهو نوع من الفَأر . ينظر : اللسان (ربع) ١١١/٨ .

(٨) (الكَاهِلُ) : مُقدَّم أعلى الظهر مما يلي العُنُق ، وهو الثُّلثُ الأعلى ، فيه ستٌّ فِقَر ، وقيل : هو ما بين الكتِفَين . ينظر : اللسان (كهل) ٦٠١/١١ و ٦٠٢ .

يَعقِلُ مِنَ الذُّكورِ [١] كـ (صَاهِلٍ) و (صَوَاهِل) .

وفي (فَاعِلَةٍ) اسماً أو صِفَةً ، كـ (فَاطِمة) و (فَواطِم) ، و (صَاحِبَة) و (صَوَاحِب) .

الوزنُ الثَّاني والعشْرون : (فَعَائِل) بِفَتحِ الفَاءِ ، وهو قِيَاسٌ في كُلِّ رُبَاعِيٍّ مُؤَنَّثٍ [٢] ، بِتَاءٍ وبِغَيرِ تَاءٍ ، قَبْلَ آخِرِهِ واوٌ أو أَلِفٌ أو يَاءٌ ، كـ (حلُوبَة) و (حَلَائِب) ، و (رِسَالَة) و (رَسَائِل) ، و (صَحِيفَة) و (صَحَائِف) ، و (عَجُوز) و (عَجَائِز) ، و (عُقَاب) للطَّيرِ المعْرُوفِ و (عَقَائِب) ، و (سَعِيد) اسمُ امرأةٍ و (سَعَائِد) ، وهَذَا الأخيرُ وإِن اقْتَضَاهُ قِيَاسٌ ، فَوُقُوعُهُ على هَذا الجَمْعِ عَزِيزٌ ، وإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا خَلَا مِنَ التَّاءِ ، وأَمَّا بالتَّاءِ فَهو كَثِيرٌ ، وسَوَاءٌ في هَذا كُلِّهِ فَتحُ الفَاءِ وكَسْرُهَا وضَمُّهَا [٣] ، وقَدِ اشْتَمَلَتِ المُثُلُ عَلَى ذلِكَ .

الوزنُ الثَّالثُ والعشرُون والرَّابعُ والعشْرُون : (فَعَالِي) بِفَتحِ الفَاءِ وكَسرِ اللاَّمِ ، و (فَعَالَى) بِفَتحِ الفَاءِ واللاَّمِ [٤] ، وهُمَا قِيَاسٌ في (فَعْلاء) بِفَتحِ الفَاءِ

---

(١) قيل إنّ جمع (فَاعِل) صفة لما لا يعقل من الذكور على (فَوَاعِل) شاذ ، والصحيح أنّه مُطَّرِدٌ ، وقد نصّ على ذلك سيبويه ، وإنّما الشاذ هو جمع (فَاعِل) صفة لمذكر عاقل على (فَوَاعِل) . ينظر : الكتاب ٦٣٣/٣ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٥٥/٥ و ٥٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٥/٤ ، وشرح الشافية ١٥٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٤١/٤ .

(٢) سواءٌ كان اسماً أو صفةً ، وقيل ما كان قبل آخره ياءٌ يُجمع على (فَعَائِل) سواءٌ كان اسماً أو صفةً ، وما كان قبل آخره ألفٌ أو واوٌ يُجمع هذا الجمع بشرط كونه اسماً . ينظر : المقرب ١٢١/٢ ، والارتشاف ٢١٠/١ ، وشرح التصريح ٣١٣/٢ ، والهمع ١٠٩/٦ و ١١٠ .

(٣) وقيل إنّ ما كان قبل آخره واوٌ أو ياءٌ لا يُجمَع هذا الجمع إلا إذا كانت فاؤُه مفتوحةً ، وأمّا ما كان قبل آخره ألف فيُجمع هذا الجمع سواء كانت فاؤه مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة . ينظر : شرح المفصّل ٤٤/٥ ، والارتشاف ٢١٠/١ ، والهمع ١٠٩/٦ و ١١٠ ، وشرح الأشموني ١٤١/٤ .

(٤) هذان الوَزْنان يَشتَرِكان في جَوَاز جَمْع الأوزَان التي سيذكرها المؤلّف عليهما ، فيجوز أن يُقالَ : (صَحَارَى) و (صَحَارٍ) ، و (عَذَارَى) و (عَذَارٍ) ، و (ذَفَارَى) و (ذَفَارٍ) ، و (قَتَاوَى) و (قَتَاوٍ) ، و (حَبَالَى) و (حَبَالٍ) ، ويَنْفَرِدُ (فَعَالِي) بكسر اللام بمجيئه قياساً في خَمْسة أوزان أخرى هي : : (فِعْلِيَة) نحو : (حِذْرِيَة) وهي : القطعة الغليظة من الأرض ، تجمع على (حَذَارِي) ، و (فِعْلاَة) نحو : (سِعْلاَة) ، تجمع على (سَعَالِي) ، و (فَعْلاَة) نحو : (مَوْماة) ، تجمع على (مَوَامِي) ، و (فَعْلَوَة) نحو : (عَرْقَوَة) و (العَرَاقِي) وهي : الخشبة المعْروضة على الدّلو ، وما حُذف أوّل زائديه نحو : (حَنْطَى) و (حَبَاط) ، و (قَلْنَسُوَة) و (قَلاَنِس) ، وأمّا (فَعَالَى) بفتح اللام فليس له ما ينفرد به عن (فَعَالِي) بكسر اللام إلاّ وَصْفٌ على (فَعْلان) أو (فَعْلَى) بفتح أولهما نحو : (سَكْرَان) و (سَكْرَى) يُقال في جمعهما : (سَكَارَى) ، ويترجح في هذين الوصْفين (فُعَالَى) بضمّ الفاء على (فَعَالَى) بفتحها . ينظر : الكتاب ٦٤٥/٣ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٤٥/٢ و ٤٤٦ ، وشرح المفصل ٥٨/٥ ، والتسهيل ٢٧٦ و ٢٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٧/٤ ، وشرح الشافية ١٧٣/٢ ، والارتشاف ٢٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٢١/٤ و ٣٢٢ ، وشرح التصريح ٣١٤/٢ ، والهمع ١٠٧/٦ و ١٠٨ ، وشرح الأشموني ١٤٣/٤ .

مَمْدُوداً ، اسماً أوْ صِفَةً لَيسَ في مُقَابِلِهَا (أَفْعَل) ، تَقُولُ : (صَحْراء) و (صَحَارى) ، و (عَذْرَاء) و (عَذَارى) ، وفي (فعْلَى) مَقْصُوراً ، مَكسُورَ الفَاءِ أو مَفْتُوحَهَا اسمَين ، كـ (ذِفْرَى) - بِكَسْرِ الذَّالِ المعجَمَة - لِعَظمٍ خَلفَ أُذُنِ البَعِيرِ ، وهو أوَّلُ ما يَعْرَق منْهُ ، قَالُوا فيه : (ذَفَارٍ) و (ذَفَارَى) ، وكـ (فَتْوَى) قَالُوا فيه : (فَتَاوَى) ، وأَنكَرَ ابنُ الخَبَّاز [١] كَسرَ الوَاوِ [٢] ، فإنْ أرادَ أنَّ فَتحَهَا هو الأَولَى حفْظاً على أَلفِ التَّأنيثِ فَمُسَلَّمٌ ، وإنْ أرادَ أنَّ كَسْرَ الواوِ مُمْتَنِعٌ ، فَخِلافُ ما قالَهُ النَّحويون ، وفي (فُعْلَى) أيضاً بِضَمِّ الفَاءِ ، صِفَةً مَقْصُورَةً ، لا في مُقَابَلَةِ (أَفْعَل) للتَّفضِيلِ كـ (حُبْلَى) و (حَبَالَى) و (حَبَالٍ) [٣] .

الوزنُ الخامسُ والعشرونَ : (فَعَالِيّ) بِفَتْحِ الفَاءِ وكَسرِ اللاَّمِ وتَشديدِ اليَاءِ ، وهو قِياسٌ في (فُعْلِيّ) بِضَمِّ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ وكَسرِ اللاَّمِ وتشديد اليَاء [٤] ، بشرْط ألاَّ تكُونَ ياءَ / النَّسَبِ كـ (كُرسِيّ) و (كَرَاسِيّ) ، ولِهَذَا قَالُوا : (أَنَاسِيّ) ٥٦/ ب
لَيسَ بِجَمْعِ (إِنْسِيٍّ) ؛ إذ [٥] اليَاءُ فيه للنَّسَبِ ، وجَعَلُوه جَمعَ (إِنْسَان) ، فَقُلِبَتِ النُّونُ فيه يَاءً عِندَ الجمعِ فَقَالُوا : (أَنَاسِيّ) ، وقَدْ نَطَقَتِ العَرَبُ بِالأَصْلِ فَقَالُوا : (أَنَاسِين) [٦] .

---

(١) هو أحمد بن الحسين الإربلي ، شمس الدين بن الخباز ، توفي سنة (٦٣٩هـ) ، ومن آثاره : " الغرة المخفية " و " توجيه اللمع " .

(٢) جاء في " الغرة المخفية شرح الدرة الألفية " لوحة (١٣٣/ ب) : " وأما (فَعْلى) فإن كانت اسماً كالفتوى والدعوى قيل فيهما (فتويات) و (دعويات) ، و (فتاوَى) و (دعاوَى) بألف بعد الواو لما ذكرنا ، والفقهاء يقولون : (الفتاوِي) و (الدعاوِي) بالياء وهو مردود " .

(٣) ذَكَرَ النحويّون أنّ (فُعَالَى) بضمّ الفاء وفتح اللام ، مِنْ أوزانِ جموع التكسير أيضاً ، ويُجمَعُ عليه ما كان صفةً على وَزْنِ (فَعْلان) و (فَعْلى) بفتح الفاء منهما ، وهذا الوزن يُرجّح على (فَعَالى) بالفتح في هذين الوصفين . ينظر : الكتاب ٦٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٣٠/٢ و ٢٣١ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٨٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٥/٥ ، والمقرب ١٢٤/٢ ، والتسهيل ٢٧٧ ، وشرح الشافية ١٤٩/٢ و ١٧٤ و ١٧٥ ، والارتشاف ٢٠٩/١ ، وشرح التصريح ٣١٤/٢ .

(٤) (فَعَالِيّ) قياس أيضاً في اسمٍ على (فَعْلاء) ألفه للتأنيث نحو : (صَحْراء) و (صَحَارِيّ) . ينظر : المقرب ١٢٤/٢ .

(٥) في الأصل " إذا " تحريف .

(٦) ينظر : معاني الفراء ٢٦٩/٢ ، وسر الصناعة ٤٣٦/٢ و ٤٣٨ و ٧٥٨ ، والمقرب ١٦٩/٢ ، والممتع ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤ و ١٨٧٤ ، وشرح الشافية ٢١١/٣ ، واللسان (أنس) ١١/٦ و ١٢ ، والارتشاف ١٥٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٢٢/٤ ، وشرح التصريح ٣١٥/٢ .

الوزنُ السَّادسُ والعشرُون : (فَعَالِل) بفَتحِ الفَاءِ وكَسرِ اللاَّمِ ، وهو قِيَاسٌ في الرُّباعِيِّ المجَرَّدِ عَنِ الزِّيادَةِ [١] كـ (جَعْفَر) و (جَعَافِر) ، وفي الخُمَاسِيِّ المجـرَّدِ أيضـاً ، فَإنّ قاعِدَتَهُ [٢] في الجَمْعِ أن يُحذَفَ آخرُهُ [٣] تَخفيفاً ، فَيَصيرَ كالرُّباعِيِّ ، فَيُجمَـعَ عَلَى (فَعَالِل) كَمَا جُمِعَ الرُّباعِيُّ ، إلاّ أنَّ لَكَ في الخُمَاسِيِّ أن تُعَوِّضَ مِـنَ المحـذُوفِ يَاءً سَاكِنَةً قَبْلَ الأخيرِ ، فَتَقُول : (سَفَارِيج) بياء ، فإن كانَ الرباعي [٤] غَيرَ مُجَرَّدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ حَذَفتَ الزَّائدَ مِنْهُ [٥] ، فَتَقُولُ في (فَدَوْكَس) للأَسَد : (فَدَاكِـس) ، فَتَحذفُ الوَاوَ إلاّ أن يكُونَ الزَّائدُ حَرفَ مَدٍّ ولِينٍ قَبْلَ الآخرِ فَتُثبِتَهُ ، وتردَّه في الجَمْعِ يَاءً إن لَم [يَكُنْ] [٦] كَذَلكَ ، فَتَقُولُ في (عُصفُورٍ) : (عَصَافِـير) ، وفي (دِينَـارٍ) : (دَنَانِير) ، وهَذه النونُ الَّتي ظَهَرَتْ بَعدَ الدَّالِ هي أصل اليَاءِ الَّتي في المفـرَدِ ، فَلَمَّـا جُمِعَ عَادَتْ إلى أصْلِهَا ، فَكَانَ الأصلُ : (دِنَّارٌ) بِنُونٍ مشَـدَّدةٍ ، فأُبْدِلَـتِ النُّـونُ

---

(١) وكذلك الرباعي المزيد سواء كانت زيادته للإلحاق كـ (جَوْهر) ، أو لغير الإلحاق مثـل (مسـجد) ، ولا يدخـل في هـذا الرباعيِّ المزيد الذي استقرّ تكسيره على غير هذا البناء . ينظر : المفصل ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٧٤/٤ ، وابن القواس ١١٨٠/٢ ، وشرح الشافية ١٨٣/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢٢/٤ ، وابن عقيل ٤٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٤٦/٤ .

(٢) في الأصل " قاعدة " والصواب ما أثبته .

(٣) أنت بالخيار في حذف الحرف الرابع أو الخامس من الخماسيّ المجرّد ، إن كان الحرف الرابع من الخماسيّ مشبهاً للحروف العشـرة التي تُزاد في الكلم ، إمّا بكونه بلفظ أحدها ، أو بكونه من مخرجه ، وإلاّ تعيّن حذف الحرف الخـامس ، والأجـود حـذف الخـامس ، هذا هو مذهب سيبويه ، وقال المبرد لا يجوز إلاّ حذف الخامس لا غير ، وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث . ينظر : الكتاب ٤٤٤/٣ و ٤٤٨ ، والمقتضب ٢٢٨/٢ ، والتكملة لأبي علي ٤٧٦/٢ ، والمفصل ١٩٣ ، وشـرح المفصـل ٣٩/٥ ، وشـرح الكافيـة الشافية ١٨٧٤/٤ و ١٨٧٥ ، والتسهيل ٢٧٩ ، وشرح الشافية ١٩٢/٢ ، والارتشاف ٢١٢/١ و ٢١٣ ، وأوضـح المسـالك ٣٢٢/٤ ، والهمع ١١٦/٦ .

(٤) في الأصل : " الخماسي " تحريف .

(٥) إذا كانت الزيادة حرفاً واحداً حُذف ذلك الحرف ، إن لم يكن حرف مدٍّ قبـل الآخـر ، وإذا كـان الخماسـيّ مزيـداً بـأكثر مـن حرف ، فإنْ أمكن جمعه على إحدى صيغتي الجمع وهما : (فَعَالِل) و (فَعَـالِيل) بحـذف بعـض الزائـد وإبقـاء البعـض ، فله عندئذ حالتان : الأولى : أن يكون لأحد الزوائد مزيّة على غيره في المعنى أو في اللفظ ، فيبقى هذا الذي لـه مزيّـة ويُحـذف غيره ، والثانية : ألاّ يكون لأحدها مزيّة على غيره ، فيجوز حذف أيّها شئت ، وتحصل المزيّة بواحد مـن سـبعة أمـور : التقدم أو التحرك أو الدلالة على معنى أو مقابلة الأصول أو الخروج عن حروف سألتمونيها أو ألاّ يؤدي إلى مثال غير موجـود أو ألاّ يؤدي حذفه إلى حذف الآخر . ينظر : المقتضب ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ ، والتسهيل ٢٧٩ ، وشـرح الشافية ١٩٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢٢/٤ و ٣٢٣ ، وابن عقيل ٤٧٣/٢ و ٤٧٥ ، وشرح التصريـح ٣١٦/٢ ، والهمـع ١١٥/٦ ، وشرح الأشموني ١٤٨/٤ .

(٦) زيادة يقتضيها المعنى .

الأولى مِنَ المشَدَّد يَاءً [١] .

الوزنُ السَّابعُ والعشرونَ : (مَفَاعِل) ، وهو قِيَاسٌ في (مفْعـــل) كَيـف كانَ من حَرَكة [٢] ميمه وعَينه ، وبتَاء [٣] في آخره ودُونَهَا ، تَقُـولُ : (مَعْلَـم) [٤] و (مَعَالِم) ، و (مَنزِل) و (مَنَازِل) ، و (مَكرُمَة) و (مَكارِمُ) ، و (مِطرَقَة) و (مَطَارِقُ) ، فَهَذه السَّبْعَةُ والعشرون وَزْناً قَد اسْتَوفَيناها [٥] .

وأمَّا (**فَعْلَة**) بفَتح الفَاء وسُكُون العَين كـ (رَجْلَة) جَمْعُ (رَجُلٍ) ضِدّ المرأَة ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهُ في أَوزَان الجُموعِ كابنِ مُعْط [٦] ، فَيَكُونُ وزناً ثامنـاً وعشـرين ، ومِنْهُم مَن جَعَلَهُ اسْمَ جَمْعٍ [٧] ، واللّـهُ أعْلَم .

وكُلُّ واحدٍ مِنَ / الأوزَان المتَقَدِّمَة لَهُ نَظِيرٌ في المفرَدات ، إلاَّ مَا كـانَ ثالثُـهُ ألفاً ، وبَعدَ الألف أكثَر مِنْ حَرف واحد كـ (فَعَالِل) و (مَفَـاعِل) و (فَعَـائِل) و (فَوَاعِل) ، ومِثْلُ هَذه الأربَعَة الأوزَان لا يُوجَدُ مُفرَدٌ عَلَى وزنِهَا . ٥٧/أ

وبِجَمْعِ التكسيرِ انقضَى الكَلامُ عَلَى الجُموعِ الثلاثَة ، وبَقِيَ عَلينَا الكَلامُ على ما يدلّ [على] [٨] الجمع ولَيسَ بِجَمعٍ ، وهو اسمُ الجِنسِ واسمُ الجمـعِ . فَنَقُـولُ : اسمُ الجِنسِ هو ما بَينَهُ وبينَ مُفْرَدِهِ التَّاءُ فَقَط [٩] ، كـ (ثَمَـرَةٍ) و (ثَمَـرٍ) ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٣٩/٤ ، وسر الصناعة ٧٥٧/٢ ، والممتع ٣٧١/١ ، وشرح الشافية ٢١٠/٣ ، واللسان (دنر) ٢٩٢/٤ .

(٢) في الأصل : " كركة " تحريف .

(٣) في الأصل : " تاء " والباء زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) (المَعْلَمُ) : ما جُعِل علامةً للطُّرُق والحدود . ينظر : اللسان (علم) ٤١٩/١٢ .

(٥) ذكر كثير من النحويين أن (فِعْلَى) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام ، من جموع التكسير ، وجُمع على هذا الوزن كلمتـان لا ثالث لهما وهما : (حِجَل) و (حِجْلَى) ، و (ظِرْبَان) و (ظِرْبَى) ، وقال الأصمعي إنّ (الحِجْلَى) لغةٌ في (الحَجَـل) ، وقيل إنّ هذا ليس جمعاً وإنما اسم جمع . ينظر : شرح المفصل ٢٠/٥ ، والتسهيل ٢٧٥ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٨٤٥/٤ ، وشرح الشافية ٩٧/٢ و ١٧٣ ، والارتشاف ٢٠٥/١ ، والهمع ١٠٤/٦ ، وشرح الأشموني ١٤٥/٤ .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن معط ١١٧٢/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب ٥٧٤/٣ ، والتكملة لأبي علي ٤٠٨/٢ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٨٨٥/٤ ، وشـرح الشـافية ٩٨/٢ ، والارتشاف ٢١٩/١ .

(٨) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٩) وقد يُفرّق بين اسمِ الجِنْس وبين مفردِه بياء النسب في المفرد ، مثل : (روم) و (روميّ) . ينظر : التسـهيل ٢٦٧ ، وشـرح الكافية الشافية ١٨٨٤/٤ ، وشرح الكافية ١٧٨/٢ ، والارتشاف ١٩٣/١ ، والهمع ١٢٧/٦ .

و (بُرَّة) و (بُرٌّ) ، و (بَقَرة) و (بَقَرٍ) ، وقَدْ جَاءَ قَليلاً عَلَى العَكْسِ ، قَالوا : (كَمْءٌ) [١] بِغَيرِ تَاءٍ للمفرَدِ ، و (كَمْأَةٌ) بالتَّاءِ لاسمِ الجِنسِ ، وكَذَلِكَ قَالُوا : (جَبْء) [٢] بغير تاء للمفرد ، و (جَبْأَة) بالتاء لاسم الجنس [٣] .

ويَمتَازُ اسمُ الجنسِ عَن جَمعِ التكسيرِ [٤] بأنَّ اسمَ الجنسِ يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ باعتِبَارِ لفظِه ؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ مُذكَّرٌ ، وتَأنِيثُهُ باعتِبَارِ مَعنَاهُ ؛ لأنَّهُ جَمَاعَةٌ ، وجَمْعُ التكسِيرِ الغَالِبُ عَلَيه التَّأنِيثُ ؛ لأنَّهُ جَمَاعَةٌ باللَّفظِ والمعنَى ، ولذلكَ [٥] قَالُوا في (التُّخَم) [٦] إنَّهَا جَمعُ تكسِيرٍ ، لِمَا رَأوا مِنْ غَلَبَةِ التَّأنيثِ عَلَيهِ في كلامِهِم ، تَقُولُ العَرَبُ : " هي التُّخَمُ " في الغَالِبِ [٧] .

وأمَّا اسمُ الجمعِ فهو الَّذي لَيسَ لَهُ مُفرَدٌ مِن لفظِهِ [٨] كـ (قومٍ) و (رَهطٍ) ، و الفَرقُ بينَهُ وبينَ اسمِ الجِنسِ فَرقَانِ :

---

(١) (الكَمْأَةُ) : نوعٌ من النَّبات يخرج كما يخرج الفطْر ، وواحِدُها (كَمْءٌ) على غير قياس ، وهو من النوادر ، فإنّ القياس العكس ، وقال أبو خَيرة وحده : (كَمْأَةٌ) للواحد ، و (كَمْءٌ) للجميع ، وقال مُنْتَجِع : (كَمْءٌ) للواحِد ، و (كَمْأَةٌ) للجميع ، فَمَرَّ رؤبة فسألاه ، فقال كما قال مُنْتَجِع ، وقال الأصمعي وأبو زيد : قد يُقال كما قال أبو خَيرة ، وقال الخليل إنّ (الكَمْأة) اسم جمع . ينظر : الكتاب ٦٢٤/٣ ، ومجالس العلماء ٨ ، والتكملة لأبي علي ٤٥٥/٢ ، والمفصل ١٩٦ ، وشرح المفصل ٧١/٥ ، وشرح الشافية ٢٠٠/٢ و ٢٠٣ ، واللسان (كمأ) ١٤٨/١ ، والعيني ٤٩٨/١ .

(٢) في الأصل : " (جنّ) بغير تاء للمفرد ، و (جنة) بالتاء لاسم الجنس " ، ولم يقل أحد بهذا ، والصواب أنها (جَبْءٌ) و (جَبْأَة) ، ووقع فيها تحريف ، و (الجبْء) الكَمْأة الحمراء . ينظر : الصحاح (جبأ) ٣٩/١ ، وشرح الشافية ٢٠٠/٢ ، واللسان (جبأ) ٤٣/١ .

(٣) قال الرضي في شرح الشافية ٢٠٣/٢ : " وقال الخليل - ونعم ما قال - : إنّ (الكَمْأة) اسم للجمع ، فهو بالنسبة إلى (كَمْء) كـ (رَكْب) إل (راكب) .... ومثله : (فقَعَة) و (فَقْع) ، و (جَبْأة) و (جَبْء) " .

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن اسم الجنس جمعٌ مكسَّر ، واحدُهُ ذو التّاء ، وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد من تركيبه فهو جمع مكسر . ينظر : التسهيل ٢٦٧ ، وشرح الشافية ١٩٤/٢ ، وشرح الكافية ١٧٨/٢ ، والارتشاف ١٩٣/١ ، والهمع ١٢٧/٦ .

(٥) في الأصل : " كذلك " تحريف .

(٦) (التُّخَمُ) جمع : " تُخَمَة " ، ينظر : صفحة ١٨٤ هامش رقم (٨) .

(٧) ينظر : الكتاب ٥٨٢/٣ ، والمقرب ١١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٨٤/٤ ، والارتشاف ١٩٣/١ ، وشرح الأشموني ١٣١/٤ .

(٨) اسم الجمع قِسْمَان : قسمٌ ليس له واحد من لفظه نحو (قوم) و (رَهْط) ، وقسْمٌ له واحدٌ من لفظه وجاء على (فَعْل) ، نحو (رَاكِب) و (رَكْب) ، وذهب الأخفش إلى أنه - أي : القسم الثاني - جمع تكسير ، وذهب الفراء كذلك إلى أنّ كل ماله واحد من لفظه فهو جمع تكسير . ينظر : الكتاب ٦٢٤/٣ ، والأصول ٣١/٣ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، والمقرب ١٢٦/٢ ، والتسهيل ٢٦٧ و ٢٨٠ ، وشرح الكافية ١٧١/٢ و ١٧٧ و ١٧٨ ، وشرح الشافية ٢٠١/٢ ، والارتشاف ٢١٩/١ ، وشرح الأشموني ١٤٦/٤ و ١٥٣ ، وحاشية الصبّان ١٥٥/٤ .

أحَدُهُما : وجُودُ المفرَدِ لاسمِ الجِنسِ مِن لفظِهِ ، وعَدَمُه في اسْمِ الجمْعِ .

والثَّاني : أنَّ اسمَ الجِنسِ إذا نُفِيَ انتَفَى الواحِدُ والجَمَاعَةُ ، واسمَ الجمعِ إذَا نُفِيَ انتَفَى الجمْعُ ولَم يَنتَفِ الواحِدُ ، فَإذَا قُلتَ في اسمِ الجِنسِ : (ما عِنْدِي تَمْرٌ) ، فَلَيسَ عِندَكَ شَيْءٌ مِنَ التَّمْرِ لا واحِدَة ولا أكثر ، وإذا قُلتَ في اسْمِ الجمعِ : (ما عِنْدِي رَهطٌ) ، انتَفَى أن يكُونَ عِندَكَ جَمعٌ مِنَ الرِّجَالِ ، واحتَمَلَ أن يكُونَ عِنْدَكَ ما دُونَ الجمعِ .

والصَّحِيحُ أنَّ أقلَّ الجمْعِ ثلاثةٌ [1] ، وأنَّهُ لا ينطلِقُ عَلَى [2] اثنَينِ / إلاّ مجازاً [3] . ٥٧/ ب

---

(١) اختلف العلماء في أقل الجمع ، فقالت طائفة : إنّ أقل الجمع اثنان ، ومن هؤلاء : القاضي أبو بكر الباقلاني ، ومحمد بن داود الظاهري ، وجمهور الظاهرية ، وعبد الملك بن الماجشون ، والغزالي ، وأبو إسحاق الأسفراييني ، وعلي بن عيسى الربعي ، ونفطويه ، وبعض أصحاب الشافعي ، وحُكي عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة -رضي الله عنهم - ، كما حُكي عن مالك وبعض أصحابه ، وقالت طائفة أخرى - وهم الأكثر - إنّ أقل الجمع ثلاثة ، ومن هؤلاء : عثمان بن عفان وابن عباس وابن مسعود من الصحابة - رضي الله عنهم - ، والإمام أحمد بن حنبل وأصحابه ، والإمام الشافعي وأكثر أصحابه ، والإمام أبوحنيفة وأصحابه ، ومشايخ المعتزلة ، والرازي وابن فارس وابن الشجري وابن مالك وغيرهم ، وقد حكي هذا القول عن الإمام مالك أيضاً - فيكون قد روي عنه القولان - . ينظر : الصاحبي ٣٠٧ و ٣٠٨ ، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤١٣/٤ ، والعُدّة في أصول الفقه ٦٤٩/٢ - ٦٥١ ، والتمهيد في أصول الفقه ٥٨/٢ - ٦٤ ، والأمالي الشجرية ١٠/١ ، والتفسير الكبير ٢١٩/٩ و ٢٢٢ ، وروضة الناظر ٦٨٨/٢ - ٦٩٢ ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣٢٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٣/٥ ، وشرح التسهيل ٧٠/١ ، وابن القواس ٢٨٤/١ ، وشرح مختصر الروضة ٤٨٩/٢ - ٥٠٠ ، والبحر المحيط ١٤١/١ - ١٤٤ ، والكلّيات ١٣٩/٢ - ١٤٦ ، ونيل السول على مرتقى الأصول ١١٦ .

(٢) في الأصل : " إلا " قبل " على " وهي زائدة فحذفتها .

(٣) قد يُطلق الجمع على الاثنين مجازاً ، وهو مقيسٌ في تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والرأس ، مما لا ينفصل عنه ، إذا أُضيف إلى اثنين فصاعداً ، تقول : (قطعتُ رؤوسَ الكبشين) و (شَقَقْتُ بطون الجَمَلين) ، فيُعبّرُ عن التثنية بلفظ الجمع ، هذا هو الأكثر ، ويجوز فيه التثنية ، وقيل : يجوز الإفراد ، وقيل : لا يجوز الإفراد إلاّ في الشعر ، وأما إن كانت التثنية لما في الجسد منه أكثر من واحد ، أو المنفصل عنه ، فلا يجوز فيه إلا التثنية ، وإن وُضع فيه الجمع موضع التثنية ، فهو مسموع يُحفظ ولا يُقاس عليه ، نحو : (عظيم المناكب) و (غليظ الحواجب) ، وقد قاس ذلك الكوفيون . ينظر : الكتاب ٤٨/١ و ٦٢١/٣ و ٦٢٢ ، ومعاني الفراء ٣٠٦/١ ، ومعاني الأخفش ٢٢٩/١ ، والجمل ٣١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٦/١ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٥٣/٢ ، والصاحبي ٣٠٧ و ٣٠٨ ، والأمالي الشجرية ١٠/١ وما بعدها ، ومجمع البيان ١٩٠/٣ ، وشرح المفصل ١٥٥/٤ ، والمقرب ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية ١٧٦/٢ و ١٧٧ ، والارتشاف ٢٧٠/١ ، والبحر المحيط ٤٨٣/٣ و ٢٩١/٨ ، والهمع ١٧١/١ ، وحاشية الشيخ ياسين ١٢١/٢ ، والكليات ١٤٧/٢ .

بـــابُ حـــروفِ الجَـــرّ

قَد تَقَدَّمَ أنَّ الجَرَّ مُختَصٌّ بالأسمَاءِ لاختصَاصِ عواملِه بهَا ، والحروفُ لا تَعمَـــلُ إلاَّ إذا اختَصَّتْ بجهَةٍ واحدَةٍ ، وكانَتْ خارِجَةً عن لفْظِ ما اختَصَّتْ به ، و [ليـــسَ] [1] كَذَلكَ الألفُ واللاَّمُ في الاسْمِ ، وإن كانَتْ مَختَصَّةً به ؛ إذْ ليستْ بخَارِجَةٍ عـــن لفْظِه ؛ لأنَّهَا لا مَعنَى لها بانفرادِهَا . فَلمَّا كانَتْ حُرُوفُ الجَرِّ مُختصَّـــةً بالأسمَـــاءِ دونَ الأفعَالِ والحروفِ ، عَمِلَتْ فِيهَا الجرّ .

فإن قيلَ : إذا كَانَ الاختصَاصُ سَبَباً للعَمَلِ ، فَلِمَ اختَصَّـــتْ بعَمَـــلِ الجَـــرِّ ؟ **فالجوابُ** : أنَّ الرَّفعَ قَد اختَصَّتْ به العُمَدُ ، والنَّصْبَ يُوهِمُ أن يكونَ قَـــدْ عَمِلَـــهُ الفعلُ الذي تعَلَّقَ به حَرفُ الجَرِّ ؛ لأنَّ الفعْلَ صَالِحٌ [2] لعَمَلِ النَّصْبِ ، والجَـــزْمِ لا سَبيلَ لَهُ في الأسْمَاءِ ، فَتَعَيَّنَ الجَرُّ ، ويَحْسُنُ أن يُقالَ : لَمَّا كانت الحـــرُوفُ المختَصَّـــةُ بالفعلِ قَدْ عَمِلَت الجزمَ الذي يَختَصُّ بهَا ، عَمِلَتِ الحرُوفُ المختَصَّةُ بالأسمَاءِ الجَـــرَّ الذي يَختَصُّ بهَا أيضاً .

وهَذه الحـــروفُ هي الأصلُ في عَمَلِ الجَرِّ ، ثُمَّ الإضَافَةُ ثُمَّ التَّبعِيَّـــةُ [3] ، ولا يَكُونُ الجَرُّ إلاَّ بأحَدِ هَذِه الثَّلاثَةِ الأشيَاءِ .

قولُهُ :

تَجرُّ الاسْمَ مِنْ وحَاشَا وخَـــلا ... إلى وَعَنْ وفي وحَتَّـــى وعَلَـــى
واللاَّمُ والكافُ كذَا البَاءُ الَّتـــي ... ثلاثُها زِيدَتْ عَلَـــى الكَلمَـــةِ
ومُذْ ومُنْذُ حيثُ قُـــدِّرَا بِفِـــي ... أو مِنْ ورُبَّ في الصُّدُورِ وَاحْذِف
وعَـــوِّضِ الـــواوَ إذَا أردتَّـــا ... ولا تَجرُّ غَـــيرَ مَـــا نكَّرْتَـــا [4]

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٢) كلمة مطموسة في الأصل ، ولكنَّ الحرفَ الأولَ منها واضحٌ وهو حرف الصاد ، فأثبت ما يستقيم الكلام بمثله .

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ٤/١٥٣ : " الجرُّ إمَّا بحرفٍ أو إضافةٍ لا ثالث لهما ، ومَنْ زاد التَّبعيَّة فهو رأي الأخفـــش مرجـــوحٌ عنـــد الجمهـــور " ، وممَّن ذكر الجرّ بالتبعيَّـــة ابن عصفـــور وأبوحيان . ينظر : شـــرح الجمـــل لابن عصفور ١/٤٦٨ ، وارتشاف الضرب ٢/٤٢٦ .

(٤) في " م " لوحة (٤٨ / أ)

ذكَرَ في هَذه الأَبيَات مِنْ حُروف الجَرِّ أربَعَةَ عَشَرَ حَرفاً ، ويَذكُرُ في بَاب القَسَمِ بَعدَ هَذا (الوَاوَ) [١] و (التَّاءَ) [٢] ، فَهَذه ستَّةَ عَشَرَ حَرفاً ، فـ (البَاءُ) الَّتي ذَكَرَها في بَاب القَسَمِ [٣] ، قَد تَقَدَّمَ ذِكرُهَا في هَذه الأبيات ، فَلاَ نَعُدُّها ثَانياً ، ألا تَرَى أنَّهُ ذَكَرَ فيهَا (البَاءَ) [٤] وأطلَقَ ، فَدَخَلَتْ بَاءُ القَسَمِ وغَيرُهَا .

وقَدْ أوصَلُوا حُروفَ الجَرِّ إلى سَبْعَةٍ وعشرينَ حَرفاً ، السِّتةَ عَشَرَ الَّتي [٥] ذَكَرْنَاهَا ، وزَادُوا [٦] أحَدَ عَشَرَ حَرفاً وهي : (عَدَا) و (لولا) و (كَي) و (مع) و (متى) و (لعل) و (بله) ، وفي القَسَمِ : (هَمْزَةُ الاسْتِفهَامِ) و (قطعُ ألِفِ الوصْلِ) و (هاءُ) و (أَيْمُنُ) و (مُ) .

فَبدأ أوّلاً بذكر (مِنْ) وإليها أشَارَ بقوله : " تَجرُّ الاسمَ مِنْ " ، فـ " الاسْمَ " منصُوبٌ بـ " تَجُرُّ " ، و " مِنْ " في مَوضِعِ رَفْعٍ بِهِ عَلَى الفَاعليَّة ، ثُمَّ قَالَ : " وحَاشَا وخَلاَ " فَعَطَفَهُمَا عَلَى " مِنْ " فَهُمَا في مَوضِعِ رَفْعٍ ، ثُمَّ قَالَ : " إلى " فأَسقَطَ حَرفَ العَطف ، فالتَّقديرُ : وإلى ، وعَطَفَ الحروفَ الأربَعَةَ الَّتي في باقي البَيت بَعضَهَا على بَعضٍ ، فجميعُها في / موضع رفْعٍ ؛ لأنَّهَا معطوفةٌ [٧] عَلَى " مِنْ " ، فاشتَمَلَ هَذا البَيتُ عَلَى ثَمَانيَةِ حُرُوفٍ مِنْ حروفِ الجَرِّ . ٥٨/ أ

ثُمَّ ذَكَرَ في البيت الثَّاني " اللاَّمَ " وعَطَفَهَا على ما قَبْلَها [٨] ، ثُمَّ ذَكَرَ " الكافَ " وعَطَفَهَا عَلَى " اللاَّم " فَهُمَا مَرفُوعَان ، ثُمَّ قال : " كَذا البَاءُ " ، يَعني : كَذَا البَاءُ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ . ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى أنَّ (الكافَ) و (اللاَّمَ) و (البَاءَ) إنَّما تكُونُ

---

(١) ينظر صفحة ٢٨٢ و ٢٨٤ .

(٢) ينظر الهامش السابق .

(٣) ينظر صفحة ٢٨٢ .

(٤) في الأصل " الباب " تحريف .

(٥) في الأصل : " الذي " ، والحرف يذكر ويؤنث ، ولكن أثبتُّ " التي " ليستقيم الكلام على نمط واحد ؛ إذ يقول بعدها : " ذكرناها " فأعاد الضمير (ها) المؤنث على الحروف .

(٦) ينظر : ابن عصفور ٤٦٨/١ ، والمقرب ١٩٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٠/٢ و ٧٨١ ، وابن القواس ٣٧٦/١ ، وتوضيح المقاصد ١٨٩/٢ ، وشرح اللمحة البدرية ١٨٦/٢ ، وابن عقيل ٣/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، والهمع ٢٢١/٤ .

(٧) في الأصل : " معطوف " والصواب ما أثبته .

(٨) في الأصل : " قبل " والصواب ما أثبت .

حروفَ جرٍّ إذا زِيدَتْ عَلَى الكَلِمَة ، بحيث إذا أُسْقِطَت لَم تَنقُصْ حُروفُ الكَلِمَة ، فَمِثْلُ : (لجَامٍ) و (كِتَابٍ) و (بِحَارٍ) ليستَ (اللاَّمُ) و (الكافُ) و (البَاءُ) فِيهَا حروفَ جرٍّ ؛ لأنَّهَا مِن نَفْسِ الكَلِمَة ، ومِن ذلكَ احترَزَ بقَوله : " ثلاثُها زِيدَتْ على الكَلِمَة " ، يَعني بـ (الثَّلاث) هُنَا : اللاَّمُ والكافُ والبَاءُ ، وإنَّما احْتِيجَ إلى هَذا التَّنبيه خَوفاً مِن تَوَهُّمِ المُبْتَدِئ ، وحَصَلَ في هَذَا البيتِ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ ثَلاَثَةُ حُرُوفٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ في البَيت الثَّالث : " مُذ " و " مُنذ " ، وشَرَطَ في الجَرِّ بهمَا أن يكُونَا بِمَعنَى (في) أو بمَعنَى (مِنْ) ، فتَقديرُ كَلاَمه : حَيثُ قُدِّرا بـ (في) أو قُدِّرا بـ (مِنْ) ، والضَّميرُ في : " قُدِّرا " عَائدٌ إلى " مُذْ " و " مُنْذ " ، والحاصِلُ مِنْ هَذا أنَّ " مُذْ " و " مُنْذُ " إذا قُدِّرا بالحُروف جَرَّا ما بَعدَهُمَا ، وإذا لَم يُقدَّرَا بالحُروف ارتَفَعَ ما بَعدَهُمَا ، وإنَّمَا يُقدَّران بـ (في) إذا دَخَلاَ عَلَى زَمَنِ الحَال ، فإن دَخَلاَ عَلَى الزَّمَان المَاضِي قُدِّرا بـ (مِنْ) [1] ، كقولِكَ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومنَا) أو (مُنْذُ يومنَا) فالتَّقْديرُ : ما رأيتُهُ في يَومنَا ، وكقولِكَ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجُمُعَة) أو (مُنْذُ يومِ الجُمُعَة) التَّقدير : مَا رأيتُهُ من يومِ الجُمُعَة ، وسَيأتي الكَلاَمُ عليهما بأوفَى مِنْ هَذَا [2] ، فـ " مِنْ " في البيتِ مَعطُوفَةٌ عَلَى " في " بـ " أو " ، ولَم يَعطفْ بالوَاوِ ؛ لأنَّهُمَا لا يُقدَّران بـ (فِي) و (مِنْ) في حَالَةٍ واحِدَةٍ ، والواوُ تَقْتَضِي الجمعيَّةَ .

ثُمَّ ذَكَرَ " رُبَّ " ونَبَّهَ عَلَى أنَّهَا قَدْ تُحذَفُ وتُعَوَّضُ عَنْهَا (الواوُ) [3] ، وإلى ذلكَ أشَارَ بقَوله : / " واحذف وعَوِّضِ الواوَ " ، ولَيسَ هَذَا الأمرُ بالحَذف ٥٨/ ب
مُتَحتِّماً ، بَلْ أنتَ مُخَيَّرٌ إن شئتَ حَذَفتَ وإن شئتَ لَم تَحذفْ ، وقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلكَ بقَوله : " إذا أردتَّا " فالمُرادُ : واحذفْ رُبَّ وعَوِّضْ عَنها الواوَ إذَا أرَدتَّ أن تَحذِفَهَا . ثُمَّ نَبَّهَ على أنَّ (رُبَّ) لا تَجُرُّ إلاَّ النَّكِرَةَ [4] ، وإليه أشَارَ بقَولِه :

---

(١) ينظر صفحة ٢٤٩ .

(٢) ينظر صفحة ٢٤٥ .

(٣) ينظر صفحة ٢٥٩ .

(٤) ينظر صفحة ٢٥٥ .

" ولاَ تَجُرُّ غَيرَ ما نَكَّرْتَا " ، فَحَصَل في البيتِ الثَّالثِ مِن حُرُوفِ الجَرِّ ثلاثةٌ تَتِمَّةَ أربعةَ عَشَرَ حَرْفاً .

هَذا ما اشتَمَلَتْ عَلَيه الأبيَاتُ الأربَعَةُ ، ولا بُدَّ من بَسْطِ الكلامِ عَلَى كُلِّ حَرفٍ مِنْ هَذه الحروفِ التي ذَكَرناها في الأصلِ ، ثُمَّ نتكَلَّمُ [1] عَلَى ما بَقِيَ مِنْ حروفِ الجَرِّ حَرفاً حَرفاً ، لتَتِمَّ الفَائدَةُ للنَّاظِرِ في هَذا المختَصَرِ .

فأمَّا (**مِنْ**) فَتَأتي في كَلامِ العَرَبِ لخَمْسَةِ مَعَانٍ :

الأوَّلُ : أن تكُونَ للتَّبْعيضِ [2] ، كَقَولِه تَعَالى : ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَن يَعبُدُ اللهَ عَلَى حَرفٍ ﴾ [3] أي : بَعْضُ النَّاسِ يَعبُدُ اللهَ على حَرفٍ .

الثَّاني : أن تكُونَ لبيَانِ الجِنسِ [4] ، كقولِه تَعَالَى : ﴿ فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوثَانِ ﴾ [5] .

الثَّالثُ : أن تكُونَ لابتداءِ الغَايَةِ ، ومَذهَبُ البَصْرِيِّينَ [6] أنَّهَا لا تكُونُ لابتداءِ الغَايَةِ إلاَّ في الأمكِنَةِ [7] ، كقولِه تَعَالَى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ المسجِدِ

---

(١) في الأصل : " نتكل " تحريف .

(٢) ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (مِن) تكون للتبعيض ، وأنكر ذلك المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري والسهيلي ، وقالوا : هي للابتداء . ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ ، والمقتضب ١٣٦/٤ ، والإيضاح العضدي ٢٥١/١ ، والمفصل ٢٨٣ ، وابن عصفور ٤٨٤/١ ، وشرح الكافية ٣٢٢/٢ ، والارتشاف ٤٤٢/٢ ، والجنى الداني ٣١٥ ، والهمع ٢١٣/٤ .

(٣) سورة الحج ، من آية (١١) .

(٤) هذا قول كثير من النحويين المتقدمين والمتأخرين ، وأنكره أكثر المغاربة . ينظر : الأزهية ٢٣٣ ، وشرح المفصل ١٢/٨ ، وابن عصفور ٤٩١/١ ، والتسهيل ١٤٤ ، وشرح الكافية ٣٢٢/٢ ، والبسيط ٨٤٦/٢ ، ورصف المباني ٣٨٨ ، والارتشاف ٤٤٢/٢ ، والجنى الداني ٣١٠ ، والمغني ٤٢٠ ، والهمع ٢١٣/٤ .

(٥) سورة الحج ، من آية (٣٠) .

(٦) يُستثنى من البصريين هنا : الأخفش والمبرد وابن درستويه ؛ فقد نُقِل عنهم موافقة الكوفيين على مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان . ينظر : معاني الأخفش ٣٣٧/٢ ، والإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، وابن القواس ٣٨٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢ ، والارتشاف ٤٤١/٢ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، والمغني ٤١٩ ، وشرح التصريح ٨/٢ ، والهمع ٢١٢/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٢٤/٤ ، والإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، وابن عصفور ٤٨٨/١ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٣ و ١٣٢ ، وشرح الكافية ٣٢١/٢ ، والارتشاف ٤٤١/٢ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، والمغني ٤١٩ ، والهمع ٢١٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢١١/٢ .

الحَرَامِ إلى المسجدِ الأقصَى ﴾ [١] ، ومَا جَاء ممَّا ظاهِرُهُ أنَّهَا لابتداءِ الغَايَةِ في الزَّمانِ فَمُؤَوَّلٌ عِندَ البَصريِّينَ ، كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [٢] ، فالبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ إنَّ هَذا مِن مَجَازِ الحَذْفِ [٣] ، والتَّقْدِيرُ : مِن تَأسِيسِ أوَّلِ يومٍ . وأجَازَ غيرُ البَصريِّينَ أن تكُونَ لابتداءِ الغَايَةِ في الزَّمَانِ [٤] ، وهَذا هوَ الصَّحيحُ ؛ لأنَّهُ قَدْ كَثُرَ في القُرآنِ والشِّعرِ بحيثُ لا يُدْفَعُ ، ومَن تَتَبَّعَ ذَلِكَ وجَدَ مِنْهُ شيئاً كَثيراً [٥] .

الرابعُ : أن تكُونَ زائدَةً ، وشَرطُ زيادَتِهَا أن تَدخُلَ عَلَى نَكِرَةٍ في غَيرِ إيجَابٍ [٦] ، / وغيرُ الإيجَابِ النَّفْيُ والنَّهْيُ والاستفهَامُ [٧] ، فمِثَالُ ذلكَ في النَّفْيِ : (ما في الدَّارِ مِن أحَدٍ) ، أي : مافي الدَّارِ أحَدٌ ، ومِثَالُهُ في النَّهْيِ : (لا تُؤذِ مِن أحَدٍ) ، أي : لا ٥٩/أ

---

(١) سورة الإسراء ، من آية (١) .

(٢) سورة التوبة ، من آية (١٠٨) .

(٣) قال القزويني : توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ ، وهو ما يُسمَّى بمجاز الحذف ، وقيل : النقصان ، فهو من أنواع المجاز المرسل ، وأنكر بعضهم ذلك وقالوا إنّه ليس مجازاً . ينظر : الصناعتين ١٨٧ ، وأسرار البلاغة ٣٦٢ ، ومفتاح العلوم ١٨٥ ، والإيضاح ٣٢٨ ، والبرهان ٢٧٤/٢ ، وفنون بلاغية ١١٦ و ١٧ ، والمجاز في البلاغة العربية ٩٢ .

(٤) هذا رأي الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه . ينظر : الإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، وابن عصفور ٤٨٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢ ، والارتشاف ٤٤١/٢ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، والمغني ٤١٩ ، وشرح التصريح ٨/٢ ، والهمع ٢١٢/٤ .

(٥) ينظر : صحيح البخاري باب الاستسقاء ١٨/١ وحديث الإفك ١٥٦/٣ وباب الأطعمة ٢١٠/٦ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٣ و ١٣٢ ، والمغني ٤١٩ ، وشرح التصريح ٨/٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين ، وقد زاد ابن هشام شرطاً ثالثاً لزيادة (من) وهو كون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ ، وأما الكوفيون فلم يشترطوا لزيادتها سوى شرط واحد وهو دخولها على النكرة ، وأجازوا زيادتها في الواجب . ينظر : الكتاب ٣١٥/٢ ، و ٢٢٥/٤ ، والمقتضب ١٨٣/١ ، و ١٣٧/٤ ، وشرح المفصل ١٢/٨ و ١٣ ، وابن عصفور ٤٨٤/١ ، وشرح الكافية ٣٢٢/٢ ، ورصف المباني ٣٩١ ، والارتشاف ٤٤٤/٢ ، والجنى الداني ٣١٧ و ٣١٨ ، والمغني ٤٢٥ و ٤٢٨ ، وأوضح المسالك ٢٥/٣ ، وابن عقيل ١٦/٢ ، وشرح التصريح ٨/٢ ، والهمع ٢١٥/٤ - ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢١١/٢ .

(٧) تُزاد (من) بعد النفي في سائر حروفه ، أو النهي بـ (لا) ، أو الاستفهام بـ (هل) خاصةً ، وقيل إنّ الهمزة تلحق بـ (هل) في ذلك . ينظر : شرح الكافية الشافية ٧٩٧/٢ ، والارتشاف ٤٤٤/٢ ، والجنى الداني ٣١٧ ، وشرح التصريح ٨/٢ ، والهمع ٢١٥/٤ و ٢١٦ .

تُؤْذِ أحَداً ، ومِثالُهُ في الاسْتِفهَامِ قولُهُ تَعالى : ﴿ هَلْ مِن خَالِقٍ غَيرُ اللهِ ﴾ (١) .

وزَعَمَ الأخْفَشُ (٢) أنَّهَا قَدْ تُزادُ في الإيجَابِ (٣) ، واستَدَلَّ فِيمَا زَعَمَ بِقَولِهِمْ : " قَدْ كانَ مِن مَطَرٍ " ، التَّقْديرُ عِندَهُ : قَدْ كانَ مَطَرٌ ، ولا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ؛ لأنَّهُ قَابِلٌ للتَّأوِيلِ الَّذي لا تَكَلُّفَ فيه ، فالتَّقديرُ : قَدْ كانَ شَيْءٌ مِن مَطَرٍ . واتَّفَقُوا عَلَى زِيَادَتِهَا في التَّمْيِيزِ كقَولِهِمْ : " لِلَّهِ دَرُّهُ مِن رَجُلٍ " ، التَّقْدِيرُ : لِلَّهِ دَرُّهُ رَجُلاً (٤) .

الخامسُ : أن تكُونَ للتَّعليلِ كَقَولِهِ تَعَالى : ﴿ مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا ﴾ (٥) ، التَّقديرُ : أُغرِقُوا مِن أجلِ خَطَاياهم ، ومِنْهُ قَولُ الفَرزدَقِ يَمْدَحُ عَليَّ بنَ الحسَينِ بن عَليِّ بن أبي طالب رضي اللهُ عَنْهُ :

٤١ - يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِن مَهَابَتِهِ فَلا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ (٦)

التَّقْدِير : مِنْ أجْلِ مَهَابَتِهِ .

وأكثرُ ما تَجِيءُ (مِنْ) لابتداءِ الغَايَةِ ، وأقلُّ ما تَجيء للتَّعليلِ (٧) ، وقَد تَجيءُ

---

(١) سورة فاطر ، من آية (٣) .

(٢) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط ، توفي سنة (٢١٥ هـ) .

(٣) ذهب الأخفش من البصريين ، والكسائي وهشام من الكوفيين إلى أنّ (مِنْ) تُزاد بغير شرط ، فتقع بعد الواجب وغير الواجب ، وتدخل على النكرة والمعرفة ، واختار ابن مالك هذا المذهب ، وذهب سائر الكوفيين إلى أنها تُزاد في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه . ينظر : معاني الأخفش ٩٩/١ و ٢٧٤/٢ ، وكتاب الشعر ٤٤٤/٢ ، والمفصل ٢٨٣ ، وشرح المفصل ١٢/٨ و ١٣ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٣ ، وابن القواس ٣٩٨/١ ، وشرح الكافية ٣٢٢/٢ ، والبسيط ٨٤٢/٢ ، والارتشاف ٤٤٤/٢ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والمغني ٤٢٨ ، وابن عقيل ١٦/٢ ، وشرح التصريح ٨/٢ ، والهمع ٢١٥/٤ و ٢١٦ .

(٤) اختلف النحويون في معنى (مِن) الداخلة على التمييز ، و لم يتفقوا على زيادتها كما قال المصنّف ، فقال بعضهم إنها زائدة ، وقال آخرون إنها للتبعيض ، وذهب ابن هشام إلى أنها لبيان الجنس . ينظر : الكتاب ١٧٤/٢ و ٢٢٥/٤ ، والمقتضب ٣٥/٣ ، والأصول ٢٢٦/١ و ٣٠٨ ، والبسيط ٨٤٢/٢ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٣٩٨/١ ، والهمع ٦٧/٤ ، وشرح الأشموني ١٩٩/٢ و ٢٠٠ .

(٥) سورة نوح ، من آية (٢٥) ، وهذه قراءة أبي عمرو ، فقد قرأ : " مما خطاياهم " ، وقرأ الباقون : " مما خطيئاتهم " ، والثانية هي قراءة المصحف . ينظر : السبعة ٦٥٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٣٧/٢ ، والنشر ٣٩١/٢ .

(٦) اختلف النحويون في نسبة هذا البيت ، فمنهم من قال إنّه للفرزدق ، وهذا ما ذكره المصنّف ، ومنهم من قال إنه للحزين بن سليمان الكناني ، وقد ورد في : ديوان الفرزدق ١٧٩/٢ ، والشعر والشعراء ٦٥/١ ، وعيون الأخبار ٢٩٤/١ و ١٩٦/٢ ، والكامل ٢٧٢/١ ، والأغاني ٣٢٥/١٥ ، والمؤتلف والمختلف ٨٩ ، وشرح المرزوقي ١٦٢٢/٤ ، وأمالي المرتضى ٦٨/١ و ٥٢٥ ، والمغني ٤٢١ ، والعيني ٥١٣/٢ و ٢٧٣/٣ ، وشرح التصريح ١٠/٢ ، وشرح السيوطي ٧٣٢/٢ .

(٧) في الأصل : " للتقليل " تحريف .

لإفهام البَدَل [١] كقولـه تعـالى : ﴿ ولَو نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلَائِكَةً فِي الأَرضِ يَخلُفُونَ ﴾ [٢] أي : بَدَلَكُم . ولَم يختَلِفُوا في أنَّ (مِنْ) لازِمَةُ الحَرْفِيَّـة والجَـرِّ ، واختَلَفُوا هَل هي ثُنَائِيَّةُ الوَضعِ أو ثُلاثِيَّةٌ ؟ فالجمهُورُ على أنَّهَا ثُنَائِيَّةُ الوضعِ مبنِيَّـةٌ عَلَى السُّكُون [٣] ، وذَهَبَ الكسائيُّ إلى أنَّها ثُلاثِيَّةٌ أصلُهَا : (مِنَا) [٤] ، ثُمَّ خُفِّفَتْ لِكَثرَةِ دَورِهَا في الكلامِ ، فَحُذِفَتْ ألِفُهَا وسُكِّنَتْ نُونُها ، ولأجلِ ذَلكَ فُتِحَتْ نُونُها إذا دَخَلَتْ على الألِفِ واللامِ نحو : (مِنَ اللَّه) رُجُوعاً إلى أصلِهَا مِنَ الفَتْـحِ ، ولا حُجَّةَ لَهُ في ذلكَ ؛ لأنَّهُم إنَّمَا فَتَحُوهَا تَخفيفاً لِكَثرَةِ دُخُولِهَا عَلَى الألِفِ واللامِ ، فكَرِهُوا أن يُجرُوها عَلَى أصلِ التقَاءِ / السَّاكِنَين ، فَيَجْمَعُوا بَينَ كَسرَتَين في كَثـيرٍ مِنَ الكَلامِ ، ويَدُلُّ عَلَى ذلكَ أنَّهُمْ كَسَرُوا نُونَها إذا دَخَلَتْ عَلَى غَيرِ الألِـفِ واللامِ نحو (جئتُ [٥] مِنِ ابنِكَ) ، إذْ دُخُولها عَلَى مِثلِ هَذا قَلِيلٌ بالنِّسبَةِ إلى دُخُولِهَا عَلَـى الألِفِ واللامِ . ٥٩/ ب

وأمَّا (**حَاشَا**) فَفِيهَا ثَلاثُ لُغَاتٍ [٦] :

الأُولَى : مَدُّ الحَاءِ وقَصرُ الشِّينِ ، وبِهَا قَرأَ الجمهُورُ [٧] في قَولِهِ تَعَالى : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا

---

(١) وأنكر قوم مجيء (مِنْ) للبدل ، وقالوا إنّ المفيد للبدليّة هو متعلّقها المحذوف ، وأمّا هي فللابتداء . ينظر : المغني ٤٢٢ ، وشـرح التصريح ٢/١٠ .

(٢) سورة الزخرف ، آية (٦٠) .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢/٤٤١ ، والهمع ٤/٢١١ .

(٤) هذا رأي الكسائي وتبعه الفراء في ذلك . ينظر : التسهيل ١٤٤ ، وشرح التسـهيل ٣/١٣٠ ، واللسـان (منـن) ١٣/٤٢٢ ، والارتشاف ٢/٤٤١ ، والهمع ٤/٢١١ .

(٥) في الأصل " حيت " تصحيف .

(٦) في (حاشا) ثلاث لغات ، وقد قُرِئ بها جميعاً ، وزاد ابن مالك لغةً رابعةً فيها ، وهي : (حاشْ) بالإسكان وقُرِئ بها أيضـاً ، وقد اختلف النحويون في هذه اللغات هل هي لغات في (حاشا) الاستثنائية أو التنزيهية ؟ فذهب أكثرهم إلى الرأي الأول . ينظر : معاني الحروف للرماني ١١٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٢٩ ، والكشاف ٢/٣١٧ ، وشرح التسهيل ٢/٣٠٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٤ ، وشرح الكافية ١/٢٤٥ ، ورصف المباني ٢٥٦ ، واللسان (حشا) ١٤/١٨١ ، والبحـر المحيـط ٥/٣٠٠ و ٣٠٣ ، والجنى الداني ٥٦٧ ، وابن عقيل ١/٦٢٣ ، وشرح الأشموني ٢/١٦٦ .

(٧) ينظر : السبعة ٣٤٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٠ ، ومجمع البيان ٥/٢٢٨ ، وإملاء ما منّ به الرحمـن ٢/٥٢ ، والبحر المحيط ٥/٣٠٣ ، والنشر ٢/٢٩٥ .

هَذا بَشَراً ﴾ [١] .

الثَّانيةُ : مَدُّ الحاءِ والشِّين ، وبهَا قَرَأَ أبُو عمرو [٢] .

والثَّالثَةُ : قَصرُ الحَاءِ ومَدُّ الشِّينِ ، وهي لُغَةٌ قَلِيلَةٌ [٣] .

وذَكَرَ سيبويه أنَّ (حاشا) لا تَكُونُ إلاَّ حرفَ جرٍّ [٤] ، ورَدُّوا عَلَيه بِثُبُوتِ سَمَاعِ النَّصبِ بَعدَهَا [٥] ، حَكَى أبو عَمرو الشَّيبَاني [٦] : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ولِمَن سَمِعَ حَاشَا الشَّيطَانَ وأبا الأَصْبَغ " [٧] بنَصبِ (الشَّيطَان) ، وإذا ثَبَتَ النَّصْبُ بَعدَهَا دَلَّ عَلى أنَّهَا فِعلٌ ؛ لأنَّ الحروفَ لا تَنصِبُ الأسمَاءَ ، ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ [٨] :

---

(١) سورة يوسف ، من آية (٣١) .

(٢) ينظر : السبعة ٣٤٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٨/٥ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٥٢/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ ، والنشر ٢٩٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٤ .

(٣) وقد قُرِئ بها في الشواذ . ينظر : الكشاف ٣١٧/٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٥٢/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ ، والجنى الداني ٥٦٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢ و ٣٤٩ . وقد اختلفوا في (حاشا) على أربعة أقوال : الأول : ما ذهب إليه سيبويه من أنها لا تكون إلا حرف جر ، والثاني : قول الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج ، وهو أنها تكون حرفاً فتجرّ ، وتكون فعلاً فتنصب ، والثالث : قول الكوفيين إلا الفراء وهو أنها فعل ماضٍ لا غير ، والرابع : قول الفراء ، وهو أنها فعل بغير فاعل . ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢ و ٣٤٩ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٧/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ و ٣٠٧ ، وشرح الكافية ٢٤٤/١ ، ورصف المباني ٢٥٥ ، والارتشاف ٣١٧/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ و ٥٦٤ ، والمغني ١٦٥ ، وابن عقيل ٦٢١/١ ، والعيني ١٣١/٣ .

(٥) حكى النصب بعد (حاشا) عن العرب جماعةٌ منهم : أبو زيد الأنصاري ، والفراء ، والأخفش ، وأبو عمرو الشيباني ، وابن خروف . ينظر : الإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٦٥ ، وابن عقيل ٦٢١/١ ، وشرح التصريح ٣٦٥/١ ، وشرح الأشموني ١٦٥/٢ .

(٦) إسحاق بن مِرار الشيباني بالولاء ، أبو عمرو ، لغوي أديب توفي سنة (٢٠٦ هـ) ومن آثاره : كتاب الخيل ، والنوادر المعروف بكتاب الجيم ، وغريب الحديث . تنظر ترجمته في : الفهرست ١٠١ ، وتاريخ بغداد ٣٢٩/٦ ، ونزهة الألباء ٧٧ ، ووفيات الأعيان ٢٠١/١ .

(٧) الأصبغ : بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين . ينظر هذا القول في : المحتسب ٣٤٢/٢ ، والمفصل ٢٩٠ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ و ٤٨/٨ ، وابن عصفور ٤٨٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، ورصف المباني ٢٥٥ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٦٥ ، وشرح التصريح ٣٦٥/١ .

(٨) البيت للجُمَيح الأسدي واسمه مُنْقِذ بن الطَّمّاح ، من فرسان بني أسد ، وهو صاحب الغارة على إبل المنذر بن ماء السماء (تنظر ترجمته في : سمط اللآلي ٨٩٥/٢ ، والخزانة ٢٩٦/٤) . وبعد هذا البيت :

عَمرو بنَ عبدِالله إنّ بِهِ ضَنّاً على المُلْحَاةِ والشَّتْمِ

وقد خلط كثير من النحويين في روايته ، والصواب ما أنشده المفضل ، وهي رواية المؤلف ، ويروى بوجهين : " أبـا " و " أبـي " . و (القَـدِم) : العيي عن الكلام ، و (البُكمة) : الأبكم . ينظر الشاهد في : المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، وشرح المفضليات ٧١٨ ، والمحتسب ٣٤١/١ ، والكشاف ٣١٧/٢ ، والإنصاف ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ و ٤٧/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، واللسان (حشا) ١٨٢/١٤ ، والبحر المحيط ٣٠٠/٥ ، والجنى الداني ٥٦٣ ، والعيني ١٢٩/٣ ، وشرح السيوطي ٣٦٨/١ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢ .

٤٢- حَاشَا أَبَا ثَوبَانَ إنَّ أَبَا ثَوبَانَ [ليسَ] [١] بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

رواهُ الضَّبِّيُّ [٢] بِنَصْب (أبا ثوبان) بَعد (حاشا) .

فَتَلَخَّصَ مِنْ هَذا أنَّ سيبويه يَلتَزِمُ حَرفيَّتَهَا ، وغيرَهُ يَقُولُ إنَّهَا تكُونُ تارةً حَرفاً فَتَجُرُّ ، وتَارةً فِعلاً فَتَنصِبُ [٣] . ولا تَدخُلُ عَلَيهَا (مَا) كَمَا تَدخُلُ على (عَدَا) و (خَلاَ) ، فَلاَ تَقُولُ : (أكرمْتُ النَّاسَ مَا حاشا زَيداً) ، إلا أنَّهُ قَد سُمِعَ في بَعضِ أجزاءِ الحَديث : " أسَامَةُ أحَبُّ النَّاسِ إليَّ ما حَاشَا فاطمَةَ " [٤] ، وهو شَاذٌّ [٥] . وخَالَفَتْ (حَاشَا) سَائرَ حرُوفِ الجَرِّ في أنَّهَا لا تُعَدِّي الفِعلَ إلى الاسمِ كَمَا تُعَدِّيه حُروفُ الجَرِّ غيرها .

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، ويقتضيها وزنُ البيت وجميعُ رواياته الوارده في كتب النحو واللغة .

(٢) ينظر : المفضليات ٣٦٧ . والضَّبِّي هو المفضل بن محمد الضَّبِّي ، أبو العباس ، راوية وعلاّمة بالشعر والأدب وأيام العرب ، قيل إنه توفي سنة (١٦٨ هـ) وقيل سنة (١٧٨ هـ) ، ومن آثاره : المفضليات والأمثال ، ومعاني الشعر . ينظر : نزهة الألباء ٥١ ، وغاية النهاية ٣٠٧/٢ ، وبغية الوعاة ٣٩٦ .

(٣) هذا قول الأخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج . ينظر : المقتضب ٣٩١/٤ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ و ٤٧/٨ - ٤٩ ، وابن عصفور ٤٨٠/١ و ٤٨١ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ و ٣٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢٣/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٦٥ ، والعيني ١٣١/٣ ، وأبو عمرو الجرمي ١٦١ .

(٤) لم أجد الحديث بهذا النص ، ولكنه ورد بدون قوله " ما حاشا فاطمة " في : سنن الترمذي - مناقب أسامة بن زيد - ٣٤٢/٥ ، والمعجم الكبير ١٢٢/١ (رقم ٣٧٢) ، والمستدرك ٥٩٦/٣ ، والجامع الصغير ٤٧/١ ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ٤٨٣/١ ، وصحيح الجامع الصغير ٣١٥/١ . قال الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط مسلم " ، وأقره الذهبي . وقد جاء عند بعضهم زيادة : " ما حاشا فاطمة ولا غيرها " . ينظر : مسند الإمام أحمد ٩٦/٢ ، ومسند عبد الله بن عمر تخريج أبي أميّة الطَّرَسُوسي ٤٧ رقم (٩١) . وجاء في مسند أبي داود الطيالسي ٢٤٩/١ : " عن موسى بن عقبة ، عن سالم عن أبيه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : " أسامة أحب الناس إليّ " ولم يستثن فاطمة ولا غيرها " .

(٥) منع جمهور النحويين دخول (ما) المصدرية على (حاشا) في الاستثناء ، وأجازه بعضهم على قِلّة ، ومنهم ابن مالك ، وقالوا إنّه مسموع في كلام العرب ومنه :

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإنّا نحنُ أفضَلُهُمْ فَعَالاً

كما استدلوا بالحديث الذي ذكره المصنّف ، بناءً على أنّ قوله : " ماحاشا فاطمة " من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأنكر ابن هشام ذلك ، وقال إنه من كلام الراوي ، و (ما) نافية لا مصدرية ، والدليل على ذلك أنّه جاء في بعض الروايات : " ما حاشا فاطمة ولا غيرها " ، فالمعنى : أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يستثن فاطمة . ينظر : مسند أبي داود الطيالسي ٢٤٩/١ ، ومسند الإمام أحمد ٩٦/٢ ، ومسند عبد الله بن عمر تخريج أبي أمية الطَّرسُوسي ٤٧ رقم (٩١) ، وشرح المفصل ٤٩/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/٢ و ٣٠٨ ، والارتشاف ٣١٩/٢ ، والجنى الداني ٥٦٥ ، والمغني ١٦٤ ، وشرح التصريح ٣٦٥/١ ، والهمع ٢٨٧/٣ ، وشرح الأشموني ١٦٧/٢ .

وأمَّا (**خلا**) فتكُونُ تارَةً حَرفاً فَتَجرُّ ، وتارةً فعلاً فَتَنصِبُ [١] ، وإذا أَدْخلتَ عَلَيهَا (مَا) لَزِمَ نَصْبُ ما بعدَهَا [٢] ، فتَقُولُ : (أكرمْتُ القَومَ ما خَلاَ زَيداً) ، فَيَتَعَيَّنُ نَصْبُ (زَيد) / بـ (خَلاَ) ؛ لأنَّ (ما) مَصْدَرِيَّةٌ ، فَيَتَعَيَّنُ أن يكونَ ما بعدَها فعلاً [٣] ؛ لأنَّ (ما) المصدَرِيَّةَ لابُدَّ بَعدَها من فعلٍ ، و (زيدٌ) منصُوبٌ على المفعُولِ بـ (خَلا) ، والفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ لا يَجُوزُ إظهَارُهُ ؛ لأنَّهَا قَد جَرَتْ مَجْرَى الاستِثنَاءِ ، فكَرِهُوا أن يَفصِلُوا بَينَهَا وبينَ المستَثنَى بِهَا بالفَاعِلِ منطُوقاً بِهِ ، ومَوضِعُ (ما) مَوضِعُ نَصبٍ عَلَى الظَّرفِيَّةِ ، فالتَّقديرُ : أكرمتُ القومَ مُدَّةَ خُلُوِّهِمْ عَن زيدٍ ، وقَد شَذَّ جَرُّ الاسمِ بَعدَهَا وهي مُقترِنَةٌ بـ (مَا) ، حَكَاهُ الجَرمِيُّ عَنِ العَرَبِ [٤] ، وهو في غايَةِ النُّدُورِ . ٦٠/أ

وأمَّا (**إلى**) فَهِي لازِمَةٌ للحَرفِيَّةِ والجَرِّ [٥] ، وهي حَرفُ انتِهَاءٍ [٦] ، تَقُولُ :

---

(١) قيل إنّ سيبويه أنكر حرفية (خلا) و (عدا) ، والصواب أنه ذكر أنّ (خلا) تكون حرفاً وتكون فعلاً ، وهذا رأي جمهور النحويين ، ولكنه لم يحك الحرفية في (عدا) ، وقيل لم يحك أحد من النحويين حرفية (عدا) إلا الأخفش . ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢ و ٣٤٩ ، وأسرار العربية ٢١٠ ، وشرح المفصل ٧٧/٢ و ٧٨ و ٨/ ٤٩ ، وابن عصفور ٦١٧/١ - ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢١/٢ ، والارتشاف ٣١٧/٢ و ٣١٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/٢ ، وابن عقيل ٦١٧/١ - ٦٢٠ ، وشرح التصريح ٣٦٣/١ ، وشرح الأشموني ١٦٢/٢ - ١٦٤ .

(٢) هذا رأي الجمهور ، وجوّز الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني جر ما بعدها على تقدير (ما) زائدة . ينظر : الكتاب ٣٥٠/٢ ، والمسائل البصريات ٨٧٤/٢ ، وأسرار العربية ٢١٠ ، وشرح المفصل ٧٧/٢ و ٧٨ و ٤٩/٨ ، وشرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وشرح الكافية ٢٣٠/١ ، والارتشاف ٣١٧/٢ و ٣١٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، والمغني ١٧٨ و ١٧٩ ، وشرح التصريح ٣٦٣/١ و ٣٦٤ .

(٣) في الأصل : " ما بعد خلا فعلاً " ولا يستقيم به المعنى ، فالصواب ما أثبت .

(٤) حكى ذلك الجرميّ والربعيّ والكسائيّ والفارسيّ وابن جني ، فقالوا إنّه يجوز الجرّ بـ (خلا) إذا دخلت عليها (ما) على تقديرها زائدة ، قال ابن هشام : إن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأنّ (ما) لا تزاد قبل الجارّ بل بعده ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه . ينظر : المسائل البصريات ٨٧٤/٢ ، والتسهيل ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٣٠/١ ، ورصف المباني ٢٦٣ ، والارتشاف ٣١٨/٢ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، والمغني ١٧٩ ، وابن عقيل ٦٢٠/١ ، وشرح التصريح ٣٦٣/١ و ٣٦٤ ، والهمع ٢٨٦/٣ و ٢٨٧ ، وأبو عمرو الجرمي ١٥٨ .

(٥) ينظر : الأصول ٤٠٨/١ ، وأسرار العربية ٢٥٤ ، والفصول ٢١٣ ، وشرح المفصل ١٠/٨ و ٢١ .

(٦) معنى (إلى) انتهاء الغاية مطلقاً ، فتعمّ الزمان والمكان . ينظر : شرح المفصل ١٤/٨ ، وشرح التسهيل ١٤١/٣ ، والارتشاف ٤٤٩/٢ ، والجنى الداني ٣٨٥ ، والمغني ١٠٤ ، والهمع ١٥٤/٤ .

(سِرتُ مِنَ الكُوفَةِ إلى البَصرَةِ) ، فَحَصَلَ مِنْ (إلى) أنَّ مُنتَهَى سَيرِك هي البَصرَةُ .

قالوا و (إلى) هي أمكَنُ حُـروف الانتهاء [١] وأدَلُّها عَلَى هذا المعنَـى ، ولا يَدخُـلُ مـا بَعدَهَا فيمَا قَبلَهَا ، وإنَّمَا دَخَلَت المرافقُ في اليَديـن ، والكَعْبَـان [٢] في الرِّجلَين لما تَبَيَّنَ مِنَ السُّنَّة [٣] ، وقيلَ يدخُلُ ما بَعدَها فيما قَبلَهَا مُطلَقاً ، وقِيـلَ إن كانَ ما بَعدَهَا مِن جنسِ ما قَبلَهَا دَخَلَ مثل : (سِرتُ مِـنَ الكُوفَـةِ إلى البَصـرَةِ) ، وإلاَّ لَم يَدخُلْ مثل : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [٤] ، وقِيـلَ إنَّهَـا وُضِعَـتْ مُشتَرَكَةً بينَ المعنَيين .

وقَد جَاءتْ بِمَعنَى (مع) [٥] كقولِه تَعَالَـى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى

---

(١) في الأصل : " الاستعلاء " سهو .

(٢) في الأصل : " العكبان " تحريف .

(٣) اختلف النحويون هل يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها أو لا يدخل ، فإذا كانت هناك قرينة تدل على دخوله أو عدم دخوله عُمِـل بها ، وإذا لم يكن هناك قرينة ، فإنّ هذا هو موضع الخلاف بين النحويين ، فمنهم من قال : لا يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلهـا ، ويدخل ما بعد (حتى) فيما قبلها حملاً على الغالب في البابين ؛ لأنّ الأكثر مع القرينة عـدم الدخـول في (إلى) والدخـول في (حتى) ، وهذا رأي أكثر المحققين ، ومنهم من قال : يدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها مطلقاً ، ومنهم من قال : إن كان ما بعـد (إلى) من جنس ما قبلها دخل ، وإلا فلا يدخل ، وعلى هذا الخلاف بُـنِي خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيـدي ، والكعبين في غسل الأرجل من قولـه تعـالى : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ المائدة آية (٦) ، فالآية لا قرينة فيها تدل على الدخول أو الخروج ، فمن يرى أن ما بعد (إلى) داخل فيمـا قبلهـا أوجب غسل المرافق والكعبين ، ومن لم ير ذلك لم يوجبه ، والأحسن إيجاب غسلهما ؛ لأنه أحوط الحكمين ؛ ولدلالة السنة علـى ذلك . ينظر : كتاب الأم ٢٢/١ ، وصحيح مسلم (باب استحباب إطالـة الغرة والتحجيل في الوضـوء) ١٤٩/١ ، ومجـالس ثعلب ٢٢٦/١ ، والكشاف ٥٩٦/١ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، وابن عصفور ٤٩٨/١ ، وشـرح التسـهيل ١٦٧/٣ ، وشـرح النووي على صحيح مسلم ١٠٧/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٤/٢ ، ورصف المباني ١٦٦ و ١٦٧ ، والارتشاف ٤٤٩/٢ ، والجنـى الداني ٣٨٥ ، والمغني ١٠٤ و ١٦٨ ، وفتح الباري ٣٥٠/١ ، والهمع ١٧١/٤ .

(٤) سورة البقرة ، من آية (١٨٧) .

(٥) ذهب الكوفيون وطائفة من البصريين إلى أنّ (إلى) تأتي بمعنى (مع) إذا ضممتَ شيئاً إلى شيء كقول العـرب : " الـذود إلى الذود إبل " ، فإن لم يكن هناك ضمٌّ لم يكن (إلى) بمعنى (مع) ، وتأوّل أغلب البصريين ما ورد من ذلك على تضمين العـامل ، وإبقاء (إلى) على أصلها من معنى الانتهاء ، وذلك أنّ الصحيح عندهم أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عـن بعـض بقيـاس ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ، وإمّـا علـى شذوذ ، وإما الكوفيون فيُجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياساً . ينظر : معاني الفراء ٢١٨/١ ، ومعـاني الأخفـش ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ، والأصول ٤١٥/١ ، وحروف المعاني للزجاجي ٦٥ ، والخصائص ٣٠٧/٢ - ٣٠٩ ، والمفصـل ٢٨٣ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، والضرائر لابن عصفور ٢٣٦ ، ورصف المباني ١٦٩ و ٢٩٧ ، والارتشاف ٤٥٠/٢ ، والجنـى الداني ٣٨٥ ، والمغني ١٠٤ ، والبرهان ٢٣٣/٤ .

أَمْوَالِكُمْ ﴾ [١] ، وقولُهُ تَعَالى : ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾ [٢] ، ويُحتَمَلُ أن تُرَدَّ إلى الانتِهَاءِ ، فيكونُ المعنَى : مَضمُومَةً إلى أموالِكُمْ ، ومَضمُومة إلى نِعَاجِهِ .

ويُقالُ أيضاً إنَّهَا جَاءَتْ بِمَعنَى (في) [٣] ، كقولِهِ تعالى : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى ﴾ [٤] أي : في أن تَزَكَّى ، ويُحتَمَلُ أن تُرَدَّ الآية إلى [٥] الانتِهَاءِ ، فيكُونُ المعنَى : فَقُلْ أدعُوكَ إلى أن تَزَكَّى ، ومِنهُ قَولُ النَّابِغَةِ :

٤٣- لا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كَأَنَّنِي ... إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجرَبُ [٦]

أي : في النَّاسِ [٧] ، ومَعنَى البيتِ عَلَى العَكسِ ، فإنَّهُ هو الَّذي يُطلَى بالقَارِ ، / فَعَكَسَ المعنَى ، وجَعَلَ القَارَ مَطلِيٌّ بِهِ . ٦٠/ ب

وأمَّا (عَنْ) فتكُونُ حَرفاً وتَكُونُ اسماً [٨] ، ولا تُفَارِقُ الجَرَّ ، فإن كانَتْ حَرفاً

---

(١) سورة النساء ، من آية (٢) .

(٢) سورة ص ، من آية (٢٤) .

(٣) قال بذلك ابن قتيبة وابن مالك والكوفيون ، وأما البصريون فلا يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قياساً . ينظر : الصفحة السابقة هامش رقم (٥) ، وينظر كذلك : أدب الكاتب ٥٠٦ ، وشرح التسهيل ١٤٣/٣ ، ورصف المباني ١٦٩ ، والارتشاف ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ٣٨٧ ، والهمع ١٥٤/٤ .

(٤) سورة النازعات ، آية (١٨) .

(٥) في الأصل " في " تحريف .

(٦) يروى البيت بالفاء قبل (لا) الناهية ، أي : (فلا تتركني) ، و (القار) : القطران ، وقد ورد الشاهد في : ديوان النابغة ٤٢ ، وأدب الكاتب ٥٠٦ ، والأزهية ٢٨٣ ، والمخصص ٦٥/١٤ ، والأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، والضرائر لابن عصفور ٢٣٥ ، وابن القواس ٣٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٤٣/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٤/٢ ، ورصف المباني ١٦٩ ، والارتشاف ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ٣٨٧ ، والمغني ١٠٥ ، وشرح السيوطي ٢٢٣/١ ، وشرح البغدادي ١٢٣/٢ .

(٧) وقيل إنّ (إلى) بمعناها ، وضُمّن (مطلي) معنى : مُبَغَّضٌ وهو يُعدّى بـ (إلى) . ينظر : شرح الكافية ٣٢٤/٢ ، والجنى الداني ٣٨٧ ، والمغني ١٠٤ ، والخزانة ١٣٧/٤ .

(٨) هذا قول البصريين ، فهم يرون أنّ (عن) تكون حرفاً وتكون اسماً ، فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر (مِن) وهو كثير ، أو (على) وهو نادر ، فتكون حينئذ بمعنى : جانب ، وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين إنها لا تكون إلا حرفاً ، فهي باقية على حرفيتها وإن دخل عليها حرف الجر (مِن) ، وتكون (من) لابتداء الغاية ، وقال ابن مالك إنها زائدة ، وأمّا الأخفش فيرى أن (عن) تكون اسماً عندما يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمّى واحد ، وردّه أبوحيان وابن هشام . ينظر : الأصول ٤٣٧/١ ، وشرح المفصل ٤٠/٨ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، والبسيط ٨٤٧/٢ ، والارتشاف ٤٤٤/٢ و ٤٤٨ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٢١/٢ ، والمغني ١٩٩ ، والهمع ٢١٩/٤ .

كانَ ما بَعدَهَا مَجرُوراً بالحَرف ، وإن كانَت اسماً كانَ ما بَعدَهَا مجـــروراً بالإضافَـــة ، ولَزِمَت البِنَاءَ إذا كانَت اسماً لشَبَهِهَا بالحرف لفظاً ومَعنىً ، ولَم تُوجِبْ لَهَـــا الإضَافَـــةُ إعراباً كَمَا لَم تُوجِبِ الإضَافَةُ إعرابَ (لَدُنْ) و (كم) الخبريَّة . والكَثـــيرُ فِيهَـــا أن تَجِيءَ حَرفاً ، ومِن مَجِيئِهَا اسماً قَولُ القُطَامِيِّ [١] :

٤٤- فَقُلْتُ للرَّكبِ لَـــمَّا أنْ عَلاَ بِهِمُ مِنْ عَن يَمينِ الحُبَيَّا نَظْـــرَةٌ قَبَـــلُ

فَحَكَمُوا باسميَّة (عَنْ) في هَذا البَيت لِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيهَا . و (القطَامِيُّ) هُـــوَ بِضَمِّ القاف وفَتْحِهَا ، وهو مَنقُولٌ عَنِ اسمِ الصَّقرِ [٢] ، واسمُ القُطَامِيِّ : عُمَيرُ بـــنُ شُيَيْم ، تَصْغِيرُ (أَشْيَم) تَصْغِيرُ التَّرخِـــيمِ ، وهو الَّذي في وجهِهِ شَامَةٌ [٣] ، وإنَّمـــا القُطَامِيُّ لَقَبٌ لَهُ ، و " الحُبَيَّا " - بِحَاءٍ مُهْمَلَة ، ثُمَّ بَاءٍ مُوَحَّدَةٍ ، ثُـــمَّ يَـــاءٍ مُثَنَّـــاةٍ مِنْ أسفل - : مَوضِعٌ بالشَّامِ [٤] ، وهو لازِمٌ للتَّعريفِ والتَّصغيرِ ، فَلاَ يُنَكِّرونَـــهُ ولا يُكَبِّرُونَهُ ، و " قبلُ " في آخرِ البَيتِ : بِفَتحَتَينِ ويُقَالُ أيضاً بِضَمَّتَين ، وهي النَّظـــرَةُ الَّتي لَم تسبِقهَا أُخْرَى . ومِثلُ هَذا البيتِ قولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءَةِ [٥] :

---

(١) هو عُمير بن شُيَيم التغلبي ، لُقّب بالقُطاميّ - بضم القاف وفتحها - ، شاعر غزل فحل ، كان نصرانياً ثم أسلم ، وجعلـــه ابـــن سلام في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام (تنظر ترجمته في : جمهرة أشعار العرب ٨٠٣/٢ ، وطبقات ابن سلام ١٢١ ، والشـــعر والشعراء ٧٢٣/٢ ، والاشتقاق ٣٣٩ ، والأغاني ١٧/٢٤) ، وقد ورد هذا الشاهد في : ديوان القطامي ٢٨ ، وجمهرة أشـــعار العـــرب ٨٠٩/٢ ، وأدب الكاتب ٥٠٤ ، والجمل للزجاجي ٦٠ ، ومعاني الحروف ٩٥ ، وشرح المرزوقي ١٣٧/١ ، وأســـرار العربيـــة ٢٥٥ ، والفصول ٢١٧ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، وابن عصفور ٤٧٦/١ ، وشرح الكافية الشـــافية ٨١٠/٢ ، وابـــن القـــواس ٤١٣/١ ، ورصف المباني ٤٢٩ ، واللسان (عنن) ٢٩٥/١٣ ، و (حبـــا) ١٦٣/١٤ ، والارتشـــاف ٤٤٤/٢ ، والعيـــني ٢٩٧/٣ . و (الركب) : يُقال لأصحاب الإبل في السفر ، وهم العشرة فما فوقها .

(٢) القُطامي : الصقر ، بضم القاف وفتحها ، قيس يفتحون ، وسائر العرب يضمُّون . ينظر : الاشتقاق ٣٣٩ ، واللســـان (قطـــم) ٤٨٩/١٢ .

(٣) ينظر : اللسان (شيم) ٣٢٩/١٢ . والشامة هي الخال .

(٤) (الحُبَيّا) بالضم ثم الفتح وياء مشددة مقصوراً . ينظر : جمهرة أشعار العرب ٨٠٩/٢ ، ومعجم البلدان (حبيا) ٢١٦/٢ .

(٥) قَطَرِيّ بن الفُجَاءة المازني التميمي ، اسمه : جعونة بن مازن ، من رؤساء الخوارج وأبطالهم ، كان خطيباً فارســـاً شـــاعراً سُـــلّم له بالخلافة ثلاث عشرة سنة حتى قتله عسكر عبد الملك بن مروان سنة (٧٩ هـــ) . (تنظر ترجمته في : تاريخ الطـــبري ٣٠٨/٦ ، والمبهج ٥٠ ، والكامل لابن الأثير ٢٨٦/٤ ، ووفيات الأعيان ٩٣/٤ ، والعيني ٤٥٢/٢ ، وشـــرح الســـيوطي ٤٤٠/١) .

٤٥- ولَقَدْ أَرَاني للرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِيني مَرَّةً وأَمَامِي (١)

فـ " عَنْ " هُنَا اسمٌ لِدُخُولِ " مِنْ " عَلَيهَا ، وإذا كانَت اسماً تكُونُ بِمَعنَى : جَانِبٍ أو جِهَةٍ ، فيكُونُ المعنَى : مِنْ جَانِبِ يَميني ، أو مِنْ جِهَةِ يَميني .

ولـ (عنْ) خَمسَةُ مَعَانٍ :

الأوَّلُ : أن تكُونَ للبُعدِ والمجَاوَزَةِ ، وهو أكثَرُ مَعَانيها (٢) ، وتكُونُ المجَاوَزَةُ فيهَا حَقيقةً مثل : " رميتُ عنِ (٣) القَوس " (٤) ، فإنَّ السَّهمَ يَتَجَاوَزُ القَوسَ ويَبعُدُ عَنْهُ حَقيقَةً ، أو مَجَازاً [مثل] (٥) (أخَذتُ عَنْهُ العلمَ) ، فإنَّ العلمَ لا يُجَاوِزُ صَاحِبَهُ ولا يَبعُدُ عَنْهُ ، ولا يَزالُ قائماً بِقَلبِهِ ، ولكِنَّ المتَعلِّمَ / لما استَفَادَهُ مِنْهُ ، جُعِلَ كالمنتَقِلِ عَنْهُ إلى المتَعلِّمِ . ٦١/أ

الثَّاني : أن تكُونَ بِمَعنَى (على) (٦) ، كقولِ الرُّبَيعِ بنِ ضَبُع (٧) :

---

(١) يُروى هذا البيت بكلمة : " تارة " مكان : " مرّة " ، كما يُروى أيضاً بكلمة " شمالي " مكان " أمامي " ، و (دريئة) : تُهمز ولا تُهمز ، فتُجعل من (الدّرء) وهو الدفع ، ومن (الدَّرْي) وهو الفَتْل ، ويمكن حمل البيت على المعنيين ، والدريئة : هي الحلقة التي يُتعلّم عليها الطعن ، يريد بذلك أنّه جريء على اقتحام الأهوال . وقد ورد الشاهد في : ديوان الخوارج ١٢٦ ، وشرح المرزوقي ١٣٦/١ ، والأمالي الشجرية ٢٢٩/٢ و ٢٥٤ ، وأسرار العربية ٢٥٥ ، وشرح المفصل ٤٠/٨ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، وأوضح المسالك ٥٧/٣ ، والمغني ١٩٩ ، وابن عقيل ٢٩/٢ ، والعيني ١٥٠/٣ و ٣٠٥ ، وشرح التصريح ١٩/٢ ، وشرح السيوطي ٤٣٨/١ ، والخزانة ٢٥٨/٤ .

(٢) لم يذكر البصريون في (عن) سوى هذا المعنى ، أي : البعد والمجاوزة ، وأما المعاني الآتية لـ (عن) فقد أثبتها الكوفيون ومن وافقهم كابن قتيبة وابن مالك . ينظر : صفحة ٢١٩ هامش رقم (٥) . وينظر كذلك : الكتاب ٢٢٦/٤ ، وأدب الكاتب ٥٠٧ - ٥٠٩ ، والأصول ٤١٥/١ ، ومعاني الحروف ١٩٥ ، والخصائص ٣٠٧/٢ - ٣٠٩ ، والمخصص ٥٤/١٤ ، والمفصل ٢٨٨ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، وابن القواس ٤١٣/١ ، والبسيط ٨٤٨/٢ ، ورصف المباني ٤٣٠ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، والمغني ١٩٦ ، والبرهان ٢٨٦/٤ ، وشرح التصريح ٤/٢ و ١٥ ، والهمع ١٩٠/٤ .

(٣) في الأصل : " على " وهو سهو ؛ لأن الكلام هنا يدور حول (عن) .

(٤) وقيل إنّ (عن) في هذا المثال للاستعانة بمعنى الباء ؛ لأن العرب تقول : " رميت عن القوس " كما تقول : " رميت بالقوس " حكاهما الفراء . ينظر : معاني الفراء ٢٦٧/٢ ، وأدب الكاتب ٥٠٧ - ٥٠٩ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والأزهية ٢٨٩ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، والجنى الداني ٢٤٦ ، والمغني ٦٩٨ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والهمع ١٩٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/٢ .

(٥) زيادة يقتضيها المعنى .

(٦) هذا رأي الكوفيين وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك . ينظر هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : أدب الكاتب ٥١٢ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، ورصف المباني ٤٣١ ، والارتشاف ٤٤٧/٢ ، والجنى الداني ٢٤٦ ، والمغني ١٩٦ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والهمع ١٩٠/٤ .

(٧) هو الرُّبَيع بن ضَبُع الفزاري ، شاعر جاهلي معمّر ، من الفرسان ، كان أحكم العرب في زمانه ومن أشعرهم وأخطبهم (تنظر ترجمته في : سمط اللآلي ٨٠٢/٢ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/٣) ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إليه فيما اطلعت عليه من المراجع ، وإنما نسبوه إلى ذي الإصبع العَدْواني واسمه حُرْثان ابن مُحَرِّث ، ينتهي نسبه إلى مضر ، شاعر حكيم شجاع جاهلي عُمّر دهراً ، ولُقّب بذي الإصبع لأنّ حية نهشته في إصبعه فَشُلّت (تنظر ترجمته في : الاشتقاق ٢٦٨ ، والأغاني ٨٩/٣ ، والمؤتلف والمختلف ١١٨ ، وأمالي المرتضى ٢٤٤/١) .

٤٦- لاَه ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أَنتَ دَيَّاني فَتَخزُوني (١)

فـ" عن " هُنَا بِمَعنَى : " عَلى " ، ولاه ابنُ عَمِّك " هو بِمَعنَى : لِلّه ابنُ عَمِّكَ ، و " تخزوني " - بالخَاءِ المعجَمَةِ والزاي (٢) - بِمَعنَى : تَقهَرُني وتَسُوسُني .

الثَّالِثُ : أن تَجيءَ بِمَعنى (بعد) (٣) ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ ﴾ (٤) أي : بَعد طَبَقٍ ، وكقولِ الشَّاعِرِ (٥) :

٤٧- قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامةِ مِنّي لَقِحَتْ حَرْبُ وائلٍ عن حِيَالِ

أي : بَعْدَ حيال (٦) .

---

(١) ورد هذا الشاهد في : المفضليات ١٦٠ ، وأدب الكاتب ٥١٣ ، ومجالس العلماء ٥٧ ، والأغاني ١٠٥/٣ ، والأمالي لأبي علي القالي ٩٣/١ ، والمؤتلف والمختلف ١١٨ ، ومعاني الحروف ٩٥ ، والأزهية ٩٧ و ٢٩٠ ، وأمالي المرتضى ٢٥٢/١ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وسمط اللآلي ٢٨٩/١ ، والأمالي الشجرية ٣٦٣/١ و ١٣/٢ و ٢٦٩ ، والإنصاف ٣٩٤/١ ، وابن عصفور ٤٧١/١ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، واللسان (دين) ١٦٧/١٣ ، والارتشاف ٤٤٧/٢ ، والمغني ١٩٦ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والخزانة ٢٢٢/٣ . و (الدّيان) : القاهر والمالك أي : ولا أنت مالكي فتسوسني .

(٢) في الأصل : " والدال " تحريف .

(٣) هذا رأي الكوفيين ، وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك ، وأما البصريون فقالوا إن (عن) لا تكون إلا للمجاوزة ، والتقدير : طبقاً متباعداً في الشّدة عن طبق آخر دونه . ينظر : الصفحة السابقة هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : معاني الفراء ٢٥١/٣ ، وأدب الكاتب ٥١٣ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، ورصف المباني ٤٣٠ ، والارتشاف ٤٤٧/٢ ، والجنى الداني ٢٤٧ ، والمغني ١٩٧ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والهمع ١٩٠/٤ .

(٤) سورة الانشقاق ، آية (١٩) .

(٥) البيت للحارث بن عُبّاد البكري ، شاعر جاهلي ، من سادات العرب وحكمائها ، اعتزل حرب البسوس ثم خاضها وقال قصيدته المشهورة التي منها هذا البيت . (تنظر ترجمته في : الأغاني ٤٧/٥ ، ونهاية الأرب ٩٦/٨ ، والخزانة ٢٢٦/١) ، ويُروى : (مربط) بفتح الباء وكسرها ، فمن فتح أراد المصدر وهو : الرّباط ، ومن كسر أراد موضع الرّباط ، و (النَّعامة) : اسم فرسه ، و (لقحت) : حملت ، و (الحيال) : من حَالَت الناقة ، أي : لا تحمل ، وإذا بقيت الناقة أعواماً بغير حمل ثم حملت كان ذلك أقوى لولدها ، والمعنى أنّ الحرب قد هَاجَتْ بعد سكونها . ينظر الشاهد في : الأصمعيات ٧١ ، والحيوان ٣٦١/٤ ، وأدب الكاتب ٥١٣ ، وحروف المعاني للزجاجي ٨٠ ، والأغاني ٤٧/٥ و ٥٩ ، ومعاني الحروف ٩٥ ، والمنصف ٥٩/٣ ، والصاحبي ٣٤١ ، والأزهية ٢٩١ ، وأمالي المرتضى ١٢٦/١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، وسمط اللآلي ٧٥٧/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، ورصف المباني ٤٣٠ ، وشرح البغدادي ٢٩٤/٣ .

(٦) في الأصل : " جهال " تحريف .

الرَّابِعُ : أن تكُون بِمَعنَى (مِن) [١] ، ومِنْهُ قولُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [٢] أي : مِن عِبَادِه ، هـذا إنْ عَلَّقنَا المجرورَ بـ (يقبَلُ) ؛ لأنَّ (يَقبَلُ) لا يَتَعَدَّى إلاَّ بـ (من) ، فإنْ علَّقنَاهُ بـ (التَّوبَةِ) كَانَتْ بِمَعنَى (عَلَى) .

الخامِسُ : أن تكُونَ بِمَعنَى (الباء) [٣] ، كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ وما يَنطِقُ عَنِ الهَوَى ﴾ [٤] أي : بالهَوَى .

وأمَّا (**في**) فهي ملازِمَةٌ للحرفيَّةِ والجَرِّ ، ولَهَا سَبعَةُ مَعَانٍ :

الأوَّلُ : الظَّرفيَّةُ ، وهو المعنَى الغَالِبُ عَلَيهَا [٥] ، وتكُونُ الظَّرفيَّةُ حقيقةً كـ (زيدٌ في الدَّارِ) ، ومجازيَّةً كقولِهِ تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ ﴾ [٦] .

المعنَى الثَّاني : أن تكُونَ بِمَعنَى (عَلَى) [٧] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ

---

(١) ينظر الصفحة السابقة هامش رقم (٣) .

(٢) سورة الشورى ، من آية (٢٥) .

(٣) قال الكوفيون وابن قتيبة وابن مالك إنّ (عن) تأتي بمعنى الباء أي : للاستعانة ، واستدلوا بما حكاه الفراء عن العرب أنهم يقولون : " رميت عن القوس " و " رميت بالقوس " ، وقال البصريون إنها لا تخرج عن معنى المجاوزة ، وإن التقدير في الآية : وما يصدر قوله عن الهوى . ينظر صفحة ٢٢٢ هامش رقم (٢) و (٤) ، وينظر كذلك : معاني الفراء ٩٥/٣ ، وأدب الكاتب ٥٠٩ ، والأزهية ٢٨٩ ، والأمالي الشجرية ٢٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، والجنى الداني ٢٤٦ ، والمغني ١٩٨ ، والبرهان ٢٨٧/٤ ، والهمع ١٩٠/٤ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/٢ .

(٤) سورة النجم ، آية (٣) .

(٥) البصريون لا يثبتون إلا هذا المعنى لـ (في) ، وأما الكوفيون فيثبتون لها المعاني الأخرى . ينظر صفحة ٢١٦ هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : الكتاب ٢٢٦/٤ ، والمقتضب ١٨٤/١ و ١٣٩/٤ ، والأصول ٤١٢/١ - ٤١٥ ، والمفصل ٢٨٤ ، والبسيط ٨٥٠/٢ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، والجنى الداني ٢٥٠ و ٢٥٢ ، والهمع ١٩٤/٤ .

(٦) سورة الأعراف ، من آية (١٥١) .

(٧) هذا رأي الكوفيين وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك ، وأما البصريون فيرون أنها لا تأتي إلا بمعنى واحد وهو الظرفية ، وتأوّلوا الآية فقالوا إنّ (الصّلب) بمعنى الاستقرار والتمكن عُدّي بـ (في) كما يُعدّى الاستقرار . ينظر صفحة ٢١٦ هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : معاني الفراء ١٨٦/٢ ، ومعاني الأخفش ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٥٠٦ ، ومعاني الحروف ٩٦ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٨ ، وشرح التسهيل ١٥٧/٣ .

فِي جُذُوعِ النَّخلِ ﴾ [١] أي : عَلَى جُذُوعِ النَّخلِ .

المعنَى الثَّالثُ : أن تكُونَ للسَّبَبِيَّة ، وهو التَّعليلُ [٢] ، ومِنْهُ الحديث : " دخَلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا " [٣] أي : بِسَبَبِ هِرَّةٍ .

الرَّابِعُ : أن تكُونَ بِمَعنَى (مِنْ) [٤] ، كقولِ امرئ القيس :

٤٨- وهَلْ يَعِمَنْ مَن كانَ أحْدَثُ عَهْدِه ثلاثين [٥] شَهْراً في ثَلاثَةِ أحوالِ [٦]

أي : ثَلاثُونَ شَهراً مِن ثَلاثَةِ أحوالٍ .

الخَامِسُ : أن تكُونَ للمقَايَسَةِ [٧] ، وإنَّمَا تَدخُلُ بينَ شَيئَينِ يُرادُ تَحقيرُ الأوَّلِ مِنْهُمَا بالنِّسبَةِ إلى تَعظِيمِ الثَّاني ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ ﴾ [٨] ، وكقولِ الخَضِرِ [٩] لموسى عَلَيهِمَا السَّلام : " ما

---

(١) سورة طه ، من آية (٧١) .

(٢) هذا المعنى أضَافَهُ ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ١٥٦/٣ ، والارتشاف ٤٤٧/٢ ، والجنى الداني ٢٥٠ ، وابن عقيل ٢١/٢ ، والهمع ١٩٤/٤ .

(٣) ورد هذا الحديث في صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق) ١٠٠/٤ ، وصحيح مسلم (كتاب البر والصلة) ٣٥/٨ ، وسنن ابن ماجة (كتاب الزهد) ١٤٢١/٢ ، وسنن النسائي (باب الكسوف) ١٤٩/٣ .

(٤) ذهب إلى هذا الرأي الكوفيون والأصمعي وابن قتيبة وابن مالك ، أما البصريون فيرون أنّ (في) لا تخرج عن معنى الظرفية . ينظر : أدب الكاتب ٥١٨ ، والخصائص ٣١٤/٢ ، والأزهية ٢٨١ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، والجنى الداني ٢٥٢ ، والهمع ١٩٣/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٢ .

(٥) في الأصل " ثلاثون " ، ولم أجد هذه الرواية في أي من المراجع التي اطلعت عليها ، كما أنّ (ثلاثون) هي خبر (كان) فهي منصوبة ، فأثبتُّ ما ورد في كتب النحو وهي : " ثلاثين " .

(٦) ورد هذا الشاهد في ديوان امرئ القيس ١٣٩ ، وأدب الكاتب ٥١٨ ، وحروف المعاني للزجاجي ٨٣ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٦ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والمخصص ٦٨/١٤ ، ورصف المباني٤٥٣ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، والجنى الداني ٢٥٢ ، والمغني ٢٢٥ ، وشرح السيوطي ٣٤٠/١ و ٤٨٦ ، وشرح البغدادي ٧٧/٤ . و (يَعِمَن) : أصله : يَنْعَمَنْ .

(٧) هذا رأي الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك . ينظر هامش رقم (٣) ، كما ينظر : شرح التسهيل ١٥٦/٣ ، والارتشاف ٤٤٧/٢ ، والجنى الداني ٢٥١ . وهذه الكلمة وردت في الأصل " للمناسبة " وهو تحريف .

(٨) سورة الرعد ، من آية (٢٦) .

(٩) الخَضِر بفتح الخاء وكسر الضاد ، وقيل : يجوز في العربية الخِضْر كما يقال : كَبِد و كِبْد ، قال الجوهري : وهو أفصح ، وقيل إن الخضر نبيٌّ من بني إسرائيل ، وقيل هو عبد صالح من عباد الله . ينظر اللسان (خضر) ٢٤٨/٤ .

علمي وعلمُكَ في علمِ اللّهِ إلاّ كما يأخُذُ هذا العصفُورُ بمِنقَارِهِ مِنَ البحْرِ " (١) .

/ **السّادِسُ** : أن تكُونَ بمَعنَى (البَاء) ، كَقولِ زَيدِ الخيل (٢) : ٦١/ ب

٤٩- وتركبُ يومَ الرّوعِ فينا فوارِسٌ بصيرونَ في طَعنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى (٣)

أي : بطَعنِ (٤) .

السّابِعُ : أن تكُونَ بمَعنَى (إلى) ، كقولِهِ تَعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٥) أي : إلى أفوَاهِهِم .

وإذا دَخَلَت (في) عَلَى يَاءِ المتكَلِّمِ فَفِيهَا لُغَتَان :

الأُولى : أن تُدغمَ اليَاءَ في اليَاءِ وتَفتَح ، فتَقُولَ : (قلْتَ فيَّ خيراً) بِفَتحِ اليَاءِ وتَشْدِيدِهَا ، وهَذِهِ اللُّغَةُ الكثيرةُ .

---

(١) ورد هذا الحديث في البخاري مع اختلاف في النص ، ولكن موضع الشاهد مذكور فيه . ينظر : صحيح البخاري - كتاب تفسير القرآن (سورة الكهف) - ٢٣٥/٥ .

(٢) هو زيد بن مهلهل بن يزيد ، كان يعرف في الجاهلية بـ " زيد الخيل " ؛ لأنه كان يطوي المناهل في غزواته ، فلما أسلم سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - : " زيد الخير " ، وكان من أعظم الناس وأجسمهم فلا يركب دابة إلاّ أصابت إبهامه الأرض ، وتوفي سنة (٩ هـ) . ينظر : طبقات ابن سعد ٣٢١/١ ، والاستيعاب ٥٦٣/١ ، والإصابة ٥٧٢/١ ، والخزانة ٤٤٨/٢ .

(٣) ورد الشاهد في شعر زيد الخيل (شعراء إسلاميون) ص ١٤٩ بهذه الرواية :

ويركبُ يومَ الروع فيها فوارس يردُّون طعناً في الأباهر والكلى

كما جاء أيضاً في ديوان كعب بن زهير ١٣٤ . ويروى أيضاً بكلمة " منّا " مكان " فينا " ، و (يوم الروع) : هو يوم الحرب ، و (بصيرون) : عارفون ، و (الأباهر) : جمع الأبْهَر ، وهو عرق في المتن متصل بالقلب إذا قطع مات صاحبه ، فالأباهر والكلى : مقتلان . ينظر الشاهد في : النوادر ٨٠ ، وأدب الكاتب ٥١٠ ، وحروف المعاني للزجاجي ٨٤ ، وذيل الأمالي ٢٤/٣ ، والأزهية ٢٨١ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، واللسان (فيا) ١٦٧/١٥ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، والجنى الداني ٢٥١ ، والمغني ٢٢٤ ، وشرح التصريح ١٤/٢ ، وشرح السيوطي ٤٨٤/١ ، والخزانة ٣٧/٣ و ١٤٨/٤ .

(٤) في الأصل " ربطن " تحريف .

(٥) سورة إبراهيم ، من آية (٩) .

الثّانيةُ : أن تكسرَ اليَاءَ [١] ، ومِنْه قولُ الشّاعِرِ [٢] :

٥٠- قال لَهَا : هَلْ لَكِ يَا تَافِيّ ؟ قالَتْ له : مـا أنـتَ بالمرضِـيّ

فَكَسَرَ ياءَ " فِيّ " ، والياءُ في قولِه : " يا تافِيّ " ياءُ النِّداءِ ، و " تا " اسْـمُ إشَـارَةٍ إلى المفرَدَةِ المؤنّثَةِ ، فالتّقديرُ : قال لَهَا هَل لكِ يا هَذِهِ فِيّ ؟ .

وأمّا (**حتّى**) ، فهيَ لازِمَةُ الحرْفِيَّة ، ولا تَلزمُ الجرَّ ، ذَهَبَ الكسائيُّ إلى أنّهَـا لا تكُونُ حَرفَ جَرٍّ أصلاً [٣] ، وهو قولٌ واهٍ .

وتَنقَسِمُ (حتّى) إلى ثَلاثَةِ أقسَامٍ عندَ البَصريّين [٤] : عاطِفَةٌ وابتدائيةٌ وجَارَّةٌ ، ويَزيدُ الكوفيُّونَ قِسماً رابِعـاً وهو أن تكُـونَ ناصِبَـةً [٥] ؛ لأنَّهُـمْ يَروْنَهَـا النَّاصِبَـةَ

---

(١) ياء المتكلم المُدغم فيها ، الفصيح الشائع فيها الفتح ، وكسرها لغة قليلة ، حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطـرب ، وعليهـا قراءة يحي بن وثاب والأعمش وحمزة في سورة إبراهيم آية (٢٢) ﴿ ما أنا بِمُصْرِخِكُمْ وما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَ ﴾ بكسر الياء ، وقد طعن كثير من النحاة في هذه القراءة ، وعَدّوها لحناً ، وليست بلحن وإنما هي قليلة ، وقد قال قطرب : إنها لغة في بني يربـوع ، وقـال أبو حيان إنها لغة باقية في أفواه كثير من الناس ، يقول القائل : " ما فِيّ أفعل كذا " بكسر الياء . ينظر : معـاني الفـراء ٧٥/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦/٢ ، ورسالة الغفـران ٤٥٥ و ٤٥٦ ، والكشـاف ٣٧٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣ ، وابن القواس ٤١٨/١ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥ و ٤٢٠ ، وتوضيـح المقـاصد ٢٩٨/٢ ، وشرح التصريح ٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٢٥٨/٢ .

(٢) هذان البيتان من الرجز ، وقائلهما هو : الأغْلب بن عمرو العِجْلي ، شاعر راجز معمّر ، أدرك الجاهليـة والإسـلام ، فحسـن إسلامه وهاجر ، ثم استشهد في معركة نهاوند سنة (٢١ هـ) (ينظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٦١٣/٢ ، والأغـاني ٢٩/٢١ ، والمؤتلف والمختلف ٢٣ ، والإصابة ٥٦/١ ، والخزانة ٣٣٣/١) . ينظر الشاهد في : شـعراء أميـون (شـعر الأغلب العجلي) ص ١٦٩ ، ومعاني الفراء ٧٦/٢ ، وشرح القصائد المشهورات للنحاس ١٧٦/٢ ، والمحتسـب ٤٩/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/١ ، ورسالة الغفران ٤٥٦ ، والكشـاف ٣٧٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٣ ، وابن القواس ٤١٩/١ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥ ، والخزانة ٢٥٧/٢ .

(٣) ذهب الكسائي إلى أنّ (حتى) لا تكون حرف جر ، وإنّما يُجرّ الاسم بعدها بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة ، وذهب الفـراء إلى أن الجر بعدها إنّما هو لنيابتها مناب (إلى) . ينظر : معاني الفراء ١٣٧/١ ، والإنصـاف ٥٩٨/٢ ، وأسـرار العربيـة ٢٦٥ ، وشرح المفصل ١٧/٥ ، وابن القواس ٣٨٠/١ ، وشرح الكافيـة ٢٤١/٢ ، والجنـى الدانـي ٥٤٢ ، والارتشـاف ٤٠٣/٢ و ٤٦٦ ، والهمع ١١٢/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٩٦/١ و ٩٧ و ١٦/٣ ، والمقتضب ٣٧/٢ و ٣٨ ، والإيضاح العضـدي ٢٥٧/١ ، وأسـرار العربيـة ٢٦٥ ، والفصول ٢١٦ ، وشرح الكافية ٣٢٤/٢ ، والبسيط ٩٠١/١ و ٩٠٣ ، والجنى الداني ٥٤٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٣ .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) لا تكون حرف عطف ، وعلى هذا لا تنقسم (حتى) إلى أربعة أقسام عندهم ، بل إلى ثلاثـة : ابتدائية وجارة وناصبة . ينظر : الأصول ٤٢٨/١ ، والارتشاف ٦٣١/٢ ، والجنى الدانـي ٥٤٦ ، والمغـني ١٧٣ ، وشـرح التصريـح ١٤١/٢ . وقد ذكر المصنّف ذلك في لوحة (٢٥٩/ أ) .

بِنَفسِها [١] ، وقَدِ اجتَمَعتِ الأقسَامُ الثَّلاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا البَصرِيُّونَ في قولِ الشَّاعِرِ [٢] :

٥١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كي يُخَفِّفَ رَحلَهُ والــزَّادَ حَتَّــى نعْلَــهُ ألقَاهــــا

رُوِيَ بِرَفْعِ " نَعله " وضَمِّهَا وكَسرِها [٣] ، فَمَن رفَعَ فَعَلَى الابتداءِ ، ومَن نَصَــــبَ فَعَلَى العَطفِ [٤] ، ومَنْ خَفَضَ فَعَلَى الخَفْضِ بِــ (حتَّى) ، **فإن قِيلَ** : فكَيفَ تَجعَــلُ (حتى) عاطِفَةً وجَارَّةً مَع أنَّ ما بعدَهَا لَيسَ مِنْ جِنسِ ما قَبلَهَا ، وشَــرطُ (حَتَّــى) العَاطِفة ، والجَارَّة أن يكُونَ ما بَعدَهُمَا مِنْ جِنسِ ما قَبلَهُمَا ؟ **فالجَوابُ** : أنَّــهُ مُــؤوَّلٌ بأنَّهُ راجِعٌ إلى جُزْءِ ما قَبْلَهَا ، فالمعنى : أَلْقَى أثقَالَهُ حتَّى نَعْلَهُ ، ونَعْلُهُ جُــزْءٌ مِــنْ أثقَالِهِ [٥] .

ولا يكُونُ ما قَبلَهَا إلاَّ جَمعاً أو مفرَداً مَلحُوظاً فِيهِ الجمــع [٦] ، فَمِثَــالُ الأوَّلِ :

---

(١) إذا وقع الفعل المضارع منصوباً بعد (حتى) فمذهب سيبويه والبصريين أنها حرف جر ، والنصــب بعدهــا بإضمــار (أن) ، ومذهب الكوفيين أنها ناصبة بنفسها . ينظر : الكتاب ١٧/٣ ، ومعاني القراء ١٣٦/١ ، والمقتضب ٣٧/٢ و ٣٨ ، والإنصــاف ٥٩٧/٢ ، وشرح المفصل ١٩/٧ و ١٧/٨ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٣ ، وشرح الكافيــة ٢٤٠/٢ ، ورصــف المبانــي ٢٥٩ ، والارتشاف ٤٠٣/٢ ، والجنى الداني ٥٤٢ و ٥٥٤ ، والمغني ١٦٩ .

(٢) اختُلِفَ في نسبةِ هذا البيت ، فقيل هو للمتَلَمِّس حين فرّ من عمرو بن هند ، وقيل هو لمروان النحوي (ويُقال أبو مروان ، ويُقــال ابــن مروان) قاله في قصة المتَلَمِّس ، وهو مروان بن سعيد المهلبي ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين فيه (تنظر ترجمتــه في : معجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، وخزانة الأدب ٤٤٧/١) . والمتلمِّس هو جرير بن عبد العزّى - أو عبد المسيح - مــن بنــي ضُبَيعــة ، من ربيعة ، شعر جاهلي من أهل البحرين . توفي سنة (٥٠ ق . هــ) . تنظر ترجمته في : الشعر والشــعراء ١٧٩/١ ، والخزانــة ٧٣/٣ ، والشاهد في ديوانه في الشعر المنسوب له ٣٢٧ . وقد ورد الشــاهد في : الجمــل للخليــل ١٨٥ ، والكتــاب ٩٧/١ ، والأصول ٤٢٥/١ و ٥١٧ ، والمسائل البصريات ٦٨٢/١ ، ومعاني الحروف للرماني ١٢٠ ، وشرح أبيــات ســيبويه ٤١١/١ ، وأسرار العربية ٢٦٩ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٩ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، وابن عصفور ٥١٩/١ ، وشرح التســهيل ١٦٧/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٥/٢ ، والبسيط ٩٠٨/٢ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٧ و ٥٥٣ ، وشرح التصريــح ١٤١/٢ ، وشرح السيوطي ٣٧٠/١ ، والخزانة ٤٤٥/١ و ١٤٠/٤ .

(٣) ينظر : الأصول ٤٢٥/١ ، والجمل للزجاجي ٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٨ ، وشرح التســهيل ٣٥٨/٣ ، والجنى الداني ٥٥٣ ، والمغني ١٧٥ ، وشرح السيوطي ٣٧١/١ .

(٤) يُؤوّل نصب (نعلَهُ) بعد (حتى) على وجهين : الأول : أنّ (حتى) عاطفة ، والثاني : أنها ابتدائية والنصب بفعل مقدّر يفسره (ألقاها) الظاهر ، من باب الاشتغال ، كأنه قال : " ألقى نعله ألقاها " . ينظر : الأصول ٤٢٥/١ ، وشــرح أبيــات ســيبويه ٤١٢/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٨ ، والجنى الداني ٥٥٣ ، والمغني ١٧٥ ، والعيني ١٣٥/٤ ، وشرح التصريح ١٤١/٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٦٨/٣ و ٣٥٨ ، والبسيط ٩٠٩/٢ ، والجنى الداني ٥٤٧ ، والمغني ١٧١ ، والعيني ١٣٥/٤ ، وشــرح التصريح ١٤١/٢ ، وشرح الأشموني ٩٦/٣ .

(٦) هذا الشرط تُقيّد به (حتى) الجارة والعاطفة . ينظر : الجمل للزجاجي ٦٧ ، والتســهيل ١٤٦ ، وشــرح التســهيل ١٦٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٥/٢ ، والبسيط ٩٠٥/٢ ، والجنى الداني ٥٤٧ و ٥٤٨ ، والمغني ١٧١ و ١٧٢ .

(قامَ الرِّجَالُ حتَّى زيد) ، ومِثَالُ الثَّاني : (أكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رأسها) ، فـ (السَّمَكَةُ) وإن كانَتْ مفرَدَةً / فهي ملحوظٌ فيهَا الجمْعُ ؛ لأنَّ التَّقديرَ : أكلْتُ ٦٢/أ
أجزاءَ السَّمَكَةِ كلَّها ؛ إذْ مَعنى (حَتَّى) يعطي ذلكَ ؛ لأنَّهَا إنَّمَا وُضِعَتْ لتَدُلَّ عَلَى استمرَار الفعلِ في [1] [ما] [2] قَبْلَهَا جُزءاً جُزءاً حَتَّى تنتَهِي إلى آخرِ جُزءٍ ، وكَذَلكَ لا تَدخُلُ إلاَّ عَلَى الجُزءِ الأخيرِ منَ الشَّيْءِ ، أو ما هو في حُكمِ الجُزءِ الأخيرِ [3] ، كقَولكَ : (زرَعتُ الأرضَ حتَّى النَّهر) ؛ لأنَّ النَّهرَ وإن لَم يكُن جُزءاً منَ الأرضِ ، ولكنَّهُ لشدَّة اتِّصَاله بهَا عُدَّ كالجُزءِ منْهَا .

وهَل يَدخُلُ ما بَعدَ (حَتَّى) الجَارَّة في حُكمِ ما قَبلَهَا ؟ اختَلَفَ النَّحويُّونَ في ذَلكَ اختلافاً كثيراً [4] ، فَمنهُمْ مَن قَالَ : إنَّهُ لا يَدخُلُ ما بعدَها فيما قَبلَهَا ، ومنهُمْ مَن قَالَ : يَدخُل ، ومنهُمْ مَن فَرَّقَ فَقَالَ : إن كانَ ما بَعدَهَا جُزءاً ممَّا قَبلَهَا دَخَل كقولكَ : (أكَلتُ السَّمَكَة) أي : حتَّى رَأسها ، فإنَّ (الرَّأسَ) جُزءٌ مِنَ (السَّمَكَة) ، وإن لَم يكُن ما بَعدَهَا [جزءاً] [5] ممَّا قَبلَهَا لم يَدخُل ، كقولكَ : (سَهرتُ اللَّيلَ حَتَّى الصباح) ، فَلاَ يَدخُلُ (الصَّبَاحُ) في حُكمِ السَّهَرِ ؛ إذْ لَيسَ مِنَ (اللَّيلِ) .

---

(١) في الأصل " على " تحريف .

(٢) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٣) هذا من شروط (حتى) الجارة ، وهو قول أكثر النحويين ، وقال آخرون إنها لا تجر إلا الجزء الأخير من الشيء فقط دون ما هو في حكم الجزء الأخير ، والتزم ابن مالك بقول أكثر النحويين في شرح الكافية الشافية ، وقال إنّ هذا الشرط غير لازم في شرح التسهيل . ينظر : المفصل ٢٨٤ ، والتسهيل ١٤٦ ، وشرح التسهيل ١٦٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٩/٢ ، وابن القواس ٣٨٠/١ ، وشرح الكافية ٣٢٥/٢ ، والارتشاف ٤٦٨/٢ ، والجنى الداني ٥٤٤ ، والمغني ١٦٧ ، وابن عقيل ١٧/٢ ، والهمع ١٦٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٣/٢ .

(٤) اختلف النحويون هل يدخل ما بعد (حتى) الجارة في حكم ما قبلها أو لايدخل ؟ فإن كانت هناك قرينة تدل على دخوله أو عدم دخوله عُمِل بها ، وإن لم تكن هناك قرينة ، فإنّ هذا هو موضع الخلاف بين النحويين ، فمنهم من قال يدخل ما قبلها في حكم ما بعدها حملاً على الغالب في الباب ؛ لأنّ الأكثر مع القرينة الدخول ، وهذا رأي أكثر المحققين نحو : سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي ، ومنهم من قال لا يدخل ، ومنهم من قال يدخل إن كان جزءاً مما قبلها ، فإن لم يكن جزءاً لم يدخل وإلى هذا ذهب الفراء والرماني . ينظر : الكتاب ١٦/٣ و ٢٧ ، ومعاني الفراء ١٣٧/١ ، والمقتضب ٣٧/٢ و ٤٢ ، والمفصل ٢٨٤ ، ونتائج الفكر ٢٥٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، والمقرب ١٩٨/١ ، وابن عصفور ٤٩٨/١ ، والتسهيل ١٤٦ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٣ و ١٦٧ ، وشرح الكافية ٣٢٦/٢ ، والارتشاف ٤٦٧/٢ ، والجنى الداني ٥٤٥ و ٥٤٦ ، والمغني ١٠٤ و ١٦٧ ، والهمع ١٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٤/٢ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

وأمَّا العاطفَةُ فَمَا بَعدَهَا داخلٌ فيمَا قَبلَهَا باتِّفاق [١] . وأمَّا الابتدائيَّةُ فإنْ أُخبِرَ عَنِ المبتَدَأ الَّذي بَعدَهَا بمعنَى ما قَبلَهَا ، كانَ مَا بَعدَهَا داخلاً في حُكمِ ما قَبلَهَا ، كَقَولِكَ : (أكَلْتُ السَّمكَةَ حتَّى رأسُها مأكولٌ) ، وإلاَّ لَم يَدخُلْ [٢] .

ومعنَى (حَتَّى) هي الغَايَةُ ، وهَل تُفَارقُهَا الغَايةُ أمْ لا ؟ أمَّا العَاطفَةُ والجَارَّةُ فَلاَ تُفَارقُهُما الغايَةُ ، وأمَّا الابتدَائيَّةُ فإن كانَ ما بَعدَهَا راجعاً لِمَا قَبلَها في المعنَى ، فَهِيَ باقيَةٌ عَلَى مَعنَى الغَايَة ، كقولِكَ : (قَامَ القَومُ حتَّى زيدٌ قائمٌ) ، وإن لَم يَرجِعْ ما بَعدَها إلى ما قَبلَهَا ، فارقَهَا مَعنَى الغَايَة ، كقولِكَ : (قَامَ القومُ حتَّى زيدٌ مُنطَلِقٌ) .

وإذا دَخَلَتْ عَلَى الفعلِ الماضي فَهي ابتدائيَّةٌ [٣] ؛ لأنَّ مَعنَى كونها ابتدَائيَّةً : انقطَاعُ ما بَعدَهَا عَمَّا قَبلَهَا ، وصَلاَحيَّةُ وقُوعِ المبتَدَأ بعدَهَا ، وزَعَمَ ابنُ مَالِك [٤] أنَّهَا [٥] إذا / دخَلَتْ عَلَى الفعلِ الماضي كانَتْ جَارَّةً ، وفِيهِ ما فِيهِ مِن دُخُولِ حَرفِ الجَرِّ عَلَى الفعلِ . ٦٢/ ب

ولا تَجُرُّ إلاَّ الظَّاهرَ [٦] ، وبِهَذا فَرَّقُوا بَينَهَا وبَينَ (إلى) ، فإنَّ (إلى) تَجُرُّ الظَّاهرَ والمضمَرَ ، تَقُولُ : (جئتُ إلى زَيدٍ) و (إليكَ) ، ولا يَجيءُ ذَلِكَ في (حَتَّى) .

---

(١) ينظر : المقتضب ٤٢/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٧/١ ، ونتائج الفكر ٢٥٢ ، والفصول ٢١٦ ، وشرح المفصل ١٧/٨ ، وابن عصفور ٢٢٨/١ و ٤٩٨ ، وشرح التسهيل ٣٥٧/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٥/٢ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والارتشاف ٤٦٨/٢ ، والجنى الداني ٥٤٩ ، والمغني ١٦٧ و ١٧١ ، وشرح التصريح ١٤١/٢ .

(٢) هذا رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز الرفع بالابتداء بعد (حتى) الابتدائية والخبر محذوف . ينظر : الجمل للزجاجي ٦٩ ، وأسرار العربية ٢٦٨ ، وشرح المفصل ، ٢٠/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، والبسيط ٩٠٨/٢ ، والارتشاف ٤٦٧/٢ ، والجنى الداني ٥٥٣ ، والمغني ١٧٥ .

(٣) هذا رأي جمهور النحويين . ينظر : البسيط ٩٠٣/٢ ، والارتشاف ٤٦٩/٢ ، والجنى الداني ٥٤٣ ، والمغني ١٧٣ ، والهمع ١٦٩/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٦٦/٣ .

(٥) في الأصل قبل كلمة " أنها " كلمة " إلى " ولا يستقيم بها الكلام فحذفتها .

(٦) هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون والمبرد أن تجرّ (حتى) الضمير . ينظر : الأصول ٤٢٦/١ ، والمسائل البصريات ٦٨٧/١ ، وأمالي السهيلي ٤٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ و ٤٤ ، وابن عصفور ٤٧٤/١ ، وشرح التسهيل ١٦٨/٣ ، والارتشاف ٤٦٨/٢ ، والجنى الداني ٥٤٣ و ٥٤٦ ، والمغني ١٦٦ ، وشرح التصريح ٣/٢ .

وادَّعي بَعضُهُمْ أنَّ (حَتَّى) تَجيءُ للتَّعليلِ بمَعنى (كي) [١] ، ومَثَّلَهُ بقَولِهِم [٢] : " كلّمتُهُ حَتَّى يأمُرَ لي بشَيءٍ " أي : كَي يأمُرَ لي بشَيْءٍ ، وهو قَابِلٌ للتَّأويلِ ، إذْ يُمكنُ أن يَكُونَ المعنَى : كلَّمتُهُ ولا أزالُ أكَلِّمُهُ حتَّى يأمُرَ لي بشَيْءٍ ، أي : ولا أزَالُ أُكَلِّمُهُ إلى أن يَأمُرَ لي بشَيْءٍ .

وأمَّا (**على**) فتكُونُ حَرفاً وتكُونُ اسْماً [٣] ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّهَا لا تكُونُ إلاّ اسماً [٤] ، وهي عِندَ هَذا القائلِ مُعرَبَةٌ لازِمَةٌ للظَّرفِيَّةِ أوِ الجَرِّ بـ (مِنْ) ، فَلَيستْ بِمُتَصَرِّفَةٍ ، كـ (عِنْد) [٥] .

ومَعنَاهَا العُلُوُّ حَرفاً كانَتْ أوِ اسْماً ، فإذا دَخَلَتْ عَلَى الاسْمِ جَرَّتْهُ ، إمّا بالإضَافَةِ إن كانت اسْماً ، وإمَّا بحَرفِ الجَرِّ إن كانَتْ حَرفاً . وتثبُتُ ألفُهَا مَع الظَّاهِرِ فَتَقُولُ : (عَلَى زَيدٍ) ، وتُقْلَبُ ياءً مَع [٦] المضْمَرِ ، سَوَاءٌ كانَت اسْماً أو حَرفاً ، وقَدْ جَاءَ إثْبَاتُ ألِفِهَا مَع المضْمَرِ [٧] ، فَتقُولُ : (الحَقُّ علاهُ) أي : عَلَيهِ .

---

(١) ذكر ذلك سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي والصيمري والهروي وابن مالك والرضي . ينظر : الكتاب ١٧/٣ ، والمقتضب ٣٧/٢ ، والأصول ٤٢٦/١ ، وكتاب الشعر ٢٣٢/١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٢٠/١ ، والأزهية ٢٢٥ ، وابن عصفور ٥١٧/١ ، وشرح التسهيل ٥٣/٤ و ٥٤ ، وشرح الكافية ٢٤٣/٢ و ٣٢٤ ، ورصف المباني ٢٦٠ و ٢٦١ ، والمغني ١٦٦ و ١٦٩ .

(٢) في الأصل : " بقول " وقد أثبت ما يستقيم به المعنى .

(٣) هذا قول البصريين ، وذهب الفراء ومَن وافقه من الكوفيين إنها لا تكون إلا حرفاً . ينظر : الكتاب ٣٨/١ و ٢٣١/٤ ، وأسرار العربية ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٨ و ٣٨ و ٤٠ ، وابن عصفور ٤٨١/١ ، والمقرب ١٩٦/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، والبسيط ٨٤٧/٢ ، ورصف المباني ٤٣٣ ، والارتشاف ٤٤٤/٢ و ٤٥١ ، والجنى الداني ٤٧٠ و ٤٧٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٢١/٢ ، والمغني ١٩٣ ، والهمع ٢١٨/٤ و ٢١٩ .

(٤) ذهب ابن طاهر وابن كيسان وابن خروف وابن الطراوة وأبو علي الرّندي وابن معزوز والزُّبيدي والشلوبين في أحد قوليه إلى أنّ (على) اسم معرب دائماً ، ولا تكون حرفاً ، ونسبوا هذا القول لسيبويه ، قال المرادي في الجنى ٤٧٣ : " وصرّح سيبويه بهذا في (باب عدّة ما يكون عليه الكلام) قيل : ويحتمل التأويل على أن يريد : ولا تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً ؛ لأنه نصّ في أول الكتاب على أن (على) حرف " . ينظر : الكتاب ٣٨/١ و ٢٣١/٤ ، والبسيط ٨٤٨/٢ ، والارتشاف ٤٥١/٢ و ٤٥٢ ، والجنى الداني ٤٧٣ و ٤٧٥ ، وتوضيح المقاصد ٢٢٠/٢ ، والمغني ١٨٩ ، والهمع ١٨٨/٤ ، وابن الطرواة النحوي ١٩٣ ، وابن كيسان النحوي ٢٠٧ .

(٥) ينظر : البسيط ٨٤٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٤/٢ و ٤٤٣ ، والمغني ٢٠٧ .

(٦) في الأصل تكررت " ياء مع " فحذفتها .

(٧) قيل هي لغة بني الحارث بن كعب . ينظر : شرح المفصل ٣٤/٣ ، وشرح الكافية ١٢٤/٢ ، واللسان (علا) ١٥/ ٨٩ ، والارتشاف ٥٣٧/٢ ، والهمع ١٦٥/٣ و ٢٩٨/٤ .

وإذا كانَت اسماً فَقدْ جَاءَ قَطعُهَا عَنِ الإضَافَة ، وفِيهَا حينَئذٍ عَشْرُ لُغَاتٍ [١] :

الأُولى : (مِنْ عَل) بِضَمِّ اللاَّمِ مِنْ غيرِ تَنوين ، **والثَّانية** : بِكَسرِ اللاَّمِ ، **والثالثَةُ** : بِفَتْحِ اللاَّمِ ، والعينُ مع هَذه اللُّغَات الثَّلاثَة مَفْتوحَةٌ . **اللُّغَةُ الرَّابعَةُ** : (مِنْ عَلْو) بِسُكُونِ اللاَّمِ ، وواوٍ بَعدَهَا مَضْمُومَةٍ ، **اللُّغَةُ الخَامسَةُ** : بِكَسْرِ الوَاوِ ، **السَّادسَةُ** : بِفَتْحِ الوَاوِ ، والعَينُ مع هَذه اللُّغَات الثَّلاثَة مَفتُوحَةٌ . **اللُّغَةُ السَّابعَةُ** : فَتْحُ العَين واللاَّمِ وتَنوينُهَا . **اللغة الثامنة** : فَتْحُ العَين ، وكَسْرُ اللاَّمِ وتَنْوينُها أيضاً . **اللُّغَةُ التَّاسعَةُ** : (مِن عالٍ) بأَلفٍ بَعدَ العَين ، وكَسْرِ اللاَّمِ وتَنوينِهَا . **اللُّغةُ العاشرَةُ** : (مِن مُعَالٍ) بِميمٍ مَضمُومَةٍ ، والأَلفُ بَعدَ / العَين ، ولامٍ مكسُورَةٍ مُنَوَّنَة . فَكُلٌّ ما هو مُنَوَّنٌ مِن هَذه اللُّغَات فهو مُعرَبٌ ، وكُلُّ ما لَيسَ بِمُنَوَّنٍ فهو مبْنِيٌّ لِقَطعِه عَنِ الإضَافَة ، كَمَا سَيأتي في القَطْعِ عَنِ الإضَافَة عِندَ الكَلام على ما يلزمُ الإضافَةَ [٢] . ٦٣/أ

والمعنَى الأصليُّ في (على) هو العُلُوُّ ، ويكُونُ حقيقيّاً ومجازيّاً [٣] ، فالحقيقيُّ مثل : (جَاءَ زيدٌ عَلَى فَرَسِه) ، فالعُلُوُّ هُنَا حَقيقيٌّ ، والمجَازيُّ مثل ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [٤] ، فالعُلُوُّ هُنَا مجازيٌّ ؛ لأنَّ (الهُدَى) مَعنىً ، والعُلُوُّ لا يكونُ حقيقَةً إلاّ في الأجْسَامِ ، وإنَّمَا دَخَلَتْ (عَلَى) هُنَا على المعنَى ؛ لأنَّ المتَّقينَ لَمَّا كانَ الهُدى مُلْكَةً [٥] لَهُم ، واستَقَرَّ في قُلُوبِهِمْ ، فكأنَّهُمْ عَلَوا عليه .

وقَدْ ذَكرُوا لَهَا معَانيَ غيرَ الاستِعلاَءِ :

---

(١) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٥/١ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ و ٨٩ ، وابن القواس ٤١٧/١ ، وشرح الكافية ١٠٢/٢ ، واللسان (علا) ٨٣/١٥ و ٨٤ ، والتاج (علو) ٢٥٣/١٠ .

(٢) ينظر : باب الإضافة صفحة ٣٢٦ .

(٣) قال البصريون إنّ (على) لا تأتي إلا لهذا المعنى ، وأما المعاني الأخرى فقد أثبتها الكوفيون ومن وافقهم كابن قتيبة وابن مالك . ينظر : المقتضب ١٨٤/١ ، وشرح المفصل ٣٧/٨ ، والجنى الداني ٤٧٦ ، وشرح التصريح ١٤/٢ ، والهمع ١٨٦/٤ و ١٨٧ .

(٤) سورة البقرة ، من آية (٥) .

(٥) هكذا ضُبِطَت الكلمة في الأصل ، ويجوز أن تكون بفتح الميم وضمها وكسرها . ينظر : اللسان (ملك) ٤٩٢/١٠ و ٤٩٣ .

مِنْهَا أن تكُونَ بِمَعنَى (عَنْ) [١] كقولِ الشَّاعِرِ [٢] :

٥٢- إذا رَضِيَتْ عَليَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رِضَاهَا

المعنى : إذا رَضيت عَنّي .

ومِنْهَا أن تكُونَ بِمَعنَى (مع) [٣] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ الحَمدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الكِبَرِ إِسمَاعِيلَ وَإِسحَاقَ ﴾ [٤] أي : مع الكبر .

ومِنْها أن تكُونَ بِمَعنَى (في) [٥] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيمَانَ ﴾ [٦] أي : في مُلكِ سُلَيمان .

ومِنْهَا أن تكُونَ بِمَعنَى التَّعلِيلِ [٧] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَلِتُكمِلُوا العِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [٨] أي : لأجلِ ما هَدَاكُم .

---

(١) هذا قول الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك ، وأما البصريون فيرون أنّها لا تأتي إلا بمعنى واحد وهو الاستعلاء . ينظر : معاني الأخفش ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٥٠٧ ، والأزهية ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ١٦٣/٣ ، والارتشاف ٤٥٣/٢ ، والجنى الداني ٤٧٧ و ٤٨٠ ، والهمع ١٨٦/٤ .

(٢) قائل البيت هو القُحَيف بن خُمَير بن سُليم العُقَيليّ ، شاعر مُقلّ من شعراء الإسلام ، عدّه الجمحي في الطبقة العاشرة من الإسلاميين . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٥٠ ، وشرح السيوطي ٤١٦/١ ، والخزانة ٢٥٠/٤) . و (بنو قُشَير) : بالتصغير ، اسم قبيلة ، وهو تصغير (أقشر) مرخّماً وهو الشديد الشقرة حتى يكاد وجهه يتقشر ، أو تصغير (قُشر) والقُشر : الشُّوم . وقد ورد الشاهد في : مجاز القرآن ٨٤/٢ ، ومعاني الأخفش ٤٦/١ ، والنوادر ١٧٦ ، وأدب الكاتب ٥٠٧ ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، والكامل ٣٥١/١ ، والخصائص ٣١١/٢ و ٣٨٩ ، والمحتسب ٥٢/١ ، والأزهية ٢٨٧ ، والمخصص ١٤/ ٦٥ ، والأمالي الشجرية ٢٦٩/٢ ، والإنصاف ٦٣٠/٢ ، والضرائر لابن عصفور ٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح الكافية ٣٢٤/٢ ، واللسان (رضي) ١٤/ ٣٢٣ ، والارتشاف ٤٥٣/٢ ، والجنى الداني ٤٧٧ ، والعيني ٣/ ٢٨٢ .

(٣) ينظر : أدب الكاتب ٥١٧ ، وشرح التسهيل ١٦٣/٣ ، والارتشاف ٤٥٣/٢ ، والجنى الداني ٤٧٦ و ٤٨٠ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والهمع ١٨٦/٤ ، وشرح الأشموني ٢٢٢/٢ .

(٤) سورة إبراهيم ، من آية (٣٩) .

(٥) ينظر : معاني الفراء ٦٣/١ و ١٨٧/٢ ، وأدب الكاتب ٥١٤ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، وابن عصفور ٥١١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٤/٣ ، والجنى الداني ٤٧٧ و ٤٨٠ ، وشرح التصريح ١٤/٢ .

(٦) سورة البقرة ، من آية (١٠٢) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٦٤/٣ ، والجنى الداني ٤٧٧ و ٤٨٠ ، والهمع ١٨٧/٤ .

(٨) سورة البقرة ، من آية (١٨٥) .

ومِنْهَا أن تكُونَ بِمَعنَى (مِنْ) [١] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [٢] أي : مِنَ النَّاسِ .

ومِنْهَا أن تكُونَ بِمَعنَى (البَاء) [٣] كقولِهِ تَعَالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَلاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [٤] أي : حقيقٌ بي ألاَّ أقولَ على اللَّه إلاّ الحقّ ، وكقولِ العَرَبِ : " اركَبْ على اسمِ اللَّه " [٥] أي : باسمِ اللَّه . فَالحَاصِلُ أنَّ لَهَا ستَّةَ مَعَانٍ غيرَ الاستعلاءِ ، وكُلُّ هذِهِ السِّتَّةِ يُمْكِنُ تَأويلُها ورَدُّهَا إلى الاسْتِعلاءِ .

وقَد ذَكَرَ ابنُ مالكٍ زيادَةَ (على) [٦] ، واستَدَلَّ بقولِه صلى اللَّه عليه وسلم : " مَنْ حَلَفَ على يمين " [٧] ، أي : مَنْ حَلَفَ يميناً ، / ويُحْتَمَلُ أن تكُونَ " مَنْ حَلَفَ " هُنَا بِمَعنَى : مَنْ أقْدَمَ على يَمينٍ ، فَلاَ تكُونُ (على) زائدةً ، والعَرَبُ تُشْرِبُ الفعلَ معنَى فعلٍ آخر إذا قَارَبَهُ في المعنَى ، وهو الَّذي يُسَمُّونَهُ التَّضْمِينُ [٨] ، واستَدَلَّ أيضاً ابنُ مالكٍ بقَولِ حُمَيد بنِ ثَور [٩] : ٦٣/ ب

---

(١) ينظر : معاني الفراء ٢٤٦/٣ ، وأدب الكاتب ٥١٨ ، والأمالي الشجرية ٢٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٤/٣ ، والجنى الداني ٤٧٨ و ٤٨٠ .

(٢) سورة المطففين ، من آية (٢) .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ ، وأدب الكاتب ٥١٦ ، والأزهية ٢٨٨ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والجنى الداني ٤٧٨ ، وهمع الهوامع ١٨٧/٤ .

(٤) سورة الأعراف ، من آية (١٠٥) .

(٥) ينظر : أدب الكاتب ٥١٦ ، والخصائص ٣١٢/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٩/٢ ، وابن عصفور ٥١٠/١ ، وابن القواس ٤١٧/١ ، والجنى الداني ٤٧٨ ، والمغني ١٩٢ ، والخزانة ٢٤٨/٤ . وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٥١٠/١ : إنّ (على) يُحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف والتقدير : اركب متكلاً على اسم الله .

(٦) أجاز ابن مالك زيادة (على) دون تعويض في النثر والشعر ، ومنع سيبويه ذلك ، وذكر بعض النحويين أنها قد تزاد للتعويض . ينظر : شرح التسهيل ١٦١/٣ و ١٦٥ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، والجنى الداني ٤٧٨ و ٤٨٠ ، والمغني ١٩٢ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، والهمع ١٨٧/٤ .

(٧) رواه البخاري في كتاب الإيمان والنذور ٢١٦/٧ ، ومسلم في كتاب الإيمان ٨٥/٥ ، وابن ماجه في كتاب الكفارات رقم (٢١٠٨) ٦٨١/١ ، وتتمته في مسلم : " ... فرأى غيرَها خيراً منها فليأتها وليكفّر عن يمينه " .

(٨) ينظر : الخصائص ٣٠٨/٢ - ٣١٠ ، والمغني ٨٩٧ ، والأشباه والنظائر ٢٤١/١ ، وحاشية الشيخ ياسين ٤/٢ .

(٩) حُمَيد بن ثَور الهلاليّ ، صحابي من بني هلال بن عامر ، وشاعر مخضرم ، عدّه الجمحي في الطبقة الرابعة من الإسلاميين . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٣٠ ، والأغاني ٣٥٦/٤ ، والاستيعاب ٣٦٧/١ ، وتهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٥٩/٤ ، والإصابة ٣٥٦/١ ، وحميد بن ثور (دراسة في شعر المخضرمين) ١١- ٣٤) .

٥٣- أَبَى اللَّهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ العِضَاهِ تَروقُ (١)

التَّقديرُ : تَروقُ كُلَّ أفْنَانِ العِضَاهِ ، فـ " علَى " زائدَةٌ ، ويُحْتَمَلُ أن يكونَ " تَروقُ " قَد أُشرِبَ مَعنَى " تَفْضُل " فيكُونُ التَّقديرُ : تَفْضُلُ (٢) على كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ ، و " السَّرحَة " : الشجرة ، و " العِضَاه " شَجرٌ مَعروفٌ .

وأمَّا (**اللامُ**) فَهِي لاَزِمَةٌ للحرفيَّةِ والجَرِّ ، وتُحَرَّكُ بالكَسرِ مع الظَّاهِرِ الصَّرِيحِ (٣) ؛ لِيُنَاسِبَ لفْظُهَا عَمَلَها ، ولئلاَّ تَلتَبِسَ بِلامِ الابتداءِ ، فَتَقُولُ : (المالُ لِزَيدٍ) ، ولا تُفتَحُ إلاَّ في شُذُوذٍ ، حَكَى أبو عمرٍو ويونسُ : (المالُ لَزيدٍ) بِفَتحِ اللَّامِ (٤) ، فإن دَخَلَتْ عَلَى فعلٍ مؤوَّلٍ بالمصدرِ كقولِكَ : (جئْتُكَ لِتُكرِمَنِي) (٥) ، فاللُّغَةُ الفَصيحَةُ كسرُها ، وقَد فَتَحَها ناسٌ مِنَ العَرَبِ ، وهِي لُغَةُ عُكْلٍ وبَلعَنْبَرَ (٦) ،

---

(١) الشاهد في ديوان حميد بن ثور ٤١ ، وأدب الكاتب ٥٢٣ ، والأغاني ٣٥٦/٤ ، والمخصص ٧٠/١٤ ، والعمدة ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، والجنى الداني ٤٧٩ ، والمغني ١٩٢ ، وشرح التصريح ١٥/٢ ، وشرح السيوطي ٤٢٠/١ ، والخزانة ٢٥٣/٤ . (الأفنان) : جمع فَنَن وهو : الغصن ، و (العِضاة) بكسر العين : شجرة ذات شوك ، و (تروق) : تعجب . كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفنان عن بقية النسوة .

(٢) في الأصل " تفضله " والصواب ما أثبت .

(٣) تُحرّك (اللام) بالكسر مع كل ظاهر إلا مع المستغاث به والمتعجب منه في النداء ، فإنّها تُفتح معهما . وتحريك اللام بالكسر مع الظاهر هي اللغة الفصحى المشهورة . ينظر : الكتاب ٣٧٦/٢ ، والمقتضب ١٧٧/١ ، وسر الصناعة ٣٢٥/١ و ٣٢٩ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ٢٦/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، ورصف المباني ٣٢٤ و ٣٢٥ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ١٨٢ ، والمغني ٢٧٤ ، والهمع ٢٠٦/٤ .

(٤) ينظر : معاني الأخفش ١٢٢ و ١٢٣ ، وسر الصناعة ٣٢٨/١ و ٣٢٩ ، والمحتسب ٣١٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٨ ، وشرح الكافية ٣٦١/٢ ، ورصف المباني ٣٢٤ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ١٨٢ ، والهمع ٢٠٦/٤ .

(٥) في قولنا (جئتكَ لِتكرِمَني) اللام للتعليل حرف جر ، والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة ، والتقدير : جئتك لأن تكرمني ، و (أنْ) مع الفعل في تأويل مصدر مجرور باللاّم ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يرون أنّ اللام هي الناصبة بنفسها . ينظر : سر الصناعة ٣٣١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦/١ ، والإنصاف ٥٧٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، ورصف المباني ٣٠٠ ، والجنى الداني ١٠٥ و ١١٥ .

(٦) ينظر : معاني الأخفش ١٢٢و ١٢٣ ، وسر الصناعة ٣٢٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦/١ ، والتسهيل ١٤٥ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ١٨٣ ، والمغني ٢٧٤ ، والهمع ٢٠٦/٤ . وجاء في المحكم (عكل) ١٦٤/١ : " وعُكْل قبيلة فيهم غباوة ... قال ابن الكلبي : هو أبو بطن منهم ، حضنته أمَةٌ تُسمى عُكْل ، فسُمّي بها " قال ابن دريد : " واشتقاق (عُكْل) من قولهم : عكَلتُ الشيء أعكُله عكْلاً ، إذا جمعتَهُ " . ينظر : الاشتقاق ١٨٣ ، والتاج (عكل) ٣١/٨ . وأما بنو العنبر فهم حيّ من تميم نسبوا إلى العنبر بن عمرو بن تميم ، ويقال فيهم : بلعنبر ، حذفوا منه النون تخفيفاً ، وهو كثير في كلامهم . ينظر : التاج (عنبر) ٤٣٦/٣ .

وعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ قِراءَةُ سعيد بن جُبير [١] ﴿ لِتَزولَ مِنهُ الجِبَالُ ﴾ [٢] بِفَتحِ اللاَّمين .

فإن دَخَلَتْ عَلَى المضمَرِ فُتِحَتْ ، تَقُول : (المالُ لَكَ) ، و (المالُ لَـهُ) [٣] ؛ لأنَّ التباسَهَا بلاَمِ الابتداء حينَئذ مَأمونٌ ، إذ التِبَاسُهَا بلاَمِ الابتداء إنَّما يكُـونُ إذا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ المَبْنِيِّ أو المعرَبِ الَّذي لا يَظهَرُ فيه إعرابٌ كقَولِـك : (العَبْـدُ لموسَى) ؛ ولأَنَّ عَمَلَها حينَئذ لَم يَظهَرْ في لفْظِ ما بَعدَهَا ، فَلاَ يحتَاجُ إلى المَنَاسَـبَةِ بينَهُ وبينَ لفظِهَا . وأمَّا حُكمُهَا إذا دَخَلَتْ عَلَى المسْتَغَاثِ بِهِ ، والمتَعَجَّـبِ مِنْـهُ ، فَسَيَأتي في بَابِ النِّداءِ [٤] .

وذَكَرُوا للاَّمِ ثَمانيةَ عَشَرَ معنىً [٥] :

الأوَّلُ : المِلْكُ ، كقولِكَ : (المالُ لِزَيدٍ) .

الثَّاني : شِبْهُ المِلْكِ ، نحو قوله : (أدومُ لَكَ ما تدومُ لي) ، فالملكُ هُنَا لَيـسَ بِحَقِيقَـةٍ / ٦٤/أ وإنَّمَا هُوَ عَلَى جِهَةِ التَّشبِيهِ .

---

(١) سَعيد بن جُبير الأسدي بالولاء ، تابعيّ ، كان من أعلم الناس ، فقد أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمـر ، قتلـه الحجّـاج بـن يوسف سنة (٩٥ هـ) . تنظر ترجمته في : حلية الأولياء ٢٧٢/٤ ، وتاريخ الطبري ٤٨٧/٦ ، ووفيات الأعيان ٣٧/٢ ، وتهذيب التهذيب ١١/٤ .

(٢) سورة إبراهيم ، من آية (٤٦) ، قراءة السبعة إلاّ الكسائي ﴿ لِتَزولَ مِنهُ الجِبَالُ ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، وأمـا هـذه القراءة التي بفتح اللام الأولى والثانية فهي قراءة سعيد بن جبير رواها عنه المبرد ، وهي من الشواذ . ينظر : السبعة ٣٦٣ ، والمحتسب ٣١٤/٢ ، وسر الصناعة ٣٢٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦/١ ، ومجمع البيان ٣٢٢/٦ ، وشرح المفصـل ٢٦/٨ ، ورصـف المباني ٣٢٤ ، والبحر المحيط ٤٣٨/٥ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ١٨٣ .

(٣) تُفتح اللام إذا دخلت على المضمر غير ياء المتكلم ، هذه هي اللغة الفصحى ، ولغة خزاعة كسرها مع المضمر كما تكسـر مـع الظاهر . ينظر : الكتاب ٣٧٧/٢ ، والمقتضب ١٧٧/١ ، والأصول ٤١٣/١ ، ومعاني الحروف للرمـاني ٥٥ ، وسـر الصناعـة ٣٢٥/١ و ٣٣٠ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ٢٦/٨ ، والتسهيل ١٤٥ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ١٨٢ ، والمغني ٢٧٤ ، والهمع ٢٠٦/٤ .

(٤) ينظر باب النداء لوحة (٢١٤/أ) .

(٥) البصريون لا يثبتون لها سوى معنى واحد وهو الاستحقاق ، وما أوهم خلاف ذلك تأوّلوه ، وأمـا المعـاني الأخـرى فأثبتهـا الكوفيون وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك . ينظر : معاني الفراء ٢٠٢/١ و ٢٥٠ و ٢٠٥/٢ و ٣٣٢ ، وأدب الكاتب ٥١١ و ٥١٦ و ٥١٩ ، والأصول ٤١٢/١ - ٤١٥ ، وكتاب الشعر ١٠٣/١ ، والأزهية ٢٩٨ - ٣٠٠ ، والمخصـص ٥١/١٤ ، والأمـالي الشجرية ٢٧١/٢ ، والتسهيل ١٤٥ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ و ٤٣٤ و ٤٣٥ ، والجنى الدانـي ٩٦ - ١٠٢ و ١٢١ ، وشرح التصريح ١١/٢ و ١٢ .

الثَّالثُ : التَّمْليكُ ، نحو : (وهبْتُ لَكَ دينَاراً) .

الرَّابعُ : شبْهُ التَّمْليك ، كقولِه تَبَارَكَ وتَعَالى : ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً ﴾ [١] ؛ لأنَّ التَّزويجَ لَيسَ بتَمْليك حَقيقَةً ، لأنَّ التَّمْليكَ الحقيقيَّ هو الَّذي يَصيرُ فيه المملوكُ تحتَ الرِّقِّ ، والزَّوجَةُ ليسَتْ كَذَلكَ .

الخَامسُ : الاستحقَاقُ ، نحو : (السَّرْجُ للدَّابَّة) ، قالوا : وهَذا المعنَى هو اللَّازمُ لَهَا ، وكُلُّ المعَاني رَاجعَةٌ إلَيه [٢] .

السَّادسُ : التَّنبيهُ عَلَى النَّسَب ، نحو قولكَ : (لزيدٍ عَمٌّ وهو لعمرٍو خَالٌ) .

السَّابعُ : التَّعليلُ ، نحو قولِه تَعَالى : ﴿ لِنَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [٣] .

الثَّامنُ : أن تكُون بمَعنَى (عَنْ) ، كَقَولِه تَعَالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [٤] أي : عَنِ الَّذينَ آمَنُوا ،واختَارَهُ ابنُ الحاجبِ [٥] ، وصَحَّحَهُ الحديثي [٦] .

التَّاسعُ : التَّبليغُ ، نحو : (قُلتُ له) ، وهي المتَعَلِّقَةُ بقَولٍ أو ما في مَعنَاهُ كـ (ذَكَرتُ لَهُ) و (فَسَّرتُ لَهُ) و (اسْتَجَبْتُ لَه) ، بشَرْطِ أن يكُونَ المجرورُ سَامعاً لذَلكَ القول ؛ لأنّ التَّبليغَ لا يَحصلُ إلاَّ مَعَ السَّمَاعِ .

---

(١) سورة النحل ، من آية (٧٢) .

(٢) هذا رأي البصريين . ينظر الصفحة السابقة هامش رقم (٥) .

(٣) سورة النساء ، من آية (١٠٥) .

(٤) سورة الأحقاف ، من آية (١١) .

(٥) قال ابن الحاجب في الكافية ٢١٦ : " اللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى (عَنْ) مع القول " . وقد أطلق آخرون في ورود اللام بمعنى (عن) ، ولم يخصّوه بأن يكون بعد القول ، وقال ابن مالك هي التي للتعليل ، وقيل للتبليغ . ينظر : ابن القواس ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والجنى الداني ٩٩ ، والمغني ٢٨٢ ، والبرهان ٣٤٢/٤ ، وشرح التصريح ١٢/٢ ، والهمع ٢٠٣/٤ .

(٦) هو ركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي ، له شرح على الكافية اسمه " الركني في تقوية الكلام النحوي " . ينظر : مقدمة الكافية – تحقيق الدكتور طارق نجم – .

العَاشِرُ : التَّعَجُّبُ [١] ، نحو قولِ الشّاعِرِ [٢] :

٥٤- شَبَابٌ وشيبٌ وافْتِقَارٌ وثَرْوَةٌ فللّهِ هَذا الدَّهْرُ كيفَ تردَّدَا

فـ " اللامُ " في " للّه " للتَّعَجُّبِ من تَرَدُّدِ الدَّهرِ .

الحادي عشر : التَّبيين [٣] ، كقولِه تَعالى : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٤] وقوله تَعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [٥] .

الثّاني عَشَر : الصَّيْرُورَةُ ، قَالَهُ الأخْفَشُ [٦] ، نحو قولِه تَعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [٧] . ومعنى الصَّيْرُورَةِ هُنَا : أنَّهُمُ التَقَطُوهُ ليكُونَ حَبيباً ، فَخَابَ ظَنُّهُمْ وصَارَ عَدُوًّا لَهُمْ فيمَا رَأَوهُ ، والظَّاهِرُ أنَّ هَذِهِ اللامُ هُنَا لامُ التَّعليلِ ، ولَم يُثبِتْ لامَ / الصَّيْرُورَةِ أكثَرُ النَّحويِّين [٨] . ٦٤/ ب

---

(١) تكون اللام للتعجُّب إما مع القَسَم ، وتختص بالدخول على اسم الله تعالى ، أو مجرداً عنه وهي المستعملة في النداء كقولهم : (يا لَلماء) و (يا لَلعُشب) إذا تعجّبوا من كثرتهما ، ويلزمها التعجّب في القسم ولا يلزمها في غير ذلك . ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، وشرح الجزولية ٨٣٢/٢ ، وابن عصفور ٥١٤/١ ، والتسهيل ١٤٥ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ٩٨ ، والمغني ٢٨٣ و ٢٨٤ ، والهمع ٢٠١/٤ .

(٢) قائل هذا البيت هو ميمون بن قيس المعروف بأعشى قيس ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام و لم يُسلم . (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٢٥٧/١ ، والأغاني ١٠٨/٩ ، والمؤتلف والمختلف ١٠ ، والخزانة ٨٤/١) وقد ورد هذا البيت في ديوان الأعشى ١٠٥ ، والجنى الداني ٩٨ ، والمغني ٢٨٤ ، والعيني ٥٩/٣ ، وشرح السيوطي ٥٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٧/٢ .

(٣) اللام التي للتبيين ثلاثة أقسام : الأول : ما يبيّن المفعول من الفاعل ، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهِمَين حُبّاً أو بُغضاً ، تقول : (ما أحَبني وما أبْغَضني) فإن قلت : (لفلان) فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت : (إلى فلان) فالأمر بالعكس ، والثاني والثالث : ما يبيّن فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل منهما إمّا غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم لكن استُؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له ومثال المبينة للمفعولية : (سقياً لزيد) ، ومثال المبينة للفاعلية : (تباً لزيد) . ينظر : التسهيل ١٤٥ ، ورصف المباني ٣٢١ ، والارتشاف ٤٣٣/٢ ، والجنى الداني ٩٧ ، والمغني ٢٩١ ، والهمع ٢٠١/٤ .

(٤) المؤمنون ، آية (٣٦) .

(٥) البقرة ، من آية (١٦٥) .

(٦) ينظر : معاني الأخفش ٣٤٧/٢ ، والارتشاف ٤٣٥/٤ ، والهمع ٢٠٢/٤ .

(٧) سورة القصص ، من آية (٨) .

(٨) أنكر البصريون لام العاقبة أي : الصيرورة ، وقالوا إنها لام التعليل ، والتعليل فيها وارد عنْ طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه في الآية : أنّه لم يكن داعي آل فرعون لالتقاط موسى أن يكون لهم عدواً ، بل كان داعيهم التّبنّي والمحبة ، غير أنّ ذلك لمّا كان نتيجة التقاطهم شُبّه بالداعي الذي يُفعل الفعل لأجله . ينظر : الكشاف ١٦٦/٣ ، وابن عصفور ٥١٥/١ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، والجنى الداني ١٢١ ، والمغني ٢٨٢ ، وشرح التصريح ١١/٢ ، وحاشية الصبان ٢١٧/٢ .

الثَّالث عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (في) ،كقولِه تَبَارَك وتَعَـــالى : ﴿ ونَضَعُ الموازِينَ القِسطَ لِيومِ القِيَامَةِ ﴾ [١] أي : في يومِ القِيَامَة .

الرَّابِعَ عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (عِند) ، ومِنْهُ قِراءةُ الجُحْدُرِيِّ [٢] ﴿ بَل كَذَّبُوا بِالحَقِ لِمَا جَاءَهُمْ ﴾ [٣] بِكَسرِ اللاَّمِ وتَخْفِيفِ (ما) ، أي : عِنْدَمَا جَاءَهم .

الخَامِس عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (إِلَى) ، نحو قولِه تَعَالى : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ [٤] أي : إلى أجَلٍ ، فاللاَّمُ أضعف حروف [٥] الانتهاءِ ، كَمَا أنَّ (إلى) أقْواها [٦] .

السَّادِس عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (بَعْد) ، كقولِـــه تَعَـــالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمسِ ﴾ [٧] أي : بعدَ دُلُوك [الشمس] [٨] .

السَّابع عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (عَلَى) ، كقولِه تَعَالى : ﴿ ويَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾ [٩] أي : عَلَى الأذْقَانِ .

الثَّامِنَ عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (مِنْ) ، نَحو ما أنشَدَهُ سيبويه [١٠] :

---

(١) سورة لأنبياء ، من آية (٤٧) .

(٢) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج ، وقيل ميمون ، أبو المحشر - بالجيم والشين المعجمة مشـــددة مكســـورة - الجُحْـــدُري البصـــري ، أخذ القراءة عن نصر بن عاصم والحسن ويحي ين يعمر ، وروى حروفاً عن أبي بكر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، قيل توفي سنة (١٣٠ هـــ) وقيل (١٢٨) . ينظر : غاية النهاية ٣٤٩/١ .

(٣) ســـورة ق ، من آية (٥) ، قـــراءة الجمهور : ﴿ بل كَذَّبُوا بالحق لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ بفتح اللام وتشديد " ما " ، وهذه الـــقراءة التي بكسر اللام ، وتخفيف " ما " هي قراءة الجُحْدري وهي من الشواذ . ينظر : المحتسب ٢٨٢/٢ ، والتسهيل ١٤٥ ، والبحر المحيط ١٢١/٨ ، والجنى الداني ١٠١ ، والمغني ٢٨١ .

(٤) سورة الرعد ، من آية (٢) .

(٥) في الأصل : " حرف " تحريف .

(٦) في الأصل : " أقراها " تحريف .

(٧) سورة الإسراء ، من آية (٧٨) .

(٨) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٩) سورة الإسراء ، من آية (١٠٩) .

(١٠) لم أجد هذا البيت في شواهد كتاب سيبويه المطبوع ، و لم أقف على قائله ، وقد أنشده ثعلب في المجالس وقبله بيتان ، قال :

ولا خير فيمَنْ ليسَ يؤمَنُ فجعُـــهُ ... ولا يستقيم الدهر فينَـــا خلائقُـــهْ

فإنْ شئتَ فاتركْهُ فلا خيرَ عنـــدَهُ ... وإنْ شئتَ فاجعله خليلاً تُمَاذِقُـــهْ

فإنّ قرين السّوءِ لَسْتَ بواجـــدٍ ... له راحةً ما عِشت حتـــى تُفَارِقُـــهْ

ينظر : مجالس ثعلب ٥٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٣ .

٥٥- وأنَّ قرينَ السّوءِ لَسْتَ بِوَاجِدٍ لَهُ رَاحَةً ما عِشْتَ حتّى تُفَارِقُهْ

أي : منْهُ .

ولَم يَتَعَرَّضْ سيبويه ولا أبو عَليّ الفارسيّ [١] لِزِيَادَةِ الـلام [٢] ، والحَاصِلُ من كَلامِ النَّحويِّين أنَّهَا تُزَادُ قِيَاساً في مَوضِعَين [٣] :

[الأول] [٤] : في المفعُولِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَى فِعلِهِ المتَعَدِّي لِوَاحِدٍ ؛ لأنَّ الفِعلَ لَمَّا قُـدِّمَ مَعمُولُهُ ضعف فَقُوِّيَ باللاَّمِ .

الثّاني : أن يكُونَ العَامِلُ فَرْعاً كاسمِ الفَاعِلِ ، كقولِهِ تَبَارَكَ وتَعَالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [٥] .

ومَا عَدَا هَذَين الموضعَين فزيادَتُهَا فيه موقوفة [٦] عَلَى السَّمَاعِ ، كقولِهِ تَعَـالَى : ﴿ رَدِفَ لَكُم بَعضُ الَّذِي تَستَعجِلُونَ ﴾ [٧] ، ونَصَّ المُبَرِّدُ [٨] عَلَى زِيَادَتِهَـا هُنَـا ، وكقـولِ الشَّاعِرِ [٩] :

---

(١) الحسن بن أحمد الفارسي ، أبو علي ، صاحب كتاب " الإيضاح " و " التذكرة " ، توفي سنة (٣٧٧ هـ) .

(٢) ذكر ذلك أيضاً أبو حيان في الارتشاف ٤٣٥/٢ .

(٣) ينظر : معاني الفراء ٧٨/٢ و ٣٠٠ ، ومعـاني الأخفـش ١١٨/١ و ٢٣٣ و ٣٦٤/٢ و ٣٧٣ و ٤٣١ ، وابـن عصفـور ٥١٤/١ ، والتسهيل ١٤٥ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤٣٥/٢ ، والجنى الداني ١٠٥ ، وتوضيح المقـاصد ٢٠٩/٢ ، والمغـني ٢٨٤ ، وشرح التصريح ١١/٢ ، والهمع ٢٠٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢١٥/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) سورة البروج ، آية (١٦) .

(٦) في الأصل : " موقوف " والصواب ما أثبت .

(٧) سورة النمل ، من آية (٧٢) .

(٨) محمد بن يزيد الأزدي ، أبو العباس ، توفي سنة (٢٨٦ هـ) ، ومن أهم مؤلفاته : " المقتضب " ، و " الكامل " ، والمذكر والمؤنـث " . وقد نصّ المبرد على زيادة اللام في : " ردف لكم " في (المقتضب ٣٦/٢) ، وتبعه قوم ، وأوّل آخرون الآية على تضمين (ردف) معنى : اقترب . ينظر : المفصل ٢٨٦ ، والكشّاف ١٥٨/٣ ، وابن عصفور ٥١٤/١ ، والتسهيل ١٤٥ ، وشـرح الكافيـة ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤٣٥/٢ ، والجنى الداني ١٠٥ ، والمغني ٢٨٤ .

(٩) البيت لمسلم بن معبد الوَالبي الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي : (تنظر ترجمتـه في : خزانـة الأدب ٣٦٤/١ - ٣٦٦) وقد ورد الشاهد في : معاني الفراء ٦٨/١ ، وسر الصناعة ٢٨٢/١ ، والمحتسب ٢٥٦/٢ ، والخصـائص ٢٨٢/٢ ، والإنصـاف ٥٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، و ٨/ ٤٣ و ٩/ ١٥ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والبسيط ٨٥٢/٢ ، ورصف المبـاني ٢٧٨ و ٣٢١ ، والمغني ٢٤٠ ، والعيني ١٠٢/٤ ، وشرح السيوطي ٥٠٥/١ و ٢/ ٧٧٣ ، والخزانة ٣٦٤/١ و ٢/ ٣٥٢ .

٥٦- فَلاَ واللــهِ ما يُلْفَى لِمَا بي ولاَ لِلمَــا بِهِــمْ أبَــداً دَوَاءُ

وأمَّا (**الكافُ**) ، فَهِيَ لازِمَةُ الجرِّ [١] ، وقَدْ تُكَفُّ بـ (مَا) [٢] . وتكُــونُ حَرفاً وهو الكَثيرُ الوقوعِ ، واسْــماً وهــو دونَ ذَلِــكَ في الوقُــوعِ [٣] ، ولَهَــا مواضِعُ :

مَوضِعٌ لا تكُونُ فِيهِ إلاَّ حَرفاً [٤] ، وذَلِكَ إذا وَقَعَــتْ في الصِّلَــةِ [٥] ، كقولــه : (أعجَبَنِي الَّذي كعمرو) ، التَّقْديرُ : / الَّذي اســتَقَرَّ كعمــرٍو ، فالكــافُ هُنَــا حَرفُ جَرٍّ ، ولا يَصِحُّ أن تكُونَ اسماً ؛ لأنَّهَــا تكُــونُ حينَئِــذ اسمــاً مُفــرَداً ، والصِّلَةُ لا يَصِحُّ أن تكُونَ اسْماً مُفرَداً ، وإن ادَّعَينَا حَذفَ المبتَــدأ كــانَ ذَلِــكَ ضعيفاً جداً ؛ لأنَّ المبتَدَأ لا يَصِحُّ [حَذْفُهُ] [٦] إلاّ إذا طالت الصِّلة ، والصِّلَة هُنَــا لم تَطُل [٧] . ٦٥/أ

ومَوضِعٌ لا تكُونُ فِيهِ إلاّ اسْماً [٨] ، وذلكَ إذا دَخَــلَ عَلَيهَا حَرفُ الجَرِّ ، أو كانَتْ فَاعِلاً ، أو مَفعُولاً ، أو مبتَدَأً ، أو مُضَافاً إلَيها ؛ لأنَّ هَذِه الأشيَاءَ لا تكُونُ إلاّ اسْمــاً .

---

(١) في الأصل : " الحرفية " تحريف .

(٢) تزاد (ما) بعد (الكاف) ، فقيل تكفُّها عن العمل ويليها حينئذٍ الجملة الاسمية أو الفعلية ، وقيل لا تكفّهــا ، قالــه أبوحيــان والمرادي . ينظر : التسهيل ١٤٧ ، والارتشاف ٤٣٧/٢ و ٤٣٩ ، والجنى الداني ٧٨ ، والمغني ٢٣٦ ، وابن عقيل ٣٢/٢ ، والهمع ٢٣١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/٢ .

(٣) ينظر صفحة ٢٣٧ هامش رقم (١) و (٢) .

(٤) ذكر المؤلف موضعاً واحداً ينبغي أن تكون فيه (الكاف) حرفاً ، وهناك موضع آخر وهو : أن تكون الكــاف زائــدة ، فهــي حينئذٍ لا تكون اسماً ؛ لأنّ الأسماء لا تُزاد . ينظر : الأصول ٤٣٧/١ ، وسر الصناعــة ٣٠١/١ ، وشــرح الجزوليــة ٨٤١/٢ ، والجنــى الداني ٧٨ و ٧٩ ، والمغني ٢٣٩ ، والهمع ٤/ ١٩٥ .

(٥) ينظر : الأصول ١/ ٤٣٧ ، والإيضاح العضدي ٢٦٠/١ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٨ ، وســر الصناعــة ٢٨١/١ ، وشــرح الجزولية ٨٤١/٢ ، والتسهيل ١٤٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٣ ، والجنى الداني ٧٨ و ٧٩ ، والمغني ٢٣٩ . وفي كــلام الجــزولي وابن مالك ما يدل على جواز الأمرين - أي : كونها اسماً أو حرفاً - في هذا الموضع ، مع ترجيح الحرفيّة . ينظر : شرح الجزولية ٨٤١/٢ ، والتسهيل ١٤٧ .

(٦) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٧) في الأصل : " تحذف " قبل قوله " تطل " ولا معنى لها هنا فحذفتها .

(٨) ينظر : المقتضب ١٤٠/٤ و ١٤١ ، وكتاب الشعر ٢٥٦/١ و ٢٥٧ ، وسر الصناعة ٢٨٢/١ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، وابــن عصفور ٤٧٨/١ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ ، والارتشاف ٤٣٧/٢ ، والجنى الداني ٨٢ ، والهمع ١٩٧/٤ ، والخزانة ٢٦٢/٤ .

مِثالُ دخُولِ حَرفِ الجرِّ عليهَا ، قولُ امرئِ القيس :

٥٧- فَرُحْنَا بِكَابْنِ الماءِ يَنْفُضُ رَأسَهُ متى ما تَرَقَّى العَيــنُ فيــه تَسَهَّــلُ (١)

فهو يَصِفُ فَرَسه في البيت ، و " ابنُ الماءِ " : طائرٌ مَعروفٌ ، وهو الكُرْكِــيّ (٢) ، يُشبِّهُ فَرَسَهُ بِهِ في الخِفَّةِ وطولِ العُنُق . ومِثالُ فاعِليَّتِها قولُ امرئِ القَيسِ أيضاً :

٥٨- وإنَّكَ لَمْ يَفخَرْ عَلَيكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ولَمْ يَغلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ (٣)

فــ " الكافُ " هُنَا فَاعِلٌ بــ " يفخر " . ومِثالُ مفعُولِيَّتِها : (لم أرَ كَزَيدٍ) ، أي : لَم أرَ مثلَ زيد . ومِثالُ كونِها مبتدأً قولك : (في صَدْرِ هِنْد كالرُّمَّان) ، فــ (الكــافُ) هُنَا اسمٌ مُبتَدَأ ، وخَبَرُهُ في الجارِ والمجرُورِ قَبلَهُ . ومِثالُ وقُوعِهَا مُضافاً إليهــا قولــك : (يَغلِبُني حُبُّ كالبَدْرِ) ، فــ (الكافُ) هُنَا اسْمٌ قَدْ أُضيفَ إلَيه (حُبُّ) .

ومَوضِعٌ يَصِحُّ فِيه أن تكُونَ اسماً وحَرفاً ، وذَلكَ إذا وقَعَتْ خَــبَراً (٤) كقولــكَ : (زيدٌ كعمرٍو) ، فَيُحتَمَلُ أن تكُونَ (الكافُ) اسْماً ، فتكُونَ هي الخَــبَرُ بنَفسِــهَا ، ويكونَ التَّقْديرُ : زيدٌ مِثلُ عمرٍو ، أو حَرْفاً فتكُونُ مُتَعَلِّقَةً بالخَبَرِ ، فيكُونُ التَّقديــرُ : زيدٌ كائنٌ كعَمرٍو .

واختَلَفُوا هَل تكُونُ اسْمِيَّتُها في النَّثْرِ والنَّظــمِ أو في النَّظْــمِ فَقَــط ؟ فَمَذْهَــبُ

---

(١) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ١٣٧ بالرواية التالية :

ورُحْنَا بِكَابنِ الماءِ يُجنَبُ وَسْطَنَا تُصَــوَّبُ فيه العينُ طــوراً وتَرْتَقِي

وهو برواية الديوان في : أدب الكاتب ٥٠٥ ، ومعاني الحروف للرمــاني ٤٧ ، والصحــاح (كــوف) ١٤٢٥/٤ ، والأمــالي الشجرية ٢٢٩/٢ و ٢٨٦ ، والفصول ٢١٧ ، وشرح الجزوليــة ٨١٧/٢ ، وابــن عصفــور ٤٧٨/١ ، والبســيط ٨٥٢/٢ ، ورصف المباني ٢٧٣ ، واللسان (كوف) ٣١٢/٩ ، وتوضيح المقاصد ٢١٧/٢ ، والخزانة ٢٦٢/٤ . و (ترقّى) : أي تصعــد ، و (تسَهَّل) : تخفض .

(٢) وقيل إنّ (ابن الماء) هو : (الغُرَنَيق) ، وهو طائر مِنْ طير الماء أبيض طويل العُنُق والرِّجلين وهو نــوع مــن أنــواع (الكَرَاكــيّ) . ينظر : المخصص ١٤/ ٦٨ ، والحيوان ٥/ ١٤٩ و ٥٣٨ ، واللسان (غرنق) ١٠/ ٢٨٧ ، و (كــرك) ١٠/ ٤٨١ ، ونهايــة الأرب ١٠/ ٢٣٤ ، ومسالك الأبصار ٢٠/ ٤٤ ، وحياة الحيوان للدمــيري ١٨١/٢ ، والخزانــة ٢٦٢/٤ ، ومعجــم الحيــوان ٢٨ و ٩٦ .

(٣) ورد هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٦٦ ، وابن عصفور ٤٧٨/١ ، والبسيط ٨٤٤/٢ ، ورصف المبــاني ٢٧٣ ، واللســان (غلــب) ١/ ٦٥١ ، والخزانة ٢٦٤/٤ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ٢٨٩/١ و ٢٩١ ، والجنى الداني ٧٩ و ٨٣ .

سيبُويه أنَّ ذَلكَ لا يكُونُ إلاَّ في النَّظمِ [١] ، وذَهَبَ غيرُهُ [٢] إلى وقُوعِ ذلكَ في النَّثْرِ والنَّظمِ ، وهو الصَّحيحُ لكثرَةِ ما وَرَدَ من ذلكَ .

ولِـ (الكافِ) خَمْسَةُ مَعَانٍ :

/ **الأوَّلُ** : التشبيهُ [٣] ، وهو معناهَا الأصليُّ الغالبُ عليها ، كقولِكَ : (زيدٌ كالأَسَدِ) . ٦٥/ ب

الثَّاني : أن تكُونَ للتَّعليلِ [٤] ، وذلكَ إذا لحقَتهَا ما [٥] الكافَّة كقولِه تَعَالى : ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [٦] ، أي : لأجلِ أنَّهُمْ لَم يؤمِنُوا .

الثَّالثُ : أن تكونَ بمَعنَى (على) ، قالَهُ الأخفَش ونَقَلَ عَنِ العَرَبِ : " كَيفَ أنتَ ؟ " فَقَال : " كَخَيرٍ " ، أي : على خَيرٍ ، ونَقَلَ الفَرَّاءُ أنَّ رُجلاً قِيلَ لَه : " كَيفَ أصبَحْتَ ؟ " قال : " كَخَيرٍ " ، أي : عَلَى خَيرٍ [٧] .

---

(١) الكتاب ٤٠٨/١ ، وينظر : والمقتضب ١٤٠/٤ ، والأصول ١/ ٤٣٧ ، وابن عصفور ٤٧٧/١ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ ، والبسيط ٨٤٤/٢ و ٨٥٠ ، والارتشاف ٤٣٧/٢ ، والمغني ٢٣٨ ، وشرح التصريح ١٨/٢ .

(٢) ذهب الأخفش وأبوعلي وابن جني والزمخشري وتبعهم ابن مالك إلى أن (الكاف) تقع اسماً في الاختيار نظراً إلى كثرة السماع . ينظر : معاني الأخفش ٣٠٣/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٠/١ ، والمسائل البصريات ٥٣٧/١ ، وسر الصناعة ٢٨٧/١ و ٢٨٩ و ٢٩٠ ، وشرح الجزولية ٨١٨/٢ ، وابن عصفور ٤٧٧/١ ، والتسهيل ١٤٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٣ ، والارتشاف ٤٣٥/٢ و ٤٣٧ ، والجنى الداني ٧٨ ، والمغني ٢٣٨ ، والهمع ١٩٧/٤ - ١٩٩ ، والخزانة ٢٦٢/٤ و ٢٦٧ و ٢٧٠ .

(٣) البصريون لم يثبتُوا لها سوى هذا المعنى . ينظر : المقتضب ١٤٠/٤ ، والارتشاف ٤٣٨/٢ ، والجنى الداني ٨٤ ، والهمع ١٩٤/٤ .

(٤) مجيء (الكاف) للتعليل أثبته قوم منهم الأخفش وابن مالك ، ونفاه آخرون ، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) . ينظر : معاني الأخفش ١٥٣/١ ، والتسهيل ١٤٧ ، والارتشاف ٤٣٨/٢ ، والجنى الداني ٨٤ ، والمغني ٢٣٤ ، وشرح التصريح ١٦/٢ ، والهمع ١٩٤/٤ .

(٥) في الأصل : " هنا " تحريف .

(٦) سورة الأنعام ، من آية (١١٠) .

(٧) قال الكوفيون والأخفش إن (الكاف) تأتي بمعنى (على) ، وتبعهم ابن مالك ، وقد حكى الفراء والأخفش ذلك عن بعض العرب ، وقال غيرهم : إن (الكاف) فيما حكوه عن العرب للتشبيه على حذف مضاف ، أي : كصاحب خير . ينظر : معاني الفراء ٤٦٦/١ ، والأزهية ٣٠٠ ، والتسهيل ١٤٧ ، ورصف المباني ٢٧٦ ، والارتشاف ٤٣٧/٢ ، والجنى الداني ٨٤ ، والمغني ٢٣٥ ، وشرح التصريح ١٦/٢ ، والهمع ١٩٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/٢ .

الرَّابعُ : أن تكُونَ بمَعنَى الظَّرفيَّة ، قالَهُ أبو سعيد السِّيرافي ، واستَـدَلَّ عَلَيه بقولِهِمْ : " ائت المسْجدَ كَمَا يُؤذِّنُ المؤذِّنُ ، واخرُجْ كما يُسلِّمُ الإمـامُ " [١] ، أي : حـينَ يُؤَذِّنُ المؤذِّنُ ، وحينَ يُسلِّمُ الإمَامُ ، وهو اليوم في كَلاَمِ النَّاسِ ، يقولون السـاعة : (كما جئتَ) [و] [٢] (كما أكَلتَ) ، أي : حينَ جئتَ وحينَ أكلتَ .

الخَامسُ : أن تكُونَ بمَعنَى (لَعَلَّ) ، قالَهُ الخَليلُ [٣] ، وإنَّمَا يكونُ ذَلـكَ فِيهَـا إذَا لحِقَتْهَا (ما) ، تَقُولُ : (صَلِّ كَمَا يُغْفَرُ لك) ، أي : لَعَلَّهُ يُغفَرُ لَكَ .

وقَد زيدَت الكافُ سَمَاعاً لا قياساً ، وقَد تَخلُو مِنَ الشَّبَه عِندَ زِيادَتِها ، كَقَولـه (رُؤبة بن العجاج يَصِفُ حُمُرَ وَحْشٍ) :

٥٩- * لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كالمَقَقْ * [٤]

و " المَقَق " : الطُّولُ ، يقُولُ : إنَّ هَذِه الحُمُرَ ضامِرةُ الخُصُورِ - وهو المَكْنـيُّ عَنْـهُ بقَولِه : " لواحِقُ الأقراب " - أي : طِوال ، وهو الَّذي نَصَّ عَلَيه بقَوله : " فِيهَـا كالـمَقَق " ، فالكافُ زائِدَةٌ خَالِيَةٌ عَنِ الشَّبَه . وقِيلَ لبَعضِ العَرَبِ [٥] : " كَيـفَ

---

(١) قال أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه ج ٤ لوحة (١٥/ ب) : " والوجه الثالث أن يكون (كما) وقتـاً كقولـك : (ادخل كما يسلّم الإمام) أي : في ذلك الوقت ، (وانصرف كما يجلس الوزير) أي : في وقت جلوسه " ، ووافقه ابن الخبـاز على ذلك في النهاية في شرح الكافية لوحة (٢٢١/ أ) قال : " (ادخل كما يسلم الإمام) أي : ادخل حين يسـلم الإمـام " ، فـ (الكاف) عندهما تأتي بمعنى الظرفية إذا اتصلت بـ (ما) ، وتبعهما آخرون في هذا الرأي . ينظر : شرح الكافية ٣٤٤/٢ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والهمع ١٩٥/٤ ، ولكن ابن هشام قال إنه غريب جداً . ينظر : المغني ٢٣٧ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) روى سيبويه عن أستاذه الخليل أنه قال إن (الكاف) تأتي بمعنى (لعل) إذا لحقتها (ما) الكافة ، وجعل مـن ذلـك قولهـم : " انتظرني كما آتيك " ، أي : لعلي آتيك . ينظر : الكتاب ١١٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٤٤/٢ ، والارتشاف ٤٣٨/٢ ، والخزانـة ٥٩٣/٣ و ٢٨٢/٤ .

(٤) هذا البيت من الرجز وهو في ديوان رؤبة ١٠٦ ، كما ورد أيضاً في : المقتضب ٤١٨/٤ ، ومعـاني الحـروف للرمـاني ٥٠ ، وسر الصناعة ٢٩٢/١ ، وسمط الآلي ٣٢٢/١ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، وابن القـواس ٣٩٠/١ ، وشـرح الكافيـة ٣٤٣/٢ ، واللسـان (كوف) ٩/ ٣١٢ ، والارتشاف ٤٤٠/٢ ، وابن عقيل ٢٦/٢ ، والعيني ٢٩٠/٣ ، وشرح السيوطي ٢/ ٧٦٤ ، والخزانة ٤٣/١ و ٤/ ٢٦٦ . و (اللواحق) الضوامر ، و (الأقراب) جمع قُرُب أو قُرْب وهي الخاصرة ، و (المَقَقُ) : الطُّول ، ولا يُقـال : في هذا الشيء كالطول ، وإنّما يُقال : في هذا الشيء طول ، فكأنّه قال : فيها مَقَقٌ أي : طول .

(٥) ينظر : معاني الفـراء ٤٦٦/١ ، والإنصـاف ٢٩٩/١ ، والارتشـاف ٤٤٠/٢ ، والجنى الداني ٨٧ ، وابـن عقيـل ٢٦/٢ ، والخزانة ٢٦٧/٤ .

تصنعونَ الأَقطَ [١] ؟ " فَقَال : " كَهَيْنٍ " ، أي : هَيِّن ، فالكافُ زائِدَةٌ ، يُرِيدُ : أنَّ صُنعَ الأَقط لا صُعُوبَةَ فِيه .

وقَد لا تَخلُو مِنَ الشَّبَه عِندَ زِيادَتِهَا كقولِ الرَّاجِز [٢] :

٦٠- * فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصفٍ مَأْكُولْ *

أي : مِثْلَ عَصْفٍ مأكولٍ ، و " العَصْفُ " : الزَّرعُ الَّذي أُكِلَ حَبُّهُ وبقِيَ نَبْتُهُ .

وأمَّا قولُهُ تَبارَك وتعالى : ﴿ لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ ﴾ [٣] ، فالأكثرونَ عَلَى أنَّ الكافَ زائِدَةٌ [٤] ، / وهو الصَّحيحُ ؛ لأنَّا لَو لَم نَجعَلهَا زائِدَةً لكانَ المعنى : ليسَ مِثْلَ مثله شيءٌ ، وذلكَ يَقتَضي إثبَاتَ المِثْلِ لَهُ - تَعَالى عَنْ ذلكَ - ، وأنَّ ذلكَ المثلَ ليسَ لَهُ مثلٌ ، وذَهَبَ بَعضُهُم إلى أنَّ (مِثْل) بِمَعنَى : المَثَل - بِفَتْحِ الميمِ والثَّاء - وهي الصِّفَةُ [٥] ، فيكُونُ التَّقديرُ : لَيسَ كصفَته شَيءٌ ، وهَذا مَحمَلٌ حَسَنٌ لا تَكَلُّفَ فِيه ولا زِيادة ، وقَالَ آخَرون : (المِثْلُ) هُنَا بِمَعنَى : الذَّات [٦] ، أي : ليسَ ٦٦/ أ

---

(١) الأَقطُ والإِقْطُ والأَقْطُ والأُقْطُ : شيء يُتَّخَذُ من اللبن الـمَخيض ، يُطبخ ثم يُترك حتى يَمْصُل ، والقِطعَةُ منه : أَقِطة . ينظر : اللسان (أقط) ٢٥٧/٧ .

(٢) نُسِب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، أو لحميد الأرقط ، وهو في ملحق ديوان رؤبة ١٨١ ، وقبله :

ومَسَّهُمْ ما مَسَّ أصحابَ الفيلْ
تَرْمِيهِم حِجَارةٌ مِنْ سِجِّيلْ
ولعبت طيرٌ بِهِمْ أبابيلْ

وورد هذا البيت أيضاً في : الكتاب ٤٠٨/١ ، ومعاني الأخفش ٣٠٣/٢ ، والمقتضب ١٤١/٤ و ٣٥٠ ، والأصول ٤٣٨/١ ، وكتاب الشعر ٢٥٧/١ ، ومعاني الحروف للرماني ٥٠ ، وسر الصناعة ٢٩٦/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٣/١ ، وابن عصفور ٤٧٩/١ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ ، واللسان (عصف) ٢٤٧/٩ ، والارتشاف ٤٣٩/٢ ، والجنى الداني ٩٠ ، والمغني ٢٣٨ ، والعيني ٤٠٢/٢ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والخزانة ٢٧٠/٤ .

(٣) سورة الشورى ، من آية (١١) .

(٤) ينظر : معاني الأخفش ٣٠٣/٢ ، والمقتضب ٤١٨/٤ ، والأصول ٤٣٨/١ ، وكتاب الشعر ٢٥٨/١ ، ومعاني الحروف للرماني ٤٨ ، وسر الصناعة ٢٩١/١ ، وشرح الملحة ٦٣ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ ، والارتشاف ٤٣٩/٢ ، والجنى الداني ٧٩ و ٨٦ ، والمغني ٢٣٧ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/٢ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٥١٠/٧ و ٥١١ ، والجنى الداني ٨٧ وما بعدها ، والمغني ٢٣٧ و ٢٣٨ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والخزانة ٢٧٠/٤ - ٢٧٢ ، وحاشية الصبّان ٢٢٤/٢ .

(٦) هذا قول الزمخشري ، ونسبه أبوحيان لابن قتيبة أيضاً . ينظر : الكشاف ٤٦٢/٣ ، والبحر المحيط ٥١١/٧ ، والجنى الداني ٨٧ وما بعدها ، والمغني ٢٣٧ و ٢٣٨ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والخزانة ٢٧٠/٤ - ٢٧٢ .

كَذاتِه شَيءٌ ، وهَذا أيضاً حَسَنٌ ؛ لأَنَّهُ خالٍ عَنِ الزِّيادَةِ الَّتي هي على خِلافِ الأَصْلِ ، مَع سهولةِ المعنى ووُضُوحِه ، وكلامُ العَرَبِ مُساعِدٌ عَلَى ذلكَ ، يَقُولُونَ : " مِثْلُكَ يُعطِي الجَزِيلَ " ، أي : أنتَ تُعطِي الجزيلَ ، يقولون ذلكَ لِمَن لَهُ مِثلٌ ، ولِمن ليسَ [1] لَهُ مِثْلٌ ، وقَالَ آخرونَ : (مِثل) هُنا زائِدَةٌ [2] ، وهذا تَخرِيجٌ ضَعِيفٌ ؛ لأَنَّهُ يَلزَمُ مِنْهُ محذورانِ :

أَحَدُهُمَا : دخُولُ الكافِ عَلَى الضَّمِيرِ ، وهي لا تَدخُلُ عَلَيهِ [3] .

والثَّاني : زِيادَةُ الاسمِ ، والأسمَاءُ لا تُزادُ .

فَحَصَلَ في الآيَةِ أربَعَةُ أقوالٍ .

وأمَّا (**الباء**) ، فهي لازِمَةُ الحرفيَّةِ والجَرِّ [4] ، وتُكسَرُ مع ياءِ المتكَلِّمِ باتِّفاقٍ ، وأمَّا مَع غَيرِهَا فالصَّحِيحُ المشهُورُ كَسْرُها ، عَلَى ظاهِرِ دَخَلَتْ أو مُضمَرٍ [5] ، نحو : (مَرَرْتُ بِزيدٍ وبِكَ) ، وقَد جَاءَ مِن بَعضِ العَرَبِ فَتْحُهَا [6] .

وذكَرُوا لَهَا ثَلاثَة عَشَرَ مَعنىً :

الأَوَّلُ : الإلصَاقُ ، وهو مَعنَاهَا الملازِمُ لَهَا ، ولَمْ يذكُر سيبويه غيرَهُ [7] ، إلاّ أَنَّهُ تَارَةً

---

(١) في الأصل : " لا " ولا يستقيم به الكلام ، وقد أثبت ما يستقيم به المعنى .

(٢) قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٨/١٦ : " وقيل : " المثل " زائدة للتوكيد ، وهو قول ثعلب " . ينظر : مجالس ثعلب ٢٣١/١ ، وسر الصناعة ٣٠١/١ ، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ ، والجنى الداني ٨٧ وما بعدها ، والمغني ٢٣٧ و ٢٣٨ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والهمع ١٩٥/٤ .

(٣) الكاف تَجرُّ الظاهر ، ولا تجرّ المضمر إلا في الضرورة ، وأجازه المبرد في الاختيار . ينظر : الكتاب ٣٨٣/٢ ، والأصول ٤٣٩/١ ، والمفصل ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٤٤/٨ ، والمقرب ١/ ١٩٤ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وابن القواس ٣٩٠/١ ؛ وشرح الكافية ٣٤٤/٢ ، والارتشاف ٤٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٦/٣ .

(٤) ينظر : الأصول ٤٠٨/١ ، والمفصل ٢٨٣ ، وأسرار العربية ٢٥٤ ، والفصول ٢١٣ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، والبسيط ٨٣٨/٢ و ٨٥٥ ، ورصف المباني ٢٢٠ ، والجنى الداني ٣٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٧/١ ، وشرح المفصل ٢٢/٨ ، ورصف المباني ٣٢٤ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ١٨٢ .

(٦) ينظر : رصف المباني ٣٢٤ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ١٨٢ ، والهمع ١٥٦/٤ .

(٧) الإلصاق هو أصل معاني الباء ، و لم يذكر سيبويه غيره ، وقد ردَّ كثير من المحققين سائر معاني الباء إلى الإلصاق ، وجعلوه معنى لا يفارقها ، واستبعد بعضهم ذلك وقال : الصحيح التنويع . ونيابةُ الباء عن غيرها من حروف الجر جارٍ على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من أنّ حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض ، ومذهب البصريين إبقاء الحرف على معناه الأوّل إمّا بتأويل يقبله اللفظ ، أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدي بذلك الحرف . ينظر صفحة ٢١٩ هامش رقم (٥) ، وينظر كذلك : الكتاب ٢١٧/٤ ، والأصول ٤١٣/١ ، والمفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٨ ، وابن عصفور ٤٩٥/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، والبسيط ٨٥٦/٢ و ٨٥٧ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ٣٦ و ٤٦ و ٢٢١ و ٢٢٢ ، والمغني ١٣٧ و ١٥٠ ، وشرح التصريح ١٣/٢ .

يكُونُ حقيقةً كقولك : (مررتُ بزيد) ، إذا مررتَ به فَلَصقَ شَيءٌ منـــكَ بـــه ، وتَارةً يكُونُ مجَازاً ، وذَلكَ إذَا مَرَرْتَ بمكانٍ يقربُ منْهُ فكُنتَ في حُكمِ الملاصقِ لَـــهُ . ويَتَعَيَّنُ كَونُ الإلصَاقِ حَقيقةً إذا جيءَ بـــ (البَاءِ) بَينَهُمَا [١] عَلَى أنَّ الفَاعلَ قَـــدْ باشَرَ الفعلَ بنَفسه ، تقولُ العَرَبُ : (أمْسَكتُ بزَيد) ، إذا أرادوا أنَّ الفَـــاعلَ باشَـــرَ الإمسَاكَ بنَفْسه ، و (أمْسَكتُ زيداً) ، إذا أرادوا أن يتركُوا الأمرَ عَلَى الاحتمَالِ ، فَيَحتَملُ الحقيقةَ والمجَازَ كَمَا تَقَدَّمَ في : (مَرَرتُ بزيد) .

الثَّاني : التَّعدية [٢] ، وهي إذا كانَت (البَاءُ) معاقبةً لهمزة التَّعدية ، كقولـــك : (ذَهَبـــتُ بزيد) أي : أَذْهَبتُ [٣] زيداً ، فإذا صَحبَت الفعلَ اللاَّزمَ عَدَّتْهُ لمفعُولٍ واحد كَمَـــا مَثَّلنَا ، / وإذَا دَخلَتْ عَلَى المتَعدِّي لواحد عَدَّتْهُ لاثْنَين ، الأوَّلُ بنَفْســـه ، والثَّـــاني ٦٦/ ب بحَرف الجَرِّ ، فَتَقُولُ : (دَفَعتُ بَعضَ النَّاسِ ببَعض) كانَ الأصلُ : (دَفَعَ بَعـــضُ النَّاسِ بعضاً) ، وزعَمَ ابنُ مالكٍ [٤] أنَّهَا لا تُعدِّي [إلاّ] [٥] الفعل اللازم .

الثَّالثُ : السَّبَبيَّةُ [٦] ، كقوله تَعَالى : ﴿ وأنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ ﴾ [٧] أي : بسَبَبه ، وهو عائدٌ إلى المَـــاء . ومَعْنَى ســـَبَبيَّتهَا أنَّهَـــا لا تَدْخُلُ إلاَّ عَلَى ما يَصِـــحُّ [٨] أن يكُونَ سَبَباً للفعْـــلِ الَّذي عَدَّتـــه ، وضَبَطَهـــا ابـــنُ

---

(١) أي : بين الفعل والمفعول ، قال السيوطي : " الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله ، إذا كـــانت تفيـــد مباشـــرة الفعـــل للمفعول نحو : (أمسكت بزيد) الأصل : (أمسكتُ زيداً) ، فأدخلوا الباء ليعلموا أنّ إمساكك إياه بمباشرة منك له " . ينظـــر : سر الصناعة ١٢٣/١ ، وشرح التصريح ١٣/٢ ، والهمع ١٥٦/٤ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، ورصـــف المبـــاني ٢٢١ ، والجنـــى الدانـــي ٣٧ ، والمغني ١٣٨ .

(٣) في الأصل : " ذهبت " تحريف .

(٤) في الأصل " إلى " بعد قوله : " وزعم ابن مالك " وهي زائدة فحذفتها .

(٥) زيادة لا يستقيم الكلام إلا بها ؛ لأنّ ابن مالك يرى أنّ (الباء) لاتُعدّي إلا الفعل اللازم ، وإلى هذا ذهب ابن عصفور أيضـــاً ، وأمّا جمهور النحويين فيرون أنّها تعدّي الفعل اللازم والمتعدّي ، ولكنها تعدّي اللازم أكثر . ينظـــر : شـــرح التســـهيل ١٤٩/٣ ، وابـــن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، ورصف المباني ٢٢١ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ٣٧ ، والمغني ١٣٨ .

(٦) ينظر : ابن عصفور ٤٩٥/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، ورصـــف المبـــاني ٢٢٢ ، والمغـــني ١٣٩ ، وشرح التصريح ١٣/٢ .

(٧) سورة البقرة ، من آية (٢٢) .

(٨) في الأصل : " إلا " بعد قوله " ما يَصِحُّ " ، فكلمة : " إلاّ " زائدة لا يستقيم الكلام بها .

مالك [١] بأنَّهـا (البَاءُ) الَّتي تَدخُلُ عَلَى ما يَصلُحُ أن يَكُونَ فاعلاً للفعلِ الَّذي عَدَّتـهُ ، كَمثلِ ما مَثَّلنَا ، ألا تَرَى أنَّهُ يَصلُحُ أن يُقَالَ : (أخْرَجَ الماءُ الرِّزقَ مِنَ الثَّمَراتِ) .

الرَّابِعُ : الاستعَانةُ [٢] ، وإنَّمَا يكُونُ ذَلكَ إذا دَخَلَت (البَاءُ) عَلَى الآلَةِ الَّتي يُستَعَـانُ بِهَا عَلَى الفِعْلُ ، كقولكَ : (كَتَبْتُ بالقَلَمِ) ، فإنَّ القَلَمَ هي الآلَةُ الَّـتي يُسـتَعَانُ بِهَا عَلَى الكِتَابَةِ .

الخَامِسُ : التَّعليلُ ، ذَكَرَهُ ابنُ مالك [٣] بَعدَ أن ذَكَرَ السببيَّةَ [٤] ، وإنَّمَا هُمَا مَعنـى واحِد [٥] ، فَهَذا القِسمُ الخامِسُ في الحقِيقَةِ هو الرَّابِعُ .

السَّادِسُ : المصَاحَبَةُ [٦] ، وهي الَّتي تَصلُحُ مكانَهَا (مع) ، ويَنسَبِكُ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيهِ الحَالُ ، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ اهبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾ [٧] ، فَيَصلُحُ في مكَانِهَا (مع) ، أي : اهبِطْ مع سَلَامٍ ، ويَنسَبِكُ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيهِ الحـال ، أي : اهبِـطْ مُسَلَّمـاً عَلَيكَ مِنَّا .

السَّابِعُ : الظَّرفِيَّةُ [٨] ، وهي الَّتي تَصلُحُ مكانَهَا (في) ، كقولِـهِ تَعَـالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [٩] أي : في بَدرٍ .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٤٩/٣ و ١٥٠ .

(٢) ينظر : المفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٨ ، وابن عصفور ٤٩٥/١ ، وابـن القـواس ٣٩٤/١ ، ورصـف المبـاني ٢٢١ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ٣٨ ، والمغني ١٣٩ ، وشرح التصريح ١٢/٢ و ١٣ ، ولم يذكر ابن مالك بـاء الاسـتعانة وأدرجها في باء السببية . ينظر : شرح التسهيل ١٥٠/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٥٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٢٦/٢ ، والجنى الدانـي ٣٩ ، وهمـع الهوامع ١٦٠/٤ .

(٤) في الأصل : " التثنية " تصحيف .

(٥) أي : باء السببية وباء التعليل ، قال أبو حيان في الارتشاف ٤٢٦/٢ : " ولم يذكر أصحابنا هذا ، وكأنّ السبب والتعليل واحد " . ينظر كذلك : الجنى الداني ٣٩ ، والهمع ١٦٠/٤ .

(٦) ينظر : المفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٨ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، ورصـف المبـاني ٢٢٢ ، والارتشاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ٤٠ ، والمغني ١٤٠ ، وشرح التصريح ١٣/٢ ، والهمع ١٥٨/٤ .

(٧) سورة هود ، من آية (٤٨) .

(٨) ينظر : معاني الفراء ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٣ ، وابن القواس ٣٩٥/١ ، ورصف المباني ٢٢٣ ، والارتشـاف ٤٢٦/٢ ، والجنى الداني ٤٠ ، والمغني ١٤١ ، وشرح التصريح ١٣/٢ ، والهمع ١٥٨/٤ .

(٩) سورة آل عمران ، من آية (١٢٣) .

الثَّامنُ : البَدَلُ ، كقولك : (هَذا بذاك) ، أي : هَذا بَدَلُ ذَاكَ ، وردَّهَا بَعضُهُمْ إلى السَبَبيَّة [١] ، فيكُونُ التَّقدير : هَذا بِسَبَبِ ذاك .

التَّاسعُ : المقابَلَةُ ، وتُسَمَّى العِوَضَ أيضاً [٢] ، كقولك : (بِعتُ الثَّوبَ بِدينارٍ) ، فالدِّينَارُ / في مُقَابَلَةِ الثَّوبِ ، وفي مكانِ العِوَضِ مِنْهُ . ٦٧/أ

العَاشرُ : أن تكُونَ بِمَعنَى (عَنْ) [٣] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ فاسأَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ [٤] أي : عَنْهُ ، ومِنْهُ قَولُ عَلقَمة [٥] :

٦١- فإن تَسأَلُوني بالنِّسَاءِ فإنَّني بَصِيرٌ بِأَدوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أي : عَنِ النِّسَاءِ .

الحَادي عشر : أن تكُونَ بِمَعنَى (عَلَى) [٦] ، قَالَ الأَخْفَشُ [٧] : ومِنْهُ قولُهُ تَعَالَى : ﴿ ومِنْ أَهلِ الكِتَابِ مَنْ إن تَأمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إليكَ ومِنهُمْ مَنْ إن تَأمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إليك ﴾ [٨] أي : عَلَى قِنطَارٍ وعلى دِينَارٍ .

---

(١) من هؤلاء أبوحيان والمرادي . ينظر : الارتشاف ٤٢٧/٢ ، والجنى الداني ٤٠ و ٤١ ، والهمع ١٥٩/٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٥١/٣ ، وابن القواس ٣٩٥/١ ، وشرح الكافية ٣٢٧/٢ ، ورصف المباني ٢٢٣ ، والارتشاف ٤٢٧/٢ ، والجنى الداني ٤١ ، والمغني ١٤١ ، وشرح التصريح ١٢/٢ ، والهمع ١٦٠/٤ .

(٣) قال الكوفيون إن (الباء) تأتي بمعنى (عن) ، وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك ، وكونها مختصة بالسؤال فيه خلاف : فقال بعضهم تختص به ، وقال آخرون منهم ابن مالك : لا تختص به ، أمّا البصريون فقد أنكروا هذا المعنى ، وتأوّلوا ما ورد من ذلك بما يناسب المعنى . ينظر : معاني الفراء ٢٦٧/٢ ، ومعاني الأخفش ٤٩٤/٢ ، وأدب الكاتب ٥٠٨ ، وابن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح التسهيل ١٥١/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، ورصف المباني ٢٢٣ ، والارتشاف ٤٢٨/٢ ، والجنى الداني ٤١ ، والمغني ١٤١ و ١٤٢ ، والهمع ١٦١/٤ .

(٤) سورة الفرقان ، من آية (٥٩) .

(٥) عَلْقَمة الفحل ، هوعلقمة بن عَبَدة بن قيس ، من بني تميم ، شاعر جاهلي من أقران امرئ القيس (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ٣٠ و ٣١ ، والشعر والشعراء ٢١٩/١ ، والأغاني ٢١/ ٢٠٠ ، والخزانة ٥٦٥/١) والبيت في ديوانه ٣٥ ، وينظر الشاهد أيضاً في : أدب الكاتب ٥٠٨ ، وشرح المفضليات ٧٧٣ ، وابن عصفور ٤٩٧/١ ، ورصف المباني ٢٢٢ ، والارتشاف ٤٢٨/٢ ، والجنى الداني ٤١ ، والعيني ١٦/٣ و ١٠٥/٤ ، والهمع ١٦١/٤ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٥٢/٣ ، والارتشاف ٤٢٨/٢ ، والجنى الداني ٣٧ و ٤٢ ، والمغني ١٣٧ و ١٤٢ ، وشرح التصريح ١٣/٢ ، والهمع ١٦١/٤ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤٦/١ .

(٨) سورة آل عمران ، من آية (٧٥) .

الثَّاني عشر : زَعَمَ بَعضُهُمْ أنَّهَا تَجيءُ للتَّبعيضِ ، والمحقِّقُونَ مِنَ النَّحويِّينَ واللُّغويِّينَ يُنكِرُونَ ذلكَ [١] ، وكُلُّ ما استَدَلُّوا بِهِ عَلَى وُرُودِ التَّبْعِيضِ [٢] فِيهَا مُحتَمَلٌ ، ولا تَثْبُتُ اللُّغَةُ بالمحتَمَلِ .

الثَّالث عشر : مَجيئُهَا زائِدَةً [٣] ، وذَلِكَ قِيَاسٌ بَعدَ النَّفيِ والاستِفهَامِ ، كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ وما ربُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يعمَلُونَ ﴾ [٤] ، وكقولِك : (هَل زيدٌ بِقائمٍ ؟) وفِيمَا عَدَا هَذَينِ الموضِعَينِ زِيادَتُهَا موقوفةٌ [٥] عَلَى السَّمَاعِ ، وقَد جَاءَتْ زائدةً مَعَ الفَاعِلِ كقولِهِ تَعَالى : ﴿ كَفَى بِهِ شَهِيداً ﴾ [٦] ، ومع المبتدأ كقولِكَ : (بِحَسْبِكَ زيدٌ) ، ومَع الخَبَرِ كقولِهِ تَعَالى : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [٧] أي : مِثْلُها ، وقِيلَ إنَّ (بِمِثْلِهَا) هُنَا لَيسَ بِخَبَرٍ ، وإنَّمَا الخَبَرُ مَحذوفٌ تَقديرُهُ : جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ثَابِتٌ لَهُمْ ، فتكُونُ (البَاءُ) مُتَعَلِّقَةً بِـ (جزاء) ، فليسَتْ بِزائِدَةٍ [٨] ، وتَجيءُ أيضاً زائِدَةً مَعَ المفعُولِ ،

---

(١) (الباء) التي للتبعيض هي التي يحسن موضعها (مِنْ) ، وقد أثبت هذا المعنى : الكوفيون والأصمعي وابن قتيبة والفارسي وابن مالك ، وجعل قومٌ مِنْ ذلك (الباءَ) في قوله تعالى : ﴿ وامسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ ﴾ - المائدة ٦ - ، وبه قال الشافعي ، وعليه بنى مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء ، وقد أنكر قوم منهم ابن جني وابن عصفور ورود باء التبعيض ، وتأوّلوا ماستدلّ به مثبتوا ذلك على التضمين . ينظر : كتاب الأم ٢٢/١ ، ومعاني الفراء ٢١٥/٣ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ، وسر الصناعة ١٢٣/١ ، وابن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح التسهيل ١٥٢/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، ورصف المباني ٢٢٤ ، والارتشاف ٤٢٧/٢ ، والجنى الداني ٤٣ و ٤٤ ، والمغني ١٤٢ ، وشرح التصريح ١٣/٢ ، والهمع ١٥٩/٤ و ١٦٠ .

(٢) في الأصل : " التبغيض " تصحيف .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٨/١ و ٣١٥/٢ و ٢٢٥/٤ ، ومعاني الفراء ٤٢/٢ و ١٣٩/٣ ، والأصول ٤١٣/١ ، ومجالس العلماء ٩٠ ، والمفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ، وابن عصفور ٤٩٢/١ ، وشرح التسهيل ١٥٣/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، والبسيط ٨٥٥/٢ و ٨٥٦ ، ورصف المباني ٢٢٥ ، والارتشاف ١١٣/٢ و ١١٧ و ٤٢٩ ، والجنى الداني ٤٨ ، والمغني ١٤٤ وما بعدها .

(٤) سورة الأنعام ، من آية (١٣٢) .

(٥) في الأصل " موقوف " والصواب ما أثبت .

(٦) سورة الأحقاف ، من آية (٨) .

(٧) سورة يونس ، من آية (٢٧) .

(٨) ذهب الأخفش إلى أنّ (الباء) زائدة ، والتقدير عنده : جزاءُ سيئةٍ مثلها ، وذكر ابن جني أنّ هذا وجه حسن ، ولكنّ الآية تحتمل مع هذا الوجه تأويلين آخرين هما : الأول : أن تكون (الباء) مع ما بعدها هي الخبر ، والتقدير : جزاء سيئةٍ كائنٌ بمثلها ، والثاني : أن تكون (الباء) متعلقة بنفس (الجزاء) ، ويكون الجزاء مرتفعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : جزاء سيئةٍ بمثلها كائن أو واقع ، وهذا التأويل الثاني هو الذي ذكره المؤلف . ينظر : معاني الأخفش ١٦١/٢ و ٣٤٣ ، وسر الصناعة ١٣٣/١ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، والارتشاف ١١٦/٢ و ٤٣٢ ، والجنى الداني ٤٨ ، والمغني ١٤٧ .

كقوله تَعَالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيكِ بِجِذْعِ النَّخلَةِ ﴾ [١] أي : هزِّي إليكِ جذعَ النَّخلَة ، وهو كثيرٌ في القُرآنِ وغيرِه ، وقَد تُزادُ أيضاً مع المجرور ، وهو قَليلٌ [٢] ، ومِنْـهُ قـولُ الشَّاعِرِ [٣] :

٦٢- فأَصْبَحْنَ لا يسألْنَني عَن بِمَا بِهَا أَصَعَّدَ في جَوِّ الهَـوى أم تصَوَّبَـا

أي : لا يَسْألنني عَمَّا بِهَا .

وأمَّا (**مُذْ**) و (**منْذُ**) ، فيكُونانِ حَرفين ، ويكُونانِ ظرفَين ، / فَلاَ يَلزَمَـانِ ٦٧/ ب الحرفيَّةَ ولا الجَرَّ . و (مذ) أدخل [٤] من (منذ) في معنَى الاسميَّة ؛ لأنَّها قَد حُذِفَـتِ النُّونُ منْهَا [٥] ، والتَّصَرُّفُ بالحذْف دَليلُ الاسميَّـة ، وقيلَ إنَّ المحذُوفَ منهَا هـو يَـاءٌ أو واوٌ في آخرِهَا [٦] ، فعَلَى الأوَّل إن سَمَّيتَ بِهَـا صَغَّرتَ تقول : (مُنَيذُ) [٧] فـتَردّ النُّونَ ، وعَلَى الثَّاني لو سَمَّيتَ بِهَا وصَغَّرتَ لَقُلتَ : (مُذَيٌّ) بِيَاءٍ مُشدَّدَةٍ ، سَوَاء كانَ المحذوفُ ياءً أو واواً .

---

(١) سورة مريم ، من آية (٢٥) .

(٢) قالوا إنّ زيادة (الباء) في المجرور هو من غريب مواضعها . ينظر : سر الصناعة ١٣٦/١ ، وشرح الكافيـة ٣٢٨/٢ ، والهمـع ١٦٢/٤ ، والخزانة ١٦٢/٤ .

(٣) البيت للأسود بن يَعْفُر النهشلي ، شاعر جاهلي ، من سادات تميم (تنظر ترجمته في : النوادر ٢٤ ، وطبقات ابـن سـلام ٣٢ ، والشعر والشعراء ٢٥٥/١ ، وسمط اللآلي ٢٤٨/١ ، وشرح السيوطي ١٣٨/١ ، والخزانة ١٩٥/١) . ينظر الشاهد في : ديوانـه ٢١ ، ومعاني الفراء ٢٢١/٣ ، وسر الصناعة ١٣٦/١ ، وابن عصفور ٤٧٦/١ ، وشرح الكافية ٣٢٨/٢ ، واللسـان (صعـد) ٢٥١/٣ ، والارتشاف ٤٣٢/٢ ، والمغني ٤٦٢ ، والعيني ١٠٣/٤ ، وشرح التصريـح ١٣٠/٢ ، والهمـع ١٦٢/٤ ، وشـرح الأشموني ٨٣/٣ ، والخزانة ١٦٢/٤ . و " صعّد " : ارتقى ، و " تصَوَّب " : نزل .

(٤) في الأصل " إذ " قبل قوله " أدخل " زائدة فحذفتها .

(٥) اختلف النحويون في (مذ) هل هي حرف قائم بنفسه أو هي مقتطعة من (منذ) ، فذهب الجمهـور إلى أن (مـذ) محذوفـة النون وأصلها (منذ) ، وذهب ابن ملكون وغيره إلى أنّ كلاً منهما أصل برأسه ، وذهب المالقي إلى أن (مذ) إذا كـانت اسمـاً فأصلها (منذ) ، وأما إن كانت حرفاً فهي لفظ قائم بنفسه . ينظر : المقتضب ٣١/٣ ، والإيضاح العضدي ٢٦١/١ ، والمفصـل ١٧٠ ، والإنصاف ٣٨١/١ وما بعدها ، والفصول ٢١٧ ، وشرح المفصل ٤٦/٨ ، وابن عصفور ٥٤/٢ ، وابن القواس ٣٨٢/١ ، وشرح الكافية ١١٧/٢ ، ورصف المباني ٣٨٧ ، واللسان (منذ) ٥٠٩/٣ ، والارتشاف ٤٦٥/٢ ، والجنـى الدانـي ٣٠٤ و ٣٠٥ ، والمغني ٤٤٢ ، وشرح التصريح ٢١/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٦٥/٢ .

(٧) في الأصل : " مبتذا " تحريف .

ومِنَ النَّاسِ مَن التَزَمَ اسميَّتَهُما [١] ، وقال : قَدْ ثَبَتَتْ لَهُمـــا [٢] الاسميَّـــةُ فَـــلاَ نُخرِجُهُمَا عَنْها مَهمَا أمكَنَ [٣] ، ويَشهَدُ للجمهورِ أنَّهُمَا إذا جَرَّا يُقدَّرانِ بـــ (في) مع زمَنِ الحَالِ ، وبـــ (مِنْ) مع الزَّمَانِ المَاضي ، ولا يُقدَّرُ بالحَرفِ إلاّ الحـــرف ، فَقَدْ ثَبَتَتْ حَرفيَّتُهما .

ويُقال (منذُ) بِضَمِّ الميمِ وكَسرِهَا ، مع ضَمِّ الذَّال لُغَتَان [٤] ، ولَمْ يَثْبُتْ ضَمُّ آخرِ المبنيِّ اللاَّزمِ البِنَاء إلاَّ في (منذُ) واختها (مُذْ) عَلَى مَن ضَمَّ ذَالَهَـــا [٥] ؛ لأنَّ (مُذْ) يُضـ ـمُّ أوَّلُهَا ، وتُكسَرُ ذالُهَا على الفَصيح ، ومِنْهُمْ [مَن] [٦] يضُمُّ ذالَهَا مع ضَمِّ الميمِ ، فيقولُ (مُذُ) [٧] ، ومِنْهُمْ مَن يكسرُ الميمَ مع ضمِّ الذَّالِ [٨] ، وهـــي لُغـــةٌ ضعيفَةٌ لما فِيهَا مِنَ الخرُوجِ مِن ضَمٍّ إلى كَسرٍ .

وإذا قُلنَا بالحَذفِ من (مُذ) ، فوضعُهَا ثلاثيٌّ كـــ (منذ) ، وقِيلَ إنَّ وضعَهَا ثُنائِيٌّ [٩] وهو أولى ؛ لأنَّهَا مبنيَّةٌ ، والغالبُ في المبنيَّاتِ مِنَ الأسمَاءِ السَّاكنِ آخرُها أن تكُونَ ثنائيةً [١٠] ، كـــ (كَمْ) و (مَنِ) الشَّرطيَّة وغيرِهِمَا .

---

(١) في الأصل " اسميتها " والصواب ما أثبت .

(٢) في الأصل " لها " والصواب ما أثبت .

(٣) هذا قول بعض البصريين ، والجر بعدهما عندهم بالإضافة . ينظر : شرح المفصل ٤٥/٨ ، وابن القواس ٣٨٢/١ ، وشـــرح الكافية ١١٨/٢ ، والجنى الداني ٣٠٤ و ٥٠٢ ، والمغني ٤٤١ ، والهمع ٢٢٥/٣ .

(٤) في (منذ) لغتان : ضمّ الميم وهي الفصحى المشهورة ، وكسرها وهي لغة بني سُليم . ينظر : الإنصـــاف ٣٨٢/١ ، وشـــرح المفصـــل ٤٥/٨ ، وشرح التسهيل ٢١٦/٢ و ٢١٨ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، واللسان (منـــذ) ٥١٠/٣ ، والجنـــى الدانـــي ٥٠١ ، والهمـــع ٢٢٢/٣ .

(٥) في الأصل : " ذالهما " تحريف ؛ لأن " منذ " ليس فيها إلاّ ضمّ الذال .

(٦) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٧) ذال (مذ) يجوز فيها الضمُّ والكسر عند ملاقاة ساكن ، والضمّ أكثر ، وقد تُضمُّ ذال (مذ) سواء كان بعدهـــا ســـاكن أم متحـــرك ، وذلك في لغة بني غنيّ وهم حي من غطفان ، ووجه الضمّ أنهم قدّروا النون محذوفة لفظاً لا نيّةً . ينظر : شـــرح المفصـــل ٤٦/٨ و ٤٧ ، وشرح التسهيل ٢١٦/٢ و ٢١٨ ، وابن القواس ٣٨٢/١ ، وشرح الكافية ١١٧/٢ ، واللسان (منـــذ) ٥١٠/٣ ، والارتشـــاف ٢٤٢/٢ ، والجنى الداني ٣٠٤ ، وشرح التصريح ٢١/٢ ، والهمع ٢٢٢/٣ .

(٨) كسر ميم (مذ) و (منذ) لغة بني سليم ، وكسر ميم (مذ) وضمّ ذالها لغة عُكْل . ينظر : شرح الكافية ١١٧/٢ ، واللســـان (منذ) ٥١٠/٣ ، والارتشاف ٢٤٢/٢ ، وشرح التصريح ٢١/٢ ، والهمع ٢٢٢/٣ .

(٩) في الأصل : " شنايي " تحريف .

(١٠) في الأصل : " ثانية " تحريف .

والصَّحيحُ أنَّ (مُذ) و (منذُ) مُفرَدانِ ، ولا اعتِبارَ [1] بقَولِ مَن جَعَلَهُمَا مُركَّبتينِ [مِنْ (مِنْ)] [2] و (إذ) الظَّرْفيَّة ، أو مِن (مِنْ) و (ذو) الطَّائيَّة [3] ، وقَد كَثرت (مُذ) و (منذ) في كلامِ العَرَبِ ، ومع ذلكَ فَلَمْ تَقَعْ واحِدَةٌ مِنْهُمَا في القرآنِ .

وأمَّا معنَاهُمَا الَّذي يُبْنَى عَلَيه إعرابُهُمَا ، فَلاَ يَخلُو أن يَرتَفِعَ ما بَعدَهُمَا فَلَهُمَا حِينَئذٍ مَعنَيَانِ :

أحَدُهُما : أن يُقصَدَ تَعيُّن أوّلِ المُدَّة ، فَلاَ يَقَعُ بَعدَهُمَا إلاَّ المفرَدُ / المعرِفَةُ ؛ لتَتَبيَّنَ الأَوَّليَّةُ ، ويَتَعَيَّنُ الجُزْءُ الَّذي هو أوَّلٌ ، وذلكَ لا يكُونُ إلاَّ بعدَ السُّؤالِ بـ (مَتَى) [4] كقولِكَ : (متَى غَابَ زَيدٌ ؟) فيكُونُ الجوابُ : (منذ يومُ الجُمُعَة) ، وتكُونُ (مُنذ) مقدَّرةً بأوَّل ، أي : أوَّلُ زمانِ غيبتِه يومُ الجُمُعَة ، فـ (منْذُ) مُبْتَدَأ ، والمرفُوعُ بَعدَهَما الخَبَرُ [5] ، لكن في جَعلِ (منذ) مبتدأ ضَعفٌ لإخراجِهَا عَنِ الظَّرفيَّة ، والصَّحيحُ فِيهَا أنَّهَا لا تَتَصَرَّفُ ، أي : لا تَنتَقِل عَنِ الظَّرفيَّة [6] . ٦٨/ أ

المعنى الثاني [7] : أن يُقصَدَ بِهما [8] عَدَدُ المُدَّة ، فَتَقَعَ بَعْدَهُما [9] المعرِفَةُ والنَّكرَةُ ؛ لأنَّ

---

(١) في الأصل : " اعتبرار " تحريف .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) ذهب البصريون إلى أنّ (مذ) و (منذ) مفردتان غير مركبتين ، وذهب الكوفيون إلى أنهما مركبتان ، ثم اختلفوا ، فقال الفراء إنّ أصلهما (مِنْ ذو) ، أي أنهما مركبتان من (مِنْ) الجارة و (ذو) الطائية التي بمعنى : الذي ، وقال غيره إنّ أصلهما (مِنْ إذْ) ، أي : أنهما مركبتان من (من) الجارة و (إذْ) الظرفية . ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ و ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٨ ، وشرح التسهيل ٢١٨/٢ ، وابن القواس ٣٨٢/١ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، واللسان (منذ) ٥٠٩/٣ - ٥١١ ، والارتشاف ٢٤١/٢ و ٤٦٥ ، والجنى الداني ٥٠١ ، والهمع ٢٢١/٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٦١/١ ، والمفصل ١٧٠ ، والفصول ٢١٧ ، وشرح المفصل ٤٦/٨ ، والمقرب ٢٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٤/٢ ، وشرح الكافية ١٢١/٢ ، والجنى الداني ٥٠١ ، والمغني ٤٤٢ ، وشرح التصريح ٢٠/٢ .

(٥) هذا مذهب كثير من البصريين ، فـ (مذ) و (منذ) إذا وليهما اسم مرفوع مبتدآن وما بعدهما خبر ، وإلى هذا ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وكثير من البصريين ، وتبعهم ابن الحاجب وابن عصفور ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملتين . ينظر : المقتضب ٣٠/٣ ، والإيضاح العضدي ٢٦١/١ ، والإنصاف ٣٨٢/١ ، وأسرار العربية ٢٧١ ، وشرح المفصل ٤٦/٨ ، والمقرب ٢٠٢/١ ، وابن عصفور ٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٦/٢ و ٢١٧ ، وابن القواس ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، والارتشاف ٢٤٣/٢ ، والجنى الداني ٥٠١ ، والمغني ٤٤١ ، وشرح التصريح ٢٠/٢ ، والهمع ٣/ ٢٢٣ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢١٦/٢ و ٢١٧ ، والارتشاف ٢٤١/٢ ، والهمع ٢٢٦/٣ .

(٧) في الأصل : " الثالث " والصواب ما أثبته .

(٨) في الأصل : " بها " والصواب ما أثبته .

(٩) في الأصل : " بعدها " والصواب ما أثبته .

العَدَدَ يَحصَلُ سَوَاءٌ عَرَّفْتَ أو نَكَّرتَ ، وإنَّمَا يكونُ ذلكَ بَعدَ السُّؤالِ بـــ (كَمْ) [١] ، فإذا قِيلَ : (كَمْ غَابَ زيدٌ ؟) قلتَ في الجوابِ : (مُذ يومـــان) ومـــا أشبهـــه ، فتكونُ (مُذ) حينئذٍ مُبْتَدأ ، وما بعدها الخبر ، وفيـــه مـــا في الإعْـــرابِ الأوَّلِ [٢] ، وذهب ابنُ مالكٍ و [٣] جَمَاعَةٍ [٤] إلى أنَّ المرتفعَ بَعدَ (مُذ) و (مُنذُ) فـــاعِلٌ بفعلٍ مُضمَرٍ ، فيكونُ التَّقدير : منذُ مَضَى يومَانِ ، أو مُنذُ كانَ يَومَانِ ، يريدونَ كَانَ التَّامة ، وقيلَ هو خَبَرُ مبتَدَأ محذوفٍ [٥] ، فإذا قيـــلَ : (مُـــذ يومَـــان) ، فتَقْديرُه [٦] : الزَّمَانُ الَّذي هو يَومانِ ، وقيلَ هو مبتَدأٌ ، وخبرُهُ (مُنْذ) ، قالَـــهُ الأخفَشُ والزَّجَّاجُ [٧] ، فإذا قُلْتَ : (ما رأيتُهُ منـــذُ يومـــان) ، فـــالتَّقديرُ : بَيـــني وبينَ رؤيتِهِ يومَانِ ، فيُقَدِّرها بـــ (بَين) أو غيرِهَا مِنَ الظُّروفِ علـــى حَسَـــبِ مـــا يَصلُحُ في المكانِ .

فإنِ انجَرَّ ما بَعدَهما فَلَهما [٨] حِينَئذٍ ثَلاَثَةُ مَعَانٍ [٩] :

---

(١) ينظر الصفحة السابقة .

(٢) ينظر الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل : " في " والصواب ما أثبت .

(٤) إذا جاء بعد (مذ) و (منذ) اسم مرفوع ، فهو عند أكثر الكوفيين فاعل بفعل محذوف ، و (مذ) و (منذ) ظرفان مضافـــان للجملة الفعلية التي حُذف فعلها ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة ، وقد تبع الكوفيين في هذا المذهـــب : السـهيلي وابن مضاء وابن مالك في التسهيل . ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ٤٥/٨ ، وابن عصفور ٦٠/٢ ، وشرح التســهيل ٢١٦/٢ و ٢١٧ ، وابن القواس ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، والارتشاف ٢٤٣/٢ ، والجنى الداني ٥٠٢ ، والمغني ٤٤١ ، وشرح التصريح ٢٠/٢ ، والهمع ٢٢٣/٣ .

(٥) هذا قول الفراء وبعض الكوفيين ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة . ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ ، وشـــرح المفصـــل ٤٥/٨ ، وابن القواس ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، والارتشاف ٢٤٣/٢ ، والجنى الداني ٥٠٢ ، والمغني ٤٤١ ، وشـــرح التصريح ٢٠/٢ ، والهمع ٢٢٣/٣ .

(٦) في الأصل " تقديره " و " الفاء " زيادة ليستقيم المعنى .

(٧) هذا مذهب الأخفش والزجاج والزجاجي وطائفة من البصريين ، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملتـــان . ينظـــر : الجمـــل للزجاجي ١٤٠ ، والفصول ٢١٧ ، وشرح المفصل ٤٦/٨ ، وابن عصفور ٦٠/٢ ، وابن القـــواس ٣٨٣/١ ، وشـــرح الكافيـــة ١١٨/٢ ، والارتشاف ٢٤٣/٢ ، والجنى الداني ٥٠٢ ، والمغني ٤٤١ ، وشرح التصريح ٢٠/٢ ، والهمع ٢٢٣/٣ .

(٨) في الأصل : " ما بعدها فلها " والصواب ما أثبت .

(٩) ينظر : الفصول ٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٤/٢ ، وابن القواس ٣٨٤/١ ، وشرح الكافية ١١٨/٢ ، ورصـــف المبـــاني ٣٨٥ ، والارتشاف ٢٤٤/٢ ، والجنى الداني ٥٠٢ ، والمغني ٤٤١ ، والهمع ٢٢٥/٣ .

الأَوَّلُ : أن تكُونا [١] بمَعنَى : (في) ، ولا يكُونُ ذلكَ إلاّ إذا كانَ الَّذي بَعدَهما [٢] معرِفَةً يُرادُ بِهَا الحَالُ ، كقولِكَ : (ما رأيتُهُ منذ يومِنا) ، أي : ما رأيتُهُ في يومِنَا .

الثَّاني : أن تكونَا [٣] بمَعنَى : (مِنْ) ، ولا يكُونُ ذلكَ إلا إذا كانَ الزَّمانُ ماضياً مَعرِفَةً صالحاً لِجَوابِ (مَتَى) ، كقولِكَ : (ما رأيتُهُ منذُ يومِ الجُمُعَةِ) ، أي : مِن يومِ الجمعَةِ .

/ **الثَّالثُ** : أن تكُونَا [٤] بمَعنَى (مِنْ) المُرادُ بِهَا ابتداءُ الغَايَةِ وانتهَاؤها ، ولا يكُونُ ٦٨/ ب ذلكَ إلاّ إذا كانَ الزَّمانُ نَكرةً مُشتَملاً عَلَى ابتداءِ الفعلِ وانتهائه ، فإذا قلت : (صاحبتُهُ منذُ أربَعَةِ أيَّامٍ) ، فالتَّقديرُ : صاحَبْتُهُ مِن أربَعَةِ أيَّامٍ ، بمَعنَى أنَّ ابتداءَ الصُّحبَةِ وانتهاءَهَا قَد اشتَمَلَتْ عَلَيها هَذه الأربَعَةُ أيَّامٍ ، فهو نَظيرُ قَولِهِمْ : (أخَذتُ الثوبَ مِنَ التَّابوت) [٥] ، فابتداءُ الأخذِ وانتهَاؤهُ قَد اشتَمَلَ عَلَيهِمَا التَّابوتُ .

ويجوزُ أن تَقَعَ (مُذْ) و (مُنذُ) بَعدَ الإثباتِ والنَّفي ، كقولِكَ : (صحبتُكَ منذُ يوم الجمعَةِ) ، و (ما صاحَبْتُكَ [٦] منذ يوم الجمعَةِ) . ولا يَجُرَّانِ إلا الظَّاهر ، وزَعَمَ المبَرِّدُ أنَّهما يجرَّانِ المضْمَر [٧] ، وهو مَرْدودٌ .

وأمَّا (رُبَّ) فَأَئِمَّةُ النَّحويينَ على أنَّهَا حَرفٌ ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّهَا

---

(١) في الأصل " أن تكونا ما " تحريف .

(٢) في الأصل " بعدها " والصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل : " تكون " والصواب ما أثبته .

(٤) ينظر الهامش السابق .

(٥) التّابوت : هو الصندوق ، قاله أبو علي وابن جني والزمخشري . ينظر : الكشاف ٣٨٠/١ ، واللسان (بتت) ١٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٠/٢ ، والتاج (تاب) ١٦١/١ .

(٦) في الأصل " من " قبل " منذ " زائدة فحذفتها .

(٧) مذهب جمهور النحويين أنّ (مذ) و (منذ) لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر ، وأجاز المبرد أن يجرّا مضمر الزمان . ينظر : الكتاب ٣٨٣/٢ ، والأصول ٤٣٩/١ ، والمقرب ١٩٣/١ و ١٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، والارتشاف ٢٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٦/٣ و ١٧ ، وابن عقيل ١١/٢ ، والهمع ٣/ ٢٢٦ .

اسمٌ [١] ، وحَمَلَهُ عَلَى ذلكَ أنَّهُ رأى مجيئها مبتدأ في قَولِ الشَّاعِرِ [٢] :

٦٣- إن يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتلَكَ لَمْ يكُنْ عاراً عَليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فـ " رُبَّ " عندَهُ مبتَدأٌ ، و " عارٌ " خبرُهُ ، ولا دَليلَ فيه لقَبُوله للتَّأويلِ ؛ إذْ يُحتَمَلُ [٣] أن يكونَ " عارٌ " خَبَرُ مبْتَدَأ محذوف ، وادِّعاءُ اسْمِيَّتِهَا في غَايَةِ البُعد ، ولَو ادَّعَى أنَّهَا تخرُجُ عَنِ الحَرفيَّةِ في بعضِ المواضِعِ كـ (عنْ) و (على) كانَ أقْرَبَ .

وقَد اعتَنَت العَرَبُ بـ (رُبَّ) ، فَنُقِلَ عَنْهُمْ فيهَا ثلاثَ عَشْرَةَ لُغَةً [٤] : أشْهَرُها (رُبَّ) بِضَمِّ الرَّاءِ وفَتْحِ البَاءِ وتَشْديدِهَا ، ويَليهَا : (رُبَ) بِضَمِّ الرَّاءِ وفَتْحِ البَاءِ وتخفيفِهَا ، و (رَبَ) بِفَتْحِ الرَّاءِ و البَاءِ مُخَفَّفَةً ، و (رَبَّ) بِفَتْحِ الرَّاءِ والبَاءِ وتَشْديدِهَا ، فَهَذِه أربعُ لُغَات ، وقَدْ جَاءَتْ في الأربَعِ تَاءُ التَّأنيث سَاكِنَةً [٥] ، صَارَتْ ثَمَان لُغات ، ثُمَّ (رُبَّتَا) بِضَمِّ الرَّاءِ وفَتْحِ البَاءِ وتَاءٍ مفتوحَةٍ مُشَدَّدة [٦] بَعْدَها ألفٌ ، و (رُبُّ) بِضَمِّ الرَّاءِ والبَاءِ مُشَدَّدَةً ، و (رُبٌّ) بِضَمِّ الرَّاءِ وكَسرِ

---

(١) ذهب جمهور البصريين إلى أنّ (رب) حرف جر ، وذهب الكوفيون والأخفش وتبعهم ابن الطراوة والرضي إلى أنها اسم يُحكم على موضعها بالإعراب ، وذكر السهيلي وابن يعيش وأبوحيان أن هذا الرأي - أي الثاني - هو رأي الكسائي . ينظر : الكتاب ٤٢٠/١ و ١٧٠/٢ ، والمقتضب ٦٥/٣ ، والأصول ٤١٦/١ و ٤١٨ ، والإنصاف ٨٣٢/٢ ، وأمالي السهيلي ٧٢ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وابن القواس ٤٠١/١ ، وشرح الكافية ٣٣٠/٢ ، والبسيط ٨٦٠/٢ ، وتذكرة النحاة ٥ ، والجنى الداني ٤٣٨ ، والمغني ١٧٩ ، والهمع ١٧٣/٤ ، والخزانة ١٨٤/٤ ، وابن الطراوة النحوي ١٤٥ وما بعدها .

(٢) هذا الشاهد لثابت قطنة واسمه ثابت بن كعب ، وقيل : ثابت بن عبد الرحمن ، شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية أصيبت عينه فجعل عليها قطنة فعرف بها (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٦٣٠/٢ ، والأغاني ١٤/ ٢٦٣ ، والخزانة ١٨٤/٤) . وقد رُوي البيت برواية أخرى لاشاهد فيها حيث حلت كلمة : (بعض) مكان كلمة (رب) وذلك في : الشعر والشعراء ٦٣١/٢ ، والأغاني ١٤/ ٢٧٩ ، وورد البيت بالرواية التي فيها الشاهد في : ديوانه ٤٩ ، والمقتضب ٦٦/٣ ، والأزهية ٢٦٠ ، والأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، وأمالي السهيلي ٧١ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وابن القواس ٤٠١/١ ، وشرح الكافية ٣٣١/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ ، والمغني ١٧٩ ، وشرح التصريح ١١٢/٢ ، والهمع ١٧٣/٤ ، وشرح السيوطي ٨٩/١ و ٣٩٣ ، والخزانة ٦٥٦/٣ و ١٨٤/٤ .

(٣) في الأصل تكررت " إذ يحتمل " فحذفتها .

(٤) نقل المرادي في (رُبّ) سبع عشرة لغة ، ونقل ابن هشام فيها ست عشرة لغة . تنظر لغات (ربّ) في : المفصل ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٣١/٨ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، واللسان (ربب) ١/ ٤٠٨ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ ، والجنى الداني ٤٤٧ ، والمغني ١٨٤ ، والهمع ١٧٢/٤ .

(٥) ذكر أبوحيان والمرادي وابن هشام والسيوطي أنّ (ربّ) في هذه اللغات الأربع تتصل بها تاءُ التأنيث ساكنة ومتحركة . ينظر : الارتشاف ٤٥٦/٢ ، والجنى الداني ٤٤٧ ، والمغني ١٨٤ ، والهمع ١٧٢/٤ .

(٦) يقصدُ هنا أنّ الباءَ من (رُبّتا) هي المشدّدة ، وليست التاء . ينظر : الارتشاف ٤٥٦/٢ ، والجنى الداني ٤٤٧ ، والهمع ١٧٢/٤ .

البَاء وتَشْديدها ، و (رُبْ) / بضَمِّ الرَّاءِ وسكونِ البَاءِ ، اللُّغَةُ الثَّالثة عشـــر : (رُبُ) بضَمِّ الرَّاءِ والبَاءِ وتَخْفيفها . ٦٩/أ

فإن قيلَ : فكيفَ دَخَلَت تاءُ التَّأنيث السَّاكنَة في (رُبَّ) وهي حَرفٌ ، وإنَّمَا [تاء] [١] التأنيث السَّاكنَة منْ خَوَاصِّ الأفْعَال ؟ **فالجَوَابُ** : أنَّ العَرَبَ قَـــدْ لَحظُـــوا في بَعضِ الحروف تأنيثَ الكَلمَة ، فَأَدْخَلُوا تَاءَ التَّأنيث باعتبَارِ ذلكَ ، ولَم يَفعَلُوهُ إلا في أربعَة حُروف : (رُبَّ) و (لا) و (ثُمَّ) و (لَعَلَّ) [٢] . والفَرْق بينَ هَـــذه التَّاء [والتَّاء] [٣] الَّتي تَخْتَصُّ بالأسْمَاء : أنَّ هَذه التَّاءَ سَاكنَةٌ [٤] ، وتَاءُ الأسمَـــاء متحرِّكَةٌ ، والفَرقُ بَينَها وبَينَ تاء التَّأنيث الَّتي تَختَصُّ بالأفعَال : أنَّ هَذه لتَـــأنيث الكَلمَة الَّتي دَخَلَتْ عَلَيهَا ، وتَاءُ الأفعَال لتَأنيث الفَاعل لا لتَأنيث الفعْل الـــذي [٥] دَخَلَتْ عَلَيه [٦] .

ومع كَثْرَة لُغات (رُبَّ) واتِّسَاع العَرَب فيهَا لَم تقعْ في القُرآن عاملةً ، وإنَّمَا وقَعَتْ في القُرآن مَكفُوفَةً بـــ (مَا) مُشدَّدة أو مُخفَّفَة ، وقُرئ بهَا في السَّـــبْع [٧] في قَولِه تَعَالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٨] .

---

(١) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٢) تاء التأنيث تلحق : (رب) و (ثم) و (لعل) باتفاق ، واختلفوا في (لات) : فقيل إنّ التاء فيها للتأنيث ، وقيل ليست للتأنيث ، مع اختلاف أقوالهم فيها إن لم تكن للتأنيث . ينظر : المسائل البصريـــات ٦٠٣ ، والأزهيـــة ٢٦٢ ، والأمـــالي الشجرية ١٥٣/٢ ، و ٣٠٢ ، والإنصاف ١٠٧/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٨ ، وشرح الكافيـــة ٢٧٠/١ ، و ٣١٥/٢ ، ورصـــف المباني ٢٤٤ ، والارتشاف ٤٦٤/٢ ، والجنى الداني ٥٨ ، والمغني ١٥٧ ، وشرح التصريح ٤٠/١ ، والهمـــع ١٢٠/٢ ، وينظـــر كذلك صفحة ١٨ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) اختلف النحاة في حركة تاء التأنيث التي تلحق الحروف : فقيل إنها قد تفتح وقد تُسكّن ، ولكـــنّ الأكـــثر تحريكهـــا بـــالفتح ، وقيل إنها مفتوحة في الأصل ، فإذا وُقف عليها سُكّنت . ينظر : الأزهية ٢٦٢ ، والمخصـــص ١٦/ ١١٦ ، والإنصـــاف ١٠٧/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٨ ، ورصف المباني ٢٤٤ و ٢٦٩ ، والمغني ١٥٧ ، وشرح التصريـــح ٤٠/١ ، وحاشـــية الصبان ٤١/١ .

(٥) في الأصل : " التي " والصواب ما أثبت .

(٦) ينظر صفحة ١٨ ، وينظر كذلك : شرح المفصل ٢٧/٩ ، وشرح الكافية ٢٧٠/١ ، ورصف المباني ٢٤٤ .

(٧) قرأ نافع وعاصم (رُبَمَا) بالتخفيف ، والباقون بالتشديد (رُبَّمَا) . ينظر : السبعة ٣٦٦ ، والكشف عن وجوه القراءات الســـبع ٢٩/٢ ، والنشر في القراءات العشر ٣٠١/٢ .

(٨) سورة الحجر ، آية (٢) .

والجمهورُ عَلَى أنَّ (رُبَّ) للتَّقليلِ نَقيض (كم) [١] ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّهَا للتَّكثيرِ [٢] ، وقيلَ : مشتركَةٌ بَينَهُمَا [٣] ، وقيل : إنَّهَا بأصْلِ الوَضْعِ لا تَدُلُّ عَلَى تَقْليلٍ ولا تكثيرٍ ، وإنَّمَا يُفْهَمُ التَّقليلُ أوِ التكثيرُ مِنَ القَرائن الَّتي تَنضَمُّ إليهَا بَحَسَبِ مواضِعِهَا ، واخْتَارَهُ الشيخُ أبوحيان [٤] .

والتَّقليلُ فِيهَا إمّا أنّه [٥] للشّيءِ في جِنسِه ، كَقَولِ الشَّاعِرِ [٦] :

٦٤- ألا رُبَّ مَولُودٍ وَلَيسَ له أبٌ وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ [٧] أَبَوانِ

---

(١) هذا مذهب أكثر النحويين . ينظر : المقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول ٤١٦/١ ، والإيضاح العضدي ٢٥١/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٦/١ ، والمفصل ٢٨٦ ، والأمالي الشجرية ٣٠٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ ، وشرح الجزولية ٨٢٠/٢ ، وابن عصفور ٥٠٠/١ ، وشرح الكافية ٣٢٩/٢ ، والبسيط ٨٥٩/٢ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ ، والمغني ١٨٠ ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٤/٤ .

(٢) هذا المذهب يُنسب إلى صاحب العين وابن درستويه وجماعة ، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه . ينظر : شرح الجزولية ٨٢٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ - ٤٤٧ ، والمغني ١٨٠ ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٤/٤ .

(٣) قيل إن (رب) مشتركة بين التقليل والتكثير ، ولكن على خلاف في ذلك ، فقيل هي للتقليل غالباً وللتكثير نادراً ، وهو رأي أبي نصر الفارابي والسيوطي ، وقيل : عكسه ، أي : للتقليل قليلاً ، وللتكثير غالباً ، واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيل : للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد ، وقيل : هي موضوعة للتقليل والتكثير من غير غلبة في أحدهما . ينظر : ابن عصفور ٥٠٠/١ ، وشرح التسهيل ١٧٧/٣ و ١٧٩ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ - ٤٤٧ ، والمغني ١٨٠ و ١٨١ ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٤/٤ .

(٤) ينظر رأي أبي حيان في الارتشاف ٤٥٥/٢ ، وينظر كذلك : الجنى الداني ٤٣٩ - ٤٤٧ ، والهمع ١٧٤/٤ .

(٥) في الأصل " أسان " تحريف .

(٦) اختُلف في نسبة هذا البيت ، فالأكثرون على أنه لأبي دؤاد الإيادي ، وقيل : لعمرو الجني ، وقيل : لرجل من أزد السراة . وأبو دؤاد اختُلف في اسمه ، فقيل : جارية بن الحجّاج ، وقيل : حَنْظَلَة بن الشَّرْقيّ ، وهو شاعر جاهلي ، وأحد فرسان الخيل المشهورين (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، والمؤتلف والمختلف ١٦٦ ، وسمط اللآلي ٨٧٩/٢ ، والعيني ٣٩١/٢ ، والخزانة ١٩٠/٤ و ١٩١) . ورُوي البيت الثاني برواية أخرى جاءت فيها كلمة : " سوداء " مكان : " غرّاء " ، و " لا تنجلي لزمان " مكان " لا تنقضي لأوان " . و (الشامة) : الخال وهي هنا الأثر الذي في صفحة القمر ، و (غرّاء) : بيضاء ، و (حُرّ الوجه) : ما بدا من الوجنة ، أو ما أقبل عليك من الوجه ، و (مُجلّلة) : قيل ذات عز وجلال ، وقيل من التجليل وهو التغطية . ينظر الشاهد في : الكتاب ٢٦٦/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٦٦/١ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والمخصص ٢٢١/١٤ ، والمفصل ٣٥٣ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ و ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١ ، وابن عصفور ٥٠٠/١ ، وشرح التسهيل ١٧٨/٣ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، والارتشاف ٤٦٠/٢ ، والجنى الداني ٤٤١ و ٤٤٥ ، والمغني ١٨١ ، والعيني ٣٥٤/٣ ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٦/٤ ، والخزانة ٣٩٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢ و ١٦٣ .

(٧) (يَلْدَهُ) : بسكون اللام وفتح الدال وضمها ، والأصل : (يَلِدُهُ) بكسر اللام وسكون الدّال ، فشبّهوه بكَتْف فأسكنوا اللام فالتقى ساكنان ، فحركت الدّال بالفتح إتباعاً لفتحة الياء ، أو بالضم إتباعاً لضمة الهاء . ينظر : الخصائص ٣٣٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/٩ ، وشرح التصريح ١٨/٢ ، والخزانة ٣٩٧/١ .

وذي شَامَةٍ غَرَّاءَ في حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَــةٍ لا تَنقَضِــي لِأَوَانِ

فَذَكَرَ ثَلاَثَةً كلَّها قَلِيلَةً في جنسِهَا :

فالأوَّل : " مولود ولَيسَ لَهُ أبٌ " ، والمرادُ بِهِ عِيسَى عَلَيهِ السلامُ .

والثَّاني : " ذو وَلَــدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ " ، والمرادُ بِهِ : آدمُ ، ومَعْنَى " لَــمْ يَلْــدَهُ " : لَــمْ يَلِــدْهُ [١] . ٦٩/ ب

والثَّالثُ : " ذُو شَامَةٍ غراء " ، والمرادُ بِهِ : القَمرُ ، والمراد بــ " الشَّامَــةِ " : الأَثَــرُ الَّذِي في صَفْحَةِ القَمَرِ .

وإمَّا أن يكونَ التَّقْلِيلُ في (رُبَّ) للشَّيءِ بِحَسَبِ نَظِيرِهِ ، كَقَولِ امرئِ القيسِ :

٦٥- فيا رُبَّ يومٍ قدْ لَهَوتُ ولَيلَةٍ بآنِسَةٍ كأنَّهَا خطُّ تِمْثَالِ [٢]

لَم يُرِدْ تَقليلَ اليومِ واللَّيلَةِ في جنسِهِمَا ، وإنَّمَا أرادَ أنَّ نَظِيرَهُمَا قَلِيلٌ .

والجمهورُ عَلَى أنَّ (رُبَّ) تَتَعَلَّقُ كَمَا يَتَعَلَّقُ غيرُها مِنْ حروفِ الجَرِّ [٣] ، ولا تَتَعَلَّقُ إلاَّ بِمَا بَعدَهَا ؛ لأنَّهَا مِنْ أدواتِ الصُّدُورِ [٤] ، إلاَّ أنَّ ما تَتَعَلَّــقُ بــه [لا] [٥] يَجُوزُ أن يعمَلَ في ضَمِيرِ المجرورِ ، فتَقُولُ : (رُبَّ [رَجُلٍ] [٦] لقيتُ) ، ولا يجــوزُ أن تقولَ : (رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ) عَلَى أنَّ (رُبَّ) تَعَلَّقَتْ بِهِ [٧] ؛ لأنَّ فيهِ تعديــةَ فِعــلِ

---

(١) في الأصل " لم يلدوه " تحريف .

(٢) ينظر الشاهد في : ديوان امرئ القيس ١٤٠ ، وابن عصفور ٥٠٠/١ ، والمقرب ١٩٩/١ ، والمغني ١٨٠ ، وشــرح التصريــح ١٨/٢ ، والهمع ١٧٦/٤ ، وشواهد السيوطي ٣٤١/١ و ٣٩٣ ، والخزانة ٣١/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢٨/٨ ، والارتشاف ٤٥٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٧ ، والجنى الدانــي ٤٥٣ ، والهمــع ١٨٢/٤ ، وشــرح الأشموني ٢٣٦/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وشرح الكافية ٣٣١/٢ ، والارتشاف ٤٦١/٢ ، والجنى الداني ٤٥٣ ، والمغــني ١٨١ ، والهمع ١٧٦/٤ و ١٨٥ .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٦) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٧) ينظر : أمالي السهيلي ٧١ ، وشرح الجزولية ٨٢٤/٢ ، وابن عصفور ٥٠٨/١ ، وشرح الكافيــة ٣٣٠/٢ و ٣٣٢ ، والبســيط ٨٦٢/٢ و ٨٦٣ . قال ابن أبي الربيع في البسيط ٨٦٣/٢ : " فإن قلت : (رب رجل لقيته) ، فلا يصــح أن يُقــال إنّ (ربّ رجــل) يتعلق بــ (لقيته) ؛ لتعدّي (لقيت) إلى مضمره ... فلا بد أن يُقال إنّ (لقيته) في موضع الصفة لــ (رجل) ، ويسد مســد الفعل الذي تتعلق به (رب رجل) " .

الضمير إلى الظَّاهِرِ ، على غَيرِ الطَّرِيقَةِ التي [١] تَعَدَّى بِهَا إلى الضَّمِيرِ ، ألا تَرَى أَنَّهُ تَعَدَّى إلى الضَّمِيرِ بِغَيرِ وَاسِطَةٍ ، وتَعَدَّى إلى الظَّاهِرِ بواسطةِ (رُبَّ) . ومِنْهُمْ مَن ذَهَبَ إلى أَنَّهَا لا تَتَعَلَّقُ بشيءٍ ؛ لأَنَّهَا زائدةٌ [٢] ، كَمَا لا تَتَعَلَّقُ (البَاءُ) في : (بِحَسْبِكَ زيدٌ) إذَا قُلْنَا بِزِيادَتِهَا ، فَمعمُولُهَا عندَهُمْ في مَوضِعِ رفعٍ بالابتداءِ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (رُبَّ) جَرَّتْ لفْظَهُ ، كَمَا جَرَّتِ البَاءُ لفْظَ (بِحَسبِكَ زيدٌ) .

وذَهَبَ الجرميُّ إلى أنَّ (رُبَّ) لا موضِعَ لَهَا مِنَ الإعرابِ ، وإنَّمَا الموضِعُ لمجرُورِهَا [٣] ، فإذا قُلت : (رُبَّ رَجُلٍ لقيتُ) ، فـ (رَجُل) في مَوضِعِ نَصبٍ بـ (لَقيتُ) [٤] ، ولكنْ لَمَّا دَخَلَتْ (رُبَّ) جُرَّ لفْظُهُ بِهَا ، واستَدَلُّوا على ذَلكَ بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ العَطفُ عَلَى مجرُورِهَا بالنَّصبِ ، فلَولاَ أَنَّهُ في مَوضِعِ نَصبٍ لَمَا سَاغَ ذلكَ .

واختَلَفُوا في مَعمُولِهَا هل تلزم صفتهُ أَمْ لا ؟ فالأَكثَرُ عَلَى أَنَّهُ تَلزمُ صفتُهُ [٥] ، ومِنهُمْ مَن قَالَ لا يلزم [٦] ، فإذا قُلتَ : (رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقيتُ) ، فـ (صالِحٌ) صِفَةٌ لـ (رجُلٍ) ، و (لقيتُ) هو العَامِلُ في (رُبَّ) ، ولو قُلتَ : (ربَّ رَجُلٍ لقيتُ)

---

(١) في الأصل : " الذي " والصواب ما أثبت .

(٢) ذهب الرماني وابن طاهر إلى أنّ (ربّ) لا تتعلق بشيء . ينظر : البسيط ٨٦١/٢ ، والارتشاف ٤٥٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٧ ، والجنى الداني ٤٥٣ ، والهمع ١٨٢/٤ ، والخزانة ١٨٤/٤ .

(٣) ذهب الجرمي والأخفش إلى أنّ (رب) زائدة في الإعراب لا في المعنى ، لذلك لا موضع لها من الإعراب ، وتبعهما في هذا الرأي : أبو حيان وابن هشام والسيوطي . ينظر : وابن عصفور ٥٠٧/١ و ٥٠٨ ، والارتشاف ٤٥٨/٢ ، وتذكرة النحاة ٧ ، والمغني ١٨٢ ، والهمع ١٨١/٤ .

(٤) يُحكم على محل مجرور (ربّ) بالرفع أو النصب على حسب العامل بعدها ، فمحل مجرورها في نحو : (ربّ رجل صالح عندي) رفع على الابتدائية ، وفي نحو : (ربّ رجل صالح لقيت) نصب على المفعولية ، وذهب الزجاج ومن وافقه إلى أنّ مجرورها لا يكون إلا في محل نصب . ينظر : ابن عصفور ٥٠٧/١ ، والارتشاف ٤٥٨/٢ ، وتذكرة النحاة ٧ ، والمغني ١٨٢ .

(٥) إلى هذا ذهب المبرد وابن السراج والفارسي والعبدي وأكثر المتأخرين ، ونسب هذا الرأي لجمهور البصريين . ينظر : المقتضب ٦٥/٣ ، والأصول ٤١٧/١ و ٤١٨ ، والإيضاح العضدي ٢٥١/١ ، والأزهية ٢٦٠ ، والمفصل ٢٨٦ ، والأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، والإنصاف ٨٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور ٥٠٣/١ ، وشرح التسهيل ١٨١/٣ ، وشرح الكافية ٣٣١/٢ ، والبسيط ٨٦٤/٢ و ٨٦٥ ، وتذكرة النحاة ٦ ، والارتشاف ٤٥٧/٢ ، والجنى الداني ٤٥٠ ، والمغني ١٨١ ، والهمع ١٧٨/٤ .

(٦) ذهب إلى ذلك الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقشيّ وابن طاهر وابن خروف ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان . ينظر : الكتاب ٤٢١/١ ، وشرح الجزولية ٨٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٨١/٣ ، وتذكرة النحاة ٦ ، والارتشاف ٤٥٧/٢ ، والجنى الداني ٤٥٠ ، والهمع ١٧٨/٤ ، والخزانة ٣٩٧/١ .

قَدَّرْتَ الصِّفَةَ [١] عَلَى مَن يَقُولُ إنَّهُ لا بُدَّ مِن صِفَتِه ، وحَذْفُ صِفَتِه كثيرٌ ، وقِيلَ إنَّهُ لا تُحذَفُ إلاّ نَادراً .

وقَد حَكَمُوا بأنَّ (رُبَّ) مِنْ أدوات الصُّدُور ؛ لأنَّهَا شُبِّهَتْ بـ (مَا) النَّافية لما فيهَا مِنَ التَّقْليل [٢] ، فاسْتَحَقَّت الصَّدْرَ / كَمَا اسْتَحَقَّهُ (مَا) النَّافية ، أو حُمِلَتْ على (كَمْ) ؛ لأنَّهَا نَقيضتها إن قُلنَا بأنَّهَا للتَّقليل ، أو نَظيرَتُهَا إن قُلنَا إنَّهَا للتَّكثير ، والحملُ على النَّقيضِ والنَّظيرِ واقعٌ في كَلاَمِهِمْ [٣] ، فَجُعِلَتْ (رُبَّ) للصَّدْرِ كَمَا أنَّ (كَمْ) للصَّدْرِ ، وقيلَ إنَّها شُبِّهَتْ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ [٤] ؛ لأنَّ (رُبَّ) تَدُلُّ على مَعنىً فِيمَا بَعدَهَا وهو التَّقليلُ ، كما أنَّ همزَةَ الاسْتِفهَامِ تَدُلُّ عَلَى معنىً فِيمَا بَعدَها . ٧٠/أ

والجمهُورُ عَلى أنَّ مَعمُولَها الظَّاهرُ لا يكُونُ إلا نَكِرَةً [٥] ، ومَن قَالَ إنَّهَا تَعمَلُ فِيمَا فِيه الأَلفُ واللامُ فَلا اعتِبَارَ بقوله ، وما نُقِلَ من ذلكَ عَنِ العَرَبِ فَمَحمُولٌ عَلَى أنَّ الأَلفَ واللاَّمَ زائدةٌ [٦] . وإن عَطَفْتَ عَلَى مَعمُولِهَا ظاهراً مُضَافاً إلى الضَّمِيرِ جَازَ [٧] ، كَقَولِهِمْ : " رُبَّ رَجُلٍ وأخيه " ، إمَّا عَلَى أنَّ الإضافَةَ غَيرُ محضَةٍ ، وإمَّا على أنَّ الإضَافَةَ على بَابِهَا ، لكِنَّهُ يَجُوزُ في المعطُوفِ مالاَ يجوزُ في المعطُوفِ

---

(١) في الأصل : " الضمة " تحريف .

(٢) شُبهت (رب) بـ (ما) النافية ؛ لأن (رب) تفيد التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، وحرف النفي له صدر الكلام ، ومن ثم كان لـ (رب) صدر الكلام . ينظر : الأصول ٤١٧/١ ، والأمالي الشجرية ٣٠٠/٢ ، والإنصاف ٨٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور ٥٠٧/١ ، وشرح الكافية ٣٣١/٢ و ٣٣٢ ، والجنى الداني ٤٥٣ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢٠١/٢ و ٣١١ و ٣٨٩ ، وابن عصفور ٥٠٧/١ ، ورصف المباني ٢٦٨ .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٣٠٠/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٠٨/٢ ، والأصول ٤١٦/١ و ٤١٩ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ ، والأزهية ٢٥٩ ، والمفصل ٢٨٦ ، والإنصاف ٨٣٢/٢ و ٨٣٤ ، وابن عصفور ٥٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، وشرح الكافية ٣٣١/٢ ، ورصف المباني ٢٦٧ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ ، والجنى الداني ٤٤٨ ، والمغني ١٨١ .

(٦) أجاز بعض النحويين أن تجرّ (رب) الاسمَ المعرف بالألف واللام ، واحتجوا بقول أبي دؤاد الإيادي :

رُبَّمَا الجامِلِ المؤبَّلِ فيهِمُ ... والعناجيحِ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وردّ الجمهور بأنّ ما ورد من ذلك يخرّج على زيادة (الـ) . ينظر : ابن عصفور ٥٠٥/١ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ ، والجنى الداني ٤٤٨ ، والهمع ١٧٧/٤ .

(٧) شَرَط بعض النحويين لجواز عطف المضاف إلى الضمير على مجرور (رب) أن يكون العطف بالواو . ينظر : الارتشاف ٤٥٦/٢ ، وتذكرة النحاة ٥ ، والجنى الداني ٤٤٩ ، والهمع ١٧٩/٤ .

عَلَيه [١] . فَإنْ جَرَّت الضَّميرَ كقولكَ : (ربَّه رجُلاً) ، فَقيلَ : الضَّميرُ نَكرَة لأنَّهُ حَالٌّ مَحَلَّ النَّكرَة [٢] ، وقيلَ إنَّهُ معرفَةٌ ، ولكنَّهُ لَمَّا كانَ الضَّميرُ غائباً أغنَتْ غَيبَتُهُ عَن تَنكيره ، لِمَا في ضَمير الغَائب من عَدَم التَّعيين [٣] ، ولِهَذَا اشتَرَطُوا ألاَّ يكُونَ الضَّميرُ إلا غائباً مُذَكَّراً عَلى الصَّحيح فيهمَا [٤] ، مُفَسَّراً بمنصُوب نَكرَة ، وجَرُّهُ شُذُوذٌ . ولا يُفصَلُ بينَ (رُبَّ) ومَجرُورِهَا ، وشذَّ الأحمر [٥] فَأجَازَ الفَصْلَ بَينَهُمَا بالقَسَمِ [٦] كقولِكَ : (رُبَّ واللّهِ رَجُلٍ لقيتُ) .

وتَلحَقُ (ما) بَعدَ (رُبَّ) عَلَى ثَلاثَة أنواعٍ :

إمَّا أن تكُونَ زائدةً ، فَتُبْقِي عَمَلَ (رُبَّ) كما تُبْقِي عَمَلَ (البَاءِ) في قولِهِ :

---

(١) جاز عطف المضاف إلى الضمير على مجرور (ربّ) ، إمّا على أن الإضافة غير محضة ، فهي لا تفيد تعريفاً ، فتُجري العرب لفظ : (أخيه) في قولهم : (ربَّ رجل وأخيه) مجرى النكرة ، والتقدير : وأخٍ له ، وإما على أنّ الإضافة على بابها ، لكنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه ، وهو قول الجزولي . ينظر : الكتاب ٥٤/٢ و ٥٥ و ٣٠٠ ، والمقتضب ١٦٤/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٩/١ ، والأزهية ٢٥٩ ، والأمالي الشجرية ٣٠٠/٢ ، وشرح الجزولية ٨٢٢/٢ ، وابن عصفور ٥٠٤/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ و ٢٢٦ ، وشرح الكافية ٣٣٢/٢ ، والبسيط ٣١١/١ و ١٠٣٩/٢ ، ورصف المباني ٢٦٨ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ ، وشرح الشذور ٣٢٨ ، والمساعد ٣٣١/٢ .

(٢) ذهب إلى هذا كثير من النحويين منهم : الزمخشري وابن عصفور وأبو حيان . ينظر : المفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور ٥٠٤/١ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، وتذكرة النحاة ٦ ، والجنى الداني ٤٤٩ و ٤٥٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ ، والهمع ١٨٠/٤ .

(٣) هذا اختيار ابن السراج والفارسي وتبعهما كثير من النحاة منهم : الجزولي والسيوطي . ينظر : الأصول ٤١٩/١ و ٤٢٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١ ، والأزهية ٢٦١ ، والأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، وشرح الجزولية ٨٢١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، والجنى الداني ٤٥٠ ، وشرح التصريح ٤/٢ ، والهمع ١٧٩/٤ و ١٨٠ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، فهم يرون أن (رب) إذا دخلت على ضمير ، فهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، بل يُبنى على صورة المفرد المذكر ، وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه ليطابق التمييز الذي يجيء بعده . ينظر : الأصول ٤١٩/١ و ٤٢٢ ، والأزهية ٢٦١ ، والأمالي الشجرية ٣٠١/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ و ١١٨/٣ ، وابن عصفور ٥٠٤/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وشرح الكافية ٣١٥/٢ و ٣٢٩ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، والجنى الداني ٤٤٩ ، والمغني ١٨١ .

(٥) هو علي بن الحسن (أو المبارك) المعروف بالأحمر ، مؤدّب المأمون العباسي ، أخذ العربية عن الكسائي فنبغ ، توفي سنة (١٩٤ هـ) ، ومن آثاره : " تقفين البلغاء " و " التصريف " . تنظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١٠٤/١٢ ، ونزهة الألباء ٨٠ ، وإنباه الرواة ٣١٣/٢ ، وطبقات النحاة ١٤٧ ، وبغية الوعاة ٣٣٤ .

(٦) ذكر ابن عصفور أن الأحمر الذي أجاز الفصل بين (رب) ومجرورها بالقسم هو : خلف الأحمر ، وخطّأه أبو حيان ، وصحح النسبة لعلي بن الحسن الكوفي ، فقال في الارتشاف ٤٥٦/٢ : " وأجاز أبو علي بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم فتقول : (رب والله رجل صالح صحبته) ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر ، وغرّه شهرة خلف الأحمر " . وقد ذكر ابن السراج أنّ الأخفش أيضاً أجاز الفصل بالقسم . ينظر : الأصول ٤٢٢/١ ، وابن عصفور ٥٠٦/١ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ ، وتذكرة النحاة ٦ ، والهمع ٢٢٧/٤ .

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [١] ، ومن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ [٢] :

٦٦- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ بَينَ بُصرَى [٣] وطَعنَةٍ نَجلاَءِ

فـ " ما " في البيت زائدَةٌ ، و " ضَرْبَة " مجرورٌ بـ " رُبَّ " ، و " طَعنَة " مَعطُوفٌ على " ضَرْبَة " ، و " بينَ بُصرَى " عَلَى حَذف مضَاف ، / أي : بينَ أمـاكِنِ بُصـرَى ، ٧٠/ ب
فالتَّقديرُ : رُبَّ ضَرْبَةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ وطَعنَةٍ نَجلاءٍ بينَ أماكِنِ بُصرَى .

وإمَّا أن تكُـونَ (ما) نَكرَةً موصوفَـةً بمَعنَى شَيْء ، فتكُونَ في موضِـعِ جَـرٍّ بـ (رُبَّ) ، وما بعدَها صفةٌ لَهَا ، كقولِ الشَّاعِرِ [٤] :

٦٧- رُبَّمَا تكرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمـ ـرِ لَهُ فَرجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ

فـ " مَا " مَجرورةٌ بـ " رُبَّ " ، و " تكرَهُ " في مَوضِعِ الصِّفَة لَهَـا ، أي : رُبَّ شَـيءٍ مكروه ، و " فَرجَة " : هو بفَتْحِ الفَاءِ لأنَّهُ في المعَاني ، وأمَّا الفُرجَـةُ في الأجْسَـامِ فَبضَمِّ الفَاءِ ، تقُولُ : (في الأمْرِ فَرْجَةٌ) بالفَتْحِ ، و (في الحَائط فُرْجَةٌ) بـالضَّمِّ . وذَكرَ أبو عمرٍو بنُ العلاءِ أنَّهُ التَبسَ عَلَيهِ أينَ تُفتَحُ الفَاءُ وأينَ تُضَمُّ ، فَسَـمِعَ أعرَابيّـاً

---

(١) سورة آل عمران ، من آية (١٥٩) .

(٢) قائل البيت هو : عَدِيّ بن الرِّعلاء الغسَّاني ، شاعر جاهلي ، و الرِّعلاء : اسم أمه اشتهر به . (تنظـر ترجمتـه في : الخزانـة ١٨٨/٤ ، وشرح السيوطي ٤٠٥/١) . وقد ورد هذا الشاهد في : الأصمعيـات ١٥٢ ، والأزهيـة ٨٢ و ٩٤ ، والأمـالي الشـجرية ٢٤٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٢/٢ ، والبسيط ٨٦٦/٢ ، ورصف المباني ٢٧١ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والجنى الداني ٤٥٦ ، والمغني ١٨٣ ، والعيني ٣٤٢/٣ ، وشرح التصريح ٢١/٢ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، وشرح السيوطي ٤٠٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٣١/٢ ، والخزانـة ١٨٧/٤ .

(٣) (بُصْرَى) ـ بضم الباء وسكون الصاد وقصر الألف ـ : بلدة بالشام من أعمال دمشق ، وهي قصبة كورة حوران ، كان يقـوم فيها سوق في الجاهلية . ينظر : معجم البلدان ٤٤١/١ ، واللسان (بصر) ٦٨/٤ ، والخزانة ١٨٧/٤ .

(٤) هذا البيت وُجد في أشعار جماعة منهم : أمية بن أبي الصلت وعبيد بن الأبرص وعمير الخثعمي وحنيف بن عمير اليشكري وابـن صرمة الأنصاري ، والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت من قصيدة طويلة له ، وهو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت بن أبي ربيعـة الثقفـي ، شاعر جاهلي حكيم من شعراء الطبقة الثانية ، وقيل من الطبقة الأولى ، وكان مطلعاً على الكتب القديمة ، ويلبس المسوح تعبـداً . (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٤٥٩/١ ، والأغاني ٣٠٣/١٧ ، والخزانة ١١٩/١) . وقد ورد هذا الشـاهد في ديـوان أميـة بـن أبي الصلت ٤٤٤ برواية " تجزع " مكان " تكره " ، وفي ديوان عبيد بن الأبرص ٥٠ ، والكتـاب ١٠٩/٢ و ٣١٥ ، والبيـان والتبيـين ٢٦٠/٣ ، والأزهية ٨٢ و ٩٤ ، والمفصل ١٤٥ ، والأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ ، وشرح المفصل ٣/٤ و ٣٠/٨ ، والحماسة البصريـة ٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٧/٣ ، وابن القواس ٤٠٨/١ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، واللسان (فرج) ٣٤١/٢ ، والارتشـاف ٤٦٣/٢ ، وشرح الشذور ١٣٢ ، والعيني ٤٨٤/١ ، والهمـع ٣١٦/١ ، وشـرح السـيوطي ٧٠٧/٢ ، والخزانـة ٥٤١/٢ .
و (العِقال) : هو الحبل الذي يُعقل به البعير ، وقوله : (كحل العقال) أي : فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدابة .

يُخبِرُ آخرَ بِمَوتِ الحجَّاجِ ، فأنشَدَهُ هَذا البيتَ ، فَفَتَحَ الفَاء ، قَالَ أبـــو عمـــرو : " فَلَمْ أدْرِ بأيِّ الأمرَينِ كنتُ أفرحُ أبِمَوتِ الحجَّاجِ أو باستِفَادَةِ هَذِه المسألة " [١] .

وإمَّا أن تكونَ (ما) كافَّةً ، فَتَمْنَعُ (رُبَّ) عَنِ العَمَلِ ، وتَقَعُ بَعدَها الجملَـــةُ الفعليَّةُ إمَّا مُصَدَّرَةً بالماضِي كقولِ الشَّاعِرِ [٢] :

٦٨- وربَّمَا أوفيتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَـــنْ ثَوْبِـــي شَـــمَالاتُ

أو بالمضَارِعِ [٣] كقولِـــه تَعَـــالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٤] ، وتَقَعُ بعدَهَا الجملةُ الاسميَّةُ في الشِّعرِ ، ومثَّلَهَا الشريشي [٥] في غَيرِ الشِّعرِ ، كأنَّـــهُ رأى أنَّهَا تَقَعُ في غَيرِ النَّظمِ ، وقَد نَصَّ غيرُهُ عَلَى أنَّ ذلكَ لا يَجُوزُ [٦] . وقَدْ يُحذَفُ

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣/٤ و ٤ ، وشرح السيوطي ٧٠٨/٢ ، والخزانة ٥٤٤/٢ و ٥٤٥ .

(٢) قائل البيت هو جُذَيمة بن مالك الأبرش المعروف بالوَضّاح ، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق ، قتلته الزبّاء ملكة تدمـــر ثـــأراً لأبيها . (تنظر ترجمته في : تاريخ اليعقوبي ٢٠٨/١ ، والعقد الفريد ٣٣٧/٥ ، وتاريخ ابن خلدون ٢٦٠/٢ ، والخزانة ٥٦٧/٤) . وقـــد ورد الشاهد في : الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والإيضاح العضـــدي ٢٥٣/١ ، والأزهيـــة ٢٦٥ ، والأمـــالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، واللسان (شمل) ٣٦٦/١١ ، والارتشـــاف ٤٦٣/٢ ، والمغـــني ١٨٠ و ١٨٣ ، والعيـــني ٣٤٤/٣ و ٣٢٨/٤ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ و ٢٠٦ ، وشرح السيوطي ٣٩٣/١ ، والخزانة ٥٦٧/٤ . و (أوفَيت علـــى الشـــيء) : أشرفت عليه ، و (العَلَم) الجبل ، و (الشَّمالاَت) - بالفتح ويجوز الكسر بقلة - : هي الريح التي تهب من ناحية القطب .

(٣) اختلف النحويون في جواز دخول (ربما) على الفعل المضارع : فذهب بعضهم إلى جواز ذلك ومنهم : الرضي وأبـــو حيـــان والمـــرادي وابـــن هشام وابن جابر - مؤلف الكتاب - ، وذهب آخرون إلى أنّ الفعل بعد (ربما) لا يكون إلا ماضياً ، أو مضارعاً منزّلاً منزلـــة المـــاضي ، وقالوا إنما جاء الفعل المضارع بعد (ربما) في الآية ؛ لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي ، وقيل : على حكاية حال ماضيه بحـــــازاً ، وقيـــل : التقدير : ربما كان يود ، ومن أصحاب الرأي الأخير : ابن السراج والفارسي والهروي وابن عصفور . ينظر : الأصول ٤١٩/١ ، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١ ، والأزهية ٢٦٣ ، والأمالي الشجرية ٢٤٤/٢ و ٣٠٢ ، وابن عصفور ٥٠٦/١ ، وشرح الكافية ٣٣٢/٢ ، والبســـيط ٨٦٦/٢ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ و ٤٦٤ ، وتذكرة النحاة ٨ ، والجنى الداني ٤٥٧ ، والمغني ١٨٣ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ ، والهمع ٢٣٠/٤ .

(٤) سورة الحجر ، آية (٢) .

(٥) محمد بن أحمد بن محمد جمال الدين أبو بكر الوائلي الشّريشي المالكي ، فقيه نحوي ، أقام بدمشق يفتي ويدرس ، وتوفي بهـــا سنـــة (٦٨٥ هـــ) ، ومـــن آثاره : " شرح ألفية ابن معط " في النحو ، و " كتاب في الاشتقاق " . (تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٨ ، ونفـــح الطيـــب ٢١٧/٢ ، وشـــذرات الذهـــب ٣٩٢/٥ ، ومعجم المؤلفين ٩/٩) . وقد جاء في كتابه التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية لوحة (١٨٣) إنّ (ربما) تدخل على الجملـــة الاسميـــة ومثله بقوله : (ربما فرجٌ قريبٌ) قال : " فمن دخولها على الحرف دخولها على (رب) ، وتقع بعدها الجملة الاسمية ، نحـــو قولك : (ربّما فـــرجٌ قريبٌ) " .

(٦) اختلف النحويون في جواز دخول (ربما) في الاختيار على الجملة الاسمية : فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنّ (رب) إذا كفت بـــ (مـــا) جاز أن يليها الجملتان : الاسمية والفعلية ، وإلى هذا ذهب : الزمخشري وابن يعيش والجزولي وابن مالك وابن هشام ، وذهب سيبويه إلى أنّ (رب) إذا كفت بـــ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية ، وتبعه في ذلك : الفارسي والصيمري والرضـــي وأبـــو حيـــان ، وقيـــل : ندر دخولها على الجملة الاسمية . ينظر : الكتاب ١١٥/٣ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والإيضـــاح العضـــدي ٢٥٣/١ ، والتبصـــرة والتذكـــرة ٢٩١/١ ، والمفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٣٠/٨ ، وشرح الجزولية ٨٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، وشرح الكافيـــة ٣٣٢/٢ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ و ٤٦٤ ، وتذكرة النحاة ٨ ، والجنى الداني ٤٥٦ ، والمغني ١٨٣ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ .

الفعلُ الواقعُ بَعدَ (مَا) الكافَّة ، قال حبيبُ بنُ أوس :

٦٩- عَسَى وَطَنٌ يَدْنُو بِهِمْ وَلَعَلَّمَا وأَن تُعْتِبَ الأَيّامُ فِيهِمْ فَرُبَّمَا (١)

" اعْتَبَتْ " أي : أَرْضَت ، وإنَّمَا يُحذَفُ إذا كانَ مَعْلُوماً كَمَا في البيتِ ، وبِهَذا البيت مَثَّلَ الشيخُ أبو حَيَّان وقال : لَم أجدْ لهُ مِثالاً في شعرِ العَرَب (٢) .

وقَد تُحذَفُ (رُبَّ) بِغَيرِ عِوضٍ عَنْها ، وذلكَ قليلٌ ، ومِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ (٣) : / ٧١/ أ

٧٠- رَسْمِ دَارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

التَّقديرُ : رُبَّ رَسْم ، فـ " رسمٌ " مجرورٌ بـ " رُبَّ " ، و " جَلَلِهْ " بِفَتْحِ الجيمِ ، ومعنَى " جَلَله " : مِنْ أجْله ، والبيتُ مِنَ الخفيف . وأكثرُ ما يكونُ حَذْفُها معَ التَّعويضِ عَنْها ، وقَدْ عَوَّضَتْ عَنْهَا العَرَبُ أربعَةَ حُروفٍ : (الواو) و (الفَاء) و (بَل) و (ثُمَّ) .

فأمَّا (الواوُ) فهِيَ أكثَرُها وقُوعاً ، كقَولِ رؤبة بن العَجَّاج في أوَّلِ أرجُوزَتِه المشهورَةِ :

*** وقاتِمِ الأعْمَاقِ خاوِي المخترق (٤) * [١٩]**

فـ " الوَاوُ " عوضٌ مِنْ " رُبَّ " المحذوفَة ، واختَلَفُوا في الخافِضِ ، فَقِيلَ : هو " رُبَّ " المحذوفة ، ولا يَجُوزُ إظهَارُهَا مَع " الوَاوِ " للجَمْعِ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ

---

(١) ورد هذا البيت في ديوان أبي تمام ٢٣٢/٣ ، وارتشاف الضرب ٤٦٤/٢ .

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٦٤/٢ : " .. و لم يحضرني في ذلك شعر للعرب ، ولكني وجدت في شعر أبي تمام :

عسى وطن يدنو بهم ولعلّما وأن تعتبَ الأيامُ فيهم فربمـا " .

(٣) قائل هذا البيت هو : جميل بن عبد الله بن معمّر العُذْرِيّ ، شاعر من عُشّاق العرب ، أحب بُثَينة واشتهرت أشعاره فيها ، تـوفي سنة (٨٢ هـ) (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٤٣٤/١ ، والأغاني ٩٤/٨ ، وسمط اللآلي ٥٥٧/١ ، والخزانة ١٩١/١) . ويُروى البيت بكلمة : " الغَدَاة " مكان " الحياة " ، وقد ورد الشاهد في : ديوان جميل ٥٢ ، والأغاني ٩٤/٨ ، والأمالي لأبي علي ٢٤٦/١ ، والإنصاف ٣٧٨/١ ، وشرح المفصل ٢٨/٣ و ٥٢/٨ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢ ، وابن القواس ٤١٠/١ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، ورصف المباني ٢٣٣ و ٢٦٩ ، واللسان (جلل) ١٢٠/١١ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، والجنى الداني ٤٥٥ ، والمغني ١٦٤ و ١٨٢ ، والعيني ٣٣٩/٣ ، وشرح التصريح ٢٣/٢ ، وشرح السيوطي ٣٦٥/١ و ٤٠٣ ، والخزانة ١٩٩/٤ . و (رسم الدار) : ما كان لاصقاً من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه ، و (الطلل) : ما شخص من آثار الدار كالوتد ، و (أقضي) : أموت ، و (جَلَلِهْ) : قيل أراد : مِنْ أجلـه ، وقيل أراد : من عظم أمره في عيني .

(٤) الشاهد سبق ذكره صفحة ١١٢ .

منْهُ [١] ، وقيلَ هو " الواوُ " لَمَّا نَابَتْ عَن " رُبَّ " عَمِلَتْ عَمَلَها [٢] . ومَن قَالَ إنَّ " الواوَ " ليست بواوِ العطف استدَلَّ بهَذا البيت ؛ لأنَّهُ في أوَّلِ الأرجُوزَة ، ولَيسَ قَبْلَهُ شَيءٌ يُعطَفُ عَلَيه ، وأُجيبَ [٣] عَنْ ذلكَ بأنَّهُ يُحتَمَلُ أن يكُونَ قَدَّرَ في نَفسه كلاماً يُعطَفُ عَلَيه [٤] . ومَعنَى " القاتم " : الموضعُ الَّذي عَلاهُ القَتم ، وهو الغُبَارُ الَّذي يَضْرِبُ إلى حُمرَةٍ ، و " الأعماقُ " جَمْع عمق - بالعين المهْمَلَة بالضَّمِّ والكَسر - هو ما بَعُدَ من أطرَافِ البَرارِي ، و " الخاوي " الخَالي ، و " المخترَقْ " ، هو الموضعُ الذي تَخترِقُ فيهِ الرِّياحُ .

وأمَّا (الفَاءُ) [٥] فهِيَ دُونَ الوَاوِ في الوقُوعِ ، وتكونُ حرفَ عَطفٍ ، كَقَولِ امْرئِ القَيسِ :

٧١- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعاً فَأَلْهَيتُها عَنْ ذي تَمائِمَ مُغْيَلِ [٦]

فَمَن روى " مثل " بالجَرِّ جَعَلَهُ مَجرُوراً بالفَاءِ نائبَةً عَن " رُبَّ " ، و " ذي تمائم " يَعنِي بِهِ الصَّبِي الَّذي في عُنُقِهِ التَّمَائِم وهي الحُرُوزُ ، و " المُغْوَل " [٧] - بالغين

---

(١) هذا قول البصريين ، فهم يرون أنّ واو (رب) لا تعمل الجرّ ، وإنما العمل لـ (رب) المقدرة . ينظر : الأصول ٤٢٠/١ ، والأمالي الشجرية ١٤٣/١ ، والإنصاف ٣٧٦/١ ، ونتائج الفكر ٢٦١ ، وشرح المفصل ١٨/٢ و ٨/ ٥٣ ، وابن عصفور ٥٠٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ و ١٨٩ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والبسيط ٨٦٨/٢ و ٨٦٩ ، والارتشاف ٤٤٠/٢ و ٤٦٢ ، والجنى الداني ١٥٤ ، والمغني ١٨١ ، والهمع ٢٢٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢ .

(٢) هذا قول الكوفيين والمبرد من البصريين ، فهم يرون أن واو (رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها . ينظر : المقتضب ٣١٨/٢ و ٣٤٧ ، والأمالي الشجرية ١٤٣/١ ، والإنصاف ٣٧٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والبسيط ٨٦٩/٢ ، والارتشاف ٤٤٠/٢ و ٤٦٢ ، والجنى الداني ١٥٤ ، والهمع ٢٢٢/٤ ، والخزانة ٢٠١/٤ .

(٣) في المصورة " وأوجبت " تحريف .

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، والبسيط ٨٦٨/٢ ، والجنى الداني ١٥٤ .

(٥) ذكر ابن مالك والرضي أن الجر بعد (الفاء) و (بل) بـ (رب) المحذوفة باتفاق ، ولكن أبا حيان والمرادي والسيوطي ذكروا أنّ هناك خلافاً في الجارّ للاسم النكرة بعدهما ، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الجر هو بـ (الفاء) و (بل) لنيابتهما عن (رب) . ينظر : شرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والبسيط ٨٧٠/٢ ، ورصف المباني ٢٣٢ و ٤٥٠ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، والجنى الداني ٧٥ و ٢٣٧ ، والهمع ٢٢٢/٤ .

(٦) رُوي : (مُغْيِل) : اسم مفعول من أغْيَلَت المرأةُ ولدها ، أي : سَقَتْهُ الغَيْلَ الذي هو لبن المأتيّة أو لبن الحبلى ، وهي مُغْيِل ، والولد مُغْيَل ، ورُوي : (مُحْوِل) : اسم فاعل من أحوَلَ الصَبيُّ ، فهو مُحْوِل : أي أتى عليه حَوْلٌ من مولِدِه . ووردت (مُغْيِل) في : الكتاب ١٦٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، ورصف المباني ٤٥٠ ، واللسان (غيل) ٥١١/١١ ، والجنى الداني ٧٥ ، والعيني ٣٣٦/٣ ، وحاشية الصبان ٢٣٢/٢ ، ووردت (مُحْوِل) في : ديوان امرئ القيس ٣٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٩ ، وشرح القصائد المشهورات ١٢/١ ، واللسان (حول) ١٨٤/١١ ، وشرح الشذور ٣٢٢ ، وشرح التصريح ٢٢/٢ ، والخزانة ٢٠٢/٤ . وفي المصورة : (مُغْوَل) بسكون الغين والواو مفتوحة ، وقياس هذا أن يكون اسم مفعول من (أغْوَل) ، وقد فسّرة المصنّف بأنه " الذي ترضعه أمه وهي حامل " ، و لم يرد هذا المعنى ولا قريباً منه في (غول) ، كما لم يرد فيها " أفعل " مصححة ولا مُعلّة ، أي أن : (مُغْوَل) لم تأت به رواية ، ولا يساعد عليه اشتقاق ، ولايصحّ له معنى ، فهو سهو أو خطأ ، ويروى البيت : " ومثلك " و " فمثلك بكراً قد طرقت وثيباً " ، و " مرضعٍ " بالجر .

(٧) كذا في الأصل ، وقد وردت هذه الكلمة في جميع كتب النحو واللغة التي اطلعت عليها (مُغْيَل) وليس بالواو . ينظر الهامش السابق .

المعجَمَة - : هو الَّذي تُرضعُهُ أمُّهُ وهي حَامِلٌ ، ورُوِيَ بالحَاءِ المهمَلَة ، وهو الَّـــذي جَازَ عَلَيه حَولٌ . وقَدْ تكُونُ (الفَاءُ) فَاءَ الجَوَابِ كقَولِ الشَّاعِرِ [١] :

٧٢- فإنْ أَهلكْ فذِي حَنَقٍ لَظَاهُ عَلَـــيَّ يكـــادُ يَلْتَهِبُ التهَـــابَـــا

فـــ " الفَاءُ " في جَوابِ [إنْ] [٢] الشَّرْطِيَّة ، وهي نائبَـــةٌ عَـــنْ " رُبَّ " ، و " ذي " مجرورة بهَا ، وهي بمَعنَى صاحب ، / التَّقديرُ : ورُبَّ ذي حَنَقٍ ، و " الحَنَق " - بالحَاءِ المهمَلَة - : الغيظ [٣] ، و " لَظَاهُ " أي : أُوَارُهُ [٤] . ٧١/ ب

وأمَّا (بَلْ) [٥] فهي دونَ (الفَاء) في الوقُوعِ ، كقولِ الشَّاعِرِ [٦] :

٧٣- بَلْ بلَدٍ ملْءُ [٧] الفِجَاجِ قَتَمُهْ [٨] لا يُشْتَـــرَى كتَّانُـــهُ وجَهْرَمُـــــهْ

فـــ " بَلَد " : مخفوضٌ بـــ " بَلْ " نائبةً عَنْ (رُبَّ) ، وقَدْ تَقَدَّمَ أنَّ " القَتَـــمَ " : الغُبَـــارُ ، و " الكَتَّانُ " هو بالفَتْحِ على الفَصِيحِ [٩] ، و " الجَهْرَمَةُ " [١٠] : نِقابٌ مِن شَـــعَرٍ يُصنَـــعُ

---

(١) قائل هذا البيت هو : رَبيعَة بن مَقْرُوم الضَّبِّي ، من شعراء الحماسة ، شاعر مخضرم ، أدرك الإسـلام فأسـلم وشـهد القادسـية وجلولاء ، وعاش مائة سنة (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٣٢٠/١ ، والأغاني ٩٧/٢٢ ، وشرح الحماسة للتـبريزي ٣٢/١ ، والإصابة ٥٢٧/١) . ويروى البيت بكلمة : " فذي لهب " مكان " فذي حنق " ، وقـد ورد الشاهـــد في : شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٤ ، والحماسة ٢١٠/١ ، وشرح المرزوقي ٥٤٤/٢ ، والأمـالي الشـجرية ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والبسيط ٨٧١/٢ ، والارتشاف ٤٦١/٢ ، والمغني ٢١٨ ، وشرح السيوطي ٤٦٦/١ ، والخزانة ٢٠١/٤ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) في الأصل : " بالغيض " الباء زائدة فحذفتها .

(٤) في الأصل " أره " تحريف .

(٥) ينظر الصفحة السابقة هامش رقم (٥) .

(٦) البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٥٠ ، وقد وردا أيضاً في : المسائل البصريـــات ٦٩٧/١ ، والأمـالي الشـجرية ١٤٤/١ ، والإنصاف ٥٢٩/٢ ، ومعجم البلدان ١٩٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وابن القـــواس ٤١١/١ ، واللسان (جهرم) ١١١/١٢ ، والجنى الداني ٢٣٧ ، والمغني ١٥٢ ، والعيني ٣٣٥/٣ ، وشرح السـيوطي ٣٤٧/١ ، والهمـع ٢٢٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٣٢/٢ ، و (الفجاج) : الطرق .

(٧) في الأصل " من " تحريف .

(٨) في الأصل " قيمة " تصحيف .

(٩) جاء في التاج (كتن) ٣١٨/٩ : " ذكر شراح الفصيح كسر الكاف في (الكتان) لغة ، قلت : وهو المشهور علـى ألسـنة العامـة " ، وفتحها هو الفصيح . ينظر كذلك : الصحاح (كتن) ٢١٨٦/٦ ، واللسان (كتن) ٣٥٥/١٣ .

(١٠) (الجَهْرَمَة) أصلها : (جَهْرَمِيَّة) بياء النسبة ، وهي بُسُط من شعر تُنسب إلى (جَهْرَم) وهي مدينة بفارس تعمل فيها الثيـــاب والبُسُط ، وقد يُقال للبساط نفسه : (جَهْرَم) . ينظر : معجم البلدان ١٩٤/٢ ، واللسان (جهرم) ١١١/١٢ ، والعيني ٣٣٥/٣ .

بـــ (جَهْرَم) ، قريةٌ لفارس ، ومُرادُهُ : أنَّ هذِهِ الأرضَ لا يُبَاعُ فِيهَا ولا يُشتَرَى .

وأمَّا (ثُمَّ) فَلَمْ يَحكِهَا إلاّ بَعضُ النحويين ، وهي في غَايَةِ القِلَّةِ [١] .

وإلى هُنَا انتهاءُ الكَلاَمِ عَلَى حروفِ الجَرِّ الَّتِي ذُكِرَتْ في الأُصُولِ ، وأُتِـــمُّ [٢] إن شَاءَ اللَّـــهُ الكلامَ عَلَى ما بَقِيَ مِنْ حروفِ الجَرِّ لِتَتِمَّ الفَائِدَةُ .

وأمَّا (**عَدَا**) فَحُكمُهَا حُكمُ (خَلاَ) وقَد تَقَدَّمَ ، ولاَ فرقَ بَينَهُمَـــا في جَمِيـــعِ أحكامِهما [٣] .

وأمَّا (**كي**) فهي قِسْمَان : ناصِبَةٌ بنَفسِهَا وجَارَّةٌ [٤] ، فأمَّا النَّاصِبَةُ فَسَـــيَأتي الكلامُ عَلَيهَا في بَابِ النَّواصِبِ [٥] ، وأمَّا الجَارَّةُ فالجَرُّ بِهَا قليلٌ ، وإنَّمـــا تَجُـــرُّ في مَوضِعَين :

أحَدُهُمَا : أن تَدْخُلَ عَلَى (ما) الاستِفْهَامِيَّة ، واستَدَلُّوا عَلَى أنَّهَا جَارَّةٌ معهـــا بحَـــذف ألِفِ (مَا) ؛ لأنَّ (ما) الاسْتِفهَامِيَّة لا تُحذَفُ ألِفُهَا إلاَّ إذا دَخَلَ عَلَيهَـــا حَـــرفُ الجَرِّ [٦] ، كقولِهِ تَعَالَى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٧] ، فَتَبيَّـــنَ لَكَ أنَّ (ما) الاستفهاميـــة

---

(١) ينظر : البسيط ٨٧٠/٢ ، والارتشاف ٤٦٢/٢ ، والهمع ٢٢٢/٤ .

(٢) في الأصل : " وأنتم " تحريف .

(٣) ينظر صفحة ٢١٢ ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سيبويه والمبرد لم يحكيا حرفية (عدا) والجرُّ بها ، وإنَّما حكاهـــا الأخفـــش ، في حين اتفق الجمهور على أنّ (خلا) تكون حرفاً وتكون فعلاً . ينظر : الكتـــاب ٣٠٩/٢ و ٣٤٩ ، وأســـرار العربيـــة ٢١٠ ، وشـــرح المفصل ٧٧/٢ و ٧٨ و ٤٩/٨ ، وابن عصفور ٦١٧/١ - ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشـــافية ٧٢١/٢ ، والارتشـــاف ٣١٧/٢ و ٣١٨ ، والجنى الداني ٤٣٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/٢ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، ففي (كي) ثلاثة مذاهب : الأول : أن تكون حرف جرٍّ تارة ، وناصبة للفعل تارة أخرى ، وهو مذهب سيبويه والبصريين ، فإذا نصبت فسيبويه يقول إنها تنصب بنفسها ، والخليل يقول إنها تنصب بإضمار (أنْ) بعدها ، وذلك بنـــاءً على مذهبه وهو أنّه لا ناصب سوى (أن) ظاهرة أو مقدرة ، والثاني : أنها ناصبة للفعل دائماً ، وهو مذهب الكوفيين ، والثالث : أنهـــا حرف جرٍّ دائماً ، والنصب بعدها بـــ (أن) مضمرة أو ظاهرة . ينظـــر : الكتـــاب ٦/٣ ، والمقتضـــب ٨/٢ و ٩ ، والمفصـــل ٣٢٤ ، والإنصاف ٥٧٠/٢ ، وشرح المفصل ١٧/٧ و ٨/ ٤٩ و ٩/ ١٤ و ١٥ ، وشرح الجزولية ٤٦٥/٢ ، وابن عصفـــور ١٣١/١ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٣ وابن القواس ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٢٣٩/٢ ، والبسيط ٢٣٠/١ ومـــا بعدهـــا ، ورصـــف المبـــاني ٢٩٠ ، والارتشاف ٣٩٢/٢ ، والجنى الداني ٢٦٢ - ٢٦٤ ، والمغني ٢٤١ و ٢٤٢ .

(٥) ينظر باب نواصب الفعل المضارع لوحة (٢٩٨/ ب) .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٧٢/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، والجنى الداني ٢٦٣ ، والمغني ٢٤١ و ٢٤٢ ، والهمع ٩٨/٤ .

(٧) سورة النبأ ، آية (١) .

إذا دَخَلَ عَلَيها حرفُ الجَرّ حُذِفَتْ ألفُهَا ، فلَولاَ أنَّ (كي) حَـــرفُ جَـــرٍّ ، لَـــمْ تُحذَفْ ألفُ (ما) الاستفهاميَّة مَعَها ، سُمِعَ من كلاَمِهِمْ : (كَيمَـــهْ ؟) [1] فـــ (الهَـــاءُ) هَاءُ السَّكتِ ، وألِفُ (ما) قَد حُذِفَتْ لِدُخُـــولِ (كي) عَلَيهَـــا ، وهـــي حَـــرفُ جَرٍّ [2] .

الموضعُ الثَّاني : إذا دَخَلَتْ عَلَى (أنْ) النَّاصِبَة للفعلِ ، كقولِكَ : (جئتـــك كـــي تكرِمَني) [3] ، التَّقديرُ : كي أن تُكرِمَني ، فـــ (أن) والفعلَ في تأويلِ المصدَرِ ، و (كي) الجَارَّة دَخَلَتْ عَلَى ذَلِكَ المصدَر ، فالفعلُ منصُوبٌ بـــ (أن) المضمَرَة ، والمصـــدَرُ المقدَّرُ بـــ (أنْ) / والفعل مجرورٌ بـــ (كَيْ) ، واستَدَلُّوا عَلَى أنَّ (أنْ) بَعدَهَـــا مُضمَرَةٌ لظُهورِهَا في بَعضِ المواضِعِ شُذُوذاً [4] ، قَالَ الشَّاعِرُ [5] : ٧٢/ أ

---

(١) ينظر : الكتاب ٦/٣ ، ومعاني الأخفش ١٢٠/١ ، والمقتضب ٩/٢ ، والإيضاح العضدي ٣١٠/١ .

(٢) هذا رأي البصريين ، فقد ذهبوا إلى أنّ (كي) في (كَيْمَهْ) حرف جر دخل على (ما) الاستفهامية ، فحذفت ألفها ، وجـــيء بـــ (هاء) السكت وقفاً للحفاظ على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة ، و (ما) في محل جر بحـــرف الجـــر ، وذهـــب الكوفيـــون إلى أنها الناصبة للفعل ، و (ما) في محل نصب بالفعل المقدر بعدها ، والتقدير : (كي تفعل مـــاذا ؟) . ينظـــر : الكتـــاب ٦/٣ ، ومعـــاني الأخفش ١٢٠/١ ، والمقتضب ٩/٢ ، والمفصل ٢٩١ و ٣٢٤ ، والإنصاف ٥٧١/٢ ، وشـــرح المفصـــل ١٧/٧ و ٤٩/٨ و ٩/ ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨١/٢ ، وابن القواس ٣٧٧/١ ، وشرح الكافية ٢٣٩/٢ ، والارتشاف ٣٩٢/٢ ، والجنى الدانـــي ٢٦١ و ٢٦٢ ، والمغني ٢٤١ و ٢٤٢ ، وشرح التصريح ٣/٢ و ٢٣٠ .

(٣) إذا قلتَ : (جئتك كي تكرمني) ، و لم تُدخل (اللام) على (كي) جاز في (كي) أمـــران : الأول : أن تكـــون مصدريـــة ناصبـــة للفعل بنفسها ، واللام مقدرة ، والثاني : أن تكون حرف جر ، ويجب حينئذ أن يكون الفعل بعدها منصوباً بـــ (أن) مقـــدرة ، وإذا قلتَ (جئتك لكي تكرمني) ، فأدخلت (اللام) عل (كي) لفظاً تعيّن فيها أن تكون ناصبة للفعـــل بنفســـها . ينظـــر : الكتاب ٦/٣ ، والمقتضب ٨/٢ و ٩ ، وشرح المفصل ١٧/٧ و ٨/ ٤٩ و ٩/ ١٥ ، وشرح التسهيل ٢٢٤/١ ، وابن القـــواس ٣٤٠/١ ، وشرح الكافية ٢٣٩/٢ ، والبسيط ٢٣١/١ ، ورصف المباني ٢٩٠ ، والارتشاف ٣٩٣/٢ ، والجنى الدانـــي ٢٦٤ ، والمغني ٢٤١ .

(٤) هذا رأي البصريين ، فهم يرون أنّ إضمار (أنْ) بعد (كي) الجارة على سبيل الوجوب ، فلا يجوز إظهارهـــا عندهـــم إلا في الضرورة ، وجوّز الأخفش من البصريين إظهار (أن) بعد (كي) الجارة في سعة الكلام . ينظر : الكتـــاب ٧/٣ ، والمفصـــل ٣٢٥ ، والإنصاف ٥٧٩/٢ ، والفصول ٢٠٣ ، وشرح المفصل ١٩/٧ و ١٦/٩ ، وابن عصفور ١٤٠/٢ و ١٤٢ ، وشرح الكافيـــة الشـــافية ٧٨١/٢ ، وشرح الكافية ٢٣٩/٢ ، والبسيط ٢٣٢/١ ، والارتشاف ٣٩٣/٢ ، والجنى الداني ٢٦٣ ، والمغني ٢٤١ ، وشـــرح التصريح ٢٣٠/٢ ، والهمع ١٠٠/٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢ .

(٥) قائل البيت هو جميل بن معمر ، وقيل إنه لحسان بن ثابت ، ولكن أكثر النحويين رجحوا أنـــه لجميـــل ، وهـــو في ديوانـــه ٧٤ ، وورد أيضاً في : المفصل ٣٢٥ ، وشرح المفصل ١٤/٩ و ١٦ ، وابن عصفـــور ١٤٢/٢ ، وشـــرح التســـهيل ٢٢٤/١ و ١٤٨/٣ ، وابـــن القواس ٣٤٠/١ و ٣٧٧ ، وشرح الكافية ٢٣٩/٢ ، ورصف المباني ٢٩٢ ، والجنى الدانـــي ٢٦٢ ، والمغـــني ٢٤٢ ، والعيـــني ٢٤٤/٣ و ٣٧٩/٤ ، وشرح التصريح ٣/٢ و ٢٣٠ و ٢٣١ ، وشرح السيوطي ٥٠٨/١ ، والهمع ١٠٠/٤ ، وشـــرح الأشمونـــي ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٥٨٤/٣ .

٧٤- فقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أصْبَحتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَـا أَن تَغُـرَّ وتَخْدَعَا

فـ " ما " زائِدَةٌ " و " أن " ظَهَرَتْ بَعدَ " كَي " شُذوذاً ، و " تَغُرَّ " [١] هو بالغَينِ المعجَمَةِ ، و " تَخْدَعَا " وهو بالخَاءِ المعجَمَةِ والدَّالِ المهمَلَةِ .

وقَد تَقَعُ (ما) غير الاستفْهَامِيَّةِ [٢] بَعدَ (كي) ، كقولِ الشَّاعِرِ [٣] :

٧٥- إذا أنتَ لَمْ تَنفَعْ فَضُرَّ فإنَّمَا يُرادُ الفَتَى كَيْمَـا يَضُـرَّ ويَنفَعَـا

فَقِيلَ : هي " ما " المصدَرِيَّةُ ، وقِيلَ : هي [٤] النَّاصِبَةُ بنَفسِهَا ، والجُمهورُ عَلَـى أنَّ " كي " هُنا جَارَّةٌ ، و " ما " كافَّةٌ لَهَا عَنِ الجَرِّ ، والفِعْلُ مَنصُوبٌ بـ " أنْ " المضمَرةِ [٥] .

وأمَّا (مع) فاختُلِفَ فِيهَا هل [هي] [٦] اسمٌ أو حرفٌ ؟ فقِيلَ : هي اسـمٌ سواءٌ سُكِّنَتْ عَينُها أو حُرِّكَت ، وقِيل : هي حَرفٌ ، وقِيلَ : إن سُكِّنَتْ عَينُهَا فهِي

---

(١) في الأصل " تغروا " تحريف .

(٢) وقعت (كي) حرف جر في موضعين - ذكرهما المؤلف - وهما : قبل (ما) الاستفهامية ، وقبل (أنْ) المصدرية ، ويضيف الأخفش موضعاً ثالثاً تكون فيه (كي) حرف جر ، وذلك قبل (ما) المصدرية ، فـ (ما) المصدرية وصلتها تكونان في موضع جر بـ (كي) . ينظر : معاني الأخفش ١٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٨/٣ و ١٤٩ ، وشرح الكافية ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني ٢٦١ ، والمغني ٢٤١ ، وشرح التصريح ٢/ ٣ ، والهمع ٤/ ١٩٩ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٤ .

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت فقيل : إنه لقيس بن الخطيم ، وقيل : للنابغة الجعدي ، وقيل : للنابغة الذبياني ، وقيل : لعبد الأعلى بن عبد الله ، وقيل : لعبد الله بن معاوية ، قال العيني : " والأصح أن قائله قيس بن الخطيم " ، وهو في ملحق ديوانه ١٧٠ ، كذلك في ملحق ديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ ، وليس في ديوان النابغة الذبياني . ويُروى البيت بكلمة " يُرجّى " بدل " يُراد " ، كما يُروى بالرفع في : " يضرُّ وينفعُ " . وقد ورد في : معاني الأخفش ١/ ١٢٤ ، والصناعتين ٣٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢ ، وابن القواس ١/ ٣٤١ ، وشرح الكافية ٢/ ٢٤٠ ، والارتشاف ٢/ ٣٩٢ و ٣٩٤ ، والجنى الداني ٢٦٢ ، والمغني ٢٤١ ، والعيني ٣/ ٢٤٥ و ٤/ ٣٧٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٣ ، وشرح السيوطي ١/ ٥٠٧ ، والخزانة ٣/ ٥٩١ .

(٤) أي : " كي " الناصبة بنفسها .

(٥) قيل : إن (كي) في البيت جارة ، و (ما) مصدرية ، والفعل بعدها مرفوع ، و (ما) وصلتها في محل جر بـ (كي) ، هذا ما ذهب إليه الأخفش ، وقيل : إن (كي) مصدرية ناصبة للفعل واللام مقدرة و (ما) زائدة ، وقيل : إن (كي) حرف جر ، و (ما) كافة لها عن الجر ، والفعل منصوب بعدها بـ (أنْ) المضمرة . ينظر : معاني الأخفش ١٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، وشرح الكافية ٢٤٠/٢ ، والارتشاف ٣٩٢/٢ و ٣٩٤ ، والجنى الداني ٢٦٢ و ٢٦٣ ، والمغني ٢٤١ ، والعيني ٢٤٦/٣ ، وشرح التصريح ٣/٢ ، والهمع ٩٨/٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٥٩١/٣ .

(٦) زيادة يستقيم بها المعنى .

حَرفٌ ، وإن حُرِّكَتْ فهي اسمٌ [١] . واستَدَلُّوا عَلَى اسمِيَّتِهَا بِدُخُولِ (مِنْ) عَلَيها ، وظُهُورِ الجَرِّ فِيهَا ، وحَكَى سِيبويه [١] : (ذَهَبَ مِن مَعِه) بِكَسْرِ العَينِ .

واتَّفَقُوا عَلَى بِنَائِهَا إذا كانَتْ سَاكِنَةَ العَينِ ، فَإنْ حُرِّكَتْ عَينُها فالصَّحِيحُ أنَّهَا مُعرَبَةٌ [٢] ، وأنَّهَا ثُنَائِيَّةٌ سواءٌ أُضِيفَتْ أو أُفرِدَتْ ، فإذا قُلتَ : (جَاءَ الزَّيدَانِ مَعَاً) ، فالألِفُ بَدَلٌ مِنَ التَّنوينِ ، ولَيسَتْ مِن نَفسِ الكَلِمَة ، فهِيَ كَالألِف في قولِكَ : (رأيتُ زَيداً) ، هَذَا مَذهَبُ سِيبويه [٣] ، وذَهَبَ يُونسُ إلى أنَّهَا ثُلاثِيَّةٌ مَقصورةٌ [٤] ، فألِفُهَا كالألِف في : (عَصَا) فَفَتْحُ العَينِ عِندَهُ لَيسَتْ بِفَتْحَةِ إعرابٍ ، وإنَّمَا الإعرابُ مُقَدَّرٌ في الألِف ، ورَأى أنَّهَا لَمَّا أُفرِدَتْ أُعِيدَ إلَيهَا ما حُذِفَ مِنْهَا ، وهَذَا الَّذي ادَّعَاهُ عَكسُ قاعِدَتِهِمْ ، فإنَّهُمْ إذَا أضَافُوا المحذوفَ مِنْهُ ، أعَادُوا إلَيهِ ما حُذِفَ مِنْهُ كَـ (أبٍ) و (أخٍ) ، وهَذا الَّذي ادَّعَاهُ يُونس / بالعَكسِ . ٧٢/ ب

وإذا حُرِّكَتْ فَلاَ تَكُونُ حركَتُهَا إلا فَتحَةً ، ومِنَ العَرَبِ مَن يكسِرها إذا وقَعَ

---

(١) اختلف في (مع) على ثلاثة أقوال : الأول : أنها اسم على كل حال ، وكلام سيبويه مشعر بهذا ، والثاني : أنها حرف على كل حال ؛ لأنها جاءت ساكنة ؛ ولأنه ليس في العربية اسم متمكن على حرفين إلا وقد حذف منه شيء ، ولا دليل على ذلك في (مع) ، فتعين أن تكون حرفاً ، والثالث : التفصيل ، فإن سكنت كانت حرفاً ، وإن حركت كانت اسماً ، وهذا رأي النحاس والفارسي والرضي والمالقي . ينظر : الكتاب ٢٨٦/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/١ ، والأمالي الشجرية ٢٤٥/١ و ٢٥٣/٢ و ٢٥٤ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، وابن القواس ٤١٢/١ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، والارتشاف ٢/ ٢٦٧ ، ٤٤٩ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والمغني ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢ .

(١) قال سيبويه : " .. وذلك قولك : جاءا معاً وذهبا معاً وقد ذهب مَعَهُ ومِنْ مَعِه " . ينظر : الكتاب ٢٨٦/٣ .

(٢) إذا سُكِّنت (مع) فهي مبنيّة باتفاق ، وإذا حُرِّكت ففيها خلاف : فأكثر النحويين يرون أنّ فتحتها فتحة إعراب ، وكان حقها أن تُبنى لشبهها بالحروف في الجمود المحض ، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال ، والوضع الناقص إذ هي على حرفين ، إلا أنّها أُعربت لمشابهتها (عند) في وقوعها خبراً وصفة وحالاً وصلةً ودالاً على الحضور وعلى القُرب . ينظر : الكتاب ٢٨٦/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٥٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والمغني ٤٣٩ ، وابن عقيل ٧٠/٢ ، والهمع ٢٢٧/٣ .

(٣) هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وصححه أبو حيان . ينظر : الكتاب ٢٢٧/٤ ، وشرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٧ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والهمع ٢٢٨/٣ .

(٤) هذا مذهب يونس والأخفش ، وصححه ابن مالك والرضي . ينظر : شرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، واللسان (معي) ٢٨٨/١٥ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٧ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والهمع ٢٢٨/٣ .

بَعدَهَا سَاكِنٌ ، وهُمْ رَبيعَةُ [١] ؛ لأنَّ تسكينهَا لُغَتهُمْ ، فإذا لَقِيَتْ ساكناً كَسَرُوا لالتقَاء السَّاكنين . ولا تُسَكَّنُ إلاّ إذا كانَتْ مُضَافَةً [٢] ، وتَسكِينُها عِندَ سيبويه مُختَصٌّ بالشِّعرِ [٣] ، نحو قوله [٤] :

٧٦- فَرِيشي مِنكُمُ وهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِن كانَتْ زِيَارتُكُمْ لِمَاماً

فَسَكَّنَ عينَ " معْ " ، و " الفَاءُ " في أوَّلِ البيتِ فَاءُ العَطف ، والمرادُ بـ " رِيشي " : ريشُ الجَنَاحِ ، كِنَايةً عَن نِعمَتِه وقوَّتِه [٥] ، تقولُ : (أنْتَ رِشْتَ [٦] جَنَاحي) ، أي : اعتَنَني ووَصَلْتَني . وغيرُ سِيبَوَيه يُجيزُ تَسكِينَ عين (مَعْ) في الكَلامِ [٧] ، ويَستَدِلُّ بالقِرَاءةِ في الشَّاذِّ [٨] قولُهُ تَعَالى : ﴿ إِنَّا مَعْكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾ [٩]

---

(١) حكى الكسائي أن لغة رَبِيعَة وغَنْم تسكين عين (مع) قبل متحرك نحو : (زيد معْ عَمرو) ، فإذا جاء بعدها ساكن اختلفوا فيها : فبعضهم يكسرها نحو : (زيد مع القوم) ، وبعضهم يفتحها نحو (زيد معَ القوم) . ينظر : شرح التسهيل ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، واللسان (معع) ٣٤١/٨ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٥ ، والمغني ٤٣٩ ، وابن عقيل ٧١/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والهمع ٢٢٧/٣ .

(٢) لأنها إذا أفردت عن الإضافة نُوِّنت . ينظر : شرح المفصل ١٢٨/٢ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٨٧/٣ .

(٤) نسب هذا البيت للراعي النُّميري وليس في ديوانه ، ونسب إلى جرير ، وهو في ديوانه ٤١٠ ، وهو جرير بن عَطِيَّة الخَطَفِيُّ ، من تميم ، من أشعر أهل عصره ، وقد عاش في العصر الأموي ، توفي سنة (١١٠ هـ) . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ٨٦ ، والشعر والشعراء ٤٦٤/١ ، والأغاني ٣/٨ ، الخزانة ٣٦/١) . وقد ورد الشاهد في : الكتاب ٢٨٧/٣ ، والأمالي الشجرية ٢٤٥/١ و ٢٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، واللسان (معع) ٣٤١/٨ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، وابن عقيل ٧٠/٢ ، والعيني ٤٣٢/٣ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢ .

(٥) وقد يكون المراد بـ (ريشي) : المال والمعاش والأثاث واللباس الفاخر ، ذكر ذلك العيني في شرح الشواهد الكبرى ٤٣٢/٣ ، وذكر ابن منظور كلا المعنيين في اللسان (ريش) ٣٠٩/٦ .

(٦) في الأصل " ريشت " تحريف . ينظر : اللسان (ريش) ٣٠٩/٦ .

(٧) تسكين العين من (مع) عند سيبويه ضرورة لا يجوز اللجوء إليها إلا في الشعر ، وخالفه المتأخرون وقالوا إنّ ذلك لغة لربيعة وغَنْم واحتجوا بما حكاه الكسائي عنهم من أنهم يُسكنون العين في سعة الكلام ، وقالوا إنّ من حفظ حجة على من لم يحفظ . ينظر : الكتاب ٢٨٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، واللسان (معع) ٣٤١/٨ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٥ ، والمغني ٤٣٩ ، وابن عقيل ٧١/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢ .

(٨) وردت هذه القراءة بتسكين العين من (معْكم) في البحر المحيط ٦٩/١ ، عند حديث أبي حيان عن القراءات في الآية (١٤) من سورة البقرة ، قال : " وهي لغة غَنم وربيعة " . ينظر كذلك : معجم القراءات ٢٨/١ .

(٩) سورة الشعراء ، من آية (١٥) .

بِسُكُونِ العَينِ .

وإذا أُعرِبَتْ فَلاَ تكُونُ إلاّ ظَرفاً أو حَالاً ، فهي لازِمَةٌ للنَّصبِ ، فَلَيسَتْ بِمُتَصَرِّفَة [١] ، وجَرُّها بـ (من) لا يُخرِجُهَا عَنْ عَدَمِ التَّصَرُّفِ ، كَمَا لَمْ تَخرُجْ (عِند) عَنْهُ بِجَرِّها بـ (مِنْ) [٢] .

وأمَّا معنَاها ، فقد يُرادُ بِهَا المكانُ ، كقولك : (قعَدتُ مع زيدٍ) ، أي : في الموضعِ الَّذي قَعَدَ فِيه زيدٌ ، وقَد يُرادُ بِهَا الزَّمانُ ، كقولكَ : (سافَرتُ مع زيدٍ) ، أي : في الزَّمان الَّذي سَافَرَ فيه زيدٌ . والمصَاحَبَةُ هي مَعنَاهَا الأصلِيُّ ، وقَد يُرادُ النُّصرَةُ كقولِه تَعَالى : ﴿ لا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسمَعُ وأَرَى ﴾ [٣] ، أي : معكُمَا ناصِرٌ لَكُمَا [٤] ، وقَد يُرادُ بِهَا الإعانَةُ ، كقولِه تَعَالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مع الَّذِينَ اتَّقَوا ﴾ [٥] أي : مُغِيثُهُمْ [٦] ، ويَدخُلُهَا معنَى (بَعد) ، كقولِه تَعَالى : ﴿ إِنَّ مع العُسرِ يُسراً ﴾ [٧] أي : بَعد العُسْرِ يُسراً [٨] ، ووَضَعُوا (مع) موضعَ (بعد) ، كَمَا وضَعُوا (بعد) موضِعَ (مع) ، كقولِه تَعَالى : ﴿ عُتُلٍّ بَعدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [٩] أي : مع ذلكَ ،

---

(١) (مع) ظرف غير متصرّف ، لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بـ (مِنْ) ، وهو معرب لازم للنصب ، ويقع خبراً وصلةً وصفةً وحالاً ودالاً على الحضور وعلى القرب ، وذلك أنّ شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أو وصف أن يبقى على نصبه ، ووقوع (مع) خبراً للمبتدأ قليل . ينظر : الأمالي الشجرية ٢٤٥/١ و ٢٤٦ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ و ١٢٩ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ - ٢٤٠ ، وشرح الكافية ١٠٨/١ و ١٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ و ٢٦٨ ، والجنى الداني ٣٠٦ و ٣٠٧ ، والمغني ٤٣٩ ، والهمع ٢٢٧/٣ و ٢٢٨ . وفي المصورة : " بمنصرفه " تصحيف .

(٢) من الظروف العادمة التصرف (عند) ، فلا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورة بـ (مِنْ) . ينظر : شرح المفصل ١٠٠/٤ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٤/٢ ، والمغني ٢٠٧ ، والهمع ١٦٤/٣ .

(٣) سورة طه ، من آية (٤٦) .

(٤) ينظر : الكشاف ٥٣٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٤٦/٦ .

(٥) سورة النحل ، من آية (١٢٨) .

(٦) ينظر : الكشاف ٤٣٥/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٣/٦ ، والبحر المحيط ٥٥٠/٥ .

(٧) سورة الشرح ، آية (٦) .

(٨) لمّا كان وقوع اليسر بعد العسر بزمان قليل ، جُعل كأنه معه . ينظر : التفسير الكبير ٧/٣٢ ، وابن القواس ٤١٣/١ ، واللسان (معع) ٣٤١/٨ ، والبحر المحيط ٤٨٨/٨ .

(٩) سورة القلم ، آية (١٣) .

وقَد جَاءَتْ بمَعنَى (عند) ، حكى سيبويه [١] : (ذَهَبَ مِنْ مَعَه) أي : مِنْ عنده [٢] . قالُوا فإذا قُلت : (خَرَج زيدٌ / وعمرٌو معاً) فَمعنَاهُما : جَميعاً ، فَهُمَا سَوَاءٌ في المعنَى [٣] ، وفَرَّقَ أبو العَبَّاس ثَعلب بَينَهُمَا [٤] بأنَّكَ إذا قُلتَ : (خَرَجَ زيدٌ وعمرٌو مَعاً) كانَ نَصّاً عَلَى أنَّهُمَا خَرجَا في حينٍ واحد ، وإذا قُلتَ : (خَرَجَا جَميعاً) دَليلٌ على أنَّهُمَا اشتَرَكَا في الخروج [٥] ، ويُحتَمَلُ أنَّهُمَا خرجا [٦] مَعاً ، أو خرج [٧] أحَدُهُمَا قبْلَ الآخَرِ . ٧٣/ أ

وأمَّا (متى) فالجَرُّ بهَا لُغَةُ هُذَيل [٨] ، جَاءَ مِن ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ [٩] :

٧٧- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

رُوِي بِخَفْضِ " لُججٍ " ، و " نَئِيجُ " في البَيت هو بالنُّون ثُمَّ همزة ثمَّ يَاء سَاكِنَة مُثَنَّاة مِنْ أسْفل ، [و] [١٠] هو : المشيُ السَّريعُ الَّذي لَهُ صَوتٌ .

---

(١) حكى سيبويه ذلك في الكتاب ٢٨٧/٣ .

(٢) ينظر : المحتسب ٦١/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والمغني ٤٣٩ .

(٣) جاء في لسان العرب (معع) ٣٤٠/٨ : " قال الليث : (كُنّا معاً) معناه : كُنّا جميعاً " ، وهذا رأي ابن مالك أيضاً . ينظر : التهذيب (معا) ٢٤٨/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، والمغني ٤٣٩ ، والهمع ٢٢٩/٣ .

(٤) ينظر : مجالس ثعلب ٣٨٦/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٤٥/١ ، وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والبحر المحيط ٦٢/١ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، والمغني ٤٣٩ ، والهمع ٢٢٩/٣ .

(٥) في الأصل : " القيام " تحريف .

(٦) في الأصل : " أنّ قاما " تحريف .

(٧) في الأصل : " قام " تحريف .

(٨) ينظر : الأزهية ٢٠٠ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، واللسان (متى) ٤٧٤/١٥ ، والارتشاف ٤٦٥/٢ ، والجنى الداني ٥٠٥ ، والمغني ٤٤٠ .

(٩) قائل هذا البيت هو أبو ذُؤَيب الهُذَلي واسمه خُويلد بن خالد بن مُحرِّث ، من بني هذيل من مُضر ، شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، واشترك في الغزو والفتوح . (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٦٥٣/٢ ، والأغاني ٢٦٤/٦ ، والمؤتلف والمختلف ١٧٣ ، والخزانة ٢٠٣/١) . ورُوي البيت في ديوان الهذليين ٥١/١ هكذا :

تَروّت بماءِ البحر ثم تَنَصَّبت على حبشيّاتٍ لهنّ نئيجُ

وقد ورد برواية المصنّف في : معاني الفراء ٢١٥/٣ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ، والخصائص ٨٥/٢ ، والأزهية ٢٠١ ، والمخصص ٦٧/١٤ ، والاقتضاب ٤٤٧ ، والأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٦ ، وابن القواس ٣٢٤/١ ، واللسان (متى) ٤٧٤/١٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٦٥ ، والجنى الداني ٥٠٥ ، والمغني ٤٤١ ، والعيني ٢٤٩/٣ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، وشرح السيوطي ٣١٨/١ ، والخزانة ١٩٣/٣ . والشاعر يصف هنا سُحُباً ، و (ترفَّعَتْ) : تصاعدت ، و (لُجج) : جمع لُجّة وهو معظم الماء .

(١٠) زيادة يستقيم بها المعنى .

وإذا جُرَّ بِهَـا كانَتْ بِمَعنَى : (مِـنْ) ، وقِيلَ بِمَعنَى : (وسط) [١] ، جَاءَ مِن كلامِهِمْ : " أخرَجَها متى كُمِّه " ، أي : مِن كُمِّه ، وجَاءَ أيضاً : " وضَعَهَا متى كُمِّه " ، أي : وسط كُمِّه [٢] .

وأمَّا (لَعَلَّ) فالجَرُّ بها [٣] لُغَةُ بني عُقَيل ، وحَكَاهُ أبو زيد [و] [٤] الفَـرَّاءُ وغيرهما [٥] ، واستَدَلُّوا عَلَى ذلكَ بقولِ الشَّاعِرِ [٦] :

٧٨- لَعَلّ اللّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَينَا بِشَيءٍ أنَّ أُمَّكُـمُ شَرِيـمُ

رُوِيَ بِخَفضِ " الهَاءِ " مِن لفظِ الجَلاَلَة ، ورُوِيَ كَسرُ لامِ " لَعَلّ " في البيتِ تَنبيهـاً على عَمَلِهَا ، ورُوِيَ الفَتحُ على الأصلِ [٧] ، و " شَرِيم " في البيتِ [٨] : اسمُ امـرَأةٍ ، هو بالشِّينِ المعجَمَة .

---

(١) (متى) عند هذيل حرف جرّ بمعنى : (مِنْ) أو بمعنى : (في) ، وقد تكون اسماً بمعنى : (وسط) ، فتكون ظرفـاً مكانيـاً ، فقد حكى الكسائي عن العرب : (أخرجه من متى كُمِّـه) أي : مـن وسـط كُمِّـه . ينظـر : الأزهيـة ٢٠٠ ، والأمـالي الشجرية ٢٧٠/٢ ، واللسان (متى) ٤٧٤/١٥ ، والارتشاف ٤٦٥/٢ ، والجنـى الدانـي ٥٠٥ ، والمغـني ٤٤٠ ، والخزانـة ١٩٣/٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٨٦/٣ ، واللسان (متى) ٤٧٤/١٥ ، والارتشاف ٤٦٥/٢ ، والجنى الدانـي ٥٠٥ ، والمغـني ٤٤٠ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، والهمع ٢١١/٤ . وقال ابن هشام في المغني ٤٤٠ : " واختلف في قول بعضهم : (وضعته متى كُمِّـي) ، فقال ابن سيده : بمعنى : في ، وقال غيره : بمعنى : وسط " .

(٣) في الأصل : " منها " تحريف .

(٤) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٥) الجر بـ (لعل) لغة بني عُقيل ، حكاها أبو زيد وأبو عبيدة والأخفش والفراء ، وقد أنكرها قوم منهم الفارسي وابن عصفـور ، وتأولوا ما ورد من ذلك من كلام العرب ، وهم مَحْجوجُون بنقل هؤلاء الأئمة . ينظر : معاني الفـراء ٩/٣ و ٢٣٥ ، ومعـاني الأخفش ١٢٣/١ ، والنوادر ٣٧ ، وابن عصفور ٤٢٦/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٦١/٢ ، واللسان (علل) ٤٧٣/١١ ، والارتشاف ١٥٥/٢ ، والجنى الداني ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٥ ، والمغني ٢٠٦ و ٣٧٧ ، والهمع ٢٠٧/٤ .

(٦) لم أقف على قائل البيت ، وقد ورد في : شرح المفضليات ٣٠٦ ، والاقتضـاب ٤٦٠ ، وابـن عصفـور ٤٢٧/١ و ٤٧٠ ، والمقـرب ١٩٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢ ، وشرح الكافية ٣٦١/٢ ، ورصف المباني ٤٣٦ ، والجنـى الدانـي ٥٨٤ ، والعيـني ٢٤٧/٣ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، والخزانة ٣٦٨/٤ .

(٧) تجر (لعل) ثابتةَ اللامِ الأولى ومحذوفتها ، ومكسورة اللام الأخيرة ومفتوحتها . ينظر : معـاني الأخفـش ١٢٤/١ ، وشـرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٦١/٢ ، واللسان (علل) ٤٧٣/١١ ، والارتشـاف ١٥٥/٢ ، والجنـى الدانـي ٥٨٦ ، والمغني ٢٠٦ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢ .

(٨) فسّر النحويون (شريم) في البيت بأنها : المرأة الـمُفْضَاة ، وهي التي اتّحد مسلكاها . ينظر : شرح المفضليات ٣٠٥ ، وشـرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، والعيني ٢٤٧/٣ ، وشرح التصريح ٢/٢ .

وأمَّا (بَلْهَ) فَنَقَل الكسَائيُّ الجَرَّ بِهَا [١] ، وأنشَدَ قولُ الشَّاعِرِ [٢] :

٧٩- تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْه الأكُفّ كأنَّهـا لَـمْ تُخلَـقِ

رُوِيَ بِخَفضِ " الأكُفِّ " ، والأشهَرُ في البيتِ رواية النَّصبِ وأمَّا روايةُ الرَّفـعِ فبعيـدةٌ ، ووَجهُهَا [٣] أن تكونَ (بَله) بِمَعنَى : (كيف) [خبراً والأكف] [٤] مبْتَدَأ [٥] .

وأمَّا (**لولاَ**) فإن وقَـعَ بَعدَهَا ظاهِـرٌ أو مُضمَرٌ منفَصلٌ كقولك : (لولا زيد لأكرمتُك) و (لولاَ أنتَ لأَهَنتُ عَمراً) ، فَلا خِلافَ أنَّهَا ليستْ بِحَرفِ جَرٍّ ، وما بَعدَها إمَّا مبتـدأ والخبرُ محذوفٌ مُطلَقاً عِندَ الجمهُورِ [٦] ، وعَلَى تفرقَةٍ عِند ابنِ مالِكٍ / ومَن تَبِعَـهُ [٧] ، ٧٣/ ب

---

(١) تأتي (بله) على أربعة أوجه : الأول : اسم فعل بمعنى (دع) ، وما بعدها منصوب بها ، والثاني : مصدر لم يُنطق له بفعـل ، وهو بمعنى (التَّرك) النائب عن (اترك) ، ويكون مضافاً لما بعده ، فهـو مصـدر مضـاف إلى مفعولـه ، والثـالث : اسـم مرادف لـ (كيف) ، فيرتفع الاسم بعدها ، وحكى هذا الوجه قطرب والأخفش ، والرابع : حرف جرٍّ بمنزلة (حاشـا) و (عـدا) ، وقد نسب النحويون هذا القول إلى الأخفش ، و لم ينسبه أحد منهم إلى الكسائي . ينظر : الكتاب ٢٣٢/٤ ، والمفصـل ١٥٥ ، وشـرح المفصل ٤/ ٤٨ و ٤٩ ، والمقرب ١/ ١٣٢ و ١٣٣ ، وابن القواس ٢/ ١٠٢١ ، وشرح الكافية ٢/ ٧٠ ، والارتشـاف ٢/ ٣٣١ و ٤٦٦ ، والجنى الداني ٤٢٤ - ٤٢٦ ، والمغني ١٥٦ ، والهمع ٣/ ٢٩٧ و ٢٩٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٦ .

(٢) قائل هذا البيت هو كعب بن مالك الأنصاري ، وهو صحابي ، من شعراء النبي - صلى الله عليه وسـلم - ، وشـهد أكـثر الوقـائع . (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلاّم ٥٢ - ٥٤ ، والأغاني ١٦/ ٢٢٦ ، ونكت الهميان ٢٣١ ، والإصابة ٣/ ٣٠٢) . وقد ورد هذا الشاهد في : ديوان كعب بن مالك ٢٤٥ ، والمفصـل ١٥٥ ، وشـرح المفصـل ٤/ ٤٨ ، وابـن عصفـور ٢/ ٢٦٢ ، وشـرح التسهيل ٢/ ١٨٤ ، وابن القواس ٢/ ١٠٢٢ ، وشرح الكافية ٢/ ٧٠ ، واللسان (بلـه) ١٣/ ٤٧٨ ، والارتشـاف ٢/ ٣٣١ و ٤٦٦ ، والجنى الداني ٤٢٥ ، والمغني ١٥٦ ، وشرح السيوطي ١/ ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٢١ و ٣/ ٢٠٣ ، والخزانـة ٣/ ٢٠ . (الجماجم) جمع جمجمة وهي الرأس المشتمل على الدماغ ، و (الهامة) من الشخص رأسه وقيل : بعض الجمجمة .

(٣) في الأصل " وجوهها " تحريف .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام . ينظر : حاشية الصبان ١٢١/٢ .

(٥) رُوي البيت بالأوجه الثلاثة في (الأكُفّ) ، فالنصب على أن (بله) اسم فعل بمعنى (دع) ، أو مصدر موضوع موضع الفعـل كأنك قلت : تركاً الأكفَّ ، والجر على أنّهَا مصدر بمعنى الترك مضاف إلى مفعوله ، أو حرف جر ، والرفع على أنهـا اسـم مـرادف لـ (كيف) . ينظر : شرح المفصل ٤/ ٤٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٧٠ ، واللسان (بله) ١٣/ ٤٧٨ ، والارتشاف ٢/ ٣٣٢ ، والجنـى الداني ٤٢٥ ، والمغني ١٥٦ ، والهمع ٣/ ٢٩٧ ، والخزانة ٣/ ٢٠ ومابعدها .

(٦) هذا رأي أكثر البصريين . ينظر : الكتاب ٢/ ١٢٩ ، والمقتضب ٣/ ٧٦ ، والأمـالي الشـجرية ٢/ ٢١١ ، والإنصـاف ١/ ٧٠ ومـا بعدها ، وشرح المفصل ٣/ ١١٨ و ٨/ ١٤٥ و ١٤٦ ،وابن عصفور ٢/ ٤٤٢ ، وشـرح الكافيـة ١/ ١٠٤ ، والبسـيط ١/ ٥٩٣ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، والجنى الداني ٥٩٩ وما بعدها ، والمغني ٣٥٩ ، والهمع ٢/ ٤١ وما بعدها .

(٧) حذف الخبر بعد (لولا) قيّده الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك بأن يكون الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان الخبر كونـاً مقيداً ، ولا دليل على حذفه إن حُذف ، و لم يجز الحذف ، وإن كان مقيداً وله دليل يدل عليه إن حُذف ، جاز حذفـه وإثباتـه . ينظـر : شرح التسهيل ١/ ٢٧٦ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٨٨ و ٢٨٩ ، والجنى الداني ٥٩٩ وما بعدهـا ، والمغـني ٣٦٠ ، والمسـاعد ١/ ٢٠٨ و ٢٠٩ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٨ و ١٧٩ ، والهمع ٢/ ٤١ و ٤٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢١٥ و ٢١٦ .

فَفَرَّقُوا بينَ أن يكونَ الخَبَرُ كائناً أو محدوداً ، فيُحذَفَ لزوماً للعلمِ به ، وإن كان غيرَ ذلكَ أُظهِرَ ، كقولِه صلى الله عليه وسلَّم [1] : " لولا قومُكِ حديثٌ عَهدُهم بكُفرهم لَهَدَمتُ الكَعبَةَ وبَنَيتُهَا عَلَى قواعدِ إبْراهيم " [2] ، [و] [3] كقول امرأةٍ مِنَ العَرَبِ غَابَ زوجُهَا [4] :

٨٠- فو اللّهِ لولا اللّهُ تُخْشَى عواقِبُهْ لَزُلْزِلَ مِنْ هذا الفِراشِ جَوَانِبُهْ

وجَعَلَ بَعضُهُم المرفُوعَ بَعدَ (لولا) فاعلاً بِفعلٍ مُضمَرٍ [5] ، وبَعضُهُمْ جَعَلَهُ فاعِلاً بـ (لَولاَ) [6] ، وفي هذا القَولِ مِنَ البُعدِ ما فِيه .

فإذا كانَ بَعدَ (لَولاَ) ضَميرٌ مُتَّصِلٌ ، فسيبويه والخَليلُ ويونس يَجعَلُونَهُ مجروراً بـ (لَولاَ) [7] ، ولَيسَ في هَذا القَولِ شيءٌ إلاّ اختلاف حالِ (لولا) مع الظّاهِرِ [8] والمضمَرِ ،

---

(١) لم أجد الحديث بهذا النّص الذي أورده المؤلّف ، ولكن برواية مشابهة ، فيها موضع الاستشهاد الذي من أجله استشهد المؤلف بهذا الحديث فقد أخرج البخاري في صحيحه في كتاب العلم - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه - ١/ ٤٠ و ٤١ : " عن الأسود قال : قال لي ابن الزبير : كانت عائشة تُسِرّ إليك كثيراً فما حدثتك في الكعبة ؟ قلت : قالت لي : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : يا عائشة لولا قومُك حديثٌ عهدهم ، قال ابن الزبير : بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين ... " . وقد ورد هذا الحديث بروايات أخرى لا استشهاد فيها ، ومن ذلك ما جاء في صحيح البخاري (كتاب الحج - باب فضل مكة وبنيانها -) ٢/ ١٥٦ ، وفي صحيح مسلم (كتاب الحج - باب نقض الكعبة وبنائها -) ٤/ ٩٧ و ٩٨ ، وفي سنن الترمذي (أبواب الحج - باب ما جاء في كسر الكعبة -) ٢/ ١٨١ ، وفي تنوير الحوالك في شرح موطأ مالك ١/ ٢٦٣ .

(٢) ينظر تأويل ابن مالك لهذه الرواية في شواهد التوضيح والتصحيح (المبحث ١٧) ص ٦٥ ، وابن أبي الربيع في البسيط ١/٥٩٥ ، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١/٢٨٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) لم أهتد إلى اسم قائلة هذا البيت ، ويُروى البيت برواية أخرى فيها : " لا ربّ غيره " مكان " تُخشى عواقبه " ، و " زُعزع " مكان " زلزل " . ينظر : شرح المفصل ٩/٢٣ ، واللسان (زعع) ٨/١٤٢ ، والمغني ٣٦٠ ، والخزانة ٤/٣٣٢ .

(٥) هذا رأي الكسائي ، ونسبه ابن مالك وابن أبي الربيع والمالقي إلى الكوفيين . ينظر : شرح المفصل ٣/١١٨ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٣ ، وشرح الكافية ١/١٠٤ ، والبسيط ١/٥٩٢ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، والجنى الداني ٦٠١ و ٦٠٢ ، والمساعد ١/٢١٢ ، وشرح التصريح ١/١٧٩ .

(٦) هذا رأي الفراء وابن كيسان وصححه ابن الأنباري ، ونسبه هو وابن يعيش إلى الكوفيين . ينظر : معاني الفراء ١/٤٠٤ ، والأمالي الشجرية ٢/٢١١ ، والانصاف ١/٧٠ و ٧٥ ، وشرح المفصل ١/٩٦ و ٨/١٤٦ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٣ ، وشرح الكافية ١/١٠٤ ، والجنى الداني ٦٠٢ ، والمغني ٣٥٩ ، والمساعد ١/٢١٢ ، وشرح التصريح ١/١٧٨ ، والهمع ٢/٤١ و ٤٢ ، وابن كيسان النحوي ٢٦٠ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢/٣٧٣ و ٣٧٤ ، والأزهية ١٧١ ، والمفصل ١٣٧ ، والأمالي الشجرية ١/١٨٠ و ٢/٢١٢ ، والإنصاف ٢/٦٨٧ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ٣/١١٨ و ١٢١ ، وابن عصفور ١/٤٦٨ ، وشرح التسهيل ٣/١٨٥ ، وابن القواس ١/٣٧٨ وما بعدها ، وشرح الكافية ٢/٢٠ ، ورصف المباني ٣٦٤ ، والارتشاف ٢/٤٧٠ ، والجنى الداني ٦٠٢ وما بعدها ، والمغني ٣٦٠ و ٣٦١ ، والهمع ٤/٢٠٩ .

(٨) في الأصل " أو " تحريف .

ومثالُ ذلكَ موجودٌ في (لدن) ، فإنَّ لَهَا حالَةً دونَ حَالَة : إذا دَخَلَتْ علـــى (غُـــدوة) انتَصَبَ ، وإذا دَخَلَتْ عَلَى غَيرِها انجَرَّ [١] ، فتَقُولُ : (مِن لدنْكَ) و (مِن لَدُنْـــهُ) و (مِـــن لَدُن زيدٍ) ، وأنكَرَ المبرِّدُ قولَ سيبويه ، وطَعَنَ في القَصيدَة [٢] الَّتي استَشْهَدَ ببيتٍ مِنْها وهو :

٨١- وكَمْ مَوطِنٍ لَولاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرامِهِ مِن قُلَّةِ النِّيـــقِ مُنْهَـــوِي [٣]

وقال : يزيدُ بن أمِّ الحكَمِ الثَّقفيّ قائلُ هَذه القصيدَة لَحَّانٌ [٤] ، وإذا سَلَّمْنَا لَهُ ذلـــكَ ، فَمَا يَصْنَعُ بِمَا [٥] رُوِيَ عَنْ غيرِهِ مِن فُصَحَاءِ العَرَبِ ، فمِن ذلكَ ما أنشَدَهُ الفَرَّاء [٦] :

٨٢- أَتُطمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... ولَولاكَ لَمْ تَعْرِضْ لأحسَابنا عَبْسُ [٧]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقصل ١٧٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ و ١٠١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، وشـــرح الكافيـــة ١٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٥/٢ و ٢٦٦ ، والمغني ٢٠٨ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والهمع ٢١٧/٣ - ٢١٩ .

(٢) أنكر المبرد قول سيبويه والأخفش في : المقتضب ٧١/٣ و ٧٣ ، والكامل ٢٥٠/٢ .

(٣) قائل البيت هو يزيد بن الحكم - وقيل : ابن أم الحكم - بن أبي العاص الثقفي ، شاعر أموي ، من شـــعراء الحماسـة ، كـــان حكيمـــاً أبيّ النَّفْس . (تنظر ترجمته في : الأغاني ١٢/ ٢٨٦ ، وشرح المرزوقـــي ٣/ ١١٩٠ - ١١٩٨ ، وسمـــط الـــلآلي ١/ ٢٣٨ ، والخزانـــة ٥٤/١ و ٥٦ و ٤٩٥) . وقد رُوي البيت بكلمة : " قُنّة " مكان " قلّة " في شرح التسهيل ١٨٥/٣ ، وقـــال العيـــني : (القُنّـــة) مثـــل (القُلّة) وهي أعلى الجبل ، و (كم موطنٍ) : مكان للحرب ، و (طحت) : بكسر الطاء وضمها ، أي : هلكـــت ، و (هـــوى) : سقط ، و (الأجرام) : جمع جِرْم ، وجرم الانسان جسده وجثته ، و (النّيق) : أعلى الجبل ، و (منهـــوي) : ســـاقط . وورد الشاهد في : شعراء أمويون (شعر يزيد بن الحكم / القسم الثالث) ٢٧٦ ، والكتاب ٣٧٤/٢ ، ومعاني الفـــراء ٨٥/٢ ، والكـــامل ٢٥٠/٢ ، وأمالي القالي ٦٨/١ ، والمسائل العسكريات ١١٥ ، والمسائل البصريات ٢٨٩/١ ، وســـر الصناعـــة ٣٩٥/١ ، والخصـــائص ٢٥٩/٢ ، والأزهية ١٧١ ، وسمط اللآلي ٢٣٩/١ ، والمفصل ١٣٥ ، والأمالي الشجرية ١٧٧/١ و ٢١٢/٢ ، والإنصـــاف ٦٩١/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، والحماسة البصرية ٢٧٦/٢ ، وابن عصفور ٤٧٣/١ ، وشـــرح الكافيـــة ٢٠/٢ ، والبســـيط ٥٩٥/١ ، ورصف المباني ٣٦٤ ، والجنى الداني ٦٠٣ ، والعيني ٨٧/٣ و ٢٦٢ ، والخزانة ٤٣٠/٢ .

(٤) لَحّن المبرد قائل القصيدة وأنكر استعمال (لولاي) وأخواتها ، وزُدّ باتفاق أئمة البصريين والكوفيين علـــى روايـــة (لـــولاي) وأخواتها عن العرب ، وبأن يزيد بن الحكم من أعيان الشعراء وقد روى شعره الثقات . ينظر : الكتاب ٣٧٣/٢ ، ومعاني الفـــراء ٨٥/٢ ، والكامل ٢٥٠/٢ ، والمقتضب ٧١/٣ - ٧٣ ، وأمالي القالي ٦٨/١ ، والمسائل العســـكريات ١١٥ ، والخصـــائص ٢٥٩/٢ ، والمفصل ١٣٥ ، والإنصاف ٦٩٠/٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ .

(٥) في الأصل " مما " تحريف .

(٦) هذا البيت أنشده الفراء في معاني القرآن ٨٥/٢ ، وكذلك أنشد الفراء البيت السابق (وكم موطـــنٍ ..) ٨٥/٢ ، ولكـــن لم أجد بيت عمر بن أبي ربيعة (أومت بعينيها ..) ضِمْنَ ما أنشده .

(٧) قائل البيت هو عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، ويُروى البيت أيضاً بوضع كلمة " حَسَن " مكان " عبس " ، قال العيني في شرح الشواهد ٢٦٠/٣ : أراد به الحسن بن علي ، ويروى " عبس " اسم قبيلة . وفي معـــاني القـــرآن للفـــراء ٨٥/٢ : " حسم " وهو تحريف ، وقد ورد الشاهد أيضاً في : الإنصاف ٦٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، وابـــن عصفـــور ٤٧٣/١ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، واللسان (إمالا) ٤٧٠/١٥ ، والارتشاف ٥٧٧/٢ ، وابن عقيل ٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/٢ .

وأنشَدَ أيضاً :

٨٣- أَومَتْ بِعَينَيهَا مِنَ الهَودَجِ لَولاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أحجُجِ
أنتَ إلى مَكَّةَ أخرجْتَنِي لَولاكَ هذا العامَ لَم أخْرجِ [1]

إلى غير ذلكَ ممَّا سُمِعَ . وادَّعى الأخفَشُ أنَّ الضَّميرَ المتَّصلَ وُضِعَ مَوضِعَ المنفصلِ في مِثْلِ هَذا [2] ، وفيه ما فيه مِنَ الشُّذوذِ ، وخَرَّجَهُ ابنُ النَّحْوِيَّةِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ [3] ، / أي : لولا وجودُك لَم يكُن كذا ، وهو مَخرَجٌ سهْلٌ ، لكن فيه حَذفُ المضَافِ ، وإبقَاءُ المضَافِ إليه على إعرابِهِ مِنَ الجَرِّ ، وفيه ما فيه مِنَ الشُّذوذِ ، وقَد قُرِئَ بمثله في الشَّاذِّ في قولِه تَعَالَى : ﴿ واللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ [4] بالجَرِّ [5] ، أي : واللهُ يُريدُ ثَوابَ الآخِرَةِ ، وأمّا القاعدةُ [6] المستَمِرَّةُ فهي : أن يُحذَفَ المضافُ ، ويُعرَبَ المضافُ إليه بإعرابِ المحذُوفِ [7] ، كقولِه تعالى : ﴿ واسأَلِ القريةَ ﴾ [8] ٧٤/ أ

---

(١) هذان البيتان لعمر بن أبي ربيعة ، ونُسبا للعَرْجيّ وهو عبد الله بن عمر . وعمر بن أبي ربيعة المخزومي هو أرق شعراء عصره ، وهو من طبقة جرير والفرزدق ، توفي سنة (٩٣ هـ) . (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٥٥٣/٢ ، والأغاني ٦١/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٠/١) . وللبيت رواية أخرى فيها كلمة : " بكفيها " مكان " بعينيها " ، و " لولاك في ذا العام " مكان : " لولاك هذا العام " ، كما روي الشطر الثاني من البيت كما يلي : " ولو تركت الحج لم أخرج " . وقد ورد الشاهد في : ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣ ، والصناعتين ١٢٠ ، والمفصل ١٣٦ ، والأمالي الشجرية ١٨١/١ ، والإنصاف ٦٩٣/٢ ، وشرح المفصّل ١١٨/٣ و ١١٩ ، وابن عصفور ٤٧٣/١ ، وشرح الكافية ٢٠/٢ ، والعيني ٢٦٤/٣ ، والهمع ٢٠٩/٤ ، والخزانة ٤٢٩/٢ .

(٢) هذا مذهب الفراء والكوفيين وإليه ذهب الأخفش من البصريين ، فهم يرون أنّ الضمير المتصل في (لولاي) وأخواتها موضعه رفع على الابتداء ، إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وقد صحح ابن الأنباري هذا الرأي . ينظر : معاني الفراء ٨٥/٢ ، والأزهية ١٧١ ، والمفصل ١٣٨ ، والأمالي الشجرية ١٨٠/١ و ٢١٢/٢ ، والإنصاف ٦٨٧/٢ و ٦٨٩ ، وشرح المفصل ١٢١/٣ ، وابن عصفور ٤٧٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٣ ، وشرح الكافية ٢٠/٢ ، والارتشاف ٤٧٠/٢ ، والجنى الداني ٦٠٤ .

(٣) قال ابن النحوية في حاشيته على كافية ابن الحاجب ٢٥٠/١ : " ويحتمل أن يكونَ الضميرُ بعد (لولا) مجروراً على تقدير حذف المضاف ، أي : لولا وجودُك ، إلا أنّه حُذفَ المضافُ ، و لم يُغيَّر المضافُ إليه عن حاله " .

(٤) سورة الأنفال ، من آية (٦٧) .

(٥) هذه قراءة ابن جَمّاز . ينظر : المحتسب ١: ٢٨١ ، والكشاف ٢/ ١٦٨ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧١ ، والبحر المحيط ٤/ ٥١٨ .

(٦) في الأصل : " الآخرة " سهو ، وقد أثبت ما يستقيم الكلام بمثله .

(٧) إذا أُمن اللبس ، فقد يُحذف المضاف ، ويُقام المضاف إليه مقامه ، ويُعرب بإعرابه . ينظر : المفصل ١٠٣ ، وشرح المفصل ٣/ ٢٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٦ ، والارتشاف ٢/ ٥٢٨ و ٥٣١ .

(٨) سورة يوسف ، من آية (٨٢) .

التقدير : واسألْ أهلَ القريةِ .

وإلى هاهُنا انتهاءُ الكَلامِ عَلَى حروفِ الجَرِّ غير ما يتعلَّقُ منها بابِ القَسَـــمِ ، وسيأتي في بابه إن شاءَ الله تَعَالى .

بـــابُ القَسَـــمِ

القَسَمُ مَصدَرُ (أقْسَمَ) (قَسَماً) ، وهو مَصدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزِّيادةِ كقولـــه تَعَالى : ﴿ واللهُ أَنبَتَكُم مِنَ الأَرضِ نَبَاتاً ﴾ [١] ، ويعني مصدرٌ على حَذفِ الزِّيـــادَةِ : أَنَّهُ يُحذَفُ مِنَ المصدَرِ ما كانَ زائداً في فِعلِه ، والزَّائدُ في الفعل [٢] هـــي الهمـــزَةُ ، فَحُذِفَتْ مِنَ المصدَرِ الَّذي هو (قَسَمٌ) ، وقيل : هو اسمُ مصدَرٍ لا مَصـــــدَرٌ [٣] . وهو مَأخُوذٌ في المعنَى مِن قَسْمِ اليمينِ على أولياءِ المقتُولِ إذَا حَلَفُوا [٤] ، وقيلَ : مـــــنَ (التَّقْسِيمِ) وهو : التَّعظيمُ ، يُقالُ : (بيتٌ مُقَسَّمٌ) ، أي : مُعَظَّـــمٌ ؛ لأنَّ القَسَـــمَ لا يكُونُ إلاّ بِمَا يُعَظَّمُ ، ويُسَمَّى (القَسَمُ) أيضاً : يميناً ؛ لأنَّهُمْ كـــــانُوا إذا حَلَفُـــوا ضَرَبُوا بأيمانِهِم الأرضَ تأكيداً لِحَلفِهِمْ [٥] ، وقيلَ : لأنَّهُمْ كانُوا إذا حَلَفُوا يغمسونَ أيمَانَهُمْ في دمٍ أو طِيبٍ تأكيداً لأيمانِهِمْ [٦] .

وأمَّا حَدُّهُ اصطلاحاً فقالوا : القَسَمُ جُملَةٌ تُؤكَّدُ بِهَا جُمْلَـــةٌ أُخرى ، غيرُ خبريَّةٍ [٧] ،

---

(١) سورة نوح ، آية (١٧) .

(٢) في الأصل " القسم " والصواب ما أثبت .

(٣) ينظر : شرح الشذور ٣٨٢ و ٤١٢ ، وابن عقيل ٢/ ٩٨ ، وشرح التصريح ١/ ٣٢٤ ، وحاشية الصبان ٢/ ١١٤ .

(٤) (القَسَم) أصله من القَسَامة وهي : الأيمان تُقسمُ على أولياء القتيل إذا ادَّعوا الدَّم ، وتفسير " القَسَـــامة في الـــدم " : أن تدَّعـــي جماعة من أولياء القتيل على رجل أنه قتل صاحبهم ، ومعهم دليل دون البينة ، فيُستَحلفون خمسين يميناً ، فإذا حلفـــوا استحقّوا دِيَة قتيلهم ، فإن حلف المدَّعَى عليه بَرِئَ ، وإن نكل عن اليمين خُيِّر ورثة القتيل بين قتله أو أخذ الدِّية من ماله . وهـــذه القَسَـــامة كان أهل الجاهلية يدينون بها ، ثم أقرّها الإسلام ، وأخذ بها كثير من العلماء ، ثم اختلفوا في كيفية الأخذ بها ، فقيـــل : يجـــب بها القصاص ، وقيل : لا يجب القصاص وإنما تجب الدِّية ، ورُوي عن جماعة إبطال القَسَامة ، وأنـــه لا حكـــم لهـــا ولا عمـــل . ينظر : صحيح البخاري كتاب الديات - باب القَسَامة - ٨/ ٤٢ ، وصحيح مسلم - باب القسامة - ٥/ ٩٨ - ١٠١ ، والتهذيب (قسم) ٨/ ٤٢٣ ، والصحاح (قسم) ٥/ ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١١/ ١٤٣ ومـــا بعدهـــا ، واللسان (قسم) ١٢/ ٤٨١ ، والمصباح المنير ٢/ ٥٠٣ ، وفتح الباري ١٢/ ٢٤٥ وما بعدها .

(٥) وقيل كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه ، فسُمِّي الحلف يميناً . ينظر : اللسان (يمـــن) ١٣/ ٤٦٣ ، والمصباح المنير ٢/ ٦٨٢ ، والتاج (يمن) ٩/ ٣٧١ .

(٦) ينظر : المحبّر ١٦٦ ، والتهذيب (حلف) ٥/ ٦٧ ، واللسان (غمس) ٦/ ١٥٧ ، و (حلف) ٩/ ٥٤ ، والتاج (غمس) ٤/ ٢٠٣ .

(٧) إذا أراد بقوله : " غير خبريّة " وصف الجملة المؤكّدَة - أي : جملة الجواب - بأنها غير خبريّة ، فهـــذا لا يصـــح ، لأنّ جملـــة جـــواب القسم هي جملةٌ خبريّة ، وأمّا إذا أراد وصف الجملة المؤكّدة ، وهي جملة القسم ، بأنها غير خبريّة ، فهو كلام سليم ؛ لأنّ جملـــة القسم إنشائية ، وقد قال بعد ذلك : " لأنّ القسم إنشاء لا خبر " . ينظر : شرح المفصـــل ٩/ ٩٠ ، وابـــن القـــواس ١/ ٤٣٠ ، والارتشاف ٢/ ٤٧٥ ، والمغني ٥٢٩ و ٥٣٠ ، والمساعد ٢/ ٣٠٢ ، والهمع ٤/ ٢٤١ .

فقَولُهُمْ : " أخرى " يَخرُجُ به : (قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ) على طريقِ التأكيد ، فإنَّ الجمْلَةَ الأُولَى هي الثَّانيةُ بعَينِهَا ، فلَيستْ بأخرَى ، ولو قَالَ : جملةٌ تُؤكِّدُ بهَا جملةٌ غيرُها ، لكانَ أصرَحَ وأبينَ في كونِ الأولى غيرِ الثَّانية ، وقَولُهُم : " غيرُ خبريَّة " تحرُّزٌ منَ / الجُمَلِ الخبريَّةِ ؛ لأنَّ القَسَمَ إنشاءٌ لا خبر . فالجملَةُ الأولى هي جُمْلَةُ اليمينِ ، والجملَةُ الثَّانيةُ هي الجَوابُ ، وهي الجملَةُ المحلوفُ عَلَيهَا ، وتَرتَبط جُمْلَةُ القَسَمِ بجَوابهَا كارتباطِ الشَّرطِ بالجَزاءِ [١] ، قال أبو موسى الجُزُولي : " القسمُ جُمْلَةٌ تُؤكَّدُ بهَا جُمْلَةٌ أخرَى ، وتَرْتَبِطانِ ارتِبَاطَ الشَّرْطِ بالجَزاءِ " [٢] . ٧٤/ ب

قوله :

[بالباءِ والواوِ تجرُّ في الحَلِفْ والتَّا تَخُصُّ اللهَ عن عَجَبٍ عُرِفْ] [٣]

واعلَمْ أنَّ أفعَالَ القَسَمِ لا تَتعدَّى بنَفسِها ، فتَحتَاجُ إلى حَرْفٍ يَتوسَّطُ بينها [٤] وبينَ القَسَمِ ، فَجَعَلُوا للقَسَمِ حروفاً وهي : (الباءُ) و (الواوُ) و (التَّاءُ) و (اللامُ) و (مِنْ) و (همزةُ الاسْتفهَامِ) و (قطعُ ألفِ الوصلِ) و (هاء) و (أيْمُنُ) [٥] و (مُ) .

فأمَّا (**البَاءُ**) فهي أصلُ البَاب ، بدليلِ اتِّسَاعِ مَجَالِهَا ، وكَثْرَةِ استعمَالِهَا ؛ لأنَّهَا تَجُرُّ في بابِ القَسَمِ وغيرِه ، فتَقُولُ : (مَررْتُ بزَيد) و (أُقْسِمُ باللهِ) ، ولا تَجُرُّ باقي هذه الحروفِ إلاَّ في بابِ القَسَمِ [٦] ، ويَظهَرُ معها فعلُ القَسَمِ ، ولا يَظهَرُ مع غَيرِهَا مِنْ حُروفِه ، تقول : (أحْلِفُ باللهِ) ، ولا تقولُ : (أحلِفُ واللهِ) .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ٩١ : " جملة القسم وإنْ كانت جملة ، إلا أنّها لا تستقلُّ بنفسها حتى تُتبع بما يقسَمُ عليه ، ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء ، فإنّها وإن كانت جملة فقد خرجت من أحكام الجمل من جهة أنّها لا تُفيد حتى ينضمّ إليها الجزاء " . وينظر كذلك : الإيضاح العضدي ١/ ٢٦٣ ، والمفصل ٣٤٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦ ، والمغني ٥٣٠ .

(٢) ينظر : شرح الجزولية ٢/ ٨٥٣ .

(٣) سقط هذا البيت من شرح المنحة ، وقد أثبته كما ورد في " م " لوحة (٤٨ / أ) .

(٤) في الأصل : " بينهما " تحريف .

(٥) (أيْمُنُ) اسمٌ على رأي الجمهور ، وليس حَرفاً ، وهذا ما ذهب إليه المؤلّف فيما سيأتي ، وقال الرماني والزجاج إنها حرف . ينظر صفحة ٢٩٠ . وينظر كذلك : الارتشاف ٢/ ٤٧٦ و ٤٨٠ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١٣٦ ، والهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٦) تجرّ (اللام) و (من) في غير باب القسم أيضاً ، قال المرادي في الجنى الداني ٤٥ : " زاد بعضهم فرقاً رابعاً بين (الباء) وغيرها من حروف الجر ، وهو أنّها تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه ، فإنّهما لا تَجرّان إلا في القسم ، قلت : ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام " .

وتَدخُلُ باءُ القَسَمِ عَلَى الظَّاهِرِ والمضْمَرِ ، ولا تدخُلُ غيرُهـا مِنْ حروفِ القَسَمِ عَلَى المضمَرِ ، تقول : (أقْسَمْتُ باللـه) و (أقْسَمْتُ بِه) ، قال الشَّاعِرُ [١] :

٨٤- رَأَى بَرْقاً فأَوْضَعَ فَوقَ بَكْرٍ فَلا بِكِ مَـا أَسَـالَ ولا أَغَامَـا

فَأَدْخَلَ " باء " القَسَمِ عَلَى المضْمَرِ وهي " الكاف " ، وتُكسَرُ " الكافُ " هُنَا ؛ لأنَّ الخِطَابَ لمؤنَّثَة ، ومعنَى " ما أَسَالَ ولا أَغَامَا " : لَمَّا رأى البرقَ حَلَفَ أنَّ هَذا البرقَ مَا أَجْرى سيلاً ولا رَأَى مَعَهُ غَمَاماً ، و " أَوْضَعَ " بمعنَى : أسْرَع ، و " البَكْر " بِفَتْحِ البَاء : ولَدُ النَّاقَة .

وتختَصُّ (البَاءُ) بالاسْتِعْطَاف ، وإذا جَاءَتْ للاسْتِعطَاف اختَصَّتْ بأَنَّهُ لا يكُونُ ما بَعدَهَا إلاَّ طَلَباً ، وأَلاَّ يُذْكَرَ جوابُهَا ؛ لأنَّ الطَّلَبَ يُغْنِي / عَنْ جوابِهَا [٢] ، ٧٥/ أ
وأنَّ فِعلَ القَسَمِ لا يَظْهَرُ مَعَهَا ، فمِثَالُ ذلكَ : (باللـه قُمْ) و (باللـه لا تَقُمْ) [و] [٣] (باللـه هل كانَ كذا ؟) ، ومِنْ ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ [٤] :

---

(١) البيت لعَمرو بن بَرْبوع بن حَنْظَلة بن مالك بن زيد ، من بني تميم ، وزعم بعض الرواة أنَّ عمراً هذا تزوّج سعلاة ، فمكثت حتى ولدت له بنين ، ثم إنها رأت برقاً فغادرته ، وذكر الجاحظ أنّ هذا من الأكاذيب الباطلة . (ينظر : النوادر ١٤٧ ، والحيوان ١/ ١٨٥ و ١٨٦) . ويُروى البيت : " ولا أشاما " . ينظر الشاهد في : النوادر ١٤٦ ، والحيوان ١/ ١٨٦ و ٦/ ١٩٧ ، والجمهرة ٣/ ١٥٢ ، والإيضاح العضدي ١/٢٥٥ ، وسر الصناعة ١/ ١٠٤ و ١٤٤ ، والمخصص ١٤/ ٥٢ ، وسمط اللآلي ٢/ ٧٠٣ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٤ و ٩/ ١٠١ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٢ ، والبسيط ٢/ ٩٢٥ ، ورصف المباني ٢٢٤ .

(٢) اختلف النحويون في الاستعطاف هل يكون قَسَماً أو لا ؟ فذهب بعضهم إلى أنّه ليس بقسم ؛ لأنّ القسم لا يُجاب إلا بجملة خبريّة ، وهذا يُجاب بالطّلب ، وممن ذهب هذا المذهب : ابن يعيش وابن عصفور وأبوحيان ، وذكر ابن يعيش أن هذا هو اختيار جمهرة العلماء ، وذهب آخرون إلى أنّه قسم ، ويُسَمّونه : القسم الاستعطافي أو قسم السؤال ، وهذا القَسَم لا يحتاج إلى ما يُجاب به لقيام الطلب مقامه ، وإلى هذا ذهب ابن مالك والرضي وابن الخباز وتبعهما المؤلّف في ذلك . ينظر : شرح المفصل ٩/ ١٠٢ ، وابن عصفور ١/٥٢١ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٩٩ ، وابن القواس ١/٤٢١ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٩٦ ، والمساعد ٢/ ٣٠٣ ، والخزانة ٤/ ٢١٠ .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) قائل هذين البيتين هو مَجْنون ليلى ، وهو قيس بن الملوّح بن مُزاحم العامري ، شاعر غزل ، من المتيّمين (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٣ ، والأغاني ٢/ ١ وما بعدها ، والمؤتلف والمختلف ٢٨٩ ، والخزانة ٢/ ١٧٠ وما بعدها) . والبيتان في ديوانه ٢٢٢ كالتالي :

يربّك هل ضممتَ إليكَ ليلى قُبَيل الصّبح أو قبّلت فاها
وهل رفّتْ عليكَ قرونُ ليلى رفيفَ الأُقْحوانة في نَدَاها

وروي أيضاً " بدينك " مكان " بعيشك " ، و " نُعمى " و " سُعدى " مكان " ليلى " و " وهل مَالت " مكان " وهل رفّت " ، و " ذؤابتاها " مكان " ذيول ليلى " . ينظر : الأغاني ٢/٢٤ ، والمنصف ٣/ ٢١ ، والمفصل ٣٤٧ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٢ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٢ ، وابن القواس ١/ ٤٢٢ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٩٧ ، والمغني ٧٦١ ، وشرح السيوطي ٢/ ٩١٣ ، والخزانة ٤/ ٢١٠ .

٨٥- بِعَيْشِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ لَيْلَى وهَلْ قَبَّلتَ قَبْلَ الصُّبْحِ فَاهَا
وهَلْ رَفَّتْ عَلَيكَ ذُيُولُ لَيلَى رَفِيفَ الأُقْحُوانَةِ في نَدَاهَا

ولا يقع شيءٌ مِنْ حروفِ القَسَمِ غيرُ (البَاءِ) هَذا الموقع .

وأمَّا (**الواوُ**) فهي نائبةٌ عَنِ البَاءِ [١] ، ولِذا نَقَصَتْ عَن دَرَجَتِهَا ، فَلاَ يظهَرُ مَعَها فعلُ القَسَمِ ولاَ تَدخُلُ على مُضمَرٍ ، وزَعَمَ ابنُ كيسان أنَّ فِعْلَ القَسَمِ يظهَرُ مَعَهَا [٢] ، فَدَلَّ نقصانُ رتْبَتِهَا عَنِ البَاءِ عَلَى أنَّهَا فَرْعٌ عَنْهَا ، إلاَّ أنَّهُ قَدْ غَلَبَ الفَرْعُ على الأصْلِ ، فكانَ اليمينُ في الغَالِبِ بالوَاوِ ، ولهذا أشَارَ الحريري بقَولِهِ في مَقَامَتِهِ [٣] النَّحويَّة [٤] : " وأيُّ عَامِلٍ نائِبُهُ أَرْحَبُ مِنْهُ وكْراً ، وأعظَمُ مَكْراً ، وأكثر للهِ ذِكراً ؟ " .

وأمَّا (**التَّاءُ**) فهي فرعُ الواوِ ، ولِذلِكَ نَقَصتْ عَن رتْبَتِهَا ، فَلاَ تَدخُلُ إلاَّ على اسْمِ الجلالَةِ [٥] ، وشَذَّ دخولُهَا عَلَى (الرَّبِّ) و (الرَّحمن) و (الحياة) [٦] ، قالُوا : (تَرَبِّ الكعبةِ لا أفْعَل كَذا) و (تالرحمنِ لا أفعَلُ كَذا) و (تَحَياتِك لا يكُونُ كَذا) ، وإنَّمَا نابَتِ التَّاءُ عَنِ الواوِ ؛ لأنَّهَا تُبدَلُ مِنْهَا ، قَالُوا (تُراث)

---

(١) هذا قول جمهور النحويين . ينظر : المقتضب ٢/ ٣١٧ و ٣١٨ ، والجمل للزجاجي ٧٢ ، والإيضاح العضدي ١/ ٢٥٥ و ٢٦٤ ، وسر الصناعة ١٠٣/١ و ١٤٣ ، وملحة الإعراب ٦٧ ، والمفصل ٢٨٧ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٢ و ٣٤ و ٩/ ٩٩ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٢ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤ . وقد ردّ السهيلي عل جميع النحويين وقال إنّ (الواو) ليست بدلاً من (الباء) ، ولكنها العاطفة . ينظر : نتائج الفكر ١٠٨ ، وأمالي السهيلي ٤٤ ، والبسيط ٢/ ٩٢٥ ، والهمع ٤/ ٢٣٦ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ١/ ٥٢٦ ، والارتشاف ٢/ ٤٤٠ و ٤٧٧ ، والهمع ٤/ ٢٣٦ ، وابن كيسان النحوي ٣٣٣ .

(٣) في الأصل : " مقاماته " تحريف .

(٤) المقامة النحوية ، وهي المقامة الرابعة والعشرون من مقامات الحريري . ينظر : مقامات الحريري ١٩٤ ، وشرح مقامات الحريري ٣/ ٢١٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤٩٦/٣ و ٤٩٩ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والجمل ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٥/١ ، والمفصل ٢٨٧ و ٣٤٦ ، وأمالي السهيلي ٤٤ ، والفصول ٢١٤ ، وابن عصفور ٥٢٤/١ ، والارتشاف ٤٤٠/٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٥٧ .

(٦) حكى الأخفش دخولها على (الرَّبّ) قالوا : (تَرَبّ الكعبة) ، وقيل : يختصّ دخولها على (الربّ) بأن يضاف إلى (الكعبة) ، وقيل : لا يختصّ بذلك ؛ لأنّه قد سُمع : (تَرَبّي) ، وحكى بعضهم أن العرب قالوا : (تالرحمن) و (تَحَياتك) ، وهذا كلّه شاذ . ينظر : المفصل ٢٨٧ و ٣٤٦ ، والإنصاف ٣٩٧/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ و ٩٦/٩ ، وابن عصفور ٥٢٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٤/٢ ، وابن القواس ٤٢٣/١ ، وشرح الكافية ٣٣٤/٢ ، والارتشاف ٤٤٠/٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٥٧ ، وابن عقيل ١٢/٢ ، والهمع ٢٣٥/٤ .

والأصلُ (وُراث) [١] .

واختُصَّت (التَّاءُ) بأنَّهَا لا تَجِيءُ إلا بمَعنَى التَّعَجُّب [٢] ، وقد أقْسَمَ إخوةُ يوسُفَ في أربَعَةِ مواضعَ في القرآنِ ، والكُلُّ عَلَى وجْهِ التَّعَجُّبِ : ﴿ قالوا تاللهِ لَقَدْ عَلِمتُم مَا جِئنَا لِنُفسِدَ فِي الأَرضِ ﴾ [٣] تَعَجَّبُوا من نِسْبَةِ الفَسَادِ إليهِمْ مع شَرَفِهِمْ ، وقالُوا لأبيهِمْ : ﴿ تاللهِ تَفتَأُ تَذكُرُ يُوسُفَ ﴾ [٤] تَعَجَّبُوا من كَثرَةِ ذِكرِهِ ليوسُفَ مع تقادُمِ العَهْدِ ، وقالُوا ليوسُفَ حينَ عَرَّفَهُمْ بنَفْسِه : ﴿ تاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَينَا ﴾ [٥] تَعَجَّبُوا من تَفْضِيلِ اللهِ لَهُ عليهِم / بَعْدَ ماجَرَى لَهُمْ من قُدْرَتِهِمْ عَلَيهِ وبيعِه ، وقالوا لأبيهِمْ لَمَّا وجَدَ ريحَ يوسف : ﴿ تاللهِ إنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ القَدِيمِ ﴾ [٦] تعَجَّبُوا من قوله : ﴿ إنِّي لأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾ [٧] . ٧٥/ ب

وأمَّا (**اللاَّمُ**) فكَقَولِ أبي ذُؤيبٍ الهُذَلي [٨] :

---

(١) هذا رأي جمهور النحويين . ينظر : المقتضب ٣١٩/٢ ، والجمل ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٢٥٥/١ و ٢٦٤ ، وسر الصناعة ١٤٥/١ و ١٤٦ ، وملحة الإعراب ٦٧ ، والمفصل ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٣٤/٨ و ٩٥/٩ و ٩٩ ، وابن عصفور ٥٢٥/١ ، وشرح الكافية ٣٣٤/٢ ، ورصف المباني ٢٤٦ . ويرى السهيلي وقطرب أن هذا القول ضعيف ، وأن (التاء) ليست بدلاً من الواو ، وإنما هي حرف مستقل . ينظر : الجنى ٥٧ ، والهمع ٤/ ٢٣٦ .

(٢) هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو رأي ابن هشام وقطرب أيضاً . ينظر : الارتشاف ٢/ ٤٧٧ ، والمغني ١٥٧ . وقال غيرهم إنّ (التاء) تكون للتعجب ولغير التعجب . ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩٧ ، والأصول ١/ ٤٣٠ ، والمفصل ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٩/ ٩٩ ، والمقرب ١/ ٢٠٤ ، والبسيط ٢/ ٩٢١ و ٩٢٧ .

(٣) سورة يوسف ، من آية (٧٣) .

(٤) سورة يوسف ، من آية (٨٥) .

(٥) سورة يوسف ، من آية (٩١) .

(٦) سورة يوسف ، من آية (٩٥) .

(٧) سورة يوسف ، من آية (٩٤) .

(٨) تعددت الأقوال في نسبة هذا البيت ، فنُسب لأبي ذُؤيب الهُذَلي - وهذا ما ذكره المصنّف - ، ونُسب كذلك لأمية بن أبي عائذ الهُذَلي ، ولمالك بن خالد الخناعي ، ولعبد مناة الهذلي ، ولساعدة بن جؤيّة الهذلي . ويُروى الشطر الأول منه برواية أخرى هي : " تاللهِ لا يُعجزُ الأيام ذو حَيَد " ، كما يُروى (حَيَد) بفتح الحاء وكسرها . وقد ورد هذا الشاهد في : ديوان الهذليين ٢/٣ ، والكتاب ٣/ ٤٩٧ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٣ ، والأصول ٤٣٠/١ ، والجمهرة ١/ ١٧ ، والجمل ٧١ ، والصاحبي ١٤٩ ، وملحة الإعراب ٦٨ ، والمفصل ٣٤٥ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٩/ ٩٩ ، وشرح التسهيل ١٩٩/٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٠ ، والبسيط ٢/ ٩٢١ ، ورصف المباني ٢٤٧ ، واللسان (حيد) ٣/ ١٥٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٣٤ ، والجنى الداني ٩٨ ، والمغني ٢٨٣ ، والهمع ٤/ ٢٣٦ ، والخزانة ٢/ ٣٦١ و ٤/ ٢٣١ .

٨٦- لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

فـ " اللاَّمُ " هُنَا للقَسَمِ ، و " ذو حَيَدٍ " - بِفَتْحِ الحَاءِ المهْمَلَةِ ويَاءٍ مُثَنَّاة مِنْ أَسْفَل [١] - هو : الوَعِلُ ، و " الحَيَدُ " العُقَدُ الَّتي [٢] في قَرْنِهِ ، و " المُشْمَخِرّ " - بالشينِ والخَاءِ المعجَمَتين - : الجَبَلُ المرتفِعُ ، و " الظَّيَّان " - بالظَّاءِ المعْجَمَةِ - : ياسَمِينُ البَرِّ ، و " الآسُ " هو : النَّبَاتُ المعرُوفُ ذو الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ ، وقِيلَ : هو نُقَطُ العَسَلِ الَّذِي يَنقُط عَلَى الحِجَارَةِ مِنَ النَّحلِ الَّذِي يُعَشِّشُ في شقوقِ الجَبَلِ . وفي (اللاَّمِ) مِنَ التَّعَجُّبِ ما في (التَّاءِ) [٣] ، وقَدْ رُوِيَ هَذَا البيتُ بـ (اللاَّمِ) و (التَّاءِ) .

وأمَّا (**مُنْ**) فَهي (مِن) الجارَّة [٤] عَلَى الصَّحِيحِ [٥] ، وقَد جَاءَ فيها الكَسرُ على الأصلِ ، والضَّمُّ تَنبيهاً على التَّغيُّرِ لِمَا حَوَتْ فِيها مِن مَعنَى القَسَمِ ، وقِيلَ : هي مُختَصَرَةٌ مِنْ (أَيْمُنُ اللهِ) بدَليلِ الضَّمِّ في مِيمِهَا [٦] . وتَختَصُّ بالدُّخُولِ عَلَى (الربِّ) ، كَمَا اختَصَّتِ (التَّاءُ) بالدُّخُولِ على الجلالة [٧] ، وحَكَى بَعضُهُم أَنَّهَا

---

(١) يُروى البيت بفتح الحاء من (حيَد) وكسرها ، فمن رواه بالفتح فهو : أعوجاج يكون في قرن الوعل ، وقيل : إنه مصدر معناه الرّوغان والفرار ، ومن رواه بالكسر ، فهو جمع (حَيدَة) وهي النّتوءات والعقد التي تكون في قرن الوعل . ينظر : اللسان (حيد) ٣/ ١٥٨ ، والخزانة ٢/ ٣٦١ .

(٢) في الأصل " الذي " تحريف .

(٣) (اللام) لا تكون في القَسَم إلا بمعنى التعجب . ينظر : المقتضب ٢/ ٣٢٣ ، والأصول ١/ ٤٣٠ ، والجمل ٧٢ ، والمفصل ٣٤٥ ، وشرح المفصل ٩/ ٩٩ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٤ ، وابن القواس ١/ ٤٢٩ .

(٤) في الأصل " الحجارة " تحريف .

(٥) هذا رأي معظم البصريين ، قالوا إنّ (مُن) حرف جر ، فهي (مِن) الجارة على الصحيح ، وجعلوا ضمّها دلالة على القسم ، فلا تُستعمل (مُن) بضم الميم إلا في القسم . ينظر : الكتاب ٣/ ٤٩٩ ، والمقتضب ٢/ ٣٣٠ ، والأصول ١/ ٤٣١ ، والمفصل ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٥ و ٩/ ١٠٠ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٥ ، وابن القواس ١/ ٤٢٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤ ، والجنى الداني ٣٢١ ، والهمع ٤/ ٢٣٩ .

(٦) ذكر ذلك الزجاجي والمالقي وأبوحيان ، ونسب الرضي هذا الرأي إلى الكوفيين ، ومن قال بهذا الرأي فـ (مُن) عنده اسم . وقد ردّ ابن عصفور على أصحاب هذا الرأي بقوله في شرح الجمل ١/ ٥٢٤ : " ذلك باطل لأمرين : الأول : أنها لا تضاف إلا إلى (الله) فيُقال : (أيمن الله) ، و (مُن) لا تدخل إلا على (الربّ) ، والثاني : أنّ (أيمن) معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً ، فلو كان (مُن) بقية (أيمن) لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف " . ينظر : الجمل ٧٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٥ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤ ، ورصف المباني ٣٩١ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٠ ، والجنى الداني ٣٢١ .

(٧) في الأصل : " الخالة " تحريف .

تَدخُلُ عَلَى لَفظِ الجَلاَلَةِ [١] .

وأمَّا (**همْزَةُ الاسْتِفهَامِ**) فَتَدخُلُ عل اسْمِ الجَلاَلَةِ [٢] ، وتَجعَلُ بَينَهَا وبينَ لامِ الجَلاَلَةِ ألِفاً ، فَتَقُولُ (آللهِ لأفْعَلَنَّ) ، ولا يَجُوزُ قَصرُهَا كَيلاَ يَلتَبِسَ الاستِفْهامُ بالخَبَرِ [٣] ، ولَيسَتْ بِهَمْزَةِ استِفْهَامٍ خالِصَةٍ ؛ لأنَّهَا قَد أُشرِبَتْ معنَى القَسَمِ ، وهي عِوَضٌ عَنِ (الوَاوِ) ، وقِيلَ عَنِ (التَّاءِ) ، وصَحَّحُوا أنَّهَا عِوَضٌ عَنِ (الواوِ) ، والأظهَرُ أنَّهَا عِوَضٌ عَنِ (التَّاءِ) [٤] ؛ لاختِصَاصِهَا بِلَفظِ الجَلاَلَةِ .

وأمَّا **قَطْعُ ألفِ الوَصلِ** [٥] ، فإنَّهَا تكُونُ بَعدَ واوِ العَطفِ أو فَائِهِ ، تقولُ : (وأللهِ لا أفْعَل كَذا) [٦] ، وكذلِكَ تقولُ : (فأللّه لا أفْعَلُ كذَا) ، وأكثَرُ ما يجيء ذلِكَ بَعدَ هَمزَةِ الاسْتِفهَامِ ، / تقولُ : (أفأللّهِ لا تَفْعل كذا ؟) . وإذا قُطِعَتْ ألفُ الوصلِ في غيرِ الجَلاَلَةِ انتَصَبَ ولَمْ يَنجَرّ ، تقولُ : (ألعزيزَ لا أَفْعل) تَنصِبُ ٧٦/ أ

---

(١) حكى ذلك الأخفش والمبرد . ينظر : المقتضب ٢/ ٣٣٠ ، والمفصل ٣٤٦ ، وشرح التسهيل ٢٠٣/٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤ ، والجنى الداني ٣٢١ .

(٢) إذا حُذف حرف القسم ، فقد يُعوَّض عنه بـ (همزة الاستفهام) أو (ها) أو (قطع ألف الوصل) ، وذلك لايكون إلا في لفظ الجلالة ، ويجب حينئذٍ الجرّ ، واختُلف في حرف جر القسم الذي يُحذف ويُعوَّض عنه ، فقيل : هو (الواو) ، وقيل : (التاء) ، وقيل : (الباء) . ينظر : الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ و ٣٢٢ ، والمفصل ٣٤٤ ، و ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٩/ ١٠٦ ، وابن عصفور ١/ ٥٣١ و ٥٣٢ ، والمقرب ١٩٤/١ و ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٥ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٥ ، والبسيط ٢/ ٩٣٣ و ٩٣٤ ، ورصف المباني ١٤٢ ، والارتشاف ٢/ ٤٧٨ ، والجنى الداني ٣٣ .

(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٣ ، والأزهية ٤١ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦ ، وابن عقيل ٢/ ٥٤٧ ، وشفاء العليل ٢/ ٨٥٤ ، والنشر في القراءات العشر ٣٧٧/١ .

(٤) ذهب سيبويه وابن سراج والزمخشري إلى أنّ (همزة الاستفهام) عوض عن (الواو) ، وذهب ابن مالك إلى أنها عوض عن (التاء) ، وتبعه المصنّف في ذلك ، وذهب المالقي والمرادي إلى أنها عوض عن (الباء) ، لأصالة الباء في القسم . ينظر : الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والأصول ١/ ٤٣٢ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٥ ، وابن القواس ١/ ٤٢٤ ، ورصف المباني ١٤٢ ، والجنى الداني ٣٣ .

(٥) ينظر هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : المقتضب ٢/ ٣٢٣ ، والأصول ١/ ٤٣٢ ، وابن القواس ١/ ٤٢٥ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦ ، والارتشاف ٢/ ٤٧٧ .

(٦) جاء في المصورة بعد قوله : " تقول : (وأالله لا أفعل كذا) " قوله : " وكذلك تقول : (وأالله لا أفعل كذا) " سهو ، فبدلاً من أن يأتي بـ (الفاء) في المثال الثاني ، كرر (الواو) ، ثم جاء بالمثال الصحيح بعد ذلك في قوله : " وكذلك تقول : (فأللّه لا أفعل كذا) " ، فحذفت المثال المكرر .

(العزيز) على إسقاط حَرفِ الجَرِّ ، فالجرُّ [١] بِهَا مخصُوصٌ باسْمِ الجَلاَلَةِ [٢] .

وأمَّا (**ها**) فالنحويُّونَ يرونَ أنَّهَا هَاءُ التَّنبيه [٣] ، وقَالَ أبو البَقاءِ [٤] في شَرْحِ الإيضَاحِ له : " هي بَدَلٌ منَ (الهمْزَةِ) " [٥] ، والصَّحيحُ أنَّهَا عِوَضٌ مِنْ (تَاءِ القَسَمِ) [٦] ؛ لأنَّهَا مُختَصَّةٌ بالجَلاَلَةِ كاختِصَاصِ (التَّاءِ) . وفي النُّطقِ بِهَا أربَعُ لُغَاتٍ [٧] :

الأُولى : أن تقولَ : (هاللـــه) ، فتَصِلَ الهاء بلاَمِ الجَلاَلَة .

الثانية [٨] : أن تَجْعَلَ بَينَهَا وبينَ لامِ الجَلاَلَة ألفاً ، فتَقُولُ : (هاالله) بِمَدِّ الهَاءِ .

الثالثةُ [٩] : أن تُمدَّ الهَاءَ ، وبَعدَ المَدَّةِ هَمْزَة تليها [١٠] لامُ الجَلاَلَة ، فتقولُ : (ها أللـــه) .

---

(١) في الأصل : " فالنصب " سهو .

(٢) الأعواض الثلاثة التي يُعوَّض بها عن حرف القسم المحذوف ، وهي : (قطع ألف الوصل) و (همزة الاستفهام) و (هـــا) ، لا تُستعمَل إلا في لفظ الجلالة ، ولا يجوز معها إلا الجرّ ، فلو جئت بشيء من هذه الأعواض الثلاثة فيما يُقسم به مـــن غـــير لفـــظ الجلالة ، عوضاً عن حرف القسم المحذوف ، و لم يكن في الاسم الذي دخلت عليه إلا النصـــب . ينظـــر : المفصـــل ٣٤٤ ، والإنصـــاف ٣٩٧/١ ، والمقرب ٢٠٧/١ ، وابن عصفور ٥٣١/١ و ٥٣٢ ، وابن القواس ٤٢٥/١ ، وشـــرح الكافيـــة ٣٣٥/٢ ، والبســـيط ٩٣٤/٢ ، ورصف المباني ٤٦٩ ، والارتشاف ٤٧٨/٢ ، والجنى الداني ٣٤٩ ، والمغني ٤٥٦ ، والمساعد ٣٠٧/٢ ، والهمع ٢٣٥/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٢١/٢ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح المفصل ١٠٦/٩ ، وشرح الجزولية ٨٥٥/٢ ، والمقـــرب ١٩٤/١ ، وابـــن القواس ٤٢٤/١ ، ورصف المباني ٤٦٩ ، والارتشاف ٤٧٧/٢ ، والجنى الداني ٣٤٩ ، والمغني ٤٥٦ ، والمساعد ٣٠٧/٢ .

(٤) هو عبد الله بن الحسين العُكْبَري ، أبو البقاء محب الدين ، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب ، أصيب في صبـــاه بـــالجدري فعمي ، توفي سنة (٦١٦ هـــ) ، ومن مصنفاته : " اللباب في علل البناء والإعراب " و " شرح اللمع لابن جـــني " و " الإفصـــاح عـــن معاني أبيات الإيضاح " . (تنظر ترجمته في : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، ووفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، واشارة التعيـــين ١٦٣ ، ونكـــت الهميان ١٧٨ ، وبغية الوعاة ٢٨١ ، وشذرات الذهب ٦٧/٥) .

(٥) قال في (شرح الإيضاح) – باب القسم – ١٣٣٨/٣ و ١٣٣٩ : " فصل : وقد يحذف حرف القسم ، وهو بعـــد الحـــذف علـــى وجهـــين : أحدهما : أن يعوَّض عنه ، وذلك العوض ثلاثة أشياء : أحدها : الهمزة كقولك (آللـــه) وهي مبدلة من الواو عند قوم ، ومـــن الباء عند آخرين ، والثاني : (ها) التي للتنبيه ، وقيل : هي بدل من الهمزة كقولك (ها اللـــه ذا) ، والثالث : قطع همزة الوصل " . وينظر كذلك : إعراب الحديث النبوي ٩٧ .

(٦) تبع المصنِّف ابنَ مالك في هذا الرأي ، وأما سيبويه وابن السراج وابن جني والصيمري والحريـــري والزمخشـــري فذهبـــوا إلى أنّ (هـــا) عوض من (الواو) . ينظر : الكتاب ١٦٠/٢ و ٤٩٩/٣ ، والأصول ٤٣٢/١ ، وسر الصناعة ١٣٣/١ ، والتبصـــرة والتذكـــرة ٤٤٦/١ ، وملحة الإعراب ٦٨ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح المفصل ١٠٦/٩ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٥/٢ ، وابـــن القـــواس ٤٢٤/١ .

(٧) ينظر : الكتاب ٤٩٩/٣ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، والأصول ٤٣١/١ ، وشرح الكافية الشـــافية ٨٦٥/٢ ، وشـــرح الكافيـــة ٣٣٥/٢ ، والارتشاف ٤٧٧/٢ ، والجنى الداني ٣٤٩ ، والمغني ٤٥٦ ، والمساعد ٣٠٧/٢ .

(٨) في الأصل : " الثاني " والصواب ما أثبت ؛ لأنه يريد : اللغة الثانية .

(٩) في الأصل : " الثالث " والصواب ما أثبت ؛ لأنه يريد : اللغة الثالثة .

(١٠) في الأصل " تلي " وهو سهو ؛ لأن الهمزة تسبق لام الجلالة ولا تليها . ينظر هامش رقم (٧) .

الرَّابعةُ [١] : أن تقولَ : (هأللـه) بِهَاءٍ غيرِ مَمْدُودَةٍ ، وبَعدَها هَمْزَةٌ ، ثُمَّ لام الجَلاَلَةِ [٢] .

وأمَّا قولُهُمْ : (ها اللـهِ ذا) فللخَلِيلِ في تخريجِهِ وجهَانِ [٣] :

أحَدُهُمَا : أنَّ الهَـاءَ هـاءُ التَّنبيـهِ ، واسْـمُ الجَلاَلَـةِ [٤] مجـرورٌ بِهَـا ، و (ذا) بَعـضُ الجمْلَـةِ المحلوف عَلَيها ، فالتَّقدِيرُ : (ها اللـه الأمرُ ذا) .

الوجهُ الثَّاني : أنَّ أصلَ الكَلاَمِ : (اللـه الأمرُ هَذا) ، فحُـذِفَ (الأمـرُ) ، وقُدِّمـتْ هـاء (هَـذا) لأوَّلِ الكَـلاَمِ ، فَصَـارَ : (هـا اللـهِ ذا) ، و (اللـه) مجـرورٌ بِحَـرفِ القَسَـمِ المحذوفِ لا بالهَاءِ ، وقِيلَ فِيهِ غيرُ ذَلِكَ [٥] .

والقَاعِدَةُ في هَاءِ التَّنبيهِ : أن تَقَعَ بَعدَ المجرورِ بِهَا لفظـة (ذا) الـتي هـي للإشَـارَةِ ، كالمثالِ الذي تَقَدَّم ، وقَدِ استشكَلَ النحويُّونَ قولَ أبي بَكرٍ - رضـي اللـه عَنْـهُ - يـومَ حنين [٦] في أمرِ أبي قَتَادَة [٧] رضي اللـه عنهمـا : " لا هـا اللـهِ إذاً لا يَعْمِـدُ إلى أَسَـدٍ

---

(١) في الأصل : " الرابع " والصواب ما أثبت ؛ لأنه يريد : اللغة الرابعة .

(٢) في الأصل : " الجالة " تحريف .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٩٩/٣ عند حديثه عن قولهم : " إي هاالله ذا " : " وأما قولهم : (ذا) ، فزعم الخليل أنّه المحلوف عليه ، كأنه قال : إي والله للأمر هذا ، فحذف (الأمر) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدَّم (ها) كما قدّم قومٌ (ها) في قولهم : (ها هو ذا) ، و (ها أنا ذا) ، وهذا قول الخليل " . وفي كلا الوجهين اللذين أوردهما المصنّف ونَسَبَهما إلى الخليل تكون (ذا) من جملة جواب القسم ، وهي خبر مبتدأ محذوف أو فاعل ، والتقدير على الوجه الأول : (ها اللـه للأمر ذا) أو (ليكونن ذا) ، والتقدير على الوجه الثاني : (اللـهِ للأمر هذا) أو (ليكونن هذا) ، والفرق بينهما أنّ لفظ الجلالة في الأول مجرور بـ (ها) ، وفي الثاني بحرف القسم المحذوف . ينظر : المسائل البصريات ٩٠٨/٢ ، والمسائل العسكريات ١٠٠ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح المفصل ١٠٦/٩ ، وابن عصفور ٥٣٠/١ ، وشرح الكافية ٣٣٦/٢ ، والارتشاف ٤٩٦/٢ .

(٤) في الأصل : " الجالة " تحريف .

(٥) من ذلك قول الأخفش إنّ (ذا) من تمام القسم ، إمّا صفة لله ، أي : اللـه الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : ذا قسمي ، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب القسم فيقولون : (ها الله ذا لقد كان كذا وكذا) ، وقد يحذف جواب القسم ، وقد رجح المبرد قول الأخفش . ينظر : المقتضب ٣٢١/٢ و ٣٢٢ ، والمفصل ٣٤٨ ، وابن عصفور ٥٣٠/١ ، وابن القواس ٤٢٤/١ ، وشرح الكافية ٣٣٦/٢ .

(٦) ينظر خبرها في : سيرة ابن هشام ٨٠/٤ ، وتاريخ الطبري ٧٠/٣ ، وزاد المعاد ٤٦٥/٣ ، وتاريخ ابن كثير ٣٢٢/٤ ، وفتح الباري ٦٢١/٧ .

(٧) هو الحارث (أو النعمان ، أو عمرو) بن رِبْعي الأنصاري السلمي ، أبو قَتادة ، صحابي اشتهر بكنيته ، وكان يقال لـه : " فارس رسول الله " ، وقد شهد الوقائع مع النبي - صلى الله عليه وسلم - من وقعة أحد ، وتوفي سنة (٥٤ هـ) . تنظر ترجمته في : حلية الأولياء ١٧٦/٢ ، والاستيعاب ١٦١/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٥٥/٣ ، والإصابة ١٥٨/٤ ، وتهذيب التهذيب ٢٠٤/١٢ .

مِنْ أُسُدِ اللهِ ، يُقاتِلُ عَنِ اللهِ ورَسُولِ اللهِ فيُعْطيكَ سَلَبَهُ " [١] ، فَقَالوا : وقَعَ في
/ الحَدِيث (إذاً) بَعدَ المجرورِ بـ (ها) التنبيهِ ، وإنَّمَا الصَّحِيحُ أن تَقَعَ (ذَا) [٢] ، ٧٦/ ب
ونَسَبُوا الرواةَ إلى التَّصحيفِ ، وأنَّ التَّصْحِيفَ متَّصِلٌ إلى الآن خَلَفاً عَن سَلَفٍ ،
فيالِلَّهِ مِنْ تَجَرُّؤِ هؤلاءِ عَلَى حديثِ رَسُولِ الله - صلى الله عَلَيهِ وسلم - ، وسُوءِ
أدَبِهِمْ على الأَئِمَّةِ المُعتَنينَ بِضَبْطِ الرِّوايةِ وتصحِيحِهَا ، ولَوِ اسْتَشكَلُوا بيتاً مِنْ أبياتِ
العَرَبِ ، الذي لَيسَ لرواتِهِ مِنَ الضَّبطِ والتَّحقِيقِ ما لرواةِ الحَدِيثِ مِن الرُّسُوخِ في
العِلمِ والدِّينِ [٣] ، لأَوَّلُوا ذلِكَ البيت وخَرَّجوهُ [٤] أحسَنَ المخَارِجِ ، ولَم يَنسِبُوا
روايتَه لتَصحِيفٍ ، ويفعَلُونَ في حَدِيثِ رسولِ الله - صلى الله عليه وسَلَّمَ - ما
سَمِعتَ ، فيجبُ على كُلِّ مُسلِمٍ أن يُسِيءَ الظَّنَّ فِيمَن يُقْدِمُ على حَدِيثِ رسُولِ
الله - صلى الله عليهِ وسَلَّمَ - بِمثلِ هذا .

وأمَّا (**أَيْمُنُ**) فقِيلَ : إنَّهُ حَرْفٌ ، والصَّحِيحُ أنَّهُ اسمٌ معربٌ [٥] غيرُ مُتصَرِّفٍ ؛
لأنَّهُ قَد لزِمَ الرَّفعَ على الابتِدَاءِ ، والخبرُ محذوفٌ لازِمُ الحَذفِ [٦] ، فتَقدِيرُهُ : (أيْمُنُ
اللَّهِ قَسَمِي) ، وذَهَبَ بَعضُهُمْ إلى أنَّهُ مبنِيٌّ على السُّكونِ ، فإن لَقِيَهُ ساكِنٌ كُسِرَ
لالتِقَاءِ السَّاكِنَينِ ، فَيَصِيرُ (أيْمُنِ اللهِ) بِكَسرِ النُّونِ ، وإن لَم يَلقَهُ ساكِنٌ سُكِّنَ

---

(١) جاء هذا الأثر ضمن حديث رواه البخاري في كتاب المغازي - باب قوله تعالى : ﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾ - ١٠٠/٥ ، كما رواه مسلم في كتاب الجهاد والسير - باب استحقاق القاتل سلب القتيل - ١٤٨/٥ .

(٢) ينظر : التهذيب (ها) ٤٦/١٥ ، وابن القواس ٤٢٥/١ ، واللسان (ها) ٤٨١/١٥ ، وقد أعّد النووي في شرحه لصحيح مسلم ٦٠/١٢ ، صحة هذه الرواية للحديث ، قال : " هكذا في جميع روايات المحدثين في الصَّحيحين وغيرهما : (لا ها الله إذاً) بالألف ، وأنكر الخطابي هذا وأهل العربية ، وقالوا هو تغيير من الرواة ، وصوابه : (لا ها الله ذا) بغير ألف في أوله " . وأيّد ابن حجر أيضاً صحة هذه الرواية في فتح الباري ٦٣٣/٧ وما بعدها . وقال ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧ : " والمعروف في كلام العرب : (ها الله ذا) ، وقد وقع في هذا الحديث (إذاً) ، وليس ببعيد " .

(٣) في الأصل " ما للمحدثين " بعد قوله : " العلم والدين " وهي زيادة فحذفتها .

(٤) في الأصل " وخروجه " تحريف .

(٥) ذهب الجمهور إلى أنّ (أيْمُن) اسم ، وخالفهم الزّجاج والرّماني ، فذهبا إلى أنّه حرف جرّ ، قال أبو حيان : " وهو قول شاذ " . ينظر : المقتضب ٣٣٠/٢ ، وابن عصفور ٥٢٤/١ ، وشرح الكافية ٣٣٤/٢ ، والارتشاف ٤٧٦/٢ و ٤٨٠ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١٣٦ ، والمساعد ٣١٠/٢ ، والهمع ٢٣٨/٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٥/٢ .

(٦) هذا مذهب الجمهور ، وهو أنّ (أيْمُن) لازم الرفع على الابتداء ، وخبره واجب الحذف . ينظر : الأصول ٤٣٤/١ ، والجمل ٧٣ ، وشرح المفصل ٣٦/٨ و ٩٢/٩ ، والمقرب ٢٠٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٠١/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٦/٢ ، والارتشاف ٤٧٩/٢ و ٤٨٠ ، والجنى الداني ٥٤٠ ، والمساعد ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٤٠/٤ .

آخِرُهُ [١] ، وأنشَدَ الكسائيُّ [٢] :

٨٧- * لَيْمُنْ أَبِيهِمْ لبِئسَ العِذرَةَ اعتَذَرُوا [٣] *

فَسَكَّنَ نونَ " لَيمُنْ " وأضافَهُ إلى " أبِيهِمْ " ، ففي هَذا حجَّةٌ لِمَن قَالَ إنَّ (أيْمُنُ) قَد تُضَافُ لغَيرِ الجَلاَلَةِ ، ومِثْلُ هَذَا شَاذٌّ ، و " العِذرَةُ " في البَيتِ بِكَسرِ العَينِ : اسمٌ لِلعُذْرِ .

والمشهُورُ في (أيْمُنُ) أنَّهُ لازِمُ الإضَافَةِ للجلاَلَةِ ، وقِيلَ : يُضَافُ إلى غَيرِهَا [٤] ، فيُقَالُ : / (أيْمُنُ الكعبَةِ) ، ومِن يَمِينِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ : " وأيْمُ الَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ " [٥] وهي لُغَةٌ في (أيمُن) ، وقَد تُضَافُ إلى كَافِ الضَّمِيرِ ، قال عُروَةُ ابنُ الزُّبيرِ [٦] - رضيَ اللَّهُ عَنْهُ - حينَ قُطِعَتْ رِجلُهُ لِداءٍ أصَابَهُ ، يُخَاطِبُ اللَّهَ عَزَّ وجَلَّ : " لَيْمُنُكَ لئِن ابتَلَيتَ لَقَد عَافَيتَ ، ولَئِنْ أخَذتَ لَقَد أبقَيتَ " [٧] ، وقَد تَقَدَّمَ إضَافَتُهُ إلى (أبِيهِم) [٨] في البيتِ الذي أنْشَدَهُ الكسائي [٩] . ٧٧/ أ

---

(١) ذكر السيوطي أنّ هذا رأي الكوفيين ، وقال أبو حيان إنّ المفضّل حكى ذلك عن العرب . ينظر : الارتشاف ٤٨٠/٢ و ٤٨١ ، والهمع ٢٣٩/٤ .

(٢) في الأصل : " الكسناني " تحريف ، فقد نقله أبو حيان والمرادي وابن عقيل عن الكسائي . ينظر : الارتشاف ٤٨٠/٢ ، والجنى الداني ٥٤١ ، والمساعد ٣١٠/٢ .

(٣) لم أعثر على قائل البيت ، ولا تتمته ، وقد ورد في : الارتشاف ٤٨٠/٢ ، والجنى الداني ٥٤١ ، والمساعد ٣١٠/٢ ، والهمع ٢٤٠/٤ .

(٤) ذهب ابن عصفور وابن هشام إلى أنّ (أيمن) لازم الإضافة للجلالة ، وذهب سيبويه والفارسي والزمخشري والرضي إلى أنه يضاف إلى لفظ الجلالة والكعبة ، وذهب آخرون منهم : ابن مالك وأبو حيان والمرادي إلى أنه يضاف لفظ الجلالة والكعبة والكاف والذي ، ولكن إضافته إلى غير لفظ الجلالة قليلة . ينظر : الكتاب ٥٠٢/٣ ، والأصول ٤٣٤/١ ، والمفصل ٣٤٦ ، وابن عصفور ٥٢٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٢/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٤/٢ و ٣٣٥ ، والارتشاف ٤٨٠/٢ ، والجنى الداني ٥٤٠ ، والمغني ١٣٧ ، والمساعد ٣٠٩ و ٣١٠ ، والهمع ٢٤٠/٤ .

(٥) جاء في صحيح البخاري في كتاب الأيمان والنذور - باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم - ٢٢٠/٧ : " وايمُ الذي نَفسُ محمدٍ بِيَدِهِ " ، وروى مسلم مثله في صحيحه في كتاب الأيمان - باب الاستثناء - ٨٨/٥ ، وينظر فتح الباري ٥٣٠/١١ - ٥٣٤ .

(٦) عروة بن الزبير بن العوام ، أمّه أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ، وهو تابعي جليل ، كان فقيهاً عالماً ثبتاً ، توفي سنة (٩٤ هـ) . تنظر ترجمته في : صفة الصفوة ٤٧/٢ ، وتاريخ ابن كثير ١٠١/٩ ، وتهذيب التهذيب ١٨٠/٧ .

(٧) ينظر : غريب الحديث للهروي ٤٠٨/٢ ، والفائق ١٢٩/٤ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٨٦/١ ، والبداية والنهاية ١٠٢/٩ .

(٨) في الأصل : " أبي أب " تحريف .

(٩) في الأصل " الكنساني " تحريف .

وأمَّا ألِفُ (أَيْمُنُ) فإن كُسِرَتْ فَلَيستْ بألِفِ وصلٍ ، وإن فُتِحَتْ فَهِيَ ألِفُ وَصلٍ عِندَ البَصريين [١] ، وفُتِحَتْ وإن كانَتْ قَاعِدَةُ ألِفِ الوَصلِ في الأسمَاءِ الكَسر [٢] ؛ لأنَّهَا دَخَلَتْ على اسمٍ مشبهٍ للحَرفِ في عَدَمِ تَصَرُّفِهِ ، وزَعَمَ الكوفيُّونَ أنَّهَا ألِفُ قَطعٍ .

وقَد تُحذَفُ أَلِفُهُ ويَاؤُهُ فيُقَالُ (مُنُ اللّهِ) ، [و] [٣] قَد تحذفُ نونُهُ فيُقَالُ : (أيمُ اللهِ) ، كَمَا في يَمِينِ رَسُولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم - المتَقَدِّمَةِ [٤] ، وقَد تُحذَفُ حَتَّى لا يَبْقَى إلا الميمُ فيُقَالُ : (مُ اللهِ) ، وفيهِ الضَّمُّ والفَتْحُ والكَسرُ [٥] ، وفي (أيمُن) لُغَاتٌ [٦] غيرُ هذا لا نُطِيلُ [٧] بِذِكرِهَا .

وأمَّا (مُ) فَقِيلَ : هي مُختَصَرَةٌ مِن (أيمُنُ) كَمَا تَقَدَّمَ [٨] ، وقِيلَ : هي

---

(١) اختلف النحويون في ألف (أيمُن) ، فقال البصريون : همزتها همزة وصل ، والكلمة مفردة مشتقة من اليُمن والبركة ، وقال الكوفيون : كلمة (أيمن) جمع : يمين ، وهمزتها همزة قطع ، وسقطت في الوصل لكثرة الاستعمال . ينظر : الكتاب ١٤٨/٤ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، والأصول ٤٣٤/١ ، والجمل ٧٣ و ٧٤ ، والإيضاح العضدي ٢٦٥/١ ، وسر الصناعة ١١٧/١ ، والصحاح (يمن) ٢٢٢٢/٦ ، والأزهية ٢٠ - ٢٢ ، والإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٩ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ و ٣٦ ، والمقرب ٢٠٧/١ ، وشرح الكافية ٣٣٧/٢ ، والارتشاف ٤٨١/٢ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١٣٦ ، والهمع ٢٣٩/٤ و ٢٤٠ .

(٢) ألفات الوصل التي في أوائل الأسماء تبتدأ كلها بالكسر ، إلا ألف (لام التعريف) وألف (أيمن) فإنهما يبتدآن بالفتح ، وقد حكى يونس عن بعض العرب كسر همزة (أيمن) . ينظر : المقتضب ٣٢٩/٢ ، والجمل ٧٣ ، وسر الصناعة ١١٧/١ ، والإنصاف ٤٠٤/١ - ٤٠٩ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ و ٣٦ ، و ٩٢/٩ و ١٣٧ ، وابن عصفور ٣٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨٧٧/٢ ، وشرح الشافية ٢٦٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٥/٢ ، ورصف المباني ١٣٣ ، والارتشاف ٤٨١/٢ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١٣٧ .

(٣) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٤) ينظر الصفحة السابقة .

(٥) (مُ) مثلثة ، حكى الفتح الهروي ، وحكى الكسرَ والضمَّ الكسائي والأخفش . ينظر : الارتشاف ٢/ ٤٨١ ، والمساعد ٢/ ٣١١ ، والهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٦) ينظر : الجمل ٧٤ ، والصحاح (يمن) ٦/ ٢٢٢٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٣ ، والبسيط ٢/ ٩٣٨ ، واللسان (يمن) ١٣/ ٤٦٢ ، والارتشاف ٢/ ٤٨١ ، والجنى الداني ٥٤١ ، والهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٧) في الأصل : " لا نُطِل " وقد أثبت الصواب .

(٨) ذهب قول إلى أنّ (م) اسم ، وهي بقية (أيْمُن) ، واختاره الزجاجي وابن جني والصيمري وابن مالك ، وقيل : هو مذهب سيبويه ، قال سيبويه في الكتاب ٢٢٩/٤ : " واعلم أنّ بعض العرب يقول : مُ اللهِ لأفعلنّ ، يريد : أيمُ اللهِ ، فحذف حتى صيّرها على حرف " ، وذهب آخرون إلى أنّها بقية (مُن) . ينظر : الجمل ٧٤ ، والمسائل العسكريات ١٢٢ ، والمنصف ١/ ٦١ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٨ ، والمفصل ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٨/ ٣٥ و ٩/ ١٠٠ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٤١ و ٤٨١ ، والجنى الداني ١٣٩ ، والهمع ٤/ ٢٤١ .

مُستَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا [١] . وهي مُعرَبَةٌ ، وقيلَ : مَبْنِيَّةٌ [٢] ؛ لأنَّهُ عَلَى حَـرف ، وذلـكَ وَضعُ الحَرْفِ . والرَّفْعُ على الابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، والنَّصْـبُ علـى إسـقَاط حَرفِ القَسَمِ ، والجرُّ على تَقديرِ حَرفِ القَسَمِ عِندَ مَن يَرَى تَقْدِيرَهُ مَع غَيرِ اسْـمِ الجَلاَلَة [٣] .

وقَد استُعمِلَ في القَسَمِ ألفَاظٌ غيرُ هَذَا وهي : (عَهدُ اللـه) و (عَمْرُ اللـه) و (أمَانَةُ اللـه) و (كَعْبَةُ اللـه) و (قَضَاءُ اللـه) . فأمَّا (**عَمْرُ اللـه**) [٤] فـإن دَخلَتْ عليه [٥] اللاَّم ، رُفِعَ على الابتداء ، والخَبَرُ مَحذوفٌ لزوماً [٦] ، وقَالَ ابـنُ طَلحَة [٧] : لا خَبَرَ لَهُ ؛ لأنَّ ما بَعدَهُ يَسُدُّ مَسَدَّهُ . وإن لَم تَدخُلْ عَلَيه الـلاَّمُ نُصـبَ عَلَى المصدَرِ / بِفعلٍ مُقَدَّرٍ [٨] ، وإذا استُعمِلَ في القَسَمِ ، لَم يُستَعمَلْ إلاَّ مَفتُـوحَ العينِ ٧٧/ ب

---

(١) هذا رأي ابن عصفور وأبي حيان والسيوطي . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٤ ، والارتشـاف ٢/ ٤٤١ و ٤٨١ ، والجنى الداني ١٣٩ ، والهمع ٤/ ٢٣٩ . وعلى هذا الرأي (م) حرف وليست باسم .

(٢) ذكر أبوحيان أنّ هذا هو رأي الأخفش ؛ لأنّ الاسم إذا كان على حرف واحد لم يُعرب ، وذهب إلى هذا أيضاً ابـن عصفـور والسيوطي . ينظر : ابن عصفور ١/ ٥٢٤ و ٥٢٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٨١ ، والهمع ٤/ ٢٤٠ .

(٣) هذا رأي الكوفين وبعض البصريين ، فهم يجيزون حذف حرف القسم ، وإبقاء عمله مع غير لفظ الجلالة ، أمـا أكـثر البصريـين فـلا يجيزون ذلك إلا مع لفظ الجلالة . ينظر : صفحة ٢٩٠ ، وينظر كذلك : شرح التسهيل ٣/ ١٩٩ و ٢٠٠ ، وابـن القـواس ١/٤٢٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٥ ، والبسيط ٢/ ٩٣١ ، والارتشاف ٢/ ٤٧٩ ، والهمع ٤/ ٢٣٢ .

(٤) (عَمْر اللـه) مصدر على حذف الزوائد ، والتقدير : (تعمير اللـه) . ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٨٧١ ، والارتشـاف ٢/٤٩٨ ، والمساعد ٢/ ٣٠٤ .

(٥) في الأصل : " على " وقد أثبت الصواب الذي يستقيم به المعنى .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٠٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٧ ، والأصـول ١/ ٤٣٤ ، والجمـل ٧٤ ، والإيضـاح العضـدي ١/ ٢٦٤ ، والمفصل ٣٤٤ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٩/ ٩١ ، وابن عصفور ١/٥٣٣ ، وشـرح التسـهيل ٣/ ٢٠١ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦ و ٣٣٧ ، والبسيط ٢/ ٩٤٣ ، والارتشاف ٢/ ٤٧٩ .

(٧) محمد بن طلحة بن محمد أبو بكر الإشبيلي ، إمام عارف ، وكان أستاذ حاضرة إشبيلية غير مدافع ، وكان يميـل في النحـو إلى مذهب ابن الطراوة ، ومن تلاميذه الشلوبين . مات سنة (٦١٨ هـ) . (تنظر ترجمته في : إشارة التعيين ٣١٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ١٢٧ ، وغاية النهاية ٢/ ١٥٧ ، وبغية الوعاة ٤٩ و ٥٠ ، ونفح الطيب ٣/ ٤٧٦) . وقد نقـل الشـلوبين في شرح الجزولية قول أستاذه ابن طلحة . ينظر : شرح الجزولية ٢/ ٨٥٨ - ٨٦١ .

(٨) إذا لم تدخل (اللام) على (عمر اللـه) نُصب ، وفي نصبه رأيان : الأول : أن يُنتصب على المصدر بفعل مقـدّر ، وهـذا مـا قـرره سيبويه وأجازه المبرد ، وهو رأي كثير من النحويين ، والثاني : أن ينتصب بتقدير حذف حرف الجر كأنه قيل : أقسم عليك بعمرك اللـه ، أي : بتعميرك اللـه ، وقد أجازه المبرد والسيرافي والأخفش . ينظر : الكتاب ١/ ٣٢٢ ، والمقتضـب ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٨ ، والأمالي الشجرية ١/ ٤٣٩ ، وشرح المفصل ٩/ ٩١ ، وشرح التسهيل ٣/٢٠٢ ، وابن القـواس ١/٤٢٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٩٨ ، والمساعد ٢/ ٣٠٨ و ٣٠٩ ، والخزانة ٤/ ٢١٢ و ٢١٣ .

ساكِنَ الميمِ ؛ لأنَّ القَسَمَ كثيرُ الدَّورِ ، فاختِيرَ لَهُ الأَخَفُّ مِن لغَاتِ هَذِهِ الكَلِمَةِ [١] .

وقَد يُضَافُ إلى كافِ الضَّمِيرِ كقولِهِ تَعَالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [٢] ، وقَد يُؤتَى بَعدَ كافِ الضَّمِيرِ باسمِ الجَلالَةِ فيُقَالُ : (عَمرُكَ اللـه) ، ولا يُجمَعُ بينَ (اللاَّم) وذِكرِ اسْمِ الجَلالَةِ بَعدَ الكافِ ، فَلاَ تَقُولُ : (لَعَمرُكَ اللـه) . والأكثرُ في اسمِ الجَلالَةِ في هذا الموضِعِ النَّصبُ بالمصدَرِ الَّذِي هو : (عَمرُك) ، والتَّقدِيرُ : أُقسِمُ بتَعمِيرك اللهَ ، فتكُونُ الكافُ فاعِلاً أُضِيفَ إليهِ مَصدَرُهُ ، و (اللـه) منصُوبٌ على المفعُولِ بِهِ [٣] ، ويكونُ المعنى : أُقْسِمُ بإقرَارِكَ اللهَ بالدَّوامِ والبَقَاءِ ، وجَعَلَهُ مَن رَفَعَ الجَلالَةَ فاعِلاً بالمصدَرِ [٤] ، بِمَعنَى : أنَّ اللَّهَ يُبْقِيكَ ويُعَمِّرُك .

وأمَّا (**عَهْدُ اللـه**) فَفِيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ : فأمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الابتِداءِ ، والخبرُ مَحذُوفٌ ، ولا يَلزَمُ حَذْفُهُ ، فَيَجُوزُ أن تَقُولَ : (عَلَيّ عَهْدُ اللَّهِ) ، فَليسَ مِمَّا يَلزَمُ حَذْفُ الخبرِ فيهِ مِمَّا [٥] رُفِعَ مِنَ الألفَاظِ الَّتِي لا تُفَارِقُ القَسَمَ [٦] .

---

(١) في (العمر) لغات ثلاث : فتح العين وسكون الميم ، وضم العين وسكون الميم ، وضم العين والميم ، تقول : (أطال الله عَمْرَك وعُمْرَك و عُمُرَكَ) ، وفي القسم لزموا فتح العين وسكون الميم ؛ لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخف . ينظر : شرح المفصل ٩/ ٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٧٦ ، وابن القواس ١/ ٤٢٧ ، وشرح الكافية ١/ ١٠٨ ، والبسيط ٢/ ٩٤٣ .

(٢) سورة الحجر ، آية (٧٢) .

(٣) نصب لفظ الجلالة في قولهم : (عَمْرك اللهَ) هو الكثير ، وفي نصبه وجهان : الأول : أنّ أصله : (أسأل اللهَ تعميرَك) فانتصب لفظ الجلالة و (تعميرك) على أنهما مفعولان للفعل (أسأل) ، والثاني : وهو الذي ذكره المصنّف ، ولفظ الجلالة فيه منصوب بالمصدر (تعميرك) لا بالفعل . ينظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٠ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٩ و ٣٥٠ ، وابن القواس ١/ ٤٢٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٩٨ ، والخزانة ٤/ ٢١٣ .

(٤) حكى المازني والأخفش عن أعرابيّ رفع لفظ الجلالة في قولهم : (عَمْرُك اللهُ) ، واختُلِف في وجه الرفع : فقال أبو علي إن المراد : عَمرك اللهُ تعميراً ، أي : أطال عمرك ، فأُضيف المصدر إلى المفعول ، ورفع به الفاعل ، وقال الأخفش إن أصله : أسألك بتعميرك اللهُ ، أي : بأن يعمرك اللهُ ، ثم حذفت زوائد المصدر والفعل والباء ، فانتصب ما كان مجروراً بها . قال البغدادي : " فقد اتفق قولاهما على أنّ اسم الله تعالى مرفوع بالمصدر على الفاعلية ، ولكنّ أبا علي يرى أنّ نصب (عمرك) على المصدر ، والأخفش يرى أنّه منصوب على نزع الخافض " . ينظر : الأمالي الشجرية ١/٣٤٩ و ٣٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٧٠ و ٨٧١ ، وشرح التسهيل ٣/١٩٧ ، وابن القواس ١/٤٢٨ ، والارتشاف ٢/٤٩٨ ، والمساعد ٢/٣٠٤ ، والخزانة ٤/٢١٣ .

(٥) في الأصل : " فيما " تحريف .

(٦) إذا كان ما ابتدأت به الجملة الاسمية متعيّن للقسم نحو : (أيمن الله) و (لعمر الله) وجب حذف الخبر ، وإن لم يكن متعيناً للقسم مثل : (أمانة الله) و (عهد الله) و (يمين الله) جاز حذف الخبر وإثباته . ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٠١ ، وشرح الكافية ١/١٠٨ و ٢/٣٣٦ ، والارتشاف ٢/٤٧٩ ، والمساعد ٢/٣٠٨ ، والهمع ٢/٤٣ .

وأمَّا النَّصْبُ فَبإضمَارِ فعلِ القَسَمِ ، كانَ الأصلُ : (أُقْسِمُ بعَهدِ اللهِ) ، فأُسقطَ حَرفُ الجَرِّ وفعلُ القَسَمِ ، وانتَصَبَ الاسمُ عَلَى إسقَاطِ حَرفِ الجَرِّ ، هَذا هو الصَّحِيحُ في كُلِّ ألفَاظِ القَسَمِ [١] .

وذَهَبَ ابنُ خروف [٢] وابنُ عصفورٍ [٣] إلى أنّه [٤] يُقدَّرَ بفعلٍ مُتَعَدٍّ بنَفسِهِ كَـ (الزَمْ) ؛ لأنَّهُ لو كانَ النَّصبُ بفعلِ القَسَمِ ، لكَانَ في حَالَةِ الإظهَارِ تَعَدَّى بحَرفِ الجَرِّ ، وفي حَالَةِ الإضمَارِ يَتَعَدَّى بنَفسِهِ ، فتكُونُ حالةُ الإضمَارِ الَّتي هي الفَرعُ أقوَى مِنْ حالَةِ الإظهَارِ التي هي الأصلُ ، والصَّحِيحُ الأوَّلُ ، وهو [٥] مَذْهَبُ سيبويه [٦] ، ولا اعتبارَ لمَا قالُوهُ ؛ لأنَّ بَابَ القَسَمِ قَدِ اتَّسعَتْ / فِيهِ العَرَبُ ، فأجَازوا فِيهِ ما لَم يُجيزوا في غيرِهِ . ٧٨/ أ

وأمَّا (**أمانَةُ اللَّهِ**) فالكلامُ فيه كـ (عَهْدِ اللهِ) ، فالنَّصبُ والرَّفعُ جَائِزٌ فيهِمَا عَلَى ما تَقَدَّمَ مِنَ الإعرابِ [٧] ، إلاّ أنّ الكوفِيِّينَ يَقُولُونَ : لا يَجُوزُ النَّصبُ في شَيءٍ

---

(١) هذا رأي البصريين ، وأما الكوفيون فيمنعون النصب في الأسماء التي يُقسم بها ، واستثنوا من ذلك (قضاء الله) و (كعبة الله) . ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ و ٣٢٥ و ٣٢٦ ، والأصول ٤٣٣/١ ، والإيضاح العضدي ٢٦٥/١ ، والمفصل ٣٤٤ ، والأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، وشرح المفصل ٩٢/٩ و ١٠٣ و ١٠٤ ، وشرح الجزولية ٨٦٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦١/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٣ و ٢٠٠ ، والبسيط ٩٣١/٢ ، والارتشاف ٤٧٧/٢ و ٤٧٨ ، والمساعد ٣٠٦/٢ و ٣٠٨ ، والهمع ٢٣٢/٤ و ٢٣٣ و ٢٦٢ .

(٢) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أبو الحسن ، أندلسي من أهل إشبيلية ، أخذ عن ابن طاهر الخِدَبّ ، وتوفي عام (٦٠٩ هـ) ، ومن مصنفاته : " شرح كتاب سيبويه " ، و " شرح الجمل " . (تنظر ترجمته في : معجم الأدباء ٧٥/١٥ و ٧٦ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وبغية الوعاة ٣٥٤ ، ونفح الطيب ١٨٤/٣) . قال ابن خروف في شرح الجمل ٢٧٠ : " ونصب (أمانة الله) على وجهين : على المفعول الأول ، والثاني مضمر كما ذكر ، وأصله حرف الجرّ ، فلمّا حُذف ونُصب أضمر له فعل من المعنى ، والوجه الثاني : أن يكون من باب اخترت وأمرتك الخير " .

(٣) ينظر رأي ابن عصفور في : شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ و ٥٣٣ ، والمقرب ٢٠٧/١ . وهذا رأي الزجاجي والصيمري وابن أبي الربيع أيضاً . ينظر : الجمل ٧٢ ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، والبسيط ٩٢٩/٢ و ٩٣٠ و ٩٣٧ ، والارتشاف ٤٧٧/٢ ، والمساعد ٣٠٦/٢ ، والهمع ٢٣٢/٤ .

(٤) في الأصل " أن " تحريف .

(٥) في الأصل " هي " تحريف .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، وينظر كذلك : المقتضب ٣٢٠/٢ و ٣٢٥ و ٣٢٦ ، والأصول ٤٣٣/١ ، والإيضاح العضدي ٢٦٥/١ ، والمفصل ٣٤٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ٤٩٧/٣ ، و ٥٠٤ ، والأصول ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ٩٢/٩ و ١٠٣ و ١٠٤ ، وينظر الصفحة السابقة .

من أفعَالِ القَسَمِ إلاّ في (كَعَبة اللّه) و (قَضَاء اللـه) [١] ، وأنشَدوا علـى (كَعبَـة اللّه) قولَ الشّاعِرِ [٢] :

٨٨- لا ، كَعبَةَ اللّهِ ما هَجَرْتكُمُ إلاّ ولَـي فـي وِصَالِكُـمْ أَرَبُ

واختَلَفُوا في الحروفِ النّائبة [٣] عَنْ حَرفِ القَسَمِ ، هَل هي العَامِلَةُ بنَفسهَا ، أو حَرفُ القَسَمِ المحذُوفُ هو العَامِلُ ، ونِيَابَتُهَا عَنْهُ بمعنَى أنّها عَلاَمَةٌ عَلَيـه ؟ فالصّحِيـحُ أنّهَا العَامِلَةُ بنَفسهَا [٤] . ولا يُحذَفُ مِنْ حروفِ القَسَمِ ويَبْقَى عَمَلُـهُ إلا (البَـاء) ، بشَرطِ أن يكُونَ ذلكَ في اسمِ الجَلاَلَة ، فتَقُولُ : (اللّه) بالجَرّ على حذف حَـرفِ القَسَمِ وإبقَاءِ عَمَلِه [٥] ، وأجازَ الكوفيُّونَ حَذفَ حَرفِ القَسَمِ ، وإبقَاءَ عَمَلِـهِ في غيرِ الجَلاَلَةِ مِنْ ألفَاظِ القَسَمِ [٦] ، والأوّلُ هو الصّحِيحُ ، ولنرجِع إلى الكلامِ عَلَى مـا في الأصلِ .

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب ٣٢٣/١ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٣ و ٢٠٠ ، والارتشاف ٤٧٨/٢ ، والمساعد ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٣٣/٤ ، وينظر كذلك الصفحة السابقة هامش رقم (١) .

(٢) لم أعثر على قائله ، وقد استشهد به ثعلب في المجالس ٣٢٣/١ مع اختلاف في رواية الشطر الثاني ، فهو عنده كالتـالي : " إلا وفي النفسِ منكُمُ أرَبُ " ، وبرواية ثعلب ورد الشاهد في : شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، وشرح الكافية الشـافية ٨٦١/٢ ، والارتشـاف ٤٧٨/٢ ، والمساعد ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٣٣/٤ .

(٣) في الأصل : " الثانية " تصحيف .

(٤) هذا مذهب الأخفش ، فهو يرى أنّ الجر بالعِوضِ مِنَ الحرفِ لا بالحرف المحذوف ، وتبع الأخفشَ في هذا جماعةٌ مـن المحققـين منهـم : ابن عصفور وابن أبي الربيع ، وقال السيوطي هو مذهب قوي ؛ لأنّه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الـواو ، ولا خـلاف في أنّ الجر بعد الواو والتاء بهما ، وذهب آخرون إلى أنّ الجر بالحرف المحذوف ، وهو اختيار ابن مالك ، وذكر أبو حيـان أنّـه مذهب الكوفيين . ينظر : ابن عصفور ٥٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٦/٢ ، والبسيط ٩٣٤/٢ ، والارتشاف ٤٧٩/٢ ، والجنى الداني ٣٣ ، والمساعد ٣٠٨/٢ ، والهمع ٢٣٤/٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٥/٢ .

(٥) هذا قول جمهور البصريين ، فقد قصروا حذف حرف الجر وإبقاء عمله على اسم الله ، وقد أجازوا ذلك فيه لكثرة اسـتعماله في القَسَم ، وقد حكى سيبويه والفراء والأخفش والمبرد وابن السراج قولهم : (اللـه لأفْعَلَنّ) ، إلا أنه لا يُقاس عليه ؛ لأنّ إضمـار الجارّ وإبقاء عمله لا يجوز إلا حيث سُمع ، قال الأخفش : " وهذا في القياس رديء " . ينظـر : الكتـاب ١٦٠/٢ و ٤٩٨/٣ ، ومعاني الفراء ٤١٣/٢ ، ومعاني الأخفش ٢٧٠/٢ ، والمقتضب ٣٣٥/٢ ، والأصول ٤٣٢/١ و ٤٣٣ ، والإيضـاح العضـدي ٢٦٥/١ ، وسر الصناعة ١٣٢/١ ، والإنصاف ٣٩٣/١ و ٣٩٧ ، والفصول ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٠٥/٩ ، وشرح الجزوليـة ٨٥٥/٢ ، وابن عصفور ٥٣٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٦٠/٢ و ٨٦١ ، وشرح الكافيـة ٣٣٥/٢ ، والبسـيط ٩٣٠/٢ و ٩٣١ ، والارتشاف ٤٧٨/٢ .

(٦) أجاز هذا الكوفيون وبعض البصريين . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٠/٣ ، وابن القـواس ٤٢٤/١ ، وشـرح الكافيـة ٣٣٥/٢ ، والبسيط ٩٣٠/٢ و ٩٣١ ، والارتشاف ٤٧٩/٢ ، والمساعد ٣٠٧/٢ و ٣٠٨ ، والهمع ٢٣٢/٤ .

واعلَمْ أنَّهُ لَم يذكُرْ مِنْ حروفِ القَسَمِ إلاَّ ثلاثة : (البَاءُ) وهي الأصلُ ، و (الواوُ) وهي فَرعُهَا ، و (التَّاءُ) وهي فرعُ (الواوِ) ، وقَد ذَكَرَ الأصلَ والفَرعينِ المشهُورينِ ، واقتَصَرَ عَلَى ذلكَ ؛ لأنَّهَا المشهُورةُ في بَابِ القَسَمِ ، الكثيرةُ الدَّورِ فيه .

وإلى (البَاءِ) و (الواوِ) أشَارَ بقوله : " الباءُ والواوُ تجرُّ في الحَلـــفْ " ، وإلى (التَّاءِ) أشَارَ بقوله : " والتَّا تَخُصُّ اللـــهَ عَن عَجَب عُرِفْ " ، وقَصْرُ (التَّـــاء) ضرورةً ، ونَبَّهَ عَلَى أنَّهَا تَخُصُّ (اللَّهَ) ، فَلاَ تَدخُـــلُ إلاَّ عَلَـــى لفـــظ الجَلاَلَـــة ، وإلى ذلكَ أشَارَ بقوله : " تَخُصُّ " ، ونَبَّهَ عَلَى أنَّهَا لا تـــأتي إلاَّ للتَّعَجُّـــب ، وإلى ذلكَ أشَارَ بقَوله : " عَن عَجَبٍ عُرِفْ " ، أي : عَنْ عَجَـــبٍ عُـــرِفَ فِيهَـــا مـــن كلامِهِمْ ، وقَد تَقَدَّمَتْ مُثُلُها ، / وأنَّهَا قَد تَدخُلُ عَلَى غـــيرِ الجَلاَلَـــة كمـــا بَيَّنَّـــا فِيمَا تَقَدَّمَ [1] . ٧٨/ ب

وكُلُّ ما تَكَلَّمَ فيه إنَّمَا هو مُتَعَلِّقٌ بالجملَة الأولى مِنْ جُملَتي القَسَمِ ، وقَد عَلِمْتَ فيمَا تَقَدَّمَ أنَّ القَسَمَ جُملَتَان : جُملَةٌ تَتَضَمَّنُ اليَمينَ ، وجُملَةٌ تتضَمَّنُ المحلـــوفَ عَلَيـــه وهي الَّتي تُسَمَّى جوابَ القَسَمِ .

وقد تُحذَفُ جُملَةُ اليَمين [2] كقولك : (لأنْتَ أكرَمُ من زيد) ، التَّقدير : واللـــه لأنتَ أكرَمُ من زيد ، وقد يُحذَفُ فعلُ القَسَـــمِ ، ويَبقَى المقَسَمُ بِه ، تَقُـــولُ : (واللـــه [3] لقدْ كانَ كذا) وقدْ تُحذَفُ جُملةُ الجواب [4] ، كما لو قيلَ لـــك : (هـــل لقيـــتَ زيداً ؟) فتقولُ : (لا واللـــه) ، التَّقديرُ : لا واللـــه مالقيتُهُ ، هَذا ما يَتَعَلَّقُ بالجملَة

---

(١) ينظر صفحة ٢٧٨ .

(٢) لا يجوز حذف القسم وإبقاء الجواب إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه ، وذلك أن يكـــون الجواب مُصدّراً بـــ (اللام) أو بـــ (إنّ) . ينظـــر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥١ ، وابن عصفور ١/ ٥٣٠ ، والمقرب ١/ ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤١ ، والبسيط ٢/ ٩١١ ، والارتشـــاف ٢/ ٤٩٣ ، والمغني ٨٤٦ .

(٣) في الأصل : " أقسم " ، ولا ينطبق فيه المثال على ما مثّل له به . ينظر : شـــرح المفصـــل ٩/ ٩٤ و ٩٩ ، وابـــن عصفـــور ١/ ٥٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٦٠ ، وابن القواس ١/ ٤٣٦ ، والجنى الداني ٤٥ .

(٤) يُحذف جواب القسم إذا تقدّمه ما يدل عليه . ينظر : المقرب ١/ ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشـــافية ٢/ ٨٦٧ ، وابـــن القـــواس ١/ ٤٣٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٠ ، والبسيط ٢/ ٩١١ ، والمغني ٨٤٦ .

الأُولى ، ولَم يَتعرَّضْ في الأصلِ للكَلامِ عَلَى الجَوابِ ، ولابُدَّ أن نَتكلَّم عَلَيهِ .

واعلَمْ أنَّ جُملَةَ الجَوابِ بِمَنزِلَةِ المشروطِ مِنَ الشَّرطِ ، فَلاَ بُدَّ مِن حَرفٍ يربُطُ بَينَهُمَا ، وذلِكَ بحَسَب جُملَةِ الجوابِ ، وهي إمّا اسميَّةٌ أو فِعليَّةٌ ، وكُلٌّ واحِدةٍ [١] مِنْهُمَا إمَّا مُثْبَتَةٌ أو مَنفِيَّةٌ .

فإن كانَتِ الجملَةُ اسميَّةً ، فالرَّابطُ (إنَّ) و (اللاَّم) ، ثَقِيلَةً كانَتْ أو خَفِيفَةً [٢] ، وقَدْ يُجمَعَانِ وهو الكثير ، وقَدْ يُفرَقَانِ [٣] ، وقَدْ يُستَغنَى عَنْهُمَا ، سَواءٌ بَعُدَ الجوابُ أو قَرُبَ ، وهو قليلٌ [٤] ، وقَالَ ابنُ مالِكٍ [٥] : إن قَرُبَ فهو حَسَنٌ ، وإن بَعُدَ لَم يُستَحسَن ، فَمِثَالُ اجتِمَاعِهِمَا قولُهُ تَبَارك وتَعَالى : ﴿ يس * والقُرآنِ الحَكِيمِ * إنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِينَ ﴾ [٦] ، وهو كثيرٌ في القُرآنِ العَزِيز ، ومِثالُ انفِرادِ (إنّ) قول امرأَةٍ مِنَ العَرَب تُخاطِبُ وَلَدَها [٧] :

٨٩- أُقْسِمُ بالمرْوَة يوماً والصَّفَا إنَّكَ خيرٌ مِن تَفَاريقِ العَصَا

---

(١) في الأصل : " واحدٍ " تحريف .

(٢) يقصد بقوله : " ثقيلة كانت أو خفيفة " : إنّ ، فالثقيلة مثل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ سورة الليل آية (٤) ، والخفيفة مثل قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ سورة الطارق ، آية (٤) . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٥/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٨/٢ ، والارتشاف ٤٨٣/٢ ، والمساعد ٣١٣/٢ .

(٣) هذا رأي جمهور النحويين ، وذهب بعضهم إلى أنّ جواب القسم لا يُصدّر بـ (إنّ) إلا إذا كان في خبرها (اللام) ، فـ (إنّ) - في رأيهم - لا تأتي وحدها في جواب القسم . ينظر : شرح المفصل ٩٧/٩ ، وابن عصفور ٥٢٦/١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، والبسيط ٩١٤/٢ ، والارتشاف ٤٨٤/٢ ، والهمع ٢٤٢/٤ .

(٤) ذهب كثير من النحويين إلى أنّ حذف (اللام) و (إنّ) من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم قليل إن لم يطل الكلام ، وقيل : شاذ ، وقيل : نادر ، فإن كان في الكلام طول حسن الحذف . ينظر : المقتضب ٣٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٥/٣ ، والارتشاف ٤٨٤/٢ ، والمساعد ٣١٣/٢ ، وشفاء العليل ٦٨٩/٢ ، والهمع ٢٤١/٤ . وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٢٦/١ : " لا يجوز حذفهما " .

(٥) قول ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٥/٣ عكس هذا القول ، يقول : " ويُستغنى عنهما قليلاً دون استطالة في المقسم به كقول أبي بكر : " والله أنا أظلم منه " والأصل : لأنا ، فحذفت والمقسم به اسم لا استطالة فيه بصلة ولا عطف ، فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف وكان جديراً بكثرة النظائر " ، إلا أن يكون مراد المصنّف : إن قرب فوجود إنّ واللام حسن ، وإن بعد لم يستحسن وجودهما .

(٦) سورة يس ، الآيات (١) و (٢) و (٣) .

(٧) هذا البيت لغَنِيَّة الأعرابية ، وعجزه من أمثال العرب ، وقد ورد في : البيان والتبيين ٤٩/٣ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٥٣/١ ، ومجمع الأمثال ٣٧/١ ، والمستقصي ٢٧/١ ، وكتاب العصا ٣٠٥ ، واللسان (فرق) ٣٠١/١٠ ، والتاج (فرق) ٤٧/٧ . ويُروى : " أحلف " و " حلفت " مكان " أقسم " ، و " حقاً " مكان " يوماً " .

و " العَصَا " : الخشَبَةُ ، و " تَفَارِيقِها " [١] : حالاتها المختلِفَة ، فإذا كانَتْ عَلَى هَيئَتِها انتُفِعَ بِهَا فِيمَا يَليقُ بذَلِكَ مِنْ عَصاً يُتَّكَأُ عليها ، وعَمُودٍ وغَيرِهَا ، فإذا / ٧٩/أ قُطِعَتْ جَعَلُوها سَاجُوراً [٢] للكَلبِ ، فإذا قُطِعَ السَّاجورُ جَعَلُوهَا أَوتَاداً للبيتِ ، ثُمَّ لا تَزالُ تَنتَقِلُ مِن حَالٍ إلى حَالٍ إلى أَن يَصنَعُوا مِنْهَا حالات [٣] يُشَعِّبُونَ [٤] بِهَا القِصَعَ مَوضِعَ المسَامِيرِ ، فَشَبَّهَتْ هَذِهِ المرأةُ وَلَدَها في تَقَلُّبَاتِ أحوالِهِ ، ومَنفَعَتِهِ في كُلِّ حالٍ مِنْهَا ، بِمَا في تفاريقِ العَصَا مِنَ المَنافِعِ ، وذلِكَ أنَّ وَلَدَها كانَتْ قُطِعَتْ شَفَتُهُ فأَخَذَتِ الدِّيَةَ ، ثُمَّ قُطِعَ أنفُهُ فأخَذَت دِيَتَهُ ، ثُمَّ قُطِعَتْ يَدُهُ فأخَذَت دِيَتَهَا ، فكَثُرَ مالُهَا ونَعِمَ عَيشُهَا ، فَخَاطَبَتِ ابنَهَا بِهَذا البيتِ [٥] .

ومِثَالُ (اللامِ) وحدَهَا قولُهُ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًا ﴾ [٦] والقَسَمُ قولُهُ تَعَالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ ﴾ [٧] ، وهَذَا معطُوفٌ عَلَى الجوابِ ، والمعطوفُ عَلَى الجوابِ جوابٌ .

ومثال الاستغناءِ عَنْهُمَا قولُ أبي بَكرٍ - رضي اللهُ عَنْهُ - في مُنَازَعَتِهِ لِعُمَر - رضوانِ اللهِ عَلَيهِمَا - : " يارسولَ اللَّهِ واللهِ أَنَا كُنتُ أظلَمُ " [٨] ، فالجوابُ هُنَا

---

(١) ينظر في معنى : " تفاريق العصا " : البيان والتبيين ٣/٤٩ ، وجمهرة الأمثال للعسكري ١/٢٥٣ ، ومجمع الأمثال ١/٣٧ ، والمستقصى ١/٢٦ ، وكتاب العصا ٣٠٥ ، واللسان (فرق) ١٠/٣٠١ ، والتاج (فرق) ٧/٤٧ .

(٢) " السَّاجُور " : القلادة أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب . ينظر : اللسان (سجر) ٤/٣٤٧ .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ، وقد أثبت ما يقارب رسم الكلمة ، ويتّسق مع معنى الكلام ، فـ (الحالات) جمع : حال ، وهي هنا بمعنى : الشيء ، أي : يصنعون منها أشياء يشعّبون بها القصع . وقد أثبت هذا المعنى لـ (الحال) ابن برّي ، وأورد في ذلك بيتاً شعريّاً :

يا ليتَ شِعري هل أُكسى شِعارَ تُقىً ... والشَّعْرُ يبيَضُّ حالا بعدما حالِ

أي : شيئاً بعد شيء . ينظر : اللسان (حول) ١١/١٩٣ . وقد تكون (جِمَالات) جمع : جَمَل أو جِمَالة ، أي : الحبل الغليظ . ينظر : اللسان (جمل) ١١/١٢٣ و ١٢٤ ، أو (جلالات) أي : أخشاب صغيرة . ينظر : اللسان (جلل) ١١/١١٨ .

(٤) (يُشَعِّبون) : من شَعَّبَ يُشَعِّبُ ، و (يشْعَبُون) من : شَعَبَ يَشْعَبُ ، و (الشَّعْبُ) : هو الصَّدع الذي يَشْعَبُهُ الشَّعَّاب ، وشَعْبُ الصّدع في الإناء : هو إصلاحُهُ وملاءَمَتُهُ . ينظر : اللسان (شعب) ١/ ٤٩٧ و ٤٩٨ .

(٥) تنظر القصة في : البيان والتبيين ٣/ ٤٩ ، ومجمع الأمثال ١/ ٣٧ ، واللسان (فرق) ١٠/ ٣٠١ .

(٦) سورة مريم ، آية (٧٠) .

(٧) سورة مريم ، من آية (٦٨) ، ﴿ فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنّهم حول جهنم جثيّاً ﴾ .

(٨) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ٤/ ١٩٢ .

عَارٍ عَن (إنّ) [و] [١] (اللاّم) ، والقَسَمُ لَم يَطُلْ ، ومثالُه إذا طالَ قولُ بَعضِ العَرَبِ : " أُقسِمُ بِمَن بَعَثَ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ ومُنذِرِينَ ، وخَتَمَهُمْ بالمُرسَلِ رَحمَةً لِلعَالَمِين ، هو سَيِّدُهُمْ أجمعين " [٢] ، فالجوابُ عَارٍ عَنِ (إنَّ) [٣] و (اللاّمِ) .

ومِنْ غريبِ النَّقلِ الرَّبطُ بينَ الجوابِ والقَسَمِ بـ (بَلْ) [٤] ، وجَعَلُوا مِنْهُ قولَهُ تَعَالى : ﴿ صٓ والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ * بَلِ الذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وشِقَاقٍ ﴾ [٥] ، وقولَهُ تَعَالى : ﴿ قٓ والقرآنِ المجيدِ * بَلْ عَجِبُوا أن جَاءَهُم مُنذِرٌ مِنهُمْ ﴾ [٦] .

وإن كانتِ الجملَةُ منفيَّةً صُدِّرَت بأَحَدِ حروفِ النَّفيِ : (ما) و (إنْ) و (لا) [٧] ، فمثالُ (ما) : (واللـه ما زيدٌ قائمٌ) ، وسواءٌ جاءَتْ عَلَى لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ أو عَلَى لُغَةِ التَّمِيمِيِّين [٨] ، ومثالُ (إنْ) النَّافية قولك : (واللـه إنْ زيدٌ قائمٌ) ، [ومِثَالُ (لا) النافية قولك : (واللـه لا رجلٌ أفضَلَ منكَ)] [٩] ، فإن أعملتَهَا / عمـلَ (ليس) كما مثَّلْنا لم تكرِّرها ، وإن لم تُعْملها كَرَّرتها . ٧٩/ ب

---

(١) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٠٥/٣ ، والمساعد ٣١٣/٢ ، وشفاء العليل ٦٩٠/٢ .

(٣) في الأصل : " الألف " سهو .

(٤) ذكر أبو حيان أن هذا رأي بعض القدماء من النحويين ، وذهب إلى أنه رأي ضعيف . ينظر : الارتشاف ٤٨٣/٢ ، والبحر المحيط ٣٨٣/٧ ، والهمع ٢٤٢/٤ و ٢٤٣ .

(٥) سورة ص ، الآيتان (١) و (٢) .

(٦) سورة ق ، آية (١) ، ومن آية (٢) .

(٧) الجملة الاسمية المنفية الواقعة جواباً للقسم ، تُصدَّر بأحد هذه الحروف الثلاثة ، خلافاً لأبي حيان الذي يرى أنّ الجملة الاسمية لا تنفى بـ (لا) . ينظر : شرح الجزولية ٨٦٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/٣ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٧/٢ ، والمساعد ٣١٣/٢ ، والهمع ٢٤٣/٤ .

(٨) لغة الحجازيين إعمال (ما) عمل (ليس) ، فيرفعون بها المبتدأ ، وينصبون بها الخبر ، ولغة التميميين ترك إعمال (ما) ، وعلى كلا اللغتين تُصدّر بها الجملة الاسمية المنفية الواقعة جواباً للقسم . ينظر : شرح الكافية الشافية ٤٣٠/١ و ٤٣٤ ، وابن القواس ٤٣٤/١ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، والجنى الداني ٣٢٢ و ٣٢٣ ، والمغني ٣٩٩ .

(٩) زيادة يقتضيها المعنى ؛ لأنّه يقول بعدها : " فإن أعملتها عمل (ليس) كما مثلنا " ، وهو في المثال الذي ذكره لم يُعمل (إنْ) عمل (ليس) ، ثم إنّه قال : " وإن لم تعملها كررتها " ، و (إنْ) قد تعمل عمل (ليس) على رأي بعض النحويين ، ولكنّ ترك ذلك لا يوجب تكرارها . كما نجد أنّه ذكر (لا) مع حروف النفي ، ولم يُمثّل لها ، و (لا) قد تعمل عمل (ليس) ، فإن عملت لا تُكرّر ، وإن لم تعمل لزم تكرارها . فهو إذاً قد قصد بقوله : " فإن أعملتها عمل (ليس) .... " (لا) وليس (إنْ) ، وسقط كلام من الأصل . ينظر : شرح الكافية الشافية ٨٤٣/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، ورصف المباني ١٩٠ و ٣٣٣ ، والارتشاف ٤٨٧/٢ ، والجنى الداني ٢٠٩ و ٢٩٩ ، والمغني ٣٥ و ٣١٥ ، والمساعد ٣١٣/٢ ، وابن عقيل ٣١٧/١ ، والهمع ٢٤٣/٤ .

فإن كانَتْ فعليَّةً ، فَلاَ يَخلُو أن تُصَدَّرَ بالماضي أو بالمضَارِعِ ، فإن صُدِّرَتْ بالماضي فَلاَ يَخلُو أن يكُونَ مِمَّا لا يَتَصَرَّفُ ، أو مِمَّا يَتَصَرَّفُ [١] . فَإن كانَ مِمَّا لا يَتَصَرَّفُ [٢] كـ (نِعمَ) و (بِئسَ) ، صُدِّرَتْ بـ (اللاَّمِ) فَقَط ، كقولِ الشَّاعِرِ [٣] :

٩٠- لَعَمرِي لَنِعمَ الفَتَى مَالِكٌ إذا الحربُ أَصْلَتْ لَظَاهَا رِجَالاً

وكذلك لَو تقدَّمَ معمول الفعل ، كقولِ أُمِّ حَاتِمِ الطَّائِية [٤] :

٩١- لَعَمري لَقَدْماً عَضَّني الجوعُ عَضَّةً فَآليتُ أَلاَّ أَمنَعَ الدَّهرَ جَائِعاً

وإن كانَ مِمَّا يَتَصَرَّفُ ، فلا يخلو أن يكونَ مُثْبَتاً أو مَنفِيّاً ، فإن كانَ مُثْبَتاً صُدِّرَ بـ (اللاَّمِ) و (قَدْ) في الأكثر [٥] ، كقولِه تَعَالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾ [٦] ، وقد يُؤتَى بـ (اللاَّمِ) فَقَط [٧] ، قَالَ سيبويه : تقول : (واللهِ لكَذَبَ) [٨] ، وأنكَرَ

---

(١) في الأصل : " مما لا ينصرف أو مما ينصرف " تصحيف .

(٢) في الأصل " ينصرف " تصحيف .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وقد ورد في : شرح التسهيل ٣/٢١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٠ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٩٥ .

(٤) أمّ حاتم الطائية وهي عَنَبَة - أو عُتْبة - بنت عفيف ، وكانت سخيّة لا تقلّ عن ابنها سخاءً وجوداً ، وكان إخوتها يمنعونها من ذلك فتأبى ، وكانت موسرة ، فحبسوها في بيت سنةً يرزقونها قوتاً ، لعلّها تكفّ عما كانت عليه إذا ذاقت طعم البؤس ، ثم أخرجوها ودفعوا إليها شيئاً من مالها ، فأتتها امرأة فسألتها ، فأعطتها ما معها من مال ثم أنشأت تقول أبياتاً منها هذا البيت . ينظر : مقدمة ديوان حاتم الطائي ٢١ ، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤١ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٥ ، والمساعد ٢/ ٣٢٣ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٩٦ ، والخزانة ٤/ ٢٢٣ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢/ ٣٣٤ ، والأصول ١/ ٤٣٦ ، وسر الصناعة ١/ ٣٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٩ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٣ و ٢١٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٨ و ٣٣٩ ، والبسيط ٢/ ٩١٤ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٤ ، والمساعد ٢/ ٣٢١ ، والهمع ٤/ ٢٤٧ .

(٦) سورة البلد ، آية (٤) .

(٧) في هذا خلاف بين النحويين : فقال بعضهم إنه يجوز الاقتصار على (اللام) إن طال الكلام ، فإن لم يطل شذّ ذلك ، وقال آخرون إنه يجوز الاقتصار على (اللام) دون قيد الطول ، وقال فريق ثالث إنه يجوز لا الاقتصار على (اللام) وحدها ، فلا بدّ من وجود (قد) معها ظاهرة أو مقدّرة ، فلا تُحذف (قد) إلا وهي مرادة ، وقال ابن عصفور : إنّ (اللام) تأتي منفردة في جواب القسم دون (قد) إذا كان الفعل الماضي بعيداً من زمن الحال ، فإن كان قريباً من زمن الحال أدخلت (اللام) و (قد) . ينظر : المقتضب ٢/ ٣٣٤ ، والإيضاح العضدي ١/ ٢٦٤ ، وسر الصناعة ١/ ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٩/ ٩٦ ، وابن عصفور ١/ ٥٢٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٠ ، وابن القواس ١/ ٤٣١ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ ، والبسيط ٢/ ٩١٤ و ٩١٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٤ ، والمغني ٨٣٤ ، والمساعد ٢/ ٣٢٢ و ٣٢٣ ، والهمع ٤/ ٢٤٧ و ٢٤٩ ، والخزانة ٤/ ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/ ١٠٥ .

ابنُ أَبي الرَّبيعِ مَجيءَ (اللاَّمِ) فَقَط ، وأوَّلَ ما سُمِعَ مِن ذلكَ [١] ، وقَـد يَجيءُ بـ (قَدْ) دونَ (اللام) [٢] ، كقولِه تعالى : ﴿ قَد أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ [٣] في جـواب القَسَمِ الَّذي هو : ﴿ والشَّمْسِ وضُحَاهَا ﴾ [٤] عندَ مَن جَعَلَهُ الجواب ، وقَـد يجيءُ عَارِياً [٥] عن اللام و [قد] [٦] كقولِه تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴾ [٧] عند مَنْ جَعَلَهُ جوابَ القَسَمِ [٨] .

فإن كانَ مَنفيّاً صُدِّرَ بـ (مَا) النَّافية و [٩] (إنْ) النّافية ، كقولِكَ : (واللـه ما قَامَ زيد) [و] [١٠] (واللـه إن قَامَ زيدٌ) ، واختَلَفُوا في نَفْيِهَا بـ (لاَ) ، فقيلَ : تُنفَى بِهَـا ، وقيل : لا تُنفَى ، وقيل : إن أُريدَ بِهِ المستَقْبَل نُفي ، وإن لَم يُرَدْ بِـهِ

---

(١) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ٩١٤ و ٩١٥ : " .... ولك أن تحذف (قد) فتقول : (والله لقام زيـد) ، حكـى سـيبويه : " والله لكذب " يريد : لقد كذب ، قال امرؤ القيس : [حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا ....] يريد : لقـد نـاموا " ، فهـو يـرى أن (قد) تحذف ولكنها تكون مقدرة .

(٢) اختلف النحويون في هذا ، فقال بعضهم : يجوز الاستغناء بـ (قد) إذا طال الكلام ، فإن لم يطل شذ ذلك ، وقال آخرون إنـه يجوز الاستغناء بـ (قد) دون قيد الطول ، ولكنه قليل . ينظر : الكتاب ٣/ ١٥١ ، وسر الصناعة ١/ ٣٩٢ ، وشرح الجزولية ٢/ ٨٦٦ ، والمقرب ١/ ٢٠٥ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤١ ، وابن القـواس ١/ ٤٣٢ ، وشـرح الكافيـة ٢/ ٣٣٩ و ٣٤٠ ، والبسيط ٢/ ٩١٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٥ ، والهمع ٤/ ٢٤٩ ، والخزانة ٤/ ٢٢٢ .

(٣) سورة الشمس ، آية (٩) .

(٤) سورة الشمس ، آية (١) .

(٥) اختلف النحويون في الجملة الفعلية المصدّرة بفعل ماض متصرف مثبت ، الواقعة جواباً للقسم ، هل تجيء عارية مـن (الـلام) و (قد) أم لا ؟ فقال كثير منهم : يجوز أن تجيء عارية من (اللام) و (قد) ، ولكن بشرط أن يطول الكـلام ، فـإن لم يطل الكلام كان ذلك شاذّاً ، وقال آخرون إنّ ذلك لا يجوز . ينظر : شرح التسـهيل ٣/ ٢١٣ ، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/ ٨٤١ ، وابن القواس ١/ ٤٣٢ ، والبسيط ٢/ ٩١٥ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٥ ، والمغني ٨٣٣ ، والمسـاعد ٢/ ٣٢١ و ٣٢٣ ، والهمع ٤/ ٢٤٩ .

(٦) زيادة يستقيم بها معنى الكلام .

(٧) سورة الشمس ، آية (١١) .

(٨) لم أقف على من جعل هذه الآية جواب القسم ، ولكن النحويـين يستشهدون بقولـه تعـالى : ﴿ قتل أصحاب الأخدود ﴾ سـورة البروج ، آية (٤) ، جواباً للقسم في قوله تعالى : ﴿ والسماء ذات البروج ﴾ سورة البروج ، آية (١) ، فجواب القسم هذا حال من (قد) و (اللام) . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧٦ ، وشـرح التسـهيل ٣/ ٢١٣ ، والبحـر المحيـط ٧/ ٣٨٣ و ٨/ ٤٨١ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٥ ، والمساعد ٢/ ٣٢١ ، والهمع ٤/ ٢٤٩ .

(٩) في الأصل " فـ " والصواب ما أثبت .

(١٠) زيادة يستقيم بها المعنى .

المستقبل لَم يَنتَفِ [١] ، فمثالُ ما أُريدَ بِهِ المستقبلُ قولُ الشَّاعِرِ [٢] :

٩٢- حَسْبُ المُحبِّينَ في الدُّنيا عذابَهُمُ واللـــهِ لا عَذَّبْتُهُمْ بَعدَ ذا سَقَـــرُ

المعنى : واللـــه لا تُعَذِّبهُمْ .

ولا تَدخُلُ (لامُ التأكيدِ) عَلَى حَرفِ النَّفيِ الَّذي يُنفَى بِهِ الجوابُ ؛ لأنَّهُمَـــا نَقيضَانِ ، إذْ لامُ التأكيدِ للإيجاب ، وهو نقيضُ النَّفي ، والنقيضَان / لا يجتمعَـــانِ ، ٨٠/أ
وما سُمِعَ مِن ذلكَ فهو شاذٌّ [٣] ، ويُؤوَّلُ بأن تُجعَلَ (اللاَّمُ) زائدةً .

فإن كانَ مضارِعاً ، فلا يخلُو أن يكُونَ مستَقبَلاً أو حالاً ، فإن كان مســـتَقبَلاً فَلا يخلُو أن يكُونَ منفيّاً أو مثْبَتاً ، فإن كانَ مثبَتاً فَلَهُ ثَلاثَةُ أحوالٍ :

الأولى : أن يكونَ عَارِياً عَن (سوف) و (قَدْ) و [لم] [٤] يُقَدَّمْ المعمولُ ، فيُجْمَعُ

---

(١) الجملة الفعلية المصدَّرة بفعل ماض متصرف ، الواقعة جواباً للقسم ، اختلف النحويون في نفيها بـــ (لا) ؛ لأنّ (لا) الأكـــثر فيها أن تنفي المستقبل ، فقال ابن مالك : يُنفَى بها ، وقال الصيمري والرضي وأبوحيان : يُنفى بها إن أريـــد بـــالفعل المـــاضي الاستقبال ، وذكر السيوطي أنّ أباحيان منع نفي الماضي بها مطلقاً ، ولكن أباحيان يقول : " وإن كانت الجملة فعلية مصدرة بماضٍ نُفـــي بـــ (ما) و بـــ (إن) وبـــ (لا) إن أريد به الاستقبال " . ينظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٣ ، وشـــرح الكافيـــة الشـــافية ٢/ ٨٤٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٦ ، وابن القواس ١/ ٤٣٤ ، وشرح الكافيـــة ٢/ ٣٤٠ ، والارتشـــاف ٢/ ٤٨٧ ، والهمـــع ٤/ ٢٤٣ ، والخزانة ٣/ ٥٢٢ و ٤/ ٢٢٨ .

(٢) البيت من قصيدة للمؤمّل بن أُمَيل بن أسيد المحاربي ، قالها في امرأة كان يهواها من أهل الحيرة ، أدرك العصر الأموي ، واشـــتهر في العصر العباسي . (تنظر ترجمته في : الأغاني ٢٢/ ٢٤٥ ، وتاريخ بغـــداد ١٣/ ١٧٧ ، ونكـــت الهميـــان ٢٩٩ ، وشـــرح البغدادي ٤/ ٣٩٢ ، وخزانة الأدب ٣/ ٥٢٣) . ويروى :" بَعدَها سقر " ، وقد ورد الشاهد في : الأغاني ٢٢/ ٢٥١ ، وابـــن القواس ١/ ٤٣٤ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٠ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٧ ، والمغني ٣٢٠ ، والخزانـــة ٣/ ٥٢٢ و ٤/ ٢٢٨ ، وشـــرح البغدادي ٤/ ٣٩١ .

(٣) شذّ دخول (اللام) على حرف النفي ، ومن ذلك قول الشاعر :

أمَـــا والذي لوشَاءَ لم يَخلُـــقِ النَّوَى لئن غِبْتِ عن عيني لما غِبتِ عن قلبي

وقول الآخر :

لَعَمْرُك يا سلمَى لَمَا كنـــتُ راجياً حيـــاةً ولكـــنّ العوائـــدَ تُخـــرَقُ

تنظر : الأصول ١/ ٤٣٥ ، وأمالي القالي ٢/ ١٩٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٩ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٧ ، والمساعد ٢/ ٣١٥ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٩٢ ، وشرح السيوطي ٢/ ٦٦٦ ، والهمع ٤/ ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ .

(٤) زيادة يستقيم بها معنى الكلام ؛ لأنّ جواب القسم المصدّر بفعل مضارع مستقبل مثبت يقترن بـــ (اللام) و (النون) إذا كـــان عاريـــاً من (سوف) و (قد) ، ولم يتقدم معموله ، فإن تقدم معموله اقترن بـــ (اللام) فقط . ينظـــر : شـــرح التســـهيل ٣/ ٢٠٩ ، والبسيط ٢/ ٩١٩ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٦ ، والمساعد ٢/ ٣١٥ .

فيه بينَ (اللاَّم) و (النُّون) [١] ، شديدةً كانَتْ أو خَفيفَةً [٢] ، كقولِه تَعالى : ﴿ لَيُسجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [٣] .

الثَّانية : أن يقترنَ بـ (سَوفَ) أو (قَدْ) ، فيُؤتَى فيه بـ (اللاَّم) فقط ، كقوله تَعالى : ﴿ لَسَوفَ أُخرَجُ حَيّاً ﴾ [٤] ، وكقولك : (واللهِ لَقَدْ يَقدُم زيدٌ غَداً) . والبصريُّونَ يُنزِّلون (السين) منزلة (سوفَ) ، ومنَعَ ذلك الفَرَّاءُ [٥] ؛ لأنَّهُ يرى أنَّ (اللامَ) مع مَا دَخَلَتْ عَلَيه كالشيءِ الواحِد ، فإذا قُلتَ : (واللهِ لَسَيَقومُ زيدٌ) أدَّى ذلكَ إلى اجتمَاعِ أربعِ حَرَكَاتٍ فيما هو كالكَلمة الواحدَة ، وردَّ عَلَيه بقولِ العَرَب : (واللهِ لَكَذَبَ) [٦] فجمعُوا بين أربَعِ حركاتٍ ، ولو كانَتِ (اللاَّم) مع ما بعدَها كالشيءِ الواحِدِ لمَنعُوا ذلك .

الثالثة : أن يَتَقَدَّمَ معمولُ الفعلِ [٧] ، كقولِه تعالى : ﴿ لإِلَى اللهِ تُحشَرُونَ ﴾ [٨] .

فإن كانَ منفيّاً نُفِي بـ (مَا) و (لا) و (إنْ) ، والكثيرُ نَفيُهُ بـ (لا) [٩] كقولِه

---

(١) هذا مذهب البصريين ، فهم يرون أنه لابد من دخول (اللام) و (نون التوكيد) على الفعل المضارع إذا كان عارياً من (سوف) و (قد) ولم يتقدم عليه معموله ، ولا يجوز عندهم الاكتفاء بـ (اللام) عن (النون) إلا في الضرورة ، وأجاز الكوفيون ذلك في الاختيار ، وتبعهم الفارسي ، وذهب ابن مالك إلى أن ذلك نادر . ينظر : الكتاب ٣/ ١٠٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٣٢ ، والأصول ١/ ٤٣٦ ، والجمل ٧٠ ، والإيضاح العضدي ١/ ٢٦٥ ، وسر الصناعة ١/ ٣٩٥ ، وشرح الجزولية ٢/ ٨٦٥ و ٨٦٦ ، والمقرب ١/ ٢٠٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٩ و ٢١٠ ، وابن القواس ١/ ٤٣٣ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٩ ، والبسيط ٢/ ٩١٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٦ ، والجنى الداني ١٤٢ ، والمساعد ٢/ ٣١٥ و ٣١٨ ، وشفاء العليل ٢/ ٦٩٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ٢١٦ .

(٢) تشديد نون التوكيد وتخفيفها ليس على إطلاقه عند البصريين ، فلا يجوز عندهم دخول الخفيفة على الفعل إذا كان لاثنين أو لجماعة النسوة ، أمّا الكوفيون فيجوّزون ذلك ، وإليه ذهب يونس . ينظر : الكتاب ٣/ ٥٢٦ و ٥٢٧ ، والإنصاف ٢/ ٦٥٠ ، وابن القواس ١/ ٤٣٣ ، ورصف المباني ٤٠٢ ، والجنى الداني ١٤٣ .

(٣) سورة يوسف ، من آية (٣٢) .

(٤) سورة مريم ، من آية (٦٦) .

(٥) ذكر أبوحيان في الارتشاف ٢/ ٤٨٦ ، والسيوطي في الهمع ٤/ ٢٤٢ ، ونسب الرضي ذلك إلى الكوفيين . ينظر : شرح الكافية ٢/ ٣٣٨ ، وينظر كذلك : رصف المباني ٤٦١ ، والجنى الداني ٤٥٩ ، والمغني ١٨٥ ، والمساعد ٢/ ٣١٦ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ١٠٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٣٤ ، والإيضاح العضدي ١/ ٢٦٤ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٤ .

(٧) إذا تقدّم معمول الفعل ، يُؤتى فيه بـ (اللام) فقط ، ولم يذكر المصنّف حكم الحالة الثالثة ، فإما أنه اكتفى بالمثال للتوضيح ، أو أنه حدث سهو من الناسخ . ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٠٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٦ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٩ ، والبسيط ٢/ ٩١٩ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٦ ، والمساعد ٢/ ٣١٧ ، والهمع ٤/ ٢٤٦ .

(٨) سورة آل عمران ، من آية (١٥٨) .

(٩) ينظر : ابن عصفور ١/ ٥٢٧ ، والمقرب ١/ ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٤٣ ، وابن القواس ١/ ٤٣٥ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٩ ، والبسيط ٢/ ٩٢٠ ، والارتشاف ٢/ ٤٨٨ .

تَعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ (١) ، وقَد تَقَعُ مع (لا) (نونُ التأكيدِ) في القَليلِ (٢) ، كقولِ الشّاعِرِ (٣) :

٩٣- تاللــهِ لا يُحمَدَنَّ المرءُ مُجتَنِباً فِعلَ الكِرامِ وإن فَاقَ الوَرَى حَسَبَا

وأمّا نَفيُهَا بــ (ما) فهو قَليلٌ ؛ لأنَّ (ما) إنّمَا هي تَنفــي الحالَ ، ولكــن استُعيرَتْ للمستَقبَلِ في القَليلِ ، كَمَا استُعيرَتْ (لا) للحَالِ (٤) كقولِهــمْ : " مَــرِض حتّى لا تَرجونَهُ " (٥) ، ومثالُ نفيهِ بــ (إنْ) : (واللــهِ إنْ يقومُ زيدٌ) .

وزَعَمَ الفارِسيُّ وابنُ جنّي ، وتَبِعهُمَا ابنُ مالكٍ ، أنَّ الفِعلَ المستقبَلَ في الجوابِ يُنفَى بــ (لَن) و (لَم) (٦) ، واستَدَلُّوا عليهِ / بقولِ أبي طالِبٍ يُخَاطِبُ النَّــبيَّ ٨٠/ ب - صلى اللــه عليه وسَلَّمَ - :

٩٤- وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيكَ بِجَمْعِهِم حتّى أُوارَى في التُّرابِ دَفِينَا (٧)

---

(١) سورة النحل ، من آية (٣٨) ، وتكملتها : ﴿ بَلَى وَعْداً عَلَيهِ حَقّاً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢١٠/٣ ، والارتشاف ٤٨٨/٢ .

(٣) لم أقف على قائل البيت ، وهو من شواهد : شرح التسهيل ٢١٠/٣ ، والارتشاف ٤٨٨/٢ ، والمساعد ٣١٨/٢ ، وشفاء العليل ٦٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٥/٣ و ٢١٩ .

(٤) ينظر : والمفصل ٣٠٦ ، وشرح التســهيل ١٨/١ و ٢٢ ، وشــرح الكافيــة ٢٣١/٢ و ٣٣٩ ، والبســيط ٢٤١/١ و ٢٤٢ و ٩٢٠/٢ ، ورصف المباني ٣٣٠ و ٣٨٠ ، والارتشــاف ٦/٣ ، والجنــى الدانــي ٢٩٦ و ٣٢٩ و ٤٩٩ ، والمغــني ٣٢٢ و ٣٩٩ ، والهمع ١٩/١ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٠/٣ ، والبسيط ٩٢٠/٢ .

(٦) لم أجد هذا الرأي للفارسي وابن جني في كتبهما ، ووجدته عند ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٧/٣ ، وفي شرح الكافية الشــافية ٨٤٨/٢ ، ولم ينسبه أحد إلى الفارسي ، وقال في الإيضاح العضدي ٢٦١/١ : " وهذه الأقسام تتلقّى باللام وبإن وبلا وبمــا " . وقال أبو حيان في الارتشاف ٤٨٦/٢ : " وزعم ابن جني أنّه قد يتلقى القسم بــ (لن) و (لم) في الضــرورة ، وكــان أبــو عبــد الله محمد بن خلصه الكفيف يجيز أن يتلقى القسم بــ (لم) ، وردّه عليه ابن السّيد ، وحكاه ابن الدهان عن بعضهــم " . وذكر الســيوطي في الهمع ٢٤٤/٤ أربعة آراء في هذه المسألة وهي : الأول : أن يتلقّى بهما في الضرورة ، وهذا رأي ابن جني ، وتبعه ابن مالك وابن هشام ، وقالا إنّ ذلك نادر ، والثاني : لا يجوز مطلقاً التّلقي بلم ولن ، وهو رأي الرضي وأبي حيان ، والثالث : يجوز بلــم دون لن ، وهو رأي محمد بن خلصة ، والرابع : عكسه وهو رأي السيوطي . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشــافية ٨٤٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٦/٢ ، والجنى الداني ٢٧٠ ، والمغني ٣٧٥ ، والمساعد ٣١٤/٢ ، والهمع ٢٤٤/٤ .

(٧) ورد هذا الشاهد في : ديوان أبي طالب لوحة (٣/ ب) وشرح التسهيل ٢٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٦/٢ ، والجنى الداني ٢٧٠ ، والمغني ٣٧٥ و ٨٠٥ ، والمساعد ٣١٤/٢ ، وشفاء العليل ٦٩١/٢ ، والهمع ٢٤٤/٤ ، وشــرح السيوطي ٦٨٦/٢ ، وشرح البغدادي ١٥٨/٥ ، وذلك باستبدال كلمة " أوارى " بــ " أوسّد " .

واستَدَلُّوا عَلَى النَّفْيِ بـــ (لَم) بِمَا نَقَلَ الأصمَعِيُّ [١] مِنْ أنَّ أعرابيّاً قِيلَ لَـــهُ : " هَـــل لَكَ بَنُون ؟ " فقال : " نَعَم ، وخالقهمْ لَم تَقُمْ عَن مِثْلِهِمْ مُنجِبَـــةٌ " [٢] ، وهـــذان الشَّاهِدان في غايَةِ الشُّذُوذِ ، فَلاَ يُقَاسُ عليهِمَا .

فإن كانَ حَالاً ، ذَهَبَ [٣] جَمَاعَةٌ إلى أنَّهُ لا يُقسَمُ عَلَيه [٤] ؛ لأنَّـــهُ قَسَـــمٌ لا فائدةَ لَهُ والحَالُ مُشَاهَدٌ مُحقَّقٌ ، والصَّحِيحُ أنَّهُ يُقسَمُ ، إذ [٥] الحَالُ قَـــد تغيـــبُ ، ولا يَتَحَقَّقُها مَنْ غابَتْ عَنْهُ [٦] . وإذا قُلنَا بالقَسَمِ عَلَيه وهو الصَّحِيحُ ، فإن كانَ مُثْبَتـــاً [٧] غُيِّر عنِ الفعليَّةِ إلى الاسميَّة ، ويُصنَعُ مِنْهُ اسمُ فَاعِلٍ ، ويُجْعَلُ فَاعِلُ [٨] الفعلِ مبتَدَأً ، والخبرُ عَنْهُ باسمِ الفَاعِلِ المشتَقِّ مِنَ الفعلِ [٩] ، فإذا أرَدتَّ أن تُقسِمَ على : (يقـــومُ زيدٌ الآن) ، تَقولُ [١٠] : (واللَّه لَزَيدٌ قَائمٌ) ، وإنَّمَا فُعل ذلك ؛ لِئَلاَّ يتغَيَّرَ الفعـــلُ عَن معنَى الحَالِ ، فإنَّكَ [١١] إن أدْخَلتَ عَليه (نونَ التَّأكيدِ) صَرَفْتَـــهُ للاســـتقبَالِ [١٢] ،

---

(١) عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصْمَع الباهلي ، أبو سعيد الأصمعي ، راوية العرب ، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلـــدان . توفي سنة (٢١٦ هـــ) ومن مؤلفاته : " الإبـــل " و " خلق الإنسان " و " المترادف " . تنظر ترجمتـــه في : تـــاريخ بغـــداد ٤١٠/١٠ ، وإنباه الرواة ١٩٧/٢ وما بعدها ، ووفيات الأعيان ١٧٠/٣ ، وإشارة التعيين ١٩٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٠٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٤٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٦/٢ ، والمغني ٣٧٥ ، والمســـاعد ٣١٤/٢ ، وشفاء العليل ٦٩١/٢ ، والهمع ٢٤٤/٤ .

(٣) في الأصل : " فذهب " ، " الفاء " زائدة فحذفتها .

(٤) هذا رأي المبرّد ، وتبعه جماعة من النحويين . ينظر : المقتضب ٣٣٢/٢ ، وابن عصفور ٥٢٧/١ ، وشـــرح الكافيـــة ٣٣٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٥/٢ ، والمساعد ٣١٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٦/٣ .

(٥) في الأصل : " إذا " تحريف .

(٦) هذا رأي جمهور النحويين ، فهم يرون جواز وقوع المضارع الذي يراد به الحال جواباً للقسم ، ويؤكّد باللام فقط . ينظر : معاني الفراء ٦٦/١ و ١٣١/٢ ، وابن عصفور ٥٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢ ، وابـــن القـــواس ٤٣٢/١ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، والارتشاف ٤٨٥/٢ ، والمساعد ٣١٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٥/٣ .

(٧) في الأصل : " مبنياً " تصحيف .

(٨) في الأصل : " الفاعل " ، الألف واللام زائدة فحذفتها .

(٩) في هذا خلاف بين النحويين ، فمنهم من قال إنه يجب تحويل الفاعل إلى مبتدأ ، ثم الاخبار عنه باسم الفاعل المشتق من الفعـــل ، ومنهم من قال إنه يجوز إبقاء الجملة الفعلية على حالها ، ولكن الأكثر فيها أن تحوّل إلى اسمية . ينظر : المقـــرب ٢٠٧/١ ، وابـــن عصفور ٥٢٨/١ ، والبسيط ٩١٧/٢ و ٩١٨ ، والارتشاف ٤٨٥/٢ ، والمساعد ٣١٦/٢ .

(١٠) في الأصل : " فتقول " ، " الفاء " زائدة فحذفتها .

(١١) في الأصل " فلك " تحريف .

(١٢) ينظر : صفحة ٧٩ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/٣ ، وابن القواس ٤٣٢/١ ، وشرح الكافية ٣٣٩/٢ ، والجنى الداني ١٤٢ ، والمغني ٤٤٤ ، والهمع ٢١/١ .

وإن أتيتَ بـــ (اللاَّمِ) دونَ (نونِ التَّأكِيدِ) التُبِسَ ، فَلاَ يُدرَى أَحَالٌ هو أو مُستَقبَلٌ ، فَيَتَعَيَّنُ أن يُفعَلَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ .

فإن كانَ منفيّاً لَم يُغَيَّر عَن حَالِه ، ونُفِيَ بـــ (مَا) فَقَط [١] ، ولا يجُوزُ حَذفُهَا لِئَلاَّ يَلتَبِسَ ، فَلا يُدرَى أحَالٌ هو أم مُستَقبَلٌ ؛ لأنَّ (ما) هي الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الحَـــالِ . وقَد أجَازَ النحويُّونَ حَذفَ حَرفِ النَّفيِ [٢] في غيرِ الحَالِ مِنَ الماضي [٣] والمضَارِعِ ، فيقُولونَ : (واللَّهِ قَامَ زيدٌ) مرادُهُمْ : واللّه ما قَامَ زيدٌ ؛ إذْ لا لَبْس ؛ لأنَّهُ لـــو كـــانَ مُثبَتاً لكَانَ بـــ (اللاَّمِ) و بـــ (قد) أو بِأحَدِهِمَا [٤] ، فإذا وجَدنَاهُ عَارِياً عَنْهُمَا ، عَلِمنَا أنَّ حَرفَ النَّفي محذُوفٌ . وكذلك المضَارِعُ الخَالِصُ للاستِقْبَالِ كقوله : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [٥] أي : لا تَفْتَأُ ؛ لأنَّهُ / لَوْ كانَ مُثبَتاً لجَاءَ بـــ (اللاَّمِ) و (النُّـــونِ) ٨١/أ
أو بِأحَدِهِمَا [٦] ، فكونُهُ خالياً عَنْهُمَا ، يَدُلُّ عَلَى أنَّ حَرفَ النَّفيِ مَحـــذوفٌ . وفي التَّورِية [٧] بمثلِ هَذا تَخلُّصٌ حَسَنٌ مِن بَغِيضٍ تَخَافُ شَرَّهُ ، إذا قالَ : (أُخبِرْتُ أنَّكَ لا تُحِبُّنِي) ، فإن قُلتَ له : (لا أُحِبُّك) أدرَكَكَ شَرُّهُ ، وإن قُلـــتَ : (واللَّـــهِ إنِّـــي لأُحِبُّكَ) حَنِثْتَ في يَمِينِكَ ، فإذا قلتَ لَهُ : (واللَّهِ أُحِبُّكَ) ، وكانَ لا يعرِفُ عِلمَ

---

(١) الأكثر أن تكون (ما) لنفي الحال ، و (لا) لنفي المستقبل ، وربما جُعلت إحداهما مكان الأخرى ، ولكن ذلك قليل . ينظـــر : شرح التسهيل ١٨/١ و ٢٢ ، والبسيط ٩٢٠/٢ ، والجنى الداني ٣٢٩ ، وينظر صفحة ٣٠٥ .

(٢) هذا رأي بعض النحويين ، فهم يجيزون حذف حرف النفي مطلقاً ، وذهب الجمهور إلى جواز حذف (لا) وحدهـــا . ينظـــر : الأصول ٤٣٥/١ ، والجمل ٧٠ ، والتبصرة والتذكرة ٤٥٣/١ و ٤٥٤ ، وملحة الإعـــراب ٦٩ ، وشـــرح المفصـــل ٩٨/٩ ، والمقـــرب ٢٠٦/١ ، وابن القواس ٤٣٥/١ و ٤٣٦ ، وشرح الكافيـــة ٣٤٠/٢ ، والبســـيط ٩١٧/٢ و ٩٢٠ ، والارتشـــاف ٤٨٨/٢ ، والمغـــني ٨٣٥ و ٨٣٦ ، والمساعد ٣١٨/٢ ، والهمع ٢٥٠/٤ .

(٣) ذهب بعض النحويين إلى جواز حذف نا في الماضي إن أُمن اللبس ، ومنعه آخرون . ينظر : شرح التســـهيل ٢١١/٣ ، وشـــرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٤٠/٢ ، والبسيط ٩٢٠/٢ ، والارتشـــاف ٤٨٨/٢ ، والمغـــني ٨٣٤ ، والمســـاعد ٣١٩/٢ ، والهمع ٢٥٠/٤ .

(٤) ينظر صفحة ٢٩٥ .

(٥) سورة يوسف ، من آية (٨٥) .

(٦) ينظر صفحة ٢٩٧ و ٢٩٨ .

(٧) التورية : أن يذكر لفظ له معنيان ، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيـــد ودلالـــة اللفـــظ عليـــه خفيّـــة ، فيقصد المتكلم المعنى البعيد ، ويورّي عنه بالقريب . ينظر : الإيضاح ٣٦٤ ، والطراز ٦٢/٣ ، والحلـــة الســـيرا ١٠٤ ، وأنـــوار الربيع ٥/٥ .

العَرَبِيَّة ، أرضَيتَهُ وبَرَرتَ في يَمينكَ ، فإنَّ كلامَكَ في الحقيقَة نَفْيٌ [1] ، وهـــو موافِـــقٌ لِمَا في قَلبِكَ ، وظاهِرُهُ إثبَاتٌ عِندَ مَن لا يَعرِفُ فَيَرضَى بِهِ .

(١) ينظر : معاني القراء ٥٤/٢ ، وابن القواس ٤٣٦/١ .

بـــابُ الإضَافَـــــةِ

هَذَا البَابُ وضَعَهُ لِلكَلامِ عَلَى الإضَافَة ، وجَعَلَهُ تابعاً لحروف [١] الجَـــرِّ ؛ لأنَّ بِهَا [٢] يكُونُ الجَرُّ [٣] كما تقدَّمَ في أوَّلِ حُروفِ الجَرِّ .

واعلَمْ أنَّ الإضَافَةَ لَهَا معنَيَان : معنىً بحَسَبِ اللُّغَة ، ومَعنىً بحَسَبِ الاصطلاحِ ، فأمَّا معنَاهَا بحَسَبِ اللُّغَة فقولُكَ : أسنَدتُ ونَسَبْتُ وأضَفتُ بِمَعنىً واحِد ، تَقُـــولُ : أسْنَدتُ ظهري إلى الحائطِ ونَسَبْتُهُ وأضَفْتُهُ بِمَعنَى : ضَمَمْتُهُ ، قالَ امرؤ القَيس :

٩٥- فَلَمَّا دَخَلنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حاريٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ [٤]

يعني : ألصَقنَا ظهورَنَا ، و " الحَارِيُّ " [٥] - بالحَاءِ المهمَلَة - : الرَّحْلُ [٦] الَّـــذي يُجعَل على ظهورِ الإبلِ ، وقيلَ : هو السيفُ ، يَعني : أنَّهُ احْتَبَـــى [٧] بحِمَالَتِـــه [٨] ، وهو [٩] : شَدُّ رُكْبَتَيه إلى ظهرِه ، و " المشَطَّب " : الذي فيـــه طُرُق [١٠] . وقَد أطلَـــقَ سِيبَوَيه الإضَافَةَ عَلَى النِّسبِ فقال : هَذَا بابُ الإضَافَةِ وهي النِّسبة [١١] .

---

(١) في الأصل " بحروف " تحريف .

(٢) في الأصل " بهما " تحريف .

(٣) حروف الجر هي الأصل في عمل الجر ، ثم الإضافة ، ثم التبعية . ينظر : ابن عصفور ١/ ٤٦٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٢٦ ، وينظـــر كذلك صفحة ٢٠٣ .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٧٠ ، وابن القواس ١/ ٧٢٩ ، واللسان (حير) ٤/ ٢٢٥ و (ضيف) ٩/ ٢١٠ ، وشرح الشذور ٣٢٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٣ ، وهو من قصيدة فَاخَرَ بها علقمةَ الفحل .

(٥) " الحارِيُّ " : أنماطٌ نُطُوع تُعمل بالحِيرة تُزيَّن بها الرِّحَال ، أو " الحارِيُّ " هو : السيف ، والسيوف الحارِيَّة : المعمولـــه بالحِـــيرة . ينظر : اللسان (حير) ٤/ ٢٢٥ .

(٦) في الأصل : " الرِّجُل " تصحيف . ينظر : المصدر السابق .

(٧) في الأصل كلمة غير واضحة ، وما أثبته اجتهادي في قراءتها ، وقد قال ابن منظور مفسِّراً البيت : " يقول : إنّهم احْتَبَـــوا بالســـيوف " . ينظر : المصدر السابق .

(٨) الحِمَالة : هي علاقة السَّيف . ينظر : اللسان (حمل) ١١/ ١٧٨ .

(٩) أي : الاحْتِبَاء ، وهو : أن يَضمَّ الإنسان رجلية إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشدّه عليها ، وقال الجوهـــري : احتَبَـــى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته ، وقد يحتَبي بيديه . ينظر : الصحاح (حبا) ٦/ ٢٣٠٧ ، واللسان (حبا) ١٤/ ١٦١ .

(١٠) الثوب المشطَّب : الذي فيه طرائق ، والسيف المُشَطَّب : الذي فيه شُطَب ، وهي طرائق في متنه . ينظر : اللســـان (شـــطب) ١/ ٤٩٦ .

(١١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٣٥ .

وأمَّا معناهَا اصطلاحاً فقال ابنُ الخبَّاز : " الإضافَةُ ضمُّ اسْمٍ إلى اسْمٍ لَيسَ تابعاً ولا خَبَراً ولا مُرَكَّباً مَعَهُ " [1] . فَقَولُهُ : " ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ " دَخَلَ فيه كُلُّ مَضمُومَين ، فَدَخَلَ فيه المضَافَان ، والتَّابِعُ والمتبُوعُ ، والمبتَدأُ والخبرُ ، والاسمَانِ المركَّبَان ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ منْهُمَا / مَضمومٌ إلى صَاحبِه ، وأخرَجَ [2] التَّابِعَ بقولِه : " ليس تابعاً " ، وأخرَجَ الخَبَرَ بقَوله : " ولا خَبَراً " ، وأخرَجَ المركَّبَ بقوله : " ولا مُرَكَّباً معه " ، يَعني : ولَيسَ الاسمُ الثَّاني مُركَّباً مع الأوَّلِ تركيبَ مَزجٍ ، وإلا فالإضَافَةُ نَوعٌ منْ أنواعِ التَّركيب ، فَلَو أرادَ نَفيَ التَّركيبِ مُطلَقاً انتَفَت الإضَافَةُ ، فأطلَقَ في موضعِ التَّقْييد ، وذلكَ ممَّا لا يجُوزُ في الحَدِّ . ولا يُعتَرَضُ عَليه بأنَّهُ جَعَلَ الإضَافَةَ : " ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ " فَخَصَّهَا بالأسمَاءِ ، مع أنَّ الإضَافَةَ قَد تكُونُ ضَمَّ اسمٍ إلى فعلٍ كقَولِكَ : (سَافَرتُ يومَ سَافَرَ زيدٌ) ، وبضَمِّ اسمٍ إلى حَرفٍ كقولِكَ : (أكرِمُكَ يومَ أن تُكرِمَني) ، فالظَّاهرُ أنَّ (يوم) هُنا مضَافٌ إلى (أن) وهي حَرفٌ ، فَلاَ يتوجَّهُ عَليه بذَلكَ اعتراضٌ ؛ لأنَّ الإضَافَةَ في الموضعَين إنَّمَا هي للاسمِ ؛ لأنَّ المُرادَ الإضَافَةُ إلى مَصدَرِ الفعلِ ، التَّقديرُ : يومَ سَفَرِه ، ويومَ إكرامكَ لي . ٨١/ ب

وحَدَّهَا بَعضُهُمْ [3] فقَالَ : " الإضافةُ نسبَةٌ بينَ اسمَين ، تَقييديَّةٌ توجبُ لثَانيهمَا الجَرَّ أبَداً " ، فقوله : " نسْبَةٌ [تقييديّة] [4] " دَخَلَ فيهَا نسبَةُ المضَافِ والمضَافِ إليه ، فإنَّهَا نسبَةٌ تَقييديَّةٌ ، والفرقُ بينَ النِّسبَةِ الإسنَاديَّة والتَّقييديَّة : أنَّ النِّسبَةَ الإسناديَّةَ هي الَّتي يُحْكَمُ فيهَا بأحَدِ المسْنَدَين عَلَى الآخر ، فإذا قُلتَ : (زيدٌ قائمٌ) فقَد حَكَمْتَ عَلَى (زيد) بأنَّه (قائمٌ) ، وهذه هي النِّسبَةُ التي تَستَقيمُ بهَا الجمَلُ ، والنِّسبَةُ التَّقييديَّةُ هي الَّتي يُقَيَّدُ بهَا المطلَقُ ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ : (غُلامٌ) : فهُوَ مُطلَقٌ ينطَلِقُ على أيِّ غُلامٍ كانَ ، فإذا قلتَ : (غُلامُ زيدٍ) تَقَيَّدَ ، فَهذه هي النِّسبَةُ التَّقييديَّةُ ، ولا تكُونُ إلاّ في المضَافِ والمضافِ إليه ، فَلا تستقيمُ بهَا الجمَلُ .

---

(١) عرّف ابن الخباز الإضافة في الغرة المخفيّة في شرح الدّرة الألفية ٣٥٥/١ بقوله : " والصناعي حقيقته : ضمّ اسم إلى اسم ليس بخبر عنه ، ولا مركب معه ، ولا تابع له ، من غير فاصل سوى الألف واللام ، ضمّاً معنويّاً " .

(٢) في الأصل : " فأخرج " والصواب ما أثبت .

(٣) هو أبوحيان ، ينظر : ارتشاف الضرب ٥٠١/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

وأخرَجَ نسبَةَ التَّابعِ والمتبُوعِ بقوله : " تُوجِبُ لثانيهمَا الجَرَّ أبَداً " ، فإنّ نسْبَةَ التَّابعِ والمتْبُوعِ ، وإنْ أوْجَبَت الجَرَّ للتَّابعِ إذا / كانَ المتبُوعُ مجروراً ، فإنَّ الجَرَّ لا يكُونُ أبَداً ، إذْ قَد يَنتَقِلُ إلى النَّصبِ وإلى الرَّفْعِ بَحَسَبِ المتبُوعِ ، بخِلافِ المضَافِ إليه ، فإنَّهُ مجرورٌ أبَداً . ٨٢/أ

ونحتاجُ أن نَتكلَّمَ قبلَ الأبيات عَلَى ما هو المضَافُ والمضَافُ إليه عندَ النَّحويين ، فالصَّحيحُ الَّذي هو مَذْهَبُ سيبويه أنَّ المضَافَ هو الأوَّلُ ، والثَّاني هو المضَافُ إليه [1] ، فإذ قُلتَ : (غلامُ زيدٍ) ، فـ (الغلام) هو المضافُ ، و (زيد) هو المضَافُ إليه ، أي : الَّذي أُضيفَ (الغلامُ) إليه . وعَلَى هَذا دَرَجَ المعربونَ إلى اليوم ، وقيلَ : المضَافُ إليه هو الأوَّلُ ، والمضَافُ هو الثَّاني ، عَكْسُ القولِ الأوَّلِ ، وقيلَ : كُلٌّ واحد منْهُمَا يَصلُحُ أن يُطلَقَ عَلَيه مضَافٌ ومضَافٌ إليه [2] ، وعَلَى الأقوالِ الثَّلاثَة فالجَرُّ إنَّمَا هو للثَّاني ، وأمَّا الأوَّلُ فيُعرَبُ بحَسَبِ ما تَقتَضيه العَوَاملُ ، فتَقُولُ : (قَامَ غُلامُ زيدٍ) و (رأيتُ غُلامَ زيدٍ) و (مَررتُ بغُلامِ زيدٍ) ، فقَد رأيتَ انتقَالَ (الغلامِ) [من] [3] فاعلٍ إلى مفعُولٍ وإلى مَجرورٍ بحَسَبِ العَوَاملِ ، و (زيد) لازِمٌ للجَرِّ في كُلِّ الأحوالِ .

وجَرُّ الاسمِ عَنْ إضَافَةٍ فَقَدْ ... تُقَدَّرُ اللاَّمُ كـ (أبْوابِ البَلَدْ)
أو مِنْ كـ (مفْتَاحِ حَديدٍ) ولَزِمْ ... أُولُو إضَافَةً وعِندَ في الكَلِمْ
لَدُنْ وإن شِئْتَ لَدَى وكُلٌّ ... سُبحَانَ ذُو غيرُ ومَعْ ومِثْلُ
سِواكَ والجِهاتُ أو مَا مثلُهَا ... بعضُ وإن تُقطَعْ فتُبْنَى كُلُّهَا [4]

تكَلَّمَ في هذه الأبيات عَلَى الإضافَة ، وما يتعلَّقُ بهَا من لُزُومِهَا وعَدَمِ لزُومِهَا ، وحُكم اللازِمِ للإضَافَة إذا قُطِعَ عَنْها . فَذَكَرَ في البيت الأوَّل أنَّ الإضَافَة يَنشَأُ عَنْهَا جَرُّ المضَافِ إليه ، وإليه أشَارَ بقَوله : " وجَرُّ الاسْمِ عَنْ إضافَةٍ " أي : وجَرُّ الاسمِ

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٥١ و ١٧٧ و ١٧٨ و ٤١٩ .

(٢) ينظر : المساعد ٢/ ٣٢٩ ، والهمع ٤/ ٢٦٥ .

(٣) زيادة بها يلتئم الكلام .

(٤) في " م " لوحة (٤٨/أ) .

جَرّاً ناشِئـاً عَنِ الإضَافَـة ، ويعني بالاسمِ هاهُنَـا : المضافَ إليه ، وهو الثَّاني .

ثُمَّ شَرَعَ يُقَسِّمُ الإضَافَةَ إلى إضَافة عَلَى معنَى (اللاَّم) / وإليهَا أشَار بقَولـه : ٨٢/ ب
" فَقَد تُقَدَّرُ اللاَّمُ " ، وهذه هي الإضَافَةُ الأصليَّةُ ؛ لأنَّ كُلَّ إضَافَة تَرْجـعُ إليهَـا ، ومَثَّلَهَا بقَوله : " أبْوابَ البَلَد " ، وقَد تَقَعُ على شبْـه التَّمْليـك لا عَلَـى المـُلْك الحقيقيِّ ، كالمثال الَّذي مثِّلَ به وهو : " أبواب البَلَد " ، فـ (البلَـدُ) لا يَملـكُ (الأبوابَ) ، ولكنَّهُ يَستَحقُّهَا كَمَا يَستَحقُّ المالكُ الـمَالَ ، فهو شَبيهٌ بالمـُلك .

وقَد يكونُ المضَافُ عَلَى معنَى (اللاَّم) اسماً جامداً شَخصاً كـ (غُلام زَيد) ، أو جَامداً مَعنَويّاً كالمصدَر إذَا أُضفتَهُ لمَا بَعدَهُ [1] ، تقولُ : (أعجَبَني ضَربُ زيد) ، فـ (ضَرْبُ) هُنَا جَامدٌ معنويٌّ ؛ لأنَّ المصَادرَ هنا معَان ، وقد تَكُونُ صفَةً مُضَافَـةً بمَعنَـى المضـيِّ ، كقولكَ (هذا ضَاربُ زيد أمس) ، وشَرَطنَا معنَى المضيِّ ؛ لأنَّ الإضَافَةَ لا تكُونُ محضَـةً إلا كذلكَ ، فإذا كانَت الصِّفَةُ بمَعنَى الحَال أو الاستقبَال فليستْ بمحضَة وَسَيَأتي [2] .

وقَد تكُونُ الإضَافَةُ بمَعنَى (من) إذا كانَ المضافُ جُزءاً منَ المضَاف إليه [3] ، وقَد أشَارَ إلى الإضَافَة على مَعنَى (من) بقوله : " أو منْ " ، ومَثَّلَهَا بـ " مفتَـاح حَديد " ، التقديرُ : مفتاحٌ منْ حديد ، فَوَقَعَت الإضَافَةُ على تَقدير (مـن) ؛ لأنَّ (المفتَاحَ) جُزءٌ منَ (الحديد) ، فتَقديرُ كلامه : فقَد تُقَدَّرُ (اللاَّمُ) في الإضَافَـة كـ (أبوابِ البَلَد) ، وتُقَدَّر (منْ) كـ (مفتاحِ حديد) .

واعلَمْ أنَّ الإضَافَةَ تَنقَسمُ قسمَين : مَحْضَةً وغَيرَ مَحضَة ، فالمحضَـةُ هي الَّـتي تَكَلَّمَ عليهَا وجَعَلَها على قسمَين : مقدَّرةً بـ (اللاَّم) ومُقَدَّرة بـ (منْ) ، هـذا الذي عليه الجمهورُ [4] ، وزادَ ابنُ مالكٍ في المحضَة قسماً ثالثاً وهي : الإضَافَةُ عَلَى

---

(١) هذا على القول بأن إضافة المصدر إلى معموله إضافة محضة ، وهناك من يقول إنّها غير محضة . ينظر صفحة ٣١٣ .

(٢) ينظر صفحة ٣١١ و ٣١٢ .

(٣) ينظر صفحة ٣٠٨ .

(٤) ينظر : الأصول ٥/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٧/١ ، وملحة الإعـراب ٧٠ ، والمفصـل ٨٢ ، وشـرح المفصـل ١١٧/٢ و ١١٩ ، وابن عصفور ٧٤/٢ ، وابن القواس ٧٣٠/١ ، وشرح الكافية ٢٧٤/١ ، والارتشـاف ٥٠١/٢ و ٥٠٢ ، وتوضيـح المقـاصد ٢٣٢/٢ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٨/٢ .

معنَى (في) [١] ، وزَادَ الكوفيُّونَ قِسماً رابعاً وهي : الإضَافَةُ عَلى معنى (عِنْد) [٢] .

فأمَّا الإضَافَةُ المَحضَةُ ، فَسُمِّيتْ بذلكَ مِنَ (المَحْضِ) وهو : الخَالِصَ ؛ إمَّا لأنَّ هذه الإضَافَةَ خالصَةٌ ، لَم يُشاركْها / غَيرُهَا في إحدَاثِ التَّعليقِ بينَ الاسمَيْنِ ، ألا ترَى أنَّ (الغُلامَ) و (زيداً) لَم يُحدثِ التَّعليقَ بَينَهُمَا إلاَّ الإضَافَةُ ، إذْ لَم يكُنْ لـ (الغُلامِ) تَعلُّقٌ عَمَليٌّ بـ (زَيد) قَبْلَ الإضَافَة ، فَلَمَّا أُضيفَ حَدَثَ التَّعليقُ بينَهُمَا ، بخلاَفِ غَيرِهَا منَ الإضَافَة [٣] ، فإنَّ التَّعلُّقَ بينَ الأوَّلِ والثَّاني حَاصلٌ قَبْلَ الإضَافَة ، كقولِك : (هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ غَداً) ألا تَرَى أنَّ الأصلَ : ضاربٌ زَيداً ، فـ (زَيد) مَعمولُ (الضَّارِب) قبلَ الإضَافَة ، فَلَيستِ الإضَافَةُ خالصَةً في إحدَاثِ التَّعليقِ . ٨٣/أ

وقِيلَ : إنَّمَا سُمِّيَتْ مَحضةً ؛ لأنَّهَا خَالصَةٌ لَم يَشُبْهَا شَيْءٌ [٤] ، بخلاف غَيرِهَا منَ الإضَافَة [٥] ، فَإنَّهَا أُضيفَتْ في الظَّاهرِ ، والمُرَادُ بهَا في البَاطنِ غَيرُ مَا في الظَّاهرِ ، إذْ هي عَلَى تَقديرِ الانفصَالِ ، وهَذَا الَّذي استَحسَنْتُهُ في تَسميَتِهَا مَحْضَةً ، وقَد تَبيَّنَ . وتُسمَّى أيضاً حَقيقيَّةً ، وتَسميَتُهَا بذَلكَ بَيِّنٌ ممَّا ذَكرنَاهُ ، ومَعنويَّةً لأنَّ غيرَهَا إنَّمَا هي واقعَةٌ لَفْظاً لا مَعنىً ، وهَذه لَفْظاً ومعنىً [٦] ، وقَد قَدَّمنَا [٧] أنَّهَا على معنَى (اللاَّم) ، أو عَلَى معنى (مِن) ، أو عَلَى مَعنَى (في) فِيما ذَكَرَهُ ابنُ مَالكٍ ، أو عَلَى مَعنَى (عِند) فِيمَا ذَكَرَهُ الكوفيُّون .

فأمَّا إضَافَةُ (اللاَّم) ، فهي إضَافةُ الشَّيءِ إلى مالكه ، كـ (عَبد زيد) ، أو إلى مُستَحقِّه من مُلكٍ كـ (سَرجِ الدَّابة) ، أو لمن يَختَصُّ به دُونَ استحقَاقٍ ولا مُلكٍ كـ (تِلْميذِ الشَّيخِ) ، فإنَّ الشَّيخَ لا يملكُ التِّلميذَ ولا يَستَحقُّهُ ، ولَكن لَهُ بِهِ اختِصَاصٌ ، أو إضَافةُ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٢١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٠٣/٢ و ٩٠٦ .

(٢) ينظر : ابن عصفور ٧٤/٢ ، والارتشاف ٥٠٢/٢ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، والهمع ٢٦٧/٤ .

(٣) يقصد : الإضافة غير المحضة .

(٤) بمعنى أنّها خالصة من تقدير الانفصال . ينظر : توضيح المقاصد ٢٣٤/٢ ، وشرح الشذور ٣٢٧ ، وابن عقيل ٤٦/٢ ، وشرح التصريح ٢٧/٢ ، والهمع ٢٧١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤١/٢ .

(٥) يقصد : الإضافة غير المحضة .

(٦) ينظر : المفصل ٨٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح الكافية ٢٧٤/١ ، وشرح الشذور ٣٢٧ ، وشرح التصريح ٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤١/٢ .

(٧) ينظر الصفحة السابقة .

الصِّفَةِ الَّتي بِمَعنَى المـُضِيِّ إلى اسمٍ لها فيهِ تَأثيرٌ ، كَقَولِكَ : (هذا مُكرِمُ زيدٍ أمسِ) .

وأمّا إضَافَةُ (مِن) فهي إضَافَةُ الجُزءِ إلى الكُلِّ ، وتُسَمَّى إضَافَةُ البَعضِ ، كقولِكَ : (ثوبُ خَزٍّ) و (خاتَمُ فِضَّةٍ) ، فالثَّوبُ جُزءٌ مِنَ الخَزِّ ، والخاتَمُ جُزءٌ مِنَ الفِضَّةِ . واشتَرطُوا في صِحَّةِ إضَافَةِ (مِنْ) : / أن يكُونَ الأوَّلُ جُزءاً مِنَ الثَّاني ، وأيضاً أن ٨٣/ ب
يَصِحَّ الإخبَارُ [بالثَّاني] [١] عن الأوَّل [٢] . فعَلَى هذا إذا قُلتَ : (يدُ زيدٍ) فهي إضَافَةُ (اللاَّمِ) لا إضَافَةُ (مِنْ) ؛ لأنَّ اليَدَ وإن كانَتْ جُزءاً مِن [٣] زيدٍ فإنَّهُ لاَ يَصِحُّ أن يُخبرَ عنِ اليَدِ بزَيدٍ ، فلا يَصِحُّ أن تقولَ : (اليدُ زيدٌ) ، بخلاف قولك : (خاتَمُ فِضَّةٍ) ، فإنَّ الشَّرطَينِ فيه مَوجُودان ، فالخاتَمُ جزءٌ مِنَ الفِضَّةِ ، ويصِحُّ الإخبارُ بالفِضَّةِ عَنِ الخاتَمِ فتَقُولُ : (الخاتَمُ فِضَّةٌ) ، وذَهَبَ بعضُ النحويين إلى أنَّه لا يُشتَرَطُ في إضَافَةِ (مِن) صِحَّةَ الإخبَارِ [٤] .

وتَختَصُّ إضَافَةُ (مِنْ) بأنَّهُ يصحُّ أن يجرِيَ الثَّاني على الأوَّلِ بدلاً أو عطفَ بيان ، فتقولُ : (خاتَمٌ فِضَّةٌ) ، وأجاز سيبويه [٥] أن يكُونَ صفةً ، كأنَّهُ أرادَ : خاتَمٌ مصنُوعٌ مِن فِضَّةٍ ، ويجوزُ أن تنصبَ الثَّاني على التَّمييزِ ، فتقولَ : (هذا خاتَمٌ فِضَّةً) ، وأن تَجرَّهُ بالإضَافَةِ ، فتقولَ : (خاتَمُ فِضَّةٍ) [٦] .

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى . ينظر : الارتشاف ٥٠١/٢ ، والمساعد ٣٣٠/٢ .

(٢) ينظر : الأصول ٥/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٠٤/٢ و ٩٠٦ ، والارتشاف ٥٠١/٢ ، وشرح الشذور ٣٣٠ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٥/٢ ، والهمع ٢٦٦/٤ .

(٣) في الأصل " و " تحريف .

(٤) هذا رأي بعض النحويين ، ومنهم ابن كيسان والسيرافي . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٠٥/٢ ، والارتشاف ٥٠١/٢ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، والهمع ٢٦٦/٤ ، وابن كيسان النحوي ٣٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ١١٧/٢ و ١١٨ .

(٦) يجوز في المضاف إليه الذي إضافته بمعنى (من) ثلاثة أوجه : الأول : الجرّ بالإضافة ، وهو الأحسن ، والثاني : الرّفع والتنوين على الإتباع ، والثالث : النصب والتنوين . واختلف النحويون في حالة الرفع كقولك : (ثوبٌ خزٌّ) : فمنهم من ذهب إلى أنّ الرّفع على البدل أو عطف البيان ، وهو رأي ابن السرّاج والزجاجي ، ومنهم من ذهب إلى أنّه على الوصف ، وهو ظاهر كلام سيبويه . كما اختلفوا أيضاً في حالة النصب كقولك : (ثوبٌ خزّاً) : فمنهم من ذهب إلى أنه تمييز ، وهو قول المبرد ، ومنهم من ذهب إلى أنه حال ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، ومن ذهب في الرفع إلى البدل ، ذهب في النصب إلى التمييز ، ومن ذهب في الرفع إلى الصفة ، ذهب في النصب إلى الحال . ينظر : الكتاب ١١٧/٢ و ١١٨ ، والجمل ٦٥ ، وابن عصفور ٧٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، وشرح الكافية ٢١٧/١ ، والبسيط ٨٩٧/٢ - ٨٩٩ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ و ٣٨٣ ، والنكت الحسان ١١٨ ، وشرح التصريح ٣٩٦/١ ، والهمع ٦٥/٤ ، وحاشية الشيخ ياسين ٣٩٦/١ .

وأمَّا إضَافَةُ (كُلّ) كقولك : (كُلُّ الدَّراهِمِ) ، فهي إضافةُ [١] (اللاَّمِ) لا إضَافةُ (مِنْ) [٢] ؛ لأنَّ (مِنْ) تَقتَضِي البعضيَّةَ ، و (كلّ) تَقتَضِي الكُلِّيَّةَ ، فَلَو قُدِّرَت بـ (مِنْ) لتَنَاقَضَ المعنَى . وأمَّا إضافةُ العَدَدِ كـ (ثلاثَة أثواب) و (مائة دِرهَمٍ) ، فقِيلَ : هي إضَافَةُ (اللاَّمِ) ، وقِيلَ : هي إضَافَةُ (مِنْ) وهو الأظهَرُ [٣] .

وأمَّا إضَافَةُ (في) ، فهي إضَافةُ الشَّيءِ إلى ظرفِه ، كقولِه تَعَالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [٤] أي : مكرٌ في اللَّيلِ والنَّهارِ ، ولَم يتَّخذ هذه الإضافَةَ مَذهَباً إلا ابنُ مالك [٥] ، وإن كانَ غيرُهُ قَد نَقَلَهَا [٦] لكن لَم يعوِّل عَلَيهَا ، وقَد أنكَرَ ابنُ مالك عَلَى النَّحويين كونَهُمْ لَمْ يقُولُوا بالإضَافَة التي بمعنَى (في) مع كَثرَة مَا وَرَدَ مِنَ الشواهد الصَّحيحَة الفَصيحَة في القرآن وغيره [٧] ، وقَد رَدَّ عَلَيه النَّاسُ [٨] ، حتَّى ابنُه بدرُ الدين [٩] ، وتَلخيصُ الرَّدِّ : / أنَّ إثباتَ الإضَافَة بمعنَى (في) ، يؤدِّي ٨٤/ أ
إلى كَثرَة الاشتراك في الإضَافَة ، ورَدُّها إلى معنَى (اللاَّم) يؤدِّي إلى المجَازِ ، وإذا

---

(١) تكررت في الأصل " فهي إضافة " فحذفتها .

(٢) ينظر : الأصول ٢/ ٥ ، والإيضاح العضدي ١/ ٢٦٧ ، وابن القواس ١/ ٧٣٠ ، والبسيط ٢/ ٨٩٧ ، والهمع ٤/ ٢٦٦ .

(٣) في إضافة الأعداد إلى المعدودات خلاف : فمذهب الفارسي أنها بمعنى (اللام) ، وتبعه ابن القواس ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى (مِنْ) ، واختاره ابن مالك والرضي وابن أبي الربيع والسيوطي ، فإن أضيف العدد إلى عدد مثله نحو : (ثلاثمائة) ، فلا خلاف بين النحويين في أنّ الإضافة بمعنى (من) . ينظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢١٥ و ٢٦٧ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٤ ، وابن القواس ١/ ٧٣١ ، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣ و ٢/ ١٥٣ ، والبسيط ٢/ ٨٩٧ ، والارتشاف ٢/ ٥٠١ و ٥٠٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٣١ ، والهمع ٤/ ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣٩ ، وحاشية الشيخ ياسين ٢/ ٢٥ .

(٤) سورة سبأ ، من آية (٣٣) .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣ و ٩٠٦ . وقد سبق ابنُ الحاجب ابنَ مالك إلى إثبات الإضافة التي بمعنى (في) . ينظر : الكافية ١٢١ .

(٦) ينظر : ابن القواس ١/ ٧٣١ ، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣ ، والارتشاف ٢/ ٥٠٢ ، وشرح الشذور ٣٢٤ و ٣٢٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥ ، والهمع ٤/ ٢٦٧ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٣ و ٩٠٦ .

(٨) ممّن ردّ عليه : الرضي وأبوحيان . ينظر : شرح الكافية ١/ ٢٧٤ ، والنكت الحسان ١١٨ ، والهمع ٤/ ٢٦٧ .

(٩) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، أبو عبد الله ، بدر الدين ، نحوي ، وهو ابن ناظم الألفية ، توفي سنة (٦٨٦ هـ) ، ومن آثاره : " شرح الألفية " ، و " المصباح " في المعاني والبيان ، و " شرح لامية الأفعال " . تنظر ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٤١ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٤٧ ، وبغية الوعاة ٩٦ ، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٨ . وينظر ردّه في : شرحه لألفية والده ٣٨١ - ٣٨٣ .

دارَ الأمرُ بينَ المجَازِ والاشتراكِ ، فالمجازُ أقربُ .

وأمَّا الإضَافَةُ التي بمعنَى (عنْد) على مَذهبِ الكوفيين ، فاستَشهَدُوا عَلَيها بقولِهم : " نَاقةٌ رَقُودُ الحَلبِ " [١] ، أي : رقودٌ عندَ الحَلبِ ، بمعنى : أنَّهَا ترقُدُ عندَ الحَلبِ لكَثرةِ استِئناسِهَا بِهِ ، ولا دَليلَ فيهِ إذْ كَثُرَ رَدُّهُ إلى معنَى (اللاَّمِ) ، وهو ظاهرٌ .

وقَدْ ذَهَبَ الأُستَاذُ أبو الحسن بنُ الضَّائعِ [٢] إلى أنَّ الإضَافَةَ كلَّهَا بمعنَى (اللاَّمِ) [٣] ، وهو مِن نُكَتِهِ الدَّقيقَة ؛ إذْ تَقديرُ الجميعِ بـ (اللاَّمِ) مُمْكِنٌ ، فَلاَ حاجَةَ إلى ارتِكَابِ الاشتراكِ ، فإذا قُلتَ : (خاتَمُ فِضَّةٍ) ، فالمعنى : خاتَمٌ مَنسوبٌ إلى الفِضَّةِ ، ويُقدَّرُ في قولِهِ تَعَالى : ﴿ بَلْ مكرُ اللَّيلِ ﴾ [٤] بَل مكرٌ منسُوبٌ إلى الليلِ ، و " نَاقَةٌ رقودُ الحَلبِ " يَصِحُّ أن تُقدَّرَ : رقودٌ للحَلبِ .

أمّا حُكمُ الإضَافَةِ فمِنْهُ ما يَعُمُّ ، وهو الجَرُّ وسُقُوطُ التَّنوينِ [٥] ، ومِنْهُ ما يَخُصُّ المَحضَةَ [٦] فَقَط ، وهو التَّعريفُ والتَّخصيصُ [٧] . وقَدْ ذَكَرْنا مِنْ أحكَامِ الإضَافَةِ المحضَةِ ما فيهِ الكِفَايَة إن شَاءَ اللهُ تَعَالى ، وهي التي تَكَلَّمِ فيهَا في الأصلِ ، ولَم يتعَرَّض لغَيرِ المحضَةِ إلاّ بِمَا ذَكَرَهُ مِنْ أنَّ الإضَافَةَ توجِبُ الجَرَّ ، فَهَذا كَمَا ذكرنَاهُ شامِلٌ لِلإضَافتينِ .

---

(١) ينظر : ابن عصفور ٧٤/٢ ، والارتشاف ٥٠٢/٢ ، والنكت الحسان ١١٨ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، والهمع ٢٦٧/٤ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي ، يُعرف بابن الضائع - بالضاد المعجمة والعين المهملة - ، عالم نحوي أندلسي ، لازم الشلوبين وعبد الله العراقي الفاسي ، توفي سنة (٦٨٠ هـ) ، ومن آثاره : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجي . تنظر ترجمته في : إشارة التعيين ٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٣٥٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٢٥/٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٥٠٢/٢ ، والنكت الحسان ١١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٣/٢ ، والمساعد ٣٣٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ . ولم أجد رأيه هذا في شرحه لجمل الزجاجي ، ولعله في بعض كتبه الأخرى .

(٤) سورة سبأ ، من آية (٣٣) .

(٥) يُحذف التنوين بالإضافة ، أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع . ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٢٣ ، وشرح الكافية ٢٧٣/١ .

(٦) في الأصل " ما فيه الكفاية " بعد " المحضة " ولا معنى لها هنا ، وإنما جاء بها هنا بسبب انتقال النظر عند كلمة " المحضة " .

(٧) الإضافة المحضة تفيد تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة ، أو تخصيصاً إذا كان نكرة . ينظر : الإيضاح العضدي ٢٦٧/١ و ٢٦٨ ، والمفصل ٨٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٦/٣ ، وشرح الكافية ٢٧٤/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٤/٢ .

وأنَّا أبيِّنُ لكَ الإضَافَةَ غيرَ المحضَة ، وهي الَّتي تُسَمَّى إضَافَةَ التَّخفيف ، وهي إضَافَةٌ لا تُفيدُ [١] تعريفاً ولا تَخصيصاً غيرَ ما كانَ في اللفظ قبلَ الإضَافَة [٢] ، كقولِكَ : (هذا ضاربُ زيد غداً) ، فالإضَافَةُ هُنا إضَافَةُ تَخفيف ، والتَّخصيصُ الذي في (ضارب) لكونه مُقَيَّداً بعَمَله في (زيد) حاصلٌ قبلَ الإضَافَة ؛ لأنَّ (زيداً) معمولٌ به ، فَقَدْ حَصَلَ / التَّخصيصُ بتَعَلُّقِ المعمُولِ الأَصليّ ، وجَاءت الإضَافَةُ والتَّخصيصُ قَدْ حَصَلَ . ٨٤/ ب

والتَّخفيفُ يقَعُ في هذه الإضافَة بأحَد ثَلاثَة أشياءَ :

إمّا بحَذف التنوين كقولك : (هذا ضاربٌ زيداً [٣] غداً) ، فَتَحْذفُهُ ليَخفَّ بسُقُوط التنوين فَتَقول : (هذا ضاربُ زيد غداً) ، وإمّا بإسقَاط النُّون كَقَولِكَ : (هذان ضَارِبَان زَيداً غداً) ، فَتُخَفِّفُهُ بإسقَاط النُّون للإضَافَة فَتَقولُ [٤] : (هَذَان ضَارِبَا زيدٍ غَداً) .

وإمّا بحذف الضَّمير كقولكَ : (جاءَني زيدٌ الحسَنُ الوجه) بجرِّ (الوجه) ، التقديرُ : الحسنُ الوجهُ منْهُ ، برَفْعِ (الوجه) ، فَخَفَّفْتَهُ بحذف الضمير حينَ أضفتَهُ .

وتَنحَصِرُ [٥] هذه الإضَافَةُ في ستَّة أنواعٍ :

النوعُ الأوَّلُ : إضَافَةُ اسمِ الفَاعلِ إلى معموله قبلَ الإضَافَة ، إذا كانَ بمعنَى الحَال أوِ الاستقبَال [٦] ، كقولِكَ : (هذَا ضَارِبُ زيدٍ الآنَ ، أو غَداً) ، فإن كانَ بمعنَى

---

(١) في الأصل : " تُقيّد " تصحيف .

(٢) ينظر : المفصل ٨٢ ، والكافية ١٢٣ ، وابن عصفور ٢/ ٧٠ ، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣ ، والارتشاف ٢/ ٥٠٤ ، وشرح الشذور ٣٢٤ و ٣٢٧ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٧ و ٢٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤١ .

(٣) في الأصل : " ضاربُ زيد " ، وقد أثبت الصواب الذي يستقيم به المعنى .

(٤) في الأصل : " فتقولان " تحريف .

(٥) كلمة مطموسة في الأصل ، وما أثبته هو اجتهادي في قراءتها .

(٦) يُشترط لإعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهذا الشرط هو للعمل في المفعول لا في الفاعل ، وأمّا عمله في الفاعل فهو جائز مطلقاً ، سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال . ينظر : الأصول ٦/٢ ، والجمل ٨٥ و ٨٧ و ٩٠ ، والإيضاح العضدي ١٤١/١ و ٢٦٩ ، والفصول ٢٢٤ ، وشرح المفصل ١١٩/٢ و ٧٦/٦ ، وابن عصفور ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٧٣/٣ و ٢٢٧ ، وابن القواس ٧٣٣/١ ، وشرح الكافية ٢٧٥/١ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ١٩٩/٢ ، والبسيط ٩٩٩/٢ و ١٠٠١ و ١٠٤٠ ، والارتشاف ٥٠٤/٢ و ١٨٤/٣ .

المضيِّ فالإضَافةُ محضَةٌ ؛ إذْ ليسَ بعَاملٍ قبلَ الإضَافَة ، كقولك : (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، خلافاً للكوفيِّينَ فإنَّهمْ يُعملونَ اسمَ الفَاعلِ إن كانَ بمعنَى المضيِّ [١] ، واستدلُّوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [٢] ، فإنَّ (بَاسِطاً) بمعنَى المُضيِّ ، إذْ هو إخبارٌ بشَيءٍ [٣] مَضَى ، وقَد عَملَ ، والجوابُ عَنْهُ : أنَّهَا حكَايةُ حَالٍ [٤] ، فحُكمُهَا حُكمُ ما هُوَ في مَعنَى الحالِ ، والصَّحيحُ أنَّ اسمَ الفَاعلِ لا يُضَافُ إلى فَاعله ، وإنَّمَا يُضَافُ إلى مَفعُوله [٥] .

النوعُ الثَّاني : إضَافةُ اسمِ المفعُولِ ، كقولكَ : (هذَا الرَّجُلُ محمودُ القولِ) ، وشَرطُهُ كَشَرطِ اسمِ الفَاعلِ [٦] . واعلَمْ أنَّ إضَافَةَ اسمِ الفَاعلِ واسمِ المفعُولِ قَدْ يُتَصَوَّرُ في بَعضِ المواضعِ أن تكونَ محضَةً ، كقولكَ : (هذا مُطعِمُ الأميرِ) و (هذا محمودُ القومِ) ، فإنْ أردتَّ : هَذَا الَّذي يُطعِمُ الأميرَ ، وهذا الذي يُحمَدُ قومُهُ ، فيكونُ مضافاً إلى المفعُولِ فيهمَا ، كانَت الإضَافَةُ غيرَ محضَةٍ ، وإنْ أردتَّ : / هَذَا المُطعِمُ الذي ٨٥/أ يُطعِمُ النَّاسَ للأَميرِ ، أي : يَقومُ بإطعَامهِمْ عَنْهُ ، وهذا المحمودُ للقَومِ ، أي : المنسوبُ لَهُمْ مِنَ المحمُودِين ، فالإضَافَةُ محضَةٌ ؛ لأنَّهَا عَلَى تَقديرِ (اللاَّمِ) [٧] ، فتَنَبَّه لِذَلكَ .

النَّوعُ الثَّالثُ : إضَافَةُ الصِّفَةِ المشبَّهَةِ ، كقولك : (مررتُ بالحسَنِ الوجهِ) ، والصحيحُ أنَّهَا إضَافَةٌ مِن رفعٍ [٨] ، يعني : أنَّ الأصلَ كانَ رفعَ (الوجهِ) ، ثم خُفِّفَ

---

(١) مِنَ النحويين مَن نسب هذا القول للكوفيين ، ومنهم من نسبه إلى الكسائي ، ومنهم من نسبه إلى الكسائي وهشام وابن مضاء . ينظر : الإيضاح العضدي ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ ، وشرح التسهيل ٧٥/٣ ، وشرح الكافية ٢٧٩/١ ، والبسيط ٩٩٩/٢ ، والارتشاف ١٨٥/٣ ، وشرح الشذور ٣٨٧ ، وشرح التصريح ٢٨/٢ و ٦٦ ، والهمع ٨١/٥ .

(٢) سورة الكهف ، من آية (١٨) .

(٣) في الأصل " نسى " تصحيف .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٧٧/٦ ، وشرح التصريح ٦٦/٢ ، والهمع ٨١/٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٢٠/٢ ، وابن عصفور ٧٠/٢ ، والارتشاف ١٩٥/٣ ، والهمع ٩٠/٥ ، وقد ذهب الرضي إلى أنّ اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله . ينظر : شرح الكافية ٢٧٨/١ .

(٦) ينظر : المفصل ٢٢٩ ، وشرح الملحة ٧١ ، وشرح المفصل ٨٠/٦ ، وشرح التسهيل ٨٨/٣ و ٢٢٧ ، وشرح الكافية ٢٧٥/١ و ٢٧٨ و ٢٧٩ ، والبسيط ٩٩٩/٢ ، والارتشاف ٥٠٤/٢ و١٩٥/٣ ، وشرح الشذور ٣٩٦ .

(٧) ينظر : ابن عصفور ٧٠/٢ ، والبسيط ١٠٤٠/٢ .

(٨) هذا رأي ابن هشام الخضراوي والسهيلي وابن مالك . ينظر : الارتشاف ٢٤٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ٤٩/٣ ، والهمع ٢٧٣/٤ و ٢٧٧ .

بالإضَافَةِ ، وقيل كانَ الأصلُ الرَّفعَ ، ثُمَّ نُصِبَ (الوجهُ) ، ثُمَّ خُفِّفَ بالإضَافَةِ [١] .

النَّوعُ الرابعُ : إضَافَةُ المصدَرِ إلى معمولِه عَلَى أحَدِ القولين ، كقولِك : (أعجبني ضَربُ زَيدٍ عَمراً) ، فالإضَافَةُ إضَافَةُ تَخفيفٍ عند مَن يَرَى ذلكَ [٢] ، والصحيحُ أنَّ إضَافَةَ المصدَرِ إضَافَةُ تَعريفٍ لا تخفيفٍ [٣] ، فَلاَ تكونُ مِن هذا البابِ ، وسواءٌ أُضيفَ المصدَرُ إلى فاعلِه أو إلى مفعُولِه .

النوّعُ الخامس : إضَافَةُ أفعلِ التفضيلِ إذا كانَت على مَعنى (مِن) ، كقولِكَ : (زيدٌ أفضلُ النَّاسِ) على مَذهَبِ الكوفيِّين ، فإنَّهُم يرونَ أنَّ إضَافَةَ أفعلِ التَّفضيلِ إذا كانَتْ على معنى (مِنْ) ، كَقَولِك : (أفضَلُ النَّاسِ) أي : مِنَ النَّاسِ ، كانَتِ الإضَافَةُ غيرَ مَحضَةٍ ، سواءٌ أُضيفَتْ إلى مَعرِفَةٍ كمَا مثَّلَها أو إلى نَكِرَةٍ ،كقولِكَ : (أصحابُ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسَلَّم أفضلُ أصحَابٍ) ، فإن كانَت بمَعنَى (اللاَّمِ) كانَتْ كَسَائِرِ الأسمَاءِ ، إنْ أُضيفَتْ إلى مَعرِفَةٍ تَعَرَّفَتْ وإنْ أُضيفَتْ إلى نَكِرَةٍ تَخَصَّصَتْ ولَم تَتَعرَّف [٤] ، كقولِهِمْ : " النَّاقِصُ [٥] والأَشَجُّ [٦] أعدَلا بني

---

(١) إلى هذا ذهب : أبو علي الفارسي وابن يعيش والشلوبين وابن عصفور وابن القواس والرضي وابن أبي الربيع وابن هشام . ينظر : الإيضاح العضدي ١٥٢/١ و ١٥٣ ، وشرح المفصل ١٢٠/٢ ، وشرح الجزولية ٨٤٣/٢ ، وابن عصفور ٥٦٧/١ ، وابن القواس ٧٣٦/١ ، وشرح الكافية ٢٧٨/١ و ٢٨١ و ٢٠٨/٢ ، والبسيط ١٠٨١/٢ ، والارتشاف ٢٤٢/٣ ، وتوضيح المقاصد ٤٩/٣ ، وشرح الشذور ٣٩٧ .

(٢) هذا رأي ابن برهان ، وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٨/٣ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ ، والمساعد ٣٣٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٧/٢ ، والهمع ٢٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤١/٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٩٦ و ١٩٧ .

(٣) هذا مذهب الجمهور . ينظر : هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : شرح الكافية ٢٨٠/١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين وابن السراج والفارسي وتبعهم ابن الأنباري والجزولي والجرجاني وابن يعيش وابن عصفور وابن برهان وابن معط وابن أبي الربيع . ينظر : الأصول ٦/٢ - ٨ ، والإيضاح العضدي ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٨/١ ، وأسرار العربية ٢٨١ ، والفصول ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٤/٣ و ٦ ، وشرح الجزولية ٨٤٤/٢ ، وابن عصفور ٧١/٢ و ٧٢ ، والمقرب ٢٠٩/١ ، وابن القواس ٧٣٦/١ ، وشرح الكافية ٢٨٨/١ ، والبسيط ٣١٢/١ و ١٠٤١/٢ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ ، والمساعد ٣٣٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٧/٢ ، والهمع ٢٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

(٥) النَّاقِصُ هو : يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، من خلفاء الدولة الأموية بالشام ، كان من أهل الورع والصلاح ، ولي الخلافة ستة أشهر أو أقل ، وتوفي سنة (١٢٦ هـ) ، وقد لُقّب بالناقص ؛ لأن سلفه الوليد كان قد زاد في أعطيات الجند ، فلما ولي يزيد نقص الزيادة . تنظر ترجمته في : البداية والنهاية ١١/١٠ - ١٦ ، وتاريخ الطبري ٢٣١/٧ ، والأعلام ١٩٠/٨ .

(٦) الأشج هو : عمر بن عبد العزيز بن مروان ، الخليفة الصالح ، لُقب بخامس الخلفاء الراشدين ، وهو من خلفاء الدولة الأموية بالشام ، كان عادلاً ورعاً ، ومدّة خلافته سنتان ، توفي سنة ١٠١ هـ . وقد لُقب بـ (أشج بني أمية) من أجل شجّة حافر دابّة كانت بجبهته . تنظر ترجمته في : تاريخ الطبري ٥٥٠/٦ ، والأغاني ٢٥٤/٩ ، وتهذيب التهذيب ٤٧٥/٧ ، والأعلام ٥٠/٥ .

مروان " [١] التَّقديرُ : لِبَني مروان ، فإنَّ المرادَ : النَّاقصُ والأَشَجُّ هُمَا العَادلان المنسوبان لِبني مَروان ، ومَذهَبُ الكوفيين هو الرَّاجحُ ، والدليلُ عَلَيه أنَّهُ يجوزُ / قولك : (مررتُ برَجُلٍ أفضَلِ النَّاسِ) ، فَتَصِفُ به النَّكرةَ ، ولو كانَ معرفةً لَمَا جَازَ ذلكَ ، وامتنَاعُ (مررتُ بزيد أفضَلِ النَّاسِ) ؛ لأنَّكَ قَد وصَفتَ المعرفةَ بالنَّكرَة ، فَلو كَانَ (أفضل) هُنَا معرفةً لَجَازَت المسألةُ ، وذَهَبَ البصريُّونَ [٢] إلى أنَّ أفعلَ التَّفضيلِ مطلَقاً كَسَائرِ الأسمَاء ، سواءٌ كانَتْ عَلَى معنَى (مِن) ، أوَ عَلَى معنَى (اللاَّم) ، فإنْ أَضَفتَها إلى معرفَةٍ تَعَرَّفَتْ ، وإنْ أضفتَها إلى نكرَةٍ تَخصَّصَتْ ولَم تَتَعَرَّفْ . ٨٥/ ب

النوعُ السَّادسُ : إضَافَةُ الموصوف إلى صفَته ، كقولِهِمْ : " جانبُ الغربيِّ " و " مسجدُ الجامعِ " و " صَلاةُ الأُولى " و " بَقْلَةُ الحَمْقاء " [٣] وما أشبَهَ ذلكَ ، فإنَّ (الغرْبيّ) صفةٌ لـ (الجانب) ، و (الجامع) صفةٌ لـ (المسجد) ، و (الأُولى) صفةٌ لـ (الصّلاة) ، و (الحمقاء) صفةٌ لـ (البَقْلَة) [٤] ، فَقَد أضَفتَ الموصوفَ إلى صفَته في الجميعِ ، والصِّفةُ هي الموصوفُ ، فلو تُرِكَ عَلَى ظاهِرِه لكُنتَ قَد أضَفتَ الشيءَ إلى نَفسِه [٥] ، فَلاَ بُدَّ من تأويلٍ وتَخريجِ ذلكَ على أنَّ المرادَ : (جانبُ المكانِ الغَربيِّ) و (مسجدُ الموضعِ الجامعِ) و (صلاةُ السَّاعَةِ الأُولى) و (بَقْلَةُ العُشبَةِ الحمقَاء) ، واختلفُوا في مِثلِ هَذا [٦] ، فَمنهُمْ [مَن] [٧] قال : إنَّها إضَافَةُ تَعريفٍ لا تَخفيفٍ [٨] ؛ لأنَّهَا عَلى تقديرِ

---

(١) ينظر : المفصل ٨٩ ، وشرح المفصل ٦/٣ ، والمقرب ٢١٢/١ .

(٢) ينظر : الأصول ٨/٢ ، وشرح المفصل ٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٢٨/٣ و ٢٢٩ ، وشرح الكافية ٢٨٨/١ و ٢٨٩ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ ، والمساعد ٣٣٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٧/٢ ، والهمع ٢٧٣/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

(٣) " البَقلةُ الحَمْقَاء " : هي الفَرْفَخُ ، وتُسمَّى : الرِّجْلَة ، وهي ضَربٌ من الحمْض ، وسُميت (حمقاء) لأنّها تنبتُ في مجاري السيل ، وعلى طرق الناس ، فيجرفها السيل ، وتطؤها الأقدام ، ولذلك قالوا في المثل : هو أحْمَقُ مِنْ رِجْلَة . ينظر : الصحاح (فرفخ) ٤٢٨/١ و (رجل) ١٧٠٥/٤ ، والإنصاف ٤٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٨٧/١ ، واللسان (فرفخ) ٤٤/٣ و (رجل) ٢٧٤/١١ ، والتاج (فرفخ) ٢٧٣/٢ .

(٤) في الأصل : " للقبيلة " تحريف .

(٥) ينظر صفحة ٣١٧ .

(٦) ذكر المؤلف رأيين فقط من ثلاثة آراء في هذه المسألة ، والرأي الثالث الذي لم يذكره هو قول ابن مالك إنّ إضافة الموصوف إلى صفته شبيهة بالمحضة ، وقد انفرد بهذا الرأي ، و لم يذكره غيره . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ ، والمساعد ٣٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

(٧) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٨) من هؤلاء : ابن أبي الربيع وأبو حيان .ينظر : البسيط ٣١٢/١ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ ، والمساعد ٣٣٢/٢ ، والهمع ٢٧٧/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

(اللاَّم) ، بدليلِ التَّقديرِ الذي يُقدَّرُ به ، ومِنْهُمْ مَن قَالَ : إنَّ التَّقديرَ يَشهَدُ أنَّ الإضَافَةَ على غيرِ ظاهِرِهَا ، فهي [على] (١) معنى الانفصَالِ ، فتَعَيَّنَ أن تكونَ غيرَ مَحضَةٍ (٢) .

فَهَذه ستَّةُ أنواعٍ : الثَّلاثَةُ الأُولَى متَّفقٌ على أنَّهَا إضَافَةُ تخفيف ، والثَّلاثَةُ الأخيرةُ مختَلَفٌ فيهَا كَمَا تَقَدَّمَ . فَيَتَحَصَّلُ من هَذَا أنَّ إضَافَةَ الصِّفَةِ المشَبَّهَةِ إضافةُ تَخفيفٍ على كلٍّ [حَالٍ] (٣) ، بخلاف اسمِ الفَاعِلِ واسمِ المفعُولِ ، فإنَّ إضَافَةَ التَّخفيفِ فيهمَا (٤) بشَرطِ أن يكونا (٥) بمَعنَى الحَالِ أو الاستقبَالِ (٦) .

فإن قيل : فما الدَّليلُ على أنَّ المضَافَ إضافةَ تَخفيف نَكِرَةٌ وإنْ أُضيفَ إلى مَعرِفَةٍ ، **فالجوابُ** : / أنَّهُ لو لَم يكُن نَكِرةً لَمَا صَحَّ صِفَةُ النَّكِرةِ بِهِ ، كقولِهِ ٨٦/ أ تبارَك وتَعَالى : ﴿ هَدياً بَالِغَ الكَعبَةِ ﴾ (٧) و ﴿ هَذا عارِضٌ مُمطِرُنَا ﴾ (٨) ، ولا انتَصَبَ عَلَى الحَالِ ، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ ثَانِيَ عِطفِهِ ﴾ (٩) ، ولا أُخبِرَ بِهِ عَنِ النَّكِرَةِ ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ كُلُّ نَفسٍ ذائِقَةُ المَوتِ ﴾ (١٠) فـ (كُلُّ) نَكِرَةٌ وقَد أُخبِرَ عَنْهَا بـ (ذائِقَةُ الموتِ) وهو مضَافٌ إلى المعرِفَةِ ، ولا دَخَلَتْ عَلَيه (رُبَّ) كقولِ الشَّاعِرِ (١١) :

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) هذا رأي : ابن السراج والفارسي وابن الدبّاس وابن الأنباري وابن عصفور وابن معط . ينظر : الأصول ٨/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٧١/١ ، وأسرار العربية ٢٨٠ و ٢٨١ ، والفصول ٢٢٤ ، وابن عصفور ٧١/٢ ، وابن القواس ٧٣٨/١ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٥/٢ و ٢٣٦ ، والمساعد ٢/ ٣٣٢ ، والهمع ٢٧٧/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى . ينظر : ابن عصفور ٧٠/٢ ، والمقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الكافية ٢٨٣/١ ، والبسيط ٣١٢/١ و ١٠٤٤/٢ ، والارتشاف ٢/ ٥٠٤ ، وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٠ .

(٤) في الأصل : " فيها " تحريف .

(٥) في الأصل : " يكون " تحريف .

(٦) ينظر صفحة ٣١١ .

(٧) سورة المائدة ، من آية (٩٥) .

(٨) سورة الأحقاف ، من آية (٢٤) .

(٩) سورة الحج ، من آية (٩) .

(١٠) سورة آل عمران ، من آية (١٨٥) .

(١١) هذا البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل ، وهو في : ديوانه ٤٩٢ ، والكتاب ٤٢٧/١ ، ومعاني الفراء ١٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ و ١٥٠/٤ و ٢٨٩ ، والجمل ٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١ ، وشرح المفصل ٥١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٢٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢ ، وابن القواس ٧٣٤/١ ، والبسيط ١٠٤٦/٢ ، واللسان (عرض) ١٧٤/٧ ، والمغني ٦٦٤ ، والعيني ٣٦٤/٣ ، وشرح التصريح ٢٨/٢ ، والهمع ٢٧١/٤ ، وشرح السيوطي ٧١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٠/٢ .

٩٦- يارُبَّ غابِطِنَا لو كانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَـدَةً منكُـمْ وحِرمانَـا

وأمَّا قولُهُم : " رُبَّ شَاةٍ وسَخْلَتِهَا [١] بِدِرهَمٍ " [٢] ، فَقَد تقدَّمَ الكـلامُ عليـه في بابِ رُبَّ [٣] .

وما يلتحقُ بِمَا لا يَتَعَرَّفُ بالإضَافَةِ قولُهُمْ : (مثلُكَ) [٤] و (خِدْنُكَ) أي : صاحبُكَ ، و (شِبْهُك) و (غيرُك) و (سِوَاك) و (عَبْدُ بَطنِه) و (واحِـدُ أمِّـه) [٥] و (نَسِيجُ وَحدِه) و (قيدُ الأَوَابد) وأخواتُهَا .

تنبيهٌ : القاعِدَةُ [٦] ألاّ يضافَ الشّيءُ إلى نَفْسه لعَدَمِ فائدَةِ الإضَافَة ، فإنَّ الشَّيءَ لا يَتَعَرَّفُ بنَفسِه ولا يتخصَّصُ ، وما جاءَ ممَّـا يُوهِمُ ذلِـكَ أُوِّل [٧] . فأمَّـا إضَافَـةُ

---

(١) (السَّخلة) : ولد الشاة من الـمَعز والضّأن ، ذكراً كان أو أنثى . ينظر : اللسان (سخل) ١١/ ٣٣٢ .

(٢) (رُبَّ) لا تجرُّ إلا النكرة ، وقد ورد عن العرب قولهم : " ربَّ شاة وسَخْلَتِها بِدرهم " ، وهنا عُطف على مجرور (ربَّ) اسـم مضاف إلى الضمير ، إمّا على أنّ الإضافة غير محضة ، فهي لا تفيد تعريفاً ، فتُجري العرب لفظ : " وسخلتها " مجـري النكـرة ، والتقدير : وسخلة لها ، وإمّا على أنّ الإضافة على بابها ، لكنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليـه وهـو قـول الجـزولي . ينظر : الكتاب ٢/ ٥٤ و ٥٥ و ٣٠٠ ، والمقتضب ٤/ ١٦٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٩ ، والأزهية ٢٥٩ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٠ ، وشرح الجزولية ٢/ ٨٢٢ ، وابن عصفور ١/ ٥٠٤ ، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٤ و ٢٢٦ ، وشرح الكافية الشـافية ٢/ ٩١٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٢ ، والبسيط ١/ ٣١١ و ٢/ ١٠٣٩ ، ورصف المباني ٢٦٨ ، والارتشاف ٢/ ٤٥٦ ، وشـرح الشـذور ٣٢٨ ، والمساعد ٢/ ٣٣١ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٦ .

(٣) لم يَرد في باب (ربَّ) الحديث عن قول العرب : " ربَّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم " ، ولكنه تحدث عن قولهم : " ربَّ رَجلٍ وأخيه " ، وكلا القولين يدور حول مسألة واحدة وهي عطف اسم مضاف إلى ضمير على مجرور (رُبَّ) . ينظر صفحة ٢٥٥ .

(٤) (غير) و (مثل) لا تتعرفان بالإضافة لشدة الإبهام ، قيل : قد يُعنَى بهما مغايرة خاصة أو مماثلة خاصة فيُحكـم بتعريفهمـا . ينظر : المقتضب ٤/ ٢٨٨ و ٤٢٣ ، وابن عصفور ٢/ ٧٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦ ، وابـن القـواس ١/ ٧٣٩ ، وشـرح الكافيـة ١/ ٢٧٥ ، والارتشاف ٢/ ٥٠٣ و ٥٠٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٤ .

(٥) (عبدُ بطنِه) و (واحد أمِّه) الأكثر أن يكونا معرفتين ، ومن العرب من يجعلهما نكرتين ، ذكر ذلك أبو علي الفارسي والرضـي وابـن أبي الربيع وأبوحيان . ينظر : الإيضاح العضدي ١/ ٢٦٨ ، والمسائل الحلبيـات ٢٤٥ ، وشـرح الكافيـة ١/٢٧٦ ، والبسـيط ٢/١٠٤٤ ، والارتشاف ٢/ ٥٠٣ ، والهمع ٤/٢٧٠ .

(٦) في الأصل بعد قوله : " القاعدة " قال : " وواحد أمه " ، ولا مكان لها في هذا الموضع ، وقد تكون من انتقال النظر إلى ما سـبق من الكلام .

(٧) هذا رأي جمهور البصريين . ينظر : الأصول ٢/ ٨ ، والإيضـاح العضـدي ١/ ٢٧١ ، والمفصـل ٩١ ، والأمـالي الشـجرية ١/ ٣٢٥ ، والإنصاف ٢/ ٤٣٦ ، وشرح المفصل ٣/ ٩ و ١٠ ، والكافية ١٢٥ و ١٢٦ ، وابن عصفور ٢/ ٧١ ، والمقـرب ١/ ٢١٢ ، وابن القواس ١/ ٧٣٨ ، وشرح الكافيـة ١/ ٢٨٧ ، والبسـيط ٢/ ٨٩٧ و ١٠٨٦ ، والارتشـاف ٢/ ٥٠٦ ، وتوضيـح المقـاصد ٢/ ٢٤٥ ، والمساعد ٢/ ٣٣٣ و ٣٣٥ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٣ ، والهمع ٤/ ٢٧٥ ، وشرح الأشمونـي ٢/ ٢٤٩ ، وابـن الطـراوة النحوي ١٥١ .

الصِّفَة إلى الموصُوف والموصوف إلى صفَته ، فيُرَدَّان إلى إضَافَة النَّوع إلى جنسه [١] ، فَمنْ إضافة الصِّفَة إلى الموصُوف : " سَحقُ عمَامَة " [٢] و " خَلَقُ ثوب " [٣] ، فيُحمَلُ هذا وما أشبهه على قولكَ : (خاتَمُ فضَّة) ؛ لأنَّ (السَّحْق) بعضُ العَمائم ، وكذلكَ " خَلَقُ ثوب " فإنَّ (الخَلَق) بعضُ الثِّياب ، كما أنَّ (الخاتَمَ) بعضُ الفضَّة . ومِنْ إضَافَة الموصوف إلى الصِّفَة قولُهُم : " مسجدُ الجامع " ونحوه ممَّا تقدَّمَ ذِكرُهُ [٤] ، فـ (الجامع) أعَمُّ منْ أن يكُونَ (مَسجداً) ، فقَد أضفتَ النَّوعَ إلى جنسه [٥] . وأمَّا قولُهُم : (سعيدُ كُرْز) ، فيُحمَلُ على أنَّ المرادَ بالأوَّل المسَمَّى ، وبالآخر الاسمُ ، فكأنَّكَ قُلتَ : المسَمَّى المنسُوبُ إلى هذا الاسم [٦] ، وأجَازَ الفرّاءُ [٧] أن يُضَافَ أحَدُ اللفظين / إلى الآخَر إذا اختَلَفَا ، وإن اتَّفَقَ مَعنَاهُمَا ، وهو ظَاهرُ كَلاَمِ ابنِ مالكٍ [٨] . ٨٦/ ب

---

(١) القول بأنّ إضافة الصفة إلى الموصوف من إضافة النوع إلى جنسه ، هو مذهب البصريين ، وأما القول بأنّ إضافة الموصوف إلى صفته من إضافة النوع إلى جنسه ، فهو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيؤوّلون ذلك على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . ينظر : هامش رقم (٥) ، وينظر رأي الكوفيين في : الارتشاف ٥٠٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ .

(٢) العِمَامَة السَّحْقُ : هي الخَلَقة البالية التي انْسَحَقَتْ وبَليت . ينظر : اللسان (سحق) ١٥٣/١٠ .

(٣) في الأصل " توت " تصحيف .

(٤) ينظر صفحة ٣١٤ .

(٥) هذا مذهب الكوفيين ، فقد ذهبوا إلى أنّ إضافة الموصوف إلى الصفة هي من إضافة النوع إلى جنسه ، وعلى هذا فلا حَذْف ، أمّا البصريون فقد أوّلوا ذلك على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالإضافة في الأصل هي إلى موصوف محذوف ، وقد ذهب المؤلّف مذهب البصريين سابقاً ، وهنا نراه يذهب مذهب الكوفيين . ينظر : صفحة ٣٢٠ . وينظر كذلك : والأصول ٨/٢ ، والمفصل ٩١ ، والإنصاف ٤٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، وابن عصفور ٧١/٢ ، والمقرب ٢١٢/١ ، وابن القواس ٧٣٨/١ ، وشرح الكافية ٢٨٧/١ و ٢٨٨ ، والارتشاف ٥٠٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ ، والمساعد ٣٣٣/٢ ، وابن عقيل ٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٣/٢ ، والهمع ٢٧٦/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/٢ .

(٦) ينظر : الأصول ٩/٢ ، وشرح المفصل ٩/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣١/٣ ، وشرح الكافية ٢٨٦/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ ، والمساعد ٣٣٣/٢ ، وشرح التصريح ٣٣/٢ ، والهمع ٢٧٦/٤ .

(٧) هذا رأي الفراء وتبعه بعض الكوفيين وبعض البصريين ، وممن تبعه : ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف والمرادي والرضي . ينظر : معاني الفراء ٥٥/٢ و ٥٦ ، والإنصاف ٤٣٦/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٧/١ و ٢٨٨ ، والبسيط ٨٩٧/٢ و ١٠٨٦ ، والارتشاف ٥٠٦/٢ و ٥٠٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ و ٢٤٦ ، والمساعد ٣٣٣/٢ و ٣٣٥ ، وشرح التصريح ٣٤/٢ ، والهمع ٢٧٦/٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٠/٢ ، وابن الطراوة النحوي ١٥١ .

(٨) ذكر ابن مالك أن إضافة المسمّى إلى اسمه والموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها ، هي إضافة شبه محضة . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٣ و ٢٣٠ ، والمساعد ٣٣٣/٢ .

تنبيهٌ ثانٍ : القَاعدةُ ألا يُضافَ ما فيه الألفُ واللاَّمُ إلى غيرِه [١] ، سواءٌ كانَ المضَافُ إليه مَعرِفَةً أو نَكرَةً ، إذْ لَيسَ في الإضَافَة فائدَةٌ ؛ لأنَّكَ إنْ أردتَّ التَّعريفَ ، فَقَد حَصَلَ بالألف واللاَّم ، وإنْ أردتَّ التَّخصيصَ ، فهو أيضاً داخلٌ في ضِمْنِ التَّعريف ، فأمَّا قولُهُمْ : " الحسَنُ الوَجْه " فَمُستَثنىً مِنْ هَذا البَاب لحصُولِ التَّخفيف فيه ، وحُمِلَ عَلَيه : (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) ، للشَّبَه الذي بَينَهُمَا في كونِهِمَا صِفَتَين قَد عُرِّفَ المضَافُ والمضَافُ إليه مِنْهُمَا [٢] .

وأمَّا إضَافَةُ الصِّفَة المعَرَّفة بالألف واللاَّم إلى ما لَيسَ فيه ألفٌ ولامٌ ، فَلاَ يجُوزُ ذلكَ وإن كانَ الثاني مَعرِفةً ، كقولِكَ : (الضَّارِبُ زيد) [٣] ، وقَد نَدَرَ [٤] مَن قَالَ بِجَوازِ إضَافَةِ الصِّفَةِ المعَرَّفَةِ بالألف واللام إلى العَلَم [٥] كَمَا مَثَّلنَا ، ولَيسَ بِقَولٍ صَحِيحٍ .

وأمَّا إن كانَ المعَرَّفُ بالألف واللاَّم جَامداً ، فَلاَ تجُوزُ إضَافَتُهُ إلى غيرِه ، سواءٌ كانَ المضَافُ مُعَرَّفاً بالألف واللاَّم أم لا [٦] ، فَلاَ يجوزُ بِوَجهٍ أن تَقُولَ : (الغلامُ الرَّجُلِ)

---

(١) في العدد المضاف إلى معدوده جوّز الكوفيون تعريف المضاف والمضاف إليه ، وحجتهم السماع ، فقد روى الكسائي عن العرب قولهم : " الخمسةُ الأثواب " ، ومنع ذلك البصريون ، وخرجوه على أنّ الألف واللام زائدة ، وقد روى أبو زيد فيما حكاه عنه الجرمي أنّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ، ويُعرِّف العدد - عند البصريين - بدخول الألف واللام على الثاني ، فتقول : " خمسة الأثواب " . ينظر : الأصول ١٤/٢ ، والمفصل ٨٣ و ٢١٦ ، والإنصاف ٣١٢/١ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ و ١٢٢ ، والكافية ١٢٣ ، والمقرب ٢٠٩/١ و ٢١٠ ، وشرح الكافية ٢٧٧/١ ، والبسيط ٨٩٤/٢ و ١٠٩٢ ، وشرح الشذور ١٥٦ ، والهمع ٢٧٥/٤ .

(٢) يجوز في (الحسن الوجه) وفي (الضارب الرجلِ) الإضافة ، والأفصح النصب . ينظر : الكتاب ١٨١/١ و ١٨٢ و ١٩٩ و ٢٥/٢ ، ومعاني الفرآء ٢٢٦/٢ ، والأصول ١٣٣/١ و ١٣٤ ، والجمل ٦٤ و ٩٦ ، والإيضاح العضدي ١٥٤/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٣١/١ ، والمفصل ٨٤ ، والفصول ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ - ١٢٣ و ٨٨/٦ ، والكافية ١٢٤ ، والمقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الكافية ٢٨١/١ ، والبسيط ١٠٠٢/٢ و ١٠٨٧ و ١٠٨٩ و ١٠٩٢ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ و ١٨٧/٣ ، وشرح الشذور ١٥٥ و ٣٢٦ ، وشرح التصريح ٣٠/٢ ، والهمع ٢٧٤/٤ .

(٣) ينظر : الأصول ١٥/٢ ، والجمل ٩٦ ، والإيضاح العضدي ١٤٨ ، والمفصل ٨٤ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢ ، والكافية ١٢٤ ، وشرح الكافية ٢٨١/١ و ٢٨٢ ، والبسيط ١٠٠٢/٢ و ١٠٠٣ ، وابن عقيل ٤٧/٢ ، والهمع ٢٧٥/٤ .

(٤) كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبتّه هو اجتهادي في قراءتها .

(٥) لا تجوز هذه الإضافة إلا عند الفراء ، قال ابن السراج : وحُكي لنا عنه أنّه قال إنّ ذلك ليس من كلام العرب ، إنّما هو قياس ، ونسبَ ابن أبي الربيع تجويزها إلى الكوفيين . ينظر : الأصول ١٥/٢ ، والمفصل ٨٤ ، وشرح المفصل ١٢٢/٢ و ١٢٣ ، والكافية ١٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٩١٣/٢ ، وشرح الكافية ٢٨١/١ ، والبسيط ١٠٠٢/٢ ، وشرح الشذور ١٥٥ و ١٥٦ ، وشرح التصريح ٣٠/٢ ، والهمع ٢٧٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٦/٢ .

(٦) ينظر : الأصول ١٣٣/١ ، والجمل ١٤٤ ، والبسيط ١٠٩٢/٢ .

ولا (الغُلامُ زيدٍ) ولا (الغُلامُ رَجُلٍ) بالإضَافَةِ ، وقَد أتينَا مِنَ الكلامِ عَلَى الإضَافتينِ بِمَا فِيهِ الغَرَضُ .

وقَد تَعَرَّضَ في الأصلِ لِمَا يلزَمُ الإضَافَةَ عندَ قولِه : " ولَزِم أولو إضافةً [١] وعندَ في الكَلِمْ " . واعلَمْ أنَّ اللاَّزِمَ للإضَافَةِ عَلَى قسمَينِ : قسْمٌ يَلزَمُهَا لفظاً ومَعنىً ، وقِسمٌ يلزَمُهَا معنىً لا لفظاً ، فأمَّا القسمُ الَّذي يَلزَمُهَا لفظاً ومَعنىً ، فَمِنْهُ ما يَلزَمُ الإضَافَةَ إلى المفرَدِ ، ومِنْهُ ما يَلزَمُ الإضَافَةَ إلى الجُمَلِ ، ومِنْهُ ما يُضَافُ تارةً إلى الجُمَلِ وتارةً إلى المفرَدِ .

فأمَّا الَّذي يَلزَمُ الإضَافَةَ إلى المفرَدِ :

فَمِنْهُ ما لا يكُونُ مُضَافاً إلاّ إلى الظَّاهِرِ كـ (ذُو) [٢] الَّتي بِمَعنَى صاحب و (أولو) [٣] . ومِنْهُ ما يلزَمُ الإضَافَةَ إلى الضَّمِيرِ / كـ (وَحْدَه) [٤] و (لبيكَ) و (سعدَيكَ) و (دَوَالَيكَ) و (حَنَانَيكَ) [٥] ، ولا يَأتي (سَعدَيكَ) إلاّ معطوفاً على (لَبَّيكَ) [٦] ، و (لبيكَ) وما بعدَهُ مَصَادِرٌ لا يجوزُ إظهارُ الأفعَالِ الَّتي تَنصِبُهَا [٧] ، ٨٧/ أ

---

(١) في الأصل : " إضافةً أولو " ، والصواب ما أثبته . ينظر صفحة ٣٠٥ .

(٢) لزم الإضافة إلى المفرد الظاهر (ذو) ومؤنثه وتثنيتهما وجمعهما ، فلا تضاف إلى المضمر إلا في الشعر شذوذاً ، ذهب إلى هذا أكثر المتأخرين ، وجوّز بعض النحويين إضافتهما إلى المضمر في الاتساع . ينظر : المقتضب ١٢٠/٣ ، والأصول ٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/١ و ١٣٠/٢ ، وشرح الجزولية ٨٤٧/٢ ، والمقرب ٢١٠/١ و ٢١١ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٢٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٧/١ ، والارتشاف ٥١٢/٢ ، والمساعد ٣٤٤/١ و ٣٤٥ ، وشرح التصريح ٦٣/١ و ٣٥/٢ ، والهمع ٢٨٣/٤ و ٢٨٤ . وينظر كذلك صفحة ١٢٧ هامش رقم (٣) .

(٣) (أولو) بمعنى : أصحاب ، و (أولات) بمعنى : صاحبات ، تلزم الإضافة إلى المفرد الظاهر . ينظر : شرح الملحة ٧٢ ، والمفصل ٨٦ و ٨٧ ، وشرح المفصل ١٣٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٣ .

(٤) (وحده) يلزم الإضافة إلى المضمر ، سواء كان هذا المضمر غائباً أو غيره . ينظر : الكتاب ٣٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٨/٢ ، والمساعد ٣٤١/٢ ، وشرح التصريح ٣٦/٢ ، والهمع ٢٨٠/٤ ، وشرح الأشموني ٢٥١/٢ .

(٥) هذه المصادر يلزم إضافتها إلى ضمير الخطاب ، فإذا أضيفت إلى ضمير الغائب كان ذلك شاذاً ، وجوّز هذا أبو حيان فقال إنها تضاف إلى ضمير الغائب ودعوى الشذوذ في ذلك باطلة . ينظر صفحة ٣٢٧ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، والارتشاف ٢٠٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥١/٢ ، والمغني ٧٥٢ ، وابن عقيل ٥٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٦/٢ و ٣٨ ، والهمع ١١٢/٣ ، والخزانة ٢٦٩/١ .

(٦) ينظر : الارتشاف ٢٠٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٦/٢ ، والهمع ١١٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥١/٢ ، والخزانة ٢٧٠/١ .

(٧) الناصبُ لهذه المصادر أفعالٌ واجبة الإضمار ، وتُقدَّر في غير (لبيك) من لفظه ، والتقدير في (لبيك) : أُجِبْتُ . ينظر : الكتاب ٣٤٨/١ و ٣٤٩ ، والمفصل ٣٢ و ٣٣ ، وشرح المفصل ١١٨/١ و ١١٩ ، وابن عصفور ٤٠٧/٢ و ٤١٣ و ٤١٤ ، وشرح الكافية ١١٦/١ ، والارتشاف ٢٠٦/٢ و ٢٠٨ و ٢٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٧/٢ .

ولفظُهَا لفظُ التَّثنيةِ وليستْ بتَثْنيَةٍ معنىً ، وإنَّمَا المرادُ التَّكثيرُ ، لا أنَّ المـــرادَ الاقتصَـــارُ عَلَى مَرَّتينِ [١] ، فالمرادُ بـــ (لَبَّيكَ) إجابةً بَعدَ إجابةٍ إلى ما لا يتَنَاهَى .

وزَعَمَ الأعلَمُ [٢] أنَّ الكافَ في (لبَّيكَ) وأخواته حرفُ خطَابٍ [٣] ، وزَعَـــمَ يونُسُ أنَّ اليَاءَ في (لبَّيكَ) وما أشبَهَهُ أصلُهَا الألفُ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيـــه [٤] الكـــافُ قُلِبَتْ يَاءً [٥] ، كالألفِ في (على) و (إلى) و (لدَى) ، ألا تَرَى أنَّهَا إذا دَخَلَتْ على الضَّميرِ قُلِبَتْ يَاءً ، فقالوا : (عليكَ) و (إليكَ) و (لَدَيكَ) .

وقَد شَذَّ إضَافَةُ (لبيك) إلى الظَّاهرِ [٦] ، قال الشَّاعرُ [٧] :

---

(١) الجمهور على أنّ هذه تثنية يُراد بها التكثير ، لا شفع الواحد ، وذهب بعض النحاة إلى أنها تثنية تشفع الواحد ، وقال هذا السهيلي في (حنانيك) ، فقال إنّ المراد : رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة . ينظر : شرح المفصل ١١٨/١ ، وابـــن عصفـــور ٤١٥/٢ ، والارتشاف ٢٠٩/٢ ، وابن عقيل ٥٤/٢ ، والهمع ١١١/٣ و ١١٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٢/٢ .

(٢) يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَري الأندلسي ، أبو الحجاج ، اشتهر بالأعلم ، لأنّه كان مشقوق الشفة العليا ، كـــان عالمـــاً باللغة والأدب ، توفي سنة (٤٧٦ هـــ) . ومن آثاره : " النكت على كتاب سيبويه " ، وشرح الشعراء الستة " وغيرها . تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٨١/٧ ، ونكت الهميان ٣١٣ .

(٣) ذهب الجمهور إلى أنّ الكاف في (لبيك) وأخواته ضمير في محل جر بالإضافة ، وهو في موضع المفعول ، وحذفت نـــون التثنيـــة للإضافة ، وقال الأعلم إنها حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، فقد جاء في تحصيل عين الذهب من معدن جوهـــر الأدب لوحـــة (٥١/أ) عند شرحة لبيت شعر فيه (دواليك) : " .... والمعنى : اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، والكاف للخطاب ، ولا حظ لهـــا في معنى الإضافة ، فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها " . وينظر كذلك : شرح الجمل لابن عصفـــور ٤١٥/٢ ، والارتشـــاف ٢٠٩/٢ و ٢١٠ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٧/٢ و ٣٨ ، والهمع ١١٣/٣ و ١١٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٣/٢ .

(٤) في الأصل " على " والصواب ما أثبته .

(٥) ذهب يونس إلى أنّ (لبيك) اسم مفرد وأصله قبل الإضافة (لَبّى) على وزن (فَعْلى) ، ثم قُلبت ألفه ياءً لإضافته إلى الضمـــير كما في : (لديك) و (عليك) ، والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنّ (لبيك) تثنية (لَبٍّ) ، وقيل إنّ يونس خـــالف في (لبيك) فقط دون أخواته . ينظر : الكتاب ٣٥١/١ و ٣٥٢ ، والمحتسب ٧٨/١ و ٢٣/٢ ، وشرح أبيات ســـيبويه للســـيرافي ٣٨٠/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، وابن عصفور ٤١٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥١/٢ ، وابـــن عقيـــل ٥٤/٢ ، والعيني ٣٨٢/٣ ، وشرح التصريح ٣٨/٢ ، والهمع ١١٢/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٣/٢ .

(٦) هذا رأي الجمهور ، وذهب أبوحيان إلى أنّ (لبيك) تضاف إلى الظاهر ، وقال إنّ دعوى الشذوذ في ذلـــك باطلـــة . ينظـــر : شـــرح التسهيل ١٨٦/٢ ، والارتشاف ٢٠٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٠/٢ ، وابن عقيل ٥٢/٢ ، والعيني ٣٨٣/٣ ، وشرح التصريـــح ٣٨/٢ ، والهمع ١١٢/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥١/٢ .

(٧) نُسب هذا البيت لرجل من بني أسد ، وأصل هذا أنّ رجلاً دعا رجلاً اسمه مِسْوَر ليغرم عنه ديةً لزمته ، فأجابه إلى ذلك ، وخـــصّ يديه بالذّكر ؛ لأنّ الإعطاء يكون بهما ، وقوله : " لِمَا نَابَنِي " : لِمَا أصابني من النائبة . وقد ورد هـــذا الشـــاهد في : الكتـــاب ٣٥٢/١ ، والمحتسب ٧٨/١ و ٢٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٧٩/١ ، والنكت في تفسير كتاب ســـيبويه ٣٨٧/١ ، وشـــرح المفصـــل ١١٩/١ ، وابن عصفور ٤١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٠/٢ ، والمغني ٧٥٣ ، وابن عقيـــل ٥٣/٢ ، والعيـــني ٣٨١/٣ ، وشرح التصريح ٣٨/٢ ، وشرح السيوطي ٩١٠/٢ ، والهمع ١١٣/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥١/٢ ، والخزانة ١/ ٢٦٨ .

٩٧- دَعَوتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّـى فَلَبَّـيْ يَـدَي مِسْـوَرِ

وبهَذا البيت رَدَّ سيبويه على يونسَ في دَعواهُ أنَّ أصل اليَاء الألفَ [١] ؛ إذْ لو كـانَ كذلكَ لَبَقِيَتْ ألفاً مع الظَّاهِر ، كَمَا تبقَى ألفُ (على) إذا دَخَلَتْ على الظَّـاهِرِ ، فتقولُ : (على زيدٍ) ، وإضَافَةُ هَذِهِ المصَادِرِ إلى ضميرِ الغَائبِ شذوذٌ [٢] .

ومِنْهُ ما يلزَمُ الإضَافَةَ مِن غيرِ تخصيصٍ بِظاهِرٍ ولا مُضمَرٍ كـ (عِند) ، تقـولُ : (جئتُ مِنْ عِندِك) و (مِنْ عِندِ زيدٍ) .

وأمَّا [ما] [٣] يلزَمُ الإضَافَةَ إلى الجُمَـل ، فَمِنْـهُ : (إذا) [٤] و (إذْ) [٥] و (حيث) [٦] ، وقَد تُحذَفُ الجملَةُ بَعد (إذْ) [٧] ، ويُعَوَّضُ مِنْهَا النـون [٨] ، كقولِه تَبارَك وتَعَـالى : ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [٩] التَّقديـرُ : يومئذْ وقَعَ ذلك ، فحُذِفَتِ الجملَةُ ، وعُوِّضت مِنْهَا النون . وقَد شَذَّ إضَافَـةُ (حيث)

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٥١/١ و ٣٥٢ .

(٢) ينظر صفحة ٣١٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) تلزم (إذا) الإضافة إلى الجملة الفعلية عند البصريين ، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع ، فعلى تقدير فعلٍ قبله يُفسِّره الفعل الظـاهر ، واختار الأخفش ما أوجبه البصريون ، وأجاز مع ذلك جَعْلَ المرفوع بعدها مبتدأ ، فهو يجيز دخولها على الجملة الاسمية ، ونُسـب هذا الرأي إلى الكوفيين أيضاً . ينظر : الكتاب ١١٩/٣ ، والمفصل ١٧٠ ، وشـرح المفصـل ١٧/٣ و ٩٦/٤ و ٩٧ ، وشـرح التسهيل ٢١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧ و ٩٤٤ ، والبسـيط ٨٧٦/٢ ، والارتشـاف ٢٣٩/٢ و ٥٢٥ ، والجنـى الدانـي ٣٦٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٩/٢ و ٢٦٠ ، والمغني ١٢٧ ، وابن عقيل ٦١/٢ ، وشرح التصريح ٤٠/٢ ، والهمع ١٨٠/٣ .

(٥) (إذْ) تلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، ويُشترط في الاسمية ألاّ يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً . ينظر : المفصل ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٧/٣ و ٩٦/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ ، وشرح الكافية ١٠٣/٢ ، والبسيط ٨٧٧/٢ ، والجنى الدانـي ١٨٧ ، والمغني ١١٦ .

(٦) تضاف (حيث) إلى الجملة الاسمية والفعلية . ينظر : شرح المفصل ٩١/٤ ، والارتشاف ٢٦١/٢ ، والمغـني ١٧٧ ، والهمـع ٢٠٦/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢ .

(٧) في هذه الحالة تُكسر ذال : (إذْ) لالتقاء الساكنين ، فهي كسرة بناء ، وقال الأخفش إن الكسر جرٌّ بالإضافـة ، فهـو عنـده إعراب لا بناء . ينظر : معاني الأخفش ٢/ ٣٥٤ ، والمفصل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٣ ، وشرح الكافية الشـافية ٩٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٠/٣ و ٢٥١ ، وشرح الكافية ١٠٦/٢ ، والارتشاف ٢٣٤/٢ و ٥١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٢ ، والجنى الداني ١٨٦ ، والمغني ١١٨ و ١١٩ ، والمساعد ٣٥٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٩/٢ ، والهمع ١٧٤/٣ و ١٧٥ .

(٨) يقصد بالنون : التنوين . ينظر : رصف المباني ٤٠٧ ، والمغني ٤٤٤ .

(٩) سورة المعارج ، من آية (١١) .

إلى المفرَدِ [١] ، قَال الشَّاعِرِ :

٩٨- * حيثَ سُهَيلٍ طَالِعَا * [٢]

بِجَرِّ " سُهيل " .

وأمَّا ما لَزِمَ الإضَافَةَ تارةً إلى الجُمَل وتارةً إلى المفْرِدِ [فهي لدن] [٣] ، تقولُ : (هَذا مِن لَدُنْ زيد) ، و (هَذَا مِن لَدُنُ كانَ كذا) ، و (مِن لَدُن زيد) بالكَسرِ ، فإن وقَعَ بَعدَهَا المفَرَدُ فَهُو مجرورٌ ، وقَد سُمِعَ فِيهَا : (مِن لَدُن غُدوَة) بالرَّفعِ والنَّصبِ والجَرِّ [٤] ، فأمَّا الجَرُّ فَعَلَى الأصلِ [٥] ، وأمَّا النَّصبُ فقيلَ : تمييزٌ [٦] ،

---

(١) تضاف (حيث) إلى الجملة الاسمية والفعلية ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وما سمع من ذلك فهو شاذّ ، وأجاز الكسائي إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سُمع من ذلك ، ومَن أضافها إلى المفرد أعربها . ينظر : المفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٩١/٤ و ٩٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ ، والارتشاف ٢٦١/٢ و ٢٦٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٢ ، والمغني ١٧٧ و ١٧٨ ، وشرح الشذور ١٣٠ ، وشرح التصريح ٣٩/٢ ، والهمع ٢٠٥/٣ و ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/٢ .

(٢) هذا البيت من الرجز ، وتتمته :

أما تَرَى حيثَ سهيلٍ طالعَا

والبيت الذي بعده :

نَجماً يُضيء كالشِّهَابِ لامِعَا

وقائلُ هذين البيتين من الرجز مجهولٌ ، ويُروى البيت الأول بروايتين : إحداهما التي ذكرها المصنّف ، بفتح الثاء من " حيثَ " وجرّ " سهيل " ، وفي هذه الرواية أضيفت " حيث " إلى المفرد فأعربت ، والرواية الثانية : بضم الثاء من " حيث " ورفع " سهيل " ، ولا شاهد على هذه الرواية ؛ لأن " حيث " أضيفت فيها إلى الجملة الاسمية بعدها المكوّنة مِنْ " سهيل " المرفوع على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : موجود أو مستقر . و (سهيل) : نجم عند طلوعه تنضج الفواكه وينقضي القيظ . وقد ورد هذا الشاهد في : المفصل ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٥٢/٢ ، والمغني ١٧٨ ، وشرح الشذور ١٣٠ ، وابن عقيل ٥٦/٢ ، والعيني ٣٨٤/٣ ، وشرح السيوطي ٣٩٠/١ ، والهمع ٢٠٦/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢ ، والخزانة ١٥٥/٣ .

(٣) زيادة يلتئم بها المعنى . ينظر : شرح الكافية ١٢٣/٢ ، و ١٢٤ ، والارتشاف ٢٦٤/٢ و ٢٦٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٤/٢ ، والمغني ٢٠٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٠١/٤ و ١٠٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، وشرح الكافية ١٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٢ ، والمغني ٢٠٨ ، والهمع ٢١٨/٣ و ٢١٩ .

(٥) الجرُّ هو الوجه والقياس ، وهو الغالب في الاستعمال . ينظر : الكتاب ٢١٠/١ و ٢٦٥ و ١١٩/٣ ، وسر الصناعة ٥٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ و ١٠٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٢ ، والمغني ٢٠٨ .

(٦) هذا قول ابن جني ، وتبعه ابن يعيش وابن مالك والرضي والمرادي وابن هشام والسيوطي . ينظر : سر الصناعة ٥٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، وشرح الكافية ١٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٢ ، والمغني ٢٠٨ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والهمع ٢١٨ .

وقيلَ : مفعُولٌ بـ (لَدُن) ، شبَّهُوها باسمِ الفَاعِلِ [١] ، وقيلَ : خبرُ كانَ النَّاقصةِ المحذوفَة [٢] ، والرَّفْعُ رواه [٣] الكوفيُّونَ ، فَقيلَ : على إضمَارِ كانَ التَّامةِ [٤] ، وقيلَ : هو مُنَزَّلٌ مَنزِلةَ الفَاعِلِ [٥] ، وروايةُ النَّصبِ والرَّفعِ ضعيفَتَانِ ، وإذا وقَعَتْ بَعدَهَا الجملَةُ فهي في موضعِ جرٍّ .

ولَم يُضَف [٦] مِن ظروفِ المكانِ إلى الجُملِ إلاّ (لَدُن) و (حيث) [٧] ، وتُضَافُ إلى الظَّاهِرِ كَمَا تَقدَّمَ ، وإلى المضمَرِ كقولِه عَزَّ وجَلَّ ﴿ لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَّدُنْهُ ﴾ [٨] .

وأمَّا القِسمُ الثَّاني ، وهو الذي يلزَمُ الإضَافَةَ مَعنًى لا لفظاً ، فهيَ الجِهَاتُ السِّتُّ ، وما جَرَى مَجراها كـ (بعدُ) و (قبلُ) / و (جنبُ) و (مِثْلُ) و (غيرُ) و (كُلُّ) و (بَعضُ) . واستَثْنوا [٩] لِـ (كُلّ) موضعين : إذا كانَت مؤكِّدَةً ، وإذا كانَتْ صفةً ، فإنَّهَا في هَذينِ الموضعينِ تَلزَمُ الإضَافَةَ لفظاً ومعنًى ، وخَالَفَ الزَّمخشَرِيُّ والفَرَّاءُ في المؤكِّدةِ ، فأجازا ألاَّ تُضَافَ لفظاً [١٠] . ٨٧/ ب

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠٢/٤ ، وشرح الكافية ١٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٢ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، وشرح التصريح ٤٧/٢ .

(٣) في الأصل : " وراه " تحريف .

(٤) هذا قول ابن مالك والرضي وابن هشام والسيوطي وغيرهم . ينظر : شرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، وشرح الكافية ١٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٦/٢ ، والمغني ٢٠٨ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والهمع ٢١٩/٣ .

(٥) إلى هذا ذهب ابن جني ، وتبعه آخرون منهم ابن يعيش . ينظر : سر الصناعة ٥٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٤ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٦/٢ ، وشرح التصريح ٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

(٦) في الأصل : " يضرف " تحريف .

(٧) هذا قول أكثر النحويين ، وقال آخرون إنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث) ، وممن قال بهذا : ابن الدهان والصيمري وابن يعيش والرضي وابن أبي الربيع . ينظر : المفصل ٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢٩٥/١ ، والأمالي الشجرية ٢٢٣/١ ، وشرح المفصل ٩١/٤ ، وشرح الكافية ١٢٣/٢ ، والبسيط ٨٨٠/٢ ، والارتشاف ٢٦٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٥/٢ ، والهمع ٢١٨/٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢ .

(٨) سورة الكهف ، من آية (٢) .

(٩) في الأصل : " استدلوا " تحريف .

(١٠) أجاز الفراء والزمخشري أن تُقطع (كل) المؤكّد بها عن الإضافة لفظاً ، فيُستغنى فيها عن الإضافة بنيّة الإضافة ، ونقل بعض النحويين هذا الرأي عن الكوفيين أيضاً . ينظر : معاني الفراء ١٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٧/٢ ، والكشاف ٤٣٠/٣ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ و ٢٩٢ ، والبحر المحيط ٤٦٩/٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٧/٢ ، والمغني ٢٥٧ ، والمساعد ٣٨٨/٢ ، والهمع ١٩٩/٥ .

وزعَمَ كثيرٌ منْ النحويين أنَّ (كُلّ) و (بَعضَ) مَعرفَتَانِ أبَداً للُزومهمَا للإضَافَة ، فَلاَ تَدخُلُ عليهمَا الألفُ واللاَّمُ ؛ لأنَّ الألفَ واللاَّمَ لا تَدخُلُ عَلَى المعرفَة ، واستَدلُّوا عَلَى تعريفهمَا بنَصبِ الحَالِ منهُمَا ، قَالُوا : (مَررتُ بكُلٍّ قَائماً و ببَعضٍ جَالساً) ، فَنَصَبُوا الحالَ منهما [1] ، وذَهَبَ الفارسيُّ إلى أنَّهمَا [2] كَسَائرِ الأسمَاءِ ، إن دَخَلَ عليهمَا ما يُعَرِّفُهُمَا تَعرَّفَا ، وإلاَّ بَقيَا على أصلهمَا منَ التَّنكير [3] ، وردَّ على مَنِ ادَّعَى تَعريفَهُما بأنَّ لُزُومَ الإضَافَة لو كانَ يُعَرِّفُ مُطلَقاً لكَانَ نصْفٌ [4] وثُلُثٌ [5] ومَا أشبهَهُ معرفةً ؛ لأنَّها في نيَّة الإضَافة ، وهي نكِرَاتٌ بإجمَاعٍ [6] ، والصَّحيحُ قولُ الفارِسيّ ، وقَد روى أبو الحسن نصبَ (كُلّ) على الحَالِ [7] ، وهَذا

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٥١٦/٢ : " ومذهب سيبويه والجمهور أنّ (كلّ) و (بعض) معرفتان تعرّفا بنية الإضافة ، وقالوا : مررت بكلٍّ قائماً وببعضٍ جالساً " ، وجاء في البسيط ٤٠٠/١ ، و ٤٠١ : " .... فإذا صحّ أنهما لا يستعملان إلا مضافين ، لزم ألاّ يدخل عليهما الألف واللام ؛ لأن العرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة ، والإضافة في (كلّ الناس) إضافة اللام ... " ، وإلى هذا ذهب أيضاً الأصمعي وأبو حاتم وابن سيده والزجاجي وابن مالك والسيوطي ، وإن كان الزجاجي قد أدخل الألف واللام على (كل) و (بعض) في كتابه " الجمل " ، فقد اعتذر عن ذلك بقوله : " وإنّما قلنا (البعض) و (الكل) مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحةً ، وهو في الحقيقة غير جائز " ، ويرى أبو العلاء المعري أن ذلك مكروه . ينظر تعليق ابن هشام في قطر الندى ٣٤٨ ، وينظر كذلك : الكتاب ١١٤/٢ ، والجمل ٢٤ و ٢٥ ، والتهذيب (بعض) ٤٩٠/١ ، ورسالة الغفران ٤٥٦ ، وشرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٩/٢ و ٩٥٠ ، والبسيط ٤٠١/١ ، واللسان (بعض) ١١٩/٧ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٧/٢ ، والمساعد ٣٤٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤ ، والتاج (بعض) ٨/٥ .

(٢) في الأصل : " أنها " تحريف .

(٣) قال ابن أبي الربيع في كتابه البسيط ٤٠١/١ : " ونقل عن أبي علي أنه أجاز (الكل) و (البعض) ؛ لأن (بعضاً) بمنزلة جزء ، فكما يصح أن يُقال : الجزء ، يصح أن يقال : البعض ، و (كل) بمنزلة جميع ، فكما يقال : الجميع ، يقال : الكلّ ، وهذا الذي ذهب إليه طريق قياسي ، وليس منقولاً عن العرب ، والمنقول عن العرب أن (كلا) و (بعضا) لا يستعملان إلا مضافين .... وقد تفرّق العرب بين الشيئين ، وإن كانا بمعنى واحد ، وتستغني بأحدهما عن الآخر ، كما استغنت بـ (ترك) عن (وذر) " . ينظر رأي الفارسي في : رسالة الغفران ٤٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٠/٢ ، والارتشاف ٥١٥/٢ و ٥١٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٧/٢ ، والمساعد ٣٤٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤ . وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن درستويه . ينظر : الهمع ٢٨٦/٤ ، والتاج (بعض) ٨/٥ . وإلى هذا ذهب أيضاً الأزهري وابن النحوية وابن جماعة . ينظر : اللسان (بعض) ١١٩/٧ ، وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ٢٣٥/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٢٢ ، وشرح درة العواض للخفاجي ٦٩ ، والتاج (بعض) ٨/٥ .

(٤) في الأصل : " تصت " تحريف .

(٥) في الأصل " تلت " تصحيف .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ٢٤٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤ .

(٧) حكى الأخفش : " مررتُ بهم كُلاًّ " بنصب (كل) على الحال ، وهذا عند الجمهور شاذ . ينظر : الأمالي الشجرية ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٠/٢ ، وابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ٢٣٥/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٢٢ ، والارتشاف ٥١٥/٢ و ٥١٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٤٧/٢ ، والهمع ٢٨٦/٤ ، وحاشية الشيخ ياسين ٣٥/٢ .

مِمَّا يُقوِّي مَذهَبَ الفارسيّ ، وإذا قُلنَا بأنَّهُمَا نَكِرَتانِ جَازَ دُخُولُ الألفِ واللاَّمِ عليهِمَا .

[و] [1] أيّ [2] عَلَى اختلافِ أنواعِهَا مِمَّا يَلزَمُ الإضَافَةَ معنىً [3] ، وهي بِحَسَبِ المضَافِ إليهِ عَلَى ثَلاَثَةِ أقسَامٍ :

القسمُ الأوَّلُ : الشَّرطيَّةُ والاستفهَاميَّةُ ، وحُكمُهُمَا أن يُضَافَا إلى النَّكِرَةِ مُطلَقاً ، وإلى المعرِفَةِ بِشَرطِ أن تُفهِمَ التَّثنِيَةَ أوِ الجمعَ ، ولا يُضَافَانِ إلى المفرَدِ المعرِفَةِ إلاَّ بِشَرطِ أن يُنوَى الأجزاءُ ، كقولِك : (أيٌّ [4] زيدٍ أحسنُ) ، أو تُكرَّرَ أيّ كَقَولِ الشَّاعِرِ :

٩٩- أَلاَ تَسأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَقَينَا كانَ خَيراً وأكرَمَا [5]

القسمُ الثَّاني : الموصولَةُ ، وحُكمُهَا ألاَّ تُضَافَ إلاَّ إلى المعرِفَةِ ، بِشَرطِ إفهَامِهَا التَّثنِيَةَ أوِ الجمعَ ، أو تُنوى الأجزاءُ [6] كَمَا تَقَدَّمَ [...] [7] .

القسمُ الثَّالثُ : الصِّفَةُ ، وحُكمُهَا / ألاَّ تُضَافَ إلاَّ إلى النَّكِرَةِ ، وقَلَّ إضافَتُهَا إلى المعرِفَةِ [8] ، وعلى قِلَّةِ إضافَتِهَا إلَيهَا ، فَلاَ بُدَّ مِنَ الشُّروطِ المتقدِّمَةِ [9] . وحُكمُهَا ٨٨/ أ

---

(١) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٢) في الأصل : " مميز أي " ، كلمة " مميز " زائدة فحذفتها ؛ لأنّه يتحدث هنا عن (أي) وأنها هي لازمة للإضافة أياً كان نوعها . ينظر : المفصل ٨٧ ، وشرح المفصل ١٣١/٢ ، وشرح الكافية ٥٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦١/٢ ، وابن عقيل ٦٤/٢ ، والهمع ٢٨٧/٤ .

(٣) (أي) إن كانت صفةً أو حالاً فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنًى ، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة ، فهي ملازمة للإضافة معنى لا لفظاً . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٠/١ و ٢٢١ ، وابن عقيل ٦٦/٢ ، والمساعد ١٦٨/١ ، وشرح التصريح ٤٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٢/٢ .

(٤) في الأصل : " أبو " تحريف .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، وقد استشهد به كلٌّ من : ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٩٥٨/٢ ، وابن عقيل في شرح الألفية ٦٤/٢ ، والعيني في شرح شواهده ٤٢٣/٣ ، والأشموني في شرح الألفية ٢٦١/٢ .

(٦) هذا رأي جمهور النحويين ، وذكر بعضهم أنها قد تضاف إلى نكرة على قلة ، ومنع الجمهور ذلك . ينظر : الارتشاف ٥٣٠/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٣/٢ ، والمغني ١١٠ ، وابن عقيل ٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٤٤/٢ ، والهمع ٢٩١/١ ، وشرح الأشموني ٢٦١/٢ .

(٧) هذه الكلمة مطموسة في الأصل ، وقد تكون : " سابقاً " .

(٨) يرى جمهور النحويين أنّ (أي) إذا وقعت صفةً أو حالاً لم تُضف إلاّ إلى نكرة . ينظر : شرح التسهيل ٢٢٠/١ و ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥٨/٢ ، وشرح الكافية ٥٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٣/٢ ، والمغني ١٠٩ ، وابن عقيل ٦٥/٢ ، والمساعد ١٦٧/١ و ١٦٨ ، وشرح التصريح ٤٤/٢ ، والهمع ٣١٨/١ .

(٩) في الأصل " والمتقدمة " الواو زائدة فحذفتها .

إذا وقَعَتْ حالاً كَحُكمِهَا [١] إذا وقَعَتْ صِفَةً [٢] ، تقولُ في الصِّفَةِ : (مَررتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ) ، وفي الحَالِ : (جَاءَني زيدٌ أيَّ فارِسٍ) .

وأمَّا حُكمُ ما لَزِمَ الإضَافَةَ ، فإنَّهُ إذا قُطِعَ عَنْهَا فَهوَ عَلى ثَلاثَةِ أوجُهٍ [٣] :

الوجهُ الأوَّلُ : أن تَجيءَ مضافَةً فَلاَ إشكَالَ .

الوجهُ الثَّاني : أن تُقطَعَ عَنِ الإضَافَةِ في اللفظِ ويُنوَى المضَافُ إليه ، فتُبنَى عَلَى الضَّمِّ لانقِطاعِهَا [٤] عَنِ الإضَافَةِ ، كـ (قَبل) و (بَعد) .

الوجهُ الثَّالث : أن يُضرَبَ عَنِ المضَاف [إليه] [٥] لفظاً ونِيَّةً ، فَيُعربَ الاسمُ ويُنوَّنَ ، كَمَا في القِراءَةِ الشَّاذَّةِ في قولِهِ تبارَكَ وتَعَالَى : ﴿ لِلَّهِ الأَمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ ﴾ [٦] بالجَرِّ والتنوينِ [٧] ، وكقولِ الشَّاعِرِ [٨] :

---

(١) في الأصل : " كحمَها " تحريف .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٠/١ و ٢٢١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٣/٢ ، والمغني ١٠٩ ، والمساعد ١٦٧/١ و ١٦٨ ، وشرح التصريح ٤٤/٢ ، والهمع ٣١٩/١ .

(٣) ما لزم الإضافة إن قُطِع عنها فَلَهُ أربعة أوجه ، ذكر المصنّف منها ثلاثة ، ثم نبّه على الرابع بعد ذلك ، وهو أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب كما كان عليه قبل الحذف ، ولا يُنوّن على نية لفظ المضاف إليه ، وشَرْط ذلك في الغالب أن يُعطف على المضاف اسمٌ عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، وقد يُستغنى عن هذا الشرط ، ومن ذلك ما قُرئ في الشاذ : ﴿ لله الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ ﴾ - الروم : ٤ - بالجر من غير تنوين . ينظر : معاني الفراء ٣١٩/٢ - ٣٢١ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٨٤/٢ ، والمفصل ١٦٨ و ١٦٩ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، وشرح التسهيل ٢٤٣/٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ ، وشرح الكافية ١٠١/٢ و ١٠٢ ، والارتشاف ٥١٤/٢ و ٥١٧ و ٥١٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٧/٢ و ٢٦٨ ، والمغني ٢٠٩ ، وشرح الشذور ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ ، والمساعد ٣٥١/٢ - ٣٥٣ ، وشرح التصريح ٥٠/٢ و ٥١ و ٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٦٨/٢ - ٢٧٠ .

(٤) في الأصل : " لانقطَاعه " ، والصواب ما أثبته ليستقيم الكلام على نمط واحد ؛ لأنّ المصنّف أنّثَ الضمير من بداية الفقرة .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى . ينظر : شرح المفصل ٨٨/٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٧/٢ و ٢٦٨ ، وشرح التصريح ٥٠/٢ .

(٦) سورة الروم ، من آية (٤) .

(٧) هذه قراءة أبي السَّمّال والجُحْدُري وعون العقيلي ، وروى ابن عطية مثل ذلك عن العرب . ينظر : الكشاف ٢١٤/٣ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ١٨٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، والبحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٨) الشاهد ليزيد بن الصَّعِق ، وقيل لعبد الله بن يعرب ، ويزيد هو : يزيد بن عمرو بن خويلد - الصَّعِق - الكلابي ، فارس جاهلي من الشعراء ، وقيل إنّ جَدَّه خويلد لُقّب بالصَّعِق لأنه عمل طعاماً لقومه بعكاظ ، فهبّت ريح ألقت فيه التراب ، فسبّها ولعنها ، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقته . (تنظر ترجمته في : خزانة الأدب ٢٠٦/١ ، والأعلام ١٨٥/٨) . وقد روى البيت : " بالماء الحميم " ، والمقصود بـ (الحميم) هنا : البارد ، فهو من الأضداد . وورد الشاهد في : معاني الفراء ٣٢٠/٢ و ٣٢١ ، والمفصل ١٦٨ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، وشرح الكافية ١٠٢/٢ ، والارتشاف ٥١٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/٢ ، وشرح الشذور ١٠٤ ، والمساعد ٣٥١/٢ ، والعيني ٤٣٥/٣ ، وشرح التصريح ٥٠/٢ ، والهمع ١٩٤/٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٩/٢ ، والخزانة ٢٠٤/١ و ١٣٥/٣ .

١٠٠- فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنتُ قَبلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

تَنبيهٌ : قَد يَبقَى المضَافُ على إعرابِهِ وعَدَمِ تَنوينِهِ بَعدَ حَذفِ [١] المضافِ إليه ، بِشَرطِ أن يُعطَفَ عَلَى المضَافِ مضَافٌ آخَر ، وقَد أُضيفَ كُلُّ واحدٍ مِنْهُمَا إلى مِثلِ ما أُضيفَ إليه الآخرُ [٢] ، كقولِهم : " قطَعَ اللهُ يدَ ورِجلَ مَن قَالَهَا " [٣] ، فـ (يَد) هو المضَافُ الأوَّلُ ، و (رِجل) هو المضَافُ الثَّاني [٤] ، وقَد عُطِفَ عَلَيه ، و (مَن قالَها) هو المضَافُ إليه ، والأوَّلُ مضَافٌ إلى مِثلِ ما أُضيفَ إليه الثَّاني ، فإنّ التَّقديرَ : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَن قالَها ورِجلَ مَن قالَها ، فَلَمَّا حَذَفَ الأوَّلَ لَدَلالَةِ الثَّاني عَلَيه ، أَبقَى (يد) عَلَى إعرابِهِ وعَدَمِ تنوينِه ، كأنَّ المضَافَ إليه موجودٌ [٥] ، قال الفَرَّاءُ : ولا يجوزُ ذلكَ إلاّ في المصطَحبَينِ كاليَدِ والرِّجلِ [٦] ، ويكونُ ذلكَ في الأسمَاءِ كَمَا مَثَّلنَا ، وفي الظُّروفِ [٧] كقولِكَ : (أكَلتُ قبلَ وبعدَ زيدٍ) . ويجري هذا في المضَافِ الأخيرِ كَمَا جَرَى في

---

(١) في الأصل : " حرف " تحريف .

(٢) إذا حُذف المضاف إليه ، قد يبقى المضاف على إعرابه وعدم تنوينه بالشرط الذي ذكره المصنّف ، وقيل : قد يُستَغنى عن هذا الشرط . ينظر : شرح التسهيل ٢٤٧/٣ - ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٢٩٢/١ و ١٠١/٢ و ١٠٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/٢ ، وابن عقيل ٧٨/٢ - ٨٠ ، وشرح التصريح ٥٠/٢ و ٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ .

(٣) جاء في معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ : " قطعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ مَن قَالَهُ " ، ونقل ما حكاه الفراء ابنُ جني في سر الصناعة ٢٩٨/١ ، وقد وَرَدت العبارة كما رواها المصنّف في : المقرب ٢١٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣ ، والارتشاف ٥١٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/٢ ، وابن عقيل ٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٤/٢ .

(٤) في الأصل : " والثاني " الواو زائدة فحذفتها .

(٥) هذا مذهب المبرد والزمخشري وابن مالك ، وتبعهم كثير من النحويين ، وذهب سيبويه إلى أنّ الأصل في : " قطع اللهُ يدَ ورِجْلَ من قالها " هو : قطع اللهُ يدَ من قالها ورِجْلَهُ ، فحُذف ما أضيفت إليه (رِجل) ، وهو الضمير ، ثم أقحم المعطوف وهو (رِجْل) بين المضاف الذي هو (يد) والمضاف إليه وهو (من قالها) ، وممن ذهب مذهب سيبويه ابن عصفور . ينظر : الكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، والمفصل ١٠١ ، والمقرب ٢١٥/١ ، وابن عصفور ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ - ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٢٩٢/١ ، والارتشاف ٥١٩/٢ ، وابن عقيل ٨٠/٢ و ٨١ ، وشرح التصريح ٥٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٦) قال الفرّاء : " وسمعتُ أبا ثَرْوَان العُكْلِيّ يقول : قطع اللهُ الغداةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالَه ، وإنّما يجوز هذا في الشيئين يَصْطحبان مثل : اليد والرجل ، ومثل قوله : عندي نصفُ أو ربعُ درهم ، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصر ، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان مثل : الدار والغلام ، فلا تجيزنّ : اشتريتُ دارَ أو غلامَ زيد .... " ينظر : معاني الفراء ٣٢٢/٢ .

(٧) ينظر : الهامش السابق ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ و ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٢٩٢/١ ، والارتشاف ٥١٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٤/٢ ، والمغني ٨١٤ ، والهمع ٢٩٣/٤ .

الأوَّلِ [١] ، كقولِ أبي / بَرْزَةَ [٢] - رضيَ اللـه عنه - : " غَزَونَا مَعَ رسـولِ اللـه صَلَّى اللـه عَليهِ وسَلَّمَ سَبعَ غَزَواتٍ أو ثَمَانِيَ " [٣] بنَصبِ اليَاءِ وعَدَمِ تَنوينِهـا ، يريـدُ : أو ثَمَانيَ غزواتٍ . ٨٨/ب

تنبيهٌ ثانٍ : يجوزُ الفَصلُ بين المضَافِ والمضَافِ إليه ، بما عَمِلَ فيه المضَافُ من مفعُولٍ وظَرفٍ ومجرورٍ ، ولَيسَ ذلكَ مختَصٌّ بالشِّعرِ [٤] ، بَل قَـد جَـاءَ في القرآنِ الكريمِ ، قَرأ ابنُ عَامرٍ ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [٥] برفعِ (قَتْلُ) ، وبنَصبِ (أولَادَهُمْ) ، وخَفضِ (شُرَكَائِهِمْ) [٦] ، أَصلُ الكَلَامِ : قَتْلُ شُركائِهِمْ أَولَادَهُـمْ ،

---

(١) أي أنّ المضاف يبقى على إعرابه وعدم تنوينه بعد حذف المضاف إليه ، إنْ عُطف هو على مضاف لمثله ، أو عُطف عليه مضـاف لمثله . يظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٤/٢ و ٢٧٥ ، والهمع ٢٩٣/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/٢ .

(٢) أبو بَرْزَة هو : نَضْلَة بن عبيد بن الحارث الأسلمي ، صحابي ، غلبت عليه كنيته واختُلف في اسمه . شهد مع علي رضي الله عنـه قتال الخوارج في النهروان ، ثم شهد قتال الأزارقة مع المهلب بن أبي صفرة ، ومات سنة (٦٥ هـ) . تنظر ترجمتـه في : حليـة الأولياء ٣٢/٢ ، والرياض المستطابة ٢٨٤ ، والاستيعاب ٥٤٢/٣ ، والإصابة ٥٥٦/٣ ، وتهذيب التهذيب ٤٤٦/١٠ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة - باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة - ٦٢/٢ ، بهذا النصّ : " .... قـال : إنّـي سَمعتُ قولَكُم ، وإنّي غزوتُ مع رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم - ستَّ غزواتٍ أو سَبْعَ غزواتٍ أو ثَمانَ ... " ، وجـاء في إرشاد الساري ٣٥٧/٢ : " بغير ياء ولا تنوين ، وللحموي والمستملي : ثماني بياء مفتوحة من غير تنوين ، وخرّجه ابن مالك في شرح التسهيل على الأصل : ثماني غزواتٍ ، فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله ، وحَسَّـنَ الحـذفَ دلالـة المتقـدم ، أو أنّ الإضافة غير مقصودة ، وترك تنوينه لمشابهة جواري لفظاً وهو ظاهر ، ومعنًى لدلالته على جمع ، أو يكـون في اللفـظ : ثمانيـاً بالنصب والتنوين ، إلا أنّه كُتبَ على اللغة الربيعية ، فإنّهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون ، فلا يحتاج الكاتب على لغتهـم إلى ألف ، وتعقّبه آخرون ، وللكشميهني : أو ثمانياً " . ينظر : شرح التسهيل ٢٥٠/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح (البحـث العاشر) ٤٧ - ٤٩ وفتح الباري ٩٩/٣ .

(٤) إلى هذا ذهب الكوفيون ، وتبعهم في ذلك ابن مالك وأبوحيان ، وأمّا الفصل بغير ذلك فهو عندهم جـائز في ضـرورة الشـعر ، وأمّـا البصريون فقد ذهب كثير منهم إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور في الشعر ، وأمّا الفصل بغيرهما فهـو غير جائز عندهم . ينظر : الكتاب ١٧٨/١ - ١٨١ ، ومعاني الفراء ٣٥٨/١ و ٨١/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٧/١ ، والمفصـل ٩٩ و ١٠٢ ، والإنصاف ٤٢٧/٢ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢٠/٣ و ٢٢ و ٢٣ ، وشـرح التسـهيل ٢٧٣/٣ - ٢٧٧ ، وشـرح الكافية ٢٩٣/١ ، والبسيط ٨٨٩/٢ - ٨٩١ ، والارتشاف ٥٣٣/٢ - ٥٣٥ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وتوضيـح المقـاصد ٢٧٥/٢ - ٢٧٨ ، والمساعد ٣٦٧/٢ - ٣٧٢ ، وشرح التصريح ٥٧/٢ - ٥٩ ، والهمع ٢٩٤/٤ - ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢ و ٢٧٧ .

(٥) سورة الأنعام ، من آية (١٣٧) ، والآيـة علـى قـراءة البـاقين : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ ينظر : السبعة ٢٧٠ .

(٦) قرأ ابن عامر وحده : (زُيِّن) بضمّ الزاي وكسر الياء ، و (قَتْلُ) بالرفع ، و (أولادَهُم) بالنصب ، و (شُـرَكائِهِمْ) بكسـر الهمزة ، وقرأ الباقون : (زَيَّن) بفتح الزاي والياء ، و (قَتْلَ) بالنصب ، و (أولادِهِـمْ) بكسـر الـدال ، و (شـركاؤهم) بالرفع . ينظر : معاني الفراء ٣٥٧/١ ، والسبعة ٢٧٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٢/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السـبع ٤٥٣/١ و ٤٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٩١/١ ، والكشاف ٥٤/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٢/١ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، والنشر ٢٦٣/٢ - ٢٦٥ .

فَفَصَلَ بينَ المضَافِ والمضَافِ إلَيه بـ (أَولادهِمْ) ؛ لأَنَّهُ مَفعُولٌ بـ (قَتْل) الذي هُو المضَافُ ، ومِثَالُ الفَصلِ بالظَّرفِ قوله [1] :

**١٠١- * لِلّه دَرُّ اليومَ مَن لاَمَهَا *

التَّقديرُ : لِلّه دَرُّ مَن لامَهَا اليومَ ، ففَصَلَ بينَ المضَافِ والمضَافِ إلَيه بـ " اليومِ " ، وهو مَعمُولُ المضَافِ الذي هو " دَرُّ " . ومِثالُ الفَصلِ بالمجرُورِ قَولُهُ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فِي أبي بكرٍ رضي الله عَنْه : " هَل أنتُمْ تارِكُوا لي صاحِبي " [2] التقديرُ : هَل أنتُم تارِكُوا صَاحِبي لي ، فَفَصَلَ بينَ المضَافِ والمضَافِ إليه بالمجرُورِ ، وهو مَعمُولٌ للمضَافِ الَّذي هو (تَارِكوا) . وقد ثَبتَ الفَصلُ في القراءة المتواترَة ، فَلا يُنكرُ ذلكَ إلا مَن عَرِيَ قلبُهُ عَن صدقِ الإيمَان [3] . وأمَّا الفَصلُ باليَمين فَغَيرُ مُستَقبَحٍ [4] ، كقولِكَ : (أعجَبَني إكرامُ واللهِ زيدٍ) ، وأمَّا الفَصلُ بالأجنبيِّ فَشَاذٌّ ، ومَعنَى بالأجنَبِيِّ :

---

(١) هذا عجز بيت وصدره : " لَمَّا رَأتْ سَاتِيدَمَا استَعْبَرَتْ " ، وهو لعَمرو بن قَمِيئَة بن ذَرِيح البكري ، شاعر جاهلي ، صحب امرأ القيس في رحلته إلى بلاد الروم فهلك ، فقيل له : عمرو الضّائع (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٣٧٦/١ ، والأغاني ١٣٩/١٨ ، وخزانة الأدب ٢٥٠/٢) ، وقيل إنما أراد بهذه الأبيات نفسه ، فكنّى عن نفسه بابنته ، و (سَاتِيدَما) : بعد الألف تاء مثناة من فوق مكسورة ، وياء مثناة من تحت ، ودال مهملة مفتوحة ، ثم ميم وألف مقصورة ، أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب ، فإمّا أن يكون مرتجلاً عربياً ، وإمّا أن يكون أعجمياً ، وقيل هو جبل سمي بذلك لأنه ليس من يوم إلا ويسفك فيه دم ، فكأنه اسمان جُعلا اسماً واحداً : " ساتي دما " ، وساتي وسادي بمعنى وهو : سدى الثوب ، فكأن الدماء تُسَدّى فيه كما يُسدّى الثوب ، وقيل هو نهر قرب أَرْزَن في بلاد الروم . والبيت في ديوانه ١٨٢ ، وهو من شواهد : الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والأصول ٢٢٧/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٣٦٧/١ و ٧٢/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٨/١ ، والمفصل ٩٩ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، ومعجم البلدان ١٦٩/٣ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ و ٢٠/٣ و ٧٧ و ٦٦/٨ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والبسيط ٨٨٩/٢ والخزانة ٢٤٧/٢ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، في تفسير سورة الأعراف ١٩٧/٥ ، وقال ابن مالك معلّقاً على الحديث : " فَفَصل بالجار والمجرور لأنّهُ متعلق بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدل ذلك على ضعف قول من خصّه بالضرورة " . ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٣ .

(٣) ذهب كثير من البصريين إلى ضَعف هذه القراءة ، قال القيسي : " هذه القراءة فيها ضعف " ، وقال الزمخشري : " .... لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً " ، وقال ابن الأنباري : " ذهب البصريون إلى وَهْي هذه القراءة وَوَهْمِ القارئ " . وقد ردّ عليهم ابن مالك وأبوحيان وابن الجزري . ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٩١/١ ، والكشاف ٥٤/٢ ، والإنصاف ٤٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/٣ و ٢٧٧ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٤ ، والنشر ٢٦٣/٢ - ٢٦٥ .

(٤) جوّز الكوفيون وابن مالك وأبوحيان الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في الاختيار ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : " هذا غلامُ واللهِ زيدٍ " ، وحكى أبو عبيدة : " إنّ الشّاة لَتجترُّ فَتسْمَعُ صوتَ واللهِ رَبِّها " ، ومنع ذلك البصريون . ينظر : الإنصاف ٤٣١/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والارتشاف ٥٣٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٨/٢ ، والمساعد ٣٦٩/٢ ، وابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح التصريح ٥٨/٢ ، والهمع ٢٩٥/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٧/٢ .

ماليسَ بمَعمُولٍ للمضَافِ .

ومِمَّا يُسَهِّلُ عِندَهُمْ الفصلَ بالمفعُولِ بين المضَافِ وبين المضَافِ إليه إذا كانَ فَاعلَهُ [١] ، فتَقُولُ : (أعجَبَني ضَربُ زَيداً عمرٍو) ، بنَصبِ (زيد) على أنَّهُ مفعُولٌ ، وجَرِّ (عَمرو) على أنَّ المصدَرَ مُضَافٌ إليه وهو فاعلُهُ ، وإنَّمَا سَهُلَ ذَلكَ ؛ لأنَّ المفعُولَ في نيَّة التَّأخير ، فكأنَّهُ لا فَصلَ / إذْ تقديمُهُ عَارِضٌ ، والعَارِضُ لا يُعتَدُّ بِهِ ، ٨٩/ أ
فَلَو عَكَستَ فَفَصَلتَ بالفَاعلِ بينَ المصدَرِ المضَافِ وبينَ المضَافِ إليه ، إذا كانَ مفعُولَه [٢] ، كقولِك : (أعجَبَني ضَربُ زيدٌ عمرٍو) ، برفعِ [٣] (زيد) على أنَّهُ فَاعل المصدَر ، وجَرِّ (عَمرو) على أنَّ المصدَرَ مضافٌ إليه ، وهو مفعُولٌ ، امتَنعت المسألَةُ ؛ لأنَّ الفَاعلَ في مَرتَبَتِه ، فتَقديمُهُ بِحُكمِ الأصَالةِ ، فَتَحقَّقَ الفَصلُ ، وعُدِمَ وجهُ التَّأويلِ فِيه .

تَنبيهٌ ثَالثٌ : يجوزُ حَذفُ المضَافِ نَثراً ونَظماً ، إذا أُمِنَ اللَّبسُ ، ونُزِّلَ المضَافُ إليه منزِلَةَ المضَافِ في الإعراب [٤] ، كقولِه عَزَّ وجَلَّ : ﴿ واسأَلِ القَريةَ ﴾ [٥] ، فَقَد حَصَلَ الشَّرطان :

أَمنُ اللبْسِ ؛ لأنَّهُ مَعلُومٌ أنَّ القريةَ لا تُسأَلُ ، وإنَّمَا يُسأَلُ أهلُهَا .

وتَنزيلُ [٦] المضَافِ إليه مَنزِلَةَ المضَافِ في الإعرابِ .

وللنَّاسِ في مثلِ هَذا وَجهَان :

أَحَدُهُما : أن يَجعَلُوا (القَرية) كِنايةً عَن (أهلِهَا) ، فيكُون مِن مجَازِ الكِنَايَةِ [٧] ، ولا

---

(١) أي : إذا كان المضافُ إليه فاعلاً للمضاف وفُصل بينهما بمفعول المضاف .

(٢) أي : إذا كان المضاف إليه مفعولاً للمضاف .

(٣) في الأصل : " وبرفع " الواو زائدة فحذفتها .

(٤) ينظر : المفصل ١٠٣ ، والأمالي الشجرية ٣٢٢/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٣ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣ و ٢٦٥ ، وشرح الكافية ٢٩١/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/٢ .

(٥) سورة يوسف ، من آية (٨٢) .

(٦) في الأصل : " ونترتل " تصحيف .

(٧) الكناية عرَّفها السكاكي بأنها : ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك ، وهُنا يكون قد كُني بالقرية عن أهلها ، وقد يكون هذا من المجاز المرسل وتكون علاقته المحلية ، وذلك أن يذكر لفظ المحل ويراد به الحالّ . ينظر : مفتاح العلوم ١٨٩ ، والبرهان ٢٨١/٢ ، وجواهر البلاغة ٢٩٥ و ٣٤٦ ، وعلم البيان ١٦٢ .

يَحتَاجونَ لتقديرِ مُضَافٍ .

والثَّاني : أن يتركُوا (القريَة) على أصلِ مَعنَاهَا ، فَلا يَكْنُونَ [١] بهَـــا ، ويُقَـــدِّرونَ المضَافَ ، فيكونُ التَّقديرُ : واسألْ أهلَ القَريَةِ ، ومثلُ هَذا في القرآنِ كثيرٌ [٢] .

فإن فُقدَ أحَدُ الشَّرطينِ ، صَارَ من قبيلِ القَليلِ ، ولا يُوجَدُ إلا في الشِّعرِ ، فَممَّا وَقَعَ فِيهِ اللَّبسُ قولُ [الصلتان في] [٣] الفرزدق :

١٠٢- أرَى الخَطَفَى بَذَّ الفرزْدَقَ شعرُهُ ولكنَّ خيراً من كليبٍ مُجاشِعُ [٤]

أرادَ : ابن الخَطفيِّ ، فاللبسُ حَاصِلٌ ؛ إذْ لَيسَ في البَيتِ ما يَدُلُّ على مُـــرادِهِ ، و " بَـــذَّ " في البيتِ بِمَعنَى : غَلَبَ .

ومِمَّا تُرِكَ فِيهِ المضَافُ عَلَى جَرِّهِ ، ولَم يُعرَبُ بإعرابِ المضَافِ المحذوفِ ، قولُ الشَّاعِرِ [٥] :

١٠٣- أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امْرَأً ونَـــارٍ تَوَقَّـــدُ باللَّيـــلِ نَـــاراً

---

(١) في الأصل " يكونون " تحريف .

(٢) من ذلك قولـــه تعالى : ﴿ وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ سورة البقـــرة ، من آية (٩٣) ، أي : حبّ العجل ، وقولـــه تعـــالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً ﴾ سورة يونس ، من آية (٢٤) ، أي : جعلنا زرعهـــا حصيـــداً ، وقولـــه تعـــالى : ﴿ لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ سورة الإسراء ، من آية (٧٥) ، أي : ضعف عذاب الحياة ، وضعف عذاب الممات .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام ، لأن الشاهد للصَّلتان العَبدي وليس للفرزدق ، وهو من قصيدة مطلعها :

أنا الصَّلَتَانيُّ الذي قد عَلِمتُم متى ما يُحكَّمْ فهو بالحقِّ صادِعُ

(٤) قال الصلتان هذا البيت في الحكومة بين جرير والفرزدق ، وبسببها شبَّ الهجاء بين جرير وبين الصَّلتَان . والصَّلتَان فَعَـــلان مـــن الانصلات ، وهو المضاء في الأمور ، وهو لقبه ، واسمه : قُثَم بن خَبِيئَة ، شاعر مشهور ، وهو أحد بني محارب بن عمرو (تنظر ترجمته في : الاشتقاق ٣٣٣ ، والمؤتلف والمختلف ٢١٤ ، وسمط اللآلي ٥٣١/١ ، والخزانة ٣٠٥/١ - ٣٠٨) . والقصيدة أوردهـــا ابـــن قتيبـــة في الشعر والشعراء ٥٠٠/١ ، وأبو علي القالي في الأمالي ١٤١/٢ ، والبغدادي في الخزانة ٣٠٥/١ .

(٥) نُسب هذا البيت إلى أبي دؤاد الأيادي وهو في ديوانه ٣٥٣ ، وإلى عديّ بن زيد وهو في ملحق ديوانه ١٩٩ . وعدي بـــن زيـــد التميمي ، شاعر جاهلي ، وهو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، وتزوج هند بنت النعمان بن المنذر . تنظر ترجمتـــه في : (الشعر والشعراء ٢٢٥/١ ، والأغاني ٩٧/٢ ، والخزانة ١٨٤/١) . وقد ورد الشاهد في : الكتاب ٦٦/١ ، والأصمعيات ١٩١ ، والشعر والشعراء ٢٣٩/١ ، والتكملة لأبي علي الفارسي ٢٤٠/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، والمفصل ١٠٦ ، والأمـــالي الشـــجرية ٢٩٦/١ ، والبيان في غريب إعراب القـــرآن ٢٤١/١ ، والإنصـــاف ٤٧٣/٢ ، وشـــرح المفصـــل ٢٧/٣ و ٧٩ و ٥٢/٨ و ١٠٥/٩ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/٢ ، والمغني ٣٨٢ ، والمساعد ٣٦٦/٢ ، وابن عقيل ٧٧/٢ ، والعيني ٤٤٥/٣ ، وشرح التصريح ٥٦/٢ ، وشرح السيوطي ٧٠٠/٢ ، والهمع ٢٩١/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ ، والخزانة ١٩١/٤ .

أراد : كُلَّ نارٍ ، فَحذَف " كُلّ " وتَرَك " نَار " عَلَى جَرِّه ، والأَحسَنُ في هَذَا / أن ٨٩/ ب
يكونَ المضَافُ المحذوفُ معطوفاً عَلَى مثله لفظاً ومَعنى بالواو كَمَا في البيت ، وسواءٌ اتَّصَلَ حَرفُ العَطف بالمضَاف إليه كَمَا هَاهُنَا ، أو فُصِلَ بَينَهُمَا بـ (لا) [1] كقَولِهم : " ما كُلُّ سَوداءَ [2] تمرَةً ولا بيضَاءَ شَحمَةً " [3] ، فإن لَم يوجَدْ فيه الشَّرطُ المتَقَدِّمُ ، انحَطَّ إلى دَرَجَةِ الشُّذُوذ [4] ، كَما في القِراءَةِ الشَّاذَّة [5] في قولِه تَعَالى : ﴿ واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾ [6] أي : ثوابَ الآخِرَة .

وكَمَا يُحذَفُ المضَافُ ويَبقَى المضَافُ إليه ، فكَذَلكَ يُحذَفُ المضَافُ إليه أيضاً ويَبقَى المضَافُ ، وقَد تَقَدَّمَ التَّنبيهُ عَلَى ذلكَ [7] .

وقَد يُحذَفُ المضَافُ والمضَافُ إليه مَعاً [8] ، كقوله تَعَالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ [9] التَّقديرُ : مِنْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ ، وإنَّمَا يَصِحُّ ذلكَ إذا

---

(١) هذا قول ابن مالك ومن تَبعهُ ، فقد اشترط لجواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جرّه ، أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى بالواو ، وأن يتصل حرف العطف بالمضاف إليه ، أو يُفصل عنه بـ (لا) فقط ، وأمـا أكثر النحويين البصريين فقد اكتفوا باشتراط العطف دون تقييده بالاتصال بالمضاف إليه ، أو الفصل عنه بـ (لا) ، وأمّا الكوفيون فقد جوزوا ذلك دون عطف ، وقاسوا عليه . ينظر : المفصل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ و ٢٨ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٩١/١ ، والارتشاف ٥٣٠/٢ و ٥٣١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/٢ - ٢٧١ ، والمساعد ٣٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٥٥/٢ و ٥٦ ، والهمع ٢٩١/٤ و ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ .

(٢) في الأصل : " سوا " تحريف .

(٣) مِنْ أمثال العرب ، وقد جاء في كتب الأمثال كما يلي : " ما كُلُّ بيضَاءَ شحمةً ولا كُلُّ سَوداءَ تمرةً " ، وعلى هذا لا شاهد فيه . ينظر : جمهرة الأمثال ٢٨٧/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢ ، والمستقصي ٣٢٨/٢ ، وقد ورد كما رواه المصنف في : الكتاب ٦٥/١ ، والمفصل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، والمقرب ٢١٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٩١/١ ، والارتشاف ٥٣٠/٢ .

(٤) ورد عن العرب إبقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف ، دون عطف ، فقد حكى الكسائي : " أطعَمونا لحماً سميناً شاةٍ ذَبحوها " ، وحكى الفراء : " واللـه لو تعلمون العلم الكبيرة سنة ..... " ، يريد : لحم شاة ، وعلم الكبيرة سنة ، ومثل هذا شاذ عند البصريين ، خلافاً للكوفيين الذين أجازوا القياس عليه . ينظر : شرح التسهيل ٢٧١/٣ ، والارتشاف ٥٣١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/٢ ، والمساعد ٣٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٥٦/٢ ، والهمع ٢٩٢/٤ و ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٢ .

(٥) هذه قراءة ابن جمّاز . ينظر : المحتسب ٢٨١/١ ، والبحر المحيط ٥١٨/٤ .

(٦) سورة الأنفال ، من آية (٦٧) .

(٧) ينظر صفحة ٣٢٧ .

(٨) ينظر : المفصل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/٣ ، وابن القواس ٧٤٢/١ ، والارتشاف ٥٣٠/٢ ، والمغني ٨١٤ ، والمساعد ٣٦٤/٢ و ٣٦٥ ، والهمع ٢٩٠/٤ .

(٩) سورة طه ، من آية (٩٦) .

صَلَحَتْ مُبَاشَرَةُ ما قَبلهما لِمَا بَعدهما ، كَمَا في الآيةِ الكريمَة .

وقَد تَعَرَّضَ في الأصلِ لِحُكمِ [١] اللاَّزِمِ للإضَافَةِ إذا قُطِعَ عَنْهَا بقولِه : " فإن [٢] تُقطَعْ فتُبنَى كُلُّهَا " . ولا بُدَّ أن نَعُودَ للكَلامِ [٣] عَلَى ألفَاظِ الأصلِ ، فنقولَ : أمَّا فَصلُ الإضَافَة ، فَقَد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى ألفَاظِه ، وأمَّا فَصلُ لزوم الإضَافَة فقولُهُ : " وَلَزِم إضَافَةً أُولو " ، فـ " إضَافَةً " مفعُولٌ بـ " لَزِم " ، و " أُولُو " فاعِلٌ ، وقَدَّمَ المفعُولَ عَلَى الفَاعِلِ ، " وأولو " مِمَّا يلزمُ الإضَافَةَ لفظاً ومعنًى كَمَا تَقَدَّمَ [٤] ، ولا يكُونُ مُضَافاً إلا إلى مُفرَدٍ ظاهِرٍ .

ثُمَّ ذَكَرَ " عند " ، وعَطَفَهُ على " أولو " ؛ لأنَّهُمَا مُشتَرِكان في لُزومِ الإضَافَةِ معنًى ولفظاً ، إلاَّ أنَّ (عِند) تُضَافُ إلى المفرَدِ الظَّاهِرِ والمضمَرِ كَمَا تَقَدَّمَ [٥] .

ثُمَّ ذَكَرَ " لَدُن " ، وأسقَطَ حَرفَ العَطفِ ، وهي أيضاً مِمَّا يلزَمُ الإضَافَةُ لفظاً ومعنًى ، وقَد قَدَّمنَا الكلامَ عَلَيها [٦] بِمَا فيه الكفَايةُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أنَّهُ يُقَالُ فيهَا : (لدى) [٧] ، وإليه أشارَ بقَوله [٨] : " وإنْ شئت أن تقولَ في لَدن [لدى] [٩] " ، ثُمَّ ذَكَرَ " كل " ، وقَد قَدَّمنَا الكلامَ عَلَيهَا [١٠] .

ثُمَّ ذَكَرَ " سُبحَانَ " ، / وهو مَصدَرٌ لازِمٌ للنَّصبِ ، يُضَافُ إلى الظَّاهِرِ وإلى ٩٠/أ
المضمَرِ ، تقولُ : (سُبحَانَ اللهِ) و (سُبحَانَهُ) ، ولا يَنتَقِلُ عَنِ النَّصبِ ، فَهو غيرُ

---

(١) في الأصل : " للحكم " لام التعريف زائدة فحذفتها .

(٢) في الأرجوزة : " وإنْ " ، ينظر صفحة ٣٠٥ .

(٣) في الأصل : " بالكلام " تحريف .

(٤) ينظر صفحة ٣١٩ .

(٥) ينظر صفحة ٣٢١ .

(٦) ينظر صفحة ٣٢٢ .

(٧) تبعَ المصنّف في هذا رأي الزمخشري ، وأما سيبويه وجمهور النحويين فيرون أنَّ (لدى) قائمة بنفسها وليست من لفظ (لدن) ولا من معناها ، وإنّما هي بمعنى (عند) . ينظر : الكتاب ٢٣٤/٤ ، والمفصل ١٧٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/٢ و ١٠٠/٤ و ١٠١ ، وشرح التسهيل ٢٣٥/٢ و ٢٣٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩٢٦/٢ ، وشرح الكافية ١٢٣/٢ ، والارتشاف ٢٦٤/٢ ، والمغني ٢٠٧ ، والهمع ١٦٥/٣ .

(٨) كذا في الأصل ، ولكنه يقول في أرجوزة المنحة : " لدُن وإن شئت لدى " ينظر صفحة ٣٠٥ .

(٩) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٠) ينظر صفحة ٣٢٣ .

مُتَصَرِّفٍ [١] وإن كانَ مُعرَباً ، ولا يجوزُ إظهَارُ النَّاصِبِ لَهُ .

ثُمَّ ذَكَرَ " ذُو " وأسقَطَ حَرفَ العَطفِ ، ومُرادُهُ (ذُو) التي بِمَعنَى صَاحِب ، وهي أيضاً مِمَّا يَلزمُ الإضَافَةَ لفظاً ومعنًى ، إلا أنَّهَا تَلزمُ [٢] الإضَافَةَ إلى الظَّاهِرِ ، ولا تُضَافُ إلى المضمَرِ إلا في شذوذٍ ، وقَد تَقَدَّمَ [في] [٣] السِّتَّةِ الأسماءِ [٤] .

ثُمَّ ذَكَرَ " غير " وأسقَطَ حَرفَ العَطفِ ، وهي مِمَّا يَلزَمُ الإضَافَةَ معنًى لا لفظاً ، تقولُ : (لا غيرُ) [٥] تَبنيه [٦] عَلَى الضَّمِّ لانقطاعه عَنِ الإضَافَةِ ، حَملاً عَلَى (قبل) و (بعد) ، فإنْ جَعَلتَ (غير) اسم (لا) النَّافية للجنسِ ، بنيتَهَا [٧] عَلَى الفَتحِ [٨] كَمَا يُبنَى اسمُ (لا) .

ثُمَّ ذَكَرَ " مع " [٩] وعَطَفَهَا بالواوِ ، وأدخَلَهَا عَلَى هذا البَابِ على أنَّهَا اسمٌ ،

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٢٢/١ و ٣٤٨ ، والمفصل ٣٣ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والهمع ١١٥/٣ .

(٢) في الأصل " يلزم " تصحيف .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) ينظر صفحة ١٢٧ هامش رقم (٣) ، وصفحة ١٣٠ ، وكذلك صفحة ٣١٩ .

(٥) (غير) اسم لازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يُقطعَ عنها لفظاً إنْ فُهِم المعنى ، وتقدمت عليه (ليس) أو (لا) النافية للجنس ، وإلى هذا ذهب المبرد والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك والرضي والسيوطي ، وقال السيرافي وابن يعيش وابن هشام إنّ ذلك لا يجوز إلا بعد (ليس) فقط ، وأنّ قطعَ (غير) عن الإضافة بعد (لا) النافية للجنس لحنٌ ، وردّ عليهم بأنّ (لا غير) مسموع ، فقد قال الشاعر :

جَواباً به تَنْجُو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غيرُ تُسْأَلُ

ينظر : المفصل ١٦٨ ، وشرح المفصل ٩٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، وشرح الكافية ٢٤٨/١ و ١٠٣/٢ ، والمغني ٢٠٩ ، وشرح الشذور ١٠٦ ، وشرح التصريح ٥٠/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٧/٢ .

(٦) في الأصل : " تنبيه " تصحيف .

(٧) في الأصل " بينهما " تحريف .

(٨) إذا تقدمت (ليس) أو (لا) النافية للجنس على (غير) ، وقُطعت (غير) عن الإضافة ، ونُوي معنى المضاف إليه دون لفظه ، بُنِيَت على الضمّ على أنها اسم (ليس) أو خبر (لا) ، ويجوز بناؤها على الفتح على أنّها خبر (ليس) أو اسم (لا) ، هذا رأي المبرد والجرمي وابن مالك وأكثر المتأخرين ، فهي عندهم مبنية ؛ لأنّ المضاف إليه منوي ، وذهب الأخفش إلى إعرابها في الضمّ والفتح ، وقال إنّ التنوين سقط لنية الإضافة . ينظر : شرح التسهيل ٣١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، وشرح الكافية ١٠٣/٢ ، والارتشاف ٣٢٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ١١١/٢ ، والمغني ٢٠٩ ، والمساعد ٥٩٥/١ و ٥٩٦ ، وشرح التصريح ٤٩/٢ ، والهمع ١٩٧/٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٦/٢ و ٢٦٧ .

(٩) الغالب في استعمال (مع) أن تكون مضافة ، وقد تُفرد عن الإضافة فتُنوّن . ينظر : الأمالي الشجرية ٢٤٥/١ و ٢٤٦ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٩/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، والجنى الداني ٣٠٦ و ٣٠٧ ، والمغني ٤٣٩ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢ .

وقَد تَقَدَّمَ الخلافُ فيها في باب حروف [١] الجرِّ [٢] . ثُمَّ ذَكَرَ " مثل " وعَطَفَهُ بِحَرفِ العَطفِ ، وهو مِمَّا يلزمُ الإضَافَةَ معنًى لا لفظاً [٣] .

ثُمَّ ذَكَرَ " سوَى " وأَسقَطَ حَرفَ العَطفِ ، وهي مِمَّا يَلزمُ الإضَافَةَ معنًى و [٤] لفظاً ، وسَنَبسُطُ الكلامَ عَلَيها في بابِ الاستِثنَاءِ إن شَاءَ اللـه تَعَالى [٥] ، وهي مِمَّا يُضَافُ إلى المفرَدِ الظَّاهِرِ والمضمَرِ .

ثُمَّ ذَكَرَ الجهاتِ السِّتَ أو ما جَرَى مَجراهَا ، وإلى هَذَا أشَارَ بقولِه : " أو مَا مثلُهَا " ، يعني بِقَولِه " أو ما مِثلُها " : (قبل) و (بعد) وأخواتِهَا ، وهي ما لَزِمَ الإضَافَةَ معنًى لا لفظاً .

ثُمَّ ذَكَرَ " بعض " وأسقَطَ حَرفَ العَطفِ ، وحُكمُها كَحُكمِ (كُلّ) ، وقَد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيهَا [٦] .

ثُمَّ قَالَ : " فإن [٧] تُقطَعْ فتُبنَى كُلُّهَا " ، وإنَّمَا يَجرِي على أحَدِ الأوجه الثَّلاثَة المتَقَدِّمَة [٨] ، وخَصَّهُ بالذِّكرِ لأنَّهُ الأكثَرُ فيما [٩] قُطِعَ عَنِ الإضَافَةِ ، والبِنَاءُ عندَ القَطعِ عَن الإضَافَة ، إنَّمَا يكُونُ ما لم يُسمَعْ إعرابُ ذلكَ الاسمِ دائماً كـ (كُلّ) و (بعض) [١٠] ، فإنَّهُمَا لَم يُسمَعَا إلاَّ مُعربَينِ ، سواءٌ قُطِعَا عَنِ الإضَافَةِ أو لَم

---

(١) في الأصل : " الحروف " الألف واللام زائدة فحذفتها .

(٢) ينظر صفحة ٢٦٤ .

(٣) ينظر صفحة ٣٢٣ .

(٤) في الأصل : " معنى لا لفظاً " وهو سهو ، ذلك أن (سوى) مما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ، فهي لا تقطع عنها ، قال السيوطي في الهمع ١٦٤/٣ : " وتنفرد (سوى) عن (غير) بأنها تلزم الإضافة لفظاً ، بخلاف (غير) فإنها تقطع عنها لفظاً وتنوى كما سيأتي ، ولا يُعترض على هذا بقوله تعالى ﴿ مكاناً سُوًى ﴾ - سورة طه : ٥٨ - فإنّ (سُوى) فيه بمعنى : مستو ، وليس الكلام فيه " . ينظر : شرح الكافية ٢٤٨/١ ، والمساعد ٥٩٣/١ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٠/٢ .

(٥) ينظر : شرح المنحة لوحة (١٨٠/ ب) .

(٦) ينظر صفحة ٣٢٣ و ٣٢٤ .

(٧) في أرجوزة المنحة : " وإن " . ينظر صفحة ٣٠٥ .

(٨) ينظر صفحة ٣٢٦ .

(٩) في الأصل : " مما " تحريف .

(١٠) (كل) و (بعض) عند القطع عن الإضافة لا تُبنى على الضمّ ، ولكن يُعوَّض عن المضاف إليه بالتنوين . ينظر : المقرب ٢١٥/١ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والارتشاف ٥١٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٥/٢ .

يُقطَعَا ، وذلكَ / أنَّ المضافَ [إليــه] [١] إذَا لَم يُذكَرْ لفظــاً [٢] فقــد تَنوِيــــه [٣] العَرَبُ ، وتريدُ أن تَــدُلَّ عَلَى نيَّته ببنَاء الاسمِ ، وقَد لا تريدُ أن تَدُلَّ عَلَيه ، فَــلا يُبنَى الاسمُ ، ونَحنُ واقِفُونَ عِندَ مَا وَرَدَ عَنْهُم ، واللــهُ سبحانه أعلَمُ . ٩٠/ ب

(١) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٢) في الأصل : " لفصاً " تحريف .

(٣) في الأصل : " تقويه " تحريف .

بَـابُ كَـم الخَـبريَّـة

كمْ تَقْتَضِي التكثيرَ فاجرُرْ [١] مُخْبِرا بِهَا كَكَمْ فُلكٍ عَلَى المَاءِ جَرَى

هذا البَابُ وَضَعَهُ مُختصّاً بالكَلاَمِ عَلَى (كَم) الخبريَّة كَمَا وَضَعَهُ صَاحِبُ المُلحَة [٢] ، ولم يَتَعَرَّضْ لـ (كم) الاستفهاميَّة فيه ، وإنَّمَا تَعَرَّضَ لَهَا في بَابِ التَّمييزِ [٣] ، وينبَغي أن نَذكُرَ [٤] هاهُنَا حكمَ (كم) الاستفهَاميَّة والخَبَريَّة لِتَجتَمِعَ الفَائِدَةُ للنَّاظِرِ ، ونُحيلَ في بابِ التَّمييزِ على ما ذَكَرناهُ هَاهُنا .

واعلَمْ أنَّ الكلامَ في (كَمْ) يَستَدعي الكلامَ عَلَيهَا ، ثُمَّ الكلامَ على تَمييزِهَا . فتقولُ : (كَم) اسمٌ مبنيٌّ مُبهَمٌ عَامٌّ مُفرَدٌ ، سواءٌ كانَت استفهَامِيَّةً أوخَبريَّةً .

أمَّا الدَّليلُ على اسميَّتِهَا : فَدُخُولُ حَرفِ الجَرِّ عَلَيهَا ، وَوُقُوعُهَا مفعُولاً ، كَمَا سَيَتبيَّن عِندَ الكَلامِ عَلَى مَوضِعِها [٥] .

وأمَّا بِنَاؤُهَا ، فَلأنَّ الاستفهَامِيَّةَ تَضَمَّنَتْ مَعنَى هَمزةِ الاستفهَامِ ، فَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعنَى الحَرفِ ، وحُمِلَت الخبريَّةُ عَلَى الاستفهَامِيَّةِ في ذلكَ [٦] ، وقيل : بُنِيَتْ لأنَّهَا وُضِعَتْ وَضعَ الحَرفِ [٧] ، فَإنَّ وضعَهَا كَوَضعِ (هَل) و (لم) و (بلْ) ، وهذهِ عِلَّةٌ تشمَلُ الاستفهَامِيَّةَ والخبريَّةَ ، فهي أحسَنُ في التَّعليلِ .

وأمَّا إبهَامُهَا فَلأنَّ مَدلولَهَا لا يَتَعَيَّنُ ، إذْ هي دالَّةٌ عَلَى عَدَدٍ لا يُعرَفُ عَلى أيِّ شيءٍ يَقَع ، ولأجلِ هَذَا احتَاجَتْ [٨] إلى مُفَسِّرٍ كَمَا يحتاجُهُ العَدَدُ . وأمَّا عُمُومُهَا ،

---

(١) في " م " : " واجْرُرْ " لوحة (٤٨/أ) .

(٢) ينظر : شرح ملحة الإعراب ٧٤ .

(٣) ينظر : شرح المنحة لوحة (١٦٩/أ) .

(٤) في الأصل : " نذكرها " تحريف .

(٥) ينظر الصفحة التالية وما بعدها .

(٦) ينظر : الجمل ١٣٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٤/١ ، وأسرار العربية ٣٠ و ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٢٥/٤ ، وابن عصفور ٤٦/٢ ، وشرح الكافية ٩٤/٢ ، والمساعد ١١٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/٢ .

(٧) ممن قال هذا القول : ابن مالك وابن القواس وابن عقيل وغيرهم . ينظر : شرح التسهيل ٤٢٢/٢ ، وابن القواس ١١١٨/٢ ، والمساعد ١١٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/٢ ، والهمع ٤٩/١ .

(٨) في الأصل : " احتيجت " تحريف .

فَلأنَّهَا لا تَختَصُّ بِشَيءٍ مُعَيَّنٍ ، ومالا يَختَصُّ فَهو عامٌّ .

وأمَّا إفرادُهَا ، فَقَد أعَادُوا عَلَيها ضَميرَ المفرَدِ ، قالوا : (كمْ عبداً ملكتَـــهُ ؟) فأعَادُوا ضَميرَ المفرَدِ عَلَى لفظِهَا ، فحكَمنَا بإفرادِهَا لفظاً ، وأعادُوا عليهَا ضمـــيرَ الجمعِ ، فقالوا : (كم / عبد مَلَكَهُم) ، فَدَلَّ على أنَّ معنَاهَا الجمـــعُ ، فتبيَّـــنَ أنَّ لفظها مُفرَدٌ ومعنَاهَا جَمعٌ ، فَيَرجعُ الضَّميرُ إليهَا بِحَسَبِ ذَلك ، وينطَلِقُ [1] عَلَـــى المذكَّرِ والمؤنَّث ، فتقولُ : (كَم رَجُلٍ لقيتهُ) و (كَمِ امرأةٍ لَقيتهـــا) ، فتُذَكِّـــرُ الضَّميرَ وتؤنِّثُهُ بِحَسَبِ ما تريدُ .

وقَد تبيَّنَ أنَّهَا اسمٌ ، فإذا رُكِّبَ مع غَيرِهِ احتَـــاج إلى [2] أن يُحكَـــمَ علـــى مَوضعِه برَفعٍ أو نَصبٍ أو جَرٍّ [3] ، فـــإن كانَ مـــا بَعدَهَـــا ليسَ لَهُ عَمَلٌ فيهَا ولا في ضَميرِهَا ، نحو : (كَم واحداً غلمَانُك ؟) فهي مبتدأٌ ، و (غلمانُكَ) خَـــبرٌ ، فَتحكُمُ على مَوضعِهَا بالرَّفعِ ، ولا يجوزُ أن تكُونَ فاعلاً ولا مفعُـــولاً لَـــم يُسَـــمَّ فاعلُـــهُ ؛ لأنَّ الفَاعلَ وما جَرَى مَجراهُ يَلزمُـــهُ تَقَدُّمُ الفعـــلِ عَلَيـــه [4] ، وهي من أدواتِ الصُّدُورِ ، فَلاَ يَعمَلُ فيهَا ما قَبلَهَا . فإن كانَتْ ظَرفاً ، وما بَعدَهـــا يصلُـــحُ للابتداءِ ، كقولِكَ : (كم يَومٍ سَفَرُكَ) ، كانَتْ خبراً ، و (سَفَرُك) مبتدأ ، فـــإن طَلَبَهَا الفعلُ الذي بَعدَها ، كقولِكَ : (كم عَبدٍ ملكتُ) أعربتَهَا مفعولاً ، فتحكُمُ على مَوضعِهَا بالنَّصبِ ، وكذلكَ لو كانَتْ ظَرفـــاً للفعلِ الَّذي بَعدَهَا ، كقولـــك : (كم يومٍ سافرتُ) ، فهي أيضاً في موضعِ نَصبٍ ، وكذلك لو وقعَتْ عَلَـــى مصـــدَرِ الفعلِ الذي بعدَهَا كقولك : (كَم ضَربةٍ ضَرَبْتُ) ؛ لأنّها مصدَرٌ . فـــإن اشتَغَـــلَ

---

(١) أي : لفظ " كم " .

(٢) في الأصل : " على " تحريف .

(٣) ينظر : المفصل ١٨٠ ، وشرح المفصل ١٢٧/٤ و ١٢٨ ، وابن عصفور ٥٠/٢ و ٥١ ، وشـــرح التســـهيل ٤٢٢/٢ ، وشـــرح الكافية ٩٧/٢ و ٩٨ ، والارتشاف ٣٨٢/١ - ٣٨٤ .

(٤) هذا رأي البصريين ، وجوز الكوفيون تقديم الفاعل . تنظر المسألة في : المقتضب ١٢٨/٤ ، والأصول ٣١٦/١ و ٢٢٨/٢ ، والإيضـــاح العضدي ٦٣/١ و ٢٢٢ ، والمفصل ١٨ ، وأسرار العربية ٧٩ - ٨٤ ، وشرح المفصـــل ١٢٧/٤ ، وابـــن عصفـــور ١٥٩/١ ، وشرح الكافية ٧١/١ ، والبسيط ٢٧٢/١ ، والارتشاف ١٧٩/٢ ، والمغني ٢٤٤ ، وأوضح المسالك ٨٦/٢ ، وشـــرح التصريـــح ٢٧١/١ ، والهمع ٢٥٤/٢ .

الفعلُ الذي بَعدَهَا بضَميرِها ، كقولِكَ : (كم عبد ملكتُهُ) ، كانَت المسألةُ من باب الاشتغال [١] ، فإمَّا أن تجعَلَها مبتدأً ، والجملَةُ بَعدَها خبَرُها ، أو تَنصِبَهَا بفعلٍ مُقدَّرٍ ، لكنَّكَ لا تُقدِّرُهُ إلا بَعدَهَا ؛ لأنَّ لَهَا صَدرَ الكلامِ . فإن دَخَل عَلَيها حرفُ الجرِّ ، أو [٢] أُضيفَ إليهَا ما قَبلَها كقولِكَ : (بِكمِ اشتريتَ العبدَ ؟) و (مالُ كم رجُلٍ هذا ؟) فهي في مَوضِعِ جَرٍّ .

وأمَّا معنَاها ، فإن كانَتْ خبريَّةً ، فهي دالَّةٌ على العَدَدِ الكثيرِ ، وإن كانَت / [استفهاميةً ، فهي بمعنى : أيُّ عددٍ قليلاً أو كثيراً ، خلافاً لِمَن قالَ إنَّهَا للتكثيرِ سواءٌ كانت] [٣] استفهاميةً أو خبريةً . ٩١/ ب

وأمَّا مفسِّرُهَا ، فإنَّمَا احتاجَتْ إليه لأنَّهَا مُنَزَّلةٌ منزلةَ العَدَدِ ، فاحتَاجَتْ إلى مُفَسِّرٍ كَمَا يحتاجُ العَدَدُ إليه ، لكنَّها إن كانَتْ خَبَريَّةً ، كانَ مفسِّرُهَا مجروراً ، فهي محمولةٌ على المائَةِ فما فوقَهَا منَ العَدَدِ لكثرته وجَرِّ تمييزِه ، ويجوزُ في مُفسِّرِهَا الإفرادُ والجمعُ [٤] ، أمَّا الإفرادُ فَلاعتِبَارِ لفظِها ، وأمَّا الجمعُ فَلاعتِبَارِ معنَاهَا .

واختلفوا في مُوجِبِ الجَرِّ : فمذهَبُ سيبويه أنَّهُ [٥] مجرورٌ بإضَافَةِ (كم)

---

(١) الاشتغال هو : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف ، وهذا العامل مشتغل عن نصب الاسم المتقدم بنصبه لضميره ، فالأصل أنه يجوز في هذا الاسم وجهان : أحدهما : أن يرفع على الابتداء ، والجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، والثاني : أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور . ثم ينقسم إلى خمسة أقسام : ما يترجح نصبه ، وما يترجح رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يستوي فيه الأمران . ينظر : المفصل ٥٠ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ ، وابن عصفور ٣٦١/١ ، والبسيط ٦١٥/٢ ، والارتشاف ١٠٣/٣ و ١١٠ ، وشرح الشذور ٤٢٦ .

(٢) في الأصل " و " والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة يستقيم المعنى بمثلها ؛ إذ هناك سقطٌ في الأصل بسبب انتقال النظر بعد كلمة " كانت " . ينظر : أسرار العربية ٢١٥ ، وشرح الكافية ٩٣/٢ و ٩٤ ، والارتشاف ٣٧٧/١ ، وشرح الشذور ٤٦٠ ، والمساعد ١٠٧/٢ ، والهمع ٣٨٦/٤ .

(٤) يجوز في تمييز (كم) الخبرية الإفراد والجمع ، والإفراد أكثر من الجمع ، حتى قال بعضهم إن تمييزها بالجمع شاذ . فإن كان تمييزها مفرداً فهي محمولة على المائة والألف فما فوقهما ، وإذا كان جمعاً فهي محمولة على الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، فتقول : (كم رجالٍ صحبتُ) و (كم بلدٍ دخلتُ) ، كما تقول : (عشرة رجالٍ صحبتُ) و (مائة بلدٍ دخلتُ) . ينظر : الإيضاح العضدي ٢١٩/١ ، والمفصل ١٨٠ ، وأسرار العربية ٢١٦ ، وابن عصفور ٤٧/٢ و ٤٨ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/٢ ، والارتشاف ٣٧٩/١ ، وشرح الشذور ٤٦٠ ، والمساعد ١٠٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، والهمع ٨٠/٤ و ٨١ ، وشرح الأشموني ٨٠/٤ .

(٥) الضمير في " أنّه " عائد على تمييز (كم) الخبرية .

إليه [١] ، ومذهبُ الخليل والكوفيين أنّهُ مجرورٌ بـ (مِن) المقدَّرة ، بدَليلِ ظهُورِهَا في بعض المواضِعِ [٢] ، كقولِهِ تبارَك وتَعَالى : ﴿ وَكَم مِن قَريَةٍ أَهلَكنَاهَا ﴾ [٣] . وفي مذهَبِ سيبويه إضافةُ المبنيّ ، وفي مَذهَبِ الخَليلِ عَمَلُ حَرفِ الجَرّ مع حَذفِه ، وهي في غايةِ الشُّذوذِ [٤] ، والأحسَنُ مما قالوهُ [٥] أنَّهَا محمولةٌ على (رُبَّ) في جَرّ ما بعدَها [٦] ؛ لأنَّ (رُبَّ) نَقيضتُها في المعنَى ،إذْ (رُبَّ) للتَّقليلِ ، و (كَم) للتكثيرِ ، والشَّيءُ يُحملُ على نقيضِه ، كما يُحمَلُ على نَظيرِه .

وإن كانَت استفهاميّةً ، فمفسِّرُها منصُوبٌ لِمَا فيها مِنَ الإبهَامِ ، والمُبْهَمُ يَحتاجُ إلى التَّمييزِ ، فهي محمولَةٌ على العَدَدِ المنصوبِ تمييزُه ، وهو مِن (أحَدَ عشر) إلى (تسعةٍ وتسعين) ، وكانَ الأحسَنُ أن يُقالَ أنَّها محمولةٌ على (العشرين) و (الثَّلاثين) إلى (التِّسعين) ؛ لأنَّهَا مُفرَدَةُ اللَّفظ ، فتُحمَلُ عَلى ما هو مفرَدٌ ، لا عَلى ما هو مُرَكَّبٌ كـ (أحَدَ عَشَرَ) [٧] ، أو معطُوفٌ كـ (أحَد وعشرين) ، وقَد لحظوا [٨] ذلك في باب كذا [٩] ، فإن قَالَ : (لَهُ عندي كذا دَراهِمَ) ، حَمَلُوهُ على الثلاثة إلى العَشَرة ، لتسَاوِيهما في إفرادِ اللفظِ وجَمعِ المفَسِّر ، فإذا قالَ : (لَهُ عندي كذا كذا درهَماً [١٠])

---

(١) هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين . ينظر : الكتاب ١٦١/٢ ، والجمل ١٣٦ ، والإيضاح العضدي ٢١٩/١ ، والمفصل ١٨٣ ، والإنصاف ٣٠٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٦/٤ و ١٣٠ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ و ٤٢٠ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ ، والبسيط ٨٨٤/٢ ، والمساعد ١١٠/٢ ، والهمع ٨١/٤ .

(٢) نسب بعضهم هذا الرأي إلى الكوفيين فقط ، ونسبه آخرون إلى الكوفيين والفراء ، وقيل إنه رأي الخليل أيضاً . ينظر : معاني الفراء ١٦٩/١ ، والمفصل ١٨٣ ، والإنصاف ٣٠٥/١ ، وشرح المفصل ١٣٤/٤ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ ، والارتشاف ٣٧٩/١ ، والمساعد ١١٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/٢ ، والهمع ٨١/٤ .

(٣) سورة الأعراف ، من آية (٤) .

(٤) ينظر صفحة ٢٩٠ .

(٥) في الأصل : " والأحسن ما قالوه من " وقد أثبت ما يستقيم به الكلام ، لأن هذا توجيه لمذهب سيبويه .

(٦) ممن قال ذلك : ابن الأنباري وابن يعيش وابن القواس وابن أبي الربيع . ينظر : أسرار العربية ٢١٥ ، وشرح المفصل ١٢٧/٤ ، وابن القواس ١١١٧/٢ ، والبسيط ٨٨٤/٢ ، وشرح الأشموني ٨٠/٤ .

(٧) وقد علل بعضهم حمل (كم) الاستفهامية على العدد المركب المنصوب تمييزه بأنها منزّلة منزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام ، فأشبهت العدد المركب ، فأجريت مجراه ، ينظر : شرح التسهيل ٤١٨/٢ ، والهمع ٧٨/٤ .

(٨) في الأصل : " ألحقوا " تحريف .

(٩) في الأصل : " في باب الافراد " ولا يستقيم به المعنى .

(١٠) في الأصل : " دراهم " تحريف ؛ لأنّ (كذا) هنا محمولة على العدد المركب - كما ذكر المصنّف - ، وتمييز العدد المركب مفرد منصوب .

حَمَلُوه على المركَّبِ ، وهو من (أحدَ عشر) / إلى (تسعَةَ عشَر) ، فإذا قال : ٩٢/أ
(له عندي كذا وكذا درهَماً) ، حملوهُ على المعطُوفِ كـ(أحد وعشرين) [١] ، فينبغي أن يُلحَظَ هُنَا ما لحظوا هنالك .

وتَختَصُّ كم [٢] الاستفهاميَّة عَنِ العَدَدِ بأنَّهَا يُفصَلُ بينَهَا [٣] وبينَ تمييزِهَا ، فتقولُ : (كم لك غلاماً ؟) بنَصبِ (الغُلامِ) [٤] ، فَقَد فَصَلتَ بينَهَا [٥] وبينَ تمييزِها بالجارِّ والمجرور ، ولا يجوز ذلكَ في العَدَد ، فَلاَ يصحُّ أن تقولَ : (عشرون لكَ دِرهَماً) ، وإن سُمِعَ شيءٌ مِن ذلكَ ، فَهو في غَايَةِ الشُّذوذِ [٦] ، كقولِ

---

(١) كلام المصنّف عن (كذا) فيه متابعة صريحة للكوفيين ، فـ (كذا) إذا كانت كناية عن عدد اختلف فيها : فذهب جمهور البصريين إلى أنها لم تسمع مفردة ولا مركبة ، وإنما سمعت عن العرب معطوفة ، وذكر ابن مالك ومن تبعه أن مجيئها مفردة ومركبة مسموع ، ولكنه قليل ، ويرى جمهور البصريين أن تمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، وأما الكوفيون ومن تبعهم فقد أجازوا أن تُعامل (كذا) معاملة ما يكنى بها عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد وتركب وتعطف ، ويُفرد تمييزها ويجمع ، ويجر وينصب على حَسَب لفظ المكنى عنه وتمييزه ، ولذا قالوا إنّه يلزم بقول القائل : (له عندي كذا درهم) مائة ، وبقوله : (كذا دراهم) من الثلاثة إلى العشرة ، وبقوله : (كذا كذا درهماً) من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وبقوله : (كذا درهماً) من عشرين إلى تسعين ، وبقوله : (كذا وكذا درهماً) من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين من الأعداد المعطوفة ، وقد وافق الكوفيين في رأيهم - غير مسألتي الإضافة إلى ما كني به عن الثلاثة إلى العشرة ، أو عن المائة أو الألف - : المبردُ وابنُ كيسان وابنُ معط والسيرافي وابن عصفور وابنُ الدهان ، وأما فيما يقتضي جرّ التمييز فقالوا إنه يجر بـ (من) ويعرّف ويجمع ، فتقول : (عندي كذا من الرجال) قاصداً من ثلاثة إلى تسعة ، و (كذا من الدراهم) قاصداً مائه وبابه . ينظر : الأصول ٣٢٠/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤/١ ، والفصول ٢٤٤ ، وابن عصفور ٥٢/٢ ، والمقرب ٣١٤/١ ، وشرح التسهيل ٤٢٣/٢ و ٤٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ - ١٧١٤ ، والارتشاف ٣٨٩/١ و ٣٩٠ ، والنكت الحسان ١٧٢ و ١٧٣ ، والمغني ٢٤٨ و ٢٤٩ ، والمساعد ١١٨/٢ و ١١٩ ، وشرح التصريح ٢٨١/٢ ، والهمع ٨٦/٤ و ٣٩٠ ، وشرح الأشموني ٨٦/٤ و ٨٧ .

(٢) في الأصل : " ما " سهو .

(٣) في الأصل : " بينهما " تحريف .

(٤) يجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وبين تمييزها في الاختيار ، ولا يجوز في التمييز حينئذ إلا النصب ، ويكثر الفصل بالظرف والجار والمجرور ، ولكن الأحسن عدم الفصل ، وقد حكى سيبويه (١٥٨/٢) عن الخليل قوله : " (كم درهما لك ؟) أقوى من (كم لك درهما ؟) وإن كانت عربية جيدة " . ينظر : الكتاب ١٥٨/٢ ، والأصول ٣١٥/١ ، والجمل ١٣٥ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢١/١ ، والإنصاف ٣٠٧/١ ، وابن عصفور ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ .

(٥) في الأصل : " بينهما " تحريف .

(٦) ينظر : الكتاب ١٥٨/٢ ، والأصول ٣١٦/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، والإنصاف ٣٠٧/١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وابن القواس ١١٢٢/٢ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ ، والمغني ٧٤٥ ، والمساعد ١٠٨/٢ ، والهمع ٨٠/٤ و ٧٧ .

الشَّاعِرِ [١] :

١٠٤- عَلى أَنَّني بَعدَ [٢] ما قَد مضَى ثلاثُــونَ لِلهَجــرِ حَولاً كميــلا

فَفَصَل بينَ التَّمييزِ الذي هو " حولاً " وبينَ العَدَدِ بقولِه : " للهجرِ " .

وقَد تُحمَلُ (كم) الاستفهاميَّة على (كم) الخبريَّة ، فيُجَرُّ تمييزُهــا إذا دَخَــل عليهَا حرفُ الجرِّ [٣] ، كقولِكَ : (بِكَمْ غُلامٍ ظَفِرتَ ؟) أي : بكثيرٍ [٤] منَ العبيــد ظَفِرتَ ، ووَجهُهُ [٥] أنَّ (كم) ومفسِّرَهَا كالشَّيءِ الواحِدِ ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيهَا حــرفُ الجَرِّ ، فكأَنَّهُ دَخَلَ عليهَا وعلى مُفَسِّرِهَا فَجُرَّ ، وقيلَ هو مجرورٌ بــ (مِن) المقدَّرة [٦] .

---

(١) هذا البيت من شواهد الكتاب ، وذكر سيبويه بعده هذا البيت :

يُذكِّرُنِيكَ حنينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحمامةِ تدعو هديلا

وقد نسب العيني (٤/٤٨٩) البيتين للعباس بن مِرْداس السُّلَمي ، وهو صحابي أسلم قبيل فتح مكة ، شاعر فارس مــن ســادات قومه ، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرة (تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ١/٣٠٠ و ٢/٧٤٦ ، وتهذيــب التهذيــب ٥/١٣٠ ، وخزانة الأدب ١/٧٣) ، وقال البغدادي (١/٥٧٥) إنهما من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قــائل . و (الحــول) : العام ، و (الكميل) : الكامل ، و (الحنين) : ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها ، و (العَجول من الإبل) : الوالــه الــتي فقــدت ولدها بذبح أو موت أو هبة ، و (الهديل) : صوت الحمام . ينظر الشاهد في : الديوان ١٣٦ ، والكتاب ٢/١٥٨ ، والمقتضــب ٣/٥٥ ، ومجالس ثعلب ٢/٤٢٤ ، والأصول ١/٣١٦ ، والإيضاح العضدي ١/٢٢٤ ، والإنصاف ١/٣٠٨ ، وشرح المفصــل ٤/١٣٠ ، وشرح التسهيل ٢/٤١٩ ، وابن القواس ٢/١١٢٣ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، واللسان (كمــل) ١١/٥٩٨ ، والمغــني ٧٤٥ ، والمساعد ٢/١٠٨ ، والعيني ٤/٤٨٩ ، والخزانة ١/٥٧٣ .

(٢) في الأصل " بعض " تحريف .

(٣) هــذا مذهب سيبويه ومَنْ وافقه ، فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز جرّ تمييز (كم) الاستفهاميــة إلا بشــرط أن يدخل على (كــم) حــرف جــرّ ، وحينئذٍ يجوز في التمييز وجهان : النّصب وهو الكثير والجرّ ، قال سيبويه ٢/١٦٠ : " وسألته - يعني الخليل - عن قوله : (علــى كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟) فقال : القياس النّصب ، وهو قول عامة الناس - أي معظمهم - ، فأمّا الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنــى (من) ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها " . وهناك مذهبان آخران - غير ما ذهب إليه ســيبويه - وهما : الأول : منع جرّ تمييز كم الاستفهامية مطلقاً ، والثاني : إجازة ذلك مطلقاً ، وهذا الأخــير رأي الفــراء والزجــاج والسـيرافي . ينظر : الكتاب ٢/١٦٠ ، والمقتضب ٣/٥٦ ، والجمل ١٣٥ ، والمقرب ١/٣١٢ ، وابن عصفور ٢/٤٨ ، وشــرح التســهيل ٢/٤١٩ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، والارتشاف ١/٣٧٨ ، والنكت الحسان ١٧٤ ، والمغــني ٢٤٥ ، وشرح الشذور ٢٥٥ ، والمساعــد ٢/١٠٨ .

(٤) كذا في الأصل ، وربما كان الصواب (بكم) مكان (بكثير) ؛ لأن كم هنا استفهامية وليست خبرية .

(٥) في الأصل : " ووجه " تحريف .

(٦) جَرُّ تمييز (كم) الاستفهامية فيه قولان : أحدهما : أنه بــ (من) مضمرة ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجمهــور ، فعلى هذا لا تكون الاستفهامية محمولة في الجرّ على الخبرية ، والثاني : أنه بإضافة (كم) إليه ، وهو مذهب الزجاج ، وأما المصنّف فيرى أن (كم) ومميزها كالشيء الواحد فلما دخل عليها حرف الجر فكأنه دخل عليها وعــلى مفســرها . ينظــر : الكتــاب ٢/١٦٠ ، والجمل ١٣٥ ، والتبصرة والتذكرة ١/٣٢٥ ، وشرح الجزولية ٣/٩٣٩ ، والمقرب ١/٣١٢ ، وشرح التسهيل ٢/٤١٩ ، وشــرح الكافية الشافية ٤/١٧٠٥ ، وابن القواس ٢/١١٢٤ ، وشرح الكافية ٢/٩٦ ، والنكت الحسان ١٧٤ ، والمغــني ٢٤٥ ، وشــرح الشذور ٢٥٦ و ٤٦٠ ، والمساعد ٢/١٠٨ و ١٠٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٧٩ ، والهمع ٤/٧٩ .

وقَد تُحمَلُ أيضاً (كَم) الخبريَّة على الاستفهاميَّة ، فيُنصَبُ مُفَسِّرُهَا لما بَينَهُمَا مِنَ الشَّبَه [١] ، ومِنهُ قولُ الفرزدَقِ عَلَى إحدى [٢] الرواياتِ فيه [٣] :

١٠٥- كَم عمَّةً لَكَ ياجَريرُ وخالةً فَدعاءَ قَدْ حَلَبتْ عَلَيَّ عِشَارِي [٤]

رُوِيَ : " عمةً " بالنَّصبِ إمَّا على أنَّهَا " كم " الخبريَّة حُمِلَتْ على " كم " الاستفهاميّة ، وإمّا على أنَّهَا " كم " الاستفهاميّة ، سَأَلَ على جِهَةِ التَّهَكُّمِ والازدِراءِ [٥] مع [٦] علمِهِ بِمَا سأل عنهُ ، وهو نوعٌ مِنَ البديعِ [٧] ، ورُوِيَ بالجَرِّ على الاطرادِ [٨] في

---

(١) قد يُنصب تمييز (كم) الخبرية بدون فصله عنها ، وذلك حملاً للخبرية على الاستفهامية ، وقال بعضهم إنّ النصب بلا فصل لغة تميم ، وحكاه سيبويه عن بعض العرب ، وقال أبوحيان : هي لغة قليلة . وإذا انتصب مميز (كم) الخبرية بفصل أو بلا فصل جاز أن يكون مفرداً وجمعاً كما هو حالُه عند الجرّ ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى التزام الإفراد فيه . ينظر : الكتاب ١٦١/٢ ، والأصول ٣١٨/١ ، واللمع ٢٢٨ ، وأسرار العربية ٢١٦ ، وشرح المفصل ١٣٠/٤ ، وشرح الجزولية ٩٣٩/٣ ، وابن عصفور ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ ، وابن القواس ١١٢٤/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/٢ ، والارتشاف ٣٨٠/١ ، والمغني ٢٤٥ ، والمساعد ١١١/٢ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، والعيني ٤٨٩/٤ .

(٢) في الأصل " أحد " تحريف .

(٣) روي بيت الفرزدق بثلاث روايات : بنصب (عمة) و (خالة) ، ورفعهما ، وجرهما . ينظر توجيه هذه الروايات الثلاث في : الأصول ٣١٩/١ ، والجمل ١٣٨ ، واللمع ٢٢٨ ، والمفصل ١٨٣ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ و ١٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٧٠٨/٤ ، وشرح الكافية ١٠٠/٢ ، والمغني ٢٤٥ ، والعيني ٤٨٩/٤ ، والخزانة ١٢٦/٣ .

(٤) ورد هذا البيت في ديوان الفرزدق ٣٦١/١ ، وفي النقائض ٣٩/٢ ، وهو من شواهد سيبويه ٧٢/٢ و ١٦٢ و ١٦٦ ، ومعاني الفراء ١٦٩/١ ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والأصول ٣١٨/١ ، والجمل ١٣٧ ، واللمع ٢٢٨ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢/١ ، والمفصل ١٨٢ ، والفصول ٢٤٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، وابن عصفور ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ ، وشرح الكافية ١٠٠/٢ ، واللسان (كمم) ٥٢٨/١٢ ، والمغني ٢٤٥ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، والمساعد ١٠٧/٢ ، والعيني ٥٥٠/١ و ٤٨٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، والهمع ٨١/٤ ، والخزانة ١٢٦/٣ . و (الفدعاء) : من الفَدَع ، وهي المرأة المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل ، من كثر الحلب أو من كثرة مشيها وراء الإبل . و (العِشَار) : جمع عُشَراء ، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر .

(٥) والتقدير إذا كانت (كم) استفهامية استفهام تهكم : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاّتي كُنَّ يخدمنني فقد نسيته ، وعلى التقديرين المذكورين في حالة نصب (عمة) تكون (كم) مبتدأ خبره (قد حلبت) . ينظر : شرح المفصل ١٣٤/٤ ، وابن القواس ١١٢٤/٢ ، والمغني ٢٤٥ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨١/٤ .

(٦) في الأصل " ما " تحريف .

(٧) يُسمَّى هذا النوع من البديع : تجاهُل العارف وهو أن تسأل عن شيءٍ تعلمه موهماً أنّك لا تعرفه ، وأنّه مما خالجك فيه الشّك والرِّيبة . ينظر : الصناعتين ٤١٢ ، والطراز ٨٠/٣ ، والحلة السّيرا ١٤٤ ، وجواهر البلاغة ٣٩٢ ، والمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ٢٧٧ .

(٨) في الأصل " الأطرد " والصواب ما أثبته ؛ إذ لا يصح أفعل تفضيل من الفعل الخماسي " اطّرد " .

" كم " الخبريَّة ، ورُوِيَ بالرَّفعِ على أنَّهُ مبتدأٌ [١] ، والجملةُ من قولـه : " قَـد حَلَبَتْ عَليَّ عِشارِي " في موضعِ الخبرِ ، وسَاغَ الابتداءُ بـ " عَمَّة " وإن كانَ نكرةً ؛ لأنَّـهُ موصوفٌ بـ " لكَ " ، و " كم " على هذا الإعرابِ في موضعِ نَصبٍ عَلَى الظَّـرفِ إن جَعَلناهَا واقعةً / على المرَّاتِ ، فيكونُ التَّقديرُ : عَمَّتُـكَ [٢] حلبَتْ عليَّ عِشـاري مرَّاتٍ كثيرة [٣] ، وفي موضع المصدرِ [٤] ، فيكونُ التقديـرُ : حلبت علـيَّ عشـاري حلباً كثيراً [٥] . ٩٢/ ب

وإذا جاء مُفسِّرُ (كم) الاستفهاميَّة مجموعاً ، فإن فُصِلَ بَينَهُمَا بالجارِّ والمجـرورِ كقولك : (كم لَكَ غلمَاناً ؟) جَعَلتَ (غلمَاناً) في موضعِ الحَالِ ، والمجرور عـاملٌ فيه ، ولا يكونُ تمييزاً لجَمعه [٦] ، فإن لَم يُفصَل وتأخَّرَ المجـرور كقولـك : (كـم غلمَاناً لك ؟) فَعندَ البصريين أنَّ هذا التَّركيبَ فاسدٌ [٧] ، إذْ لا يصلحُ تمييـزاً لجَمعـه ، ولا حالاً ؛ لأنَّ العَاملَ فيه (لك) وهو معنويٌّ ، والحالُ لا تتقـدَّمُ على عاملِهَـا

---

(١) في رواية الرفع يكون تمييز (كم) محذوفاً ، إما مصدراً أو ظرفاً - وسيأتي تقدير المصنّف له - ، ويجوز في (كم) مـع الرفـع أن تكون استفهامية أو خبرية ، فالاستفهامية سؤال عن الحلبات تهكماً والخبرية إخباراً عن العمة ، والأجود أن تكـون (كـم) هنا استفهامية لأن الاستفهامية يحذف مميزها عند الجمهور ، وأما الخبرية فقد اختلفوا في جواز حذف مميزها . ينظـر : الأصـول ٣١٩/١ ، والجمل ١٣٨ ، والمفصل ١٨٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/٤ و ١٣٣ ، وابن عصفـور ٤٩/٢ و ٥١ ، وابـن القـواس ١١٢٥/٢ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ و ١٠٠ ، والارتشاف ٣٧٧/١ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢ ، والهمع ٨٠/٤ و ٨٣ ، والعيـني ٥٥٢/١ .

(٢) في الأصل " عميك " تصحيف .

(٣) في الأصل : " كبيرة " تصحيف .

(٤) أي : في موضع نصب على المصدر .

(٥) في الأصل " كيراً " تحريف .

(٦) هذا رأي جمهور البصريين ، فتمييز (كم) الاستفهامية لا يكون عندهم إلا مفرداً ، ويمتنع كونه جمعـاً ، وإن ورد مـن ذلـك شيء ، مثل قولهم : (كم لك غلماناً ؟) جعلوا المنصوب عنا حالاً لا تمييزاً ، والتمييز محذوف ، والتقدير : كـم نفسـاً لـك في حال كونهما غلماناً ؟ والعامل في الحال الجار والمجرور النائب عن استقر ، أما الكوفيون فقـد جـوّزوا مجـيء مميز (كـم) الاستفهامية جمعاً ، وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إذا كان السؤال عن أصناف الجمع ، أي : كم عندك أصنافاً مـن الغلمـان . ينظر : الكتاب ١٥٩/٢ و ١٦٨ ، والإيضاح العضدي ٢٢٠/١ و ٢٢١ ، والمفصل ١٨٠ ، وأسـرار العربيـة ٢١٦ ، وشـرح المفصل ١٢٩/٤ ، وابن عصفور٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢ ، وشرح الكافية ٩٦/٢ ، والارتشـاف ٣٧٨/١ ، والنكـت الحسان ١٧٤ ، والمغني ٢٤٥ ، وشرح الشذور ٢٥٥ ، والمساعد ١٠٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٩/٢ ، والهمع ٧٩/٤ ، وشـرح الأشموني ٧٩/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٥٩/٢ والأصول ٣١٧/١ و ٣٢٢ ، وشرح المفصل ١٢٩/٤ ، وابن القـواس ١١١٧/٢ ، وشـرح الكافيـة ٩٦/٢ ، والمساعد ١٠٩/٢ .

المعنويِّ لضعفِه [١] ، والكوفيُّون يُجرُونَ هذا التركيبَ [٢] .

وإذا فُصِلَ بين (كم) الخبريَّةِ وبينَ مفسِّرِهَا تعيَّنَ نَصبُهُ ، لامتِنَاعِ الجَرِّ مع الفَصلِ [٣] ، ومِنهُ قولُ الشَّاعِرِ [٤] :

١٠٦- كَم بِجُودٍ مُقرِفاً نَالَ العُلا وشَرِيفٍ بُخلُهُ قَد وضَعَهْ

فنَصَبَ " مقرِفاً " لَمَّا وقَعَ الفَصلُ بينَهُ وبينَ " كم " [٥] ، ومعنَى البيت : كم وضيعٍ رفَعَهُ الجودُ ، وشريفٍ وضَعَهُ البُخلُ .

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين ، فهم يرون أنّه إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً لا يجوز تقديمها عليه ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك ، وتبعهم ابن مالك وقال : " وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً ، ولضعف دليل المنع " ، وقال : " وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط ، وبقوله في ذلك أقول وآخذ " ، وهذا الأخير مذهب بعض الكوفيين ، ونسب أيضاً إلى الأخفش . ينظر : الكتاب ١٢٤/٢ و ١٥٩ ، والأصول ٣٢٢/١ ، والمسائل الحلبيات ١٨٣ ، واللمع ١٤٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢٩٧/١ ، وشرح اللمع ١٣٧/١ و ١٣٨ ، والأمالي الشجرية ٢٨٠/٢ ، وأسرار العربية ١٩١ ، وشرح المفصل ٥٧/٢ و ١٢٩/٤ ، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢ ، وشرح الكافية ٢٠٤/١ و ٩٦/٢ ، والبسيط ٣١٤/١ و ٥٢٩ و ٦٨٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٨١/٧ ، والارتشاف ٣٥٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨/٢ ، وابن عقيل ٦٤١/١ ، وشرح التصريح ٣٧٨/١ و ٣٧٩ ، والهمع ٢٦/٤ و ٣٢ ، وابن كيسان النحوي ٢٩٨ .

(٢) ينظر : الأصول ٣١٧/١ ، والارتشاف ٣٧٨/١ ، والمساعد ١٠٩/٢ ، والهمع ٧٩/٤ .

(٣) إذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بظرف أو جار ومجرور ففيه مذاهب : الأول : منع جرّ مميزها إلا في ضرورة الشعر وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعليه المصنّف ، والثاني : جواز جرّ مميزها مطلقاً في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو مبني على رأيهم في أن تمييز (كم) الخبرية مجرور بـ (من) مضمرة ، لا بالإضافة إليها ، والثالث : جواز جرّ مميزها في الاختيار إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً ، ومنعه - أي الجر - إذا كان تاماً ، وهذا مذهب يونس ، فإن فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بجملة أو ظرف وجار ومجرور معاً لم يجز جر التمييز في كلام ولا في شعر عند جمهور البصريين ، وجوزه الكوفيون في الكلام ، وظاهر كلام المبرد أنه يجيز ذلك في الشعر . ينظر : الكتاب ١٦٤/٢ ، والمقتضب ٥٥/٣ و ٦١ ، والأصول ٣١٩/١ ، والجمل ١٣٦ ، واللمع ٢٢٧ و ٢٢٩ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٣/١ و ٣٢٤ ، والمفصل ١٨٠ ، والإنصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٤ ، وشرح الجزولية ٩٤٠/٢ ، والمقرب ٣١٣/١ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/٢ ، والارتشاف ٣٨٠/١ ، والمساعد ١١١/٢ - ١١٣ ، والهمع ٨٢/٤ و ٨٣ ، والخزانة ١١٩/١ .

(٤) هذا البيت اختلف في قائله ، فقيل : إنه لأنس بن زُنَيم الكناني الدؤلي ، وهو شاعر صحابي ، أسلم يوم الفتح ، وكانت له أخبار كثيرة مع عبيد الله بن زياد أمير العراق [تنظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٧٣٧/٢ ، والإصابة ٦٨/١ ، وخزانة الأدب ١٢١/٣] وقيل : إنه لعبد الله بن كُريز ، وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي وليس في ديوانه ، وإن كان له قصيدة من نفس الوزن والقافية ، ولكن هذا البيت ليس منها . ويروى البيت بكلمة " وكريم " موضع : " وشريف " . و (المقْرِف) : اللئيم النسب والنفس ، فيقال للإنسان إذا كان لئيم الأب غير صحيح النسب : مقرف ، وإذا كان النقص من قبل أمه فهو هجين . وقد ورد الشاهد في : الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والأصول ٣٢٠/١ ، والجمل ١٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣٢٤/١ ، والإنصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، وابن عصفور ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٢١/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/٢ ، والمساعد ١٠٧/٢ ، والعيني ٤٩٣/٤ ، والخزانة ١١٩/٣ .

(٥) يُروى " مقرف " بالجر والنصب والرفع ، أما الجر فعلى جواز الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها بالمجرور في ضرورة الشعر ، وأما النصب فعلى التمييز ؛ لأنه لما فصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها ردّه إلى النصب لقبح الفصل بينهما ، وموقع (كم) في الموضعين رفع بالابتداء ، وأما الرفع فعلى جعل (كم) ظرفاً ، وتكون لتكثير المرات ، ورفع (مقرف) بالابتداء ، و (نال العلى) خبره . ينظر : الكتاب ١٦٧/٢ ، والأصول ٣٢٠/١ ، والجمل ١٣٦ و ١٣٧ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، والمقرب ٣١٣/١ ، والخزانة ١١٩/٣ و ١٢٠ .

وتدخُلَ (مِنْ) على (كم) الاستفهاميَّةِ والخبريَّة ، لكن دخولها على مفَسِّرِ (كمِ) الخبريَّةِ أكثر من دخولِهَا على مُفَسِّرِ (كم) الاستفهَاميَّةِ [١] .

هذا [٢] ما أمكَنَ ذِكرُهُ من أحكامِ (كم) الخبريَّةِ والاستفهاميَّة بحَسَبِ هذا المختَصَر ، ولنَتكلَّمَ عَلَى ألفَاظ البيت ، قولُهُ : " كَم تقتضي التكثيرَ " نَبَّهَ عَلَى أنَّ (كم) معنَاهَا التكثيرُ ، ولفظُهَا مُفرَدٌ كَمَا تقدَّمَ [٣] ، فهي نقيضةُ (ربَّ) ، ثُمَّ قَالَ : " فاجرُر مُخبَراً بِهَا " ، فحكَمَ بالجَرِّ على مُفَسِّرِها ؛ لأنَّ مُرَادَهُ الخبريَّةَ ، وفي قولِه : " بِهَا " تَنبيهٌ على مَذهَبِ سيبويه في كونِ مُفَسِّرِهَا يُجَرُّ بإضَافَةِ (كَم) إليه ، فهي العَامِلَةُ فيه [٤] ، ثُمَّ قال : " كَكَمْ فُلكٍ عَلَى الماءِ جَرَى " جاءَ بمِثَالٍ لـ (كَم) الخبريَّة ، و " فُلْك " / يُحتَمَلُ أن يكونَ جَمعاً ومُفرَداً ، وعلى أيِّ حالٍ كانَ فهو صَحِيحٌ ، فقَد تقدَّمَ أنَّ مُفَسِّرَ (كمِ) الخبريَّةِ يكونُ مفرَداً أو مجموعاً [٥] .

---

(١) ينظر : المفصل ١٨٣ ، وشرح المفصل ١٣٤/٤ ، والمقرب ٣١٣/١ ، وابن القواس ١١١٨/٢ ، والارتشاف ٣٨٠/١ . أما الرضي فقد أثبت كثرة دخول (مِن) على تمييز (كم) الخبرية ، ونفى دخولها على تمييز (كم) الاستفهامية . ينظر : شرح الكافية ٩٦/٢ و ٩٧ .

(٢) في الأصل جاءت كلمة " أكثر " قبل " هذا " وهي زائدة فحذفتها .

(٣) ينظر صفحة ٣٣٨ .

(٤) ينظر صفحة ٣٣٩ و ٣٤٠ .

(٥) ينظر صفحة ٣٣٩ .

بـــابُ المبتَـــــدأ

اعلَمْ أنَّ المبتدأَ بحُكمِ الاشتقاق اسمُ مفعُولٍ مِن ابتدأتُ [١] الكتابَ بـــالحَمد ، أي : جَعَلتَ الحَمدَ أوَّلَهُ ، فَلَمَّا كانَ المبتَدأُ مُقَدَّماً في الكلامِ لفظاً ، أو نيَّةً إن قُـــدِّمَ الخَبَرُ حَسَبَ مَا يأتي [٢] ، نَاسَبَ أن يُسَمَّى [٣] مُبتدَأً ، وهو عَلَى حَذفِ الجارِّ والمجـــرُورِ ، أي : مُبتَدَأٌ بِهِ .

وأمَّا حَدُّهُ ، فتقول : المبتدأُ اسمٌ أو مُؤَوَّلٌ بِهِ ، مُجَرَّدٌ عَنِ العَوَامِلِ اللفظيَّةِ غَـــيرِ الزَّائدَةِ ، مُسنَداً إليه ، أو صِفَةٌ بَعدَ أدَاةِ استِفهَامٍ أو حرفِ [٤] نَفيٍ [٥] ، رَافِعَـــةٌ لِغَـــيرِ مُستَتِرٍ مُستَغنىً بِهِ عَنِ الخَبَرِ .

فقولُـــهُ : " اسمٌ " تنبيـــهٌ عَلَى أنَّ المبتَدأَ دَخَلَ تَحتَ جِنسِ الأسمَاءِ ، وقوله : " أو مؤوَّلٌ بِهِ " لِيَدخُلَ نحو قولِهِ تَعَالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيرٌ لَّكُمْ ﴾ [٦] التَّقديرُ : صِيَامُكُمْ خيرٌ لكُم ، فـــ (أن) حرفٌ ، و (تصُوموا) فعلٌ ، وصَحَّ وقوعُهُما [٧] موقعَ المبتَدأ ؛ لأنَّ (أن) مع الفعـــلِ في تَـــأويلِ المصدَرِ كَمَا قَدَّمنَاهُ [٨] ، وعلى هذا قولُ العَرَبِ : " أَنْ تَسمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَـــراهُ " [٩]

---

(١) في الأصل : " ابتدا " تحريف .

(٢) ينظر صفحة ٣٦٣ .

(٣) في الأصل " تُسَمَّى " تصحيف .

(٤) في الأصل : " حروف " تحريف .

(٥) في الأصل تكررت كلمة : " أوْ صفةٌ " بعد قوله : " أوْ حروف نفي " ، وتكرارها يوهم أنّ المبتـــدأ الـــذي يقـــع صفـــةً علـــى قسمين : قسمٌ يشترط فيه أن يكون بعد استفهام أو نفي ، وقسم آخر يشترط فيه أن يرفع غير مستتر مستغنىً به عن الخبر ، وكـــلام المصنف بعد هذا يبيّن أنّه قسمٌ واحد لابد فيه من توفّر الشرطين ، وهذا قول جمهور النحاة . ينظر : شرح المفصل ٨٣/١ ، والكافيـــة ٧٤ ، وشرح الكافية ٨٥/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٨/١ ، وأوضح المسالك١٨٤/١ ، وشرح الشذور ١٨٠ ، وشرح الأشموني ١٨٩/١ .

(٦) سورة البقرة ، من آية (١٨٤) .

(٧) في الأصل : " وقوعها " تحريف .

(٨) ينظر صفحة ٦٢ ، وينظر كذلك : الأصول ١٦١/١ ، واللمع ٢٦٩ ، والمفصل ٣١٤ ، والمغني ٤١ ، وشرح التصريح ١٥٥/١ .

(٩) من أمثال العرب ، يُضرب لمن خبره خيرٌ من مَرآه ، وأوّل من قاله : المنذر بن ماء السماء ، وقيل : النعمان بن المنذر ، ويُـــروى أيضـــاً : " لأنْ تسمعَ ... " ، و " تسمعَ ... " بالنصب مع إسقاط " أنْ " ، و " تسمعُ ... " بالرفع ، و " تسمعُ بالمُعيْديّ لا أنْ تـــراه " . ينظر : أمثال العرب ٥٥ ، والكتاب ٤٤/٤ ، والمسائل الحلبيات ٤٤ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ٩٧ و ٩٨ ، وجمهـــرة الأمثـــال ٢٦٦/١ ، وفصل المقال ١٣٥ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ . و (المُعَيْدِيّ) : تصغـــير (مَعَـــدِّي) وهـــو الرجـــل المنسوب إلى (مَعَدّ) ، وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير . ينظر : الكتاب ٤٤/٤ ، والمسائل الحلبيات ٤٤ ، والصحاح (عدد) ٥٠٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، واللسان (معد) ٤٠٦/٣ ، والتاج (عدد) ٤١٧/٢ .

أي : سَمَاعُكَ بالمُعَيدِيِّ [١] خيرٌ مِنْ أن تراهُ ، وقَد يقَعُ الفعلُ مَوقِعَ المبتَدَأ عَارِياً عَن (أن) في اللفظِ ، وهِيَ مُرادَةٌ في المعنَى ، فَيُؤَوَّلُ الفعلُ بالمصدَرِ بحَسَبِ (أنْ) المقَدَّرَة ، رُوِيَ في هذا المثَلِ : " تَسمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ [أنْ] [٢] تَرَاهُ " بإسقَاطِ (أنْ) لفظاً ، فالتَّقديرُ : سَمَاعُكَ بالمُعَيْدِيِّ [٣] ، والدَّليلُ على أنَّ [أنْ] [٤] مُرَادَةٌ ، أنَّهُمْ رَوَوا (تَسمَع) في المَثَلِ بالرَّفعِ والنَّصبِ [٥] ، أمَّا الرَّفعُ فَلأنَّ (أنْ) غيرُ مَلفُوظٍ بِهَا ، وأمَّا النَّصبُ فَلأنَّهَا لَمَّا كانَتْ في حُكمِ الملفوظِ بِهَا ، نُصِبَ الفِعلُ كَمَا لو كانَتْ ظاهِرةً [٦] .

وقولُهُ : " مجَرَّدٌ عَنِ العَواملِ اللفظِيَّة " تَحَرُّزٌ مِنَ الفَاعِلِ وما أشبَهَهُ ، لأنَّهُ اسمٌ لكِنَّهُ غيرُ / مجَرَّدٍ عَنِ العَامِلِ ، والمرادُ بالتَّجريد هُنَا : ألاَّ يكونَ هنالكَ عَامِلٌ لفظِيٌّ ، لا منطُوقٌ بِهِ ولامقُدَّرٌ ، فَلَو كانَ العَامِلُ مُقدَّراً ، لم يحصل للاسمِ تجريدٌ عَنِ [٧] العَواملِ ، كَقَول [٨] القَائل (مَن قَامَ ؟) فَتقولُ في جوابِهِ : (زيدٌ) ، فَلاَ يُعرَبُ (زيدٌ) هُنَا مبتَدَأ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُجَرَّدٍ عَنِ العَواملِ اللفظِيَّة ؛ لأنَّ العاملَ [٩] اللفظِيَّ مقدَّرٌ ، إذِ التَّقديرُ : قامَ زيدٌ ، فتُعرِبُهُ فاعِلاً بالفِعلِ المنويِّ لا مُبتَدَأ . ٩٣/ب

وقوله : " غير الزائدة " ، احتراز مِنَ العَواملِ اللفظيَّةِ الزَّائدَة ، فإنَّهَا لا يُشتَرَطُ

---

(١) في الأصل : " بالمتعدي " تحريف .

(٢) كلمة ساقطة في الأصل ، والمثل مَرْوِيّ بإثباتها . ينظر : أمثال العرب ٥٥ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ ، واللسان (معد) ٤٠٦/٣ .

(٣) في الأصل : بالمتعدي " تحريف .

(٤) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٥) ينظر : أمثال العرب ٥٥ ، والكتاب ٤٤/٤ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، ومجمع الأمثال ١٢٩/١ ، واللسان (معد) ٤٠٦/٣ . وينظر توجيهه في : سر الصناعة ٢٨٥/١ ، وابن القواس ٨١٥/٢ ، والمغني ٥٥٩ ، وشرح التصريح ١٥٥/١ ، والهمع ١٢/١ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٨٦/١ .

(٦) اختلف النحويون في إعمال (أنْ) المصدرية محذوفةً من غير بدل ، فذهب الكوفيون إلى أنها تعمل النصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل ، وذهب البصريون إلى منع ذلك ، وما ورد من ذلك فهو شاذ عندهم . ينظر : الإنصاف ٥٥٩/٢ ، وابن القواس ٨١٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٩٧/٤ ، وابن عقيل ٣٦٢/٢ ، وشرح التصريح ١٥٥/١ و ٢٤٥/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٣ .

(٧) في الأصل : عند " تحريف .

(٨) في الأصل : كقولك " تحريف .

(٩) في الأصل : العوامل " تحريف .

في المبتدأ التجريدُ عنها ، فهو مبتدأٌ وإن دَخَلَ عَلَيه عاملٌ زائدٌ ؛ لأنَّ الزَّائدَ كالمعدُوم ، فإذا قُلتَ : (بحَسبكَ زيدٌ) [1] ، فـ (بحَسبكَ) مبتدأٌ ، وإن كانَ قد دَخَلَتْ عَلَيه الباءُ وجَرَّتهُ ، لَكِنْ لا اعتبارَ بها ولا بجَرِّها ؛ لأنَّهُ أمرٌ عَارِضٌ ، وكذلك قولُهُ تبارَك وتَعالى : ﴿ هَل مِن خَالِقٍ غَيرُ اللهِ ﴾ [2] ، فَلاَ اعتبارَ بـ (مِن) ، و (خالق) مُبتدأ ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة ، التَّقديرُ : هَل خالقٌ غيرُ اللهِ .

وقولُهُ : " مسنَداً إليه " ، أخرَجَ به خَبَرَ المبتدأ ؛ لأنَّهُ مُسنَدٌ لا مسنَدٌ إليه .

وقولُهُ : " أو صِفَةٌ " ، معطوفٌ عَلَى " اسم " ، فَجَعَلَ المبتَدَأَ قِسمَين :

إمّا اسمٌ على الشُّروطِ المتَقَدِّمَة .

وإمّا صِفَةٌ عَلَى حَسَبِ ما نذكُرُهُ ، فَمِثَالُ الأوَّلِ : (زيدٌ قائمٌ) ، ومثالُ الثَّاني : (أقائمٌ الزَّيدانِ ؟) .

فإن قيلَ : فَلِمَ يَستَغنِ بالاسمِ عَن ذكرِ الصِّفَة ، إذْ هي من جُملَةِ الأسمَاء ؟

فالجوابُ : أنَّهُ أرادَ بالاسمِ ما كانَ جامداً كَـ (زيد) و (عمرو) ؛ لأنَّهُ الخالصُ في الاسميَّة ، إذْ لا شَبَهَ لَهُ بالفعلِ ، وأرَادَ بالصِّفَة الاسمَ الذي فيه شَبَهٌ مِنَ الفعلِ ، إذْ هو مُشتقٌّ منهُ كـ (قائم) و (ضَارِب) ، فأرَادَ أن يُبيِّنَ كِلاَ النَّوعين يكُونُ مُبتَدأً ، مع أنَّ الصِّفَةَ إذا وقَعَتْ مُبتَدأً / تَختَصُّ بأحكامٍ لا يُشارِكُهَا ٩٤/أ
فيها الاسمُ الجامدُ ، فاحتاجَ [3] إلى إفرادِهَا ، لِيذكُرَ ما يختَصُّ بِهَا مِنَ الأَحكامِ .

---

(١) مثّلَ بعض النحويين - كالزمخشري وابن يعيش وابن عصفور وابن أبي الربيع - لدخول الباء الزائدة على المبتدأ بهذا المثال ، وقالوا إنّ (بحسبك) مبتدأ ، و (زيد) هو الخبر ، ومثّله ابن مالك بقوله : (بحسبك حديث) قال : " المبتدأ قد يُجَرّ بحرف جرّ زائد نحو : (بحسبك حديث) ، هذا إذا كان المتأخّر نكرة " ، وقال في نحو (بحسبك زيد) : " فلو كان معرفة - أي المتاخر - فالأجود أن يكون مبتدأ ، وبحسبك خبراً مقدماً ؛ لأنّ حسباً من الأسماء التي لا تعرفها الإضافة " . ينظر : المفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل ١١٥/٢ و ٢٣/٨ ، وابن عصفور ٤٩٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٧/١ ، وابن القواس ٣٩٨/١ ، والبسيط ٤٦٤/١ ، والجنى الداني ٥٣ ، والمغني ١٤٩ و ٥٨٩ ، وحاشية الصبان ١٨٩/١ .

(٢) سورة فاطر ، من آية (٣) .

(٣) في الأصل : " فاجتاح " تصحيف .

وقولُهُ : " بعدَ أداة استفهَامٍ أو [1] حَرف نَفيٍ [2] " على المذهَبِ الصَّحيحِ [3] ، وإنَّمَا تُعرَبُ الصِّفَةُ مُبتَدأً إذا وَقَعَتْ [بعدَ] [4] استفهَامٍ أو نَفيٍ كقولِك : (أَقائمٌ الزيدانِ ؟) و (هل ينطَلِقُ العَمرانِ ؟) و (ما قائمٌ الزيدانِ) .

وقولُهُ : " رافعَةٌ لغيرِ مستترٍ " لتَخرُجَ الصِّفَةُ الرَّافعَةَ لضَميرٍ مُستترٍ ، نحو قولِك : (زيدٌ أقائمٌ أم قاعدٌ ؟) فـ (قائم) هُنَا لا يُعرَبُ مبتدأ ، وإنَّما هو خبرٌ ؛ لأنَّ [5] التقديرَ : أهو قائمٌ أم قاعدٌ ؟ وتَدخُلَ الصِّفَةُ الرَّافعَةُ لضَميرٍ منفَصلٍ [6] ، نحو : (زيدٌ أَقَائمٌ هو ؟) [7] ، أو لظاهرٍ نحو : (زيدٌ أقَائم [8] أَبُوه ؟) .

وقولُهُ : " مُستَغنًى به عَنِ الخَبَرِ " تحرزٌ منَ الصِّفَةِ الرافعَةِ [9] لغيرِ مستترٍ ، لكنَّهُ غيرُ مستغنًى بِهِ عَنِ الخَبَرِ ، نحو : (أقائمٌ أبوه زيدٌ ؟) فـ (قائم) هُنَا لا يُعرَبُ

---

(١) في الأصل : " ولا " تحريف .

(٢) ذهب المصنّف هنا مذهب ابن الحاجب والرضي وأبي حيان ، فهم يرون أنّ النفي الذي يجب أن يعتمد عليه الوصف ليكونَ مبتدأ يقتصر على (ما) النافية ، ثم أجروا النفي بـ (غير) مجرى النفي بـ (ما) ، وأما ابن مالك فقد أطلق النفي ليتناول النفي بالحرف وبالاسم وبالفعل . ينظر : الكافية ٧٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/١ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والارتشاف ٢٧/٢ و ٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٦٩/١ و ٢٧٠ ، وابن عقيل ١٨٩/١ و ١٩٠ ، وشرح التصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٠/١ و ١٩١ .

(٣) ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وهذا هو الذي ذهب إليه المصنّف وقال عنه إنه المذهب الصحيح ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك ، فجوّزوا وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، وذهب ابن مالك إلى اشتراط ذلك استحساناً لا وجوباً ، فأجازه بدونه على قبح ، ونَسَبَ هذا الرأي إلى سيبويه . ينظر : معاني الفراء ٥٢٠/٢ ، والمقتضب ١٢٧/٤ ، والجمل ٣٧ ، والمفصل ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، وابن عصفور ٥٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ و ٢٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١ و ٣٣٣ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والبسيط ٥٧٧/١ ، والارتشاف ٢٦/٢ و ٢٧ ، والبحر المحيط ٣٩٦/٨ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/١ ، وشرح الشذور ١٨٠ ، وابن عقيل ١٨٩/١ و ١٩٢ و ١٩٤ ، وشرح التصريح ١٥٧/١ و ١٥٨ و ٦٦/٢ و ٦٧ ، والهمع ٦/٢ و ٧ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) في الأصل " أن " تحريف .

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين ، وهو أنّ الوصف الواقع مبتدأ والمعتمد على نفي أو استفهام يجوز أن يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، واشترط الكوفيون والزمخشري وابن الحاجب أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً ، وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع ، فالكوفيون ومن تبعهم لا يجيزون (أقائم أنتما) و (أقائم أنتم) ، وإنما يجيزون : (أقائمان أنتما) و (أقائمون أنتم) . ينظر : شرح التسهيل ٢٦٨/١ ، وشرح الكافية ٨٦/١ و ٨٧ ، والارتشاف ٢٥/٢ ، والمغني ٧٢٣ ، وشرح الشذور ١٨٢ ، وشرح التصريح ١٥٧/١ ، والهمع ٦/٢ ، وحاشية الشيخ ياسين ١٥٧/١ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ .

(٧) في الأصل : " أريد قائم هو " ، والصواب ما أثبت . ينظر : الارتشاف ٢٥/٢ ، والهمع ٥/٢ .

(٨) في الأصل : " قائم " سهو .

(٩) في الأصل : " الواقعة " تحريف .

مبتدأٌ ، وإن كانَ صفةً بعدَ أداة استفهامٍ ، رَافعَةً لغيرِ مُستترٍ ؛ لأنَّ مَرفُوعَهَا لا يُستغنَى بِه عَنِ الخبرِ ، إذْ لو قُلتَ : (أقائمٌ أبوهُ ؟) فقط ، لم يَستقِلّ [1] الكلامُ ، هذا ما يتعلَّقُ بألفاظِ الحدِّ .

واعلَمْ أنَّ هَذه الصِّفَةَ الرَّافعَةَ لما يُستغنَى بِه عَنِ الخبرِ ، تقعُ عَلَى ثلاثة أقسَامٍ [2] :

قسمٌ توافقُ فيه مرفوعَهَا إفراداً ، نحو : (أقائمٌ زيدٌ ؟) ، فيجوزُ الوجهَانِ : أن تكونَ مُبتَدأً ، وما بعدَهَا فاعلٌ بهَا مُغنٍ عنِ الخبرِ ، وأن يكونَ الرفوعُ مبتدأً ، وهي خبرٌ مُقدَّمٌ .

القسمُ الثَّاني : أن تُوافقَ ما بعدَها تَثنيةً أو جَمعاً ، نحو : (أقائمان الزيدان ؟) و (أقائمونَ الزيدونَ ؟) فيتعيَّنُ أن يكونَ الثَّاني مبتدأ فيهمَا ، والأوَّلُ خبراً مُقدَّماً ، إلاّ على لغةِ أَكَلُوني البَراغيث [3] ، فيجوزُ أن يكونَ الثَّاني فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر [4] .

القسمُ الثَّالثُ : أن تُخالفَ مَا بَعدَهَا بأن تكونَ مفرداً ، والمرفوعُ بَعدَهَا مثنًى أو مجموعاً ، / كقولِكَ : (أقائمٌ الزَّيدان ؟) و (أقائمٌ الزيدونَ ؟) فتعيَّنَ أن تكونَ الصِّفَةُ مبتَدأً ، وما بعدها فاعلٌ بهَا مُغنٍ عَنِ الخبرِ ، ولا يجوزُ هنا غيرُ ذلكَ ، فهذا القسمُ مِنَ الصِّفَةِ هو الدَّاخلُ في بَابِ المبتَدأ وجوباً ، والقسمُ الأوَّلُ جَوَازاً ، والقسمُ الثَّاني غيرُ داخلٍ على اللُّغة الفصيحة كما قَرَّرنَا . ٩٤/ ب

وحَقُّ المبتَدأ أن يكونَ معرفةً ؛ لأنَّهُ محكومٌ عليه ، والحكمُ إنَّمَا يَكُونُ عَلَى مَعلومٍ ، إذِ الحكمُ عَلَى المجهولِ مِن كُلِّ وجه لا يُفيدُ . وأَصلُ الخبرِ أن يكونَ نكرةً ؛ لأنَّهُ لو كانَ معرفةً معلومةً عِندَ السَّامعِ ، لم يَكُن في ذِكرِهِ فائدَةٌ ، وكَمَا أنَّ النَّكرةَ

---

(١) في الأصل : " يستقبل " تحريف .

(٢) ينظر : الكافية ٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣١/١ و ٣٣٢ ، وشرح الكافية ٨٧/١ و ٨٨ ، والبسيط ٥٨٤/١ ، والارتشاف ٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/١ و ٢٧٢ ، وأوضح المسالك ١٩٣/١ ، وابن عقيل ١٩٧ - ١٩٩ ، وشرح التصريح ١٥٨/١ .

(٣) هذه اللغة التي يُسمِّيها النحاة : لغة أكلوني البراغيث تُنسب إلى طيِّئ وبني الحارث وأزدشنوءة . ينظر : الارتشاف ٢٦/٢ ، والجنى الداني ١٤٩ ، وتوضيح المقاصد ٦/٢ و ٧ ، وأوضح المسالك ٩٨/٢ ، والمغني ٤٧٨ ، والمساعد ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٨/٢ .

(٤) وذلك لأنّ الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ، ويجوز تثنيته وجمعه على لغة أكلوني البراغيث . ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وشرح الكافية ٨٦/١ و ٨٧ ، والبسيط ٥٨٤/١ ، وابن عقيل ١٩٩/١ .

لا يصحُّ الابتداءُ بهَا إلاّ إذا كانَ فيهَا وجهُ تَخصيص ، فكذلكَ المعرفةُ لا يصحُّ الإخبارُ بهَا إلاّ إذا كانَ فيها وجهُ تنكيرٍ تترتبُ فائدةُ الإخبارُ عليه ، كقوله صلى الله عليه وسلم : " كفَّارةُ الذَّنبِ النَّدامَةُ " [١] ، فـ (النَّدامةُ) هُنَا مَعرِفَةٌ فيها وَجهُ تَنكيرٍ من جهَةِ ما يُسنَدُ إليه ، فلمَّا وقَعَ الإسنَادُ [٢] ، حَصَلَت الفَائدَةُ ؛ لأنَّهُ حَصَلَ عندكَ منْ إسنَادِهَا إلى (كَفَّارَةِ الذَّنبِ) ما لم يكُن ، فتنبَّهْ لذلكَ .

ولم يَشترِطْ سيبويه في الابتداء بالنّكرَة إلاّ شرطاً واحداً ، وهو أن تحصَلَ منْهَا الفَائدةُ [٣] . وقَد تتبَّعَ النَّاسُ مَواضعَ إفادَةِ النَّكرَةِ إذا وَقَعَتْ مبتَدَأً ، فَمنهُم مَنْ أكثَرَ في العَدَدِ ، ومنهُمْ مَن أَقَلَّ ، بحَسَبِ ما ظَهَرَ لكلِّ واحدٍ منهُمْ ، وإذا نَظَرتَ في ذلكَ وَجَدتَّ الفَائدةَ راجعَةً إلى أمرَين :

أَحَدُهُمَا : أَن تكونَ النّكرةُ عامَّةً ، بحَيثُ يكونُ الخبرُ محكوماً بهِ عَلَى جميعِ أفرادِ ذلكَ العامِّ ، فَتَنتَفي [٤] الجَهَالةُ ؛ لأنَّهُ إذا حُكمَ على الجميعِ لم يَحصُلْ لبسٌ ، فَتَحصُلُ الفائدةُ .

والثَّاني : أن [تكونَ] [٥] النكرةُ مَخصوصَةً بوَجه ، بحَيثُ تَقرُبُ منَ المعرفة ، فَيُفيدُ الحكمُ عَلَيهَا ، وتَحتَ هَذَين [٦] الأَمرَينِ يَندَرِجُ / مَا عَدَّدُوهُ من ذَلكَ [٧] . ٩٥/أ

فأمَّا كونُهَا عامَّةً ، فيدخُلُ تَحتَهُ خَمسَةُ مواضِعَ :

الأوَّلُ : المبتَدأُ إذا كان (كُلاً) وما في مَعنَاهُ ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسبَحُونَ ﴾ [٨] .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٢٨٩/١ .

(٢) في الأصل : " و " بعد قوله : " وقع الإسناد " ، وهي زائدة فحذفتها .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٢٨/١ و ٣٢٩ .

(٤) في الأصل " فتبقى " تحريف .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) في الأصل : " هذا " تحريف .

(٧) ينظر مسوغات الابتداء بالنكرة في : شرح التسهيل ٢٩٠/١ - ٢٩٦ ، وابن القواس ٨١٩/٢ - ٨٢٢ ، والمغني ٦٠٩ ومابعدها ، وابن عقيل ٢١٧/١ - ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ٩٦/٣ - ١٠٠ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/١ - ٢٠٨ .

(٨) سورة ياسين ، من آية (٤٠) .

الثَّاني : أسماءُ الشَّرطِ ، كقولِكَ : (مَنْ يُكرِمْني أكرِمْهُ) .

الثَّالثُ : أسماءُ الاستفهامِ ، كقولِكَ : (مَنْ عِندَك ؟) .

الرَّابعُ : أن يُرادَ بِهَا حقيقةُ الجنسِ ، كَقَولِكَ : ([رَجُلٌ] [1] خَيرٌ مِنِ امرَأةٍ) ، و " تَمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادَةٍ " [2] .

الخَامِسُ : أن تكونَ النَّكِرَةُ في سِيَاقِ النَّفيِ ، كقولِكَ : (ما أحَدٌ في الدَّارِ) .

وأمَّا إذا كانَتِ النَّكِرةُ مخصُوصةً ، فيدخُلُ تَحتَها خَمسَةَ عَشَرَ موضِعاً :

الأوَّلُ : أن تكونَ النَّكِرَةُ موصوفَةً ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ ولَعَبدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ ﴾ [3] .

الثَّاني : الصِّفَةُ المنَزَّلَةُ منزِلَةَ الموصُوفِ ، كقولِكَ : (مُؤمنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ) أي : رجُلٌ مُؤمِنٌ خيرٌ مِن مُشرِكٍ ، ولا يكونُ ذلكَ إلاّ إذا كانَتِ الصِّفَةُ تُفيدُ مالاً يُفيدُهُ الموصوفُ ، كالمِثَالِ الَّذي مثَّلناهُ ، فإنَّ (مُؤمِن) يُفيدُ ما يُفيدُهُ (رجلٌ) وأزيَدَ ، فَلَو قُلتَ : (واحدٌ عِندَكَ) تُريدُ : رجُلاً واحداً ، لم يَصِحّ ذَلكَ ؛ لأنَّ (واحِد) لا يَزيدُ على معنَى (رجُل) ، وهذا مِمَّا ذَكَرَهُ الكوفيُّونَ [4] .

الثَّالثُ : أن يُعطَفَ عَلَى النَّكِرةِ موصوفٌ ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ طَاعَةٌ وقَولٌ مَعروفٌ ﴾ [5] إن جَعَلنَا (طاعة) مبتَدأً [6] .

---

(١) زيادة يلتئم بها الكلام . ينظر : ابن عصفور ٣٤٢/١ ، والارتشاف ٤٠/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٥/١ .

(٢) مِنْ أثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في : الموطأ - كتاب الحج - ٢٨٧ ، وتنوير الحوالك شرح على موطأ مالك - كتاب الحج - ٢٨٨/١ ، ونصُّهُ فيهما : " لَتَمْرَةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادةٍ " .

(٣) سورة البقرة ، من آية (٢٢١) .

(٤) ذكر بعض النحويين هذا المسوِّغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ، و لم ينسبوه إلى الكوفين ، ونسبه ابن عصفور إليهم - كما فعل المصنِّف - واستحسنه . ينظر : ابن عصفور ٣٤١/١ ، والارتشاف ٣٩/٢ ، والمغني ٦٠٩ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، وشرح التصريح ١٦٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٨/٣ .

(٥) سورة محمد ، من آية (٢١) .

(٦) قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروف ﴾ يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ والتقدير : أمري طاعة وقول معروف ، ويحتمل أن يكون المحذوف هو الخبر والتقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وهذا الوجه الثاني هو الذي أراده من الآية في هذا الموضع . ينظر : الكتاب ١٤١/١ ، واللمع ١١٤ ، والأشباه والنظائر ١٠٥/٣ ، وينظر كذلك صفحة ٣٩٩ من هذا المصنّف .

الرَّابِعُ : أَن تكُونَ النَّكِرةُ مُقَدَّرَةَ الوصفِ ، كَقَولِهم [١] : " شَـــرٌّ أَهَـــرَّ ذَا نَـــاب [٢] " أي : شَرٌّ عظيمٌ ، وقيلَ إنَّهُ في معنَى الحَصرِ [٣] ، أي : ما أهَرَّ ذا نَـــاب [٤] إلاّ شَـــرٌّ ، والحَصرُ تخصيصٌ ، وهو [٥] مَثَلٌ يُضرَبُ إذَا ظهَرَتْ مَخَايِلُ الشَّرِ وعَلامَاتُهُ .

الخَامِسُ : أن يكونَ المبتَدأُ صِفَـــةً رافِعَـــةً لِمَا بَعدَها ، مُعتَمِدةً عَلَى مَا لَـــهُ صَدرُ الكَـــلامِ ، مِثل : (أقائمٌ [٦] أَخَواكَ ؟) واكتَفَى الأخفَشُ أن تكونَ الصِّفَةُ في معنَـــى الفعـــلِ وإن لَم تَعتَمِدْ [٧] ، نحو : (قائمٌ زيدٌ) ، فيُعرِبُهُ الأخفَشُ مبتَدأً وإن كَـــانَ نكِـــرَةً ؛ لأنَّـــهُ في معنَى الفِعلِ ، / ومَنَعَهُ البَصريُّون [٨] . ٩٥/ ب

السَّادِسُ : أن تُقَيَّدَ [٩] بمَعمولٍ [١٠] يَتَعَلَّقُ بهَا ، كقولِه صلى اللـــهُ عليهِ وسلَّمَ : " أَمـــرٌ بِمَعروفٍ صَدَقَةٌ [١١] ، ونَهيٌ عَن مُنكَرٍ صَدَقَةٌ " [١٢] .

---

(١) هذا مَثَل من أمثال العرب ، يُضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله ، و (ذو الناب) هو الكلب ، و (هَرِيرُ الكلب) : صوتـــه وهو دون النباح ، وأهَرَّه : أي حمله على الهرير . ينظر : الكتاب ٣٢٩/١ ، ومجمع الأمثـــال ٣٧٠/١ ، والمســـتقصى ١٣٠/٢ ، واللسان (هرر) ٢٦١/٥ ، وزهر الأكم ٢٢٩/٣ . ومعناه أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرّ في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك .

(٢) في الأصل : " باب " تصحيف .

(٣) ينظر : الأصول ٩٩/١ ، والمفصل ٢٤ ، وشرح المفصل ٨٦/١ ، وابن عصفور ٣٤٠/١ ، والمقرب ٨٢/١ ، وشـــرح التســـهيل ٢٩٥/١ ، والبسيط ٥٣٩/١ ، والارتشاف ٤٠/٢ ، وابن عقيل ٢٢١/١ ، والهمع ٣٠/٢ .

(٤) في الأصل : " باب " تصحيف .

(٥) في الأصل : " وهو الحصر تخصيصٌ مثلٌ يضربُ " والصواب ما أثبت ؛ لأنه يبيّن علّة الابتداء بالنكرة إن كان الكلام على معنـــى الحصر ، إذ الحصر من أنواع التخصيص ، فـــ (الحصر) مبتدأ و (تخصيص) خبره ، ثم يستأنف الكلام عـــن " شـــر أهـــر ذا نـــاب " فيقول : وهو مثل يُضرب .. الخ .

(٦) في الأصل " أقام " تحريف .

(٧) أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين وقوع الصفة مبتدأ من غير أن تعتمد على نفي أو الاستفهام . ينظر صفحة ٣٥٠ هـــامش رقم (٣) ، وينظر كذلك : وابن عصفور ٣٤١/١ ، والأشباه والنظائر ١١١/٣ .

(٨) اشترط البصريون في الوصف لكي يكون مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام ، فإن لم يعتمد لم يكن مبتـــدأ ، فمثـــل : (قـــائم زيـــد) قائم : خبر مقدم ، وزيد : مبتدأ مؤخر . ينظر صفحة ٣٥٠ هامش رقم (٣) .

(٩) في الأصل " تفيد " تصحيف ، فإنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يتعلق بها معمول تُقَيَّدُ به وتخصّص . ينظر : شرح التســـهيل ٢٩١/١ ، وشرح الشذور ١٨٣ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ .

(١٠) في الأصل : " بمعموله " الهاء ضمير متصل زائد فحذفته .

(١١) في الأصل : " بمعرف " تحريف .

(١٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ونصه : " ..... وأمرٌ بالمعروفِ صدقةٌ ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ ... " (كتاب الصلاة) بـــاب صلاة الضحى ١٥٨/٢ ، و (كتاب الزكاة) باب بيان أنّ اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٨٢/٣ ، وينظر كذلـــك : مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٦٧/٥ و ١٦٨ و ١٧٨ .

السَّابِعُ : أن تكونَ في مَعرِضِ التَّفصيلِ بَعدَ الإجمَالِ [١] ، كَقَولِ الشَّاعِرِ [٢] :

١٠٧- فَيومٌ عَلَينَا وَيَومٌ لَنَا ويومٌ نُسَاءُ [ويَومٌ] [٣] نُسَرّ

الثَّامِنُ : أن تكونَ شَبِيهَةً [٤] بالمعرِفَةِ ، لامتِنَاعِهَا مِنَ الأَلفِ واللاَّمِ ، مِثل : (خَيرٌ مِن زيدٍ أخوكَ) ، فلا يجوزُ دخولُ الألفِ واللاَّمِ مع (مِن) [٥] .

التَّاسِعُ : أن يتقدَّمَ الخَبَرُ في ظرفٍ أو مجرورٍ [٦] ، كَقَولِهِمْ : " أَفْلَحَ مَنْ لَهُ مَالٌ ولَهُ بِرٌّ [٧] " بِكَسرِ البَاءِ ، أي : أَفلَحَ مَن لَهُ [مَالٌ] [٨] وهو يَبِرُّ به الناسَ [٩] . [و] [١٠] مَعنَى اختِصَاصِ الظَّرفِ واضِحٌ [١١] ، ومعنَى اختِصَاصِ الجارِّ والمجرورِ أن يكونَ حرفُ الجَرِّ

---

(١) في الأصل : " الاسمال " تحريف .

(٢) البيت للنَّمِر بن تَولَبْ العُكْلي ، وهو صحابي جليل ، وشاعر مخضرم ، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية وأدرك الإسلام وهو كبير فحسن إسلامه ، وكان جواداً يُشَبَّهُ شعره بشعر حاتم الطائي (ينظر ترجمته في : جمهرة أشعار العرب ٥٤١/٢ ، والشعر والشعراء ٣٠٩/١ ، والإصابة ٥٧٢/٣ ، والخزانة ١٥٦/١) وقد ورد الشاهد في : شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٤٧ ، والكتاب ٨٦/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٢٠/١ ، وابن القواس ٨٢٧/٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١١٣ ، ونهاية الأرب ٦٧/٣ ، والمساعد ٢٣٣/١ ، والعيني ٥٦٥/١ ، والهمع ٣٠/٢ .

(٣) زيادة يلتئم بها البيت .

(٤) في الأصل : " شهبًا " تحريف .

(٥) إذا صَحِبَت (مِنْ) أفعلَ التفضيل جارَّةً للمفضول ، فلا يجوز عندئذٍ تعريفه - أي أفعل التفضيل - بالألف واللام ولا بالإضافة . ينظر : المفصل ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٩٥/٦ ، وابن عصفور ٣٤٠/١ ، والمقرب ٨٢/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وتوضيح المقاصد ١١٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/١ - ٢٨٩ ، وابن عقيل ١٧٦/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٨/٣ .

(٦) اشترط النحويون في الظرف والجار والمجرور ليصحَّ الابتداءُ بالنكرة أن يكونا مختَصَّين ، وكلام المصنِّف بعد سطور يُبيِّن أن أراد هذا الشرط ، فربما أسقط الناسخ كلمة : " مختصَّين " بعد قول المصنِّف : " في ظرف أو مجرور " ، وربما سَهَا المؤلف عن ذِكْرِها أولاً ، ثم شرحها بناءً على اعتقاده أنّه ذكرها . ينظر : شرح المفصل ٨٦/١ ، وشرح الجزولية ٧٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ ، وابن القواس ٨٢٠/٢ ، والارتشاف ٣٩/٢ و ٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ ، والمغني ٦١١ ، وشرح التصريح ١٦٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/١ .

(٧) (البِرُّ) : هو فعل كُلِّ خيرٍ من أيِّ ضربٍ كان ، وبَرَرْتُهُ بِرّاً : وصلْتُهُ . ينظر : اللسان (برر) ٥٣/٤ و ٥٤ .

(٨) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٩) تكررت : " به " بعد كلمة " الناس " فحذفتها .

(١٠) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١١) ذكر النحاة أنّ ظرف الزمان المختص هو ما دلّ على زمان بعينه مخصوص ، وجاز عليه الانتقال والتقضّي ، سواء أكان نكرة أم معرفة ، وقالوا : هو ما وقع جواباً لمتى ، ومنه أيضاً ما يُخصّص بالإضافة : كـ (يوم الجمل) ، أو بالألف واللام كـ (اليوم) و (الليلة) ، أو بالصفة مثل : (قعدتُ عندك يوماً قعد عندك فيه زيد) ، وأمّا ظرف المكان المختص فهو ما له أقطار تحصره ، وله بنية وهيئة يتميز بها من غيره نحو : (المسجد) و (الدار) . ينظر : التبصرة والتذكرة ٣٠٥/١ ، وشرح المفصل ٤١/٢ و ٤٣ ، وابن عصفور ٣٢٧/١ ، وابن القواس ٥٤٩/١ ، وشرح الكافية ١٨٤/١ ، والارتشاف ٢٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٨٦/٢ ، والهمع ١٣٧/٣ و ١٣٨ و ١٥٢ و ١٥٣ .

داخلاً على مَعرفَة كَمَا في المثَال ، وإنَّمَا تَخصَّصَت النَّكرَةُ بتَقدُّم الظَّرف أو المجرور دُونَ تَأخُّرهمَا ؛ لأنَّكَ إذَا سَمعتَ الظَّرفَ أو المجرُورَ أوَّلاً ، شَعَرتَ بمُستَقرٍّ فيهمَا يَحتَمل لكُلِّ شَيءٍ ، فَتَتوجَّهُ النَّفسُ إلى تَخصيصه ، فإذا قيلَ بعدَ ذلكَ : (رجُلٌ) حَصَلَت الفَائدَةُ [١] ؛ لأنَّ ما في ذهنكَ قَد تخصَّصَ ، إذ [٢] (الرَّجُلُ) خاصٌّ بالنِّسبَة إلى [٣] مَا كانَ في الذِّهن ، بخلاف ما لو تقدَّمَ (رجُل) ، وتأخَّرَ الظَّرفُ أو المجرورُ ، فإنَّكَ حينئذ إنَّمَا تَسمعُ أوَّلاً مجهولاً لا يَتعلَّقُ الذِّهنُ به ، ولا يتوجَّهُ إلى الشُّعُور بشَيءٍ [٤] من أحواله ، فإذا ذُكرَ الظَّرفُ أو المجرورُ بَعدَ ذلكَ ، لم يَقَعْ منَ السَّامع موقعاً ، ولم تَحصُلْ لَهُ فائدةٌ ، إذْ هو خَبرٌ عَن مجهُولٍ باقٍ عَلَى جَهالَته ، فيُفطَنُ لذلكَ .

العاشرُ : أن تكُونَ النَّكرةُ محصورةً ، كمثلِ : (ما قامَ إلا رجُلٌ) .

الحادي عَشَرَ : أن تكونَ في المعنَى مضَافَةً إلى الفَاعلِ ، كقوله عَزَّ وجَلَّ : ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [٥] ، وقوله تَعَالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [٦] ، التَّقديرُ : سلامُنَا عليكُمْ ، / الأصلُ : نُسَلِّمُ سَلاماً عليكُمْ ، ثُمَّ حُذفَ الفعلُ وبَقيَ المصدَرُ ، فَرُفعَ ليَدُلَّ عَلى الثُّبوت والاستمرار [٧] ، ولهَذا قالُوا إنَّ سلامَ إبراهيمَ عليه السَّلامَ كانَ أبلَغَ من سلامِ الملائكة عليهم السَّلامُ ؛ لأنَّهُ قال : (سلامٌ) بالرَّفع [٨] ، والمثَالانِ المتقدِّمَانِ ٩٦/ أ

---

(١) في الأصل : " و " بعد كلمة : " الفائدة " ، وهي زائدة فحذفتها .

(٢) في الأصل : " إذا " تحريف .

(٣) في الأصل : " إذا " بعد قوله : " بالنسبة إلى " وهي زائدة فحذفتها .

(٤) في الأصل : " السعور بسى " .

(٥) سورة الزمر ، من آية (٧٣) .

(٦) سورة المطففين ، من آية (١) .

(٧) قال الرضي في شرحه للكافية (٩١/١) : " الأصل : سلمك الله سلاماً ، ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقي المصدرة منصوباً ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدوث ، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ، أزالوا النصب الدال على الحدوث ، فرفعوا (سلاماً) ، وكذلك أصل : (ويل لك) هلكت ويلاً ، أي : هلاكاً ، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً لغبار معنى الحدوث " . وينظر كذلك : الكتاب ٣٣٠/١ ، والتبصرة والتذكرة ٢٦٢/١ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، وابن القواس ٨٢١/٢ ، والبحر المحيط ٢٤١/٥ ، وحاشية الصبان ٢٢١/١ .

(٨) يشير المصنف إلى آية (٦٩) من سورة هود ، وهي قوله عز وجل : ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى ، قالوا : سلاماً قال سلامٌ فما لبث أن جاء بعجل حينئذ ﴾ قال ابن كثير في تفسيره ٤٥١/٢ : " قال علماء البيان : هذا أحسن مما حيّوه ؛ لأنَّ الرفع يدل على الثبوت والدوام " . ينظر كذلك : تفسير أبي السعود ٦٨/٣ ، وروح المعاني ٩٤/١٢ ، ولابن القيم الجوزية رأيٌ آخر في هذا الموضع . ينظر : بدائع الفوائد ١٥٧/٢ .

يُعَبِّرونَ [١] عَنْهُمَا بِمَا فِيهِ معنَى الدُّعاء [٢] .

الثَّاني عَشَرَ : أن تكونَ بمَعنَى التَّعَجُّب ، وهو قِسمَان :

تَعَجُّبٌ [٣] صريحٌ ، كَقَولِكَ : (عَجِبْتُ لِزَيدٍ) ، وهو كالنَّوعِ الذي قَبلَهُ في التَّقديرِ .

وتعجُّبٌ غَيرُ صَرِيحٍ يُفهَمُ مِنَ القَرائِنِ ، كَما جَاءَ في الحَديث : " سُبحانَ اللّه بَقَرةٌ تَتَكَلَّمُ " [٤] ، فـ (بقرةٌ) هُنَا مُبتَدأٌ نَكرَةٌ ، وصَحَّ الابتداءُ بِهَا لِمَا فِيهَا [٥] مِن مَعنَى التَّعجُّب ، ووَجهُ تَخصيصِهَا أنَّهُ لَمَّا خَرجَتْ عَن نَظَائِرِهَا ، صَارَتْ كأنَّهَا مُعيَّنَةٌ [٦] لخصُوصِهَا بِمَا فِيهَا مِنَ الأمرِ الموجبِ للتَّعَجُّب ، وكَذلكَ الكلامُ في (ما) من قَولِهِمْ : (ما أحسَنَ زيداً) ، إذا قُلنَا إنَّهَا نَكرَةٌ غَيرُ موصُوفةٍ [٧] .

الثَّالثَ عَشَرَ : أن تُضافَ إلى نَكرَةٍ ، كَقَولِهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيهِ وسلَّمَ : " خَمسُ صلواتٍ فرضهُنَّ اللّهُ على العِبَادِ في اليومِ والليلة " [٨] .

الرَّابعَ عَشَرَ : أن يكونَ الخبرُ مُحقِّقَ الثبوتِ ، كَقَولِكَ : (أرَجُلٌ في الدَّارِ أمِ امرأةٌ ؟)

---

(١) في الأصل : " فيعبرون " الفاء زائدة فحذفتها .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٨٧/١ ، وابن عصفور ٤٠/١ ، وابن القواس ٨٢١/٢ ، والبسيط ٥٣٨/١ ، والمغني ٦١٢ .

(٣) في الأصل : " تعني " تحريف .

(٤) اخرجه الإمام البخاري في صحيحه - كتاب بدء الخلق - ١٤٩/٤ .

(٥) في الأصل : " فيهما " تحريف .

(٦) في الأصل : " معسه " .

(٧) (ما) التعجبية اسم في موضع رفع على الابتداء ، واختلف النحويون في معناها : فذهب سيبويه والخليل وجمهور البصريين إلى أنّها نكرة تامة غير موصوفة ، وهي بمعنى : شيء ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، وهذا القول هو الذي أراده المصنّف هنا ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية ، والجملة بعدها خبر عنها ، ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين ، وذهب الأخفش وطائفة من الكوفيين إلى أنها موصولة ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف لازم الحذف ، وهذا هو المشهور من أقوال الأخفش ، وله قولان آخران : أحدهما وافق فيه قول سيبويه ، والثاني أن (ما) نكرة موصوفة بمعنى : شيء ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف وجوباً . ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ و ١٧٧ ، والأصول ٩٩/١ ، والجمل ٩٩ ، والمفصل ٢٧٧ ، وأسرار العربية ١١٢ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، والكافية ٢١١ ، وابن عصفور ٥٨٢/١ و ٥٨٣ ، وشرح التسهيل ٣١/٣ و ٣٢ ، وابن القواس ٩٥٨/٢ ، وشرح الكافية ٣٠٩/٢ و ٣١٠ ، والارتشاف ٣٣/٣ ، والجنى الداني ٣٣٧ ، والمغني ٣٩٢ ، وشرح التصريح ٨٧/٢ .

(٨) أخرجه الإمام مالك والإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي بلفظٍ فيه بعض الاختلاف في غير موضع الشاهد . ينظر : الموطأ - باب صلاة الوتر - ٩٠ ، ومسند الإمام أحمد ٣١٥/٥ و ٣١٧ و ٣١٩ و ٣٢٢ ، وصحيح البخاري - كتاب الإيمان - ١٧/١، وصحيح مسلم - كتاب الإيمان - ٣١/١ ، وسنن أبي داود - كتاب الصلاة - ١١٥/١ ، و - أبواب الوتر - ٦٢/٢ ، وسنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - ٤٤٩/١ ، وسنن النسائي - كتاب الصلاة - ٢٢٧/١ و ٢٣٠ .

لأنَّ كونَهَا في الدَّارِ محقَّقُ الثبوتِ ، وإنَّمَا سَأَلَ [١] عَن تَعيينِ أحَدهمَا [٢] ، فَلاَ بُدَّ من أحَدِهمَا في الدَّارِ ، من [٣] رجل أوِ امرأة ، والحصرُ تخصيصٌ كَمَا تقدَّمَ [٤] .

الخامسَ عَشَرَ : أن تكونَ جَواباً لسَائلٍ يقول : (مَن عندَك [٥] ؟) فَتَقول في جَوَابِه : (رجُلٌ عندي) ، فـ (رجل) هُنَا واقعٌ على وجه الخصُوصِ ؛ لأنَّ السُّؤالَ على ما هو أعمُّ من (رَجُل) ، فالجوابُ بـ (رجُلٍ) تخصيصٌ بَعدَ عمومٍ .

فَهَذه عشرونَ موضعاً يَصحُّ فيهَا الابتداءُ بالنكرة ، خَمسَةٌ داخلةٌ تحتَ معنَى العمومِ ، والباقي داخلٌ تحتَ معنَى الخصُوصِ ، وقَد انتهَوا إلى أكثرَ من ذلكَ [٦] ، ولا يخرُجُ ما زَادُوهُ / عَمَّا ذَكَرنَاهُ من معنَى العمومِ والخصوصِ . ٩٦/ ب

واختلفُوا هَلِ الفَاعلُ هو أصلُ المرفوعاتِ أمِ المبتَدأُ على ثَلاثَة أقوالٍ : فقيلَ الفَاعلُ هو الأصلُ [٧] ، وقيلَ المبتَدأُ [٨] ، وقيلَ كُلُّ واحدٍ منهُمَا هو أصلٌ في نَفسه [٩] ، والظَّاهرُ أصليةُ الفَاعلِ ، لأنَّهُ مرفوعٌ بعَاملٍ لفظيٍّ ، والعَمَلُ بحُكمِ الأصلِ للعَوامِلِ اللفظيَّةِ ، وعاملُ المبتَدَأ معنَويٌّ [١٠] ، فَلاَ يكونُ أصلاً .

---

(١) في الأصل حرف " ل " فقط ، وسقطت باقي حروف الكلمة ، وقد أثبت ما يستقيم الكلام بمثله .

(٢) في الأصل : " في الدار " بعد قوله " أحدهما " ، وهو من انتقال النظر ، ولا موضع لها هنا فحذفتها .

(٣) في الأصل " في " تحريف .

(٤) ينظر صفحة ٣٥٤ .

(٥) في الأصل " عند " تحريف . ينظر : الارتشاف ٤٠/٢ ، والهمع ٢٩/٢ .

(٦) ينظر : شرح الشذور ١٨٢ ، وابن عقيل ٢١٧/١ - ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ١٠٨/٣ - ١١٦ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/١ - ٢٠٨ .

(٧) يُعزى هذا المذهب إلى الخليل ، واختاره جماعة من النحاة منهم : الزجاجي والزمخشري وابن يعيش ، وقال ابن يعيش عن هذا المذهب : " الذي عليه حُذّاق أصحابنا " . ينظر : المفصل ١٨ ، وشرح المفصل ٧٣/١ ، وشرح الكافية ٢٣/١ و ٧١ ، والبسيط ٢٥٩/١ ، والهمع ٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٩٣/٣ . وقال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ : " وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذيل عديم الفائدة " ، وهو نحو ما نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان ٤/٢ .

(٨) يُعزى هذا المذهب إلى سيبويه وابن السراج ، واختاره جماعة من النحاة منهم : ابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك . ينظر : الأصول ٥٨/١ ، وأسرار العربية ٧٨ ، وشرح المفصل ٧٣/١ ، وابن عصفور ٣٥٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٤/١ و ٢٨٣ ، وشرح الكافية ٢٣/١ ، والهمع ٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٩٣/٣ .

(٩) نُسب هذا القول إلى الأخفش وابن السراج وأبي علي الفارسي ، واختاره ابن بابشاذ والرضي . ينظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٨٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٣/١ و ٧٠ ، والبسيط ٢٥٩/١ ، والهمع ٤/٢ .

(١٠) ذهب المصنّف إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي . ينظر صفحة ٣٦٠ .

قولُهُ فيه [١] :

والاسمَ دونَ عاملٍ فيه ظهَـرْ بالابتداء ارفَعهُ وارفَعِ الخَـبَرْ
كقَولِنَا حقٌّ وليـــسَ يبطُـلُ بهَلْ وبَلْ وكلّ مَالاَ يَعمَـلُ [٢]

نَبَّهَ في البيت الأوَّل عَلَى أنَّ المبتدأ اسمٌ مُجَرَّدٌ عَنِ العَوامِلِ اللفظيَّة ، مرفـــوعٌ بالابتداء ذو خَبَرٍ مَرفُوعٍ ، فَأشَارَ إلى كونه اسماً بقوله : " والاسمَ " يَعـني : أو مَـا في معنَاهُ ، وقَد تقدَّمَ [٣] ، وأشَارَ إلى أنَّهُ مُجَرَّدٌ عَنِ العَوامِلِ اللفظيَّـة بقَولـه : " دونَ عاملٍ فيه ظَهَر " ، وعَبَّرَ بقَوله : " ظَهَر " لكَونه لفظيّاً ؛ لأنَّ العَاملَ المعنويَّ خفـيٌّ [٤] ، إذْ هو غيرُ مَنطوق به ، وأشَارَ إلى كَونه مَرفوعاً بقَوله : [" ارفَعـهُ "] [٥] ، [و] [٥] " ارفَعِ الخبر " ، يُريدُ : وارفعِ الخَبَرَ بِمَا رَفعتَ المبتدأ .

وأمَّا إعرابُ البَيت فالأحسَنُ في " اسمٍ " أن يكونَ مَفعولاً بِفعلٍ مُقدَّرٍ من باب الاشـتغَال ؛ لأنَّ الفعلَ المتأخّرَ أمرٌ [٦] كَمَا سيأتي في بابـه [٧] ، و " دونَ " ظَـرفٌ في موضعِ الحَالِ ، و " ظَهَر " صفةٌ لـ " عاملٍ " ، و " بالابتداء " مُتعلّقٌ بـ " ارفَعـهُ " ، والضَّميرُ في قوله : " ارفَعهُ " عائدٌ إلى " الاسمِ " ، وقولُهُ : " ارفَعهُ " [٨] إمَّـا في موضـعِ الخَبَرِ إن قُلنَا إنَّ " اسم " مُبتَدأٌ ، وإمَّا مُفسّرٌ للفعلِ المقَدَّرِ ، إن قُلنَا إنَّهُ [٩] مفعـولٌ [١٠] .

---

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته اجتهادي في قراءتها .

(٢) في " م " لوحة (٤٨/ أ) .

(٣) ينظر صفحة ٣٤٩ .

(٤) في الأصل : " حقيقي " تحريف .

(٥) زيادة يلتئم بها الكلام .

(٦) إذا اشتغل الفعل عن الاسم بضميره ، ارتفع - أي الاسم - بالابتداء ، وصار الفعل خبره ، أو انتصب بفعل مضمر يـدل عليـه الظاهر ، والرفع أجود إلا إذا كان الفعل طلبياً فيُختار النصب ، والرفع جائز . ينظر : الجمل ٣٩ ، والإيضاح العضـدي ٣٦/١ ، والتبصرة والتذكرة ٣٣٢/١ ، والمفصل ٥٢ ، وشرح المفصل ٣٧/٢ ، والكافية ٩٧ ، وابن عصفور ٣٦٤/١ ، والبسيط ٦٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٢/٢ ، وابن عقيل ٥٢٦/١ .

(٧) ينظر : شرح المنحة لوحة (١٠٧ / ب) .

(٨) في الأصل : " وارفَع " سهو ؛ لأن جملة " ارفعه " في البيت هي التي تكون في موضع الخبر ، أو مفسّره للفعـل المقـدّر ، وأمّـا قوله : " وارفع الخبر " فهي معطوفة عليها .

(٩) الضمير في قوله : " إنّه " عائد على " اسم " .

(١٠) المختار القول الثاني ، والأول جائز . ينظر هامش رقم (٦) .

فتقديرُ البيتِ : والاسمَ في حالِ كَونِهِ دُونَ عَامِلٍ [١] ارفَعهُ بـالابتِداءِ ، وارفَـعِ الخَـبَرَ بِمَا رفَعتَ بِـهِ المبتَـدأَ ، ودلَّ / علـى أنَّ عـامِلَ المبتَـدأ معنـويٌّ ؛ لأنَّـهُ نَـصَّ علـى أنَّ الابتِداءَ هو الرَّافِعُ ، والابتِداءُ أمرٌ معنَويٌّ . ٩٧/أ

وقَدِ اختلفُوا في الرَّافِعِ للمبتَدأ على أربَعَةِ أَقوالٍ :

الأولُ : أنَّ العَامِلَ الابتِداءُ [٢] ، وهو الاعتِنَاءُ [٣] ، فَجَعَلَهُ أولاً لفظاً ، كقولِك : (قائمٌ زيدٌ) .

الثَّاني : تجريدُهُ عَنِ العَوامِلِ اللفظيَّةِ والإسنَادِ إليهِ [٤] .

الثَّالِثُ : شَبَهُهُ بالفَاعِلِ في كونِهِ يَطلُبُ خبراً عَنْهُ كما يطلُبُ الفاعِلُ فِعلاً [٥] .

الرَّابِعُ : أنَّهُ مرفوعٌ بالخَبَرِ [٦] ، وهو اختيار الكوفيين [٧] .

---

(١) أي : دون عاملٍ لفظيٍّ .

(٢) ذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، ثم اختلفوا في رافع الخبر : فذهب قوم منهم الأخفش والرماني وابن معط وابن يعيش إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، ونسب هذا الرأي أيضاً لابن السراج ، وذهب غيرهم إلى أنه يرتفع بالمبتدأ وحده ، ومن هؤلاء : سيبويه والفارسي وابن جني ، وذهب آخرون منهم : المبرد والزجاج وابن السراج إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً . ينظر : الكتاب ١٢٦/٢ و ١٢٧ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ ، والجمل ٣٦ ، والإنصاف ٤٤/١ - ٤٦ ، وشرح المفصل ٨٤/١ و ٨٥ ، وابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ، وابن القواس ٨١٦/٢ و ٨١٧ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ و ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١٥٨/١ و ١٥٩ ، والهمع ٨/٢ .

(٣) اتفق البصريون على أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، ثم اختلفوا في معنى الابتداء : فذهب بعضهم إلى أنّ معناه الاعتناء والاهتمام بالاسم ، وهذا الذي عليه أصحاب هذا القول الأول ، وذهب آخرون إلى أن معناه التجرد من العوامل اللفظية والإسناد إليه ، وهذا الذي عليه أصحاب القول الثاني . ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٩/١ و ١٠٠ ، والمفصل ٢٤ ، وشرح المفصل ٨٤/١ و ٨٥ ، وابن عصفور ٣٥٦/١ و ٣٥٧ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والبسيط ٥٣٥/١ و ٥٤٣ و ٥٤٤ ، وأوضح المسالك ١٩٤/١ ، والهمع ٨/٢ .

(٤) ذهب الجرمي والسيرافي والزمخشري وابن عصفور وكثير من البصريين إلى أنّ المبتدأ مرفوع بتجرده عن العوامل اللفظية والإسناد إليه ، والخبر عندهم مرفوع بالتجرد والإسناد كذلك ، وأصحاب هذا القول هم في الحقيقة يرون أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء ، ولكنهم يفسرون الابتداء بالتجرد والإسناد . ينظر : التبصرة والتذكرة ٩٩/١ و ١٠٠ ، والمفصل ٢٤ ، وشرح المفصل ٨٤/١ و ٨٥ ، وابن عصفور ٣٥٦/١ و ٣٥٧ ، وشرح التسهيل ٢٧١/١ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والبسيط ٥٣٥/١ و ٥٤٣ و ٥٤٤ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، والمساعد ٢٠٦/١ ، والهمع ٨/٢ .

(٥) لم أجد من النحويين من ذكر هذا القول إلا ابن عصفور ولم ينسبه إلى أصحابه قال : " ومنهم من ذهب إلى أنّ الرافع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ، وهذا باطل " . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ .

(٦) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، واختاره أبو حيان . ينظر : الإنصاف ٤٤/١ و ٤٥ ، وشرح المفصل ٨٤/١ ، وابن عصفور ٣٥٦/١ و ٣٥٧ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، وابن القواس ٨١٧/١ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، والارتشاف ٢٨/٢ و ٢٩ ، وشرح التصريح ١٥٩/١ ، والهمع ٨/٢ .

(٧) في الأصل " اختار الكوفيون " والصواب ما أثبت .

واختُلِفَ أيضاً في الرَّافِعِ للخَبَرِ على أقوالٍ :

الأوَّلُ : أنَّ الرَّافِعَ لَهُ المبتَدأُ فقط ، وهو اختيار الكوفيين [١] .

الثَّاني : تَجريدُهُ عَنِ العَوامِلِ اللفظيَّةِ ، وإسنَادُهُ إلى المبتدأ [٢] .

الثَّالِثُ : الابتِدَاءُ فَقَط [٣] .

الرَّابعُ : الابتِداءُ والمبتدأُ معاً [٤] .

وكُلُّ مَن جَعَلَ المبتدأَ عامِلاً في الخبرِ [٥] لَزِمَهُ وجودُ عامِلٍ واحِدٍ في مَعمولَينِ مِن نَوعَينِ ، ليسَ أحَدُهُما تابعاً لِلآخَرِ ، وذلك غَيرُ موجودٍ في كَلاَمِهِم ، وبَيَانُهُ : أنّ المبتدأَ إذا جَعَلنَاهُ رافِعاً للخبرِ ، فَقَد يرفَعُ الفَاعِلَ مع ذلِكَ كقولِكَ : (القَائمُ أَبوهُ زيدٌ) ، فيكونُ عامِلاً لرفعَينِ [٦] ، وإذَا جَعَلنَا الخبرَ رافِعاً للمبتَدَأ ، فقَد يرفَعُ الفَاعِلَ أيضاً مع ذَلِك ، كقولِك : (زيدٌ القائمُ أبوهُ) ، فيكونُ عامِلاً لرفعينِ [٧] ، ومَن

---

(١) القول بأن المبتدأ وحده هو العامل في الخبر هو اختيار الكوفيين ، وكذلك اختيار سيبويه وأبي علي وابن جني وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك . ينظر الصفحة السابقة ، هامش رقم (٢) و (٦) ، وينظر كذلك : الكتاب ١٢٦/٢ و ١٢٧ ، واللمع ١٠٩ و ١١٠ ، والإنصاف ٤٤/١ و ٤٥ ، وشرح المفصل ٨٥/١ ، وشرح الجزولية ٧٤٢/٢ و ٧٤٣ ، وابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ و ٢٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٤/١ ، وابن القواس ٨١٧/٢ ، وشرح الكافية ٨٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، والمساعد ٢٠٥/١ و ٢٠٦ ، وشرح التصريح ١٥٨/١ ، وشرح الأشموني ١٩٣/١ .

(٢) إلى هذا ذهب الجرمي والسيرافي والزمخشري وابن عصفور وكثير من البصريين . ينظر الصفحة السابقة هامش رقم (٤) .

(٣) إلى هذا ذهب الأخفش والرماني وابن معط وابن يعيش ، ونُسب هذا الرأي لابن السراج وأبي البقاء العكبري . ينظر : الصفحة السابقة هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : الإنصاف ٤٤/١ و ٤٥ ، وشرح المفصل ٨٥/١ ، وابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٠/١ ، وابن القواس ٨١٦/٢ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، والمساعد ٢٠٥/١ ، وشرح التصريح ١٥٩/١ ، والهمع ٨/٢ .

(٤) هذا مذهب المبرد والزجاج وابن السراج ، وذهب ابن الأنباري إلى أنّ الابتداء هو العامل بواسطة المبتدأ . ينظر الصفحة السابقة هامش رقم (٢) ، وينظر كذلك : المقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٤/١ - ٤٦ ، وشرح المفصل ٨٥/١ ، وابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧١/١ ، وابن القواس ٨١٧/١ ، وشرح التصريح ١٥٩/١ ، والهمع ٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٤/١ .

(٥) في الأصل : " المبتدأ " سهو .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، وشرح التصريح ١٥٩/١ ، وهمع الهوامع ٨/٢ .

(٧) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٥٦/١ : " ومنهم من ذهب إلى أنه - أي المبتدأ - ارتفع بالخبر ، وذلك فاسد ؛ لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : (زيد قائم أبوه) على أن يُجعل : (أبوه) فاعلاً لـ (قائم) ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدّى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له في كلامهم " .

جَعَلَ الابتِداءَ عامِلاً في المبتدأ والخَبَرِ ، لزمَـهُ أن يكـونَ العَـامِلُ مَعنَويـاً [١] . والـذي جَرَى عَلَيهِ المُعرِبُونَ أنَّ الابتِداءَ رافِعٌ للمبتَدَأ ، والمبتَدأُ رافِعٌ للخبَرِ [٢] .

ثُمَّ نبَّهَ في البيـتِ الثَّاني على مِثـالِ المبتَـدَأ والخَـبَرِ بقَولِـهِ : " كقولنـا حـقٌّ " ، وإذا دَخَـلَ علَـى المبتَـدأ حَـرفٌ لا يَعمَـلُ ، لا يُغيِّرُهُ [٣] عَـن حُكـمِ الابتِـداءِ ، وإلى هَذَا أشَارَ بقولِهِ : " ولَيسَ يَبْطُلُ بِهَلْ وبلْ وكُـلِّ مـالا يَعمَـلُ " يُعـني : وليـسَ يَبطُـلُ حُكمُ / الابتِداءِ بِدخُولِ (هَل) و (بَل) [٤] علـى المبتَـدَأ ، وكُـلِّ مَـالا يعمَـلُ مِـنَ الحروفِ . ٩٧/ ب

واعلَمْ أنَّ الدَّاخِلَ على المبتَدَأ والخَبَرِ عَلَى ثلاثَةِ أنواعٍ :

قِسمٌ : لا زائِدٌ ولا عـامِلٌ ، فَهَـذا لا يُغيِّرُ حكـمَ الابتِـداءِ ، وإنْ غـيَّرَ المعنَـى بِحَسَـبِ مَعنَاهُ ، فإنَّكَ إذا قُلتَ : (زيدٌ قائِمٌ) كنتَ قَد حَكَمتَ بالقيامِ عَلَى زيدٍ مُحقّقاً ، فـإذا قُلتَ : (هَل زيدٌ قائِمٌ ؟) صارَ نِسبَةُ القِيامِ إليـهِ مَشـكُوكاً فِيـهِ ، إذْ لا يُستَفهَمُ إلاَّ عَمَّا [٥] يكونُ مُحتَمِلاً للثُّبوتِ والنَّفيِ .

القِسمُ الثَّاني : عامِلٌ زائِدٌ مثل : (بِحَسبِكَ زيـدٌ) [٦] ، فهـذا لا يُغـيِّرُ [٧] كونَـهُ [٨] مبتدأً ، وإنْ غَيَّر الإعراب .

القِسمُ الثَّالِثُ : عامِلٌ غيرُ زائِدٍ كَـ (كَانَ) وأَخَواتِهَا ، يَنسخُ حُكمَ الابتِداءِ ، فيتغـيَّرُ الإعرابُ بِحَسَبِ عَمَلِهِ .

قولُهُ :

---

(١) في الأصل : " المعنوي " والصواب ما أثبته .

(٢) وهو ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي وابن جني وجمهور البصريين ، وتبعهم ابن مالك . ينظر صفحة ٣٦٠ هامش رقم (٢) ، وصفحة ٣٦١ هامش رقم (١) .

(٣) في الأصل : " ليس فغيره " تحريف .

(٤) تكررت " بل " في الأصل فحذفتها .

(٥) في الأصل : " على ما " والصواب ما أثبت .

(٦) ينظر صفحة ٣٤٩ هامش رقم (١) .

(٧) في الأصل : " يعتبر " تحريف .

(٨) في الأصل : " للثبوت والنفي " قبل كلمة : " كونه " ، وهي من انتقال النظر ، ولا معنى لها في هذا الموضع .

وإن يَكُن في الخَبَرِ استِفهَامُ قَدِّمْ لُزوماً مِثلَ : (أينَ الشَّامُ ؟) [١]

يَعرِضُ في هذا البَيتِ لِبَعضِ [المواضِعِ] [٢] الَّتِي يَلزمُ فِيهَا تَقديمُ [٣] الخَبَرِ ، فَذكَرَ أَنَّهُ إذا كانَ في الخَبَرِ مَعنَى الاستفهَامِ لَزِمَ تَقديمُهُ ، وهو المرادُ بقَولِهِ : " وإن يكُن في الخَبَرِ استفهَامُ قَدِّمْ لَزُوماً " أي : قَدِّمِ الخَبَرَ ، ومَثَّلَهُ بقَولِهِ : " أينَ الشَّامُ ؟ " فـ (أينَ) خَبَرٌ مُقدَّمٌ ، و (الشَّامُ) مبتَدأٌ مؤخَّرٌ ، ووَجَبَ [٤] تَقديمُ الخَبَرِ لِمَا في أَينَ [مِن] [٥] معنَى الاستِفهَامِ ، والاستفهَامُ يَستَحِقُّ الصَّدرَ ، هذا الذي ذَكَرَ في البيتِ .

وبَسطُ هَذِهِ المسألَةِ أنَّ الخبرَ أصلُهُ التأخيرُ ، والمبتدأُ أَصلُهُ التَّقديمُ ، ثُمَّ إنَّ الخَبَرَ بِحَسَبِ التقديمِ والتَّأخيرِ عَلَى ثَلاثَةِ أَقسَامٍ : قِسمٌ يجِبُ فِيهِ تَقديمُهُ ، وقِسمٌ يَجِبُ فيهِ تَأخِيرُهُ ، وقِسمٌ أَنتَ فيهِ بالخِيَارِ [٦] .

الأوَّلُ [٧] : أن يَتَّصِلَ المبتَدأُ [٨] بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى شَيءٍ في الخَبَرِ ، نحو : (عَلَى التَّمرَةِ زُبداً مِثلُهَا) [٩] ، فـ (مِثلُهَا) مبتَدأٌ قَدِ اتَّصَلَ بِهِ ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى (التَّمرَة) ، وهي شَيءٌ في الخَبَرِ ، فَلَو أخَّرنَا الخَبَرَ وقلنَا : (زُبداً مِثلُهَا على التَّمرَةِ) لَعَادَ الضميرُ عَلَى ما بَعدَهُ [١٠] / لفظاً ومعنًى ، وذلكَ لا يجوزُ إلاّ في ٩٨/أ

---

(١) في " م " لوحة (٤٨/أ) .

(٢) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٣) في الأصل : " تقدير " تحريف .

(٤) في الأصل : " وخب " تصحيف .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٦) القول بجواز تقديم الخبر حيث لا مانع هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فقد منعوه ، وسيشير المصنِّف إلى ذلك عند حديثه عن هذا القسم . ينظر صفحة ٣٦٨ .

(٧) يقصد الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر وجوباً ، وينظر مواضع تقديم الخبر وجوباً في : ابن عصفور ٣٥٣/١ ، وابن القواس ٨٣٩/٢ ، وشرح التصريح ١٧٤/١ - ١٧٦ ، والهمع ٣٥/٢ و ٣٦ ، وشرح الأشموني ٢١٢/١ و ٢١٣ .

(٨) في الأصل : " المبتد " تحريف .

(٩) ذكر النحاة هذا المثال بصيغة أخرى وهي : " عَلَى التَّمرَةِ مثلُها زُبْداً " ، وموضع الشاهد موجود في الصيغتين ، وهو تقديم الخبر على المبتدأ الذي يشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر . ينظر : الفصول ٢٠٠ ، وشرح الكافية ٩٨/١ ، والبسيط ٥٨٨/١ ، وابن عقيل ٢٤١/١ ، وشرح الأشموني ٢١٢/١ .

(١٠) في الأصل : " بعد " والصواب ما أثبت .

مواضِعَ [١] لَيسَ [٢] هذا مِنهَا ، [وزُبداً] [٣] في المَثَالِ مَنصُوبٌ عَلَى التّمييزِ ، ومِنهُ قولُهُ عليهِ السَّلامُ : " مِنْ حُسنِ إسلامِ المرءِ تَركُهُ مَا لا يَعنِيهِ " [٤] .

الثّاني : أن يكونَ في الخَبرِ معنَى الاستِفهاميَّةِ ، نحو : (كيفَ زيدٌ ؟) فـ (كيف) خبرٌ وجَبَ تقديمُهُ لما فيهِ مِن معنَى [الاستِفهَامِيَّةِ] [٥] ، وهَذَا الَّذِي نَبَّهَ عَلَيهِ في البيتِ ومثَّلَهُ بـ (أينَ الشَّامُ ؟) .

الثّالِثُ : أن يكونَ تقديمُ الخبرِ هو المسوِّغُ للابتدَاءِ [بالنكرةِ] [٦] نحو : (لِزيدٍ غُلامٌ) ، فـ (غلامٌ) : مبتدأٌ نَكرةٌ ، ولا مُسوِّغَ للابتداءِ بِهِ إلاّ تقدُّمُ الخبرِ [٧] المجرور ، فتَعيَّن تَقديمُهُ [٨] لِئَلاَّ يَنْخَرِمَ بجوازِهِ الابتداءِ [٩] ، فلو كانَ ثَمَّ مسوِّغٌ غيرُهُ لجازَ [١٠] التَّقديمُ والتَّأخيرُ ، نحو : (لِزيدٍ غُلامٌ صالحٌ) ؛ لأنَّ وَصفَ المبتدأ مسوِّغٌ للابتِداءِ ، فَلاَ يَبطُلُ الابتداءُ لو أخَّرنَا [١١] الخبرَ .

الرَّابعُ : أن يُرادَ حَصرُ الخَبَرِ في المبتَدَأ نحو : (إنَّما القائمُ زيدٌ) ، فالمعنَى أنَّ القيامَ

---

(١) المواضع التي يجوز أن يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سبعة ، يرجع إليها في : شرح ابن عصفور ١١/٢ وما بعدها ، وابن القواس ٦٤٦/١ وما بعدها ، والبسيط ٣٠٣/١ و ٣٠٤ ، والمغني ٦٣٥ - ٦٤١ ، والأشباه والنظائر ٧٧/٣ - ٧٩ ، والهمع ٢٢٧/١ وما بعدها .

(٢) في الأصل : " كليس " ، الكاف زائدة فحذفتها .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى . ينظر : حاشية الصبان ٢١٢/١ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب حسن الخلق - ٦٥٠ ، وأحمد في مسنده ٢٠١/١ ، وابن ماجه في سننه - كتاب الفتن - ١٣١٦/٢ ، والترمذي في سننه - كتاب الزهد - ٣٨٢/٣ .

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٦) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٧) في الأصل " في " بعد كلمة " الخبر " زائدة فحذفتها .

(٨) القول بوجوب تقديم الظرف أو الجار والمجرور خبراً عن المبتدأ النكرة مما لا يتضمّن معنى الدعاء ، هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وأما الأخفش والكوفيون فأجازوا في مثل هذا وجهين : الأول : هو الذي أوجبه جمهور البصريين ، والثاني : أن يكون الاسمُ المرفوعُ بعد الظرف أو المجرور فاعلاً لهما ؛ وذلك لأن اعتماد الظرف أو الجار والمجرور على استفهام أو نفي لجواز إعمالهما ليس بشرطٍ عندهم . ينظر : المفصل ٢٥ ، وابن عصفور ٣٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٠١/١ ، وشرح الكافية ٨٧/١ و ٩٩ ، والبسيط ٥٨٥/١ ، والارتشاف ٤٣/٢ ، والمغني ٥٧٨ و ٥٧٩ ، والهمع ١٣١/٥ .

(٩) في الأصل : " لئلا ينحرم بجواز فا لابتد " تحريف . ويقصد أنّه لو تقدم المبتدأ والحال هذه لالتبس الخبر بالوصف ، وبقي المبتدأ دون خبر ، فلا يتم الكلام ، وينتقض الابتداء .

(١٠) في الأصل : " لخار " تصحيف .

(١١) في الأصل : " أحدنا " تحريف .

محصُورٌ في المبتَدَأ ، فَلَو أخَّرتَ الخبرَ انعَكَسَ المعنَى ، وصارَ (زيد) محصوراً في القِيامِ .

الخامِسُ : أن يكونَ المبتَدأُ (أنَّ) واسمَهَا وخَبَرَها غَيرَ مَقرونَةٍ بـ (أَمّا) التَّفصِيلِيَّةِ ، نحو قولِكَ : (عِندِي [أَنَّ] [١] زيداً قائمٌ) ؛ ويجوز [٢] لو أخَّرُوا الخَبَرَ [في] [٣] مثل : (أمّا أَنَّكَ قَائمٌ فَعِندِي) ؛ لأنّه لا يُفصَلُ بين (أَمَّا) و (أَنَّ) ، فَحَصَل الأَمنُ مِن دُخُولِ (إنَّ) المكسُورة عَلَيهَا [٤] .

السَّادِسُ : أن يكونَ المبتدأُ بعدَ (إذا) الفجائية [٥] ، نحو : (خرجتُ فإذا الأسَدُ) إن قُلنَا إنَّ (إذا) ظَرفُ مكانٍ في موضِعِ الخبرِ ؛ لأنَّهَا لو كانَت ظرفَ زَمَانٍ لَم يصِحّ الإخبارُ بِهَا عَنِ الجُثَّةِ [٦] ، ولو كانَتْ حَرفاً لَبَطَلَ أن تكُونَ خبراً ، وإنَّمَا وَجَبَ تَقَدُّمُ الخَبَرِ في مِثلِ هَذا حَملاً لـ (إذَا) الفجائيَّةِ عَلَى (إذا) الشَّرطيَّة لاستحقاقِهَا الصَّدرَ .

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى . ينظر : ابن عصفور ٣٥٣/١ ، وابن القواس ٨٣٩/٢ ، وشرح التصريح ١٧٤/١ .

(٢) في الأصل : " لأنهم " ، وقد أثبت ما يستقيم به الكلام . ينظر : شرح التسهيل ٣٠١/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٧١/١ ، وابن القواس ٨٣٩/٢ ، وشرح الكافية ٩٩/١ و ١٠٠ ، والارتشاف ٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٣/١ ، وشرح التصريح ١٧٤/١ ، والهمع ٣٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٣/١ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) لأنّ (إنّ) المكسورة ، و (أنْ) التي بمعنى لعل لا تدخلان في هذا الموضع ؛ إذ كلّ منهما مع معمولها جملة تامة مستقلة ، و (أمّا) لا يُفصل بينها وبين الفاء بجملة تامة ، وإنما يُفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه . ينظر : شرح التسهيل ٣٠١/١ ، وشرح الكافية ١٠٠/١ ، وأوضح المسالك ٢١٤/١ ، وشرح التصريح ١٧٥/١ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢١٤/١ .

(٥) اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال : الأول : أنها ظرف زمان ، وهو مذهب الزجاج والرياشي ، واختاره الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، وقال ابن مالك إن هذا هو ظاهر كلام سيبويه ، والثاني : أنها ظرف مكان ، وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني ، واختاره ابن الخياط وابن عصفور ، والثالث : أنها حرف ، وهو مذهب الكوفيين والأخفش ، واختاره ابن مالك ، فإذا قيل : (خرجتُ فإذا الأسدُ) صحّ كون " إذا " الفجائية عند المبرد ومن تبعه خبراً مقدّماً ؛ لأنّ ظروف المكان تقع أخباراً عن الجثث ، ولم يصح ذلك عند الزجاج ومن تبعه ؛ لأن ظرف الزمان لا يُخبر به عن الجثة ، وقد أجابوا بأنه على حذف مضاف والتقدير : فإذا حصول الأسد ، ولم يصح ذلك أيضاً عند الأخفش والكوفيين ؛ لأنّ الحرف لا يُخبر به ، فيكون الخبر عندهم محذوف والتقدير : خرجت فإذا الأسد حاضر . ينظر : الكتاب ٢٣٢/٤ ، والمقتضب ٥٦/٢ و ١٧٨/٣ و ٢٧٤ ، والكشاف ٤٩٠/٣ و ٤٩١ ، وشرح المفصل ٩٤/١ و ٩٥ ، وشرح التسهيل ٢١٤/٢ ، وشرح الكافية ١٠٣/١ ، والارتشاف ٣١/٢ و ٢٤٠ ، والجنى الداني ٣٧٣ - ٣٧٥ ، والمغني ١٢٠ و ١٢١ ، والهمع ١٨٢/٣ ، وشرح الأشموني ٢٠٧/١ .

(٦) ينظر صفحة ٣٨٢ و ٣٨٣ .

وأمَّا الموضعُ الَّذِي يجبُ فيهِ تقديمُ المبتَدأ ، ففي عَشَرَةِ مواضِعَ [١] :

الأوَّلُ : إذا كان [٢] / المبتدأ [٣] مَحصُوراً في الخَبَرِ ، مثل : (إنَّمَا زيدٌ قَائمٌ) ، فَزَيدٌ مَحصُورٌ في القِيَامِ ، فَليسَ لَهُ صِفةٌ غيرُهُ ، وأمكَنَ أن يَكونَ غَيرُ زيدٍ قائماً [٤] ، ولَو قَدَّمنَا الخبرَ لانحصر [٥] المعنَى ، فكانَ القيامُ مَحصوراً في زيدٍ ، فَلا يُوجَدُ قائمٌ غيرُهُ . ٩٨/ ب

الثَّاني : أن يكُونَ المبتدأُ صِفَةً مُفرَدَةً رافِعَةً لما بَعدَها ، مُعتمِدَةً عَلَى حَرفِ استفهامٍ أو نَفيٍ ، مُخَالِفةً لمرفُوعِهَا ، بأن تكونَ مفرَدةً والمرفوعُ مثنًى أو مجموعٌ [٦] ، نحو : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) و (أقائمٌ الزيدونَ ؟) فالفَاعِلُ هُنَا سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ ، والفَاعِلَ لا يجوزُ تقديمُهُ .

الثَّالِثُ : أن يكُونَ المبتَدأُ ضميرَ الأمرِ والشَّأنِ ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٧] ، فَلَو قَدَّمنَا الخبرَ لَفَسَّرنَا ضميرَ الشَّأنِ بما قَبلَهُ ، وذلِكَ لا يجوزُ [٨] .

الرَّابِعُ : أن يَكونَ المبتَدأُ مِمَّا لَهُ صَدرُ الكلامِ ، نحو : (مَنْ أَبُوك ؟) .

الخَامِسُ : أن يكونَ المبتَدأُ مُضَافاً لِمَا لَهُ صَدرُ الكلامِ ، نحو : (غُلامُ مَنْ أنتَ ؟) .

السَّادِسُ : أن تَدخُلَ على المبتَدَأ لامُ الابتِداء ، نحو قوله تَعَالى : ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى ﴾ [٩] .

---

(١) ينظر مواضع تقديم المبتدأ وجوباً في : ابن عصفور ٣٥٣/١ ، وابن عقيل ٢٣٢/١ ، وشرح التصريح ١٧٠/١ - ١٧٣ ، والهمع ٣٣/٢ و ٣٤ .

(٢) تكررت " إذا كان " في الأصل فحذفتها .

(٣) في الأصل : " الخبر " سهو " . ينظر : شرح الكافية ٩٨/١ ، والبسيط ٥٩٠/١ ، وابن عقيل ٢٣٥/١ .

(٤) جملة : " وأمكن أن يكون غير زيدٍ قائماً " لم ترد في الأصل في هذا الموضع ، وإنما جاءت في السطر الذي يليه ، وذلك بعد قوله : " فلا يوجد قائم غيرُه " ، وهو من انتقال النظر بعد كلمة " غيره " الأولى إلى ما بعد الثانية في السطر الذي يليه .

(٥) كذا في الأصل ، ولو قال : " لانعكس " لكان أوضح .

(٦) ذلك لأنّ الوصف في هذه الحالة يتعيّن أن يكون مبتدأ . ينظر صفحة ٣٥١ ، وينظر كذلك : توضيح المقاصد ٢٧١/١ و ٢٧٢ ، وأوضح المسالك ١٩٣/١ ، وابن عقيل ١٩٧/١ - ١٩٩ .

(٧) سورة الإخلاص ، آية (١) .

(٨) يُفسَّر ضمير الشأن بجملة بعده هي الخبر ، ولا يجوز أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه . ينظر : شرح المفصل ١١٤/٣ ، والكافية ١٤٩ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣٤/١ ، وابن القواس ٨٤٢/٢ ، وشرح الكافية ٢٧/٢ و ٢٨ ، والارتشاف ٤٨٤/١ و ٤٨٥ ، والمغني ٦٣٦ ، والهمع ٢٣٢/١ .

(٩) سورة الضحى ، آية (٤) .

السَّابِعُ : أن يكُونَ المبتَدأُ (ما) التَّعجُّبيَّة ، نحو : (ما أَحسنَ زَيداً) .

الثَّامنُ : أن يكونَ المبتدأُ في معنَى الأمرِ ، وقَد جُزِمَ به الجوابُ [١] ، نحو قولِهِمْ : " حَسْبُكَ [٢] يَنَمِ الناسُ " [٣] أي : تأخَّرْ يَنَم [٤] النَّاسُ ، وهو مَثَلٌ [٥] يُضرَبُ لمن يطلَبُ منهُ التَّأخيرُ [٦] .

التَّاسعُ : أن يكونَ المبتَدأُ والخبرُ مَعرفَتين ، [ولا تُوجَدُ] [٧] قرينَةٌ تعيِّنُ الخبرَ [٨] ، كقولِكَ : (زيدٌ القائمُ) ، فَلَو كانَ ثَمَّ قَرينةٌ تُعيِّنُ الخبرَ لجازَ التَّقديمُ ، كَقَولِ حَبيب الطَّائيّ يَصِفُ القلَمَ :

١٠٨- * لُعَابُ الأَفَاعي القَاتلاتِ لُعَابُهُ * [٩]

---

(١) الأمر والنهي قد يُجَابان بالجزم ، وكذلك ما كان في معنى الأمر والنهي . ينظر : المفصل ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٤٩/٧ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٣ .

(٢) في الأصل كلمة يشبه رسمها : " حسد " تحريف . ينظر : المفصل ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٤٩/٧ .

(٣) من أقوال العرب : ينظر : الكتاب ١٠٠/٣ ، والمفصل ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٤٩/٧ ، والارتشاف ٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ ، والهمع ٤٤/٢ .

(٤) في الأصل : " تاحريم " والصواب ما أثبت .

(٥) تكررت : " وهو مَثَل " فحذفتها .

(٦) كذا في الأصل ، ولا يتفق هذا التفسير مع معنى القول ، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٩/٧ : " وقولهم : " حسبك ينم الناس " كأن إنسانا قد كان يكثر الكلام ليلاً ، ويصيح بحيث يقلق من يسمعه ، فقيل له ذلك ، أي : اكتفِ واقطع من هذا الحديث فإن تفعل ينم الناس ولا يسهروا " . فينبغي أن تكون عبارة المصنِّف كالتالي : " أي : اسكت ينم الناس ، وهو مثل يضرب لمن يطلب منه السكوت " . ينظر كذلك : الارتشاف ٣٣/٢ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٨) إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولا توجد قرينة تعين الخبر ، تساوت رتبتهما أو اختلفت ، يجب الحكم بابتدائية المقدَّم ، هذا هو المشهور . ينظر : المفصل ٢٦ و ٢٧ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، والكافية ٧٧ ، وابن عصفور ٣٥٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٦٦/١ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، والارتشاف ٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٦/١ ، وشرح التصريح ١٧١/١ ، والهمع ٣٢/٢ . وفي هذه المسألة أقوال أخرى : قيل : يجوز تقدير كلٍ منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : إنّ الأعمّ هو الخبر ، وقيل : إن المشتق هو الخبر ، وقيل : إنه بحسب المخاطب ، فالمعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر ، وقيل : إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما هو المبتدأ ، فإن تساويا فالمقدَّم هو المبتدأ . ينظر : ابن عصفور ٣٥٤/١ ، والارتشاف ٣٨/٢ و ٣٩ ، والمغني ٥٨٨ ، و ٥٩٠ ، وشرح التصريح ١٧٢/١ ، والهمع ٢٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(٩) صَدْرُ بيت عَجُزُه : وأَرِيُ الجَنَى اشتَارَتْهُ أيدٍ عَوَاسِلُ

وهو أحد أبيات عشرة في وصف القلم ، من قصيدة لأبي تمام مدح بها محمد بن عبد الملك الزيات ، و (الجَنَى) : اسم عام يقع على كل ما اجتُني ، ويجوز أن يُسمَّى العسل جَنًى ؛ لأنه يُجنَى من مواضع النحل ، و (الأَرِيُ) : العَسَل ، ولعموم الجَنَى في اللفظ حَسُنَت إضافةُ الأَرِي إليه ، وهي إضافة تخصيص ، و (اشْتَارَتْهُ) : استخرجته ، و (العَواسِل) : جمع عاسلة أي : مستخرِجَة . ينظر : ديوان أبي تمام ١٢٣/٣ ، ودلائل الإعجاز ٢٥٨ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الكافية ٩٨/١ ، والإيضاح للقزويني ٨١ ، والخزانة ٢١٤/١ ، وحاشية الشيخ ياسين ٣٥٣/١ .

فـ " لُعَابُ الأَفَاعِي " خبرٌ مقدَّمٌ ، و " لُعابُهُ " مبتدأٌ [١] مؤخَّرٌ ، وجـازَ تَقديـمُ الخَـبرِ [مع] [٢] كونِهمَا مَعرفتينِ ، بحُصُولِ القَرِينَةِ المعنويَّةِ ، فإنَّهُ عُلِمَ تَشبيهُ لُعـابِ القَلَـمِ بِلُعَابِ الأَفاعي لا بِالعَكسِ .

العاشِرُ : أن يكونَا نَكِرَتين ، / لِكُلٍّ واحِدٍ منهما [٣] مُسوِّغٌ للابتِـدَاءِ كالمسـوِّغِ الـذي في الآخَـرِ ، دونَ قَرينَـةٍ تُعيِّـنُ الخَـبَرَ [٤] ، كَقولِـكَ : (أَفضَـلُ مِـن زَيـدٍ أفضَـلُ مـن عَمـرٍو) ، فَلَـو كـانَ ثَـمَّ قرينـةٌ لجـازَ التَّقديـمُ ، كَقَولِـهِ صَلَّـى اللَّـهُ عَلَيـهِ وَسَـلَّمَ : " مِسـكِينٌ رَجُـلٌ لا زَوجَ لَـهُ ومِسـكِينةٌ امـرأةٌ لا زوجَ لَهَـا " [٥] ، التقديـرُ : رَجـلٌ مِسكِينٌ رَجُلٌ لا زوجَ له ، وامرأةٌ مسكينةٌ امرأةٌ لا زَوجَ [لها] [٦] ، فقـدَّمَ الخَـبَرَ ، وإن كانتـا نكرتـين مُسـتَوِيَتين [٧] في المسـوِّغ وهـو الوصـف [٨] ، لدلالـةِ القرينـةِ المعنويَّةِ عَلَى الخبرِ ؛ إذْ معلومٌ أنَّـهُ صلـى اللـه عليـه وسَلَّم إنَّمَـا أرادَ أن يُخبِرَ عَـنِ الرَّجُلِ الَّذِي لا زَوجَ [لَهُ] [٩] بأنَّهُ مِسكِينٌ ، وعَـنِ المـرأةِ الَّتِـي لا زَوجَ لَهَـا بأنَّهَـا امرأةٌ مِسكِينةٌ . ٩٩/أ

وأمَّا الموضِعُ الذي أَنتَ فِيهِ بالخِيَارِ ، فحيثُ تعدَمُ موجباتُ التقدِيمِ ومُوجِبَاتُ

---

(١) في الأصل " موبتدأ " تحريف .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) في الأصل " منها " تحريف .

(٤) هذا هو المشهور . ينظر : المقرب ٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٨/١ ، وابن القواس ٨٤١/٢ ، والارتشاف ٤١/٢ ، والمغني ٥٨٨ ، وابن عقيل ٢٣٢/١ و ٢٣٣ ، والهمع ٣٢/٢ . وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأً وخبراً مطلقاً ، وقيل: إنّ المشتق هو الخبر وإن تقدَّم ، وقيل : إنّ الأعم هو الخبر ، وقيل : إنه بحسب المخاطب ، فالمعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر . ينظر : المغني ٥٩١ ، وحاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(٥) أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن أبي نجيح مرسلاً : قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " مسكين مسكين رجل ليست له امرأة ، قيل : يا رسول الله وإن كان غنيّاً ذا مال ، قال : وإن كان غنياً من المال ، قال : ومسكينة مسكينة امرأة ليس لها زوج ، قيل : يا رسول الله وإن كانت غنيّة أو مكثرة من المال ، قال : وإن كانت " . ينظر : شعب الإيمان ٣٨٢/٤ ، ومجمع الزوائد - باب الحث على النكاح وما جاء في ذلك - ٢٥٢/٤ ، وكنز العمال ٣٩٠/٦ .

(٦) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) في الأصل : " مسورين " تحريف .

(٨) في الأصل : " الوصع " تحريف .

(٩) زيادة يقتضيها المعنى .

التَّأخيرِ [١] ، إلاّ أنَّ تقديمَ المبتَدأ أولى لأنَّهُ الأصلُ ، والموافِقُ لما يقتضيهِ العَقلُ ؛ لأنَّ الخبرَ حُكمٌ ، ولا يُحكَمُ إلاَّ بَعدَ حُضُورِ المحكُومِ عَلَيه ، فينبغي أن تَذكُرَ المبتَدأ أوّلاً ، ثُمَّ تَحكُمَ عليهِ ، ولِهذا قَالَ بعضُهُمْ [٢] إنَّ الأصلَ في المرفوعَاتِ المبتدأ [٣] ، بِخِلافِ الفَاعِلِ فإنَّهُ جَاءَ عَلَى غَيرِ القَاعِدَةِ العقليَّةِ ؛ إذِ الحُكمُ وهو الفِعلُ [٤] ، ورَدَ قبلَ المحكومِ عليهِ وهو [٥] الفَاعِلُ .

وقَد أنكَرَ الكوفيُّون جوازَ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ ، إلاّ أن يكونَ هناك ما يُوجبُ ، فَيُضطَرَّ إلى ذلِكَ ، وأمَّا عَلَى الجوازِ فَلاَ [٦] ، والنُّصُوصُ تَصدُمُهُمْ فيما قَالُوه ، فَمِن ذلِكَ قولُهُ تبارَكَ وتَعَالى : ﴿ سَوَاءً مَحيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [٧] ، فقَد تبيَّنَ أنَّ (سَوَاء) خبرٌ لِتنكِيرِهِ ، وأنَّ (مَحياهُمْ) مُبتَدأٌ لِتَعرِيفِهِ ، ومِن ذلِكَ قولُهُمْ : " مَشنُوءٌ مَن شَنَأَكَ " [٨] أي مَكرُوهٌ [٩] مَن كَرِهَكَ [١٠] ، ومِثلُهُ كَثيرٌ بِحَيث لا يُنكَرُ ، ولا يُرَدُّ إلى جِهَةِ الشُّذوذِ .

---

(١) القول بجواز تقديم الخبر حيث لا مانع هو مذهب البصريين . ينظر : الجمل ٣٧ ، والمفصل ٢٤ ، والإنصاف ٦٥/١ - ٧٠ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وابن عصفور ٣٥٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٦٦/١ ، وابن القواس ٨٤٢/٢ ، والبسيط ٥٧٧/١ و ٥٩١ ، والارتشاف ٤٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ .

(٢) في الأصل : " لبعضهم " اللام زائدة فحذفتها .

(٣) هذا مذهب سيبويه وابن السراج ، واختاره ابن الأنباري وابن عصفور وابن مالك . ينظر صفحة ٣٥٨ .

(٤) في الأصل : " العقل " تحريف .

(٥) في الأصل : " وأبو " تحريف .

(٦) ينظر : الإنصاف ٦٥/١ - ٧٠ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وابن القواس ٨٤٢/٢ ، والارتشاف ٤٥/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ ، وابن عقيل ٢٢٨/١ و ٢٢٩ ، والهمع ٣٧/٢ .

(٧) سورة الجاثية ، من آية (٢١) . وهذا على قراءة الرفع في : (سواء) ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب . ينظر : السبعة ٥٩٥ ، والكشف ٢٦٨/٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ٢٣٢/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(٨) في الأصل : " مسنو من سناك " تصحيف ، وقد ورد هذا القول في كتب النحو كما يلي : " مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك " أي : مُبغضٌ مَنْ يبغضك . ينظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمسائل الحلبيات ٢٥٦ ، والمفصل ٢٤ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وابن عصفور ٣٥٣/١ ، وابن القواس ٨٤٢/٢ ، والبسيط ٥٧٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ .

(٩) في الأصل : " نكروه " تحريف ، فالرجُلُ المشْنُوء : هو المُبْغَض . ينظر : إصلاح المنطق ٢٨٤ ، والصحاح (شنأ) ٥٧/١ ، والبسيط ٥٧٧/١ ، واللسان (شنأ) ١٠١/١ و ١٠٢ ، والتاج (شنأ) ٨١/١ .

(١٠) كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته هو اجتهادي في قراءتها .

قولُهُ :

/ وتَنصِبُ الظَّرفَ وإن كانَ خَبَرْ وَقولُهُمْ في الدَّارِ زيدٌ مُحتَضَرْ ٩٩/ ب

تَنصِبُهُ حَالاً بحيث الخَبَرُ في الدَّار وارفَعْ إذْ بِهِ قَد تُخبِرُ [١]

ذَكرَ في هذينِ البَيتَينِ مَسأَلَتَين :

الأولى : مَسألةُ الظَّرفِ إذا وقَعَ خبراً .

والثانية : مَسأَلَةُ المبتَدأ إذا جَاءَ مَعَهُ جَارٌّ ومَجرُورٌ وغَيرُهُ ، وكُلُّ واحِدٍ مِنهُمَا يَصلُحُ أَن يكُونَ خبراً ، والظَّرفُ في ذَلِكَ كالمجرورِ .

فأمَّا مَسأَلةُ وقُوعِ الظَّرفِ خَبَراً ، فتَعَرَّضَ لَهَا في صَدرِ البَيتِ الأوَّلِ ، فَذَكَرَ أنَّ الظَّرفَ إذا وقَعَ خَبَراً بَقِيَ على نَصبِهِ [٢] ، وإليه أَشَارَ بقَولِهِ : " وتَنصِبُ الظَّرفَ وإن كانَ خَبَرْ " ، وَوَقَفَ على " خَبَر " بالسُّكُون ، وهيَ إحدى [٣] اللغاتِ في المَنوَّنِ إذا وُقِفَ عَليهِ كما تقدَّمَ [٤] ، وإنَّمَا أُبقِيَ الظَّرفُ على نَصبِهِ ؛ لأنَّهُ لَيسَ بِخَبَرٍ حقيقَةً ، وإنَّمَا هو نائبٌ عَنِ الخبرِ النَّاصِبِ لَهُ [٥] ، فحُذِفَ الخبرُ و [٦] أُقيمَ الظَّرفُ مَقامَهُ ، وأُبقِيَ عَلَى نَصبِهِ لِيدُلَّ على ناصِبِهِ المحذُوفِ .

---

(١) في " م " لوحة (٤٨/ أ) .

(٢) إذا كان الظرف الواقعُ خبراً غيرَ متصرِّف لزم نصبه إجماعاً . ينظر : شرح ملحة الإعراب ٧٩ ، وشرح المفصل ٩٠/١ و ٩٦ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/١ ، وشرح الكافية ٩٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦/٢ . فإن كان الظرف متصرفاً فللمسألة فروع كثيرة يرجع إليها في : شرح التسهيل ٣٢٠/١ - ٣٢٤ ، وشرح الكافية ٩٤/١ - ٩٦ ، والارتشاف ٥٦/٢ - ٥٩ ، والهمع ٢٤/٢ - ٢٦ ، وحاشية الصبان ٢٠٣/١ .

(٣) في الأصل : " أحد " تحريف ؛ لأن " اللغات " مؤنث .

(٤) ينظر : صفحة ١٢١ .

(٥) في هذه المسألة خلاف : فقد ذهب ابن كيسان والسيرافي إلى أنّ الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، أما الظرف أو الجار والمجرور فهو معمول للخبر ونائب عنه ، وتبعهما ابن يعيش وابن مالك وابن هشام ، وإلى هذا ذهب المصنِّف ، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنّ الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقة ، وأنّ العامل المحذوف صار نسياً منسياً ، وهناك قول ثالث نسب إلى الرضي وهو أنّ الخبر هو مجموع العامل المحذوف والظرف أو الجار والمجرور . ينظر : اللمع ١١٢ ، وشرح المفصل ٩٠/١ ، وشرح التسهيل ٣١٨/١ ، وشرح الكافية ٩٣/١ ، والارتشاف ٥٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٠١/١ ، والمساعد ٢٣٦/١ ، وشرح التصريح ١٦٦/١ ، والهمع ٢٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/١ .

(٦) في الأصل : " أو " تحريف .

واختلفُوا في تقديرِ الخبرِ في مثلِ هذا ، [فإذا] [١] قلت : (زيدٌ عنْدَكَ) أو [٢] (زيدٌ في الدَّارِ) ، فمنهُمْ مَن قَالَ : نُقَدِّرُ مُستَقِراً ؛ لأنَّ الخبرَ أَصلُهُ الإفرادُ ، ومنهُمْ مَن قَال : نُقَدِّرُ استَقَرَّ [٣] ؛ لِأنَّا قَد وَجَدنَا تقديرَ الفِعل يتعيَّنُ في الصِّلَةِ إذا كانَتْ ظَرفاً أو مجروراً [٤] ، كقولِكَ : (أعجَبَني الذي عندَك) أو (الذي في الدَّارِ) ، فتَعَيَّنَ هُنَا أن نُقَدِّرَ : الذي استَقَرَّ عِندَكَ ، والذي استقرَّ في الدَّارِ ؛ لأنَّكَ لو قُلتَ : مُستَقِرٌّ لأدَّى إلى أن تكونَ الصِّلَةُ مفرَدَةً ، والواجبُ أن تكونَ جُملةً ، فإذا تَعَيَّنَ تقديرُ الفِعلِ في بَعضِ المواضِعِ ، حَمَلنَا غيرَهُ عَلَيهِ ، وهَذِهِ المسألةُ سَنَزِيدُهَا بَيَاناً [٥] عِندَ الكلامِ عَلَى وقُوعِ الظَّرفِ خبراً فيما بَعد [٦] .

وأمَّا المسألةُ الثَّانيةُ ، فَقَد تَعَرَّضَ لَهَا / في عَجُزِ البيتِ الأوَّلِ بقولِهِ : " في الدَّارِ زيدٌ مُحتَضَرْ " ، ومِن هذا المثالِ تُفهَمُ صورَةُ المسألةِ ، فقَد جَاءَ في المثالِ جارٌّ ومجرورٌ وهو " في الدَّارِ " ، وغيرُ المجرورِ وهو " مُحتَضَر " [٧] ، وكِلاَهُما [٨] يَصلُحُ أن يكونَ خَبَراً عَنِ المبتَدأ الذي هو " زيد " ، ثم ذَكَرَ الحُكمَ في البيتِ الثَّاني ، فَذَكَرَ أنَّكَ تنصِبُ " مُحتَضَر " على الحَالِ ، إن [٩] جَعَلتَ " في الدَّارِ " خبراً ، فالمضمَرُ في ١٠٠/أ

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٢) في الأصل " أ " سهو .

(٣) اختلف النحاة في تقدير الخبر المحذوف : فذهب ابن جني وابن عصفور وابن مالك إلى أنّه اسم فاعل وقدّروه بمُستقرّ ، ونسب الرضي وابن يعيش هذا الرأي لابن السراج ، وذهب الفارسي والزمخشري وابن الأنباري وابن يعيش وابن الحاجب والرضي إلى أنّ المحذوف فعل ، وقدّروه باستقرّ ، وقد ذكر ابن الأنباري والمرادي أنّ هذا هو رأي جمهور البصريين ، ينظر صفحة ٣٨٨ ، وقد نُسب كلا الرأيين إلى سيبويه والأخفش . ينظر : الأصول ٦٣/١ ، والإيضاح العضدي ٤٣/١ و ٤٧ ، واللمع ١١٢ ، والإنصاف ٢٤٥/١ و ٢٤٦ ، وشرح المفصل ٨٦/١ و ٩٠ ، والكافية ٧٦ ، وابن عصفور ٣٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٣١٧/١ و ٣١٨ ، وابن القواس ٨٣١/٢ ، وشرح الكافية ٩٢/١ و ٩٣ ، والبسيط ٥٤٧/١ ، والارتشاف ٥٢٥/١ و ٥٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/١ ، والمساعد ٢٣٥/١ و ٢٣٦ ، وأوضح المسالك ٢٠١/١ ، والهمع ٢٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠١/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٧/١ ، وشرح المفصل ١٥١/٣ ، وابن عصفور ١٧٩/١ و ٣٤٤ ، والبسيط ٥٤٨/١ ، وابن عقيل ٢١٣/١ ، وشرح التصريح ٣٤٠/١ ، والهمع ٢٢/٢ .

(٥) في الأصل : " اسنريدهـ بنا " وما أثبته هو اجتهادي في قراءتها .

(٦) ينظر صفحة ٣٨٢ .

(٧) في الأصل : " مختصر " تصحيف ، وقد تكرر التصحيف بهذا الشكل في هذه الكلمة كلما تكررت في السطور التالية .

(٨) في الأصل : " وكلامنا " تحريف .

(٩) في الأصل : " فإن " الفاء زائدة فحذفتها .

قولِهِ : " تَنصِبهُ " راجِعٌ إلى " مَحتَضَر " ، ثُمَّ نبَّهَ عَلَى الوجهِ الآخَرِ ، وهـو أن تَرفَـعَ " مُحتَضَراً " ، وتجعَلَ " في الدَّارِ " ، مُتعلِّقاً بِهِ .

[و] [(١)] إلى الوجهِ الأوَّلِ أشَارَ بقولِهِ : " تَنصِبُهُ حَالاً بحيثُ الخبرُ في الـدَّارِ " ، وإلى الوجهِ الثَّاني أشارَ بقولِهِ : " وارفَعْ إذْ بِهِ قَد تُخبرُ " يعني : وارفَعْ " مُحتَضَـراً " إذا جَعَلتَهُ خَبَراً ، فالضميرُ في قولِهِ : " بِهِ " عائدٌ إلى " محتضر " [(٢)] .

وهُنَا انتِهَاءُ كلامِهِ في المبتَدأ والخبرِ ، ولابُـدَّ مِـن بَسـطِ الكـلامِ في الخَـبَرِ ، فـإنَّ المسألَتينِ [(٣)] اللَّتَينِ ذَكَرَهُمَا فيهِ ضِمنَ هَذينِ البيتينِ لا تَفِيانِ بالغَرَضِ ، فتقـولُ : أمَّـا حقيقةُ الخبرِ المصطلحِ [عليه] [(٤)] هنا فهو : الجزءُ [(٥)] الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفائِـدةُ مع المبتَـدأ ، كقولِكَ : (زيدٌ قائمٌ) ، فـ (قـائمٌ) هـو الَّـذي تَمَّـتْ بـهِ الفَـائِدةُ ، وهـو الخـبرُ . وأمَّا أحكامُ الخبرِ ، فاعلَمْ أنَّهُ عَلَى ثلاثَةِ أقسَامٍ : مُفرَدٍ ، وجُملَـةٍ ، ومـا يقـومُ مقـامَ الجملةِ [(٦)] .

فأمَّا إفرادُهُ فهو الأصلُ ، ويعني بالإفرادِ هُنَا : ما هو في نظيرِ الجملَةِ ، وإنَّما قلنَا إنَّ الأصـلَ إفرادُهُ ؛ لأنَّهُ مشبَّـهٌ بالفَاعِلِ ؛ لأنَّهُ الجزءُ الثَّاني المرفُوعُ مِنَ الجملَةِ ، كما

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) في الأصل جاءت هذه الجملة : " بعد الذي حواه الشأن " بعد قوله : " محتضر " ولا معنى لها هنا ولا تعلّق بالسياق فحذفتها .

(٣) في الأصل : " المسلمتين " تحريف .

(٤) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٥) في الأصل : " المجرء " تحريف .

(٦) قال ابن أبي الربيع : " ورأيت من يُخطِّئ قول النحويين : خبر المبتدأ يكون على ثلاثة أقسام ، ويقول : إنّما ينبغي أن يقولوا : خبر المبتدأ على قسمين : أحدهما مفرد ، والآخر جملـة " ، وجمهـور النحويـين يـرون أنّ الخـبر قسـمان : مفـرد وجملـة ، وأمّـا الظـرف والمجرور فيجب أن يتعلقا بمحذوف إن وقعا خبراً ، فإن قدرت المحذوف اسمَ الفاعل ، فهو من قبيل الخـبر المفـرد ، وإن قدرتـه فعـلاً كان من قبيل الجملة ، وهو الذي ذهب إليه المصنِّف . وقيل الظرف والمجرور قسم برأسه ، وهو مذهب ابن السراج نقله عنه تلميـذه الفارسي في (العسكريات ٨٤) واستحسنه ، وكذا عزاه ابـن عصفـور في (شـرح الجمـل ٣٤٤/١) إليـه نقـلاً عـن أبـي علـي في الشيرازيات ، ولكن ابن السراج يوافق الجمهور في كتابه (الأصول ٦٣/١) ، ونقل عنه هذا (ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١) و (الرضي في شرح الكافية ٩٣/١) ، فلعل ابن السراج ذكر ما نقله عنـه أبـو علـي في مكـان آخـر . ينظـر : الإيضـاح العضـدي ٣٧/١ و ٤٩ ، واللمـع ١١٠ ، والمفصـل ٢٤ ، وأسـرار العربيـة ٧٢ ، وشـرح المفصـل ٨٧/١ ، والكافيـة ٧٦ ، وابـن عصفـور ٣٤٤/١ ، وابـن القـواس ٨٢٤/٢ ، والبسـيط ٥٤١/١ و ٥٤٧ ، والارتشـاف ٤٥/٢ ، وتوضيـح المقـاصد ٢٧٤/١ ، وأوضـح المسالك ١٩٤/١ ، وابن عقيل ٢٠٢/١ ، وشرح التصريح ١٦٠/١ ، والهمع ٢٢/٢ .

هو الفَاعِلُ ، والفَاعِلُ لا يكونُ جُملَةً وإنَّما يكُونُ مفرَداً .

ثُمَّ إنَّ الخبرَ إذا كانَ مُفرَداً ، فقَد يكونُ مشتَقّاً [١] وهـو الأصـلُ ؛ لأنَّ الخـبرَ صفـةٌ للمبتَدأ ، وأصلُ الصِّفَةِ أن تكونَ مشـتَقَّةً ، والمشـتقُّ هـو : اسـمُ الفَـاعِلِ واسـمُ المفعُـولِ والصِّفَةُ المشبَّهَةُ وأفعلُ التفضيلِ ، وقَد يجيءُ [٢] خبراً ، فإذا جَـاءَ / خـبراً ، فَـلاَ بُـدَّ أن ١٠٠/ ب
يتحَمَّلَ ضميراً يَعُودُ على المبتَدأ ، نحو : (زيدٌ قائمٌ) ، أو يرفَعَ ظاهِراً يتَّصلُ بِهِ ضميرٌ يعـودُ على المبتَدأ نحو : (زيدٌ قائمٌ أبُوهُ) ، فـ (قائمٌ) : خبرُ مبتدأ وقَـد رَفَـعَ الظَّـاهِرَ وهـو (أبـوهُ) ، واتَّصَلَ بالظَّاهِرِ ضميرٌ يعودُ إلى (زيد) الذي هو المبتدأُ ، إلاّ أنَّـهُ إذا رفَـعَ الضميرَ تعيَّـنَ أن يكونَ خبرَ المبتدأ بنفسِهِ ، والضميرُ فاعِلٌ بِهِ ، وإذا رفَعَ ظـاهِراً فيـه وجهَـان : الوجـهُ الـذي قَدَّمنَاهُ ، وأن يكونَ الظَّاهِرُ مبتدأً ، و (قائمٌ) خبرُهُ مقدَّمٌ ، والجملةُ خبرٌ للمبتَدأ الأوَّلِ .

والضميرُ الذي يتحَمَّلُهُ المشتقُّ يجبُ استتارُهُ [٣] ، إلاّ أن يجرِيَ الخـبرُ عَلَـى غـيرِ مَن يقولَهُ ، فيبرزَ مطلَقاً عِندَ البصريين ، ومُقيَّداً بِمَخَافَةِ [٤] اللَّبـسِ عِنـدَ الكوفيـين [٥] ، ويظهَرُ الفرقُ بينَ المذهبين في مِثلِ قولِكَ : (هنـدٌ زيـدٌ ضارِبَتُـهُ هـي) ، فـ (هِنـد) : مبتَدأٌ ، و (زيد) مبتدأٌ ثانٍ ، و (ضَارِبَتُهُ) خبرٌ عَن (زيدٍ) ، لكِنَّ الضـربَ ليـسَ مِن فِعلِ (زيدٍ) فجَرَى على غَيرِ مَنْ هو لَهُ ، فـالكوفيُّون لا يُـبرِزُونَ الضمـيرَ ، وإن كانَ الخبرُ قَد جَـرَى [٦] عَلَى غيرِ مَن هـو لَـهُ ؛ لأنَّ تَـاءَ التَّـأنِيثِ في (ضاربتـه) تَـدُلُّ على أنَّـهُ لِـ (هنـد) ، فَلاَ لَبـسَ ، والبصريُّـون يبرزونَ الضَّميرَ ، فيقولـونَ : (ضاربتُـهُ

---

(١) الخبر المفرد قسمان : جامد ومشتق ، وذكر المصنِّف المشتق هنا ، وسيرد ذكر الجامد في الصفحة التالية . ينظر : الإيضاح العضدي ٣٧/١ ، والفصول ١٩٩ ، وشرح المفصل ٨٧/١ و ٨٨ ، وابن عصفور ٣٥٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٣٩/١ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، والارتشاف ٤٦/٢ و ٤٧ ، وشرح التصريح ١٦٠/١ و ١٦١ .

(٢) الضمير المستتر هنا يعود على المشتق .

(٣) إذا جرى المشتق على من هو له وجب استتار الضمير ، هذا هو رأي الجمهور ، وأجاز أبوحيان إبرازه . ينظر : شرح التسهيل ٣٠٧/١ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، والبسيط ٥٥٠/١ و ٦٠٥ ، والارتشاف ٤٧/٢ ، وابن عقيل ٢٠٧/١ ، وشرح الأشموني ١٩٩/١ .

(٤) في الأصل : " من مخافة " ، والصواب ما أثبت .

(٥) ينظر : الأصول ٧٠/١ - ٧٢ ، والإيضاح العضدي ٣٨/١ و ٤٠ ، والأمالي الشجرية ٣١٤/١ و ٣١٦ ، والإنصاف ٥٧/١ و ٥٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٧/١ و ٣٠٨ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، والبسيط ٥٥٠/١ و ٦٠٦ ، والارتشاف ٤٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٩/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/١ و ١٩٥ ، وشرح التصريح ١٦١/١ و ١٦٢ ، والهمع ١١/٢ - ١٣ .

(٦) في الأصل : " جهى " تحريف .

هي) ؛ لأنَّ الموجبَ عِندَهُمْ لإبرازِهِ جريانُ الخَبَرِ عَلَى غيرِ مَن يقولُهُ [١] ، وقَد حَصَلَ الموجِبُ .

وإذا جَاءَ الخبرُ جامِداً فَلاَ يتحَمَّلُ ضميراً عِندَ البصريِّين ، كقولِك : (خالِدٌ أسَدٌ) ، والكوفيُّونَ يُحمِّلونَهُ الضَّمِيرَ [٢] .

والخبرُ المفرَدُ مشتَقّاً كانَ أو جَامِداً ، قَد يأتي نكرةً ، وهو الأصلُ كمَا مَثَّلنَا ، وقَد يَأتي مَعرِفَةً كقولكَ في المشتَقِّ : (زيدٌ القائِمُ) ، وفي الجامِدِ : (اللَّهُ ربُّنَا) .

ويُتَصَوَّرُ في المبتَدأ والخبرِ بِحَسَبِ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ أربعةُ صُوَرٍ :

الأولى : أن يكونَا مَعرِفتَينِ كَمَا مَثَّلنَا .

الثَّانيةُ: أن يكونَا [٣] نَكِرتينِ ، كقولِك : (خَاتَمُ ذَهَبٍ خَاتَمُ امرأَةٍ) .

الثَّالِثَةُ : أَن يكونَ المبتَدأُ مَعرِفَةً ، والخبرُ نكِرَةً ، كَقَولِكَ : (زيدٌ قائمٌ) ، / وهذا هو الأكثرُ [٤] ؛ لأنَّهُ الجاري على الأصلِ مِن تَعرِيفِ المبتَدَأ وتَنكِيرِ الخَبَرِ [٥] . ١٠١/أ

الرَّابِعَةُ : أن يكونَ المبتدأُ نَكِرَةً والخبرُ مَعرِفَةً ، وهذِي [٦] الصُّورَةُ لا توجَدُ في كلامِ العَرَبِ [٧] ؛

---

(١) في الأصل : " كقوله " تحريف .

(٢) ذهب الجمهور إلى أنّ الخبر المفرد الجامد إذا أُوِّل بالمشتق ، فحكمه حكم المشتق في تحمُّل الضمير مثل : (خالد أسد) بمعنى : شجاع ، فإن لم يُؤوَّل بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين ، ونقل ابن مالك عن الكسائي وحده أنّه يتحمل الضمير ، ونقل ابن العلج وابن الأنباري وابن يعيش أنه مذهب الكوفيين والرماني من البصريين . ينظر : الإيضاح العضدي ٣٧/١ ، والمفصل ٢٤ ، والإنصاف ٥٥/١ و ٥٦ ، وشرح المفصل ٨٨/١ ، وابن عصفور ٣٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/١ و ٣٠٧ ، وابن القواس ٨٢٦/٢ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، والبسيط ٥٥١/١ ، والارتشاف ٤٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/١ ، والهمع ١٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ و ١٩٨ .

(٣) في الأصل : " يكون " تحريف .

(٤) في الأصل حرف " و " بعد كلمة " الأكثر " زائدة فحذفتها .

(٥) ينظر صفحة ٣٥١ .

(٦) قد يُشار للواحدة المؤنثة القريبة بـ " ذِي " . ينظر صفحة ٤١ و ٤٢ .

(٧) أجاز سيبويه الإخبار بالمعرفة عن النكرة في صورتين ، الأولى : نحو : (كم مالك ؟) فإنّ (كم) مبتدأ وهي نكرة ، وما بعدها معرفة ، والثانية : أفعل التفضيل نحو : (خير منك زيدٌ) ، وغيرسيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جرياً على القاعدة . كما أجاز الجمهور الإخبار بالمعرفة عن النكرة في بابي (إنّ) و (كان) في ضرورة الشعر ، وجوّز ابن مالك ذلك اختياراً بشرط الفائدة . ينظر : الكتاب ٤٨/١ و ٤٩ و ٢٥/٢ و ١٦٠ ، والأصول ٦٧/١ ، والجمل ٤٦ ، والإيضاح العضدي ٩٨/١ ، والمحتسب ٢٧٩/١ ، والمفصل ٢٦٣ و ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ - ٩٤ ، وابن عصفور ٣٥٤/١ و ٤٠٤ ، و ٤٠٥ ، وشرح التسهيل ٢٩٦/١ و ٣٥٥ و ٣٥٦ ، وابن القواس ٨٢٧/٢ ، والبسيط ٧١٢/٢ و ٧١٣ ، والارتشاف ٩٢/٢ ، والمغني ٥٨٩ ، والمساعد ٢٢٠/١ ، والهمع ٢٧/٢ و ٢٨ و ٩٦ ، والخزانة ٦٣/٤ - ٦٦ .

لأنَّهُ [١] جَعَلَ المحكومَ عليهِ مجهُولاً ، والمحكومُ بِهِ معيَّناً . وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ [٢] :

١٠٩- فَلاَ تَحسِبَنْ هِنداً لَهَا الغَدرُ [٣] وَحدَهَا سَجِيَّةُ نَفسٍ كُلُّ غَانِيَةٍ هِندُ

فَظَاهِرُ الأمرِ [٤] أنَّ " كلَّ غانِيةٍ " هو المبتدأ ، وهو نَكِرةٌ ، وأنَّ " هنداً " هو الخبرُ ، وهو مَعرِفَةٌ ، وليسَ كَذلِكَ ، إنَّمَا هو عَلَى تَقدِيرِ مَحذُوفٍ أي : مِثلُ هِندٍ ، و (مِثل) لا يَتَعَرَّفُ بالإضَافَةِ [٥] ، فهو نكرةٌ .

والصُّورُ الثَّلاثَةُ الجائِزَةُ إنَّمَا تَختَلِفُ باختِلافِ مَقصَدِ المُخبِرِ ، فَمَن أرادَ أن يَخُصَّ المبتدأَ [بمعنىً معيَّنٍ] [٦] نكره [٧] ، ألا تَرَى أنّ قولَهُ تَبَارَكَ وتَعَالى : ﴿ وَرِضوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكبَرُ ﴾ [٨] إنَّمَا نكَّرَ [فيه] [٩] المبتدأ ليَدُلَّ على أنَّه أيُّ شَيءٍ حَصَلَ مِن رِضوانِ اللَّهِ ، ولو أنَّهُ أَدنَى ما يَكونُ ، فهو أكثرُ مِن ذلِكَ [١٠] ، فَلَو عُرِّفَ لَفَاتَ هَذا المعنَى .

وأمَّا مَجيءُ الخَبَرِ جُملَةً ، فقَد تكونُ فِعلِيَّةً كـ (زيد قامَ أبوه) ، أو [١١] اسميَّةً كقولِك : (زيدٌ أَبوهُ قائمٌ) . ولابُدَّ في الجملَةِ مِن ضَمِيرٍ يعُودُ إلى المبتَدأ ، ولا يَجوزُ

---

(١) في الأصل : " لأنّ " والصواب ما أثبت ليستقيم المعنى .

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه ٨١/٢ ، وهو من قصيدة له في مدح محمد بن الهيثم ، ويروى : " سجيَّة نفس " بالرفع والنصب . ينظر : الخصائص ٢٧١/٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٣٢ ، وابن القواس ٨٢٨/٢ .

(٣) في الأصل : " الفار " تحريف .

(٤) في الأصل : " المبتدأ " ، ولا يستقيم به المعنى ، فأثبتّ ما يلتئم المعنى بمثله .

(٥) ينظر صفحة ٣١٦ .

(٦) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٧) في الأصل " وتنكيره " والصواب ما أثبته .

(٨) سورة التوبة ، من آية (٧٢) .

(٩) زيادة يلتئم بها الكلام .

(١٠) يريد : أنّ أيّ شيء حصل مِن رضوان الله ، فهو أكبر مما ذُكرَ مِن قبل وهي الجنة ونعيمها ، قال الله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ المؤمنينَ والمؤمناتِ جناتٍ تجري مِن تَحتِها الأنهارُ خالدين فيها ، ومساكنَ طيبةً في جناتِ عَدنٍ ، ورِضوانٌ مِنَ اللَّهِ أكبرُ ، ذلك هو الفوزُ العظيمُ ﴾ سورة التوبة - أية (٧٢) - ينظر : التلخيص ٦٩ ، والإيضاح ٥١ و ٥٢ .

(١١) في الأصل " و " والصواب ما أثبت .

حَذفُهُ إلاَّ أن يكونَ مجـروراً بِغَـيرِ الإضَافَـةِ [١] ، كقولِـك : (السَّـمنُ [٢] مَنَـوَانِ [٣] بِدرهـمٍ) [٤] أي : منوان مِنهُ ، أو منصوبـاً والمبتـدأُ فِيـهِ معنَـى العمـومِ [٥] ، كقـولِ الشَّاعِرِ [٦] :

١١٠- قَد أَصبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَـيَّ ذَنبـاً كُلُّـهُ لَـم أَصنَـعِ

التَّقدِيرُ : لَم أصنَعـهُ ، أنشَدَهُ سيبويه برفْعِ " كُلّ " [٧] ؛ لأنَّهُ لو نُصِبَ لفُهِمَ مِنـهُ أنَّهُ

---

(١) ذهب جمهور النحويين إلى جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر ، إذا كان - أي الضمير - مجروراً بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر ، بخلاف ما إذا أدى إلى تهيئة عامل آخر نحو : (الرغيفُ أكلتُ) تريـد : منـه ، فإنّـه يؤدي إلى تهيئة (أكلت) للعمل في (الرغيف) ، فلا يجـوز عندئـذ حـذف الضمـير العـائد . ينظـر : الإيضـاح العضـدي ٤٣/١ ، والمقرب ٨٤/١ ، وابن عصفور ٣٥١/١ ، والارتشاف ٥٣/٢ ، والمساعد ٢٣٣/١ ، وشرح التصريح ١٦٤/١ ، والهمع ١٥/٢ .

(٢) في الأصل : " السمين " تحريف .

(٣) في الأصـل : " مثـوان " تصحيـف . و (الـمَنَوَان)) تثنيـة (مَنَـا) بـوزن عَصَـا ، وهـو : المِكيـال أو المـيزان الـذي يُـوزن بـه ، وتثنيتـه : مَنَـوَان ومَنَيَـان ، وقـد يُقـال فيـه : مَنٌّ . ينظـر : الصحـاح (منـا) ٢٤٩٧/٦ ، واللسـان (مـني) ٢٩٧/١٥ ، والتـاج (منا)٣٥١/١٠ .

(٤) ينظر : الأصول ٦٩/١ ، والإيضاح العضدي ٤٤/١ ، واللمع ١١١ ، وأسرار العربية ٧٤ ، وشرح المفصل ٩١/١ ، وابن عصفور ٣٥١/١ ، وينظر توجيه هذا القول في البسيط ٥٦٨/١ .

(٥) إذا كان الضمير العائد على المبتدأ مـن جملـة الخـبر منصوبـاً علـى أنـه مفعـول بـه ، والمبتـدأ هـو (كـل) أو مـا أشـبهه في العموم ، نقل ابن مالك جواز حذفه بإجمـاع ، قـال أبوحيـان : " ودعـوى ابـن مـالك الإجمـاع في (كُـلّ) ومـا أشـبهه في العموم باطلة ، إذ لم يقل به إلا الفراء في نقل ، وإلا الفراء والكسائي في نقل آخر " ، فالحذف في هـذه المسـألة جـائز عنـد الفراء نقل ذلك الرضـي وأبوحيّـان والسـيوطي والبغـدادي ، ، أمـا عنـد البصريـين فقيـل ممنـوع ، وقيـل جـائز في ضـرورة الشعر ، وقيل في قليل من الكلام ، قال سيبويه في تعليقه على رواية الرفع في بيت أبي النجم - الذي ذكره المصنّـف هنـا - " وهذ ضعيف وهـو بمنزلتـه في غـير الشـعر " وقـال البغـدادي : " والصحيـح جـوازه بقلـة لـوروده في المتواتـر " . ينظـر : الكتاب ٨٥/١ ، والأمـالي الشـجرية ٣٢٦/١ ، وابـن عصفـور ٣٥٠/١ ، والمقـرب ٨٤/١ ، وشـرح التسـهيل ٣١٢/١ ، وشـرح الكافية الشافية ٣٤٥/١ ، وشـرح الكافيـة ٩١/١ و ٩٢ ، والبسـيط ٥٦٥/١ ، والارتشـاف ٥٢/٢ و ٥٣ ، والمسـاعد ٢٣٤/١ ، والهمع ١٦/٢ ، والخزانة ١٧٣/١ و ١٧٤ .

(٦) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي في ديوانـه ص ١٣٢ ، وينظـر : الكتـاب ٨٥/١ و ١٢٧ و ١٣٧ ، ومعـاني الفـراء ١٤٠/١ و ٢٤٢ و ٩٥/٢ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، والأغاني ١٥٩/١٠ ، وشرح أبيـات سيبويه لابـن السـيرافي ١٤/١ و ٤٤١ ، والخصـائص ٦١/٣ ، والمحتسـب ٢١١/١ ، ودلائـل الإعجـاز ١٩٤ ، وأسـرار البلاغـة ٣٣٨ ، والنكـت في تفسـير كتـاب سـيبويه ٢١٩/١ ، والأمالي الشجريـة ٨/١ و ٩٣ و ٣٢٦ ، وشـرح المفصـل ٣٠/٢ و ٩٠/٦ ، وابن عصفور ٣٥٠/١ ، وشـرح التسـهيل ٣١٢/١ ، وشرح الكافية ٩٢/١ ، والبسيط ٥٦٥/١ ، والإيضاح للقزويني ٧٠ ، والتلخيص للقزويني ٨٩ ، والمغـني ٢٦٥ و ٦٤٧ و ٧٩٦ و ٨٢٩ ، والعيني ٢٢٤/٤ ، والمغني ٥٤٤/٢ ، والهمع ١٦/٢ ، والخزانة ١٧٣/١ و ٤٤/٣ . و (أم الخِيـار) هـي زوجـة أبي النجم ، و (الذنب) هنا هو كبر السن المشتمل على كل عيب من الصلع والشيب والعجز .

(٧) ينظر : الكتاب ٨٥/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٩/١ .

فَعَلَ بَعضَ الذَّنبِ ، وليسَ هذا [١] . ومِثلُ قولِكَ : (زيدٌ [٢] ضَرَبْتُ) ممَّا ليسَ المبتدأُ فيهِ عامّاً ، فأجازَ البصريُّونَ رفعَ (زيدٍ) على الابتِداءِ ، والجملةُ خبرُهُ ، والضميرُ محذوفٌ [٣] ، التقدير : زيدٌ ضربتُهُ ، ومنَعَ [٤] الكوفيُّونَ الرَّفعَ ، والتَزَمُوا نَصبَ [زيدٍ] [٥] بالفِعلِ المؤخَّرِ [٦] ؛ لأنَّهُ لَم يَشتَغلْ [٧] عنْهُ بِضَمِيرٍ .

واعلَمْ / أنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الضَّميرِ العائِدِ أحَدُ سِتَّةِ أَشياءٍ [٨] : ١٠١/ ب

الأوَّلُ : إعَادَةُ المبتدأ بلفظِهِ [٩] ، كقولك : (زيدٌ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، كانَ الأَصلُ : إنَّهُ لَقَائِمٌ ، فَجَعَلَ الظَّاهِرَ مَكَانَ المضمَرِ .

---

(١) يروى البيت برفع (كل) ونصبها ، ذكر ذلك الفراء والرضي والعيني ، قال الفراء : " وأنْشَدَنِيه بعض بني أسد نصباً " ، وفي المغني أنّ النصب فاسدٌ معنى ضعيفٌ صناعة ، وأيّده علماء البيان فقالوا إنّ رواية النصب لا تصح ؛ لأنّ (كل) إذا وقعت في حيز النفي توجّه النفي إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، وإن وقع النفي في حيزها ، توجه النفي إلى أصل الفعل ، فلا يشذ شيء عن النفي . ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١ ، ودلائل الإعجاز ١٩٤ ، وشرح الكافية ١٦٤/١ ، والإيضاح للقزويني ٧٠ و ٧١ ، والتلخيص للقزويني ٨٦ - ٨٩ ، ومغني اللبيب ٢٦٥ و ٦٤٧ ، وشرح شواهد العيني ٢٢٥/٤ ، وخزانة الأدب ١٧٤/١ و ١٧٥ و ٤٤/٣ .

(٢) في الأصل : " زيداً ضربتُ " بنصب : " زيد " والصواب رفعه لأنه مبتدأ ، يقول المصنّف بعد هذا المثال : " مما ليس المبتدأ فيه عاماً " .

(٣) في الأصل : " المحذوف " ، والصواب ما أثبته .

(٤) في الأصل : " مع " تحريف .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) إذا كان الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر منصوباً على أنّه مفعول به ، وليس المبتدأ (كُلاًّ) أو ما أشبهه في العموم ، لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع ، بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة الشعر ، والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار ويرونه ضعيفاً ، نقل ذلك ابن مالك ، وتبعه المصنّف ، وقيل : جوزه البصريون في الضرورة ، وقيل في قليل من الكلام . ينظر : الكتاب ٨٥/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٩/١ ، والأمالي الشجرية ٣٢٦/١ ، وابن عصفور ٣٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣١٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٤٧/١ ، والبسيط ٥٦٥/١ ، والارتشاف ٥٢/٢ و ٥٣ ، والمساعد ٢٣٥/١ ، والهمع ١٦/٢ ، والخزانة ١٧٤/١ .

(٧) في الأصل : " يستعمل " تحريف .

(٨) ينظر : البسيط ٥٥٩/١ - ٥٦٣ ، والارتشاف ٥٠/٢ و ٥١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٤/١ - ٢٧٦ ، والمغني ٦٤٩ - ٦٥٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/١ و ١٦٦ ، والأشباه والنظائر ١٠٢/٣ - ١٠٤ ، والهمع ١٨/٢ - ٢٠ .

(٩) أكثر ما يكون هذا في مواضع التهويل والتفخيم ، ولا يختص بها ، وقد جوزه سيبويه في الاختيار بضعف ، وقيل إنه يختص بمواضع التهويل ولا يجوز في غيرها ، وقيل يختص بضرورة الشعر ولا يجوز في غيرها ، ولم يشترط سيبويه أياً منهما ، وعليه المصنّف . ينظر : الكتاب ٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، وشرح الكافية ٩٢/١ ، والبسيط ٥٦١/١ ، والارتشاف ٥٠/٢ ، والمغني ٦٥٠ ، وابن عقيل ٢٠٣/١ ، وشرح التصريح ١٦٥/١ و ١٦٦ ، والهمع ١٩/٢ .

الثَّاني : أن يُعَادَ اللفظُ بالمعنَى [١] ، كقولِهِ تَعَالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [٢] ، فَـ (إِنَّا لا نُضِيعُ أجرَ مَنْ أحسَنَ عَمَلاً) هو جملةُ [٣] الخَبَرِ لأنَّهُ [٤] الأَولَى [٥] ، واستُغنِيَ في الجملَةِ عَنِ الضَّمِيرِ ؛ لأنَّ (مَنْ أحسَنَ) هُمُ (الذينَ آمَنُوا) فقَد أُعيد المبتدأُ بمعنَاهُ [٦] ، ويَعني بالمبتدَأ اسمُ (إنّ) إذْ هو في الأصلِ مُبتدأٌ .

الثَّالِثُ : أَن يَندَرِجَ المبتَدأُ تَحتَ عُمومِ جُملَةِ الخَبَرِ ، وذَلِكَ في بَابِ نِعمَ وبئسَ ، كقولِكَ : (نِعمَ الرَّجُلُ زيدٌ) ، عِندَ مَن يقُولُ إنَّ : (نِعم الرَّجُلُ) هُوَ الخبرُ [٧] ، ودَخَلَ (زيدٌ) تحتَ عُمومِ (الرَّجُلِ) فأغنَى عَن عائِدٍ .

الرَّابِعُ : أن تكُونَ جملةُ الخَبرِ هي نَفسُ المبتدأ في المعنَى [٨] ، كقولِكَ : (كلامي

---

(١) منعه الجمهور ، وأجازه الأخفش ، وتبعه ابن خروف وابن عصفور وابن مالك والمصنِّف . ينظر : ابن عصفور ٣٤٥/١ و ٣٤٦ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، وشرح الكافية ٩٢/١ ، والبسيط ٥٦٣/١ ، والارتشاف ٥١/٢ ، والمغني ٦٥٠ ، وأوضح المسالك ١٩٨/١ ، وشرح التصريح ١٦٥/١ ، والهمع ٢٠/٢ .

(٢) سورة الكهف ، آية (٣٠) .

(٣) في الأصل : " الجملة " الألف واللام زائدة فحذفتها .

(٤) في الأصل " لأنّ " وهاء الضمير زيادة يقتضيها المعنى .

(٥) في خبر (إنّ) في هذه الآية أربعة أوجه : الأول : أنه جملة : ﴿ أولئك لهم جنات عدن ﴾ وهي الآية التي تليها ، وما بين (إنّ) وخبرها جملة معترضة ، والثاني : أنه جملة : ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ والعائد محذوف تقديره : مَنْ أحسن عملاً منهم ، والثالث : أنه جملة : ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ واستُغني في الجملة عن الضمير العائد ؛ لأنّ (من أحسن عملاً) هم (الذين آمنوا) فقد أُعيد المبتدأ بمعناه على مذهب الأخفش ، وهذا هو الذي ذهب إليه المصنِّف ، والرابع : أنه محذوف والتقدير : إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات يجازيهم الله بأعمالهم ، ودَلّ على ذلك قوله ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ . ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٧٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٤١/٢ ، وإملاء ما منّ به الرحمن ١٠٢/٢ ، والبحر المحيط ١٢١/٦ .

(٦) في الأصل : " لمعناه " تحريف .

(٧) مخصوص نعم وبئس إذا كان مؤخّراً عنهما ، ففي إعرابه ثلاثة أوجه : الأول : مبتدأ خبره الجملة قبله ، وجزم به سيبويه والأخفش ، وتبعهما : ابن الباذش وابن خروف وابن مالك ، وهذا الذي أشار إليه المصنِّف هنا ، والثاني : خبر والمبتدأ واجب الحذف ، وأجازه جماعة منهم : المبرد وابن السراج والزجاجي والسيرافي والزجاج والجرمي والفارسي وابن جني والصيمري ، وذكر ابن مالك أنّ سيبويه أجازه ، والثالث : مبتدأ خبره محذوف ، وأجازه جماعة منهم ابن عصفور . ينظر : الجمل ١٠٨ ، والإيضاح العضدي ٨٥/١ -٨٧ ، واللمع ٢٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ ، وأسرار العربية ١٠٥ و ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٣٤/٧ ، وابن عصفور ٦٠٥/١ ، وشرح التسهيل ١٦/٣ و ١٧ ، وتوضيح المقاصد ١٠١/٣ و ١٠٢ ، والمغني ٧٢٤ ، وابن عقيل ١٦٧/٢ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ و ٩٧/٢ ، والهمع ٤١/٥ ، وشرح الأشموني ٣٧/٣ .

(٨) قال المرادي : " والذي يظهر في هذا ونحوه أنه ليس مِنَ الإخبار بالجملة ، وإنما هو مِنَ الإخبار بالمفرد ؛ لأنّ الجملة في نحو ذلك إنما قُصد لفظها " . ينظر : توضيح المقاصد ٢٧٧/١ ، وشرح التصريح ١٦٤/١، وحاشية الصبان ١٩٧/١ .

حَسبيَ اللـهُ) ، و (كلمةُ الحقِّ لا إله إلاّ الله) .

الخامِسُ : الإشَارةُ إليه ، كقوله : ﴿ ولِبَاسُ التَّقوَى ذَلِكَ خَيرٌ ﴾ [١] .

السَّادِسُ : العَطفُ على الجملَةِ الخاليةِ [٢] عَنِ الضميرِ جُملةً فيها ضمير [٣] ، كقولِ الشَّاعِرِ [٤] :

١١١- [و] [٥] إنسَانُ عيني يَحسُرُ الماءُ تَارَةً فَيَبدُو وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغرقُ

فـ " يَحسرُ الماءُ " هي جملةُ الخبرِ ، وهي خاليةٌ عنِ الضَّمِيرِ ، وأغنَى عَنِ الضّميرِ عَطفُ الجملَةِ الأُخرى عَلَيهَا ، وقَدِ اشتَمَلَتْ على ضميرٍ يعودُ عَلَى المبتَدأ ، وهو الفَاعِلُ بـ " يَبدُو " [٦] ، ومعنَى " يَجُمُّ " يَجتَمِعُ .

واعلَمْ أنَّ الضَّمِيرَ العائِدَ مِنَ الخبَرِ إلى المبتَدأ قَد يكُونُ غائباً ، كقولكَ : (زيدٌ

---

(١) سورة الأعراف من آية (٢٦) . وهذه الآية يصحُّ أن تكونَ مِثالاً في هذا الموضع على قراءة الرفع في (لباس) على أنه مبتدأ أول ، و (ذلك) مبتدأ ثانٍ لا تابع لـ (لباس) ، وهذ قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة ، وقرأ الباقون بالنصب . ينظر : السبعة ٢٨٠ ، وإملاء ما مَنّ به الرحمن ٢٧١/١ ، وابن عصفور ٣٤٥/١ ، والمقرب ٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٤ ، وأوضح المسالك ١٩٨/١ ، والنشر ٢٦٨/٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/١ ، وحاشية الصبان ١٩٦/١ .

(٢) في الأصل : " الحاليّة " تصحيف .

(٣) قد يقوم مقام العائد : عطفُ جملةٍ فيها ضمير المبتدأ على الجملة المخبر بها الخالية منه ، وهذه المسألة تجوز باتفاق إذا كان العطف بفاء السببية ، وأمّا إن كان العطف بالواو ، فقد أجازها هشام وحده ومنعها الجمهور . قال ابن أبي الربيع والمرادي إنّ الجملتين إذا عُطفت إحداهما على الأخرى بفاء السببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، واكتُفِي بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء . ينظر : المقرب ٨٣/١ ، والبسيط ٥٥٨/١ و ٥٥٩ ، والارتشاف ٥١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/١ و ٢٧٦ ، والمغني ٦٥١ ، والعيني ٥٧٩/١ ، والهمع ١٩/٢ و ٢٠ ، والأشباه والنظائر ١٠٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ و ١٩٧ ، والخزانة ٣١٢/١ ، وحاشية الصبان ١٩٦/١ .

(٤) الشاهد لذي الرُّمة في ديوانه ص ٣٩١ ، قال ابن جني : قول كثيِّر فيما أظن . وذو الرُّمَّة هو : غيلان بن عقبة العدوي ، شاعر من مضر ، من فحول الطبقة الثانية في عصره (تنظر ترجمته في : طبقات ابن سلام ١٢١ و ١٢٧ و ٢١٨ ، والشعر والشعراء ٥٢٤/١ ، والأغاني ١/١٨ ، ووفيات الأعيان ١١/٤) وقد ورد الشاهد في : مجالس ثعلب ٥٤٤/٢ ، والمحتسب ١٥٠/١ ، والمقرب ٨٣/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/١ ، والمغني ٦٥١ ، والعيني ٥٧٨/١ و ١٧٨/٤ و ٤٤٩ ، والهمع ١٩/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٣/٣ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ و ٩٦/٣ ، والخزانة ٣١٢/١ ، و (يحسر) : يتكشَّفُ ، وهو بضم السين وكسرها ، و (يَجُمّ) : يجتمع ويكثر ، وهو بضم الجيم وكسرها ، أي : يقل الماء فيُرى - إنسان العين - ويكثر فلا يُرى . ينظر : مجالس ثعلب ٥٤٤/٢ ، واللسان (حسر) ١٨٧/٤ و (جمم) ١٠٤/١٢ ، والخزانة ٣١٢/١ .

(٥) زيادة يستقيم بها البيت .

(٦) في الأصل : " بيغْرَق " سهو ؛ لأنّ الجملةَ المعطوفة بالفاء على " يحسرُ الماءُ " هي جملة " يبدو " ، وقد اشتملت على ضمير يعود على المبتدأ ، وهو الفاعل الضمير المستتر الذي يعود على " إنسان عيني " ، وأما جملة " يغرق " فهي معطوفة بالفاء على " يجمّ " . ينظر : العيني ٥٧٩/١ ، والهمع ٢٠/٢ ، والخزانة ٣١٢/١ .

قائمٌ) أو (زيدٌ قامَ) ، أو مُتكلِّماً كقولِكَ : (أنا قُمتُ) ، فالتَّاءُ في (قُمتُ) هي العائدةُ على المبتَدأ ، أو مُخاطَباً [١] كقولِكَ : (أنتَ قمتَ) ، ويُنشِدُ النحويُّونَ في ذلِك :

١١٢- كَيفَ يَخفَى عَنكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنتَ القَاتِلي أَنتَ أَنَا [٢]

فـ " أنا " مبتدأٌ / و " أنتَ " مبتدأٌ ثانٍ ، و " القاتلي " مبتدأٌ ثالثٌ ، و " أنتَ " الأخير ١٠٢/أ
خَبَرُ " القاتلي " ، و " القاتلي " وخبره خبر " أنت " الأوَّل ، و " أنت " وما بَعدَهُ خبرُ " أنا " الأوّل ، والعائدُ على " أنا " الأوَّل [٣] : " أنا " الثاني [و " الياءُ " في] [٤] " القاتلي " ، والعائدُ على [" أنت "] [٥] الأولُ : " أنت " الثاني ، فحصلَ في البيتِ تمثيلُ إعادةِ ضَميرِ المتكَلِّمِ وهو " الياءُ " في " القاتلي " ، وإعادةُ ضميرِ الخِطَابِ وهو " أنت " الأخير [٦] ،

---

(١) قال ابن القواس في شرحه لألفية ابن معط : " يريد أنّ الظرف والجملة مطلقاً إذا كان فيهما مضمر يعود إلى المبتدأ ، وجب أن يكون مطابقاً لَهُ في التكلم والخطاب والتعيين " . ينظر : شرح ألفية ابن معط ٨٣٧/٢ .

(٢) هذا البيت وضعه بعض النحاة للتعليم ، ورُوي أيضاً : " أنا أنت الضَّاربي " ، ينظر : سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، وابن القواس ٨٣٧/٢ ، وشرح الكافية ٤٤/٢ ، وتذكرة النحاة ٥٩٥ ، والخزانة ٥٢٧/٢ . وقد خطَّأ الرضي قائلَهُ في قوله : " القاتلي أنت أنا " ، فقال إنّه كان يجب أن يقول : " القاتلة " ليكون التقدير : الذي قتلته أنا ؛ لأن الألف واللام في " القاتلي " اسم موصول بمعنى الذي ، وحق العائد هنا أن يكون بضمير الغائب لا بضمير المتكلم ؛ لئلا يصير الإخبار لغواً إذ التقدير : الذي قتلني ، وذلك لأنّ اسم الموصول إذا أُخبر عنه بالمتكلم أو المخاطب لزم كون العائد من الصلة إلى الموصول غائباً عند الجمهور حملاً على اللفظ ، ولم يجز عندهم الحمل على المعنى ، فلا يجوز : " الذي ضربتُ أنا " و " الذي ضربتَ أنتَ " إذ لا فائدة فيه من الإخبار ، وأجاز الكسائي وأبو ذرّ الخُشَني جعل العائد مطابقاً للخبر في التكلم والخطاب . قال البغدادي في الخزانة : " وإذا وقفت على هذا علمت أنّ ما ردّه الشارح وأبوحيان ليس بوجه ؛ لأنه قولٌ لإمام الكوفيين وغيره ، فناظم البيت تابع لهما غايته أنّه مخالف لقول الجمهور " . ينظر : الأصول ٣١٢/٢ ، وابن القواس ٨٣٨/٢ ، وشرح الكافية ٤٣/٢ و ٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٤/٤ ، والخزانة ٥٢٧/٢ ، وحاشية الصبان ٦٠/٤ .

(٣) في الأصل بعد قوله : " والعائد على أنا الأول " قال : " العائد على " مكررة فحذفتها .

(٤) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٥) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٦) أعرب ابن بري الشطر الثاني من البيت بوجهين : الأول : أن تجعل الألف واللام في " القاتلي " لأنّا واسم الفاعل " قاتلي " لأنت ، فـ " أنا " مبتدأ ، و " أنت " مبتدأ ثان ، و " أل " في " القاتلي " مبتدأ ثالث ، و " قاتلي " صلة الموصول " أل " ، وقد جرى على غير من هو له ؛ لأن " أل " لأنا واسم الفاعل لأنت ، فبرز ضميره وهو " أنت " ، وارتفع على أنه فاعل بـ " قاتلي " ، و " أنا " الأخير خبر عن الألف واللام ، و " أل " وما بعدها خبر عن " أنت " الأول ، و " أنت " وما بعده خبر عن " أنا " الأول ، والعائد إلى " أنا " الأول : " أنا " الثاني ، وإلى " أنت " الأول : " أنت " الثاني ، و " الياء " في " قاتلي " عائدة على " الألف واللام " ، والوجه الثاني : أن تكون الألف واللام واسم الفاعل لأنت ، فعلى هذا " أنا " مبتدأ ، و " أنت " مبتدأ ثان ، و " أل " في القاتلي : خبرٌ لأنت ، و " قاتلي " صلة الموصول ، ولا تبرز الضمير فيه ؛ لأنه جرى على من هو له ، ويكون الكلام قد تمّ عند قوله : " القاتلي " ، ويكون : " أنت أنا " على طريق المطابقة للأول ليكون آخر الكلام جارياً على أوله . ينظر : سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، وابن القواس ٨٣٨/٢ ، وتذكرة النحاة ٥٩٥ ، والخزانة ٥٢٧/٢ .

وعلى هذا الإعرابِ الذي أعرَبناهُ يكونُ في المسألةِ ثلاثةُ [١] مبتدَآتٍ وهي : " أنا " الأوَّلُ ، و " أنت " الأوّلُ [٢] ، و " القاتلي " ، فخبرُ الأوَّلِ جُملةٌ ، وخبرُ الثَّاني أيضاً ، وخبَرُ الثَّالثِ مُفرَدٌ .

وإن شئتَ جَعَلتَ " القاتلي " خبرَ المبتدأ الثاني وهو " أنت " ، و " أنت " الثَّاني تَأكيداً للضَّمِيرِ المستترِ في " القاتلي " ، أو [٣] تجعلُ " أنت " الثاني [٤] فاعِلاً بـ " القاتلي " إن كانت الصِّفَةُ جاريةً على غيرِ مَنْ هي [٥] لَهُ ، وذلِكَ بأن تجعَلَ الألِفَ واللاّمَ لِـ " أنَا " الأوَّل ، و " قاتلي " لـ " أنت " ، و أمَّا " أنَا " الأخير فهو تأكيدٌ لـ " ياءِ المتكَلِّمِ " في " قاتلي " .

ولك أن تجعَلَ " أنت " الثَّاني مبتدأً ، و " أنا " [٦] الثاني مبتدأً آخَر ، وخبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : أنا قاتِلُكَ ، وجازَ حَذفُهُ لدلالةِ " القاتلي " عليهِ ، و " أنا " وخبرُهُ المحذُوفُ خبرُ " أنتَ " ، فيكونُ في البيتِ أربَعُ مبتدآتٍ : " أنا " الأوَّلُ ، و " أنتَ " الأوَّلُ ، و " أنتَ " الثَّاني ، و " أنا " الثَّاني ، فخبرُ [" أنا " الأول] [٧] : " أنت القاتلي " وهو جُملَةٌ ، وخبرُ " أنت " الأوّل : " القاتلي " وهو مفرَدٌ ، وخبرُ " أنت " الثَّاني : " أنَا " الثاني وخبرُهُ المحذوفُ وهو : " قاتِلُكَ " ، ويكونُ معنَى البيت : في ظنِّكَ أنّني أنتَ القاتلي وليسَ كذلِك ، بَل أنتَ أنَا قاتِلُكَ .

فَعَلَى الإعرابِ الأوَّل يكونُ في المسألةِ ثلاثة مُبتدآتٍ : " أنا " الأوَّلُ ، و " أنتَ " الأوَّلُ ، و " القاتلي " ، وعلى الإعرابِ الثَّاني يكونُ في المسألةِ مبتدآن : الأول " أنا " ، وخبرُهُ جُملةٌ وهي : " أنتَ القاتِلي " ، والمبتدأُ الثاني : " أنت " وَخَبَرُهُ مفردٌ وهو :

---

(١) في الأصل : " ثلاث " تحريف .

(٢) في الأصل : " الثاني " سهو .

(٣) في الأصل : " و " تحريف .

(٤) في الأصل : " القاتلي " تحريف .

(٥) في الأصل : " هو " تحريف .

(٦) تكررت " أنا " في الأصل فحذفتها .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى .

" القاتلي " ، وعَلَى الإعرابِ الثَّالِثِ يَكونُ في المسألَةِ أربعة [١] مبتدآتٍ وقَد تقدَّمَ بَيَانُها [٢] . هذا ما يتعلَّقُ بالجملَةِ الواقِعَةِ خَبَراً ، وبالعائِدِ مِنَ الخَبَرِ إلى المبتدأ .

وأمَّا ما يقومُ مَقَامَ الجملةِ في الخبرِ فالظَّرفُ والمجرورُ [٣] ، وإنَّما قيل إنَّهُمَا يقومانِ مقامَ الجملَةِ ؛ لأنَّهُمَا قَد قَامَا مَقامَهَا في الصِّلَةِ [٤] ، فيُقَدَّرُ في مِثلِ : (أَعجَبَنِي الذي عِندَك) و (الذي في الدَّارِ) : استَقَرَّ [٥] عِندَك واستَقَرَّ في الدَّارِ ، ثُمَّ حُذِفَتِ الجملَةُ وهي : استَقَرّ وأُقِيمَ الظَّرفُ والمجرورُ مقامَهَا ، وانتَقَلَ الضميرُ الذي كانَ في : استَقَرَّ إلى الظَّرفِ والمجرورِ [٦] ، واستَمَرَّ ذلكَ الحكمُ عليهِمَا إذا وَقَعَا خبراً .

ثُمَّ إنَّ الظَّرفَ إن كانَ مَكاناً ، أُخبِرَ بِهِ عَنِ الجثَّةِ والحدَثِ ، فتقولُ : (زيدٌ أمامَكَ) ؛ لأنَّ الجثَّةَ قَد تَنتَقِلُ مِن مكانٍ إلى مكانٍ ، كما أنَّ الحدثَ يَنتَقِلُ ، فإذا أَخبَرتَ بِظَرفِ المكانِ عنهُمَا [٧] ، تَعيَّن المكانُ الذي هُمَا فيه مُستَقِرّانِ .

وإن كانَ الظَّرفُ زماناً ، أُخبِرَ بِهِ عَنِ الحدَثِ ، ولَم يُخبَرْ [٨] بِهِ عَنِ الجثَّةِ [٩] ؛

---

(١) في الأصل : " بلا ربع " تحريف .

(٢) في الأصل : " بنايها " تصحيف .

(٣) يشترط في الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً أن يكونا تامين . ينظر : ابن عصفور ٣٤٧/١ ، وشرح التسهيل ٣١٨/١ ، والارتشاف ٥٤/٢ ، وشرح التصريح ١٦٦/١ ، والهمع ٢١/٢ .

(٤) القول بأنّ الخبرَ المحذوف فعلٌ مقَدَّرٌ باستَقَرَّ هو مذهب الفارسي والزمخشري والرضي وغيرهم ، ونُسب إلى سيبويه والأخفش ، وقيل إنه مذهب جمهور البصريين . ينظر صفحة ٣٧١ .

(٥) في الأصل : " باستقر " ، الباء زائدة هنا فحذفتها .

(٦) قال الأشموني في شرحه ٢٠٠/١ : " (وأخبروا بظرف) نحو : زيد عندك (أو بحرف جرّ) مع مجروره نحو : زيد في الدار (ناوين) متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة ، حذف وجوباً ، وانتقل الضمير الذي كان فيه في الظرف والجار والمجرور ، وزعم السيرافي أنّه حذف معه ، ولا ضمير في واحد منهما ... " قال الصبان معلقاً على ذلك : " في كلامه تلفيق من مذهبين ، فإنّ القائلين بالانتقال هم القائلون بأنّ الخبر الظرف أو الجار والمجرور ، وهم جمهور البصريين ، وأمّا القائلون بأنّه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل .... " . ينظر : ابن القواس ٨٣٢/٢ ، وشرح الكافية ٩٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٠١/١ ، وشرح التصريح ٦٦/١ ، وحاشية الصبان ٢٠٠/١ .

(٧) في الأصل : " فإنْ " بعد قوله : " عنهما " زائدة فحذفتها .

(٨) في الأصل : " تخبر " تصحيف .

(٩) هذا هو رأي الجمهور . ينظر : المقتضب ١٣٢/٤ و ١٧٢ ، والأصول ٦٣/١ ، والجمل ٣٨ ، والإيضاح العضدي ٣١/١ و ٤٧ و ٤٨ ، والتبصرة والتذكرة ١٠٢/١ ، والفصول ٢٠٠ ، وشرح المفصل ٨٩/١ ، وابن عصفور ٣٤٨/١ ، والبسيط ٦٠٠/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/١ ، وشرح الشذور ١٨٣ ، وشرح التصريح ١٦٨/١ .

لأنَّ الأزمِنَةَ مُحيطَةٌ بكُلِّ جثَّةٍ ، فلا فائدة [من الإخبار] (١) بالزَّمانِ عنْهَا ، وما سُمِعَ مِمَّا يوهِمُ أنَّ ظرفَ الزَّمانِ يُخبَرُ بِهِ عَنِ الجثَّةِ ، فهو مؤوَّلٌ بحذفِ مضَافٍ ، كَقَولِهِم : " الهِلالُ الليلةَ " (٢) ، التقديرُ : طلوعُ الهِلالِ الليلةَ ، فالإخبارُ بِظَرفِ الزَّمانِ ، إنَّما هو عَنِ الحَدَثِ المحذوفِ وهو " طلوع " (٣) . وذَهَبَ ابن مالك [إلى] (٤) أنَّهُ يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عَنِ الجثَّةِ إذا أفَادَ (٥) ، واستدَلَّ على ذلِكَ بالمَثَالِ الذي مثَّلنَاهُ ونحوهُ ، ولا حجَّةَ فِيهِ لقبولِهِ للتَّأويلِ كَمَا ذَكَرنَا .

تَنبيهٌ : أصلُ الخبَرِ أن يكُونَ هو المبتَدأُ في المعنَى ، كقولِكَ : (زيدٌ القائِمُ) ، وقَد يكونُ غيرَه إلاّ أنَّ المبتدأَ نُزِّل مَنزِلَتَهُ كقولِهِمْ : " أبو يوسف (٦) أبو [حنيفة] (٧) " ، فأبو حَنيفَة غيرُ أَبي يوسُفَ (٨) ، ولكنَّهُم نَزَّلُوا أبا يُوسُفَ منزلةَ أبي حنيفة في العلمِ (٩) ، ومِنْهُ : (زيدٌ زهيرٌ) أي : مِثلُ زُهيرٍ . ١٠٣/أ

---

(١) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٢) في الأصل : " فالإخبار بظرف " بعد قوله : " الهلال الليلةَ " ، وهي زائدة من انتقال النظر بعد كلمة " الليلة " .

(٣) هذا هو رأي الجمهور . ينظر : الكتاب ٤١٨/١ ، والأصول ٦٣/١ ، والإيضاح العضدي ٤٩/١ ، واللمع ١١٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٠٢/١ ، وأسرار العربية ٧٥ ، وشرح المفصل ٩٠/١ ، وابن عصفور ٣٤٩/١ ، وابن القواس ٨٣٤/٢ و ٨٣٥ ، والبسيط ٦٠٣/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ ، وشرح الشذور ١٨٤ ، وابن عقيل ٢١٤/١ ، والهمع ٢٣/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٥) ذهب بعض المتأخرين إلى جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بشرط الفائدة ، فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجثة ، وعليه ابن الطراوة ووافقه ابن مالك ، وتتم الفائدة عندهم بأحد هذه الأمور : أن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت ، أو يضاف اسم المعنى إلى اسم العين ، أو يكون اسم العين عاماً واسم الزمان خاصاً ، أو يكون عاماً واسم الزمان مسئولاً به عن خاص . ينظر : شرح التسهيل ٣١٩/١ و ٣٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥١/١ ، وشرح الكافية ٩٤/١ ، والبسيط ٦٠١/١ ، والارتشاف ٥٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ ، وشرح التصريح ١٦٨/١ ، والهمع ٢٣/٢ ، وابن طراوة النحوي ٢٣٧ و ٢٣٨ .

(٦) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه وأوّل مَنْ نشر مذهبه ، كان من حفاظ الحديث ، ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي ، وهو أوّل من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة (١٨٢ هـ) ، ومن آثاره : " الخراج " و " أدب القاضي " و " الفرائض " و " الآثار " . ينظر : الفهرست ٢٨٦ ، وتاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ ، ووفيات الأعيان ٣٧٨/٦ ، وينظر كذلك كتاب : حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى . وأبو حنيفة هو النعمان بن ثابت ، إمام الحنفية ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، أراده المنصور العباسي على القضاء ببغداد ، فأبى ، فحبسه إلى أن مات سنة (١٥٠ هـ) . تنظر ترجمته في كتاب : أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، وتاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ ، والبداية والنهاية ١٠٧/١٠ ، وتاريخ الخميس ٣٢٦/٢ ، ومفتاح السعادة ١٩٥/٢ .

(٨) في الأصل : " أبوه " تحريف .

(٩) ينظر هذا القول وتوضيحه في : الإيضاح العضدي ٤٩/١ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، وشرح الجزولية ٧٤٦/٢ و ٧٥١ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/١ ، وشرح الكافية ٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/١ ، والمغني ٥٨٩ ، وابن عقيل ٢٣٢/١ و ٢٣٣ .

يَسُدُّ مَسَدَّ الخبَرِ الفَاعِلُ ، إذا كانَ المبتدأُ صِفَةً تَعتَمِدُ [1] [على نَفيٍ أو استِفهَامٍ] [2] / كقولِكَ : (أقائمٌ الزَّيدانِ ؟) ، وقَد تقدَّمَ الكلامُ عَلَى ذلِكَ في أوَّلِ البَابِ [3] . ١٠٣/أ

وقَد يسُدُّ مسَدَّ الخبَرِ الحَالُ ، وهي على نَوعين : نَوعٌ يلزَمُ مَعَهَا [4] حَذفُ الخبرِ الذي سَدَّتْ [5] مَسَدَّهُ ، ونَوعٌ لا يلزَمُ .

فأمّا النَّوعُ الذي يَلزَمُ فيهِ حَذفُ الخَبَرِ [6] ، فَيُشتَرَطُ فيهِ أن تكونَ الحَالُ لا تَصلُحُ خبراً مِنَ المبتَدأ ، كقولك : ([ضَربي] [7] زيداً قائماً) ، فـ (قائماً) لا يصلحُ خبراً عَن (ضربي) ، ويُشتَرَطُ في المبتَدَأ أن يكونَ مَصدَراً مضافاً إلى فَاعِلِهِ ، كقولِكَ : (ضربي زيداً [8] قائماً) بنصب [9] (زيد) ، أو [10] إلى مفعولِهِ كما لو رَفَعتَ (زيد) ، ويكونُ مَعمولُ المصدَرِ هو صَاحِب الحالِ ، [كَمَا] [11] في المثَالِ الذي مثَّلنَاهُ ، ألا تَرَى أنَّ (زيداً) هو معمولُ المصدَرِ ، وهو صَاحِبُ الحَالِ ؛ لأنَّ (قائماً) حالٌ مِنَ الضميرِ المستَكِنِ في (كانَ) [12] المحذوفَةِ ، وهو راجِعٌ إلى (زيدٍ) ، وتقديرُ الكلامِ : ضربي زيداً حَاصِلٌ إذا كانَ قائِماً ، فحُذِفَ الخبرُ [و] [13] هو : حَاصِلٌ ومتعلِّقَاتِهِ ، ونُزِّلَ مِنَ الجميعِ الحالُ سادَّةً مَسَدَّهُ ، وامتنَعَ مَعَها إظهَارُ الخبرِ ؛ لأنَّهَا عِوَضٌ عَنْهُ في اللفظِ ولا يُجمَعُ بينَ العوضِ والمعوَّضِ مِنهُ ، هذا الذي ذَكَرناهُ

---

(١) في الأصل : " تعتمده " تحريف .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) ينظر صفحة ٣٥٠ .

(٤) أي : نوعٌ من الحال يلزم معها حذف الخبر ، فأنث الضمير في " معها " ؛ لأنه يعود على الحال .

(٥) في الأصل " سدد " تحريف .

(٦) إذا كان المبتدأ مصدراً سد مسد خبره الحالُ وجب حذف الخبر عند الجمهور ، وقيل : لا يجب حذفه . ينظر : ابن عصفور ٣٥٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ ، وشرح الكافية ١٠٦/١ ، والارتشاف ٣٤/٢ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٤٦/٢ .

(٧) زيادة يستقيم بها المعنى ، ويدل عليها ما بعدها .

(٨) في الأصل تكرر قوله : " إلى فاعله كقولك : ضربي زيداً " فحذفته .

(٩) في الأصل " ينصب " تصحيف .

(١٠) في الأصل " و " تحريف .

(١١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(١٢) في الأصل تكررت " في كان " فحذفتها .

(١٣) زيادة يقتضيها المعنى .

هو تَقديرُ البصريين ، وهو الصَّحِيحُ ، والكوفيُّون يُقَدِّرونَ الخبرَ بَعدَ الحَالِ [١] ، فيقولونَ : ضربي زيداً إذا كانَ قائماً حاصِلٌ ، وعَلَى هذا التَّقديرِ تكونُ [٢] (إذا) معمولةً للمصدَرِ الذي هو المبتدأُ ، وتكونُ الحالُ سادَّةً مَسَدَّ الخبرِ ، [وهي] [٣] مِنْ مُتعَلِّقاتِ المبتدأ ، فيكونُ السَّادُّ مسَدَّ الخبرِ مِن متعلِّقات المبتدأ ، وعلى تقديرِ البصريين يكونُ السَّادُّ مَسَدَّ الخَبَرِ مِن متعلِّقاتِهِ ، ولا يَخفَى استِقَامَةُ [٤] ذَلِكَ .

وقَد يكونُ المبتدأُ في هذا مضَافاً إلى المصدَرِ عَلَى الصِّفَةِ التي ذكَرنَا ، إلاّ أنَّهُ لا يكونُ المضَافُ إلى [٥] المصدَرِ إلاّ (بعض) أو (كل) أو (أقلّ) أو (أكثر) أو [٦] أفعل التفضِيلِ ، مِثالُ ذلِكَ : (بعضُ أكلي الخبزَ مفتوتاً) ، و (كلُّ شربي الماءَ بارِداً) ، / و (أقل أكلي اللَّحمَ مشويّاً) ، و (أكثر شربي السويقَ ملتوتاً [٧]) و (أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً) ، وسواءٌ كانَ المصدَرُ مُصَرَّحاً بِهِ كالمُثُلِ المتَقَدِّمَةِ غيرَ الأخيرِ مِنْهَا ، أو تَقدِيراً كَمَا في المِثَالِ الأخيرِ [٨] ، فإنَّ (ما) فيهِ مَصدَرِيَّةٌ ، فهي مَع الفِعلِ في تَأوِيلِ المصدَرِ ، فالتَّقدِيرُ : أخطَبُ أكوانِ الأميرِ قائماً ، جَعَلُوا الأكوَانَ موصُوفةً ١٠٣/ ب

---

(١) في خبر المبتدأ في هذه المسألة أقوال : قال ابن درستويه وابن بابشاذ : لا خبر للمبتدأ ، فالفاعل أغنى عنه ، وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر ، وقال الجمهور الخبر محذوف ولا يجوز إظهاره ، ثم اختلفوا في تقديره : فذهب الأخفش من البصريين إلى أنه مصدر مضاف إلى صاحب الحال تقديره : ضربي زيداً ضربُهُ قائماً ، وتبعه ابن مالك ، وذهب الكوفيون إلى تقدير الخبر بعد الحال أي : ضربي زيداً إذا كان قائماً حاصلٌ ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى تقديره قبل الحال ، فإن كان الضرب لم يقع يُقدَّر بـ : ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً ، وإن كان الضرب قد وقع يُقدَّر بـ : ضربي زيداً حاصلٌ إذ كان قائماً . ينظر : الأصول ٣٥٩/٢ و ٣٦٠ ، والمسائل الحلبيات ٢٠٢ ، والإيضاح العضدي ٣٤/١ ، وشرح المفصل ٩٦/١ و ٩٧ ، وابن عصفور ٣٥٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ و ٢٨٠ ، وابن القواس ٨٣٥/٢ - ٨٣٧ ، وشرح الكافية ١٠٥/١ ، والارتشاف ٣٣/٢ و ٣٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٩١/١ - ٢٩٣ ، والمغني ٨٠٢ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/١ ، والمساعد ٢١١/١ ، وابن عقيل ٢٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٨١/١ ، والهمع ٤٥/٢ - ٤٧ .

(٢) في الأصل : "يكون" تصحيف .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) في الأصل : " استفهامة " تحريف .

(٥) في الأصل : " في " تحريف .

(٦) في الأصل : " و " تحريف .

(٧) " السَّوِيقُ " : هو ما يُتّخذُ من الحنطة والشعير . ينظر : اللسان (سوق) ١٧٠/١٠ ، والتاج (ساق) ٣٨٨/٦ . و " اللّتّ " : السحق والفتّ ، ولَتَتُّ السويقَ ألُتُّهُ لتّا إذا جَدَحْتَهُ ، وكلُّ ما خُلِطَ فقد جُدِحَ ، وقال الليث : اللتُّ بَلُّ السويق ، والبَسُّ أشدُّ منه . ينظر : الصحاح (لتت) ٢٦٤/١ ، واللسان (لتت) ٨٣/٢ ، و (جدح) ٤٢١/٢ ، والتاج (لتّ) ٥٨٠/١ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/١ ، والمساعد ٢١١/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، وشرح الأشموني ٢١٨/١ .

بالخَطَابَةِ لأنَّها واقعةٌ فِيهَا ، كما قالوا : (ليلُهُ قائمٌ) و (نَهَارُهُ صائمٌ) ، وَصَفُوا اللَّيلَ بالقِيامِ والنَّهَارَ بالصِّيامِ لأنَّهُمَا واقِعَانِ فيهِمَا [١] .

وإنَّمَا حَكَمُوا بأَنَّ الصِّفَةَ [التي] [٢] سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ [في] [٣] هذِهِ المُثُلِ ومَا أَشبَهَهَا حَالٌ لِأَمرين :

أحَدُهُمَا : وضعُ الجملةِ المقرونَةِ بواوِ الحَالِ موضِعَها [٤] في قولِ الشَّاعِرِ [٥] :

١١٣- خَيرُ اقتِرَابِي [٦] مِنَ المولَى حَليفَ رِضى وَشَرُّ بُعدِي عَنهُ وهو غضبَانُ

فـ " حليفَ رِضى " حالٌ سَدَّتْ مسَدَّ خَبَرِ المبتدأ الذي هو " خيرُ " ، وقوله : " [وهو] [٧] غضبان " جملةٌ حاليَّةٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خبرِ المبتدأ الذي هو " شَرُّ " ، وكانَ الأصلُ : وشرُّ بُعدِي عَنهُ غضبَانَ ، فأُوقِعَتِ الجملةُ الحاليَّةُ موقِعَهُ ، فَدَلَّ عَلَى أنَّ " غضبانَ " حَالٌ .

الأمرُ الثَّاني : لزومُ هذهِ الصِّفَةِ التَّنكِيرَ ، فَدَلَّ على أنَّهَا حالٌ ، وأنَّ (كانَ) المحذوفةَ تامَّةٌ [٨] ؛ لأنَّهَا لو كانَتْ ناقِصةً لَكَانتِ الصِّفَةُ خبراً لَهَا ، فَلَم تَلزمِ التنكيرَ لأنَّ خبرَ

---

(١) ينظر : المسائل الحلبيات ٢٠٢ ، وشرح المفصل ٩٧/١ ، وابن القواس ٨٣٦/٢ ، وشرح الكافية ١٠٧/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) زيادة يلتئم بها المعنى .

(٤) في جواز وقوع الجملة الاسمية موقع الحال السادة مسدّ الخبر أقوال : أحدها : المنع مطلقاً سواء كانت بواو أو بدونها وعليه سيبويه ، والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائي وتبعه ابن مالك ، والثالث : الجواز إذا اقترنت بواو لا دونها ، وعليه الفراء . وفي جواز وقوع الجملة الفعلية موقع الحال أقوال أيضاً : أحدها : المنع وعليه سيبويه والفراء ، والثاني : الجواز وعليه الكسائي وهشام والأخفش وابن مالك ، والثالث : المنع في المضارع المرفوع ونسب إلى الفراء . ينظر : شرح التسهيل ٢٧٨/١ و ٢٨٥ و ٢٨٦ ، و شرح الكافية ١٠٥/١ ، والارتشاف ٣٥/٢ و ٣٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/١ ، والمساعد ٢١٣/١ و ٢١٤ ، وشفاء العليل ٢٧٨/١ ، والعيني ٥٨٠/١ ، وشرح التصريح ١٨١/١ ، والهمع ٤٨/٢ - ٥٠ ، وشرح الأشموني ٢١٩/١ و ٢٢٠ .

(٥) لم أقف على قائل البيت ، وقد ورد في : شرح التسهيل ٢٧٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/١ ، والمساعد ٢١٤/١ ، والعيني ٥٧٩/١ ، والهمع ٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٩/١ .

(٦) في الأصل : " اقراني " تحريف .

(٧) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٩٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ ، وابن القواس ٨٣٧/٢ ، وشرح الكافية ١٠٦/١ ، والبسيط ٥٥٦/١ ، والارتشاف ٣٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٢/١ ، وشرح التصريح ١٨١/١ ، والهمع ٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٩/١ .

(كانَ) يجيءُ مَعرِفَةً ونكِرَةً .

وأمَّا النَّوعُ الذي لا يلزَمُ مَعَهُ حَذفُ الخَبَرِ ، فهو إذا كانتِ الحالُ السَّادَّةُ مسَدَّ الخبرِ صالحةً بأن تكونَ خبراً عَنِ المبتدَأ ، كقراءَةِ علي رضي الله عَنهُ في الشَّاذِّ : ﴿ ونحنُ عُصبَةً ﴾ (١) بالنَّصبِ (٢) ، أي : نَحنُ نُرَى عُصبَةً ،ولو صَرَّحَ في مثلِ هذا بالخبرِ لجازَ .

تنبيهٌ ثان : قَد يُحذَفُ المبتدأُ دونَ الخبرِ ، وقَد يحذَفُ (٣) الخبرُ دونَ المبتدأ ، وقَد يُحذَفانِ مَعاً . فأمَّا حذفُ المبتدأ دونَ الخبرِ ، فيكونُ وجوباً وجوازاً ، فالوجوبُ في خمسَةِ مواضعَ (٤) :

الأوَّلُ : إذا قُطِعَ الوصفُ / عَن مَتبوعِهِ (٥) ، كقولِهم : " الحمدُ لِلَّهِ الحميدُ (٦) " بالرَّفعِ ، كانَ الأصلُ (الحميدِ) بالجَرِّ (٧) صِفَةٌ لِلَّهِ ، ثُمَّ رُفِعَ على القَطعِ ، والمبتدأُ محذوفٌ لازِمُ الحذفِ أي : هو الحميدُ . ١٠٤/أ

الثَّاني : المبتدأُ في بابِ نِعمَ وبئسَ ، إذا أعرَبنَا الممدوحَ والمذمومَ خبراً ، والمبتدأُ مُقَدرٌ (٨) ، فلا يجوزُ إظهَارُهُ .

---

(١) سورة يوسف ، من آية (٨) و (١٤) .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٠٥/٢ ، والتفسير الكبير ٩٥/١٨ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٥ ، وشرح التصريح ١٨٢/١ .

(٣) تكررت كلمة : يحذف " في الأصل فحذفتها .

(٤) ينظر مواضع حذف المبتدأ وجوباً في : أوضح المسالك ٢١٧/١ - ٢١٩ ، وابن عقيل ٢٥٥/١ و ٢٥٦ ، وشرح التصريح ١٧٦/١ و ١٧٧ ، والهمع ٣٩/٢ و ٤٠ .

(٥) في الأصل : " تنوعه " تحريف . ينظر : شرح التصريح ١٧٦/١ . فيجب حذف المبتدأ إذا أُخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمدحٍ أو ذمٍ أو ترحّمٍ ، فإذا كان النعت لغير ذلك وقُطع إلى الرفع ، جاز ذكر المبتدأ وحذفه . ينظر : شرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشرح الكافية ١٠٣/١ ، والبسيط ٥٩٧/١ ، والارتشاف ٢٩/٢ ، وشرح التصريح ١٧٦/١ و ١٧٧ .

(٦) في الأصل : " الحمد " تحريف ، ويدل عليه ما بعده ، وينظر كذلك : شرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، وشرح التصريح ١٧٦/١ .

(٧) في الأصل : " بالقطع " سهو .

(٨) هذا الوجه في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم أجازه قوم منهم : المبرد وابن السراج والزجاجي والزجاج والسيرافي والجرمي والفارسي وابن جني . ينظر هامش رقم (٧) صفحة ٣٧٨ .

الثَّالِثُ : إذا كانَ المبتدأُ المحذوفُ مُخبَراً عَنهُ بِمَصدَرٍ موضوعٍ موضِعَ [١] الفِعلِ ، كقولِهِم : " سمعٌ وطاعةٌ " [٢] ، أي : أمري أسمَعُ وأُطِيعُ ، فوضَعُوا المصدَرَ الذي هو (سَمعٌ) موضِعَ (أسمَعُ) ، و (طاعةٌ) موضِع (أُطِيعُ) [٣] ، ومنهُ بيتُ الكتابِ :

١١٤- فَقَالت : حَنَانٌ مَا أتى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارِفُ [٤] ؟

فـ " حَنَانٌ " : مَصدَرٌ وُضِعَ موضِعَ " أحِنُّ " [٥] ، والمبتدأُ محذوفٌ التقديرُ : قالت : أَمري [٦] حَنَانٌ عليك ، وفَاعِلُ " قالت " ضَميرٌ عَائِدٌ لِمَا تقدَّمَ في البيتِ قَبلَهُ .

الرَّابعُ : المبتدأُ المخبَرُ عَنهُ بـ (ذا) في القَسَمِ في قولِهِم : " لا هَا اللهِ ذَا " ، التقديرُ : لاهَا اللهِ الأَمرُ ذَا ، كذا أعرَبَهُ الخليلُ ، وقَدْ تقدَّمَ في بابِ القَسَمِ [٧] .

الخامِسُ : المبتدأُ في قولِهِم : " في ذِمَّتي لأَفعَلَنَّ " ، التقديرُ : في ذِمَّتي [يَمِينٌ] [٨] لأَفعَلَنَّ ، فالمبتدأُ واجِبُ الحَذفِ ، والخبرُ هاهُنَا الجارُّ والمجرورُ .

---

(١) في الأصل : " بوضع " تحريف .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٤٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، والارتشاف ٢٩/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٣/١ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والهمع ٤٠/٢ .

(٣) أصل هذه المصادر النصبُ أي : أسمعُ سمعاً وأطيعُ طاعةً ، ثم حذف الفعل وجوباً اكتفاءً بدلالة مصدره عليه ، ثم عُدِل إلى الرفع لإفادة الثبوت والدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالة الفرعية حكمَ الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل . ينظر : شرح الكافية ٩١/١ ، وأوضح المسالك ٢١٦/١ ، والمساعد ٢١٥/١ ، والعيني ٥٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ ، والهمع ٤٠/٢ ، وحاشية الصبان ٢٢١/١ .

(٤) أنشد سيبويه هذا البيت في كتابه ، ولم ينسبه إلى أحد ، وقال : سمعت بعض العرب الموثوق بهم ينشده ، ونسبه ياقوت في معجم البلدان والبغدادي في الخزانة إلى المنذرين درهم الكلبي . وقد ورد الشاهد في : الكتاب ٣٢٠/١ و ٣٤٩ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٧٢/١ و ٣٨٥ ، ومعجم البلدان (روضة المَثْرِيّ) ٩٥/٣ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، واللسان (حنن) ١٢٩/٣ ، والارتشاف ٢٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والعيني ٥٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ ، والهمع ١١١/٣ ، وشرح الأشموني ٢٢١/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

(٥) في الأصل : " أجن " تصحيف .

(٦) في الأصل : " أمر " تحريف . ينظر : اللسان (حنن) ١٢٩/١٣ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والعيني ٥٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

(٧) ينظر صفحة ٢٨٣ .

(٨) زيادة يستقيم بها الكلام . ينظر : الارتشاف ٣٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٩/١ ، وابن عقيل ٢٥٦/١ ، وشرح التصريح ١٧٧/١ ، والهمع ٤٠/٢ .

وجوازُ حَذفِ المبتَدأ فيما عَدَا هَذِهِ الخمسَة بشَرطِ [١] أن تَدُلَّ عليهِ قرينَةٌ [٢] ، كقولِ المستَهِلِّ [٣] : " الهلالُ واللهِ " [٤] التقديرُ : هَذَا الهِلَالُ ، فحذَفَ المبتدأَ جوازاً لدلالةِ قرينَةِ الحالِ عليهِ ، ومِنهُ قولُ الشَّاعِرِ [٥] :

١١٥- يوماً يَمَانٍ إذا لاقَيتُ ذَا يَمَنٍ وإن لَقِيتُ مَعَدِّيّاً فَعَدنانِ

أي : يوماً أنا يَمَانٍ ، فحذَفَ المبتدأَ جوازاً ، وكذلك قولُهُمْ : " فَعَدنَانِ " [٦] أي : أنا عَدنانٍ ، فحذَفَ المبتدأَ جوازاً ، ففي البيتِ مِثالانِ لحَذفِ المبتَدأ . و [٧] الأصلُ في " عدنانٍ " : " عَدنانِيّ " بتشديدِ [٨] الياءِ ، لكِنَّهَا خُفِّفَتْ لِيَصِحَّ النَّظمُ ، وكانَ حَقُّهُ أَن يقولَ : وإن لقيتَ مَعَدِّيّاً [٩] فَمَعَدِّيّ ، ولكنّه لَم تُسَاعِدْهُ القافِيَةُ ، فَأَبدَلَهُ بِعَدنَانيّ إذِ المعنَى واحِدٌ ، فإنَّ مَعَدّاً وَلَدُ / عَدنانَ ، فكلُّ مَنِ انتَسَبَ إلى مَعَدٍّ فَقَد انتَسَبَ [١٠] إلى عَدنانَ [١١] . ١٠٤/ ب

---

(١) في الأصل : " لشرط " تحريف .

(٢) كثر حذف المبتدأ جوازاً في ثلاثة مواضع : الأول : في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وما أدراك ما هيه . نار حامية ﴾ أي : هي نارٌ ، والثاني : بعد فاء الجواب نحو قوله تعالى : ﴿ مَن عمل صالحاً فلنفسه ومَن أساء فعليها ﴾ أي : فعمله لنفسه ، والثالث : بعد القول نحو قوله تعالى : ﴿ قالوا : أساطير الأولين ﴾ أي : هي أساطير الأولين . ينظر : شرح التسهيل ٢٨٦/١ و ٢٨٧ ، والارتشاف ٢٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، وابن عقيل ٢٤٦/١ ، وشرح التصريح ١٧٦/١ ، والهمع ٣٨/٢ ، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢١٦/١ .

(٣) " المستَهِلُّ " المبصرُ للهلال . ينظر : شرح الكافية ١٠٣/١ ، واللسان (هلل) ٧٠٣/١١ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٢٩/٤ ، والأصول ٦٨/١ ، واللمع ١١٤ ، والمفصل ٢٥ ، وشرح المفصل ٩٤/١ ، والكافية ٨٠ ، وشرح الجزولية ٧٤٨/٢ .

(٥) هذا البيت أحد عدة أبيات قالها عِمران بن حِطّان في حادثة رواها المبرد في الكامل ١٢٧/٢ . وعِمران بن حِطّان السدوسي ، أحد رؤوس الخوارج من القَعَدية ، وهم الذين يرون الخروج ويحسِّنونه لغيرهم ، ولايباشرون القتال بأنفسهم ، أدرك جماعة من الصحابة وروى عنهم ، وروى عنه أصحاب الحديث توفي سنة (٨٤ هـ) (تنظر ترجمته في : الأغاني ١٠٩/١٨ ، والمؤتلف والمختلف ١٢٥ ، وميزان الاعتدال ٢٣٥/٣ ، والإصابة ١٧٨/٣) . وقد روي الشاهد في ديوان الخوارج ١٨٠ وفي الكامل ١٢٧/٢ وفي الأغاني ١١٢/١٨ بالياء في قوله : " فعدناني " ، وروي في شرح ألفية ابن معط ٨٤٣/٢ ، وفي الخزانة ٤٣٨/٢ ، بدون الياء " فعدنانِ " ، وهي رواية المصنِّف .

(٦) في الأصل : " فقدنان " تحريف .

(٧) في الأصل " أو " تحريف .

(٨) في الأصل " بتسديد " تصحيف .

(٩) في الأصل " ـدنا " تحريف .

(١٠) في الأصل : " أنتت " تحريف .

(١١) عدنان في العرب هو : عدنان بن أُدَدْ ، فجميع العرب يرجعون إلى ولد ثلاثة رجال وهم : عدنان وقحطان وقُضَاعة ، وعدْنان من ولد إسماعيل بلا شك في ذلك ، إلا أنّ تسمية الآباء بينه وبين إسماعيل - عليه السلام - قد جُهلت ، ومَعَدّ بن عدنان هو أحد أولاد عدنان ، ويقال له : " أبو العرب " لأنّه بطن متسع ، منه تناسل جميع بني عدنان . ينظر : مختلف القبائل ومؤتلفها ٨٠ و ٨٥ ، والصحاح (عدد) ٥٠٦/٢ ، و (عدن) ٢١٦٢/٦ ، وجمهرة أنساب العرب ٧ و ٩ و ١٠ ، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٤٢٤ ، والتاج (عدد) ٤١٧/٢ ، و (عدن) ٢٧٥/٩ ، وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٣٠ .

وأمَّا حَذفُ الخبَرِ فيكونُ أيضاً وجوباً وجوازاً فالوجوبُ في سَبعةِ أبوابٍ [١] :

الأوَّلُ : بَابُ الابتداءِ بالصِّفَةِ إذا وقَعَتْ معتمدةً [٢] على نفيٍ أو استفهَامٍ ، كقولِكَ : (أقائمٌ [٣] الزيدانِ ؟) ، فالخبرُ هُنَا واجبُ الحَذفِ ؛ لأنَّ الفَاعِلَ وهو (الزيدانِ) قَد سَدَّ مَسَدَّهُ ، وقَد تقدَّمَ الكلامُ في أوَّلِ البَابِ على وقوعِ هَذِهِ الصِّفةِ مبتدأً [٤] .

الثَّاني : بابُ [٥] الحالِ تَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ ، كقولِكَ : (ضَربي زيداً قائماً) ، وقَد تقدَّمَ الكلامُ عليهِ [٦] .

الثَّالِثُ : بابُ (لولا) ، فإنَّ خبرَ المبتدأ الواقعِ بَعدَهَا محذوفٌ وجُوباً لِسَدِّ الجوابِ مَسَدَّهُ [٧] ، كقولِكَ : (لولاَ زَيدٌ لأَكرمتُكَ) أي : لولا زيدٌ موجودٌ ، والقرينةُ الدَّالةُ عَليهِ ما في (لولاَ) مِنَ الدَّلالةِ [٨] على امتناعِ الشَّيءِ لِوجودِ غيرِهِ ، وقَد تقدَّمَ الكلامُ على (لولا) في بابِ حروفِ الجَرِّ [٩] .

الرَّابعُ : بابُ (لَعمرُ اللهِ) وما أشبهَهُ مِنَ الألفَاظِ الَّتي لا تُستَعمَلُ إلاَّ في القَسَمِ ، تقولُ : (لَعمرُ اللهِ لا أَفعَلُ كذا) ، و (أَيمُنُ اللهِ لا أَفعَلُ [١٠] كذا) ، فـ (عَمرو)

---

(١) ينظر مواضع حذف الخبر وجوباً في : الارتشاف ٣١/٢ و ٣٢ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/١ - ٢٢٧ ، وابن عقيل ٢٤٨/١ - ٢٥٤ ، وشرح التصريح ١٧٨/١ - ١٨٢ ، والهمع ٤١/٢ - ٤٤ .

(٢) في الأصل : " تعتمده " تحريف .

(٣) في الأصل : " اذا " تحريف . ينظر : الإيضاح العضدي ٣٥/١ ، والمفصل ٢٦ ، وشرح المفصل ٩٦/١ .

(٤) ينظر صفحة ٣٤٩ و ٣٥٠ .

(٥) في الأصل : " بانّ " تصحيف .

(٦) ينظر صفحة ٣٨٤ .

(٧) خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) محذوف وجوباً ، وأطلق جمهور البصريين وجوب الحذف بناءً على أنّ هذا الخبر عندهم لا يكون إلا كوناً عاماً ، وقيّد الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وجوبَ الحذف بمجيء الخبر كوناً عاماً ، أما إذا كان كوناً مقيداً ، فإن دلّ على حذفه دليل جاز الحذف والإثبات ، وإلا وجب الإثبات . ينظر صفحة ٢٧٦ - ٢٨٠ ، وينظر كذلك : الإيضاح العضدي ٢٩/١ و ٥١ ، والمفصل ٢٦ ، وشرح المفصل ٩٥/١ ، والكافية ٨٠ ، والمقرب ٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٤/١ و ٣٥٥ ، والارتشاف ٣١/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٨/١ و ٢٨٩ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/١ و ٢٢١ ، والمساعد ٢٠٨/١ و ٢٠٩ ، وشرح الأشموني ٢١٥/١ و ٢١٦ .

(٨) في الأصل : " الدالة " تحريف .

(٩) ينظر صفحة ٢٧٠ - ٢٧٤ .

(١٠) في الأصل : " لافعل " تحريف ؛ لأنه لو كان مثبتاً لدخلت عليه نون التوكيد . ينظر : صفحة ٢٩٧ .

و (أَيْمُنُ) مُبتدآنِ والخبرُ عَنهُمَا لازِمُ الحَذفِ ، وقَـد تقـدَّمَ الكـلامُ عليهِمَـا في بـابِ القَسَمِ [١] .

الخَامِسُ : بَابُ العَطفِ على المبتدأ بواوٍ تُعطي مَعنَـى (مـع) مُـراداً فيهـا مَعنَـى الاقـتران [٢] ، كقولِهم : " كُلُّ رَجُلٍ وضيعَتُـهُ " أي : مقرونَـانِ ، فَحـذفَ (مقرونـان) وجوبـاً [٣] ؛ لأنَّ (الواو) التي بِمَعنَى (مع) تُعطي مَعنَاهُ ، فهي كـالعِوَضِ عَنـهُ ، و (الضَّيعَـةُ) هُنَا المرادُ بِهَا : الصَّنعَةُ ، وهي بالضَّادِ المعجَمَة [٤] . فَلَو عُطِفَ عَلَـى المبتـدأ بِـواوٍ لا تُعطِي مَعنَى (مع) ، كانَ حَذفُ الخبرِ جـوازاً ، فَلَـكَ أن تُصَـرِّحَ بِـهِ كمَـا في قـولِ الشَّاعِرِ [٥] :

١١٦- تمَنَّوا لِيَ الموتَ الَّذي يَشعَبُ الفَتَى وكُـلُّ فـتىً والمـوتُ يَلتقيـانِ

فَصَرَّحَ بالخَبَرِ وهو " يلتقيانِ " ؛ لأنَّ الواوَ العاطِفَةَ ليسَتْ بِمعنَـى (مـع) ، ومعنَـى " يَشعَبُ الفَتَى " : يُفرِّقُهُ عَنْ أَحِبَّتِهِ .

/ **السَّادِسُ** : بَابُ الإخبَارِ بِفِعلٍ نَاصِبٍ لمصَـدرٍ ، لا يَصِـحُّ أن يكـونَ ذَلِكَ المصـدَرُ [٦] ١٠٥/أ

---

(١) ينظر صفحة ٢٨٤ و ٢٨٧ .

(٢) في الأصل : " مراد انها معنى الافراد " ، وهذه الجملة قلقة في هذا الموضع ، ولا تعطي معنى يناسبه ، لذا فقد رجّحت أنها قد حُرِّفت ، وأثبت ما يناسب السياق .

(٣) هذا مذهب البصريين ، فالخبر عندهم محذوف وجوباً ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ الخبر لم يُحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير ، واختار هذا المذهب ابن خروف وابن عصفور . ينظر : الكتاب ٢٩٩/١ و ٣٩٣ ، والإيضاح العضدي ٣٥/١ و ٣٦ ، وشرح المفصل ٩٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وابن القواس ٨٤٥/٢ ، وشرح الكافية ١٠٧/١ و ١٠٨ ، والارتشاف ٣٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٩٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٤/١ ، والمساعد ٢١٣/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، والهمع ٤٣/٢ و ٤٤ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ .

(٤) أي : الضّيعة - بالضاد المعجمة - وهي الصنعة والحرفة ، سميت بذلك لأنّ صاحبها يضيع بتركها ، أو لأنها تضيع بتركها . ينظر : شرح الكافية ١٠٧/١ ، واللسان (ضيـع) ٢٣٠/٨ ، وشرح التصريح ١٨٠/١ ، والتاج (ضيع) ٤٣٧/٥ ، وحاشية الصبان ٢١٧/١ .

(٥) نسب العيني هذا البيت للفرزدق في شرح شواهده ٥٤٣/١ ، وكذلك الشيخ خالد في شرح التصريح ١٨٠/١ ، ولم أجده في ديوانه . وقد ورد الشاهد بدون نسبه في معاني القرآن للفراء ٤٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢٤/١ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ .

(٦) تكررت كلمة " المصدر " في الأصل فحذفتها .

خَبَراً عَن ذلِكَ المبتدأ ، إلاّ عَلَى تقديرِ مُضَافٍ [١] ، كقولِهِمْ : " مـا أنـت إلاّ سيراً [٢] " ، فـالتقديرُ : ما أنتَ إلاَّ تَسيرُ سَيراً [٣] ، ولا يَصِحُّ أَن يكونَ هذا المصدَرُ خبَراً عَـن (أنـتَ) إلاّ عَلَى تقديرِ مضَافٍ ، أي : ما أنتَ إلاَّ ذو سَيرٍ ، ومِنْهُ قولُهُم : " زيدٌ سيراً سيراً " [٤] بِتكرارِ المصدَرِ .

السَّابِعُ : قولُهُم : " لا هَا اللـهِ ذَا " في القَسَمِ عِندَ الأخفَشِ ، فـإنَّ التقديـرَ عِنـدَهُ : ذا قَسَمي [٥] ، فالمذكورُ هو المبتدأُ وهو : (ذا) ، والخبرُ هو المحذوفُ وهو : (قَسَمِي) .

فهذهِ سَبعةُ أبوابٍ يجبُ فيهَا حَذفُ الخبرِ ، فَمَا عَدَا هَـذِهِ السَّبعةَ [يجـوزُ] [٦] بِشَرطِ أن تَدُلَّ عليه قرينَـةٌ ، كقـولِ القـائل : (مَـن عِنـدَكَ ؟) فتقـولُ في جوابِـهِ : (زيدٌ) ، أي : زيدٌ عِندِي ، فَلَو صَرَّحتَ بالخبرِ لَجَازَ .

وأمَّا قولُهُ تبارَك وتعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [٧] ، فيُحتملُ أن يكونَ مِن حَـذفِ المبتدأ ، أي : أَمري صـبرٌ جميـلٌ ، أو مِـن حَـذفِ الخـبرِ أي : عِنـدِي صَـبرٌ جميـلٌ ، أو : صَبرٌ جميلٌ أجمـلُ بي [٨] ، فإن كانَ مِن حَـذفِ المبتدأ ، فيكونُ حَذفُـهُ وُجوباً ؛

---

(١) يُشترط في المصدر في هذه المسألة أن يكون مكرراً أو محصوراً ، فالتكرار عوض عن اللفظ بالفعل المحذوف ، والحصر يقوم مقـام التكـرار لما فيه من التأكيد ، فإن لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً جاز إضمار الفعل وإظهاره ، ويشترط في هذه المسألة أيضاً أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ لأنه لو كان اسم معنى لارتفع المصدر خبراً ، بخلاف إذا كان اسم عين ، فإنّ ذلك يُؤمَن معه اعتقاد الخبريّة ، إذ المعنى لا يُخبر به عـن العين إلا مجازاً أو على حذف مضاف . ينظر : الكتاب ٣٣٥/١ ، وشرح المفصل ١١٥/١ ، وشـرح التسـهيل ٣٢٤/١ و ١٨٣/٢ و ١٨٨ و ١٨٩ ، وشرح الكافية الشـافية ٦٦٥/٢ و ٦٦٦ ، وابـن القـواس ٥٣٧/١ ، وشـرح الكافيـة ١٢٠/١ ، والارتشـاف ٦٣/٢ ، وتوضيـح المقاصد ٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٦/٢ ، وابن عقيل ٥٦٩/١ ، وشرح التصريح ٣٣٢/١ ، وشرح الأشموني ١١٨/٢ و ١١٩ .

(٢) في الأصل : " بشـيراً " تحريـف . ينظـر : الكتـاب ٣٣٥/١ ، وابـن عصفـور ٤٢١/٢ ، وابـن القـواس ٥٣٧/١ ، وشـرح الكافيـة ١٢٠/١ ، وابن عقيل ٥٦٩/١ ، وشرح الأشموني ١١٨/٢ .

(٣) في الأصل : " بسر سيواً " تحريف . ينظر الهامش السابق .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٣٥/١ ، وشرح المفصل ١١٥/١ ، وشرح التسـهيل ٣٢٤/١ ، وشـرح الكافيـة ١٢٠/١ ، والمسـاعد ٢٤١/١ ، وشرح التصريح ٣٣٢/١ .

(٥) ينظر هامش رقم (٥) ، وصفحة ٢٨٣ .

(٦) زيادة يلتئم بها المعنى . ينظر : اللمع ١١٤ ، والمفصل ٢٥ ، وشرح المفصـل ٩٤/١ ، وابـن عصفـور ٣٥٢/١ ، وشـرح التسـهيل ٢٧٥/١ ، وشرح التصريح ١٧٨/١ .

(٧) سورة يوسف ، من آية (١٨) و (٨٣) .

(٨) ينظر : الإيضاح العضـدي ٥١/١ و ٥٢ ، والمفصـل ٢٦ ، وشـرح المفصـل ٩٥/١ ، وابـن القـواس ٨٤٤/٢ ، والبسيط ٥٩٧/١ . وقـال الواسطي : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً ، فالأولى كونـه المبتـدأ ، وقـال العبـدي : الأولى كونـه الخـبر . ينظـر : المغني ٨٠٥ ، والهمع ٣٨/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٥/٣ .

لأنَّ [١] الخبرَ - وهو صَبرٌ - مَصدرٌ استُغني بِهِ عَنِ اللّفظِ بالفِعلِ ، أي : صبرٌ جميلٌ ، وقَد تقدَّمَ [٢] ، وإن كانَ مِن حَذفِ الخبرِ ، فهو جوازٌ .

ومِنْ هَذا أيضاً قولُهُ تبارَك وتَعالى : ﴿ طاعَةٌ وقَولٌ معرُوفٌ ﴾ [٣] ، فإن جَعَلناهُ مِن حَذفِ المبتدأ ، أي : حَقُّكُمْ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ، فالحذفُ وجوباً ؛ لأنَّ الخبرَ - وهو طاعةٌ - مصدَرٌ استُغنيَ بِهِ عَنِ اللفظِ بالفِعلِ ، وإن كانَ مِن حَذفِ الخبرِ ، أي : طاعةٌ وقَولٌ مَعروفٌ أليقُ بِكُمْ ، فالحذفُ جوازاً [٤] .

وأمَّا حَذفُ المبتدأ والخبرِ معاً ، فموقِعُهُ حيثُ يُعطَفُ المبتدأُ المخبرُ عَنهُ بجملةٍ اسميَّةٍ على مبتدأ مخبرٍ عَنهُ بجملةٍ ، كقولِهِ عَزَّ وجَلَّ : ﴿ واللائي يَئِسنَ مِنَ المحِيضِ مِن نِسائِكُمْ إنِ ارتَبتُمْ فعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أشهُرٍ / واللائي لَمْ يَحِضنَ ﴾ [٥] فـ (اللائي لَم يَحِضنَ) مبتدأٌ مَعطوفٌ على مبتدأ آخر [مُخبَر عَنْهُ بجملةٍ وهي] [٦] قوله : (فعدتهنَّ ثلاثة أشهُرٍ) ، وحُذِفَت الجملةُ التي هي خبرُ المبتدأ الثَّاني ، لدلالةِ الجملةِ التي هي خبرُ الأوَّلِ عليهَا ، والتقديرُ : واللائي لَم يَحِضنَ فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهرٍ ، فحذَفَ المبتدأَ والخبرَ معاً ، وهما : عدَّتهُنَّ ثلاثةُ أشهُرٍ [٧] . هذا ما ذكرناهُ مِن أحكامٍ ، وخشيةُ [٨] التطويلِ مَنَعتْ مِنَ الزِّيادَةِ ، واللهُ الموفِّقُ . ١٠٥/ ب

---

(١) في الأصل : " لا أن " تحريف .

(٢) ينظر صفحة ٣٨٨ .

(٣) سورة محمد ، من آية (٢١) .

(٤) ينظر : الكتاب ١٤١/١ ، واللمع ١١٤ ، والأشباه والنظائر ١٠٥/٣ .

(٥) سورة الطلاق ، من آية (٤) .

(٦) زيادة يستقيم بها المعنى ، إذ ليس المبتدأُ الأولُ المعطوف عليه قولَه : " فعدتهن ثلاثة أشهر " ، وإنما هو قوله : " واللائي يئسن .. " ، فهو مبتدأ عُطِفَ عليه مبتدأ آخر وهو قوله : " واللائي لم يحضن " ، ودلّ على ذلك أنه قَدَّر خبر الجملة الثانية : " فعدتهن ثلاثة أشهر " ، لدلالة خبر الجملة الأولى عليه وهو : " فعدتهنّ ثلاثة أشهر " . ينظر : الإيضاح العضدي ٤٥/١ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٥٤/١ ، والبسيط ٥٦٦/١ ، وابن عقيل ٢٤٦/١ ، وشرح الأشموني ٢١٤/١ .

(٧) قال ابن هشام : ينبغي تقليل المقدَّر ما أمكن ، لذلك ضُعِّف قول الفارسي ومَن وافقه في : " اللائي يئسن " إن الأصل : فعدتهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون : كذلك - أي : مفرد - . ينظر : المغني ٨٠٢ ، وابن عقيل ٢٤٦/١ ، وحاشية الصبان ٢١٤/١ .

(٨) كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته اجتهادي في قراءتها .

الفهـارس

١- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والمصورات

- الإفصاح في شرح الإيضاح / لابن أبي الربيع / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، برقم (٥٠٩) / عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم (٤١) .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب / للشنتمري / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، برقم (٨٥٥) / عن نسخة المكتبة الوطنية بتونس ، برقم (١٣٧٣٦) .

- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية / للشريشي / مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (٣٦ نحو) .

- ديوان شعر أبي طالب (عم الرسول - صلى الله عليه وسلم) / مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (٣٨ أدب) .

- شرح ألفية ابن مالك / لابن جابر الأندلسي / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، برقم (٦٠) / عن نسخة المكتبة الأزهرية ، برقم (٣٢٦٧) .

- شرح الإيضاح / لأبي البقاء العكبري / الجزء الثاني / مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، برقم (ف ٥٥٥٣) / عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (٢٠٧ نحو) .

- شرح جمل الزجاجي / لابن الضائع / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، رقم (١٦٤) / عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط ، رقم (٩٤٠) .

- شرح الدروس في النحو / لابن الدهان / مصورة دار الكتب المصرية ، برقم (١/٢٣٤٩) / عن مكتبة شهيد علي .

- شرح كافية ابن الحاجب / لركن الدين الإستراباذي / مصورتي من مركز الملك فيصل ، برقم (٦٢٥٠) .

- شرح كتاب سيبويه / لأبي سعيد السيرافي / الجزء الثاني والرابع / مصورة الدكتورة خديجة الصبان / عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (١٣٧) نحو ش .

- الغرة في شرح اللمع / لابن الدهان / الجزء الأول / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، رقم (٦٤٩) ، عن نسخة مكتبة كليج علي باشا بتركيا ، رقم (٩٤٩) .

- الغرة في شرح اللمع / لابن الدهان / الجزء الثاني / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، رقم (٥٤١) / عن نسخة المكتبة التيمورية ، رقم (١٧١) .

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية / لابن الخباز / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، رقم (٧٩٦) / عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، رقم (٢٢٣٦) .

- قواعد المطارحة / لابن إياز / مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ، رقم (٢٧٤) / عن نسخة دار الكتب المصرية ، برقم (٢٢ نحو) .

- المحصول في شرح الفصول / لابن إياز / مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية (٢٩١) نحو .

- النهاية في شرح الكافية / لابن الخباز / مصورة مركز الملك فيصل ، برقم (١٥٧٢ ف) / عن نسخة باريس رقم (٣٦٠) .

ثانياً : الرسائل العلمية

- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية / رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة / إعداد : الدكتور سعد الغامدي / ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ .

- ابن كيسان النحوي / رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز / إعداد : محمد بن حمود الدعجاني / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب - دراسة وتحقيق - / رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة / إعداد : حسن محمد عبد الرحمن أحمد / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

- أبو عمرو الجرمي حياته وجهوده في النحو / رسالة ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز / إعداد : محسن سالم العميري / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر / لأبي جعفر الرعيني / تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة / إعداد : عبد الله حامد النمري ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح ألفية ابن معط / لأبي جعفر الرعيني / السفر الأول (تحقيق ودراسة) / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة / إعداد : الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد / ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

- شرح إيضاح أبي علي الفارسي / لأبي البقاء العكبري / تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض / إعداد : الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- شرح جمل الزجاجي / لابن خروف / تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة / إعداد : الدكتورة سلوى عرب / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

ثالثاً : المطبوعات

- آثار البلاد وأخبار العباد / للقزويني / دار صادر - بيروت / ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- الإبل في الشعر الجاهلي - دراسة في ضوء علم المثيولوجيا والنقد الحديث - / للدكتور أنور عليان أبو سويلم / دار العلوم للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ابن الطراوة النحوي / للدكتور عياد عيد الثبيتي / مطبوعات نادي الطائف الأدبي /

الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر / للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي / رواه وعلق عليه : علي محمد الضبّاع / دار الندوة الجديدة - بيروت .

- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها / للدكتور سليمان إبراهيم العايد .

- الإحاطة في أخبار غرناطة / للسان الدين ابن الخطيب / تحقيق : محمد عبد الله عنان / مكتبة الخانجي بالقاهرة / الطبعة الثانية - روجعت على مخطوطات جديدة بالخزائن المغربية / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- الإحكام في أصول الأحكام / لأبي الحسن الآمدي / راجعها ودققها جماعة من العلماء / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الإحكام في أصول الأحكام / لابن حزم الظاهري / تحقيق : لجنة من العلماء / دار الحديث / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه / لأبي عبد الله الصيمري / مطبعة جاويد - الرياض .

- أخبار وتراجم أندلسية / مستخرجة من معجم السفر السلفي / أعدها وحققها : الدكتور إحسان عباس / دار الثقافة - بيروت .

- أدب الكاتب / لأبي محمد عبد الله بن قتيبة / تحقيق : محمد الدَّالي / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار / للنووي / المكتبة الثقافية - بيروت / ١٩٧٣م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق : الدكتور مصطفى أحمد النماس / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية / للدكتور محمد سالم محيسن / مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / لأبي العباس القسطلاني / وبهامشه صحيح

مسلم بشروح النووي / دار الفكر / الطبعة السادسة - طبعة جديدة بالأوفست - / ١٣٠٤هـ .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / للشوكاني / دار المعرفة - بيروت .

- أزهار الرياض في أخبار عياض / لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري / أعيد طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة .

- الأزهية في علم الحروف / للهروي / تحقيق : عبد المعين المُلّوحي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- أسرار البلاغة - في علم البيان - / لعبد القاهر الجرجاني / صححها : محمد رشيد رضا / دار المعرفة - بيروت / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / تحقيق : محمد البيطار / مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق / مطبعة الترقي / ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- أسد الغابة في معرفة الصحابة / لعز الدين ابن الأثير / دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين / لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني / تحقيق : الدكتور عبد المجيد دياب / مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الاشتقاق / لابن دريد / تحقيق : عبد السلام هارون / مؤسسة الخانجي بمصر / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- الأشباه والنظائر في النحو / للسيوطي / تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

- الإصابة في تمييز الصحابة / لابن حجر العسقلاني / وبهامشه : الاستيعاب في معرفة

الأصحاب / لابن عبد البر النمري / مطبعة السعادة - مصر / الطبعة الأولى / ١٣٢٨هـ .

- إصلاح المنطق / لابن السِّكيت / تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف - مصر / الطبعة الثانية / ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- الأصمعيات / للأصمعي / تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / بيروت / الطبعة الخامسة .

- الأصول في النحو / لابن السراج / تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- إعجام الأعلام / لمحمود مصطفى / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- إعراب الحديث النبوي / لأبي البقاء العكبري / تحقيق : عبد الإله نبهان / دار الفكر - بيروت - دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس / تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد / مطبعة العاني - بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- الأعلام / للزركلي / دار العلم للملايين - بيروت / الطبعة التاسعة / ١٩٩٠م .

- أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن - وهو كتاب : نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان - / لأبي الوليد إسماعيل بن يوسف بن الأحمر / تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- إغاثة الأمة بكشف الغمة - أو تاريخ المجاعات في مصر - / لتقي الدين المقريزي / دار ابن الوليد .

- الأغاني / لأبي الفرج الأصفهاني / مصور عن طبعة دار الكتب .

- الاقتراح في علم أصول النحو / للسيوطي / تحقيق : الدكتور أحمد محمد قاسم / مطبعة السعادة - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / لابن السيد البطليوسي / دار الجيل - بيروت / ١٩٧٣م .

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب / لابن ماكولا / صححه وعلق عليه : نايف العباس / دار الكتاب الإسلامي .

- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار / للدكتور : حسن الباشا / دار النهضة العربية - الاسكندرية / ١٩٧٨م .

- الأمالي / لأبي علي القالي / ويليه الذيل والنوادر / دار الفكر .

- أمالي السهيلي / لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي / تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة - القاهرة .

- الأمالي الشجرية / لابن الشجري / دار المعرفة - بيروت .

- أمالي المرتضى - غرر الفوائد ودرر القلائد - / للشريف المرتضى علي بن الحسين / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- الإمتاع والمؤانسة / لأبي حيان التوحيدي / صححه وشرح غريبه : أحمد أمين وأحمد الزين / دار مكتبة الحياة - بيروت .

- الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام / تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش / دار المأمون للتراث - بيروت - دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- أمثال العرب / للمفضل الضبي / قدم له وعلق عليه : الدكتور إحسان عباس / دار الرائد العربي - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات / لأبي البقاء العكبري / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- الأمّ / للإمام الشافعي / دار الشعب / الطبعة الثانية / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ / لابن حجر العسقلاني / طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة / لجمال الدين القفطي / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي - القاهرة / مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الأنساب / للسمعاني / تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي / دار الجنان - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الأنباري / ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف / لمحمد محيي الدين عبد الحميد / دار إحياء التراث العربي .

- أنوار الربيع في أنواع البديع / للسيد علي صدر الدين المدني / تحقيق : شاكر هادي شكر / مطبعة النعمان - النجف / الطبعة الأولى / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام الأنصاري / ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك / لمحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر - بيروت .

- الإيضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي / مطبعة العاني - بغداد .

- الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق : الدكتور مازن المبارك / دار النفائس - بيروت / الطبعة الخامسة / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الإيضاح في علوم البلاغة / للخطيب القزويني / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الإيضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / تحقيق : الدكتور حسن شاذلي فرهود /

مطبعة دار التأليف - مصر / الطبعة الأولى / ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / لاسماعيل باشا بن محمد أمين / صححه : محمد شرف الدين بالتقابا ورفعت بيلكة الكليسي / أعادت طبعه بالأوفست : مكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي - بطهران / الطبعة الثالثة / ١٣٧٨هـ - ١٩٤٧م .

- الأيوبيون والمماليك في مصر والشام / للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور / دار النهضة العربية - القاهرة / الطبعة الثانية / ١٩٧٦م .

- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي / دار الفكر / الطبعة الثانية / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- البحر المحيط في أصول الفقه / للزركشي / تحقيق : الدكتور عمر الأشقر / راجعه : الدكتور عبد الستار أبو غدة والدكتور محمد الأشقر .

- بدائع الفوائد / لابن قيم الجوزية / صححه وعلق عليه : إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

- البداية والنهاية / لابن كثير / مكتبة المعارف - بيروت / ومكتبة النصر - الرياض / الطبعة الأولى / ١٩٦٦م .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / للشوكاني / مطبعة السعادة - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٤٨هـ .

- البديعيات في الأدب العربي (نشأتها - تطورها - أثرها) / لعلي أبو زيد / عالم الكتب .

- برنامج التجيبي / للقاسم بن يوسف التجيبي / تحقيق : عبد الحفيظ منصور / الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس / ١٩٨١م .

- البرهان في علوم القرآن / للزركشي / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر / الطبعة الثالثة - طبعة منقحة - / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لابن أبي الربيع الإشبيلي / تحقيق ودراسة : الدكتور

عياد بن عيد الثبيتي / دار الغرب الإسلامي - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال / لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللَّبليّ / تحقيق : الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد / جامعة أم القرى / ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / دار المعرفة - بيروت .

- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه / مراجعة : مصطفى السقا / دار الكاتب العربي - القاهرة / ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- البيان والتبيين / للجاحظ / تحقيق : عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي - القاهرة / الطبعة الخامسة / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- تاج العروس من جواهر القاموس / للزبيدي / دار الفكر .

- تاريخ ابن خلدون / لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون / مؤسسة جمال للطباعة والنشر - بيروت / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- تاريخ الأدب العربي / لكارل بروكلمان / نقله إلى العربية : الدكتور رمضان عبد التواب / راجع الترجمة : الدكتور السيد يعقوب بكر / دار المعارف - القاهرة / الطبعة الثانية .

- تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي / دار الكتاب العربي - بيروت .

- التاريخ السياسي لشرقي الأردن في العصر المملوكي الأول (المماليك البحرية) / للدكتور يوسف درويش غوانمة / دار الفكر - عمان / الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة - .

- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) / لأبي جعفر الطبري / تحقيق : محمد أبو

الفضل إبراهيم / دار المعارف - مصر / الطبعة الثانية .

- تاريخ قضاة الأندلس / لأبي الحسن علي بن عبد الله النُّباهي / نشر : إ. ليفي بروفنسال / دار الكاتب المصري - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٩٤٨م .

- تاريخ مدينة المرية الإسلامية - قاعدة أسطول الأندلس - / للدكتور السيد عبد العزيز سالم / دار النهضة العربية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٦٩م .

- تاريخ المماليك البحرية / للدكتور علي إبراهيم حسن / مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .

- تاريخ اليعقوبي / لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر / دار صادر - ودار بيروت / بيروت / ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

- التبصرة والتذكرة / لأبي محمد الصيمري / تحقيق : الدكتور فتحي أحمد علي الدين / جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . .

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه / لابن حجر العسقلاني / تحقيق : محمد علي النجار / مراجعة : علي محمد البجاوي / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر .

- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب / لبحرق الحضرمي / على ملحة الإعراب للحريري / دار الفكر .

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف / للمزّي / مع : النكت الظراف على الأطراف / لابن حجر العسقلاني / صححه وعلق عليه : عبد الصمد شرف الدين / طبع بمساعدة وزارة المعارف لحكومة الهند / الدار القيمة - الهند / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن / لأبي جعفر الرعيني / تحقيق : الدكتور علي حسين البواب / دار المنارة - جدة / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- تذكرة النحاة / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق : الدكتور عفيف عبد الرحمن / نشر

بدعم من جامعة اليرموك / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- تراجم إسلامية شرقية وأندلسية / لمحمد عبد الله عنان / مكتبة الخانجي - القاهرة / الطبعة الثانية - منقحة ومزيدة - / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك الأندلسي / تحقيق : محمد كامل بركات / دار الكاتب العربي - مصر / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- التطبيق الصرفي / للدكتور عبده الراجحي / دار النهضة العربية - بيروت / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- التعريفات / للجرجاني / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / للدماميني / تحقيق : الدكتور محمد عبد الرحمن المفدى / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- تفسير أبي السعود - أو : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم - / لأبي السعود بن محمد العمادي / تحقيق : عبد القادر أحمد عطا / دار الفكر - ومكتبة الرياض الحديثة / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- تفسير القرآن العظيم / لابن كثير / قوبلت هذه الطبعة على عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية وصححها نخبة من العلماء / دار إحياء التراث العربي - بيروت / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب / للفخر الرازي / دار الفكر - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح / للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي / تحقيق : عبد الرحمن عثمان / دار الفكر - القاهرة / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق ودراسة : الدكتور كاظم بحر المرجان / ساعدت جامعة بغداد على طبعه / العراق / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- التكملة والذيل والصلة / للصاغاني / تحقيق : عبد العليم الطحاوي وعبد الحميد حسن / مطبعة دار الكتب - القاهرة / ١٩٧٠م .

- التلخيص في علوم البلاغة / للقزويني / ضبطه وشرحه : الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي / المكتبة التجارية الكبرى - مصر / الطبعة الثانية / ١٣٥٠هـ - ١٩٣٢م .

- التمهيد في أصول الفقه / لمحفوظ بن أحمد الكلوذاني / تحقيق : الدكتور مفيد أبو عمشة / دار المدني / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك / لجلال الدين السيوطي / دار الفكر - بيروت .

- تهذيب إصلاح المنطق / لأبي زكريا التبريزي / تحقيق : الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٨٦م .

- تهذيب تاريخ دمشق الكبير / لابن عساكر / هذبه ورتبه : الشيخ عبد القادر بدران / دار المسيرة - بيروت / الطبعة الثانية - منقحة - / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- تهذيب التهذيب / لابن حجر العسقلاني / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر آباد / دار الباز / الطبعة الأولى / ١٣٢٥هـ .

- تهذيب اللغة / لأبي منصور الأزهري / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / راجعه : محمد علي النجار / دار القومية للطباعة - مصر / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لابن أم قاسم المرادي / تحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية / الطبعة الثانية .

- التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو الداني / صححه : أوتويرتزل / جمعية المستشرقين الألمانية / ١٩٣٠م .

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير / للسيوطي / دار الفكر - بيروت / الطبعة

الأولى / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي / أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .

- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام / لابن قيم الجوزية / دار الطباعة المحمدية - القاهرة .

- الجمل في النحو / للخليل بن أحمد الفراهيدي / تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الجمل في النحو / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة - بيروت / ودار الأمل - إربد / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام / لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي / تحقيق : الدكتور محمد علي الهاشمي / الطبعة الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري / تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش / المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- جمهرة أنساب العرب / لابن حزم الأندلسي / تحقيق : عبد السلام هارون / دار المعارف - مصر / الطبعة الثالثة / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- الجنى الداني في حروف المعاني / لابن أم قاسم المرادي / تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / للسيد أحمد الهاشمي / دار الفكر - بيروت / الطبعة الثانية عشرة المنقحة / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- حاشية الخضري على ابن عقيل / للشيخ محمد الخضري علي / مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / ومعه : شرح الشواهد للعيني / المكتبة الفيصلية .

- حجة القراءات / لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة / تحقيق : سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الحجة للقراء السبعة / لأبي علي الفارسي / تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي / راجعه ودققه : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق / دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية) / للشاطبي القاسم بن فيرة / ضبطه وراجعه : متولي الفقاعي / مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة .

- الحروب الصليبية في المشرق والمغرب / لمحمد العمروسي المطوي / دار الغرب الإسلامي - بيروت / الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة / ١٩٨٩م .

- حروف المعاني / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة - دار الأمل - إربد / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي / لمحمد زاهد الكوثري / دار الأنوار - مصر / ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م .

- الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام / لمحمد بن كامل التاجي / تحقيق : عبد الله الجبوري / النادي الأدبي - الرياض / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية / للأمير : شكيب أرسلان / دار مكتبة الحياة - بيروت .

- الحلل السندسية في الأخبار التونسية / لمحمد بن محمد الأندلسي / تحقيق : محمد الحبيب الهيلة / الدار التونسية للنشر / ١٩٧٠م .

- الحلة السيرا في مدح خير الورى / لابن جابر الأندلسي / تحقيق : علي أبو زيد / عالم الكتب - بيروت - دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء / لأبي نعيم الأصبهاني / دار الكتاب العربي - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- الحماسة / للبحتري / رواية أبي العباس أحمد بن محمد / نقله عن النسخة الوحيدة المحفوظة في مكتبة كلية ليدن واعتنى بضبطه : لويس شيخو اليسوعي / دار الكتاب العربي - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- الحماسة البصرية / لصدر الدين ابن أبي الفرج البصري / صححه وعلق عليه : الدكتور مختار الدين أحمد / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد / الطبعة الأولى / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- حياة الحيوان الكبرى / لكمال الدين الدميري / وبهامشه : عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات / للقزويني / مطبعة الاستقامة - القاهرة / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

- الحيوان / للجاحظ / تحقيق : عبد السلام هارون / دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / للبغدادي / وبهامشه : الشواهد الكبرى / للعيني / دار صادر - بيروت / الطبعة الأولى .

- الخصائص / لأبي الفتح عثمان بن جني / تحقيق : محمد علي النجار / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- خصائص مذهب الأندلس النحوي - خلال القرن السابع الهجري - / لعبد القادر الهيتي / دار القادسية - بغداد .

- خطط الشام / لمحمد كرد علي / مطبعة النوري - دمشق / ومطبعة الأعلمي - بيروت / الطبعة الثالثة - مصححة ومنقحة من قبل المؤلف - / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- دائرة المعارف الإسلامية / أصدرها مجموعة من المستشرقين / النسخة العربية إعداد : إبراهيم خورشيد وأحمد الشنتناوي والدكتور عبد الحميد يونس / دار الشعب - القاهرة .

- الدارس في تاريخ المدارس / لعبد القادر النُّعيمي / تحقيق : جعفر الحسني / مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق / مطبعة الترقي / ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

- دراسات في تاريخ المغرب والأندلس / للدكتور أحمد مختار العبادي / مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية / ١٩٨٢م .

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة / لابن حجر العسقلاني / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد / طبع تحت مراقبة : الدكتور محمد خان / الطبعة الثانية / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- الدرر اللوامع على همع الهوامع / للشنقيطي / تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم / دار البحوث العلمية - الكويت / الطبعة الأولى / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان) / لأبي العباس أحمد المكناسي / تحقيق : محمد أبو النور / دار التراث - القاهرة / والمكتبة العتيقة - تونس / الطبعة الأولى / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- درة الغواص في أوهام الخواص / للحريري / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / دار نهضة مصر للطباعة والنشر .

- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر الجرجاني / تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الدليل الشافي على المنهل الصافي / لابن تغري بردي / تحقيق : فهيم محمد شلتوت / جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث / مكتبة الخانجي - القاهرة .

- دولة بني قلاوون في مصر / للدكتور محمد جمال الدين سرور / مطبعة الاعتماد - مصر .

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب / لابن فرحون المالكي / تحقيق : الدكتور محمد الأحمدي أبو النور / مكتبة دار التراث - القاهرة .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي / تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين / مطبعة المعارف - بغداد / الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة - / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي / تحقيق : محمد عبده عزام / دار المعارف - القاهرة / الطبعة الخامسة .

- ديوان أبي دؤاد الإيادي / نشره : جوستاف فون جرونباوم / ضمن كتاب : دراسات في الأدب العربي / ترجمة : الدكتور إحسان عباس / دار مكتبة الحياة - بيروت / ١٩٥٩م .

- ديوان أبي دهبل الجمحي / رواية أبي عمرو الشيباني / تحقيق : عبد العظيم عبد المحسن / مطبعة القضاء - النجف / الطبعة الأولى / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- ديوان أبي النجم العجلي / جمعه وشرحه : علاء الدين آغا / النادي الأدبي - الرياض / ١٤٠١هـ -١٩٨١م .

- ديوان الأسود بن يعفر / صنعه : الدكتور نوري حمودي القيسي / بغداد - ١٩٦٨م .

- ديوان الأعشى / تحقيق : فوزي عطوي / الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت .

- ديوان امرئ القيس / دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- ديوان أمية بن أبي الصلت / جمع وتحقيق : عبد الحفيظ السطلي / المطبعة التعاونية - دمشق .

- ديوان ثابت قطنة / جمع وتحقيق : ماجد السامرائي / بغداد / ١٩٦٨م .

- ديوان جرير / دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ديوان جميل بثينة / دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ديوان حاتم الطائي / تحقيق : الدكتور مفيد محمد قميحة / دار المطبوعات الحديثة - جدة / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- ديوان الحماسة / وهو ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب / شرح التبريزي / مكتبة النوري - دمشق .

- ديوان حميد بن ثور الهلالي / صنعه : الأستاذ عبد العزيز الميمني / مطبعة دار الكتب - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٧١هـ - ١٩٥١م .

- ديوان الراعي النميري / جمعه وحققه : راينهرت فايرت / المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت / ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان رؤبة بن العجاج (ضمن كتاب : مجموع أشعار العرب) / صححه ورتبه : وليم بن الورد البروسي / نسخة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة / دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- ديوان زهير بن أبي سلمى / دار صادر - بيروت .

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس / تحقيق : الأستاذ عبد العزيز الميمني / الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة / ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .

- ديوان شعر الخوارج / جمع وتحقيق : الدكتور إحسان عباس / دار الشروق - بيروت - القاهرة / الطبعة الرابعة - مزيدة ومنقحة / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ديوان شعر ذي الرمة / صححه ونقحه : كارليل هنري هيس مكارتني / عالم الكتب .

- ديوان شعر المتلمس الضُبعي / رواية : الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي / تحقيق : حسن كامل الصيرفي / معهد المخطوطات العربية - جامعة الدول العربية / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- ديوان شعر المثقب العبدي / حققه : حسن كامل الصيرفي / جامعة الدول العربية / معهد المخطوطات العربية / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- ديوان الصمة بن عبد الله القشيري / تحقيق : الدكتور عبد العزيز محمد الفيصل / النادي الأدبي - الرياض / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- ديوان العباس بن مرداس السلمي / جمع وتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري / المؤسسة العامة للصحافة - بغداد / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- ديوان عبيد بن الأبرص / قدم له : سير شارلس ليال / دار المعارف - مصر .

- ديوان العجاج / رواية الأصمعي وشرحه / تحقيق : الدكتورة عزة حسن / دار الشروق - بيروت .

- ديوان عدي بن زيد / جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد / بغداد / ١٩٦٥م .

- ديوان علقمة الفحل / بشرح الأعلم الشنتمري / تحقيق : لطفي الصقال ودرية الخطيب / راجعه : الدكتور فخر الدين قباوة / دار الكتاب العربي - حلب / الطبعة الأولى / ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٨م .

- ديوان عمرو بن قميئة / حققه : حسن كامل الصيرفي / مجلة معهد المخطوطات العربية - المجلد الحادي عشر / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- ديوان الفرزدق / دار بيروت - ودار صادر - بيروت / ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

- ديوان القطامي / تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / دار الثقافة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٦٠م .

- ديوان قيس بن الخطيم / تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد / دار صادر - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- ديوان كعب بن زهير / تحقيق وشرح : الأستاذ علي فاعور / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ديوان كعب بن مالك الأنصاري / تحقيق : سامي العاني / بغداد / ١٩٦٦م .

- ديوان لبيد بن ربيعة العامري / دار صادر - بيروت / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- ديوان مجنون ليلى / جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج / دار مصر للطباعة .

- ديوان النابغة الجعدي / منشورات المكتب الإسلامي بدمشق / الطبعة الأولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- ديوان النابغة الذبياني / تحقيق : الدكتور مفيد محمد قميحة / دار المطبوعات الحديثة - جدة .

- ديوان الهذليين / مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .

- رحلة ابن بطوطة / لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي / دار صادر - دار بيروت - بيروت / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- رسالة الغفران / لأبي العلاء المعري / ومعها : رسالة ابن القارح / تحقيق : الدكتورة عائشة عبد الرحمن / دار المعارف - مصر / الطبعة الرابعة .

- رصف المباني في شرح علوم المعاني / للمالقي / تحقيق : الدكتور أحمد الخراط / دار القلم - دمشق / الطبعة الثانية / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الرعاية / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق : الدكتور أحمد حسن فرحات / دار الكتب العربية .

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / للألوسي / دار الفكر - بيروت / طبعة جديدة ومنقحة / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / للميرزا محمد باقر الموسوي / مكتبة اسماعيليان - قم .

- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام / للسهيلي / ومعه : السيرة النبوية / لابن هشام / علق عليه وضبطه : طه سعد / مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة / طبعة

جديدة منقحة روجعت على عدد من الطبعات القديمة وعلى نسخة مولانا عبد الحفيظ سلطان المغرب سابقاً .

- الروض المعطار في خبر الأقطار / لمحمد بن عبد المنعم الحميري / تحقيق : الدكتور إحسان عباس / مكتبة لبنان - بيروت / ١٩٧٥م .

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / لابن قدامة المقدسي / تحقيق : الدكتور عبد الكريم النملة / مكتبة الرشد - الرياض / الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الروض النضر في ترجمة أدباء العصر / لعصام الدين عثمان بن علي العمري / تحقيق : الدكتور سليم النعيمي / مطبعة المجمع العلمي العراقي / الجزء الأول : ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م / الجزء الثاني : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير / للقاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي / مكتبة المؤيد - الطائف / الطبعة الثانية / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين / للنووي / دار إحياء التراث العربي - بيروت / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة / ليحي بن أبي بكر العامري / حققه وصححه : عبد الله الأنصاري وعبد التواب هيكل .

- زاد المعاد في هدي خير العباد / لابن قيم الجوزية / تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط / مكتبة المنار الإسلامية / الطبعة الثالثة عشر / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- زهر الأكم في الأمثال والحكم / للحسن اليوسي / تحقيق : الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر / دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب / الطبعة الأولى / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب / لمحمد أمين السويدي / مختصر نهاية الأرب للقلقشندي / دار إحياء العلوم - بيروت .

- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / تحقيق : الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف - القاهرة / الطبعة الثانية - منقحة .

- سر صناعة الإعراب / لابن جني / تحقيق : الدكتور حسن هنداوي / دار القلم - دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- سفر السعادة وسفير الإفادة / للسخاوي / تحقيق : محمد أحمد الدَّالي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- السلوك لمعرفة دول الملوك / للمقريزي / تحقيق : الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور / مطبعة دار الكتب / ١٩٧٠م .

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي / لأبي عبيد البكري / تحقيق : عبد العزيز الميمني / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .

- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي / لعبد الملك بن حسين العصامي / المطبعة السلفية - القاهرة / ١٣٨٠هـ .

- سنن ابن ماجه / لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / دار الفكر .

- سنن أبي داود / للإمام أبي داود السجستاني / مراجعة وضبط وتعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر .

- سنن الدارقطني / للإمام علي بن عمر الدارقطني / وبذيله : التعليق المغني على الدارقطني / لأبي الطيب محمد شمس الحق / تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني / دار المحاسن للطباعة - القاهرة / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- سنن النسائي / بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي / وحاشية الإمام السندي / دار

الكتب العلمية - بيروت .

- السيرة النبوية / لابن هشام / تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي / دار إحياء التراث العربي - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- شذا العرف في فن الصرف / لأحمد الحملاوي / المكتبة الثقافية - بيروت .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلي / دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / لعبد الله بن عقيل العقيلي / ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل / لمحمد محيي الدين عبد الحميد / دار العلوم الحديثة - بيروت / الطبعة الرابعة عشرة / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- شرح أبيات سيبويه / للسيرافي / تحقيق : الدكتور محمد علي سلطان / مطبعة الحجاز - دمشق / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- شرح أبيات مغني اللبيب / للبغدادي / تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد دقاق / دار المأمون للتراث - دمشق / الطبعة الأولى / من ج١ إلى ج٤ = ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م / ج٥ = ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- شرح أشعار الهذليين / لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري / تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / راجعه : محمود محمد شاكر / مكتبة دار المعرفة - القاهرة .

- شرح ألفية ابن مالك / لابن الناظم / تحقيق : الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد / دار الجيل - بيروت .

- شرح ألفية ابن معطي / لابن القواس / تحقيق : الدكتور علي الشوملي / مكتبة الخريجي - الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح التسهيل / لابن مالك الأندلسي / تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون / هجر للطباعة والنشر - مصر / الطبعة الأولى / ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الأزهري / دار الفكر / طبعة مصححة بمعرفة لجنة من العلماء .

- شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح / المكتبة الفيصلية .

- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت / قدم له وعلق حواشيه : سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب / دار مكتبة الحياة - بيروت .

- شرح ديوان الحماسة / للتبريزي / عالم الكتب - بيروت .

- شرح ديوان الحماسة / للمرزوقي / نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون /مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة / الطبعة الثانية / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة / قدم له وشرحه : إبراهيم جزيني / دار القاموس الحديث - بيروت / مكتبة النهضة - بغداد .

- شرح ديوان المتنبي / للبرقوقي / دار الكتاب العربي - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

- شرح شافية ابن الحاجب / لرضي الدين الاستراباذي / مع شرح شواهده / للبغدادي / حققهما : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .

- شرح شذور الذهب / لابن هشام الأنصاري / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة الفيصلية - مكة .

- شرح شعر زهير بن أبي سلمى / لأبي العباس ثعلب / تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح شواهد المغني / للسيوطي / لجنة التراث العربي / ذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود الشنقيطي .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك / تحقيق : عدنان الدُّوري / مطبعة

العاني - بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات / لأبي بكر الأنباري / تحقيق : عبد السلام هارون / دار المعارف - القاهرة / ١٩٦٣م .

- شرح القصائد العشر / للخطيب التبريزي / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة - القاهرة / الطبعة الثانية / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات / لابن النحاس / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح قطر الندى وبل الصدى / لابن هشام الأنصاري / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي الاستراباذي / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح الكافية الشافية / لابن مالك الأندلسي / تحقيق : الدكتور عبد المنعم هريدي / دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) / لمحمد بن الطيب الفاسي / تحقيق : الدكتور علي البواب / دار العلوم للطباعة - الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه / لمحمد بن أحمد الحنبلي / تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد / دار الفكر - دمشق / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية / لابن هشام الأنصاري / تحقيق : الدكتور هادي نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية - بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- شرح اللمع / لابن برهان / تحقيق : الدكتور فائز فارس / الطبعة الأولى / الكويت /

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- شرح مختصر الروضة / لأبي الربيع سليمان الطوفي / تحقيق : الدكتور عبد الله التركي / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب - بيروت .

- شرح المفضليات / لأبي محمد القاسم الأنباري / عنى بطبعه ومقابلة نسخه وتذييله : كارلوس يعقوب لايل / مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت / ١٩٢٠م .

- شرح مقامات الحريري / لأبي العباس الشريشي / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة .

- شرح المقدمة الجزولية الكبير / لأبي علي الشلوبين / تحقيق : الدكتور تركي العتيبي / مكتبة الرشد - الرياض / الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- شرح المقدمة المحسبة / لطاهر بن أحمد بن بابشاذ / تحقيق : خالد عبد الكريم / الكويت / الطبعة الأولى / ١٩٧٦م .

- شرح ملحة الإعراب / للحريري / تحقيق : الدكتور فائز فارس / جامعة اليرموك - إربد / دار الأمل للنشر والتوزيع / الطبعة الأولى / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

- شرح النووي على صحيح مسلم / دار الكتب العلمية - بيروت .

- شعب الإيمان / للبيهقي / تحقيق : محمد السعيد بن بسيوني / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شعر الأحوص بن محمد الأنصاري / جمع وتحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي / مطبعة النعمان / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م .

- شعر زهير بن أبي سلمى / للأعلم الشنتمري / تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- شعر طيِّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام / الجزء الثاني : ديوان القبيلة / جمع وتحقيق :

الدكتورة وفاء السنديوني / دار العلوم للطباعة - الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الشعر والشعراء / لابن قتيبة / تحقيق : أحمد محمد شاكر / دار المعارف - مصر / ١٩٦٦م .

- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان / جمع وتحقيق : صلاح الدين المنجد / دار الكتاب الجديد - بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٨٢م .

- شعر يزيد بن مفرغ الحميري / جمع وتقديم : الدكتور داود سلوم / مطبعة الإيمان - بغداد / ١٩٦٨م .

- شعراء إسلاميون / للدكتور نوري حمودي القيسي / شعر زيد الخيل الطائي - وشعر ربيعة بن مقروم الضبي - وشعر النمر بن تولب / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- شعراء أمويون / شعر الأغلب العجلي / للدكتور نوري حمودي القيسي / عالم الكتب / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شعراء أمويون (القسم الثالث) / شعر يزيد بن الحكم الثقفي / دراسة وتحقيق : الدكتور نوري حمودي القيسي / مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شعراء بني قشير في الجاهلية والإسلام حتى آخر العصر الأموي / للدكتور : عبد العزيز محمد الفيصل / القسم الثاني - الباب الثالث : ديوان بني قشير / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبد الله السلسيلي / تحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي البركاتي / المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى / للقاضي عياض / وبذيله : مزيل الخفا عن ألفاظ

الشفا / لأحمد بن محمد الشمني / المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك / تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- الصاحبي / لابن فارس / تحقيق : السيد أحمد صقر / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه / القاهرة .

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا / للقلقشندي / نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ومذيلة بتصويبات واستدراكات وفهارس تفصيلية / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة .

- صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الكتاب والسنة / لعيادة أيوب الكبيسي / دار المنارة - بيروت / دار القلم - دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / للجوهري / تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- صحيح البخاري / للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري / دار الفكر / طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- صحيح الجامع الصغير وزيادته / لمحمد ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق / الطبعة الثالثة / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- صحيح مسلم (الجامع الصحيح) / للإمام مسلم بن الحجاج / دار المعرفة - بيروت .

- صفة الصفوة / لابن الجوزي / طبع تحت مراقبة : الدكتور محمد عبد المعيد خان / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد / الطبعة الثانية / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- الصناعتين - الكتابة والشعر - / لأبي هلال العسكري / تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٩٧١م .

- ضرائر الشعر / لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق : السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / ١٩٨٠م .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / للسخاوي / دار الجيل - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- طبقات الشافعية الكبرى / للسبكي / دار المعرفة - بيروت / الطبعة الثانية - أعيد طبعه بالأوفست .

- طبقات الشعراء / لمحمد بن سلام الجمحي / دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت .

- الطبقات الكبرى / لابن سعد / دار صادر - بيروت / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- طبقات النحاة واللغويين / لابن قاضي شهبة / تحقيق : الدكتور محسن غياض / ساعدت جامعة بغداد على طبع هذا الكتاب / مطبعة النعمان .

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز / للإمام يحي بن حمزة العلوي / أشرفت على مراجعته وضبطه جماعة من العلماء / دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات / للقزويني / تحقيق : فاروق سعد / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين / لابن قيم الجوزية / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٩٧٨م .

- العدة في أصول الفقه / لمحمد بن الحسين الفراء الحنبلي / تحقيق : الدكتور أحمد بن علي المباركي / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- العصا / للأمير أسامة بن منقذ / تحقيق : حسن عباس / تقديم : الدكتور محمد مصطفى هدارة / الهيئة المصرية العامة للكتاب - الاسكندرية .

- العصر المملوكي في مصر والشام / للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور / دار النهضة العربية - بيروت - القاهرة / الطبعة الثانية / ١٩٧٦م .

- العقد الفريد / لابن عبد ربه الأندلسي / شرحه وضبطه وصححه : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري / مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة / الطبعة الثالثة / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

- علم البيان / للدكتور عبد العزيز عتيق / دار النهضة العربية - بيروت / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده / لابن رشيق القيرواني / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الجيل - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٩٧٢م .

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري / لأبي محمد محمود بن أحمد العيني / عني بنشره وتصحيحه مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية / دار إحياء التراث العربي - بيروت .

- العين / للخليل بن أحمد الفراهيدي / تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي / دار الرشيد للنشر - العراق / ١٩٨٠م .

- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير / لابن سيد الناس / تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- عيون الأخبار / لابن قتيبة الدينوري / نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

- غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزري / عنى بنشره : ج . برجستراسر / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية / لابن الخباز / الجزء الأول / تحقيق : حامد محمد العبدلي / دار الأنبار - بغداد .

- غريب الحديث / لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الفائق في غريب الحديث / للزمخشري / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه / الطبعة الثانية .

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري / لابن حجر العسقلاني / رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي / أخرجه : محب الدين الخطيب / راجعه : قصي محب الدين الخطيب / دار الريان للتراث - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي / للشيخ شمس الدين السخاوي / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / لأبي عبيد البكري / تحقيق : الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين / دار الأمانة - بيروت / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- الفصول الخمسون / لابن معطي / تحقيق : محمود محمد الطناحي / مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- الفصيح / لأبي العباس ثعلب / ومعه : شرحه المسمى التلويح في شرح الفصيح / لأبي سهل محمد بن علي الهروي / نشر وتعليق : الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي / مكتبة التوحيد / الطبعة الأولى / روجع على النسخ الخطية المحفوظة بدار الكتب / ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .

- فقه اللغة وسر العربية / لأبي منصور الثعالبي / دار الكتب العلمية - بيروت .

- فنون بلاغية (البيان والبديع) / للدكتور أحمد مطلوب / دار البحوث العلمية - الكويت / الطبعة الأولى / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- الفهرست / لابن النديم / دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (اللغة - البلاغة - العروض - الصرف) / تأليف : أسماء حمصي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية - علوم اللغة العربية (النحو) / تأليف : أسماء حمصي / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض / إعداد : الدكتور علي البواب / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض / إعداد : الدكتور علي البواب / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (خزائن حسن باشا الجليلي) / تأليف : سالم عبد الرزاق أحمد / مؤسسة دار الكتب - جامعة الموصل / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد / تأليف : عبد الله الجبوري / مطبعة العاني - بغداد / ١٩٧٤م .

- فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد / وضعه : الدكتور عبد الرزاق حسين / جامعة الإمام محمد بن سعود / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- فهرس المطبوعات العراقية (١٨٥٦ - ١٩٧٢) م / إعداد : عبد الجبار عبد الرحمن / دار الرشيد للنشر - العراق .

- فهرس النحو - المصورات الميكروفلمية الموجودة بمكتبة المايكروفلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - / إعداد : قسم الفهرسة بالمركز / جامعة أم القرى / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي .

- فوات الوفيات والذيل عليها / تأليف : محمد شاكر الكتبي / تحقيق : الدكتور إحسان عباس / دار صادر - بيروت .

- فيض القدير شرح الجامع الصغير / للمناوي / دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت / الطبعة الثانية - طبعة مصححة / ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .

- القاموس المحيط / للفيروزآبادي / دار الجيل - بيروت .

- قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام / تأليف : الدكتور أحمد مختار العبادي / دار النهضة العربية - بيروت / ١٩٦٩م .

- الكافية في النحو / لابن الحاجب / تحقيق : الدكتور طارق نجم عبد الله / مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع - جدة / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- الكامل في التاريخ / لابن الأثير / عني بمراجعته نخبة من العلماء / دار صادر - ودار بيروت - بيروت / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- الكامل في اللغة والأدب / للمبرد / روجعت هذه الطبعة وقوبلت على عدة نسخ خطية ومطبوعة وصححت بمعرفة لجنة من المحققين / مكتبة المعارف - بيروت .

- الكتاب / لسيبويه / تحقيق : عبد السلام هارون / عالم الكتب / الطبعة الثالثة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- كتاب الشعر - أو : شرح الأبيات المشكلة الإعراب - / لأبي علي الفارسي / تحقيق وشرح : الدكتور محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة / تأليف : لسان الدين ابن الخطيب / تحقيق : الدكتور إحسان عباس / دار الثقافة - بيروت .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / للزمخشري / دار الفكر - بيروت / الطبعة الأولى / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / لمكي بن أبي طالب القيسي / تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) / دار الفكر / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- كعب بن مالك الأنصاري - الصحابي الشاعر الأديب - / للدكتور : محمد علي الهاشمي / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الكفاية في علم الرواية / للخطيب البغدادي / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد / الطبعة الثانية / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- الكليات / لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي / قابله على نسخه الخطية ووضع فهارسه : الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري / الطبعة الثانية - منقحة - / منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق / ١٩٨٢م .

- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي / ضبطه وفسر غريبه : الشيخ بكري حياني / صححه ووضع فهارسه : الشيخ صفوة السقا / مكتبة التراث الإسلامي - حلب / الطبعة الأولى / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

- كنز المعاني شرح حرز الأماني (شرح الشاطبية) / لمحمد بن أحمد الموصلي / الطبعة الأولى / ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .

- لب اللباب في تحرير الأنساب / للسيوطي / أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى - بغداد .

- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر - بيروت .

- اللباب في تهذيب الأنساب / لابن الأثير / دار صادر - بيروت / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- اللمحة البدرية في الدولة النصرية / للسان الدين ابن الخطيب / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الثانية / ١٩٧٨م .

- اللمع في العربية / لابن جني / تحقيق : الدكتور حسين محمد شرف / عالم الكتب - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- ما ينصرف ومالا ينصرف / لأبي إسحاق الزجاج / تحقيق : هدى محمود قراعة / أشرف على إصدارها : محمد عويضة / لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- المؤتلف والمختلف / للآمدي / تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / دار إحياء الكتب العربية - القاهرة / ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- المبسوط في القراءات العشر / لأبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني / تحقيق : سبيع حمزة حاكمي / مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .

- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة / لابن جني / تحقيق : الدكتور حسن هنداوي / دار القلم - دمشق / ودار المنارة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المجاز في البلاغة العربية / للدكتور : مهدي صالح السامرائي / دار الدعوة - حماة / ساعدت جامعة بغداد على نشره / الطبعة الأولى / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

- مجاز القرآن / لأبي عبيدة معمر بن المثنى / تحقيق : الدكتور محمد فؤاد سزكين / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- مجالس ثعلب / لأبي العباس ثعلب / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / دار المعارف - مصر / الطبعة الثالثة .

- مجالس العلماء / لأبي القاسم الزجاجي / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي - القاهرة / ودار الرفاعي - الرياض / الطبعة الثانية / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها / لأبي الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل / تحقيق : الدكتور محمد بن أحمد العمري / الطبعة الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

- مجمع الأمثال / لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني / تحقيق : محمد محيي الدين عبد

الحميد / دار المعرفة - بيروت .

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي / بتحرير الحافظين : العراقي وابن حجر / دار الكتاب العربي - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- مجموع مهمات المتون في مختلف الفنون والعلوم / مكتبة العلفي - صنعاء / الطبعة الرابعة / ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م .

- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط / تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي ، وحاشية لابن جماعة / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- المحاجاة بالمسائل النحوية / للزمخشري / تحقيق : الدكتورة بهيجة باقر الحسني / مطبعة أسعد - بغداد / ١٩٧٣م .

- المحبّر / لمحمد بن حبيب / رواية : أبي سعيد الحسن السكري / اعتنت بتصحيحه : الدكتورة إيلزه ليختن شتيتر / منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لابن جني / تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي / دار سزكين للطباعة والنشر / الطبعة الثانية / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة / لابن سيده / تحقيق : مصطفى السقا والدكتور حسين نصار / الطبعة الأولى / ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

- مختلف القبائل ومؤتلفها / لمحمد بن حبيب / تحقيق : إبراهيم الأبياري / دار الكتاب المصري - القاهرة / دار الكتاب اللبناني - بيروت .

- المخصص / لابن سيده / تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي / دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- المدارس النحوية / للدكتور : شوقي ضيف / دار المعارف - القاهرة / الطبعة الرابعة .

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة / للدكتور : عبد العال سالم مكرم / دار الشروق - بيروت - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للسيوطي / شرحه وعلق عليه : محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر .

- المسائل البصريات / لأبي علي الفارسي / تحقيق : الدكتور محمد الشاطر أحمد / مطبعة المدني - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / تحقيق : الدكتور حسن هنداوي / دار القلم - دمشق / دار المنارة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المسائل الخلافية في النحو / لأبي البقاء العكبري / تحقيق : عبد الفتاح سليم / مكتبة الأزهر - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م .

- المسائل العسكريات / لأبي علي الفارسي / تحقيق : إسماعيل أحمد عمايرة / مراجعة : الدكتور نهاد الموسى / منشورات الجامعة الأردنية / ١٩٨١م .

- المساعد على تسهيل الفوائد / لابن عقيل / تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات / دار الفكر - دمشق / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار / لابن فضل الله العمري / أصدره : فؤاد سزكين / بالتعاون مع : علاء الدين جوخوشا و إيكهارد نويباور / منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت - ألمانيا / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

- المستدرك على الصحيحين في الحديث / للحاكم النيسابوري / وفي ذيله : تلخيص المستدرك للذهبي / مكتبة النصر الحديثة - الرياض .

- المستطرف في كل فن مستظرف / للابشيهي / دار الفكر - بيروت .

- المستقصي في أمثال العرب / للزمخشري / صححه : محمد خان تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد / الطبعة الأولى / ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

- مسند أبي داود الطيالسي / للحافظ سليمان بن داود الفارسي / دار المعرفة - بيروت / طبعة مزيدة بفهارس للأحاديث النبوية الشريفة .

- مسند الإمام أحمد بن حنبل / وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / للمتقي الهندي / وفي أوله فهرس رواة المسند من الصحابة / وضعه : محمد ناصر الدين الألباني / المكتب الإسلامي - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- مسند عبد الله بن عمر / تخريج : أبي أمية محمد بن إبراهيم الطرسوسي / تحقيق : أحمد عرموش / دار النفائس - بيروت / الطبعة الأولى / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- المشتبه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم / للذهبي / تحقيق : علي البجاوي / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٩٦٢م .

- مشكل إعراب القرآن / لمكي بن أبي طالب / تحقيق : ياسين السواس / دار المأمون للتراث - دمشق / طبعة ثانية منقحة .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي / لأحمد بن محمد الفيومي / دار الفكر .

- المعارف / لعبد الله بن مسلم بن قتيبة / تحقيق : الدكتور ثروت عكاشة / دار المعارف - مصر / الطبعة الثانية .

- معاني الحروف / للرماني / تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي / دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .

- معاني القرآن / للأخفش / تحقيق : الدكتور فائز فارس / الطبعة الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- معاني القرآن / للفراء / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- المعاني الكبير في أبيات المعاني / لابن قتيبة الدينوري / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

- معجم الأدباء / لياقوت الحموي / مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر / طبعة منقحة ومضبوطة وفيها زيادات .

- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم / للدكتور اسماعيل أحمد عمايره والدكتور عبد الحميد مصطفى السيد / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- معجم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر ودار بيروت - بيروت / ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

- معجم الحيوان / لأمين معلوف / دار الرائد العربي - بيروت .

- معجم سركيس - معجم المطبوعات العربية والمعربة إلى سنة ١٩١٩م - ١٣٣٩هـ - / جمعه ورتبه : يوسف سركيس / مطبعة سركيس بمصر / ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م .

- معجم شواهد العربية / لعبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

- معجم القراءات القرآنية / للدكتور : عبد العال سالم مكرم ، والدكتور أحمد مختار عمر / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- المعجم الكبير / للطبراني / تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي / مطبعة الوطن العربي / الطبعة الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع / للبكري / تحقيق : مصطفى السقا / عالم الكتب - بيروت .

- معجم ما ألف عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - / للدكتور : صلاح الدين

المنجد / دار الكتاب الجديد - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- معجم المؤلفين / لعمر رضا كحالة / مطبعة الترقي بدمشق / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي / رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين / ونشره : الدكتور أ. ي. ونسنك / دار الدعوة - استانبول / طبعة مماثلة وفقاً للطبعة الأصلية التي نشرت بتاريخ ١٩٣٦م / ١٩٨٦م .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / لمحمد فؤاد عبد الباقي / دار الحديث - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- معجم مقيدات ابن خلكان / لعبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجي - القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / للذهبي / تحقيق : بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار / للسان الدين ابن الخطيب / تحقيق : الدكتور محمد كمال شبانة / طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة .

- المغرب في ترتيب المعرِب / للمطرزي / تحقيق : محمود فاخوري وعبد الحميد مختار / مكتبة أسامة بن زيد - حلب / الطبعة الأولى / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام الأنصاري / تحقيق : الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله / دار الفكر - بيروت / الطبعة الخامسة / ١٩٧٩م .

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم / لطاش كبري زاده / تحقيق : كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور / دار الكتب الحديثة .

- مفتاح العلوم / للسكاكي / المكتبة العلمية الجديدة - بيروت .

- المفتاح في الصرف / لعبد القاهر الجرجاني / تحقيق : الدكتور علي الحمد / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- المفصل في علم العربية / للزمخشري / وبذيله : كتاب المفضّل في شرح أبيات المفصل / لأبي فراس الحلبي / دار الجيل - بيروت / الطبعة الثانية .

- المفضليات / للمفضل الضبي / تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون / بيروت / الطبعة السادسة .

- مقامات الحريري / للحريري / دار بيروت - بيروت / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- مقامات الزمخشري / للزمخشري / دار الكتب العلمية - بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ .

- المقتضب / للمبرد / تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة / القاهرة / الطبعة الثانية / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- مقدمة ابن خلدون / لابن خلدون / دار إحياء التراث العربي - بيروت / الطبعة الثالثة .

- المقرب / لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق : أحمد الجواري وعبد الله الجبوري / الطبعة الأولى / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- ملحق ديوان أبي الأسود الدؤلي / للشيخ محمد حسن آل ياسين / مطبعة المعارف - بغداد / ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- ملحة الإعراب / للحريري / المكتبة الشعبية - بيروت .

- الممتع في التصريف / لابن عصفور الإشبيلي / تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة / دار الآفاق الجديدة - بيروت / الطبعة الرابعة / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع / لأبي محمد القاسم الأنصاري / تحقيق : علال الغازي / مكتبة المعارف - الرباط / الطبعة الأولى / ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .

- المنصف / لابن جني / شرح كتاب التصريف للمازني / تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد

الله أمين / مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر / الطبعة الأولى / ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل / للدكتور فاروق حمادة / مكتبة المعارف - الرباط / الطبعة الأولى / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- موطأ الإمام مالك / رواية : يحي بن يحي الليثي / إعداد : أحمد عرموش / دار النفائس - بيروت / الطبعة الثامنة / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال / للذهبي / تحقيق : علي البجاوي / دار إحياء الكتب العربية / الطبعة الأولى / ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

- نتائج الفكر في النحو / للسهيلي / تحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام / الطبعة الثانية .

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / لابن تغري بردي / مطابع كوستاتسوماس وشركاه - القاهرة / نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لأبي البركات ابن الأنباري / تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي / مكتبة الأندلس - بغداد / الطبعة الثانية / ١٩٧٠م .

- نسب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها / لابن الكلبي / رواية : أبي منصور الجواليقي / تحقيق : الدكتور نوري القيسي والدكتور حاتم الضامن / مطبعة المجمع العلمي العراقي / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

- النشر في القراءات العشر / لاين الجزري / أشرف على تصحيحه ومراجعته : الأستاذ علي محمد الضبّاع / دار الكتب العلمية - بيروت .

- نظام التربية الإسلامية في عصر دولة المماليك في مصر / لعلي سالم النباهين / إشراف : الدكتور إبراهيم مطاوع والدكتور عبد الغني عبود / دار الفكر العربي / الطبعة الأولى / ١٩٨١م .

- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب / للمقّري / تحقيق : الدكتور إحسان عباس /

دار صادر - بيروت / ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- النقائض بين جرير والفرزدق / لأبي عبيدة معمر بن المثنى / طبعها وصححها : محمد الصادي / مطبعة الصادة / ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م .

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه / للأعلم الشنتمري / تحقيق : زهير سلطان / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الكويت / الطبعة الأولى / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- نكت الهميان في نكت العميان / للصفدي / المطبعة الجمالية - مصر / ١٣٢٩هـ - ١٩١١م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير / تحقيق : طاهر الزاوي ومحمود الطناحي / دار الفكر - بيروت .

- نهاية الأرب في فنون الأدب / للنويري / دار الكتب - القاهرة / ١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م .

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب / للقلقشندي / تحقيق : إبراهيم الإبياري / دار الكتاب المصري - القاهرة / ودار الكتاب اللبناني - بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري / دار الكتاب العربي - بيروت / الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة مع ملحق خاص بزيادات نسخة عاطف أفندي وفهارس القوافي واللغة والشعر / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- نيل السول في شرح مرتقى الوصول إلى علم الأصول / لمحمد يحي الولاتي / صححه وراجعه : محمد عبد الله محمد الولاتي / دار عالم الكتب - الرياض / ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين / لاسماعيل باشا البغدادي / وكالة المعارف -

استانبول / الطبعة الثالثة - بالأوفست / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي / تحقيق : الدكتور عبد العال مكرم / دار البحوث العلمية - الكويت / الجزء الأول : ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م / الجزء الثاني : ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م / الجزء الثالث : ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م / الجزء الرابع والخامس : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م / الجزء السادس والسابع : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- الوافي بالوفيات / للصفدي / دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن / الطبعة الثانية غير المنقحة / باعتناء : س. ديدرينغ .

- الوحشيات - الحماسة الصغرى - / لأبي تمام / تحقيق : عبد العزيز الميمني / زاد في حواشيه : محمود شاكر / دار المعارف - مصر / الطبعة الثانية .

- الوفا بأحوال المصطفى / لابن الجوزي / تحقيق : مصطفى عبد الواحد / مطبعة السعادة - مصر / الطبعة الأولى / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان / لابن خلكان / تحقيق : الدكتور إحسان عباس / دار الثقافة - بيروت .

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر / للثعالبي / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر - بيروت / الطبعة الثانية / ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م .

- يوسف الأول ابن الأحمر سلطان غرناطة / لمحمد كمال شبانة / مطبعة الرسالة / ١٩٦٩م .

٢- فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ الحمد لله ﴾	٢	٧٠
البقرة	﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾	٢١٩	٥١
البقرة	﴿ قل العفو ﴾	٢١٩	٥١
البقرة	﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾	٩٦	٦٥
البقرة	﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١١٧
البقرة	﴿ ثم أتّموا الصيام إلى الليل ﴾	١٨٧	٢١٩
البقرة	﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾	٥	٢٣٢
البقرة	﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾	١٠٢	٢٣٣
البقرة	﴿ ولتكملوا العدة ولتكبروا ا لله على ما هداكم ﴾	١٨٥	٢٣٣
البقرة	﴿ والذين آمنوا أشدّ حبّاً لله ﴾	١٦٥	٢٣٨
البقرة	﴿ وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ﴾	٢٢	٢٤٧
البقرة	﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٣٥٣
البقرة	﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٣٥٩
آل عمران	﴿ فبما رحمة من ا لله لنت لهم ﴾	١٥٩	٢٤ ، ٢٦٣
آل عمران	﴿ ولقد نصركم ا لله ببدر ﴾	١٢٣	٢٤٨
آل عمران	﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾	٧٥	٢٤٩
آل عمران	﴿ لإلى ا لله تحشرون ﴾	١٥٨	٣٠٤
آل عمران	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	٣٢١
النساء	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	٢	٢٢٠

٢- فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ الحمد لله ﴾	٢	٧٠
البقرة	﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ﴾	٢١٩	٥١
البقرة	﴿ قل العفو ﴾	٢١٩	٥١
البقرة	﴿ يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ﴾	٩٦	٦٥
البقرة	﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١١٧
البقرة	﴿ ثم أتمّوا الصيام إلى الليل ﴾	١٨٧	٢١٩
البقرة	﴿ أولئك على هدى من ربهم ﴾	٥	٢٣٢
البقرة	﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾	١٠٢	٢٣٣
البقرة	﴿ ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾	١٨٥	٢٣٣
البقرة	﴿ والذين آمنوا أشدّ حبّاً لله ﴾	١٦٥	٢٣٨
البقرة	﴿ وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ﴾	٢٢	٢٤٧
البقرة	﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾	١٨٤	٣٥٣
البقرة	﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٣٥٩
آل عمران	﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾	١٥٩	٢٤ ، ٢٦٣
آل عمران	﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾	١٢٣	٢٤٨
آل عمران	﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾	٧٥	٢٤٩
آل عمران	﴿ لإلى الله تحشرون ﴾	١٥٨	٣٠٤
آل عمران	﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	٣٢١
النساء	﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	٢	٢٢٠

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
النساء	﴿ لتحكم بين الناس ﴾	١٠٥	٢٣٧
المائدة	﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾	٦٤	١٥٤
المائدة	﴿ هدياً بالغ الكعبة ﴾	٩٥	٣٢١
الأنعام	﴿ ونقلّب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾	١١٠	٢٤٣
الأنعام	﴿ وما ربك بغافل عما يعملون ﴾	١٣٢	٢٥٠
الأنعام	﴿ قتل أولادهم شركاؤهم ﴾	١٣٧	٣٣٤
الأعراف	﴿ وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ﴾	١٨٥	٦٣
الأعراف	﴿ وأدخلنا في رحمتك ﴾	١٥١	٢٢٤
الأعراف	﴿ حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق ﴾	١٠٥	٢٣٤
الأعراف	﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾	٤	٣٤٦
الأعراف	﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾	٢٦	٣٨٥
الأنفال	﴿ والله يريد الآخرة ﴾	٦٧	٢٧٩ ، ٣٣٨
التوبة	﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾	٦٩	٤٦ ، ٦٦
التوبة	﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾	١٠٨	٢١٣
التوبة	﴿ ورضوان من الله أكبر ﴾	٧٢	٣٨١
يونس	﴿ قد جاءكم الحق من ربكم ﴾	١٠٨	٢٠
يونس	﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾	٢٧	٢٥٠
هود	﴿ اهبط بسلام منا ﴾	٤٨	٢٤٨
يوسف	﴿ ورفع أبويه على العرش ﴾	١٠٠	١٣١
يوسف	﴿ حاش لله ما هذا بشراً ﴾	٣١	٢١٦
يوسف	﴿ واسأل القرية ﴾	٨٢	٢٨٠ ، ٣٣٦

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
يوسف	﴿ قالوا تا لله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض ﴾	٧٣	٢٨٥
يوسف	﴿ تا لله تفتأ تذكر يوسف ﴾	٨٥	٢٨٥ ، ٣٠٧
يوسف	﴿ تا لله لقدآثرك ا لله علينا ﴾	٩١	٢٨٥
يوسف	﴿ تا لله إنك لفي ضلالك القديم ﴾	٩٥	٢٨٥
يوسف	﴿ إني لأجد ريح يوسف ﴾	٩٤	٢٨٥
يوسف	﴿ ليسجننَّ وليكوناً من الصاغرين ﴾	٣٢	٣٠٤
يوسف	﴿ ونحن عصبة ﴾	٨ و ١٤	٣٩٣
يوسف	﴿ فصبر جميل ﴾	١٨ و ٨٣	٣٩٨
الرعد	﴿ وما الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع ﴾	٢٦	٢٢٥
الرعد	﴿ كلٌّ يجري لأجل مسمى ﴾	٢	٢٣٩
إبراهيم	﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾	٩	٢٢٦
إبراهيم	﴿ الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل وإسحاق ﴾	٣٩	٢٣٣
إبراهيم	﴿ لتزول منه الجبال ﴾	٤٦	٢٣٦
الحجر	﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾	٢	٢٥٧ ، ٢٦٤
الحجر	﴿ لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾	٧٢	٢٩٤
النحل	﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾	٧٢	٢٣٧
النحل	﴿ إنّ ا لله مع الذين اتقوا ﴾	١٢٨	٢٧٣
النحل	﴿ وأقسموا با لله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت ﴾	٣٨	٣٠٥
الإسراء	﴿ قل ادعو ﴾	١١٠	٨٦
الإسراء	﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾	١	٢١٢

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الإسراء	﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾	٧٨	٢٣٩
الإسراء	﴿ ويخرون للأذقان ﴾	١٠٩	٢٣٩
الكهف	﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها و لم تظلم منه شيئاً ﴾	٣٣	١٥٨
الكهف	﴿ وفجرنا خلالهما نهرا ﴾	٣٣	١٥٨
الكهف	﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾	١٨	٣١٨
الكهف	﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ﴾	٢	٣٢٩
الكهف	﴿ إن الذي آمنوا وعملوا الصالحات إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ﴾	٣٠	٣٨٤
مريم	﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾	٦٩	٥٣
مريم	﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾	٦٤	٧٥
مريم	﴿ وهزي إليك بجذع النخلة ﴾	٢٥	٢٥١
مريم	﴿ ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليّا ﴾	٧٠	٢٩٩
مريم	﴿ فوربك ﴾	٦٨	٢٩٩
مريم	﴿ لسوف أخرج حيّاً ﴾	٦٦	٣٠٤
طـــه	﴿ فاقض ما أنت قاضٍ ﴾	٧٢	٦١
طـــه	﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾	٧١	٢٢٤
طـــه	﴿ لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى ﴾	٤٦	٢٧٣
طـــه	﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول ﴾	٩٦	٣٣٨
الأنبياء	﴿ وجعلنا من الماء كل شيءٍ حيّ ﴾	٣٠	٦٩
الأنبياء	﴿ وكلاً آتينا ﴾	٧٩	١١٦
الأنبياء	﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾	٤٧	٢٣٩
الحـج	﴿ ألم تر أنّ الله يسجد لـه مـن في السـموات ومـن في الأرض ﴾	١٨	٤٨

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الحـج	﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾	١١	٢١٢
الحـج	﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٢١٢
الحـج	﴿ ثاني عطفه ﴾	٩	٣٢١
المؤمنون	﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾	٣٦	٢٣٨
النـور	﴿ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم مـن يمشي علـى بطنه ﴾	٤٥	٤٨
النـور	﴿ ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ﴾	٥٨	١٨٢
الفرقان	﴿ فاسأل به خبيرا ﴾	٥٩	٢٤٩
الشعراء	﴿ قال فرعون وما ربُّ العالمين ﴾	٢٣	٤٩
الشعراء	﴿ إنا معكم مستمعون ﴾	١٥	٢٧٢
النمل	﴿ ردف لكم بعض الذي تستعجلون ﴾	٧٢	٢٤٠
القصص	﴿ يخلق ما يشاء ﴾	٦٨	٤٨ ، ٤٩
القصص	﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزناً ﴾	٨	٢٣٨
الروم	﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	٣٣٢
الأحزاب	﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾	١٨	٢٠
الأحزاب	﴿ ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً ﴾	٣١	٤٩
سبأ	﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾	٣٣	٣١٥ ، ٣١٦
فاطر	﴿ هل من خالق غير الله ﴾	٣	٢١٤ ، ٣٥٥
يس	﴿ يس * والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين ﴾	١، ٢ ، ٣	٢٩٨
يس	﴿ وكلٌّ في فلك يسبحون ﴾	٤٠	٣٥٨
ص	﴿ بسؤال نعجتك إلى نعاجه ﴾	٢٤	٢٢٠
ص	﴿ ص والقرآن ذي الذكر * بل الذين كفـروا في عـزة وشقاق ﴾	١ ، ٢	٣٠٠

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
الزمر	﴿ وقال لهم خزنتها سلام عليكم ﴾	٧٣	٣٦٢
الشورى	﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾	٢٥	٢٢٤
الشورى	﴿ ليس كمثله شيء ﴾	١١	٢٤٥
الزخرف	﴿ يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين ﴾	٣٨	١٤٥
الزخرف	﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون ﴾	٦٠	٢١٥
الجاثية	﴿ سواء محياهم ومماتهم ﴾	٢١	٣٧٥
الأحقاف	﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	١١	٢٣٧
الأحقاف	﴿ كفى به شهيداً ﴾	٨	٢٥٠
الأحقاف	﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾	٢٤	٣٢١
محمد	﴿ طاعة وقول معروف ﴾	٢١	٣٥٩ ، ٣٩٩
ق	﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾	٥	٢٣٩
ق	﴿ ق والقرآن المجيد * بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم ﴾	١ ، ٢	٣٠٠
النجم	﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾	٣٩	٦٣
النجم	﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٣	٢٢٤
المجادلة	﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾	١	٢٠
الطلاق	﴿ واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن ﴾	٤	٣٩٩
التحريم	﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾	٤	١٤١
الملك	﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾	٤	١٤١
القلم	﴿ عتل بعد ذلك زنيم ﴾	١٣	٢٧٣
الحاقة	﴿ يومئذٍ تعرضون ﴾	١٨	١١٦
المعارج	﴿ يود المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذٍ ﴾	١١	٣٢٧

السورة	الآيـــة	رقمها	الصفحة
نوح	﴿ وا لله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾	١٧	٢٨١
نوح	﴿ مما خطيئاتهم أغرقوا ﴾	٢٥	٢١٤
المزمل	﴿ كما أرسلنا إلى فرعون رسولا * فعصى فرعون الرسول ﴾	١٥ ، ١٦	٦٩
الإنسان	﴿ ثَمَّ رأيت نعيماً ﴾	٢٠	٤٣
النبأ	﴿ عم يتساءلون ﴾	١	٢٦٨
النازعات	﴿ فقل هل لك إلى أن تزكى ﴾	١٨	٢٢٠
المطففين	﴿ كلا إنّ كتاب الأبرار لفي عليين * وما أدراك ما عليون ﴾	١٨ ، ١٩	١٦٩
المطففين	﴿ إذا اكتالوا على الناس يستوفون ﴾	٢	٢٣٤
المطففين	﴿ ويل للمطففين ﴾	١	٣٦٢
الانشقاق	﴿ لتركبن طبقاً عن طبق ﴾	١٩	٢٢٣
البروج	﴿ فعال لما يريد ﴾	١٦	٢٤٠
البلـــد	﴿ لقد خلقنا الإنسان في كبد ﴾	٤	٣٠١
الشمس	﴿ قد أفلح من زكاها ﴾	٩	٣٠٢
الشمس	﴿ والشمس وضحاها ﴾	١	٣٠٢
الشمس	﴿ كذبت ثمود بطغواها ﴾	١١	٣٠٢
الضحى	﴿ وللآخرة خير لك من الأولى ﴾	٤	٣٧٢
الشرح	﴿ إن مع العسر يسرا ﴾	٦	٢٧٣
الإخلاص	﴿ قل هو ا لله أحد ﴾	١	٣٧٢

٣- فهرس الأحاديث

الصفحة

- (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة) ٢١٧
- (أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة) ٣٦٠
- (خمس صلوات فرضهن الله على العباد في اليوم والليلة) ٣٦٣
- (دخلت امرأة النار في هرة ربطتها) ٢٢٥
- (سبحان الله بقرة تتكلم) ٣٦٣
- (كفارة الذنب الندامة) ٣٥٨
- (لا زكاة في الخضروات) ١٧٦
- (لولا قومك حديث عهدهم بكفرهم لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم) ٢٧٧
- (مسكين رجل لا زوج له ومسكينة امرأة لا زوج لها) ٣٧٤
- (من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه) ٣٧٠
- (من حلف على يمين) ٢٣٤
- (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) ٣٣٥
- (وأيم الذي نفسي بيده) ٢٩١

٤- فهرس الآثار

الصفحة

- (تمرة خير من جرادة) ٣٥٩
- (غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات أو ثماني) ٣٣٤
- (لاها الله إذاً لا يعمد إلا أسد من أسد الله ، يقاتل عن الله ورسول الله فيعطيك سلبه) ٢٩٠
- (ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت ، ولئن أخذت لقد أبقيت) ٢٩١
- (ما علمي وعلمك في علم الله إلا كما يأخذ هذا العصفور بمنقاره من البحر) ٢٢٥
- (يا رسول الله والله أنا كنت أظلم) ٢٩٩

٥- فهرس الأمثال

الصفحة

- أعطيت القوس باريها ١٣٧
- أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ٣٥٣ ، ٣٥٤
- شر أهر ذا ناب ٣٦٠
- ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة ٣٣٨

٦- فهرس أقوال العرب

الصفحة

- ائت المسجد كما يؤذن المؤذن ، واخرج كما يسلم الإمام ٢٤٤
- أبو يوسف أبو حنيفة ٣٨٩
- أخرجها متى كمّه ٢٧٥
- أخطب ما يكون الأمير قائماً ٣٩١
- اركب على اسم الله ٢٣٤
- أفلح من له مال وله برّ ٣٦١
- أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين ، هو سيدهم أجمعين . ٣٠٠
- اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ ٢١٦
- بقلة الحمقاء ٣٢٠ ، ٣٢٣
- تحياتك لا يكون كذا ٢٨٤
- ترب الكعبة لا أفعل كذا ٢٨٤
- تالرحمن لا أفعل كذا ٢٨٤
- جانب الغربي ٣٢٠
- حسبك ينم الناس ٣٧٣
- الحسن الوجه ٣٢٤
- الحمد لله الحميد ٣٩٣
- خلق ثوب ٣٢٣
- ذهب من معه ٢٧١ ، ٢٧٤
- ربّ شاة وسخلتها بدرهم ٣٢٢
- رميت عن القوس ٢٢٢

الصفحة

- زيد سيراً سيراً ٣٩٨
- سحق عمامة ٣٢٣
- سعيد كرز ٣٢٣
- سمع وطاعة ٣٩٤
- السمن منوان بدرهم ٣٨٢
- صلاة الأولى ٣٢٠ ، ٣٢٣
- عبد بطنه ٣٢٢
- عود أسر ١١٧
- في ذمتي لأفعلن ٣٩٤
- قد كان من مطر ٢١٤
- قطع الله يد ورجل من قالها ٣٣٣
- قيد الأوابد ٣٢٢
- كخير ٢٤٣
- كل رجل وضيعته ٣٩٧
- كلمته حتى يأمر لي بشيء ٢٣١
- كهين ٢٤٥
- كيمه ٢٦٩
- لاها الله ذا ٣٩٤ ، ٣٩٨
- لله دره من رجل ٢١٤
- ما أنت إلا سيراً ٣٩٨
- المال لزيد ٢٣٥
- مثلك يعطي الجزيل ٢٤٦
- مررت بكل قائماً وببعض جالساً ٣٣٠

الصفحة

- مرض حتى لا ترجونه ٣٠٥
- مسجد الجامع ٣٢٠ ، ٣٢٣
- مشنوء من شنأك ٣٧٥
- ناقة رقود الحلب ٣١٦
- نسأ ل منك سيرة العمرين ١٤٤
- نسيج وحده ٣٢٢
- نعم ، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ٣٠٦
- ها الله ذا ٢٨٩
- الهلال الليلة ٣٨٩
- هي التخم ٢٠٧
- واحد أمه ٣٢٢
- وضعها متى كمّه ٢٧٥
- والله لكذب ٣٠١ ، ٣٠٤

٧- فهرس القوافي [الشعر والرجز]

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
الهمزة المضمومة		
دواء	وافر	٢٤١
الهمزة المكسورة		
نجلاء	خفيف	٢٦٣
البـاء المفتوحـة		
المحجَّبَا	طويل	٤
تصوَّبا	طويل	٢٥١
التهابا	وافر	٢٦٧
حسبا	بسيط	٣٠٥
البـاء المضمومـة		
سُرحوبُ	بسيط	٢١
أجربُ	طويل	٢٢٠
طبيب	طويل	٢٤٩
أرب	منسرح	٢٩٦
جوانبه	طويل	٢٧٧
البـاء المكسورة		
الأدب	بسيط	٥٦
مغلب	طويل	٢٤٢
مشطب	طويل	٣٠٩
التاء المضمومة		
طويت	وافر	٥٠

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
شمالات	مديد	٢٦٤
التاء المكسورة		
البنتات	رجز	١٧٨
الأختات	رجز	١٧٨
الفرات	وافر	٣٣٣
الجيم المفتوحة		
أنهجا	رجز	١١٧
الجيم المضمومة		
نئيج	طويل	٢٧٤
الجيم المكسورة		
أحجج	سريع	٢٧٩
أخرج	سريع	٢٧٩
الدال الساكنة		
أحدْ	رجز	٤٦
المسدْ	رجز	٤٦
الدال المفتوحة		
تُضهدا	كامل	١٥٤
مردا	طويل	١٦٨
ترددا	طويل	٢٣٨
الدال المضمومة		
يزيدُ	رجز	٣٨
فديدُ	رجز	٣٨
هند	طويل	٣٨١

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
الدال المكسورة		
الثأدِ	بسيط	١٣٦
محمدِ	كامل	١٤٣
هدادِ	كامل	١٨٦
الـراء الساكنة		
النَّقرْ	رجز	١٢٥
نسر	متقارب	٣٦١
الـراء المفتوحـة		
تُقهرا : ينظر (تضهدا)		
الحجورا	وافر	٤٧
نارا	متقارب	٣٣٧
الراء المضمومة		
عار	وافر	٢٥٦
اعتذروا	بسيط	٢٩١
سقر	بسيط	٣٠٣
الـراء المكسورة		
الأوبرِ	كامل	٧٣
مسور	متقارب	٣٢٧
عشاري	كامل	٣٤٩
السين المضمومة		
عبس	طويل	٢٧٨
الآس	بسيط	٢٨٦

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
الصاد المفتوحة		
العصا	رجز	٢٩٨
العيـن المفتوحة		
جمعا	منسرح	١٧٣
تخدعا	طويل	٢٧٠
ينفعا	طويل	٢٧٠
جائعا	طويل	٣٠١
طالعا	رجز	٣٢٨
وضعه	مديد	٣٥١
العين المضمومة		
صانعُ	طويل	٦١
مجاشع	طويل	٣٣٧
العين المكسورة		
تدعي	رجز	٣٨٢
أصنع	رجز	٣٨٢
الفاء المفتوحة		
الذرفا	رجز	١١٧
الفاء المضمومة		
نطفُ (وكفُ)	منسرح	١٦٧
عارفُ	طويل	٣٩٤
القـاف الساكنـة		
المخترقْ	رجز	١١٨ ، ٢٦٥
كالمقق	رجز	٢٤٤

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
القاف المضمومة		
طليـق	طويل	٥٢
المحنـق	كامل	٦٥
تروق	طويل	٢٣٥
فيغرق	طويل	٣٨٥
تفارقُه	طويل	٢٤٠
القاف المكسورة		
تخلـق	كامل	٢٧٦
صديقِها	رجز	٧٣
طريقِها	رجز	٧٣
الـلام الساكنـة		
عجلْ	رجز	١٢٥
بالرِّجلْ	رجز	١٢٥
مأكول	سريع	٢٤٥
اللام المفتوحـة		
هــلا	رجز	١١٨
رجالا	متقارب	٣٠١
كميلا	متقارب	٣٤٨
اللام المضمومة		
قبــل	بسيط	٢٢١
تسهل	طويل	٢٤٢
عواسل	طويل	٣٧٣

القافيـة	البحـر	الصفحـة
اللام المكسورة		
الجدل : ينظر (الأدبِ)		
الطولِّ	رجز	١٢٤
التدلدل	رجز	١٥١
حنظل	رجز	١٥١
عال	طويل	١٨٦
حيال	خفيف	٢٢٣
أحوال	طويل	٢٢٥
تمثال	طويل	٢٥٩
العقال	خفيف	٢٦٣
مغيل (محول)	طويل	٢٦٦
جلله	خفيف	٢٦٥
الميم المفتوحة		
تهضما : ينظر (تضهدا)		
أفصما (أقصما)	طويل	٤٨
فربَّما	طويل	٢٦٥
لماما	وافر	٢٧٢
أغاما	وافر	٢٨٣
أكرما	طويل	٣٣١
لامها	سريع	٣٣٥
الميم المضمومة		
يبتسم	بسيط	٢١٤

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
شريم	وافر	٢٧٥
قتمُه	رجز	٢٦٧
جهرمه	رجز	٢٦٧
فمُهُ	رجز	١٢٩
الميم المكسورة		
فدم	كامل	٢١٧
عم	طويل	٧٥
أمامي	كامل	٢٢٢
النون الساكنة		
الذرفن = الذرفا		
أنهجن = أنهجا		
هلن = هلا		
المخترقن = المخترقْ		
حسن = ينظر (عبسُ)		
النـون المفتوحـة		
العينانا	رجز	١٥٠
ظبيانا	رجز	١٥٠
دفينا	كامل	٣٠٥
حرمانا	بسيط	٣٢٢
بنـا	رجز	٣٨٦
أنـا	رجز	٣٨٦
النون المضمومـة		
غضبان	بسيط	٣٩٢

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
النون المكسورة		
عينين	خفيف	١٤٥
بالأبين	مجزوء الرمل	١٥٣
اليقين	وافر	١٥٤
الأربعين	وافر	١٦٥
أبوان	طويل	٢٥٨
لأوان	طويل	٢٥٩
فعدنان	بسيط	٣٩٥
يلتقيان	طويل	٣٩٧
فتخزوني	بسيط	٢٢٣
إخواني	بسيط	١٣٠
الهـاء المفتوحـة		
أبـاهـا	رجز	١٣٣ ، ١٤٩
غايتاها	رجز	١٣٣ ، ١٤٩
ألقاهـا	كامل	٢٢٨
رضاها	وافر	٢٣٣
فاهـا	وافر	٢٨٤
نداها	وافر	٢٨٤
الواو المكسورة		
منهوي	طويل	٢٧٨
اليـاء المفتوحـة		
كفانيا	طويل	٥١

القافيـــة	البحـر	الصفحـة
الياء المكسورة		
فـيِّ	رجز	٢٢٧
بالمرضيِّ	رجز	٢٢٧
الألف المقصورة		
الكُلى	طويل	٢٢٦

٨- فهرس الأعلام

- آدم - عليه السلام - : ٢٥٩ .
- إبراهيم - عليه السلام - : ٣٦٢ .
- ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد) : ٦٧ ، ٣٠٢ .
- ابن إياز (الحسين بن بدر) : ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
- ابن جني (عثمان بن جني) : ١٠٢ ، ٣٠٥ .
- ابن الحاجب (عثمان بن عمر) : ٩١ ، ٢٣٧ .
- ابن الخباز (أحمد بن الحسين) : ٢٠٣ ، ٣١٠ .
- ابن خروف (علي بن محمد) : ٢٩٥ .
- ابن الدهان (سعيد بن المبارك) : ١٧٩ .
- ابن الزبير : ٧٢ .
- ابن صرمة الأنصاري (هـ) [1] : ٢٦٣ .
- ابن الضائع (علي بن محمد) : ٣١٦ .
- ابن طلحة (محمد بن طلحة) : ٢٩٣ .
- ابن عامر (عبد الله بن عامر) : ١٨٢ ، ٣٣٤ .
- ابن عباس : ٧٢ .
- ابن عصفور (علي بن مؤمن) : ١٥١ ، ٢٩٥ .
- ابن عمر : ٧٢ .
- ابن كثير (عبد الله بن كثير) : ١٢٢ .
- ابن كيسان (محمد بن أحمد) : ٦٨ ، ٢٨٤ .
- ابن مالك (محمد بن عبد الله) : ٣ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ١٤٥ ، ١٩٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٧٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٨٩ .

---

(١) ما كتب بجانبه الحرف (هـ) من الأعلام فهذا رمز يدل على أنه ورد في الهامش وليس في المتن .

- ابن مسعود : ٧٢ .
- ابن معط (يحي بن عبد المعطي) : ٣ ، ٣٠ ، ٢٠٥ .
- ابن النحوية (محمد بن يعقوب) : ١٥٦ ، ٢٧٩ .
- أبو الأسود الدؤلي (هـ) : ٣٥١ .
- أبو برزة (نضلة بن عبيد الأسلمي) - رضي الله عنه - : ٣٣٤ .
- أبو بكر - رضي الله عنه - : ١٤٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٣٥ .
- أبو الحجاج ابن معزوز : ٦٨ .
- أبو حنيفة (النعمان بن ثابت) : ٣٨٩ .
- أبوحيان (محمد بن يوسف) : ٣٠ ، ٢٥٨ ، ٢٦٥ .
- أبو دؤاد الإيادي (جارية بن الحجاج) (هـ) : ٢٥٨ ، ٣٣٧ .
- أبو ذؤيب الهذلي (خويلد بن خالد) : ٢٨٥ ، (هـ) : ٢٧٫٤ .
- أبو زيد الأنصاري : ٢٧٥ .
- أبو السمال العدوي : ١٨٣ .
- أبو سوار الغنوي (هـ) : ١٢٥ .
- أبو طالب بن عبد المطلب : ٣٠٥ .
- أبو علي الفارسي : ٢٤٠ ، ٣٠٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .
- أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار) : ٢١٦ .
- أبو عمرو بن العلاء (زبان بن عمار التميمي) : ٥١ ، ٢١٦ ، ٢٣٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
- أبو قتادة (الحارث بن ربعي) - رضي الله عنه - : ٢٨٩ .
- أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة) (هـ) : ٧٣ ، ١٣٣ ، ٣٨٢ .
- أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) : ٣٨٩ .
- الأحمر (علي بن الحسن - أو المبارك) : ٢٦٢ .
- الأحوص (هـ) : ١٧٣ .
- الأخفش (سعيد بن مسعدة) : ٢١٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٩ ، ٣٣٠ ، ٣٦٠ ، ٣٩٨ .

- أُدَد : ٣٧ .
- الأسود بن يعفر النهشلي (هـ) : ٢٥١ .
- الأشج (عمر بن عبد العزيز) : ٣١٩ ، ٣٢٠ .
- الأصمعي (عبد الملك بن قريب) : ٣٠٦ .
- أعشى باهلة (عامر بن الحارث) : ٧٢ .
- أعشى قيس (ميمون بن قيس) (هـ) : ٢٣٨ .
- الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان) : ٣٢٦ .
- الأغلب بن عمرو العجلي (هـ) : ٢٢٧ .
- امرؤ القيس بن حجر : ١٨٦ ، ٢٢٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٣٠٩ ، (هـ) : ٢٠ .
- أمية بن أبي الصلت (هـ) : ٢٦٣ .
- أمية بن أبي عائذ الهذلي (هـ) : ٢٨٥ .
- أم البنين : ٣٧ .
- أم حاتم الطائية (عنبة بنت عفيف) : ٣٠١ .
- أم حبيبة : ٣٧ .
- أنس بن زنيم الكناني (هـ) - رضي الله عنه - : ٣٥١ .
- بدر الدين (محمد بن محمد بن مالك) : ٣١٥ .
- ثابت قطنة (هـ) : ٢٥٦ .
- ثعلب (أحمد بن يحي) : ٤ ، ٢٧٤ .
- الجحدري (عاصم بن أبي الصباح) : ٢٣٩ .
- جذيمة الأبرش (هـ) : ٢٦٤ .
- الجرمي (صالح بن إسحاق) : ٣٩ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ .
- جرير بن عطية (هـ) : ٢٧٢ ، ٣٢١ .
- الجزولي (عيسى بن عبد العزيز) : ٧٩ ، ٢٨٢ .
- الجميح الأسدي (منقذ بن الطماح) (هـ) : ٢١٦ .
- جميل بن معمر (هـ) : ٢٦٥ ، ٢٦٩ .

- زيد الخيل (زيد بن مهلهل) : ٢٢٦ .
- ساعدة بن جؤية الهذلي (هـ) : ٢٨٥ .
- سحنون (عبد السلام بن سعيد) : ١٧٤ .
- سحيم بن وثيل (هـ) : ١٥٤ ، ١٦٥ .
- سعيد بن جبير : ٢٣٦ .
- سلمى الهذلية (هـ) : ١٥١ .
- سنان بن الفحل الطائي (هـ) : ٥٠ .
- سيبويه : ٦٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٤٨ ، ١٧٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٨ ، ٣٨٢ .
- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : ١٧٣ ، ٢٤٣ .
- الشاطبي (القاسم بن فيرة) : ١٣٥ .
- الشماء الهذلية (هـ) : ١٥١ .
- شريح بن عمرو (هـ) : ١٦٧ .
- الشريشي (محمد بن أحمد الوائلي) : ٢٦٤ .
- الصلتان العبدي (هـ) : ٣٣٧ .
- الصمة بن عبد الله القشيري (هـ) : ١٦٨ .
- الضَّبِّيِّ (المفضل الضبي) : ٢١٧ .
- العباس بن مرداس (هـ) : ٣٤٨ .
- عبد الأعلى بن عبد الله (هـ) : ٢٧٠ .
- عبد الله بن كريز (هـ) : ٣٥١ .
- عبد الله (أبو عبيد الله) بن ماوية الكلبي (هـ) : ١٢٤ .
- عبد الله بن معاوية (هـ) : ٢٧٠ .
- عبد المطلب بن هاشم : ٥٥ .
- عبد مناة الهذلي (هـ) : ٢٨٥ .

- العبدي (أحمد بن بكر) : ١٧٩ .
- عبيد بن الأبرص (هـ) : ٢٦٣ .
- عثمان بن عفان - رضي الله عنه - : ١٤٤ .
- العجاج بن رؤبة : ١١٩ ، (هـ) : ١١٧ .
- عدنان بن أدد : ٣٩٥ .
- عدي بن الرعلاء (هـ) : ٢٦٣ .
- عدي بن زيد (هـ) : ٣٣٧ .
- العرجي (عبد الله بن عمر) (هـ) : ٢٧٩ .
- عروة بن الزبير : ٢٩١ .
- العكبري (عبد الله بن الحسين) : ٢٨٨ .
- علقمة الفحل : ٢٤٩ .
- علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - : ٣٩٣ .
- علي بن بدال السلمي (هـ) : ١٥٤ .
- علي بن الحسين بن أبي طالب : ٢١٤ .
- عمر بن أبي ربيعة (هـ) : ٢٧٩ .
- عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : ١٤٤ ، ٢٩٩ .
- عمر بن عبد العزيز : ١٤٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .
- عمران بن إبراهيم الأنصاري (هـ) : ٢٠ .
- عمران بن حطان (هـ) : ٣٩٥ .
- عمرو بن امرئ القيس (هـ) : ١٦٧ .
- عمرو الجنبي (هـ) : ٢٥٨ .
- عمرو بن العاص (هـ) : ٢٧٨ .
- عمرو بن قميئة (هـ) : ٣٣٥ .
- عمرو بن يربوع (هـ) : ٢٨٣ .
- عمير الخثعمي (هـ) : ٢٦٣ .

- عيسى - عليه السلام - : ٢٥٩ .
- غالب بن فهر : ٥ .
- غنية الأعرابية (هـ) : ٢٩٨ .
- فخر الدين الرازي (محمد بن عمر) : ٢٤ .
- فدكي بن عبد الله المنقري (هـ) : ١٢٤ .
- الفراء (يحي بن زياد) : ٢٥ ، ٢٤٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ .
- الفرزدق (همام بن غالب) : ١٥٣ ، ٢١٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، (هـ) : ٥٦ ، ١٤٣ ، ٣٩٧ .
- قتيلة بنت النضر بن الحارث : ٦٥ .
- القحيف بن خمير العقيلي (هـ) : ٢٣٣ .
- القطامي (عمير بن شييم) : ٢٢١ .
- قطري بن الفجاءة (جعونة بن مازن) : ٢٢١ .
- قنبل (محمد بن عبد الرحمن) : ١٨٢ .
- قيس بن الخطيم (هـ) : ١٦٧ ، ٢٧٠ .
- قيس بن الملوح (هـ) : ٢٨٣ .
- الكسائي (علي بن حمزة) : ١٨٢ ، ٢١٥ ، ٢٢٧ ، ٢٧٦ ، ٢٩١ .
- كعب بن مالك (هـ) : ٢٧٦ .
- لبيد بن ربيعة العامري (هـ) : ٦١ .
- مالك الخناعي (هـ) : ٢٨٥ .
- مالك بن العجلان (هـ) : ١٦٧ .
- المؤمل بن أميل المحاربي (هـ) : ٣٠٣ .
- المبرد (محمد بن يزيد) : ٢٤٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ .
- المتلمس (جرير بن عبد العزى) (هـ) : ٢٢٨ .
- المثقب العبدي (هـ) : ١٥٤ .
- مرداس بن عمرو (هـ) : ١٥٤ .

- مروان بن سعيد المهلبي (هـ) : ٢٢٨ .
- مسلم بن معبد الوالبي (هـ) : ٢٤٠ .
- معدّ بن عدنان : ٣٩٥ .
- معدي كرب : ٣٨ ، ١٤٣ .
- منظور بن سحيم الفقعسي (هـ) : ٥١ .
- منظور بن مرثد الأسدي (هـ) : ١٢٤ .
- موسى - عليه السلام - : ٢٢٥ .
- النابغة الجعدي (هـ) : ٢٧٠ .
- النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) : ١٣٦ ، ٢٢٠ ، (هـ) : ٢٧٠ .
- الناقص (يزيد بن الوليد) : ٣١٩ ، ٣٢٠ .
- النضر بن الحارث : ٦٥ .
- النمر بن تولب - رضي الله عنه - (هـ) : ٣٦١ .
- هاشم بن عبد مناف : ٥ .
- يزيد بن أم الحكم : ٢٧٨ .
- يزيد بن ربيعة الحميري (هـ) : ٥٢ .
- يزيد بن الصعق (هـ) : ٣٣٢ .
- يزيد بن معاوية (هـ) : ١٧٣ .
- يوسف - عليه السلام - : ٢٨٥ .
- يونس بن حبيب : ١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن

الصفحة

- الخلاصة (ألفية ابن مالك) ٣ ، ١٩٨
- شرح الإيضاح للعكبري ٢٨٨
- الكتاب لسيبويه ٣٩٤
- المقامة النحوية للحريري ٢٨٤
- ملحة الإعراب ٣٤٣

١٠- فهرس الأماكن

الصفحة

- أجأ ١٥٥
- أذرعات ١٨٦
- بصرى ٢٦٣
- بعلبك ٣٩
- جهرم ٢٦٨
- الحبيا ٢٢١
- حنين ٢٨٩
- حوران ١٨٦
- الشام ٧١ ، ١٧٤، ٢٢١
- عرفات ١١٧، ١٧٧
- عقبة أيلة ٧١
- عقبة الصوان ٧١
- فارس ٢٦٨
- قنسرين ١٧٢
- معان ٤٠
- الناطرون ١٧٣
- نصيبين ١٧٢
- اليمن ٨١

١١- فهرس القبائل

الصفحة

- أزد شنوءة ١٢١
- أنف الناقة ٣٧
- التميميون ٣٠٠
- الحجازيون ٣٠٠
- ربيعة ٢٧٢
- طيّئ ٤٤ ، ٥٠ ، ١٥٥
- بنو عجل ١٢٥
- بنو عقيل ٢٧٥
- عكل ٢٣٥
- بلعنبر ٢٣٥
- بنو قشير ٢٣٣
- هذيل ٤٦ ، ١٨١ ، ٢٧٤

١٢- الفهرس الإجمالي

الصفحة

المقدمة ١

القسم الأول : دراسة عن المؤلف والكتاب

الباب الأول : دراسة عن مؤلف الكتاب

الفصل الأول : المؤلف

المبحث الأول : عصر المؤلف ٤

المبحث الثاني : اسمه ونسبه ١٤

المبحث الثالث : مولده وحياته ١٦

المبحث الرابع : وفاته ٢١

المبحث الخامس : صديقه الرعيني ٢٢

الفصل الثاني : شيوخه ٣٤

الفصل الثالث : مكانته العلمية ٤١

الفصل الرابع : شعره ٤٤

الفصل الخامس : تلاميذه ٤٩

الفصل السادس : آثاره العلمية ٥٥

الصفحة

الباب الثاني : دراسة الكتاب

الفصل الأول : مدخل إلى دراسة الكتاب ٦٤
المبحث الأول : الحريري ٦٥
المبحث الثاني : ملحة الإعراب ٧٠
المبحث الثالث : المنحة في اختصار الملحة ٧٨
المبحث الرابع : بين ملحة الحريري ومنحة ابن جابر ٨٦
المبحث الخامس : كتاب (شرح المنحة في اختصار الملحة) ٩٤

الفصل الثاني : منهج المؤلف في كتابه ٩٩

الفصل الثالث :
المبحث الأول : اختياراته ١١٤
المبحث الثاني : مذهبه النحوي ١١٩

الفصل الرابع : مصادر الكتاب ١٢٥

الفصل الخامس : شواهده ١٣٢

الفصل السادس : مآخذ على الكتاب ١٣٩

الفصل السابع : وصف نسخة الكتاب ١٤٣

الفصل الثامن : منهج التحقيق ١٤٧

الصفحة

القسم الثاني : النص المحقق

مقدمة المؤلف	١
مقدمة الأبيات	٢
حد الكلام	٦
أقسام الكلام	١٠
باب الاسم والفعل والحرف	١٤
باب النكرة والمعرفة	٢٤
المضمرات	٢٩
العلم	٣٤
أسماء الإشارة	٣٩
الأسماء الموصولة	٤٢
المعرف بالألف واللام	٦٣
باب قسمة الأفعال	٧١
باب الفعل المضارع	٩٠
باب الإعراب	٩٥
باب إعراب الاسم المفرد والمكسر المنصرفين وغير المنصرفين	١٠٦
التنوين	١٠٩
الوقف	١١٥
باب الستة الأسماء المعتلة	١٢٢
فوك	١٢٣
ذو	١٢٥
أخ	١٢٥

الصفحة

أب	١٢٦
هن	١٢٦
حم	١٢٦
باب المنقوص	١٣١
باب المقصور	١٣٤
باب التثنية	١٣٦
باب المثنى	١٥٥
باب جمع المذكر السالم	١٥٦
باب جمع المؤنث السالم	١٧٠
باب جمع التكسير	١٨٤
باب حروف الجر	٢٠٤
من	٢٠٧
حاشا	٢١٠
خلا	٢١٣
إلى	٢١٣
عن	٢١٥
في	٢١٩
حتى	٢٢٢
على	٢٢٦
اللام	٢٣٠
الكاف	٢٣٦
الباء	٢٤١
مذ و منذ	٢٤٦

الصفحة

رب	٢٥٠
عدا	٢٦٣
كي	٢٦٣
مع	٢٦٥
متى	٢٦٩
لعل	٢٧٠
بله	٢٧١
لولا	٢٧١
بـاب القسـم	٢٧٦
الباء	٢٧٧
الواو	٢٧٩
التاء	٢٧٩
اللام	٢٨٠
مُن	٢٨١
همزة الاستفهام	٢٨٢
قطع ألف الوصل	٢٨٢
ها	٢٨٣
أيمن	٢٨٥
م	٢٨٧
عمر اللـه	٢٨٨
عهد اللـه	٢٨٩
أمانة اللـه	٢٩٠
بـاب الإضافـة	٣٠٤

الصفحة

الإضافة المحضة	٣٠٧
الإضافة غير المحضة	٣١٢
باب كم الخبرية	٣٣٨
بـاب المبتـدأ	٣٤٨
الخبر	٣٧٣

الفهارس

الصفحة

١- فهرس المصادر والمراجع ٣٩٤
٢- فهرس الآيات القرآنية ٤٣٩
٣- فهرس الأحاديث ٤٤٦
٤- فهرس الآثار ٤٤٧
٥- فهرس الأمثال ٤٤٨
٦- فهرس أقوال العرب ٤٤٩
٧- فهرس القوافي [الشعر والرجز] ٤٥٢
٨- فهرس الأعلام ٤٦١
٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن ٤٦٩
١٠- فهرس الأماكن ٤٧٠
١١- فهرس القبائل ٤٧١
١٢- الفهرس الإجمالي ٤٧٢